مَوسُوعَةُ العُنْفِ

فِي الحَرَكَاتِ الإسْلاميَّةِ المُسَلَّحَةِ

50 عامًا مِنَ الدَّمِ

مختار نـوح

لسما للنشر والتوزيع

المجموعة الدولية للنشـر والتوزيـع



مَوسُوعَةُ العُنْف

فِي الحَرَكاتِ الإسْلاميَّة المُسَلَّحَة

50 عامًا مِنَ الدَّم

بمعرفته العميقة بالتيارات الإسلامية المتعددة، وبصفته كمحام مخضرم فى قضايا تلك التيارات؛ يفتح "مختار نوح" مجموعة من الملفات الشائكة فى قضايا إرتبطت بعنف تلك التيارات والجماعات و أنهكت جسد الأمة ولازالت حتى الآن.

و إذا كانت هذه القضايا قد حظيت بتغطية إعلامية كبيرة فى وقتها و تناولتها أقلام الكتاب من بعد، إلا أن حقيقة الصورة لم يكشف عنها بعد، وهذا ما حاول المؤلف تقديمه فى هذه الموسوعة – التى سنواصل نشر أجزائها تباعاً – حيث إنه ربط فيها بين هذه القضايا و بين الخلفيات و الأفكار التي تقف وراءها ، وكيفية التخطيط لها ، ثم وصولاً إلى مرحلة التنفيذ راصداً بشكل دقيق وقائعها والتحقيقات التي أسفرت عنها والأحكام التي صدرت بشأنها.

وفي هذه اللحظة الملتبسة من عمر الوطن، يكون من المهم إعادة قراءة هذه القضايا وفي الجزء الأول من هذه الموسوعة والذي يبدأ من عام ١٩٧٤ وحتى عام ١٩٨١ تعرض إلى وثائق قضية الفنية العسكرية، ثم قضية التكفير والهجرة ومقتل الشيخ الذهبي رحمه الله، ثم قضية الجهاد الصغرى في عام ١٩٧٩، ثم قضية مقتل السادات رئيس مصر الأسبق مروراً بأحداث الفتنة الطائفية واحتجاز البابا شنودة وكلها قضايا تمت تحت ستار الدين.

ونأمل من خلال هذه الموسوعة أن نقدم قراءة موضوعية للجماعات التي ارتكبت العنف في مواجهة المجتمع ، ومن ثم تأثير ذلك على الوطن.

الناشر



التوزيع
المجموعة الدولية
للنشر والتوزيع



تصميم الغلاف: إيمان صالح

موسوعة العنف

في الحركات الإسلامية المسلحة

50 عامًا من الدم



* موسوعة العنف في الحركات الإسلامية المسلحة

* تأليف: مختار نوح

* الطبعة: الأولى يناير 2014

* الإخراج الفني: معتز حسنين

* تصميم الغلاف: إيمان صلاح

* إشراف عام: نجلاء قاسم

رقم الإيداع: 22645/ 2013

الترقيم الدولى: 978-977-6451-29-2

الناشر: 

25 امتداد ولى العهد حدائق القبة

تليفون: 24517300 - 01271919100

Email: samanasher@yahoo.com

التوزيع: المجموعة الدولية للنشر والتوزيع

80 ش طومان باي – الزيتون – القاهرة

تليفون: 24518068 - 01099998240

Email: aldawleah_group1@yahoo.com



موسوعة العنف في الحركات الإسلامية المسلحة

50 عامًا من الدم

مختار نوح



المقـــدمـــة

أعتقـد أن كثيرًا من الذين ينتمون للفكر الإسـلامي ينتمـون إليه عن حب ورغبة في إعـلاء هـذه الراية ولكنـي أعتقد أيضًـا أن البعض يتخذ من هذا الشـعار النبيل وسـيلة لتحقيق أغراض ذاتية ربما لا تكون هذه الأغراض منحصرة في المطامح الدنيوية ولكنها أيضًا قد تتعدى ذلك إلى مستوى الرغبات النفسية.

فهناك من يحب أن يرى نفسـه متميزًا في الفكر أو متدثرًا بشعار نبيل أو مستترًا خلف هذه الغاية النبيلة لتحقيق أهداف نفسـية كحب التميز والتحكم والسيطرة، ولكن هناك أيضًـا من اعتقد في هذا الفكر اعتقادًا جازمًا ويقينيًا ضحى من أجله حتى ولو كان ذلك تحت مفهوم خاطئ، وهناك من أراد أن يضحي بحياته في سبيل إعلاء هذه الغاية إلا أنه قـد يتخذ وسـيلة خاطئة بأن ينتمي إلى أفكار فقهية مرجوحـة أو غير صحيحة وقد يرى لنفسـه مخرجًـا لتحقيق مآربه من خلال بعـض الآراء التي تحض على العنف أو تجعل منه وسيلة للتغيير.

على أي الأحوال إن إيماننا العميق بأن الفكر لا ينبغي أن يواجه إلا بالفكر، يحتم علينا أن نعـرض عـلى القارئ هـذه التجربة المهمـة في تاريخ مصر، هذه التجربـة التي اتخذت مـن العنف وسـيلة للتغيير بـدأت بالإفراج عن المعتقلين السياسـيين مـن المنتمين إلى ما

سُمي بالتيار الإسلامي في عهد الرئيس الراحل أنور السادات رحمه الله وانتهت بقضية خطف الجنود المصريين في سيناء في عام 2013 وإعادتهم مرة أخرى إلى وطنهم فضلًا عن اغتيال العشرات من الجنود والضباط في سيناء وفي أماكن أخرى والتفجيرات التي تمت إثر نزاع جماعة الإخوان المسلمين على الحكم.

هذه التجارب حينما نعرضها، نعرضها دون تدخل منا ودون محاولة لإسقاط رأينا الشخصي على هذه التجارب، فنعرض لها من خلال الأوراق في القضايا التي تم القبض فيها على من قاموا بتنفيذ المحاولات الانقلابية باستخدام العنف ونعرض لها من خلال التقارير الطبية الموثقة، ونعرض لها من خلال الأحكام القضائية النهائية التي أدانت هذه الأفعال، أو التي برأت المتهمين بارتكاب هذه الأفعال، وأقوال المنتمين لهذا الفكر أنفسهم، كما نعرض لها أيضًا من خلال ما شاهدناه من أحداث مرت على مصر، وهذا وذاك دون أن نبدي رأينا الشخصي في مسألة واحدة من هذه المسائل.

ونحن نعتبر أن هذه الحركات الانقلابية كلها كمًّا متصلًا، حلقات يربط بعضها بعضًا؛ فحينما نبدأ بعرض قضية «الفنية العسكرية»، سنجد أن المتهمين الذين دخلوا في قضية «الفنية العسكرية» كمتهمين تحولوا إلى صانعي أحداث فيما بعد في القضايا التالية؛ مثل: قضية قنص السلاح الشهيرة في الإسكندرية، وقضية «الجهاد الصغرى» عام 1979، وقضية «الجهاد الكبرى» عام 1981.

لذلك ينبغي عرض المسألة على أنها رواية متصلة وليست أحداثًا منفصلة، فالجزء الذي سنتحدث فيه عن قضية «الفنية العسكرية» هو الباب الأول مثلًا، والذي يلخص حياة تنظيم تحت مسمى إسلامي، أسسه رجل فلسطيني اسمه «صالح سريَّة» رحمه الله. وقد كان هذا التنظيم أول من أسس لفكر الجهاد وقلب نظام الحكم بالقوة داعيًا إلى هذه الفكرة حتى شملت العشرات بل مئات الأشخاص، وحينما أراد تنفيذ هذا الانقلاب بدأه بالاستيلاء على السلطة من خلال القضاء على شخص رئيس الجمهورية في منطقة منشية البكري؛ فخطط لذلك وقرر أن يحتل «مدرسة الفنية العسكرية» أو «الكلية الفنية العسكرية» حيث يقوم بتصفية الجنود الذين يقومون بحراسة الكلية وبعدها يقوم باحتلالها وإلقاء القبض على الرئيس أثناء ذهابه إلى اجتماع اللجنة المركزية ويعلن

سقوط الدولة، ويتجه بكتيبة إلى الإذاعة ليعلن سقوط الدولة المصرية في يد تنظيم الجهاد الإسلامي في القضية المسماة بقضية «الفنية العسكرية».

هذه هي الخطة ببساطة، لكن هذا الفكر امتد حتى بعد الحكم على الأفراد، من خلال مـن تم الإفراج عنهم إلى مجموعات كثيرة. وقد ظهرت مجموعة منهم في عام 1977 أي بعـد انتهـاء هذه القضية بعـام واحد أو بعامين على الأكثر، فبدءوا في توجيه أنفسـهم إلى الجهاد مرة أخرى، ومن ثم تجميع السلاح من الجنود، فكانت أول عملية في الإسكندرية لمجموعة جهادية تبنت نفس الفكر سُميت بعملية قنص السلاح عام 1977.

وقد تعمدنا في هذه القضية أن نستمع فيها إلى شهادة أحد المتهمين فيها، ويحكيها وهو يبـين أيضًا أوجه الربط بـين قضية «القنص» عام 1977 وبين قضية «الفنية العسـكرية» عام 1974 ولقد سـميت هذه القضية بقضية «القنـص»؛ لأنه قد تم إعداد فقه لها أطلق عليه فقه «قنص السلاح».

ففـي هذه العملية قاموا بمحـاصرة الجندي الذي يقوم بحراسـة إحدى القنصليات وهـي القنصليـة القبرصية في الإسـكندرية والاعتداء عليه اعتداءً يجـبره على التخلي عن سلاحه، إلا أنه ظلَّ ممسكًا على سلاحه حتى فارق الحياة.

لذلـك فإننـا نكتـب هذه الموسـوعة دون إبـداء الآراء، فنحـن نقـول إن المحكمة قد اعتبرت هذه القضية قضية قتل وأطلقت عليها اسم قضية قنص السلاح ولم تعتبره قتلًا خطأ؛ كما لم تعتبره من باب الضرب الذي أفضى إلى موت؛ ولكنها اعتبرته قتلًا للجندي باتفاق بين الأفراد الذين قاموا بالاتفاق على ذلك فكانت العقوبات مُشددة.

لكن الأحكام في هذه القضية لم تسـاعد في القضاء على هذا الفكر، بل سـاعدت على انتشـاره، فالذين حُكم عليهم كان منهم مثلًا الشـخصية التي سـنراها في عدة صفحات مـن هذه الموسـوعة وهو «حسـن الهـلاوي» رحمه الله، والـذي كان متهـمًا أيضًا في قضية «الفنية العسـكرية» والذي اسـتطاع أن يهرب أثناء تأدية الامتحان وهو سجين واستطاع أن يدعو لفكره في مصر وفي بلاد أخرى وتكونت إثر هروبه مجموعات متباينة.

وظل هذا الفكر ينتشر من عام 1977 وبعد انتهاء القضية الشهيرة باسم القنص، إلى أن تحول إلى مجموعات متناثرة في الوجه القبلي والوجه البحري والإسكندرية والجيزة.

وقد ظهرت شخصيات كثيرة نسمع عنها ونراها الآن لكنها لا تحكي حقيقة التجربة ولا حقيقة الأحداث. فقد ظهر عبود الزمر، طارق الزمر، محمد عبد السلام فرج رحمه الله، حسن الهلاوي رحمه الله، «عبدالرءوف أمير الجيش»، نبيل نعيم عبد الفتاح، ناجح إبراهيم، عصام دربالة، عاصم عبد الماجد، وكل هؤلاء لم يتحدثوا عن حقيقة الوقائع حتى الآن، عدا نبيل نعيم عبد الفتاح، ونحن نذكره على سبيل المثال ونذكر أيضًا الدكتور ناجح إبراهيم وغيرهما من الأشخاص الذين ضمت أسماءهم تلك الموسوعة، فهؤلاء قد قاموا بإعادة ترتيب أوراقهم وأفكارهم وبدءوا في التعامل مع الناس بالفكر الجديد، ولكن هناك البعض الآخر الذي لم يهتم كثيرًا بإعادة ترتيب أوراقه وأفكاره..... والبعض ما زال موقفه غامضًا.

الخلاصة إذن: هناك ربط بين قضية القنص عام 1977 وقضية «الفنية العسكرية» على الأقل في وحدة الفكر، ثم في الفترة التي تلت عام 1977، وانتشر هذا الفكر انتشارًا واسعًا وكان أساسه في بداية الأمر في عام 1974 كتيبًا صغيرًا جدًّا اسمه «رسالة الإيمان» لـ «صالح سريَّة»، ثم أصبح ميثاقه في عام 1977 كتيب «الفريضة الغائبة» لمحمد عبد السلام فرج، القائد الفكري للمجموعة التي قتلت السادات. وبعد انتشار هذا الفكر تم القبض على مجموعات كبيرة منهم عام 1979 وأطلق على هذه القضية اسم قضية «الجهاد الصغرى»، وبمقتضى هذه القضية تم القبض على ما يقرب من مائة من المتهمين تقريبًا أو أكثر قليلًا وتم التحقيق معهم في واقعة تلبس بحيازة متفجرات في منزل أحد المتهمين وكان اسمه محمد حسن صالح.

واستمر التحقيق في هذه القضية لمدة عام تقريبًا، وظهر في هذه القضية اسم العراب الجديد لفكر الجهاد وهو محمد سالم الرحّال، والذي كان على تعاون وثيق مع محمد عبد السلام فرج قاتل السادات «رحم الله الجميع»، وأيضًا كان مؤمنًا بفكر الانقلاب العسكري إيمانًا كبيرًا.

وضمت هذه القضية أكثر من مائة من المتهمين تحدثوا جميعًا عن اللقاءات التي كانت تتم معهم بهدف نشر هذا الفكر، وفي ذات الوقت تم تفجير كنائس في الإسكندرية هذه التفجيرات قام بها تنظيم الجهاد أيضًا؛ لأنها تنطلق من ذات الفكر الذي يؤمن به هذا التنظيم، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالقضايا التي نعرضها في الباب الأول وهي قضية «الفنية

العسـكرية» والقضيــة التــي نعرضها في البــاب الثالث وهي قضية الجهـاد الصغرى، ثم ترتبـط بعد ذلـك بالقضية الكبرى التي تم بمقتضاها قتل الرئيس الســادات وهي قضية «الجهاد الكبرى».

بهذا نكون قد انتهينا من عرض سلسلة الفكر التي تربط بين قضية «الفنية العسكرية» وبين مقتل الســادات، فبذور قتل السادات كانت في قرارات الإفراج التي أطلقها بهدف مقاومـة الفكر الناصري واليسـاري بإيجاد التيار الإسـلامي، ومناخ الحريـة الذي وهبه الســادات إلى الفكر الإسـلامي دون أن يكرس مـن يقوِّمه أو يهذبـه أو يدعمه أو يتبناه، كل هذا جعل هذا الفكر ينطلق مباشرة إلى مواجهة الرئيس السادات نفسه؛ لأن الرئيس الســادات لم يكــن بالحاكم الذي يثـير إعجاب هذه الفئـة، ورغم مظهـره الإيماني فهناك ارتبـاط بين قرارات الإفـراج عن المعتقلين وما حدث في قضية «الفنية العسـكرية»، وما حـدث في قضية قنص السـلاح رقم (1) لسـنة 77 عسـكرية عليا، وبين مـا تم في قضية «الجهـاد الصغـرى» في عـام 1979 وبـين النتيجـة التي وصلنـا إليها في قتل السـادات، ويكفيكـم أن تعرفـوا أن الســادات قد قام بنفسـه بحفـظ قضية الجهاد سـنة 79 والعفو عـن فاعليهـا والامتناع عن تقديمهم للمحاكمة رغم أن هذه القضية قد قتل فيها ضابط شرطة برتبة رائد كان يريد أن يفتح صفحة جديدة مع فكر الجهاد ولم يكن يعرف أن هذه الصفحة هي التي ستؤدي في النهاية إلى قتله في 6 أكتوبر عام 1981.

هذه هي أوجه الربط بين القضايا وسـنبدؤها على النحو التالي، أولًا سـنبدأ في الجزء الأول بعرض قضية «الفنية العسـكرية»، وسـنعرض أيضًا في الباب الثاني لقضية تنتمي إلى فكـر العنـف وإن كان بطلها في هذه المرة فكرًا يقـوم على التكفير وعلى فكر يقوم على مقاومة الشعب المصري في عقيدته وهو فكرًا «جماعة المسلمين» والمسماة بـ «جماعة التكفير والهجرة» والتي قتلت «الشـيخ الذهبي» رحمه الله في أسـوأ عملية ارتكبت باسـم التدين أو تحت شـعار التيار الإسـلامي، ثم نعرض بعد هذا في الباب الثالث قضية الإسكندرية «قنص السلاح»، وقضية 79 المعروفة «بالجهاد الصغرى» ثم نختم الباب الثالث بقضية «الجهاد الكبرى» والتي تم اغتيال الســادات بمقتضاها بواسـطة نفس الفكر الذي تبنته الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد ونفذته فعلًا عام 1981.

وسيكون لكل جزء مقدمته الخاصة به أوراقه التي ننقلها من التحقيقات ومن المتهمين أنفسهم ومن البيانات التي صدرت حولهم، وقلنا إن العماد الفكري لكل هذا الفكر كان هو رسالة الإيمان لـ «صالح سريَّة» في عام 1974، ثم الفريضة الغائبة لمحمد عبد السلام فـرج في عام 1979، ثم حكـم قتال الطائفة الممتنعة لمجموعة الجماعة الإسـلامية والتي أعلنته من داخل القفص الحديدي في أرض المعارض أمام محكمة أمن الدولة العليا تحت عنوان «وثيقة الجماعة الإسلامية» أو «كتاب حكم قتال الطائفة الممتنعة».

كل هذا سـنعرض له وسـنكتبه تفصيلًا وسـتحوي أوراق هذه الموسـوعة الكثير من التفصيلات التي سنتحدث عنها تباعًا.

وإذا كان هـذا الإصـدار هـو الإصدار الأول والـذي ينتهي عند عـام 1981 إلا أننا سـنتبعه بإصدارات وأجزاء تتحدث عن سرقة محلات الذهب كوسيلة اعتبرها البعض وسيلة شرعيـة، وخص بهـا محلات المواطنين المسيحيين وكـذا قضايا تفجـير الكنائس وتفجـير البنـوك وقتـل السـائحين وغـير ذلك مـن الأفـكار التي كانـت دائمًا ما تتشـح بالوشاح الإسلامي وتجد لها فقهاء. وسوف نتابع الأحداث في الأعوام التالية حتى نصل إلى مرحلة عزل جماعة الإخوان المسـلمين عن الحكـم وما تبعها من قتل وقتال ونلخص المراحل في:

أولًا : قضية الفنية العسكرية.

ثانيًا : قضية التكفير والهجرة.

ثالثًا : قضية الجهاد الصغرى وأحداث الفتنة الطائفية.

رابعًا : التحفظ وفقًا لقرارات سبتمبر على المعارض وقتل السادات.

■■■

لكـن قبل أن أبدأ في التفاصيل لابد من الوقوف على بعض الأسـئلة المهمة والإجابة عنها وهو:

- **لمـــاذا هـــذه المـــوســـوعة الآن...؟:**
- **ولماذا الحركات الإسلامية وليس الإخوان المسلمين فقط...؟**
- **ولماذا السياسة الأمنية وليست السياسة الرسمية؟**

تلك أسئلة ثلاثة أعتقد أن القارئ - والباحث أيضًا - سيبحث عن إجابة لها قبل أن يشرع في قراءة سطور هذا الكتاب الأول من تلك الموسوعة.

• وأبدأ الإجابة عنها من نهايتها... فعن كونها السياسة الأمنية فأقول: ليـس هنـاك في دول العـالم الثالـث - ونحـن منها - ما يسـمى بالسياسـة الرسـمية في مواجهة الظواهر الاجتماعية العنيفة إنما يعتمد الموقف اعتمادًا كليًّا على الأمن في مواجهته لما يُسمى بالحركة الإسلامية والتعامل مع مثل هذه الظواهر، وسـواء أكانت هذه السياسـة الأمنية من جهاز أمن الدولة، أو الأمن القومي، وسـواء كانت تلك السياسـة تابعـة للمخابرات العامة أو المخابـرات الحربية أو حتى مباحث أمـن الدولة أو المباحث المدنية فإننا في النهايـة أمام جهـاز أمني يقوم بمواجهة الحركة الإسـلامية - باعتبارها ظاهرة اجتماعية خطرة على المجتمع - من وجهة نظرهم.

• ولعل هذا من الأخطاء التي ترتكبها دول العالم الثالث وتؤدي إلى ظهـور العديـد من المشـاكل نتيجة لأن المعاملـة الأمنية تعتمـد على هدوء السـطح وليـس على عـلاج الظاهرة، وبالتـالي فقد تفوق الأحـداث قدرة الأمن في المتابعة وهو ما حدث بالفعل عندما أخفقت السياسـة الأمنية في عـدة قضايـا وقد ذكر القضـاء في أحكام صريحة له في أكثـر من موضع أن الأمـن لم يكن لديه معلومات عن القضايـا التي تصدى لمواجهتها، وذلك مثلما حدث مع الحكم الصادر في القضية رقم 462/ 81 والمعروفة باسـم قضية اغتيال الرئيس السـادات، وسـوف تثبت الدراسـة الموسـوعية التي سـنقدمها أن الجهاز الأمني لم يكن لديه أية قواعد معلوماتية ولا دراسات مبدئيـة عـن قضايا الحركة الإسـلامية التي قام بمواجهتهـا، وهو ما يؤكد

أن سياسـة المواجهـة الأمنية إنـما تعتمد - فقط - على هدوء السـطح دون الاهتمام ببحث تفاصيل وأسباب خروج وانتشار هذه الظواهر.

• فالأصل الصحيح أن الظواهر الاجتماعية الجيدة لابد وأن تُحتضن، والظواهـر الفاسـدة تقـاوم، والظواهـر التـي تحتـاج إلى تقليـم وتهذيب، تنقـى، وهـذا الواجـب فـوق مسـتوى إمكانيـات وظائف الأمـن بل هو من مسـئوليات رجال الفكـر والثقافة وعلماء النفـس والاجتماع والأدباء والمثقفين ووسـائل الإعلام... أي أنها منظومـة متكاملة لمواجهة الظواهر التـي تهـدد المجتمـع، ولكننـا في دول العـالم الثالـث لا نجـد سـوى تلك المواجهـات الأمنيـة العنيفة؛ حيـث تترك الدول للأمن وضع السياسـات وخطـط المواجهـة وأسـلوب التعامل وطريقـة الاعتقال... وهـذا ما دعا الأنظمـة الحاكمـة في هذه الدول لإنشـاء جهاز مسـتقل للأمـن، بخلاف وزارة الداخليـة، وعـادة ما يكـون هذا الجهاز - وهو أمـن الدولة - تابعًا للحاكم شـخصيًّا ومفوضًا من قبله بسلطات واسعة وإمكانيات ضخمة، لأنـه يحقق من وجهة نظر القيادة السياسـية أمن الدولـة! والتي لا تزيد في حقيقتها عن أمن الحاكم في أغلب الأحوال.

• هذا الوضع أدى في الواقع إلى الخلط بين أمن الحاكم وأمن الدولة، وأصبـح الحاكـم يغدق عـلى مثل هـذه الأجهزة لمزيـد من الحمايـة الأمنية لشخصه، ولو على حساب الدولة ومواطنيها.

• ولذلك اخترنا عنوان «السياسة الأمنية» وليس «السياسة الرسمية» للدولة، لأنه ببسـاطة لا توجد سياسـة رسـمية في دول العالم الثالث وإنما يكون الرسمي هو ما يحدده رجل الأمن في مواجهة الظاهرة.

• أما لماذا الحركات الإسلامية... فذلك لأن الواقع يشهد أن الحركات الإسـلامية في مصر قبل عـام 1974، وقبل الإفراج الـذي قام به الرئيس السـادات في سبعينيات القرن العشرين كانت تظهر على أنها حركة واحدة إلا أن الإفراج عن هذه الحركة لم يكن إفراجًا عن حركة إسـلامية واحدة، بـل عن حركات إسـلامية متعـددة، وتنوعت الأفكار والحركات بسـبب تأثـير الممارسـات التي تمت معهم في السـجون، وبالتـالي لم يخرج الإخوان

المسـلمون، مثلما دخلوا حركة واحدة، وإنما خرج منهم وعنهم القطبيون، والتكفير والهجرة، والمذهب السلفي الذي رأى في الإخوان أنهم قد فرطوا في العلم والالتزام، كما خرج عنهم التبليغ والدعوة، ورغم أن هذا الخروج لكل هذه الحركات قد خرج عن خط الإخوان فإن السياسة الأمنية كانت تحمِّل الإخوان تبعات ومسئوليات كل ذلك، وقد استمر هذا الأمر إلى أن حكم الإخوان مصر فالتحم الفكر الجهادي مع الفكر الإخواني في جانب واحد ضد ما أطلقوا عليه مشروع علمنة الدولة وسالت الدماء من جديد.

• ومـن هنـا فقـد اضطررنا في دراسـتنا هـذه لأن نتعـرض إلى ما إذا كان للإخـوان دور في تلـك القضايـا التـي سـتتناولها الموسـوعة بداية من قضيـة «الفنيـة العسـكرية» عام 1974 وحتـى عام 2014 مـرورًا بقضية التكفير والهجرة ولذلك أطلقنا اسـم الحركات الإسلامية وليس الإخوان المسـلمين ولكننـا لن نغفل قضايـا الإخوان وما صاحبهـا من عنف عقب عزل الرئيس السابق محمد مرسي بل سنعرض لها في حينه.

• أما عن: لماذا هذه الموسوعة الآن؟.. فلأن النظام المصري قد تحول إلى نـوع مـن أنـواع إعادة الحسـابات مـع الإخـوان المسـلمين – كإحدى الحركات الإسـلامية – باعتبارها جماعة تشكل خطرًا سياسيًّا يهدد وجوده واستمراره من وجهة نظر الأنظمة، وليس كخطر عقائدي فحسـب، كما بدأ يتعامل مع الجماعات الإسـلامية الأخرى بصورة تختلف سـوف نذكر تفاصيلها في الجزء الذي سـنتحدث فيه عن مبادرة «الجماعة الإسـلامية»، إلا أن الأمـن وفي سـبيل معالجـة خطـأ قد وقع فيـه، وهو خطـأ الاعتقال طويـل الأمد...ربما يكـون قد وقع في أخطاء أخرى أشـد ومع ذلك فكل الحسـابات قـد تغيرت بعـد أن تولى الدكتور محمد مـرسي الحكم إلى أن تم خلعه بثورة شعبية فظهر أثر قيادة الفكر القطبي لجماعة الإخوان المسلمين.

• أيضًـا... هناك إعادة ترتيب لكثير من الأفكار داخل كل الحركات الإسـلامية الموجـودة عـلى السـاحة المصريـة الآن، فالإخـوان لم تعد هي الحركـة الإسـلامية الوحيـدة التي لهـا دور ملموس في واقـع المجتمع، بل هناك الحركة السلفية التي نجحت الآن في اجتذاب عشرات الآلاف تحت

لوائهـا، وكذلك حركـة التبليغ والدعـوة التي حافظت على نقاء سـنواتها الأولى، إلا أنهـا مـا زالت منتشرة بين بعض الطبقـات، أما حركة الإخوان المسـلمين فقـد تقدمت سياسـيًّا إلا أن ذلك ربما يؤثر بالسـلب على بعض الجوانـب الأخرى... كما سنشـهد ذلك في مرحلة مـا بعد حكم مصر، ثم كيف نُسب إليها المجتمع والقضاء العديد من أعمال العنف.

• لقـد تغـير الواقـع الإسـلامي، وأصبـح في حاجة ماسـة للدراسـة العميقـة مـن خـلال وثائق المـاضي - التي ننفـرد بها في هذه الموسـوعة - ونحن في حاجة إلى تحليل الحاضر بكل متغيراته، ومحاولة التنبؤ بمسـتقبل هذه الحركات في ظل عالم يتغير كل يوم بل كل ثانية.

• فالإخـوان الآن ينفون مسـئوليتهم عـن أي أحداث عنف يقوم بها أي فصيـل يتبـع أي حركة إسـلامية أو حتـى يقومون هم بهـا في مواجهة المجتمـع إلا أن عـلى الإخوان المسـلمين أن تقدم نموذجًا في التسـامح مع الآخـر وفي احترام الرأي وغير ذلـك من الأمور التي ربما يدرجها البعض في مجمـوع المثالـب والعيـوب مع أنـه في الواقـع ربما تكون مسـئوليتهم في هـذا الأمـر بحكم أنهم الجماعة التـي أفرزت كل هذه الحـركات، وكذلك الحركـة السـلفية عادة ما تتبرأ مـن أعمال العنف، لكنها ربـما تكون بحكم منهجها الذي تربى عليه أعضاؤها تدعو للعنف، عندما تترك الشـباب بل وتدفعهم وهم في سـن صغير إلى قراءة أمهات الكتب والمراجع الإسلامية ومحاولة الاجتهاد واستنباط الأحكام وهم غير مؤهلين لذلك.

• أضـف إلى ذلـك أن هنـاك حالـة مـن التشرنـق لحـركات جديدة، وكذلـك ظهـور الأفكار الإسـلامية المسـتقلة التي يعبر عنهـا مجموعة من رجـال الفكـر.. كل ذلك التنوع جعل السـاحة مليئة بالأفكار الإسـلامية التي تحتاج اليوم إلى دراسـة واقعية تجعل مـن الأوراق والثوابت المرجعية الكاملة لها.

• إن كل ما قدم وكتب في هذا المجال إما من رافض للإخوان ولكل الحـركات الإسـلامية، أو مـن رافـض للفكر المُسـمى بالإسـلامي كدين ودولة، وهؤلاء ليسـوا محللين سياسـيين بالمعنى الدقيق وليس لديهم أدنى

تجربة شخصية مع تلك الحركات إلا القليل منهم، وبالتالي لا نستطيع أن نعمق رؤيتهم ودراستهم على أننا نحترم هذا الجهد منهم بل ونعتبره هو الأساس الذي ستقوم عليه هذه الموسوعة.

• إنني أكتب هذه الموسوعة بعقليتي وصفتي، وأكتبها مع التحرر من أية قيود وحينما أدافع عن الإخوان مثلا في قضية «الفنية العسكرية»، فأنا لا أدافع من باب التقرب لجماعة على حساب غيرها، ولكني أتقرب إلى التاريخ والحقيقة، هذه الاستقلالية منحتني القدرة على رؤية الواقع بحنكة سياسية وإسلامية وأنا واثق من أن جميع من سوف أغضبهم بحديثي سوف يجعلون حسن الظن بي هو المقدمة الشرعية في التعامل مع هذه الموسوعة. إلا أني لن أهمل قضايا الإخوان المسلمين التي كشفت عن عنف ربما كان مُؤجلًا لا سيما بعد سيطرة الفكر القطبي على إدارة الجماعة.

• كما أنني حريص في هذا العمل الذي أبتغي به وجه الله تعالى - على كشف الحقائق الكاملة والأسماء الحقيقية لهؤلاء الذين قاموا بتسجيل بعض القضايا وورطوا المتهمين فيها وأرشدوا عنهم رغم أنهم كانوا من أشد المتطرفين والغلاة في الحركة الإسلامية... أكشف ذلك بعد أكثر من خمسين عامًا وهي فترة أعتقد أنها كافية لكي أفصح عن هذه الأسماء والأحداث بتفاصيلها، ونتركها لحكم التاريخ.

مختار نوح



الباب الأول

قضيـــة «الفنية العسكرية» 1974



الفصـــل الأول

قضية «الفنية العسكرية 1974»

«أول محاولة انقلاب تحت مسمى الإسلامي في القرن العشرين»

مقدمـة لازمة حـول قـضيـة «الفنيــة العسـكريــة»

إن المقدمـة الحقيقية لقضية «الفنية العسـكرية» كانت تتمثـل في مجموعة من المثيرات النفسية التي تعرض لها الانتماء الديني في فترة الستينيات..

ولم يكن ذلك قاصرًا على اختلاط الخطاب الإعلامي واختلافه فحسب، وإنما امتدت المثيرات النفسـية لتشـمل أوجه الفنون والإبداع أيضًا في ذلك الوقت. فكان التهكم من مقام المقدسات والتنكيل بالثوابت هو الشائع في هذ الجو حالك الظلام..

وفي ظل هذه المثيرات عرفت الحركة الإسـلامية رجل القضاء «يحيى هاشـم» والذي بـدأ حياتـه في مظاهرات عـام 1968 احتجاجًا على حريق المسـجد الأقصى وتم اعتقاله إثر ذلك، إلا أن السـلطات الحاكمة وقتئذ وجدت حرجًا في أن تنال من الشـباب لمجرد احتجاجهم على حريق المسجد الأقصى وهو ما يضع النظام السياسي في حرج بالغ.. على الأقـل لارتكازها القوي على قضية فلسـطين.. إلا أن «يحيى هاشـم» قد تعرض لعقاب مـن نوع آخـر وهو نقله من السـلطة القضائية إلى هيئة الإصـلاح الزراعي ثم عودته إلى القضـاء بعد صراع طويل حتى أصبح رئيسًـا لنيابة البلدية بالإسـكندرية ونمت في قلبه بذور الفكرة الجهادية والّتي عبر عنها بدراسة ونشر أسلوب حرب العصابات..

وفي ذلك الوقت أيضًا كانت بذور الفكرة الجهادية تنمو في نفوس كثير من الشباب ومنهم «طلال الأنصاري» و«سعد دربالة» و«عبدالرءوف أمير الجيش» وغيرهم كثير..

وفي الوقت الذي انشغل فيه «يحيى هاشم» بفكرة حرب العصابات.. قامت حركة الفنية العسكرية على أساس فكرة الانقلاب العسكري...

إلا أن هذا لا يعني أن الحركتين كانتا منفصلتين... فالحقيقة أن ثمة رباطًا نفسيًّا كبيرًا كان بينهما وربما يكون رباطًا ماديًّا أيضًا، فمما يجهله الكثيرون أن «يحيى هاشم» قد دون بنفسه الكثير من نقاط الدفاع في قضية «الفنية العسكرية» أثناء نظرها أمام المحكمة العسكرية.

و«يحيى هاشم».. ابن الدقهلية - والذي كان وكيلًا للنيابة في بلقاس - كان يسعى لمزيد من الأنصار هذا من جانب ومن جانب آخر كان «صالح سريَّة».. الذي قدم إلى القاهرة بعد تاريخ سياسي عريض وخبرة قوية وعلم غزير استولى على قلوب المئات من الشباب - لم يفته أن يلتقي بـ«يحيى هاشم» وينظم معه الحركة العامة ويستفيد من الشباب الذين يسيرون معه.

وقد روى لي أحد المشاركين في هذه الأحداث.. أن الاحتقان النفسي كان قد وصل إلى غايته بسبب السلوك الإعلامي في مواجهة الفكرة الإسلامية.. وحكى لي أيضًا كيف أن لقاء الإعلاميين بالإخوان المسلمين في التليفزيون المصري عام 1965 قد أوصله إلى حد البكاء مما دفعه إلى تبني الفكر المتطرف في أوائل السبعينيات.

وروى لي البعض أيضًا أن إجابة المتهم «فاروق المنشاوي» من الإخوان المسلمين أمام أحد المذيعين وقتئذ هي التي دفعته إلى منطق الجهاد، فحينما سأله عن رأيه في المجتمع المصري، أجابه: «لو أن عمر بن الخطاب معنا الآن فلن يستطيع أن يفعل شيئًا» وقد استلهم البعض من تلك الإجابة أنه لا أمل في الإصلاح إلا بالجهاد العسكري أو المسلح.

إلا أن الشباب العقائدي في ذلك الوقت وحتى عام 1974 قد تحركوا بلا قدوة ولا فكرة ولا تخطيط، وتم توزيعهم على كل الاتجاهات فمنهم من اختار الحركة السلفية مثل «محمد إسماعيل»، ومنهم من اختار الإخوان المسلمين مثل «حامد الدفراوي» و«إبراهيم الزعفراني» و«عبدالمنعم أبو الفتوح» وغيرهم، ومنهم من اهتم بالدراسات والكتابة الإسلامية مثل «رفاعي سرور».

وبهذه المناسبة فقد ألف «رفاعي سرور» كتابًا عن «أصحاب الأخدود» كان هذا الكتاب هو الذي يسر لـ «يحيى هاشم» الالتقاء به من خلال عنوان الناشر... ورغبة «يحيى هاشم» في ضم «رفاعي سرور» إلى مجموعته كانت كبيرة؛ ذلك أن «رفاعي سرور» يجيد التنظير والتأصيل الحركي، وهو ما كان يفتقده الآخرون في ذلك الوقت فضلًا عن تمتعه «بالكاريزيما» القيادية.

وبهذه المناسبة أيضًا نذكر أن أصحاب الفكر الجهادي لم يجدوا في الواقع ما يفرغون به طاقاتهم النفسية المتجهة إلى العنف إلا أن هذه الطاقات قد وجدت ضالتها في الأضرحة والمقامات المقامة في المساجد.. فوجهوا هذه الطاقة إلى هدم الأضرحة، وكان لمسجد «المرسي أبو العباس» في الإسكندرية نصيب الأسد.. إلا أن «العملية» كما كانوا يطلقون عليها لم تتم رغم استحضار أدواتها من بنزين وزجاجات فارغة وغير ذلك فاستبدلوها بعمليات مشابهة...

وكانت نهاية هذه التشكيلات هي قضية «الفنية العسكرية» في عام 1974 التي أفرغ فيها الشباب غضبهم.. صحيح أن طلال الأنصاري رحمه الله وهو أحد المتهمين المحكوم عليهم في قضية «الفنية العسكرية» قد أصر في حديثه معنا على أن ضلوع «الإخوان المسلمين» في هذه الحركة كان مؤكدًا، إلا أننا نؤكد أن الوثائق قد خلت تمامًا من أي دليل على هذا - إلا أن حيادنا الكامل ونحن نؤرخ لهذه الفترة جعلنا نلتزم بنص أقوال المحكوم عليه بالإعدام «طلال الأنصاري» والذي كان الوحيد الذي حظي بتخفيف العقوبة إلى المؤبد كما قمنا بالرد عليه إعمالًا لاحترام الآخر ولقواعد الحوار وهو شاب وطني مخلص عرفته بعد انتهاء مدة العقوبة التي لم تغير في نضارة قلبه شيئًا إلا أن اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية.

ولكن ربما تأتي مسئولية الإخوان من خلال التداول العام لفكر المرحوم «سيد قطب» والذي كان يدعو إلى مثل ما حدث.

وفي ذات الوقت أيضًا كان تنظيم «يحيى هاشم» يتدرب على حرب العصابات بعد أن ضم المفكر الإسلامي «رفاعي سرور» إلى صفوفه فضلًا عن مجموعات من الأسر المصرية التي التقت بالتنظيم عام 1971.

إلا أن محاكمة الفنية العسكرية أصابت أعضاء مجموعة «يحيى هاشم» بالحزن العميق مما جعل الإفراج عنهم بالقوة هو أحد المستهدفات لدى الجماعة...

وقد كانت نهاية هذه الجماعة مقاربة لنهاية الفنية العسكرية، ففي عام 1975 أرسل أحد المتهمين في قضية «الفنية العسكرية» رسالة إلى زوجته يطلب منها أن تبلغ سلامه إلى (ي، ر، م). فتم ضبط الرسالة وبالضغط على الزوجة أفادت بأن «ي» هو «يحيى هاشم» وأن «ر» هو «رفاعي سرور» وأن «م» هو محمد حجازي...

وانكشف التنظيم بسبب ورقة السلام بالرغم من سريته الشديدة حتى إن مذكرة الدفاع التي قدمها المحامي فايز عبد المعز حبيب رحمه الله في قضية «الفنية العسكرية» كان قد شارك في إعدادها «يحيى هاشم» رحمه الله دون أن يعرف أحد كما سبق القول. وأصبح لدينا مجموعتان **الأولى هي مجموعة الفنية العسكرية** وهي تحاكم أمام القضاء **والثانية: هي مجموعة «يحيى هاشم»** وقد كشفتها رسالة من أحد المتهمين.

وتم القبض على تنظيم «يحيى هاشم» عام 1975 في قرية بالصعيد المصري وقتل «يحيى هاشم» وهو رئيس النيابة في ذلك الوقت في الصعيد وهرب «رفاعي سرور» إلى القاهرة في حي بين السرايات ثم إلى المطرية حيث استقر به المقام هناك ليكون محورًا للقبض عليه لمرات متتابعات إلى أن انتهى به الأمر إلى التفرغ للكتابة الإسلامية فكتب العديد من المؤلفات مثل «عندما ترعى الذئاب الغنم» و«بيت الدعوة» و«أصحاب الأخدود» و«حكمة الدعوة» وغير ذلك كثير، وتولد من رحم كل هذه الأحداث تنظيم «نبيل البرعي» الذي سنبدأ به الحلقات القادمة ونحن نتحدث عن الجهاد 79 والجهاد 81... إذ ستكون الحلقة القادمة حول وثائق تنظيم التكفير والهجرة... والذي تزعمه «شكري مصطفى»... ويكفينا في هذا المقام أن نشير إلى فكرة العزلة والاعتزال التي كان قد بدأها «يحيى هاشم».. ثم طورها شكري مصطفى إلى فكرة التكفير والهجرة على النحو الذي سيلي بيانه تفصيلًا...

كانت هذه المقدمة المهمة منا لكي نؤكد.. أننا ما أردنا إلا تدوين تفاصيل هذه المرحلة، فمن ظن أن المستقبل سوف ينفصل عن تجارب الماضي فقد أخطأ... وها نحن نقدم الماضي.. فإن أسأنا فسنطلب العفو والمغفرة من الله أولًا ثم من الذين أسأنا إليهم مع استعدادنا الكامل لتصحيح أي عبارة أو إضافة أي جديد في الطبعات التالية...

وإن كان التوفيق فمن الله وحده... وأدعو الله أن ينفعنا بما علمنا...
والله يقول الحق وهو يهدي السبيل..

الأحـــــــداث:

نبدأ من حيث بدأت المحكمة التي نظرت قضية «الفنية العسكرية» وهي القضية التي تحمل رقم 2687 لسنة 74 الوايلي ورقم 169 لسنة 74 كلي.

وننطلق من الجلسة العلنية المنعقدة في 3 من ذي القعدة عام 1394هـ الموافق 16 من نوفمبر سنة 1974.

وكانت الدائرة الجنائية قد انعقدت برئاسة المستشار/ **«برهان الدين العبد» وبعضوية السيدين «عبداللطيف المراغي» و«محمد وجدي عبدالصمد» المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة وتمثلت النيابة بالأساتذة «مصطفى طاهر» رئيس النيابة و«عدلي حسين» وهو بدرجة وكيل نيابة أيضًا و«صهيب حافظ» وهو بدرجة وكيل نيابة أيضًا**. ولك أن تلاحظ أن هذه الأسماء جميعًا قد خطت طريقها بثبات في السلكين القضائي والسياسي ولك أن تعلم أيضًا أن بقدر اطمئنان القيادة السياسية وقتئذ إلى هذه الأسماء بقدر ما كان تطورها السياسي، وقد كان المستشار «ماهر الجندي» أيضًا وكيلًا للنيابة في هذه القضية ومعه أصغر الوكلاء وقد كان اسمه «رجائي العربي»، وقد استمر «برهان الدين العبد» رئيس الدائرة و«عبد اللطيف المراغي» و«محمد وجدي عبد الصمد» في سلك القضاء حتى وصلوا جميعًا إلى درجة رئيس محكمة النقض، أما أعضاء النيابة فقد حصل اثنان منهم على درجة محافظ وهما «عدلي حسين» و«ماهر الجندي»، وقد مر «ماهر الجندي» بقضية فريدة ينبغي الإشارة إليها ذلك أن «ماهر الجندي» وكيل النيابة قد اعتلى درجات السلم القضائي حتى وصل إلى درجة المحامي العام الأول ثم اختارته القيادة السياسية محافظًا للغربية ثم محافظًا للجيزة ولكن الباحث يجد خلطًا قد حدث بين السلك القضائي والسلك السياسي في تسيير أمور العدالة التي كان يتولاها «ماهر الجندي» وكيل النيابة ثم «ماهر الجندي» رئيس النيابة ثم «ماهر الجندي» المحامي العام لنيابات الجيزة وقد انتهت حياة «ماهر الجندي» القضائية والسياسية باتهامه في جريمة رشوة ثم صدور الحكم ضده في هذه القضية بالسجن.

أما «عدلي حسين» فبالرغم من اختلاط العدالة عنده بأمور السياسة فإنه حافظ على شيء من التوازن على الأقل من حيث الظاهر فقد وصل «عدلي حسين» وكيل النيابة

إلى درجة رئيس دائرة أمن دولة عليا، وقد مر التاريخ بـ «عدلي حسين» حتى جعل منه أحد كبار المستشارين لمجلس الشعب في عام 1988 تقريبًا، وحينما أسند إليه نظر قضية الضباط المتهمين بتعذيب المتهمين المحبوسين على ذمة قضية الجهاد كانت رئاسة هذه الدائرة للمستشار «سليمان أيوب» إلا أن عضو اليمين كان هو المستشار «عدلي حسين» وأصدرت هذه الدائرة حكمًا ما زال تحت التقييم التاريخي والسياسي ببراءة جميع الضباط المتهمين بالتعذيب، وقد تلاحظ لدى الباحثين أن المحكمة كانت مستعدة لهذا الحكم على الأقل من الناحية النفسية كما أن المتهم أيضًا كان مستعدًّا لهذا الحكم من الناحية النفسية فلم يكن هناك مظاهر قلق لدى المتهمين وقد كانوا يدخلون إلى القاعة في موكب رسمي.

وسنعرض في هذه الموسوعة لهذا الحكم في موضعه.

أما المحكمة في قضية التعذيب والتي كان «عدلي حسين» هو عضو اليمين بها، فقد أسبغت على هؤلاء المتهمين حماية غير معهودة فجلسوا بين مقاعد الجمهور يرتدون نظاراتهم الشمسية ويتعاملون بثقة غير عادية، على أي الأحوال فقد ارتقى «عدلي حسين» وكيل النيابة في هذه القضية بين درجات القضاء المختلفة ثم بين درجات السياسة المختلفة حتى وصل إلى درجة «محافظ» قوي، ومعنى محافظ قوي أن «عدلي حسين» كان قادرًا على خلق إشكاليات مع رموز الحكم مثل الرجل القوي في نظام مبارك «كمال الشاذلي» وغيره في وقت كان فيه «كمال الشاذلي» يمثل القوة الرادعة لنظام الحكم في مصر، وكان «عدلي حسين» يقوم بدور المحافظ على هذا النظام كمحافظ للمنوفية وقد انتهى هذا الصراع بالفصل بين القوات المتصارعة بأن نقل «عدلي حسين» إلى محافظة القليوبية ليمنح سلطات أعلى ويبقى «المرحوم كمال الشاذلي» رجل النظام القوي في منصبه حتى تم استبعاده مؤخرًا ليترأس المجالس القومية المتخصصة ويستمر «عدلي حسين» كمحافظ قوي ومحل ثقة النظام السياسي لمرات متتابعات حتى تم عزله بعد ثورة يناير 2011 بفترة ليست بالقصيرة.

على أي الأحوال هناك فارق جلي بين ذلك الطريق الذي اختاره «ماهر الجندي» وبين طريقته في صناعة التوازنات وبين طريقة وأسلوب «عدلي حسين» في تناوله لأمور السياسة والقضاء العالي، فـ «ماهر الجندي» مثلًا كان شديد الاحتكاك بالمتهمين كما أنه كان يتعامل مع القضايا السياسية والدينية منها بصفة خاصة بطريقة تكشف عن حالة مضادتها وقد ظهر هذا في أكثر من موقف؛ فقد احتك «ماهر الجندي» وهو محام عام مع

المتهمين في قضية الجهاد أكثر من مرة سـواء كان ذلك بالإشـارة أم أثناء انعقاد المحاكمة أو مـن خـلال الاحتـكاك المبـاشر في التحقيقات وتكررت هـذه الاشـتباكات في قضية «الناجـون من النار» مثلًا والتي حقق فيها «ماهر الجندي» في عام 1989 وكان وقتها في درجة المحامي العام الأول لنيابات الجيزة.

وقـد قدم المستشـار «ماهر الجندي» وقتئذ ثلاثة من المواطنـين في هذه القضية وهم في حالة اعتراف كامل بأنهم قد قاموا بمحاولة اغتيال اللواء «حسن أبو باشا» واللواء «نبوي إسـماعيل» وزيرا الداخلية الأسـبقين، وكذلك محاولة اغتيال الكاتب «مكرم محمد أحمد» وقد ألقى وزير الداخلية اللواء «زكي بدر» بيانًا في مجلس الشعب بناءً على ما توصلت إليه تحقيقات المستشار «ماهر الجندي» منه أنه توصل للفاعلين وأنهم قدموا للمحكمة ولكن الرياح قد أتت بما لا تشـتهي النيابة وقتئذ فقد تم القبض فيها بعد على الفاعلين الأصليين في هذه القضية، وسيلي الحديث عن هذه القضية في أحد أجزاء هذه السلسلة الموسوعية.

كان هذا هو الفارق بين تعامل «ماهر الجندي» القضائي، وبين تعامل «عدلي حسين» القضائي، ولعل ذلك الحرص والتوازن الذي أبداه «عدلي حسين» وكيل النيابة كان سببًا في أن تستمر حياته السياسية إلى زمن أطول.

ويجـدر بنا الإشـارة إلى أن «صهيب حافـظ» والذي كان بدرجة وكيـل نيابة أيضًا في هـذه القضيـة كان من الرمـوز القضائية الشـهيرة، إلا أن قربه من الدوائر السياسـية هو الذي سـاعد عـلى حفظ قضية مقتل ابنه بواسـطة الحـرس الجمهوري على سـبيل الخطأ وفق ما ورد في التقارير وقتئذ، فقد حدث أن قامت سـيارة بالسـير في منطقة من مناطق الخطـر الشـديد بالقرب من بيت رئيس الجمهورية الأسـبق «حسـني مبـارك» وتعرض قائدها لإطلاق النار الكثيف مما أدى إلى مقتله وكان هذا القائد للسيارة هو ابن المستشار «صهيب حافظ» النجم اللامع في عالم القضاء وقتئذ، أما بقية وكلاء النيابة فقد استمروا في العمل القضائي دون العمل السياسي، كانت هذه خاطرة لابد منها لكي نربط الماضي بالحاضر ولكي يصل القارئ إلى ما يصل إليه من خلال ذكر الوقائع.

إلا أن العمل القضائي من حيث تطور العضو في سـلكه قد يعبر عن جانب سـياسي من جهة أخرى وهو ما تعيش فيه دول العالم الثالث من سلوك معيب فقد كان المستشار «رجائـي العـربي» في هذه القضية هو أصغر نائب عـام في العصر الحديث وربما في تاريخ مصر وقد تخطت القيادة السياسية بقرار تعيينه العديد من المستحقين لمثل هذا القرار.

المتهمـــون في القضـــيـــة:

نعرض على القارئ أولًا بيانًا وافيًا بأسماء وبيانات المتهمين في هذه القضية «الفنية العسكرية»:

م	اسم المتهم	السن وقت المحاكمة	البيان الشخصي
1	صالح عبدالله سريَّة	37	موظف بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالجامعة العربية ومقيم برقم 8 بشارع عرفات بالدقي
2	طلال محمد عبد المنعم الأنصاري	22	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم رقم 6 شارع الجلال رومي بالإبراهيمية
3	كامل محمد عبد القادر	25	طالب بطب الإسكندرية ومقيم برقم 9 شارع البلبيس بكيلوباترا الإسكندرية
4	حسن محمد هلاوي	22	طالب بمعهد الدراسات الإسلامية جامعة الأزهر ومقيم برقم 12 فوتزيد قسم الهرم
5	كارم عزت حسن عبد المجيد الأناضولي	22	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 44 شارع علي شعراوي حدائق القبة
6	سعد محمد عبد المنعم دربالة	23	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 2 حارة أنور شارع البحر الأعظم بالجيزة
7	محمود محمود مرسي الغمراوي	24	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم بعزبة الغمراوي شارع أبو قير الإسكندرية
8	أحمد صالح عامر	23	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم بمنزل رجب بجوار شرطة النجدة بدمياط
9	حسين حسن سليم غنيم	23	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 3 شارع فخر الدين بقليوب البلد
10	محمد شاكر محمد سليمان الشريف	23	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم بفرشوط
11	محمود أحمد محمود عبد العال	21	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 3 شارع ابن دينار محرم بك الإسكندرية
12	أحمد مجدي محمد إسماعيل	23	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم بنجيبة بلبيس شرقية
13	مجدي محمد سليم	22	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 9 حارة أندراوس حنا من شارع البعثة روض الفرج
14	محمود خلاف محمد أحمد	22	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 60 سيد درويش قسم المنتزه

م	اسم المتهم	السن وقت المحاكمة	البيان الشخصي
15	كرم محمد محمد عيسى	22	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم شارع حفني خلف رعاية الطفل المنتزه
16	حسين محمد حافظ	20	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 5 شارع الأشراف بالسيدة نفيسة
17	يحيى عبد العليم يحيى إسماعيل	20	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم برقم 4 عطفة المقدس بالجعجعني مصر القديمة
18	محمود محمد أبو زيد	25	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم بشارع محمد أبو زيد أرض البصرى المعادي
19	محمود دياب أبو زيد	19	طالب بكلية الفنية العسكرية ومقيم أمام المنزل 23 شارع البوستة القديمة بالحضرة البحرية باب شرقي الإسكندرية
20	محمد الصاوي محمد علي	19	طالب بالكلية الفنية العسكرية ومقيم 15 شارع الدكتور تنواتي قسم الرمل الإسكندرية
21	محمد إبراهيم زيتون	22	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم برقم 215 شارع عمر لطفي سيدي جابر الإسكندرية
22	محمد السيد حسين سليم	21	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم برقم 5 شارع كرم بشرقي بالرمل الإسكندرية
23	محمد محمود عشرة	20	طالب بطب الإسكندرية ومقيم برقم 5 شارع ميزين قسم الرمل الإسكندرية
24	هاني عبد المقصود السيد الفرنواني	20	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم برقم 57 شارع بني نوفل سيدي جابر الإسكندرية
25	حسن عبدالله السحيمي	22	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم بشارع ابن تونس بغبريال الإسكندرية
26	مصطفى يحيى محمد	22	طالب بالمعهد العالي للقطن ومقيم 12 شارع ابن الخويمي بالحضرة باب شرقي
27	عبد الحليم السيد عبد الحليم	21	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم 32 شارع كرموز - الإسكندرية
28	محمد محمد محمد حسن الجندي	25	محصل بترام الإسكندرية ومقيم 23 شارع القرنفل غيط العنب كرموز الإسكندرية
29	أحمد إبراهيم جمال الدين	21	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم 382 طريق الحرية سيدي جابر - الإسكندرية

م	اسم المتهم	السن وقت المحاكمة	البيان الشخصي
30	محمد محمد محمد أبو العينين	37	مساعد بحري بالوحدة 7603ج 37 ومقيم 16 شارع بالي شوتس بالرمل
31	أحمد مجلي أحمد عشري	31	محصل بترام الإسكندرية ومقيم 10 شارع قراقوش قسم كرموز - الإسكندرية
32	جلال شفيق علي صقر	26	رقيب متطوع بالقوات البحرية الوحدة 7602ج37 مقيم بملك شهاب
33	محمود فراج عبدالحافظ	22	طالب بطب الإسكندرية ومقيم برقم 14 شارع المماليك كرموز الإسكندرية
34	مصطفى أحمد حسن خالد	19	طالب ثانوي خدمات محرم بك ومقيم 9 شارع الحافظ عثمان الإبراهيمية
35	وجيه عبد القادر الشنيطي	30	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 124 شارع السيد محمد كريم الإسكندرية
36	رمضان فراج عبدالحافظ	19	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم 14 شارع المماليك بكرموز الإسكندرية
37	خالد إبراهيم أحمد سالم	19	طالب بمصطفي كامل الثانوية الإسكندرية ومقيم 8 شارع رمضان الإبراهيمية
38	ممدوح جابر حافظ موسى	19	طالب بصيدلية الإسكندرية ومقيم 34 شارع الواثق بالحفرة البحرية باب شرقي
39	محمود عادل فرج البلبيسي	31	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم بجوار المنزل 18 شارع بور سعيد بالشاطئ
40	طلعت عباس عوض الله أحمد	19	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم برقم 3 شارع ابن حوفر بجناكلبس سان استفانو
41	محمد السيد أحمد جاد الكريم	20	طالب بطب الإسكندرية ومقيم برقم 30 شارع إسماعيل غانم بمحرم بك
42	إبراهيم يوسف سيد أحمد زاهر	19	طالب بفصول خدمات محرم بك الثانوية ومقيم 35 شارع جواد حسني بسموحة
43	محمد فراج محمد عبد الكريم	28	سائق أجرة ومقيم برقم 5 شارع المماليك بكرموز - الإسكندرية
44	يسري إبراهيم علي رفاعي	20	طالب بكلية التربية جامعة الإسكندرية ومقيم 28 شارع محمود حسن فهمي بالحضرة البحرية بالإبراهيمية
45	أحمد إبراهيم محمد محمد عيسى	19	طالب بطب الإسكندرية ومقيم بشارع الجامع عزبة النشا ملك والده بالإسكندرية

م	اسم المتهم	السن وقت المحاكمة	البيان الشخصي
46	السيد محمود أحمد السيد	30	سائق بالنقل العام بترام الإسكندرية ومقيم 22 شارع الخالد - قسم الوايلي
47	سعيد حسني سعد محمد موسى	20	طالب بالمرقسية الثانوية بالإسكندرية ومقيم بملك عاشور بشارع المحطة بالبحرية أمام مستشفى المواسم بالإسكندرية
48	محمد محمود عبد العزيز شاهين	21	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 28 شارع حسني رشيد قسم مينا البصل - الإسكندرية
49	سعد مصطفى محمد شحاتة	21	طالب بطب الإسكندرية ومقيم بشارع لمعي بسيدي بشر قسم المنتزه
50	محمد محمد علي خليفة	19	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 11 شارع سليمان باشا بالمنشية الإسكندرية
51	رأفت إسماعيل محمد إسماعيل	21	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 1 حارة القاضي من شارع الناصرية كوم الشقافة
52	عبد القوي محمد عبد الحفيظ	20	طالب بالمعهد التجاري المتوسط ببنها ومقيم برقم 7 شارع اللبان بشط العنب بكرموز بالإسكندرية
53	محمد عباس محمد السروجي	21	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم 5 شارع إسحق أفندي بالجمرك بالإسكندرية
54	محمود عبدالله مرسي	20	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 8 شارع محفوظ قسم محرم بك الإسكندرية
55	يسري عامر محمد السيد عامر	22	جندي بالقوات البحرية مدرسة المدفعية والصواريخ ومقيم 181 طريق الحرية باب شرقي الإسكندرية
56	حسين سعد محمد الشيمي	21	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم 34شارع النعم بمحرم بك الإسكندرية
57	أسامة محمود شوقي خاطر	22	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم بالمدينة الجامعية وأسرته تقيم ببندر الزقازيق
58	حسين عبد الرازق محمد إسماعيل	22	طالب بهندسة الإسكندرية ومقيم 81شارع المحمودية بفيكتوريا قسم المنتزه
59	أحمد محمود أحمد سيد أحمد	19	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 13شارع الناصر محمد بغيط الصعيدي محرم بك
60	نجيب محمد عبد المنعم	21	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم 12 طريق الحرية بالمنشية

م	اســـم المتـــهـــم	السن وقت المحاكمة	البـيــــان الشــخــصــي
61	محمد نشأت عبد الفتاح	20	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 12 شارع مرسي محمود بمحرم بك الإسكندرية
62	محمود السيد حسين سليم	19	طالب بالناصرية الثانوية الإسكندرية ومقيم 5 شارع كرم قسم الرمل الإسكندرية
63	محمد السيد محمد إسماعيل	22	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم 61 قبلي السكة الحديد بسيدي بشر الإسكندرية
64	إسماعيل خليفة محمد خليفة	19	طالب بدبلوم تجارة ومقيم بالطالبة ميدان الرملة
65	أحمد محمود منصور	36	صاحب مطعم ومقيم بملك الحاج أمين بعزبة الوالدة بحلوان
66	مصطفى يسري أحمد عبد المطلب	23	طالب بطب القاهرة ومقيم 81أ شارع صلاح سالم بالجيزة
67	عزت يوسف فرجاني	34	ساعي بالهيئة العامة للتعاون الزراعي بالجيزة ومقيم 36 شارع البطل بالطالبية
68	عز الدين عبدالله محمود عبدالله	19	طالب بالسعيدية الثانوية ومقيم 6 عطفة الملاحين قسم الجيزة
69	منصور حامد محجوب لطيف	23	طالب بمعهد التكنولوجيا بحلوان ومقيم 25 شارع حسني شاكر بالجيزة
70	صلاح الدين فضل سيد رزق	26	طالب بطب القاهرة ومقيم بالطالبية بالهرم حارة زايد شارع عثمان
71	عبد الفتاح محمود عبد الفتاح الزيني	22	طالب بالمعهد العالي التعاوني الزراعي بشبرا الخيمة ومقيم 10 شارع إبراهيم زايد بالطالبية بالهرم
72	محمد محمود علي أبو العلا	29	طالب بالجيزة الثانوية ومقيم 15 شارع عيسى حمدي بالعجوزة
73	أسامة محمد أحمد سيد خليفة	23	طالب بطب القاهرة ومقيم 27 شارع الربيع الجيزي بالجيزة
74	محمد أمين مجاهد	34	موظف بشركة الحديد والصلب ومقيم 2 شارع محمد حسين أرض اللواء بالجيزة
75	مصطفى عبد المنعم الصيروتي	23	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 30 شارع الخيشة بمحرم بك الإسكندرية
76	أحمد شكري الرشيدي	20	طالب بزراعة عين شمس ومقيم 37 شارع سليمان باشا بقليوب البلد
77	نبيل عباس عبد الرازق مصطفى	31	مهندس بشركة الحديد والصلب ومقيم 18 شارع أبو فتة بالمنيل مصر القديمة

م	اسـم المتـهـم	السن وقت المحاكمة	البيـان الشـخـصـي
78	أحمد محمد سيد خليفة	19	طالب بالكلية الجوية ومقيم 77 شارع الربيع الجيزي بالجيزة
79	إبراهيم إبراهيم السيد محفوظ	29	موظف بمصنع 135 بحلوان ومقيم 50 شارع السكة الحديد بالمعصرة المحطة
80	«عبدالرءوف» أمير جيوشي محمد	24	عامل بمصنع 999 الحربي بحلوان ومقيم 15 شارع الشيخ طهال الجزائري حدائق شبرا
81	حسن حسن علي بدران	21	طالب بكلية الألسن ومقيم شارع الأصبع قسم الزيتون
82	عيد إبراهيم أحمد حسن أبو دشيش	20	طالب بتجارة عين شمس ومقيم بعزبة شركس بقليوب البلد
83	محمود عبدالله رضا	19	طالب بكلية تربية الأزهر ومقيم 164 شارع شبرا
84	نبيل مختار محمد جاد المولى	19	طالب بزراعة الأزهر ومقيم 3 شارع الإصلاح قسم روض الفرج
85	محمد أحمد حسن وشهرته ربيع	36	رسام بشركة المشروعات الهندسية بحلوان ومقيم بشارع 105 رقم 20ب بالمعادي
86	محمد ياسر سعد علي مصطفى	20	طالب بزراعة الإسكندرية ومقيم 34 شارع محمود حسني فهمي باب شرقي الإسكندرية
87	محمد علي حسين حسن جعفر	19	طالب بالناصرية الثانوية الإسكندرية ومقيم 437 طريق الحرية برشدي - سيدي جابر
88	شريف محمد رشاد النبال	19	طالب بصيدلة الإسكندرية ومقيم بشارع الكنيسة الماردنية 3 بالمنشية الإسكندرية
89	صلاح الدين فهمي حامد أحمد	20	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 4 شارع المظفر محرم بك الإسكندرية
90	علي الشريف عبدالله عجمي	19	طالب بطب الإسكندرية ومقيم 4 شارع محمود حسن فهمي بالإبراهيمية الإسكندرية
91	فتحي عبد السلام السيد مبارك	29	نقيب مهندس بالقوات المسلحة ومقيم 25ب بشارع العزيز بالله - الزيتون
92	سعيد عبدالله حماد	25	نقيب مهندس بالقوات المسلحة ومقيم بعمارة حماد خلف مسجد ناجي بالدخيلة الإسكندرية

ويظهـر هـذا البيان أن نسـبة عدد الطلاب إلى نسـبة عـدد الموظفـين مضاعفة، فعدد الموظفـين لا يزيد عن سـتة عشر موظفًا بينما جاء عدد الطلاب ليصل إلى سـتة وسـبعين طالبًا مما يجعل نسبة الموظفين لا تزيد عن 15 ٪ بينما زادت نسبة الطلاب إلى 70 ٪.

إن ذلك يكشـف بجلاء عن أن فكرة الانقلاب العسـكري هي فكرة دخل في مجمل الاقتناع بها ظروف السن والحداثة وعناصر الحماس نحو التغيير من وجهة نظر أصحابها كما أنه يلاحظ أن إقامة المتهمين كانت مركزة بين القاهرة والإسكندرية.

وباسـتثناء صالح عبدالله سريَّة (37سنة) ومعه سبعة من المتهمين تراوحت أعمارهم بين (30-35) سـنة سنجد أن باقي المتهمين في سن صغيرة لا يتجاوز أكبرهم الـ (25) سنة وهو ما يدل على حداثة السن وهي العامل المشترك الذي يدل على أن عقلية واحدة هـي عقلية «صالـح سريَّة» هي التي كانت تقـود كل تلك العقول التي سـايرت الجماعة مسـايرة الإعجاب وحب البطولة، ولعل المرشـد الذي أرشـد عن هـذه القضية - أحمد الرجال - كان معهم وكأنه بطل ولكنه عندما فوجئ بأن هذه البطولة سوف تتبلور على أرض الواقع بدماء فر منهم وأرشـد عنهم، وسنتحدث عن ذلك تفصيلًا، كما ستلاحظ أن معظـم الطلاب ينتمـون لكليات القمة مثل كليات الطب والهندسـة إلى جانب أفراد قلائـل يعملون في مهن حرة وبسـيطة مثـل المتهم رقم «43» محمد فراج سـائق التاكسي والمتهـم «28» محمد الجندي المحصل بترام الإسـكندرية وهو ما يعني تفاوت المسـتوى الفكري والثقافي الذي نجح سريَّة في إقناعه بالانضمام إليه.

... ومـن خـلال متابعتـي لبعض عنـاصر هـذه القضية الذيـن ظلوا على قيـد الحياة وجـدت أن بعضهـم قد أصابتـه تحولات فكريـة كبيرة، فمنهـم من جـدد في فكره مثل «طـلال الأنصـاري» ومنهم من انتقل إلى التكفـير والهجرة ثم خرج عنهـا وقاومها بعد ذلك مثل «حسـن الهلاوي» ومنهم من تلـون فكره من النقيض إلى النقيض مثل «فتحي مبـارك» رقـم «91» في هذه القضية والذي هاجم بشـدة مـن قاموا بتنفيـذ عملية الفنية العسـكرية ووصفهـم بأنهـم مفسـدون في الأرض، إلا أنـه وبعـد خروجه مـن القضية وفصلـه من القوات المسـلحة وجدناه طرفًـا أصيلًا في فكر التكفير والهجـرة وكان رمزًا يشـار إليه بالعلم في مسـائل تكفير الفرد بالمعصية، وقد بقي البعض على فكره الجهادي حتى الآن، إلا أننا نؤكد أنه حتى الذين استمروا منهم في اعتناق فكرة الجهاد قد تطوروا كثـيرًا في أفكارهـم وربما يكون ذلك إلى الأحسـن مـن وجهة نظري، ومثـل هؤلاء كان

«عبدالرءوف أمير الجيش» والذي تطور، وكذلك نبيل عبد الفتاح نعيم الذي أصبح من المقاومين لذلك الفكر والداعية للإصلاح.

أما من حيث الموضوع وعند نظر القضية فإننا قد نصف الكثير منهم بالعصبية المفرطة أو بمعنى أدق إظهار التشدد في مواجهة المحكمة مما يعبر عن حالة من حالات فقدان الثقة لدى المتهمين في قرار تشكيل المحكمة وطريقة تكوينها، من أجل ذلك فقد عمد بعض المتهمين مثلًا حينما سألته المحكمة عن قوله فيما هو منسوب إليه أن يشير إلى المحكمة بالآية القرآنية: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾. وكان هذا القول من المتهم السابع والثلاثين «خالد إبراهيم أحمد سالم» «19 سنة» وهو طالب بمدرسة «مصطفى كامل» الثانوية بالإسكندرية، أما المتهم «محمد سيد أحمد جاد الكريم» وهو طالب في طب الإسكندرية فقد أجاب المحكمة بقوله: «أنا غير مذنب وأنت كافر في شرع الله» ويبدو أن هذه الإجابة قد فتحت الطريق أمام الآخرين فكررها المتهم السادس والأربعون «السيد محمود أحمد السيد»، أما المتهم رقم خمسين فقد أضاف عبارة «أنا لا أعترف بهذه الجاهلية»، وكان هذا المتهم هو «محمد علي محمد خليفة» الطالب بكلية طب الإسكندرية وسنه 19 سنة، أما المتهم الثاني والخمسون فكرر ذات العبارة وكان هذا المتهم هو «عبد القوي محمد عبد الحفيظ» والذي قرر في وضوح أمام المحكمة أنه لا يعترف بهذه الجاهلية، وعبد القوي هذا سوف تتناوله هذه الموسوعة حينما نأتي لتناول «قضية الجهاد الصغرى» والتي تحمل رقم 687 لسنة 1979، فقد ظن الكثيرون أن عبد القوي هو بطل هذه القضية كأحد المصادر المتعاونة مع مباحث أمن الدولة، ولن تكون هذه الواقعة من الغرائب في هذه الموسوعة، فسوف ترى أن الكثير من الذين يحملون مواقف متشددة في هذه القضايا يكونون أحيانًا هم المصادر الرسمية لصناعة قضايا أخرى «مرشد أو مصدر أو معاون». وإذا ما عدنا للمتهمين فإن المتهم الرابع والخمسون وهو «محمود عبدالله مرسي» الطالب بطب الإسكندرية قد اكتفى بترديد الآية: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ وقد أتى المتهم الواحد والستون بعبارة جديدة وهو «محمد نشأت عبد الفتاح» الطالب بطب الإسكندرية فوجه الاتهام للمحكمة نفسها قائلًا:

«غير مُذنب بل أنتم المُذنبون»

أما المتهم الرابع والستون «إسماعيل خليفة محمد خليفة» الطالب بدبلوم التجارة فقال: «أنا غير مذنب وأنا سجين بتهمة الإسلام».

أما المتهم السابع والسبعون «نبيل عبد الرازق مصطفى» فقد طلب من المحكمة أن تتقي الله في دينها.

وهكذا بدأت سخونة الأحداث منذ اللحظة الأولى للمحاكمة، إلا أن النيابة قد زادت من سخونتها حينما قامت بقراءة الاتهامات المنسوبة للمتهمين بصورة حماسية غلب عليها الانفعال في مواجهة المتهمين، فضلًا عن تناوبوها في الهجوم عليهم.

فقد ساقت النيابة الاتهامات بصورة متدافعة بعد أن بدأت باتهام المتهمين بتغيير دستور الدولة وشكل الحكومة بالقوة حال كونهم قد ألفوا تنظيمًا سريًّا مسلحًا استهدف إسقاط الحكومة القائمة عن طريق القيام بانقلاب مسلح للاستيلاء على زمام الحكم، وأنهم دبروا لتنفيذ مخططهم للاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية للاستعانة بإمكانياتها من أسلحة وذخائر ووسائل النقل في اقتحام اجتماع عام لرئيس الجمهورية وقتئذ «محمد أنور السادات» مع أعضاء اللجنة المركزية بمجلس الشعب؛ بهدف تنحية الرئيس والاستيلاء على السلطة، وعرضت النيابة في قرار الإحالة وجهة نظرها فيما خططه المتهمون من أنهم تجمعوا بميدان العباسية أولًا على شكل مجموعات مسلحة وأن بعض هذه المجموعات توجه إلى الكلية الفنية العسكرية ونجحوا في اقتحامها بمؤازرة أعضاء التنظيم من الطلبة من داخل الكلية وذلك بعد الاعتداء على الحراس ثم انتشر الباقون لإتمام السيطرة عليها، كما قامت النيابة بتوجيه الاتهام للمتهمين بأنهم عصابة مسلحة وذكرت أن القادة لهذه العصابة هم «صالح عبدالله سريَّة» و«طلال عبدالمنعم الأنصاري» و«حسن هلاوي» و«كارم عزت الأناضولي».

وأن هذه العصابة المسلحة - حسب تعريف النيابة - قد هاجمت حراس الكلية الفنية العسكرية واستولوا على أسلحتهم وذخائرهم من أجل السيطرة على المبنى.

هذا وقد ازدادت حدة الصوت حينما ارتفع صوت النيابة وهي بصدد الحديث عن وقائع القتل التي ارتكبها المتهمون من وجهة نظرها فنسبت إليهم أنهم قتلوا عمدًا مع سبق الإصرار كلا من الرقيب «إبراهيم محمد إبراهيم» والعريف «عبد النبي محمد إبراهيم» والجنود «حسين عبدالله إمام» و«زينهم محمد زكي» و«محمود سليمان محمود» و«محمود عبد الوهاب راضي» و«رشيد السيد السيد» وهم من جنود الحراسة المكلفين

لحراسة الكلية الفنية العسكرية وصحيح أن العملية لم تسفر إلا عن قتل هؤلاء حسب ما عرضته النيابة إلا أن كل من نجا من الجنود أو الضباط قد شملهم قرار الإحالة في اتهام المتهمين باعتبار أن محاولة قتلهم كانت شروعًا في القتل، وقد ذكرت النيابة من هؤلاء «الرائد محمد السيد عيسوي» ومن صف الضباط والجنود ذكرت النيابة «زكريا الصباحي خليل، عبدالله ماضي عبدالله، مصطفى جمال حامد، عبد الصبور سليم حسن، خليل علي خليل، محمد سليمان محمود، عبد الوهاب عبد الوهاب محمد السيد مروان، غنيم عبد العزيز غنيم، أحمد محمد حامد عفيفي، محمد خضر السيد، محمد متولي عواجة، عيد محمد صالح، أحمد عبد الباسط عقل، نبيل مرسي علي، عباس فتحي إبراهيم، فرج عوض مرجان، أحمد أحمد محمود الديب، حسين عبد الرحمن عبد القادر، إبراهيم سلامة حنا، عبد الجواد نصر غلاب» وكل هؤلاء من قوة الكلية الفنية العسكرية وقتئذ، كما أصيب في هذه المحاولة «محمود محمد أحمد» كهربائي الكلية، وإذ تنتهي النيابة من هذا الاستعراض تجد أمامها جيشًا من المحامين.

صحيح أن المحاماة في ذلك الوقت كانت تفخر بالعديد من الرموز الحريصة على الإنسان وحقوق الإنسان إلا أننا قد نلحظ أن ثمة تصفية حسابات كانت تتم بين بعض المحامين وبين نظام الحكم، وكما أنك تجد أن البعض الآخر قد وجد في المحاكمة مجالًا للإفصاح عن فكره السياسي، إلا أنه من المؤكد أن هيئة الدفاع في مجملها كانت تتسم بفكرتين أساسيتين:

فأما السمة الأولى فهي أنها كانت هيئة على مستوى من الوجاهة القانونية ومن الأسماء المعروفة في الشارع السياسي والبارعة في فنها والمتباينة في أفكارها أيضًا وكان الغالب الأعم أنها تنتمي إلى أفكار سياسية متباينة والقليل منها كان من المنتمين إلى الفكر الإسلامي.

أما السمة الثانية فهي استحواذ بعض المحامين على ثقة المتهمين بصورة واضحة؛ وقد ظهر من هذه الأسماء الأستاذ المرحوم «فايز عبد المعز حبيب» رحمه الله بل لعلي لا أكون مبالغًا إذا ما قلت أن جميع المتهمين قد أجمعوا على توكيل الأستاذ «فايز حبيب» حتى وهم يقومون بتوكيل غيره.

وكان من الأسماء البارزة أيضًا في هيئة الدفاع الأستاذ الدكتور «عبدالله رشوان» رحمه الله وقد كان موكلًا عن المتهم الثاني والتسعين «سعيد عبدالله حماد» وهو آخر المتهمين

في قائمة الاتهامات إلا أن الدكتور «عبدالله رشوان» كان من أبرز المترافعين في هذه القضية، صحيح أنه لم يطل في الحديث داخل الأوراق كما أنه لم يسهب في الدفاع عن شخص موكله إلا أنه وفي حقيقة الأمر قد استغل هذه المرافعة لإدانة مرحلة تاريخية بأكملها، وقد استمرت مرافعته لعدة أيام تم تداولها بين الشباب لسنوات طويلة فيما بينهم عن طريق أشرطة الكاسيت ذلك أن المحكمة كانت قد سمحت له بتسجيل المرافعة.

ولأن هذه الموسوعة التي شرعنا في كتابتها لم تخصص لتسجيل المرافعات من الناحية التاريخية إلا أن مرافعات الدكتور «عبدالله رشوان» تستحق وبحق الوقوف أمامها لأنها تبين وبجلاء كيف نجح هذا المحامي الفذ في أن يستغل هذه المرافعة لكي يدين نظامًا كاملًا حكم مصر منذ عام 1952 كما أنه تحدث عن التعذيب الذي تم في سجون الرئيس الراحل «عبدالناصر» واعتبر أن هذا التعذيب هو المفرخة الحقيقية لكل ما مر بمصر من إذلال وركود وإرهاب وتمزق، واستطاع الدكتور «عبدالله رشوان» ولساعات طوال أن يحول القضية من محاكمة أفعال مادية ارتكبها المتهمون إلى محاكمة النظم السياسية بأكملها.

ولا يفوتنا أن نشير إلى حضور الكثير من الأسماء النقابية والتاريخية من المحامين مثل الأستاذ «عبدالعزيز جبر» والأستاذ «زكريا خطاب» والأستاذة «مفيدة عبدالرحمن» والأستاذ «ممتاز نصار» والأستاذ «زكي مراد» وغيرهم من أساطين المحاماة مثل الأساتذة «عبدالعظيم دغيدي، مصطفى فهيم، محمد عطية خميس، فرحات الدمنهوري، زكي مراد، علي حسن الشايب، عبداللطيف أبو النصر، عبدالفتاح الديب، عبدالغفار البسطويسي، عبدالحليم رمضان، سيف عبدالقادر، حامد عسل، صادق عبدالحفيظ، محمد حسن المهدي، أحمد خنورة، علي منصور، محمد لبنة، ممدوح عبده مراد، السيد علي حسين، حسن شرابي، حسني الألفي، محمود السقا، توفيق سعفان، الإمام علي، سعاد أحمد سالم، محمد المأمون عثمان، السيد القرشي، إبراهيم صبحي، سالم أبو عائشة، حسين الكشور، إبراهيم هلال، مصطفى البكري، السيد كامل عويضة، سعد غرام، صابر شهاب، أحمد فؤاد عبدالله، صالح ميكاوي، أبو الفتوح سليم، مصطفى نور، عبدالمجيد العزازي، محمود عبدالوهاب، مصطفى عبدالجواد، نظمي فرح بسخرون، عبدالمنعم الحكيم، عادل الحبشي، عبداللطيف الغزالي، عبدالمنعم نور الدين، علي عبدالجواد،

عمر السيد أحمد، أحمد السيد صالح، رسمي علي بسيوني، عبدالفتاح الأعرج، جمال أبو سعدة، أحمد سليمان سهل، عبدالله حسن، أديب يونان، إبراهيم درويش، رزق حسين، يوسف الشرقاوي، حسين مطاوع، محمد صالح، صلاح الدين سري، جمال الحريري، مصطفى العفيفي، محروس خضر، جمال عامر، إبراهيم طلعت، عادل أمين، أحمد العزازي، حافظ الختام، عماد أبو الفتوح، جرجس صبحي، أحمد فؤاد السيد، مدحت مهدي، سعد بدوي، عبدالعزيز محمد، عدلي جرجس، سامي بهجت، المهدي منصور، محمد بكير، أحمد داود ، سيد زيدان، محمود حمزة، مصطفى كامل، محمد صبري، أحمد كمال شورى، وفي المجموع كان من الزملاء المسيحيين عدد ربما يزيد عن عدد المحامين المنتمين إلى التيار الإسلامي.

هذه أسماء تعبر عن العشرات من رموز المحاماة في مصر في ذلك الوقت ومنهم من كان عضوًا في البرلمان ومنهم من كان عضوًا في العمل النقابي لأعوام طويلة ومنهم من كان من أقطاب اليسار الوطني.

كل هذه المنظومة اجتمعت أمام محكمة جنايات أمن الدولة العليا في ثوبها العسكري لنظر أول قضية انقلاب عسكري إسلامي في العصر الحديث.

■■■

التعذيب وبداية الصراع بين النيابة والدفاع

ذكرنا أن الأحداث قد ازدادت سخونة بعد أن استعرضت النيابة الوقائع، وقد كانت خطة المحكمة منذ اللحظة الأولى هي تلطيف المناخ؛ إلا أنه يبدو أنها لم تنجح في تحقيق ذلك على الأقل في الجلسات الأولى وقد بات الصراع واضحًا حينما طلب الأستاذ «عبده مراد» المحامي السماح له بمقابلة المتهمين لمناقشتهم، ويجدر بنا أن ننقل الوقائع من مسرح الأحداث وكأننا نعايشها وقد سجلتها محاضر الجلسات على النحو التالي:

نص المحضر:

«والمحكمة قالت إنها تصرح للمحامين بمقابلة المتهمين وعلى انفراد، كما طلب الدكتور «عبدالله رشوان» أن تكون المقابلة على انفراد مع المتهمين، والأستاذ «فايز حبيب» قال: حصلت على 12 تصريحًا وأن رجال المباحث هم الذين أوقعوا المتهمين تحت إكراه وتهديد، وقد عذبوا المتهمين وأثبت المتهمون ذلك في صفحات التحقيق وما زالت آثار التعذيب على أجسادهم وما زال رجال المباحث الحاليون هم السابقين الذين عذبوا الإخوان المسلمين وعذبوا المتهمين وأدفع ببطلان التحقيق.

ملاحظة:

والمحكمة كلفت النيابة بالسماح للمحامين بمقابلة المتهمين على انفراد وقال الأستاذ «فايز حبيب»: أؤكد أن المتهمين لا زالوا تحت سيطرة رجال المباحث، وأطلب أن يخرج رجال المباحث من سجن طره والقلعة.

ملاحظة:

والمحكمة سألت المتهم الأول «صالح عبدالله سريَّة»:

س: فيه محامي لك؟

ج : أيوه الأستاذ «فايز حبيب».

س: هل تمانع في حضور الأستاذ «أحمد كمال شورى» منتدبًا عنك؟

ج : لا أمانع.

س: ما هي جنسيتك؟

ج : فلسطيني.

سئل كل متهم عن اسمه وعمره وصنعته فأجاب كالوارد بصدد المحضر.

تلى قرار الاتهام والنيابة طلبت تطبيق مواد الاتهام والنيابة اعترضت وامتنعت على ما ورد في أقوال السيد المحامي الأخير من عبارات تتضمن الكذب ومجافاة للحقيقة في صورة دفع، إذ قال إن النيابة في تحقيقاتها كانت متأثرة برجال الشرطة والمباحث وهذا كذب وافتراء على الحقيقة. لقد جرى التحقيق في هذا الحادث والمتهمون في حالة تلبس مجللين بدم ضحاياهم وقد جرى التحقيق في مكتب النائب العام وفي الكلية الفنية العسكرية وفي وزارة الداخلية والنيابة تقرر اعتراضها أن الدفع بعيد عن الحقيقة وشكرًا.

ملاحظة:

والمحكمة قالت إن هذا من حق الدفاع وأمرت بمحو وصف أقوال المحامي بالكذب من محضر الجلسة، والمحكمة سألت الدفاع عما إذا كان لديهم طلبات أخرى غير التأجيل للاطلاع، كما سألت المتهمين عما يريدونه»..

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

عودة إلى المحاكمة

إلى هنا وتصل الجلسة إلى قمة الاحتكاك النفسي، ولعل عبارات النيابة حينما اتهمت الدفاع بالكذب ومجافاة الحقيقة ووجهت اتهامها للمتهمين ووصفتهم بأنهم قد ضبطوا في حالة تلبس مجللين بدم الضحايا قد جعلت الأمور تسير في مسار الاحتكاك، ولم يشفع في الأمر أن المحكمة محت وصف النيابة لأقوال المحامي بالكذب من محضر الجلسة، ذلك أن المحامين في ذلك الوقت كانوا قد تجمعوا استعدادًا لاتخاذ موقف.

على أي الأحوال اختتم المتهم الثاني «طلال محمد عبد المنعم» أحداث تلك الجلسة التاريخية بكلمة ألقاها قال فيها:

«نطلب أن تكون جميع الجلسات علنية؛ لأن لدينا وثائق تدلل على أن الحكومة بعيدة عن الإسلام، ونقرر ثانيًا أنه في جميع التحقيقات جرى تعذيب علينا في سجن القلعة وفي

المخابرات وهناك أدلة وعاهات مستديمة لا تزال بنا ومن حقنا أن نطلب حضور رئيس الجمهورية للجلسة هنا لأنه طرف أساسي في النزاع».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

وبانتهاء كلمة المتهم الثاني «طلال محمد عبد المنعم» تزاحم المتهمون في إثبات وقائع التعذيب، فطلب الأستاذ «المهدي الباز» المحامي استدعاء طبيب السجن الدكتور «مختار إبراهيم» لمناقشته في الكشوف الطبية التي أجراها على بعض المتهمين، وذكر المحامي المذكور أن تعذيبًا قد وقع على المتهمين وأثبتته هذه الفحوصات ويبدو أن المحكمة لم تجد من طريقة للإفلات من السخونة إلا أن تمنح الجميع فترة لهدوء الأعصاب فقررت **أولًا**: تأجيل الجلسة لمدة شهر تقريبًا لتكون الجلسة التالية بتاريخ 14/ 12/ 1974، **وثانيًا**: قامت بإحالة عدد من المتهمين إلى الطب الشرعي، كما قامت بانتداب العديد من المحامين ليزداد عدد المحامين والموكلين بضع عشرات أخرى.

جلسة 1974/12/14:

نرى أنه من غير المهم أن نعيد تدوين الصراعات والنزاعات الكلامية التي دارت بين النيابة والمتهمين، وقد بدأت في هذه الجلسة مشاكل الحديث عن التعذيب ولم يكن ذلك ملفتًا للنظر بقدر ما كان حديث المتهم الأول «صالح عبدالله سريَّة» هو الملفت للنظر؛ فقد كانت هي المرة الأولى التي يتحدث فيها المتهم الأول كما كانت ألفاظه شديدة الوضوح وشديدة القسوة في ذات الوقت، وقد بدأ «صالح سريَّة» كلامه بمخاطبة رئيس المحكمة بقوله:

«يجب أن تسمح لي بالكلام وعندي سبعة طلبات محددة فلماذا تمنعني من الكلام» وهنا أجابه رئيس المحكمة بلهجة غير متعاطفة قائلًا «ماذا تريد؟» وهنا بدأت أول مرافعة مختصرة لأول متهم بانقلاب عسكري إسلامي في القرن العشرين «صالح سريَّة» وقد كانت بليغة ومعبرة في آن واحد فقال:

أولًا : أرجو اعتبار التحقيقات التي أجريت معي باطلة.

ثانيًا : أسرتي للآن لا أعرف عنها شيئًا وأن أولادي تسعة وأطلب أن أعلم أي شيء عنهم وإن لم تمكنوني فقد عوضني الله بتسعين غيرهم «يقصد من معه من المتهمين».

ثالثًا : لا يوجد عندي ملابس للشتاء ولي فلوس عندكم وقد طلبت جزءًا منها مائة جنيه لكي أشتري ملابس وصابونًا ورُفض طلبي وبالرغم من أن أخي محام فقد قدم طلبًا ليحضر إلى مصر ومُنع من الحضور، وقضيتنا إسلامية والمسئول عنها هو شيخ الأزهر وأرجو إحضاره لمعرفة حكم الإسلام في هذه القضية، والأوراق التي أمامنا تقول إن الأمن المركزي هو الذي قضى على هذه الحركة، فأين هم هؤلاء الرجال؟ وأنا محروم من الورقة والقلم وأريد أن أكتب وأنا أطالب بهذا الحق منذ أربعة شهور.

(نقلنا فقط ما دونته محاضر الجلسات بينما الكلمة التي ألقاها «صالح سريَّة» كانت أكثر دقة وسخونة مما ذكره محضر الجلسة).

وهنا قاطعته المحكمة وقررت أن تبحث كل هذه الطلبات.

وقد أعقب ذلك فوضى وانقسام بين المحامين، فقد كان المتهمون يصرون على وجود الأستاذ «فايز حبيب» مع كل متهم بينما رفض بعض الأهالي ذلك مما أحدث زيادة الصخب الذي استمر لمدة ساعة كاملة، بل إن بعض المحامين قد هاجم الأستاذ «فايز عبد المعز» رحمه الله حتى أنهت المحكمة هذا الصراع بأن خاطبت المتهم الأول «صالح سريَّة»:

«أرجو أن تسمعني أنت وزملاؤك نرجو أن تعطوا الفرصة لننظر القضية في جو هادئ وإلا اضطرت المحكمة إلى استعمال حقها القانوني في إخراج المتهمين الذين يثيرون الشغب إلى خارج القاعة».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

ويبدو أن هذه الجلسة قد انتهت سريعًا واضطرت المحكمة إلى تأجيلها إلى جلسة 18/ 5/ 1975 بعد أن فشلت المحكمة في إدارتها.



تأجيل قضية الفنية العسكرية

الى ١٨ يناير .. بعد جلسة حامية

قرار المحكمة بالتأجيل لمدة شهر

جلسة 1974/5/18:

أما في جلسة 18/ 5/ 1974 ففي هذه الجلسة حضرت الوجوه الجديدة من المحامين كان أبرزهم المحامي القدير الأستاذ «أحمد نبيل الهلالي» والأستاذ «زكي مراد» عن المتهم (81) «حسن علي بدران» وبحضورهما يكون قد تمثل اليسار المصري بكل ألوانه بما فيها التيار الشيوعي وكلهم كانوا من المتطوعين في هذه القضية.

ويبدو أن هذه الجلسة لم تكن أحسن حظًّا من غيرها فقد أصابها ما أصاب الجلسات الأخرى، إلا أنه قد أرادت المحكمة أن تحسم بعض نقاط النزاع فأصدرت حكمها في ذات الجلسة في الدفع المبدئي من أحد الأساتذة المحامين والذي دفع ببطلان قرار الإحالة، وعدم دستورية قرار تشكيل المحكمة، فقررت المحكمة رفض هذا الدفع في محاولة منها الدخول إلى الموضوع، إلا أن ذلك قد استهلك أكثر من ساعتين إلى أن قطعت المحكمة هذا الصراع بالإصرار على مناقشة الشاهد «أحمد أحمد حامد الرجال» الطالب بطب الإسكندرية وحلف اليمين ومن هنا استحق هذا الشاهد أن نفرد له فصلًا بأكمله؛

ذلك أن هذا الشاهد هو أحد أعضاء هذا التنظيم وقد آمن بفكره وخطط معه وعاش بين جنباته إلى أن قام بالإبلاغ عن التنظيم بأكمله قبل تنفيذ الخطة بساعات معدودة.

لذلك أنتقل إلى الفصل الثاني لنخصصه للشاهد والعضو في التنظيم في ذات الوقت «أحمد أحمد حامد الرجال».



النطق بالحكم فى قضية الفنية العسكرية يوم ٣١ مايو
إحالة أوراق سرية والأنصارى والأناضولى للمفتى

كتب - السيد العزازى -
قررت محكمة امن الدولا
المهيمن فى قضية الكلية الفنية
والنطق بالحكم فى القضية يو

الثلاثة الذين احيلت اوراقهم
للمفتى تمهيدا للنطق بالحكم عليهم بالاعدام هم :
● صالح عبد الله سرية زعيم التنظيم (٣٧ سنة) موظف بجامعة الدول العربية .
● طلال محمد عبد المنعم الانصارى قائد التنظيم بالاسكندرية (...)



الاعدام لسرية والانصارى والاناضولى
ادانة ٣٢ وبراءة ٦٠ فى قضية الفنية العسكرية

كتب سامى جوهر ومصطفى حسن .
صدرت الاحكام فى قضية اقتحام الكلية الفنية العسكرية . تقضى الاحكام باعدام ٣ وبراءة ٦٠ متهما والاشغال الشاقة مددا تتراوح بين ٢٥ سنة وخمس سنوات لـ ٢٩ متهما . ثم رفع الحكم واسبابه الى الرئيس انور السادات للتصديق عليه .

قصاصات من الصحف التي تناولت قضية «الفنية العسكرية»



الفصل الثاني

«الشاهد» من أعضاء التنظيم

إن السياسة الأمنية تعتمد أحيانًا على «المصدر» في ضبط الجريمة، وكلمة المصدر تطلق على العنصر المتعاون مع جهات الأمن في مواجهة المتهمين، والمصدر يكون عادة من المختلطين بالمتهمين والعالمين بأحوالهم، وهو عادة ما يتم إعداده بطريقة خاصة حتى يكون مناسبًا لضبط الجريمة والوقوف على أبعادها.

إلا أن المصدر في هذه القضية لم تصنعه وزارة الداخلية وإنما هو من صناعة التنظيم المضبوط ذاته، وقد تربى بين أحضانه وبايعه على السمع والطاعة ولم يكن لوزارة الداخلية جهد في إعداده؛ بل على العكس فإن وزارة الداخلية والعديد من الجهات الرسمية لم تصدق هذا المصدر حينما ذهب إليها للإرشاد عن التنظيم.

من أجل ذلك فقد كانت تلك القضية نقطة تحول لدى الرئيس «أنور السادات» في نظرته إلى الأمن الداخلي وإلى أمنه الشخصي، فقد حرص بعدها ولمدة عامين على تطوير سياسة المعرفة والمعلومات، إلا أنه لم يستمر طويلًا في هذا الطريق، فقد عانت وزارة الداخلية في ظل عهد اللواء «النبوي إسماعيل» من حالة ارتخاء كامل سيظهر أثرها بعد ذلك بين صفحات هذه الموسوعة وحتى ننتهي إلى أن هذا الارتخاء كان سببًا في قتل الرئيس السادات في يوم عيده واحتفاله بنصر 6 أكتوبر.

المهم أن هذا الشاهد (المصدر) قد فجَّر لدى الأجهزة المعنية والمسئولة قضية مشكلة القصور في المعلومات.

الشاهد وطبيعته الدينية:

دخل الطالب «أحمد أحمد حامد الرجال» إلى الشهادة مقدمًا لها بعدة آيات قرآنية وكأنه لم يكن من عناصر هذا التنظيم والمؤمن بمبادئه فقال:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ ﴾

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا ﴾

ثم قال:

«إن المبدأ الذي أعتقد فيه وأسير عليه في هذه الدنيا أني لا أخاف على الإسلام من أعدائه بل من أدعيائه، وكنت أقرأ في كتاب القومية.. وكنت أعلم أن الحركات التي قامت باسم الإسلام الإسلام منها براء».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

(ملحوظة: ظل هذا الشاهد عضوًا قياديًا في التنظيم حتى تاريخ اقتحام الفنية العسكرية وبداية قتل الجنود).

كانت هذه هي المقدمة التي استعرض بها الشاهد «أحمد أحمد حامد الرجال» شهادته. وقد جاءت شهادته في عشرين صفحة كاملة إلا أن الباحث يستطيع أن يستنتج منذ اللحظة الأولى أن الشاهد كان يعاني من الخضوع لدائرة الاتهام واللوم النفسي، فحاول أن يبرر الهدف من شهادته في مقدمة شرعية طويلة، فقال إنه قد تعرف على أحد المتهمين وهو «محمد باشا» وعلم منه أن هناك محاولة لقيام دولة إسلامية في مصر وهنا استطرد الشاهد فيما نصه:-

«وكان خوفي على الإسلام أولًا وعلى مصر ثانيًا هو الدافع والأمر الذي جعلني أتظاهر أنني من ضمن أعضاء التنظيم، وقد قال الله تعالى في سورة النساء الآية 91 أنه:

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا ﴾.

وورد أيضًا في الكتاب: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾.

وهذا هو اقتناعي شخصيًا والذي أعلنه أن من يعصي كتاب الله فهو مجرم، كان خوفي على الإسلام هو الذي جعلني أتظاهر بالانضمام إليهم ولم أستطع الإمساك بأي خيط، إلا أني خفت على المسلمين فكان بلاغي حينما اكتشفت أول خيط مادي وأنا أضع على قدم المساواة المسئولين في رئاسة الجمهورية كمسئولية من فعل ذلك في الفنية العسكرية لأني أبلغت الساعة 10.50 دقيقة.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

إلى هنا انتهت المقدمة التي صنعها الشاهد وأنا أرى أن ننتقل بالقارئ بعد أن اختصرت المقدمة إلى مضمون الشهادة مباشرة..

س: من المحكمة/ ما الذي حدث؟

ج: في يوم 16 في قطار 20 , 11 أبلغني «محمد الباشا» أن تعال نروح إلى القاهرة، فقلت طيب، وكانت محاولاتي الأولى عاوز أكشف أي دليل مادي فرحت معاه في قطار الساعة 11.20 ورحت أنا و«محمد الباشا» و«محمد خليفة» و«محمد جاد» وفي محطة رمسيس ركبنا المترو ورحنا عين شمس وبعد كده قعدنا في مطعم وكان «محمد الباشا» يخرج من المطعم ويرجع وبعدين ركبنا تاكسي ورحنا محطة رمسيس ورجعنا إلى الإسكندرية و«محمد الباشا» قال لازم تيجي بكره، الساعة 6.15 ركبنا من الإسكندرية وجينا احنا الأربعة واثنين كمان وجينا في القطار ونزلنا في محطة رمسيس ومشينا أنا و«محمد الباشا» ومعرفش راح فين «خليفة وجاد» وبعدين ركبنا تاكسي ونزلنا في قهوة في ميدان العباسية وبعدين اخترقنا الميدان وقعدنا في الجنينة، واحنا وصلنا القاهرة الساعة 9.30 ووصلنا الميدان الساعة 10.15 والساعة 10.20 جه واحد قصير ومعاه شنطة وعرض خطة الهجوم على الكلية الفنية فأدركت أن الإسلام سيتورط في قضية وأنا أدرك ما جاء في سورة النساء وكانت الآيتان هما اللي أوضحتا لي الطريق وعرفت أن هؤلاء القوم مضللون ولما وجدت الدليل المادي أبلغت على طول فرحت لرئاسة الجمهورية بتاكسي ورحت قلت لهم انقذوا الموقف لأنهم هيورطوا الإسلام، وخير لنا أن نحيا لننشر تعاليم الإسلام، وكانت الساعة 50 , 10 ولقيت رقيبين فقلت لهم فيه أمر خطير جدًّا أرجو أن

تتحركوا بسرعة وأخذوا كلامي باستهتار وقلت الأمر مش محتاج كلام لازم تروحوا هناك وبعدها بشويه طلعوني فوق قابلت عقيد ثم عقيد يروح واحد وبعد نص ساعة ييجي واحد ونزلوني الساعة 11.30 ركبت عربية ورحت مباحث أمن الدولة الساعة 12.40 وهناك قابلت الأستاذ «ثروت إدريس» المقدم قال احنا بعتنا عربية للكلية الفنية ومفيش حاجة انت بتضحك علينا فقلت له أنا وضعت الأمر أمامكم ولحد الساعة 1.30 أخذني ورحنا للواء «سيد فهمي» فأخذ مني شوية أقوال وبعدين قعدت في مباحث أمن الدولة 16 أو 17 يوم تقريبًا لأن مليش إقامة في القاهرة وأجريت التحقيقات معي.

س: أول علمك بالتنظيم كان قبل الحادث بأد أيه؟

ج : كان فيه كلام كده وجه «محمد الباشا» في أواخر ديسمبر ولما راقبته قال مفيش كلام من ده وبعدين عدت عليه لما شفت منه حركات مريبة وده كان قبل الواقعة بأسبوعين أو عشرة أيام.

س: ما الحديث الذي دار بينك وبين «محمد الباشا» في أواخر ديسمبر؟

ج : هو بيقول الأوضاع في مصر غلط واحنا نبغي إقامة دولة إسلامية ويقول احنا ليه لا نحكم بكتاب الله وسنة رسوله.

س: احنا يقصد مين؟

ج : يقصد المسئولين في مصر.

س: هل قال لك إن هناك تنظيم يهدف لإقامة دولة إسلامية في أواخر ديسمبر؟

ج : هو قال حاجة زي كده.

س: ألم تناقشه في ذلك؟

ج : جبت له قرآن وأحاديث فقال أنا بضحك عليك ومفيش حاجة.

س: هل «محمد الباشا» في آخر ديسمبر عرض عليك الانضمام لهذا التنظيم؟

ج : أيوه.

س: ألم يذكر لك من الذي يقوم بالتنظيم؟

ج : لا.

س: سألته في هذا فرفض الإجابة؟

ج : أيوه قال فيه واحد كبير بيقعد مع الوزراء.

س: هل حاولت أن تستوضحه عن هذا الكبير؟

ج : أيوه ورفض الإجابة.

س: هل سألت عن أهداف التنظيم؟

ج : قيام دولة إسلامية.

س: اشرح لنا الدولة الإسلامية دي؟

ج : نحطم القانون الفرنسي ونمشي كتاب الله ورسوله مصدر التشريع وازاي أكون مسلم أو بالأصح عربي ومحكمش بكتاب الله.

س: ألم تستعلم عن شخصيات التنظيم؟

ج : قال بس إن واحد ماسك التنظيم كبير ويجلس مع الوزراء وممنوع أي عضو يعرف أي عضو آخر.

س: ألم تستوضحه عن الوسائل التي سيسلكها التنظيم لقيام الدولة الإسلامية؟

ج : في أواخر ديسمبر عرض الفكرة وأنا ناقشته فقال خلاص ومحصلش استفاضه في الحديث وده كان قبل الحادث بأسبوعين.

س: لماذا كان يتشكك فيك في أواخر ديسمبر؟

ج : لأنه عرض الرأي وأنا جبت له الحجة بالحجة فهو ابتدى يتنصل مني يعني يقول لي دولة إسلامية أقول له طيب ما هي الدولة القائمة دلوقتي دولة إسلامية فعرف إن أنا مش موافق على كلامه ونسيته لحد ما اتصل بي قبل الحادث بأسبوعين.

س: سيبته من أواخر ديسمبر إلى ما قبل الحادث بأسبوعين؟

ج : أيوه.

س: من بدأ بعد ذلك بالاتصال؟

ج : أنـا بدأت الاتصال وشـفته كان يتكلم مـع بعض الزملاء فكنـت أقول له ايبه الـلي بينكـم وبين بعض فهو أعاد الكلام اللي سـبق أن قاله لي وأنا شـكيت فيه وتظاهرت بقبول الحديث عشان أكشف ما وراء هذا التنظيم.

س: كان بيتصل مع مين من الطلبة؟

ج : كان «محمد جاد» و«محمد خليفة» و«محمد الباشا» يقول طالما حتيجي في التنظيم يبقى لازم سمات معينة يعني لا أتعامل مع البنوك ولا أشتري شهادات استثمار وأتحفظ بلبسي في الوضع الإسلامي.

س: «محمــد الباشا» كان بيتصل بأحد غير «محمد خليفة» و«محمد جاد»؟

ج : لا بل منعني أتصل بيهم وقال أنا أميرك وأي حاجة اتصل بي.

س: متى قال لك أنا أميرك؟

ج : في المرة الثانية قبل الحادث بعشرة أيام.

س: ألم يقل لك عن وسائل التنظيم في إخراج فكرتها إلى حيز التنفيذ؟

ج : قال بالقوة.

س: ما هي مظاهر القوة التي كان يقصدها «محمد الباشا»؟

ج : معرفش.

س: ألم تستوضحه ما هي مظاهر القوة؟

ج : هو قال القوة بتجمع الأفراد ولهم الصفات اللي قولتها.

س: التجمع ده مرحلة تنظيم لكنك تقول أنك تشككت في نوايا «الباشا» وقالك القوة ملحوظة في هذا التنظيم ألم تستوضحه أي نوع من القوة؟

ج : القوة على اختلاف أنواعها.

س: ألم تسألــه ما هـــي مظاهر القوة.. هــو قالــك إن استعمال القوة ملحوظ.. إيه مصدر القوة؟

ج : القــوة البدنيــة.. وفهمني إني ماســألش عــن أي حاجة إلا ســاعة الصفر وقال ساعتها حتعرف كل حاجة.

س: ألم تسألــه أن الالتجاء إلى القتل كان مــن وسائل إخراج وسائل التنظيم لحيز التنفيذ؟

ج : لا.

س: ألم تسأله عن كيفيه إقامة دولة إسلامية بالقوة؟

ج : لا هو قال اهتموا بالتربية البدنية.

س: يعني عاوز يقيم دولة ويستعمل القوة.. ما هي القوة التي يستعملها ألم تستفسر منه عن نوع القوة المطلوبة؟

ج : أنا اســتفسرت منه قال القوة البدنية ما تحولش تســتفسر عن أي حاجة وساعة الصفر حنستعرض لك كل حاجة وأأمرك وانت تنفذ.

س: ألم تتشكك في أن اتجاهه مخالف للقانون؟

ج : القوة ده يمكن تكون السلاح لكن محصلش تدريب على السلاح.

س: أنت في حديثك لمــا قال عن القوة ألم تسأل أن هذه الوسائل إجراء مخالف للقانون؟

ج : «محمد الباشا» لم يصرح لي إلا بحاجات بسيطة وقال إنها دعوة بالإسلام وكان خوفي على الإسلام هو اللي دفعني لكده.

س: ألم تفهم أنت أن هذه القوة عمل مخالف للقانون؟

ج : لا ما فهمتش.

س: إيبه اللي خلاك تشككت فيه؟

ج : اليساريين والشيوعيين حطين المذهب الشيوعي.

س: ملكش دعوة بالشيوعيين أنت ايه اللي خلاك تشككت فيه؟

ج : قال الإسلام أمرنا نعمل حاجة معينة وأنا أعرف إن منطقه يتنافى مع الدولة الإسلامية.

س: ايه هي القوة؟

ج : إنه عاصي للحكومة..........

س: حدد متى قال لك هذا الكلام؟

ج : قبل الواقعة ب 14 أو 10 أيام.

س: لما تشككت في نوايا «محمد الباشا» لماذا لم تلجأ لجهات الأمن وتبلغهم؟

ج : في الكلية كذا اتجاه بأفكارهم الصارخة ويشتموا رئيس الجمهورية ولم أكتشف دليل مادي عشان أبلغ وإلا يقولوا إني مجنون.

س: متى أدركت الدليل المادي؟

ج : لما عرض علىّ الخطة واستأذنت عشان أصلي العشاء وأخذت تاكسي وروحت المحافظة وبعدين قلت يمكن مش موجودين ويمكن ما يخدوش الأمر جد فقلت لسواق التاكسي نروح رئاسة الجمهورية قال مش حيدخلوك وبعدين رحنا رئاسة الجمهورية.

س: متى وصلت رئاسة الجمهورية؟

ج : الساعة إحدى عشر إلا ربع وبلغت النقيب الساعة 11.10.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

وهنا رُفعت الجلسة حيث قام المتهمون بتأدية صلاة الظهر ثم أعيدت الجلسة للانعقاد.

إن ما سقناه من نص أقوال «المصدر» الذي أبلغ عن هذه القضية يؤكد أن هذا الشاهد «المصدر» قد وقع تحت ضغط نفسي شديد - فليس صحيحًا أنه ذهب للإبلاغ عن التنظيم خوفًا على الإسلام من الأدعياء أو خوفًا على مصر.. إنما الحقيقة أن الحماس قد غلبه كما غلب الكثيرين من الشباب فانخرط فعلًا في التنظيم.. ذلك أن فكرة التنظيم

السري والانتماء إلى راية إسلامية كثيرًا ما تشبع لدى الباحثين عن الانتماء مركبًا نفسيًّا ضائعًا وهي بالنسبة لهم أكثر من هم كانوا يهتمون به ويتعبون من أجله كل ذلك يحدث فقط في ظل أنظمة تضيق على الناس السبل التي يعبرون من خلالها عن طموحاتهم وتطلعاتهم فليس هناك من الأحزاب مثلًا من يأمل أو يتوقع وصول واحد منهم إلى سدة الحكم - وما كانت فكرة المنابر في عهد الرئيس الراحل «أنور السادات» إلا نوعًا من أنواع تقليد الغرب في الشكل ومحاولة إظهار وجه مصر الديمقراطي ولو من الناحية الشكلية.

صحيح أن «أنور السادات» اهتم كثيرًا بحقوق الإنسان ولم تشهد سنوات حكمه إلا عددًا قليلًا من الاعتقالات، إلا أن ذلك لم يكن من منطلق الإيمان بالديمقراطية بقدر ما كان ذلك انطلاقًا من رغبة لديه في خلق نظام حكم من الحكمة والذكاء يتميز عن سابقه...

فالتميز لا الإيمان هو ما كان يبحث عنه «أنور السادات».

من أجل ذلك ظل المرض كامنًا في نفوس الشباب وظلوا يتطلعون إلى الانتماء لأي انتماء، ولو كان ذلك على حساب الاستعداد النفسي... فإذا كان الانتماء المطلق لدى الشباب هو غاية الغايات فياحبذا لو كان ذلك تحت مظلة إسلامية عميقة الأثر براقة الشعار... وفي هذا درس للشباب أن يكون المبلغ عنهم هو من دعاهم إلى التنظيم ثم ها هو يتنصل منهم ويضع القيد في أيديهم ثم يتهمهم بالإفساد في الدين.

هذا هو الشعور الكاذب الذي أصاب «المصدر» «أحمد الرجال» وقد أصاب كثيرين من بعده كما سنرى في قضية «الجهاد الصغرى» عام 1979 فكان المصدر فيها هو أحد صناع التنظيم والذي أصبح فيما بعد هو المصدر المبلغ عن التنظيم.

نعم كان «أحمد الرجال» أحد أعضاء التنظيم.. اندفع وراء الانتماء الكاذب والشعور الفياض والراية الجميلة «راية الإسلام» ثم وجد نفسه أمام اقتحام لمبنى «الكلية الفنية العسكرية» وأنه بدلًا من مجرد الإشباع النفسي فإنه سيكون مسئولًا عن دماء أبرياء فذهب للإبلاغ، وعلل سكوته طوال الفترة السابقة على الإبلاغ بأنه كان يبحث عن الدليل، وهو تعليل غير مقبول من الناحية المنطقية إلا أن المحكمة والوزارة والرئيس «السادات» كانوا على استعداد لقبول هذا التبرير حتى تستقر الأمور وتستمر المحاكمة

ولا يرجع الشاهد عن شهادته لاسيما وأن النتيجة القانونية واحدة مادام الشاهد قد عدل عن موقفه التنظيمي قبل القبض عليه أو القبض على التنظيم...

إن ما سقناه من تفسير لنفسية الشاهد هو الأساس الذي سيفسر بقية مواقف الشهود «المصادر» في القضايا التالية.. فأردنا أن نبين هذا الأمر منعًا للتكرار في الأجزاء التالية.

ونعود الآن إلى أحداث القضية - ولنا أن نسأل لماذا لم يهتم وزير الداخلية بهذا البلاغ الذي قام به «المصدر» ولماذا تعامل معه بهذه البساطة؟! ولماذا لم يهتم حراس الرئيس؟! ولماذا بذل المصدر «الشاهد» كل هذا الجهد لإقناع المسئولين؟!...

إن هذا التراخي من وزارة الداخلية في ذلك الوقت كان السبب في نجاح عملية اقتحام مبنى الفنية العسكرية، واستمر هذا التراخي بصورة مستمرة حتى كان السبب الوحيد والحقيقي في قتل الرئيس «محمد أنور السادات» ومن العجيب أن قادة هذه الفترة ورموز الأمن فيها أصبح يُشار إليهم فيما بعد على أنهم من خبراء مكافحة الإرهاب - ولكن الحقيقة أن هذه الفترة كانت تعبر عن الفشل الأمني الكامل... وانعدام المعلومات حتى على مستوى الأمن القومي - وحتى على مستوى معالجة الظواهر الاجتماعية كالفتنة الطائفية وغيرها وهو ما كان يسنده النظام السياسي مع الأسف إلى جهات الأمن وما زال.

عودة إلى أحداث القضية وأقوال الشاهد...

لقد تقابل الشاهد «المصدر» مع أفراد من الحرس الجمهوري وأخبرهم بالخطة وطلب منهم إنقاذ الموقف حسبما ورد في أقواله، إلا أنهم استاءوا منه وعلى حد تعبير المصدر:

«بدا منهم حركات استياء» «يعني مش مصدقين»

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

وفي تعبير آخر قال المتهم:

«إنهم كانوا بيبصوا من تحت لفوق وأنا أقوله أرجوك اتحرك وبعدين اتريق عليّ بعد كده».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

يؤكد هذا الرد الذي أبداه الضابط في مواجهة المصدر «أحمد الرجال» ما سبق وأن ذكرناه من أنه لم يكن يدور في مخيلة أحد في ذلك الوقت أن يُقْدم مجموعة من الشباب على فكرة الانقلاب العسكري من زاوية إسلامية أو الانقلاب العسكري بصفة عامة. لقد ظل «المصدر» يلح حيث تقابل مع أكثر من عقيد وذهب إلى أمن الدولة وتحدث إلى المباحث العامة مع العقيد «ثروت إدريس» كل ذلك قبل الاقتحام بوقت كبير، ومع ذلك تم اقتحام الفنية العسكرية بالفعل، وتمت السيطرة عليها، وتم قتل الضباط والعساكر على النحو الذي ورد في التحقيقات.

لقد قام الرئيس «السادات» بعد هذه الواقعة بتغيير الهيكل الأمني، وقد بدأ بوزير الداخلية في هذا الوقت فلم يتسبب «أحمد الرجال» في القبض فقط على المتهمين وتقديم القضية إلى المحكمة، ولكنه تسبب أيضًا في تغيير الجهاز الأمني بأكمله وخرج «أحمد الرجال» من هذه القضية ليستمر في الحياة في مدينة كفر الدوار في البحيرة حتى يومنا هذا.

■■■

وحتى تتضح الصورة علينا أن نعرف وقائع الدعوى تفصيليًّا ومن أقوال الذين عاصروها ونرى أن أفضل من يتحدث في هذا الموضوع هو الرائد «أحمد شفيق بسيوني» والذي كان مدرسًا بقسم الميكانيكا وقتئذ.. يقول:

«أنا كنت موجود في مكتبي يوم 18/ 4 بصفتي ضابطًا والساعة 12.30 انقطع النور في الكلية والساعة 1.45 اتصل بي العسكري «حمدي عبد الظاهر» من قوة حراسة البوابة الخلفية وقال إن مجموعة من الأشخاص المدنيين هاجمت حراس أسوار الكلية واستولت على أسلحتهم ويطلقون النار منها - فأمرت بإطلاق نوبة إنذار - ورحت إلى المقدم «فاروق حمودة» واتخذنا من إحدى الغرف مقرًّا لإصدار الأوامر لكي نسيطر على الموقف وفي الطريق سمعنا أصوات طلقات نارية في أرجاء الكلية وعلى دفعات وكنا نحذر الطلبة لعدم مبارحتهم العنابر وعودة الموجودين منهم داخل قاعات التدريس إلى العنابر فورًا - وكلفت النقيب «محمد عبد القادر» بتشكيل قوات لمواجهة المهاجمين وضبطهم وقد قام بذلك وضبط عدد منهم على مراحل ثم رحت بعد كده كتيبة الإدارة وفي أثناء التوجه إليها شاهدت مجموعة مصابة من الجنود، كما أن الرائد «العيسوي» أصيب أيضًا ولما وصلت الكتيبة لقيت الرائد «ظريف غبريال» متحفظ على أحد الجناة

وقد تم ضبط 15 شخصًا من بينهم «مجدي محمد سليم» و«محمود خلاف» وتمكن النقيب «يسري النحاس» وبعض زملائه من ضبط أربعة آخرين عند محاولتهم اقتحام ميس الضباط وقد جرى تفتيش هؤلاء ووجدنا كروكي لمبنى كلية الطيران وورقة بها أسماء الضباط للعمل بالكلية الفنية ليلة الحادث وتبين من البطاقات الشخصية أن المدنيين طلبة بجامعة الإسكندرية وضبطت حقائب بها ملابس عسكرية وضبط أيضًا خناجر ومطاوي وكذلك الأسلحة النارية التي استولى عليها المهاجمون وعند وصول المسئولين ورجال الشرطة العسكرية كان قد تم السيطرة على الموقف - وأبلغني النقيب «مدحت فخري» أنه عثر بمدرج الفتح بالكلية على أقفال ومطاوي وأدوات طبية ومأكولات وكذلك كشكول محاضرات، وعند فتح الكشكول تبين أنه مدون به أسماء مجموعات من طلاب الكلية كلف كل منها بمهام معينة للاستيلاء على إذاعة الكلية والبوابة الخلفية وكابينة الإشارة والنفق الهوائي ومبنى المدرعات كما أن به رقم 12 ويرمز على ما أعتقد إلى ساعة الصفر وفتشنا دواليب الطلبة فعثر بداخلها على حبال وأوراق مهمة».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

إذن فقد تمت الخطة ولم يفلح ذلك البلاغ الذي قام به المصدر، ومع ذلك لم تنجح خطة الاقتحام وتم القبض على الأفراد بسهولة رغم عنصر المفاجأة، وقد وصل عدد المقبوض عليهم إلى تسعة، وتمت السيطرة على كل شيء حتى قبل وصول الشرطة العسكرية، وقد وصل عدد الجرحى والقتلى على حد أقوال الشاهد الرائد «أحمد شفيق بسيوني» سبعة وعشرين جريحًا وستة متوفين على حسب تعبيره.

فهل تشير هذه النتيجة وذلك الإخفاق في تنفيذ الخطة إلى حجم الخيال الذي أصاب الأفراد في ذلك الوقت أم تشير إلى أن الحالة النفسية لدى المتطلعين إلى الحكم الإسلامي قد صورت لهم الأمور على غير حقيقتها أم أنها تشير إلى أن الذين فعلوا ونفذوا هذه الخطة لم يطلبوا من نتيجة إلا مجرد أن يظهروا بصورة المجاهدين الإسلاميين الأوائل؟

على أي الأحوال فإن القارئ لهذه الأحداث بنصها عليه أن يفكر في مدى جدية هذه القضية ومدى جدية من خططوا لها.

ثم نعود إلى الشهود، فيشهد المقدم «فاروق إبراهيم محمد حمودة» في قسم الطبيعة في الكلية بذات شهادة سابقة بل إنه يشهد بأنه قد تم القضاء على الحركة تمامًا حتى قبل أي

تدخل خارجي، وأكد أن انتهاء العملية قد تم بعد ساعتين ونصف الساعة أي الساعة الثالثة، ذلك أن وقت إطفاء النور كان في الساعة الثانية عشرة والنصف تمامًا.

وقد تم سؤال المقدم «فاروق إبراهيم» عما إذا كان يمكن استعمال البنادق الموجودة في الكلية فورًا من عدمه، فأجاب الشاهد إنه يمكن استعمالها فورًا إلا أن بعض الذين استخدموا البنادق لم يتمكنوا من استخدامها على النحو الصحيح وعلى حد تعبير الشاهد...

(واحد من المهاجمين حط الخازينة غلط)

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

إذن فإن معالم الخطة قد اتضحت بل إن الذين خططوا لها تركوا أسماءهم في كشكول من كشاكيل الطلبة ولم يتدربوا على الإمساك بالسلاح. فما هي علامات هذه الخطة وفقًا لشهادة الشهود؟

يوضح الشاهد «محمد عبد القادر أمين» وهو برتبة نقيب ورئيس الشئون الإدارية أن خطة المهاجمين للكلية الفنية كانت تتلخص في تقدم أفراد إلى مخزن السلاح مستخدمين بندقية آلية ثم يقوم أحدهم بتسليم السلاح إلى بقية الأفراد غير المسلحين ليقتحموا الكلية ثم يسيطروا عليها بعد أن يقوم أحدهم بتخدير طاقم حراسة الكلية، وبعد أن يسيطروا عليها بمساعدة الطلبة المنضمين إليهم من داخل الكلية تقوم المجموعات بتنفيذ بقية الخطة خارج نطاق الكلية.

وقبل أن نتحدث عن بقية الخطة علينا أن نشرح أن الخطة المضادة وهي الخطة التي وضعها النقيب «عبد القادر أمين» وفقًا لأقواله أمام المحكمة من أنه كون جماعتين تحت قيادته على هيئة كردون أمام مبنى الطلبة، وأوقف ضرب النار من ناحيته حتى يقف على مكان ضرب النار المواجه، ثم نجح بالإمساك بـ «هاني عبد المقصود» وهو أحد المهاجمين لمخزن السلاح، وعلم منه أن السلاح الموجود مع الأفراد هو سلاح الكلية، فاتجه بالمجموعتين إلى الملعب ونجح في اقتحامه بعد نفاد ذخيرة المهاجمين، ثم اعتقل ثلاثة أفراد منهم أتبعها باعتقال فردين آخرين، ثم قامت المجموعة التي تتبعه بالقبض على «محمود خلاف» أحد المهاجمين، وكانت الخسائر عبارة عن مجموعة من الجرحى والقتلى.

ونسوق إلى القارئ نص شهادة الضابط الذي أشرف على عملية المواجهة:

يوم الحادث أنا كنت في غرفتي والساعة 1.5 استغاث بي أحد الجنود وقال إن فيه أعيرة نارية داخل الكلية فاتجهت إلى مبنى لواء الجنود وفي الطريق كانت فيه نيران كثيفة في مواجهتي من مواقع متعددة، فعملت ساتر بسور قسم الرادار واستنجد بي الجنديان القائمان على حراسة هذا المبنى وقالوا إن مجموعة من المدنيين احتمت بداخله وفي الوقت ده لقيت شخص يتقدم نحو مخزن سلاح الجنود اللي فيه أسلحة متنوعة - والفرد ده كان يضرب آلي ووقفت مكاني جنب السور وكان ذخيرته نفدت - فهجمت عليه وقبضت عليه وكان يحاول ضرب عسكري بالسونكي والفرد ده اسمه «هاني عبد المقصود» وأخذته حاولت أعرف منه معلومات ما أمكنش ولما سلمته كان ضرب النار بطل وخرجت لقيت ضرب النار متواصل فرجعت بسرعة وقدرت أمسك اثنين وكان معاهم خناجر، واحد منهم اسمه «زيتون»، ورجعت أسلمهم للضابط النوبتجي وكانت الأوامر نهاجم الأفراد الموجودين، وكونت جماعتين تحت قيادتي وتحركت وتسلموا السلاح وعملت كردون على الطلبة علشان أحمي الطلبة من المهاجمين دول، وقلت للأفراد ممنوع ضرب النار لأنه بدأ يستمر ولما العساكر مضربتش النار حددت مكان ضرب النار ولما مسكت «هاني عبد المقصود» عرفت إن السلاح اللي معاه سلاح الكلية وتوقعت إن الأفراد معاهم سلاح من عندنا وعملت كردون على الملعب وكان يطلع علي ضرب نار آلي من الملعب وأنا أضرب ضرب فردي وانتظر ضرب النار لما الذخيرة نفدت فجبت مجموعتين واحدة يمين وواحدة شمال واقتحمت الملعب لقيت هناك ثلاثة أفراد منهم «وجدي سليم» وكان طالب مصاب في كتفه من سونكي ملوث بالدماء لأخره، وجبت ثلاثة أفراد اثنين مدنيين وواحد لابس لبس عسكري وسلمتهم للضابط النوبتجي وكان الوقت ده جميع الأجهزة وصلت - وهناك مبنى جاري إنشاؤه اسمه مبنى الصواريخ خلف الاستاد لقيت هناك فردين جبتهم وسلمتهم للضابط النوبتجي وأي حاجة تحصل تيجي الأفراد تبلغ، وجاني عقيد من الشرطة خارج سور الكلية وقال فيه واحد مدني في الخارج فرحت لقيته أسمر اللون متوسط الطول اسمه «السحيمي» فقبضت عليه

ولقيت عربية في الشارع حطيته فيها ولما فتشته لقيت معاه كروكي للكلية وخنجر وحبال وسلمته للضابط النوبتجي ولما رجعت لقيت المجموعة اللي معايا قبضت على طالب اسمه «محمود خلاف» ولقيت عساكر من بتوعي مرميين على الأرض والدماء تنزف منهم وفيهم الروح وحاولت إسعافهم وأنا خارج من الكلية قالوا لي إن فيه ناس في المبنى بتبص فعملت كردون من 150 فرد وحاولنا نقبض عليهم فلم يمكن وسبنا هذا المكان للصباح مع حراسة كاملة وفي نفس الوقت بلغني إن فيه ضرب نار عند أ-ت والمبنى له طرقة ومدخلين والفرد منهم كان مدرب تدريب جيد وعملت كردون لغاية لما اقتحمنا مبنى الميس وأخرجنا فردين «محمد عشرة» وواحد اسمه «مصطفى» من البدروم ومبنى أ-ب كان فيه فرد ضرب واحد بالسونكي في رقبته وأصيب هذا الفرد وقدمناه للشرطة العسكرية وكان فيه مجموعات ثانية في الكلية وكان مدير الكلية وصل.

س: حدد لنا أسماء الجناة الذين عرفتهم؟

ج : «هاني عبد المقصود» كان لوحده وضبط داخل لواء الجنود بالقرب من مخازن الذخيرة والأسلحة و«مجدي سليم» ومعاه اثنين مدنيين أعرفهم شكلًا بس لكن أسماءهم لا. «السحيمي» خلف السور الرئيسي بتاع الكلية خارج الكلية و«محمود خلاف» اتمسك عند الباب الخلفي داخل الكلية ومعاه سلاح و«محمد عشرة» ومعاه «مصطفى» عند المبنى ومعاهم بندقية آلي.

س: الأشخاص دول كان معاهم أسلحة؟

ج : أيوه «هاني» كان معاه بندقية.

س: هل هي من أسلحة الكلية؟

ج : جميع الأسلحة من الكلية و«زيتون» معاه حبل وخنجر وضبط في مبنى الرادار و«مجدي سليم» ضبط في الملعب ومعاه خنجر وبندقية آلي وكان معاه اثنين مدنيين والسونكي كان ملوث بالدماء و«السحيمي» كان معاه خنجر وحبل و«خلاف» كان معاه بندقية آلي و«عشرة» معاه بندقية آلي وكان معاه «مصطفى».

س: معرفتش مصطفى إيه؟

ج : أسمر اللون وكان مصاب بنيران في ظهره.

س: كيف توصلوا إلى الأسلحة النارية؟

ج : بعد ما ضربوا الأفراد العساكر بالخناجر وقضوا عليهم أخذوا الأسلحة.

س: قــررت أنك علمت بوجود مدني في المهمات وأنه طعن أحد الحراس هل عرفت من هو هذا الشخص؟

ج : لا.

س: هل عرفت الشخص المختبئ تحت عربة الرادار؟

ج : «محمد زيتون».

س: هل «زيتون» هذا فعل شيئًا؟

ج : لا وأخطر واحد فيهم «هاني عبد المقصود».

س: هل شفت «سعد دربالة»؟

ج : لا بــس علمت إن «ســعد دربالة» أخــذ طالب ومعاه جاتــوه وراح عند الباب الرئيسي عند غرفة الجيش وقال ضابط عظيم بيقول حط الطالب ده في السجن وخد الجاتوه ده أكله لجميع الأفراد.

س: أين ذهب «سعد دربالة» في هذه الليلة؟

ج : علمت أنه هرب من الكلية.

س: ألم يفعــل شيئــا خلاف موضــوع الجاتــوه مثل سؤالــه عن نظام التحويلة؟

ج : هو راح قبل كده وعامل التحويلة بيسأله فقال له أنا بعمل مشروع عليها.

س: ذكــرت في التحقيقات اسم «مصطفى يحيى» فهل هو الذي كان مع «محمد عشرة»؟

ج : «مصطفى» اللي كان مع «عشرة» طويل الجسم وقمحي.

س: تعرفت على «خالد إبراهيم سالم» لكن مقلتش عليه؟

ج : أنـا ذكرت الأسـماء البارزة يعنـي «هاني عبد المقصود» لا ينسـى حتى بعد مائة سنة.

س: «محمد السيد سليم» هل تذكره و«أحمد إبراهيم جمال» ذكرتهم في التحقيق فأين ضبطا؟

ج : فيه أربع أشخاص ثانيين أظن «عبد الحليم السيد».

س: هل شاهدت «عزت الأناضولي» ليلة الحادث؟

ج : لا.

س: هل سمعت أن له أي دور في هذه العملية؟

ج : لا.

س: «مجدي سليم» كان معاه اثنين مدنيين هل تذكر أسماءهم؟

ج : لا أذكر.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

■ ■ ■

هــل أرهــق الشــهود الدفــاع؟!

وفجأة وبدون مقدمات وبعد شهادة عدة شهود تقدم الدفاع بطلب إلى المحكمة كان نصه هو:

«إن الدفاع رأى أن يكتفي بأقوال الشهود في التحقيقات رحمة بالمتهمين المقبوض عليهم ورحمة بنا وبعملنا»

إلا أن المحكمة قد حسمت الأمر بقولها:

«والمحكمة رأت بأن تحسم هذا الأمر وأنها غير موافقة على طلب الدفاع»

واستمرت المحكمة في سماع الشهود حتى وصلت إلى درجة جندي فاستمعت إلى شهادته وهي تعبر عن الخطوات الأولى لتنفيذ الخطة... وعن المناوشات التي تمت عند السور وقد رأينا أن ننقل شهادة الجندي «حمدي عبد الظاهر يوسف» والذي كان معينًا كفرد خدمة على سور الكلية الفنية العسكرية.

س: ما معلوماتك؟

ج : كنت معين في الخدمة وطفي النور وكان معايا اثنين خدمة فقلت لهم أنا حتصل بالكابينة وبعدين سمعت أصوات وبعد كده سمعت استغاثة الحقني يا حمدي ولقيت شخص مدني ظننت أنه طالب نايم فوق أحد الحارسين وينتزع السلاح منه ومن خلفه مجموعة من الأشخاص حوالي ثلاثة معاهم خناجر فجريت ولحقوا بي واشتبكوا مع الجنود اللي خرجت على الاستغاثة ولقيت شخص آخر ماسك حجر يحاول يلقيه علي وضربته ببلطة حديدية وأعلنت حرس سلاح ولقيت ثلاثة أشخاص في أيديهم شنط ولما سمعوا حرس سلاح رموا الشنط ولقيت طالب لابس قميص نصف كم وداخل عليه بالبندقية الآليه والسونكي غرقان دم وأخذنا منه البندقية وبعد كده اتصلت بالمسئولين وأعطينا البندقية لنعيم وأعلنت حرس سلاح في الشارع.

س: متى كنت في موقعك؟

ج : الساعة 6م.

س: النوبتجية تستمر لكام؟

ج : للساعة 6ص.

س: هل حصل حاجة قبل ذلك؟

ج : فيه طلبة جم عند البوابة بحجة أنهم عيانين وعاوزين يروحوا العيادة ومشيناهم وهم 8 من داخل الكلية وكانوا عاوزين يخرجوا واحد من الكلية بحجة أن والدته توفيت.

س: هل تعرفت على أحد منهم؟

ج : تعرفت على «سعد دربالة».

س: من الذي توفت والدته؟

ج : معرفش.

س: ألم تعرف غير «سعد دربالة»؟

ج : واحد ثاني معرفش اسمه.

س: متى سمعت الاستغاثة؟

ج : مقدرش أحدد الساعة.

س: لما سمعت استغاثة حارس البوابة خرجت عليها؟

ج : أيوه.

س: الدنيا كانت نور أم ظلام؟

ج : مكنش نور.

س: ما الذي رأيته؟

ج : لقيت اللي يستغيث زميلي حسين ونايم على ظهره وفي إيده السلاح وواحد فوقه لابس قميص نصف كم يضربه.

س: هل شفت أحد من المدنيين؟

ج : لقيت واحد حاول يحدفني بحجر.

س: هل هو من داخل الكلية؟

ج : من خارج الكلية.

س: من هو الشخص اللي كان معاه السلاح الناري؟

ج : معرفوش.

س: أنت قلت أنه طالب.

ج : ده طالب ومعرفوش وقمت بتسليمه.

الدفـــــاع: س: بمن اتصلت بالتليفون؟

ج : الرائد «ظريف» النوبتجي.

س: اتصلت بشخص واحد فقط؟

ج : أيوه.

س: اللــي شفتهــم بينضربوا كانوا مــن حرس البوابــة أو من حرس السور؟

ج : من حرس البوابة و«حسين» كان على البوابة.

س: ما مقدار الأعيرة التي سمعتها؟

ج : كثيرة داخل الكلية وليس خارجها.

س: في أي مكان شاهدت «سعد دربالة»؟

ج : من داخل الكلية أولًا الساعة 8 والساعة 9.30 والساعة 10.15.

س: هل لديك معلومات عن «محمد السيد سليم»؟

ج : لا.

س: هل كنت موجودًا في موقعك في اليوم السابق؟

ج : قبلها بخمسة أيام.

س: فيه طلبة عندكم تعمل مشاريع هندسية؟

ج : أنا معرفش ومليش دعوة.

س: ما وصف السلاح اللي مع الحرس؟

ج : بندقية أميري وبها سونكي.

س: ما وضع السونكي بالنسبة للحارس؟

ج : السونكي موجه لصدره.

س: كم كانت الساعة وقت الاقتحام؟

ج : معرفش.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

■■■

ثم استدعت المحكمة الشاهد «نبيل مرسي علي حسين»

س: ما معلوماتك؟

ج : حصـل اللي حصل والطلبة هجموا من بره عـلى الكلية وهجموا على «حمدي» وأنا وقفته على البوابة وأصبت من سونكي من طالب.

س: هل عرفت من هو الطالب هل هو من الكلية؟

ج : لا من بره.

س: شفت حد من طلبة الكلية؟

ج : واحد جه يسأل على زيارة اسمه «كارم».

س: تعرف «سعد دربالة»؟

ج : أيوه.

س: هل حضر على البوابة؟

ج : جه الساعة 11.

س: جه كام مرة؟

ج : عدة مرات.

س: من الذي اعتدى عليك؟

ج : «مجدي» اعتدى علي بسونكي.

س: متى كانت النوبتجية؟

ج : مكنتش نوبتجي.

س: شفت «حمدي عبد الظاهر» عند البوابة؟

ج : كان هناك.

س: هل «حمدي عبد الظاهر» شاف «كارم»؟

ج : أيوه.

س: تعرف «سعد دريالة»؟

ج : طالب في الكلية.

س: لماذا جاء عند البوابة؟

ج : يقول له زيارة.

س: متى حضر؟

ج : الساعة 11.30 بالليل.

س: هل حضر مرة واحدة؟

ج : معرفش جه كام مرة.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

■■■

ثم استدعت المحكمة الشاهد «نعيم كامل»

س: ما معلوماتك؟

ج : كنت خدمة من الساعة 12 إلى الساعة 2 ولقيت كذا طالب جايين لابسين لبس الكلية ومعاهم واحد مدني والشرطة قالت لهم خشوا جوه قالوا لأ وبعدين لقينا النور انقطع وبعدين واحد قال لي هات كباية ميه علشان فيه اثنين تعبانين بره وبعدين سمعت عسكري بيصوت وسمعت نداء حرس سلاح ولقيت زميلي مرمي في الأرض وماسك سلاحه في حضنه فرحت للباشجاويش وبعدين لقينا زميل لنا بيجري وبيجري وراه ثلاثة اشتبكت مع واحد منهم

وضربته وقع على الأرض فميلت عليه علشان أجره لقيته تقيل وزعق قال الله أكبر لقيت النار أطلقت على مصدر الصوت فاستخبيت وببص لقيت الطالب جاي والباشجاويش ثبته ومسكوه وودوه على المكتب وأنا خلعت الخزنة لقيتها مركبه بالمقلوب.

س: سمعت استغاثة شرطة البوابة الساعة كام؟

ج : الساعة 1.

س: متعرفش إيه اللي قطع النور؟

ج : لا.

س: ماذا رأيت لما طلعت؟

ج : العسكري خدمة واقع على الأرض.

س: هل تعرفت على أحد من الطلبة؟

ج : لا

س: شفت حد من طلبة الكلية وتعرفت عليه؟

ج : شفت طالب من الكلية.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

■■■

ويبدو أن القدرة على القتل لم تكن متعمقة في نفوس المجموعات التي قامت بتنفيذ الخطة فيظهر من شهادة الشاهد «حسين عبد الرحمن عبد القادر» هذا المعنى.

س: هل كنت بمفردك في غرفة التحويلة؟

ج : أيوه.

س: كم واحد دخل عليك؟

ج : ثلاثة طلبة من الكلية وثلاثة بالسلاح بره والساعة 1.30 جم ودخلوا علي وأنا كنت نايم على السرير في تحويلة النادي وكتفوني بالحبال وكان معاهم ثلاث

طلبة من الفنية وكان معاهم خناجر ومسكوا الجهاز كسروه ومقدرتش أعمل حاجة وقفلوا عليّ الأوده وقالوا لو اتحركت حنخلص عليك».

وذات الأمر يؤكده «أحمد أحمد محمود الديب»

ج : كنت بايت في الأوده مع واحد اسمه «محمد خضر» وسمعت هيصه ولقيت ناس مدنيين وطلبة من الكلية حطوا خناجر على بطني وهددونا و«حسين» «زميلي أغمى عليه».

إلا أنه ومن الظاهر أن تباينًا قد حدث في الأسلوب بين مجموعة وأخرى من ناحية العنف المتوقع، فشهادة «زكريا الصباحي خليل» وهو مساعد بالكلية الفنية تظهر عنفًا لدى بعض المجموعات.

ج : اليوم ده كنت نوبتجي في الكلية وسأمر على الخدمات بتاعة الكلية وسمعت زعيق عند البوابة الخلفية رجعت لقيت «محمد سليمان» ماسك فرد مدني معاه بندقية ومعبط عليه وقال الحقني فهجمت عليه ومسكت الشخص المدني وحاونت أنتزع البندقية وجه «رضا» وساعدني ولقينا طالب لابس ميري وماسك خنجر جه وطعن «محمد سليمان» وجي يضربني فقفزت من قدامه وأخذت المدني ومشيت به ولقيت المساعد «فتحي أمين» جايب واحد ورحت علشان أساعده عند مباني الورشة اتلمت مجموعة من العساكر راح مطلع بندقية وضرب علينا فكل واحد جري في ناحية وأنا أصبت في أيدي ووقعت على الأرض ولقيت الصول «عبدالله» قلت له هات عربية فجاب عربية للمصابين...

ونرى أن عملية الاستنتاج العام والتي تكشف انعدام خبرة المهاجمين وغموض موقف العملية العسكرية لاقتحام الكلية الفنية العسكرية وما بعدها ربما تتضح بعد أن نسوق هذا المقتطف من شهادة «مصطفى جمال حامد» وهو رقيب معلم بالكلية الفنية وقتئذ وآخرون.

■■■

ثم استدعي الشاهد «مصطفى جمال حامد»

س: ما معلوماتك؟

ج : كنت رقيب حكمدار خدمة وأثناء مروري لقيت ناس واقفين عند السور قلت لهم واقفين ليه كده قالوا جايين من إسكندرية علشان فيه طالب والدته توفت وأنا بتكلم لقيت طالب جاي لابس لبس الفسحة وسلموا عليه فقلت لهم هو ده الطالب اللي بتسألوا عليه وسبتهم ومشيت وبعدين سمعت هيصة رجعت لقيت واحد مدني ماسك في أيده بلطه ومتعور في دماغه ولقيته بيرجع لورا وأنا داخل عليه لقيت أشخاص ماسكين بنادق افتكرت عسكري زميلي فندهت عليه مردش علي فندهت حرس سلاح فالشخص اللي معاه بندقية هجم عليّ وقال لي متتحركش ورفع البندقية عاوز يضربني بيها رحت ضاربه برجلي ولقيت طالب جاي عليّ قلت له روح بلغ الضابط النوبتجي بصيت لقيته راح ضاربني بخنجر وعملت دفاع عن نفسي ضد الثلاثة وكلهم ماسكين مطاوي واللي معاه البندقية مكنش عارف يستعملها.

س: الطالب الذي اعتقدت أن والدته توفيت هل هو من الكلية؟

ج : من الكلية.

س: هل تعرفه؟

ج : لا.

س: هل تعرف الطالب اللي طعنك؟

ج : لا.

■■■

ثم استدعي الشاهد «عبد المعبود سليم حسن»

س: ما معلوماتك؟

ج : كنت معين حكمدار خدمة بالكلية وتوجهت للراحة الساعة 1.40 تقريبًا وصحاني فرد من أفراد الخدمة وقال لي فيه ضرب نار في الكلية فقمت بالتفتيش على خدمة السور ملقتش خدمة السور فرحت للسور الثاني لقيت

الحرس واقعين في الأرض - فدخلت جوه أبلغ عن الحادث للضابط النوبتجي وأنا داخل فوجئت بطالب في السـنة الثانية باسأله فيه اه فراح ضاربني بخنجر وحاولت أمشي مقدرتش ووقعت على الأرض وجم ثلاثة شالوني.

س: متى كانت الساعة؟

ج : الساعة 40 , 1.

س: هل عرفت الطالب الذي طعنك؟

ج : أيوه طالب في الكلية بس مقدرش أعرفه.

■ ■ ■

ثم استدعي الشاهد «عبد الوهاب عبد الوهاب محمد»

س: ما معلوماتك؟

ج : كنـت نايـم وبعد سـاعتين أو ثلاثـة معرفش قمـت على صوت طلقـات نارية وزعيـق أصوات ولقيت خمسـه طلبة لابسـين الأوفـرولات بتاعتهم بقول فيه إيه يا كابتن واحد منهم راح ضاربني بالسونكي فوقعت على الأرض وبعدين جريت على العيادة ومدرتش بنفسي.

س: هل تعرف من طعنك؟

ج : لا

س: كيف عرفت أنهم من الكلية؟

ج : لابسين كاكي.

■ ■ ■

ثم استدعى الشاهد «محمد السيد مروان»

س: ما معلوماتك؟

ج : كنت معين فرد أمن نوبتجي على البوابة الرئيسية فجه واحد ومعاه اثنين من الطلبة وسعد دربالة كان معاه جاتوه وزميله قال لي وزع الجاتوه على الحرس وفتح ترمس وقـال ده عصير برتقـال وفرق علينا وقال وزعوا باقي الحاجـة أكلوا منها الحرس

ولما فتح الترمس ناوله لزميلة في سنة رابعة ناول كل واحد منا كباية وبعدين مشيوا راحوا البوابات الثانية وزعوا ومشيوا وفوجئت بالنور انقطع وحضر بعدها الشهيد اللي استشهد في ساحة الشرف والكرامة وقال يا مروان فسارعت إليه فقال إن العساكر اشتبكوا مع الطلبة وأفراد قوة حراسة الكهرباء مصابين فذهبت معه إلى الرائد «عيسوي» وخدنا ورحنا غرفة الكهرباء لقينا المصابين جوه وفتحنا لهم ورحت أجيب لهم عربة الإسعاف من الحمله وأنا رايح طعنت.

س: من كان يحمل الجاتوه؟

ج : سعد دربالة والترمس شايله طالب في سنة رابعة.

س: هل تعرف «دربالة» من قبل؟

ج : أيوه

س: إيه حكاية الجاتوه والترمس؟

ج : علشان يحطوا طالب في الحبس وقلت دول كويسين بيوزعوا جاتوه.

س: سمعت كلمة مخدر امتى؟

ج : في التليفزيون.

س: لما سئلت في النيابة؟

ج : بعدما سئلت.

س: شفت الضابط «عيسوي»؟

ج : شفته في الكلية.

س: شفته ساعة ما أصيب؟

ج : لا.

س: شفت «محمد سليمان»؟

ج : لا مشفتوش.

س: مشفتوش ماسك حد؟

ج : لا

س: مشفتش حد يضرب «محمد سليمان»؟

ج: لا

س: ألم تذكر في النيابة أنك شفت «محمد سليمان» ماسك واحد ملكي؟

ج: كان ماسك واحد مدني ومعاه بندقية والشخص ده راح ضاربه بالبندقية وبعدين طلع عليه طالب راح ضاربه بخنجر واللي ماسكه «محمد سليمان» استغاث بـ «محمد» أو «محسن» أو «مصطفى».

س: معرفتش حد من الطلبة؟

ج: لا

س: معرفتش اسم اللي ضربك؟

ج: لا

س: الساعة كانت كام لما «دربالة» جاب الجاتوه والشربات؟

ج: الساعة 1 بالليل.

س: هل أحد نام بعد تناول الجاتوه؟

ج: الحادث وقع على طول محدش لحق ينام.

■■■

ثم استدعى الشاهد «أحمد محمد حامد عفيفي»

س: ما معلوماتك؟

ج: كنت خدمة على سور اثنين ولقيت 10 أو 15 فرد بيسألوا على طالب وقالوا إن والدته توفت وشويه كده النور انقطع وسمعت خدمة السور واحد بيصرخ ويقول حرس سلاح فجريت على الخدمة وجبت البندقية ورجعت لقيت ناس راكبين على زميلي فرحت ضارب واحد منهم بالسونكي ومسكوني ضربوني.

س: على من سأل الأشخاص الذين حضروا على البوابة؟

ج: سألوا على طالب مش فاكر اسمه.

■■■

ثم استدعي الشاهد «محمد خضر السيد سليمان»

س: ما معلوماتك؟

ج : كنت نايم وسمعت ضرب نار وصحيت على حرس سلاح فقمت لقيت اثنين من طلبة الكلية ومعاهم مدنيين وواحد ضربني بسونكي في بطني.

س: كم كانت الساعة؟

ج : الساعة 1.

س: كم عدد من رأيتهم؟

ج : ثلاثة ودخل عليّ طالب واثنين مدنيين.

س: هل عرفت أحدًا منهم؟

ج : لا

س: اللي طعنك ملكي أو عسكري؟

ج : مخدتش بالي.

■■■

ثم استدعى الشاهد «محمود متولي عواجة»

س: ما معلوماتك؟

ج : كنت معين لحراسة الرادار بالكلية واحد طالب لابس ملكي وبسأله قال أنا نوبتجي والنور انطفأ والطالب ضربني بالخنجر وزعقت حرس سلاح ووقعت على الأرض.

س: هل عرفت الذي ضربك؟

ج : لا.

■■■

ثم استدعى الشاهد «عيد محمد صالح»

س: ما معلوماتك؟

ج : نايم بالليل وقمت على حرس سلاح ولقيت اثنين وواحد ملكي وواحد ضربني.

س: هل عرفت من ضربك؟

ج : لا.

س: الساعة كانت كام؟

ج : معرفش.

س: الدنيا كانت نور ولا ضلمه؟

ج : ضلمه.

■■■

ثم استدعى الشاهد «أحمد عبد الباسط عقل»

س: ما معلوماتك؟

ج : أنا خدمة على السور الخارجي ولقيت مدنيين على السور بيسألوا على طالب ويقولوا والدته توفت وشويه وجه الطالب ده ومنعناه من الخروج وشويه النور انطفأ وبعدين سمعت الصريخ بتاع زميلي ولقيت واحد جاني من ورا وراح خابطني.

س: هل عرفت من ضربك؟

ج : لا.

س: هل عرفت أحد من الطلبة؟

ج : لا.

س: اللي طعنك طالب والا مدني؟

ج : طالب هو اللي مسكني.

س: اللي طعنك؟

ج : طالب برضه.

■■■

ثم استدعى الشاهد «عباس فتحي إبراهيم نعيم»

س: ما معلوماتك؟

ج : الساعة 12.30 يوم الحادث كنت نايم وبصيت لقيت حاجة اترمت علي زي كرسي أو حاجة وناس دخلوا يضربوا في وبصيت لقيت واحد وطى في الأرض ومرة واحدة ووقف في كرشي وكان معايا زملائي «فرج مرجان» و«محمود محمد» وقفلوا علينا.

س: يعني أيه وقف في كرشك؟

ج : يعني ضربني بالخنجر.

س: ما شكل من دخل عليكم؟

ج : معرفش شكلهم ايه.

س: الغرفة كانت ضلمه؟

ج : كانت ضلمه.

س: معرفتش اللي دخل عليك مدنيين أو عسكريين؟

ج : عسكريين من طلبة الكلية وميزتهم وهم جايين عليّ كانوا لابسين الاسبليط بتاعهم.

■■■

ثم استدعى الشاهد «فرج عوض مرجان أحمد»

س: ما معلوماتك؟

ج : اثنين دخلوا عليّ كابينة الكهرباء وسألتهم فيه حاجة قالوا عاوزين النوبتجي قلت أصحيه قال فين «محمود المجرى» وده يسلك المجاري قلت ده روح عاوز حاجة ثاني قال لا وهجم عليّ وأنا جيت فوق منه فطعني في ظهري ومعرفش حاجة.

س: اللي دخل عليك مدنيين؟

ج : عسكريين بتوع الكلية.

س: كيف عرفت إنهم عسكريين؟

ج : معلقين واحد سنة ثالثة وواحد سنة أولى.

س: هل عرفت أحدًا منهم؟

ج : لا

س: جوه التحويلة أو بره؟

ج : جوه الكابينة.

س: قلت في التحقيق أن واحد نده عليك ولما طلعت واحد ضربك بمطوه؟

ج : أنا ضربت جوه في الكابينة.

■ ■ ■

ثم استدعى الشاهد «محمود محمد أحمد»

س: ما معلوماتك؟

ج : الساعة 12.30 تقريبًا قمت لقيت طلبة كل اثنين ماسكين واحد من زمايلي وبيضربوا فيه قلت لهم ايه يا طلبة بصيت لقيت واحد منهم ضربني بخنجر تحت عيني الشمال وقال سلم نفسك أحسن لك ولقيت بعد فترة «فرج» مضروب بالخناجر واترمى و«عباس» مكتفينه وضاربينه قلت لهم عاوزين ايه يا جماعة قالوا لي بعدين تعرف وراحوا مكتفني أنا الآخر وقاموا بفصل التيار الكهربائي وقفلوا علينا الباب وفضلنا لغاية الرائد «العيسوي» ما جه.

س: كم شخصًا دخلوا عليك؟

ج : حوالي ستة.

س: ألم تعرف أحد منهم؟

ج : لا

س: هل هم عسكريين أو مدنيين؟

ج : عسكريين وهم طلبة من الكلية.

س: كيف عرفت ذلك؟

ج : معلقين الإشارات بتاعتهم.

ثم استدعى الشاهد «إبراهيم سلامة حنا»

س: ما معلوماتك؟

ج : أنا في الخدمة ولما كبسوا على البوابة زميلي صرخ ولقيت واحد ملكي وواحد ميري ولقيت زميلي متعور ويقول اوعى تسيبه وزملائي اتلمت وأنا صحيت العساكر كلها وبعدين أصبت معرفش أصبت ازاي.

س: هل عرفت من المدني ومن العسكري؟

ج : لا معرفتش.

■■■

ثم استدعى الشاهد «غنيم عبد العزيز غنيم»

س: ما معلوماتك؟

أنا مجند في قوة 13 شرطة عسكرية أبلغنا بالحادث فشدينا طوارئ ووصلنا الفنية العسكرية وقابلنا اثنين واحد عقيد وواحد مقدم من الأمن المركزي وقالوا فيه عصابة استولت على مخزن السلاح وضابط مباحث الوايلي قبض على 11 واحد وواحد من الفنية ركب مدرعة ودخل المدرعات الكلية وحصل ضرب نار جوه وكان العميد «يسري الشامي» موجود وجه واحد أمرني أدخل معاه طرقة أ-ب ومعنديش أوامر أتحرك داخل الكلية وأمرني العميد أروح معاه وبقيت أنور بنور الموتوسيكل خرج أربع أفراد منهم واحد مات وطالبين بالبنادق والناس جريوا وفضلت أنا بس وطلعت شمال وأول ما تحركت ضربت بالنار ورحت المستشفى.

س: الساعة كام أخطرت الشرطة العسكرية أول مرة؟

ج : مقدرش ادي توقيت.

س: تلقيت الأمر الساعة كام؟

ج : الساعة 1.30.

س: وصلت الكلية الفنية الساعة كام؟

ج : بعد خمس دقائق أو عشرة.

س: قلت أنك أخطرت الساعة 2.30 بعد نص الليل؟

ج : جت لنا إشارة عمليات.

س: بدأت تتحرك من الشرطة العسكرية الساعة كام؟

ج : الساعة 1.30.

س: ما المسافة بين الشرطة العسكرية والكلية الفنية وأين تقع؟

ج : في المنطقة المركزية بالعباسية وبينهم عشر دقائق.

س: يعني وصلت الساعة 1.30؟

ج : تقريبًا.

س: كم عدد القوة؟

ج : أربع مدرعات وفردين موتوسيكل.

س: ما مقدار القوة بكل مدرعة؟

ج : المدرعة ثمانية واثنين في كل موتوسيكل.

س: هل كنتم مسلحون؟

ج : أيوه.

س: هل كان فيه ضرب نار لما وصلتم؟

ج : كان فيه اشتباك جوه وضرب نار.

س: كم مدرعة دخلت الكلية؟

ج : أنا عن نفسي دخلت اثنين.

س: من قام بالقوة؟

ج : النقيب «عادل فودة».

س: من الذي كان يأمر؟

ج : أنا آخذ الأوامر من السرية.

س: فيه مدرعات دخلت الكلية؟

ج : اثنين بطقم كامل وموتوسيكلين.

س: يعني فضل بره مدرعتين بس؟

ج : أيوه اتجهوا للباب الخلفي.

س: إنت دخلت الكلية؟

ج : أيوه.

س: لما دخلت المدرعتين استمر الرصاص؟

ج : كان فيه حالة اشتباك.

س: قلت مكنش فيه أوامر والعميد «يسري» إداك أمر بالدخول.

ج : أيوه.

س: ما الفترة التي انقضت بين دخول المدرعتين والموتوسيكلين؟

ج : ثلث ساعة أو ربع ساعة.

س: لما دخلت كان ضرب النار مستمر؟

ج : استمر.

س: استمر أد ايه؟

ج : مش فاكر.

س: من كان يطلق النار؟

ج : معرفش.

س: رجال الشرطة كانوا مسلحين؟

ج : أيوه.

س: هل أفراد المدرعتين كانوا مسلحين؟

ج : أيوه الموتسيكل طبنجه والمدرعة بندقية آليه واربجيه ومدفع رشاش.

س: هل أطلقت أعيره نارية من المدرعتين؟

ج : مكنتش موجود في المدرعتين.

س: بعد الحادث هل علمت أن أحد أفراد المدرعتين استعمل سلاحه؟

ج : أيوه استعملوا السلاح.

س: هل أحد من أفراد الموتوسيكلين استعمل سلاحه؟

ج : أيوه وأنا منهم واستعملت سلاحي في الهوا.

س: هل تستطيع تحديد اتجاه الأسلحة التي أطلقتها المدرعات؟

ج : لا مقدرش.

س: ما هي تحميلة المدرعة؟

ج : المدرعة لها جدول تحميل متفق عليه إنما أنا معنديش فكرة لأني مش من أفراد المدرعات وحامل الآرب معاه شنطتين وحامل البندقية معاه 4 خزن الخزنة 36 طلقة.

س: أين وقفت المدرعتان اللتان دخلتا الكلية؟

ج : دخلوا بواسطتي أنا وقفوا عند مبنى كبير معلمين الكلية.

س: أين استقريتم في الكلية؟

ج : على بعد 25 متر عند مبنى كبار ضباط الكلية.

س: هل كنت موجود وقت أن استعمل أفراد المدرعتين سلاحهم وشاهدت هذه الواقعة؟

ج : لا كنت في مكان غير مكان المدرعات.

س: كيف عرفت أن أفراد المدرعتين استعملوا السلاح؟

ج : عرفت من اللي جم زاروني في المستشفى.

س: أنت بنفسك محضرتش ضرب النار من المدرعتين؟

ج : أنا راكب موتوسيكل ولم ألازم المدرعتين أثناء دخولهم.

س: أنت قلت أن المدرعات أطلقت أعيره؟

ج : فيه ناس جم يزروني في المستشفي وقالوا لي.

س: هم قالوا انهم ضربوا أعيره؟

ج : أطقم المدرعات حكوا لي بنفسهم أنهم أطلقوا أعيره نارية وفيه شهادة موجودة في إدارة العمليات تثبت عدد الأسلحة التي استهلكت.

س: ما الذي دفع أطقم المدرعات إلى إطلاق النار؟

ج : نتيجة الاشتباك اللي كان شغال.

س: ضبــاط الكلية الفنية قالوا انهم قبل وصولكم كانوا قد سيطروا على الموقف وذلك بجلسة أمس؟

ج : لا أنا ما أحبذش الرأي ده.

س: هل تقطع أن إطلاق النار كان مستمرًا حتى وصولكم للكلية؟

ج : أيوه لحد لما وصلنا.

س: الشرطة العسكرية قعدت لأمتى؟

ج : ثلاثة أيام حراسة ثابتة.

س: تقطع أن إطلاق النار كان مستمرًا؟

ج : مستمر لحد احنا ما وصلنا.

النـــيـــابـــة:

س: ما مصدر علمك أن المدرعتين أطلقتا الرصاص؟

ج : بناء على الشهادة اللي في الشرطة العسكرية.

س: هل تأكدت من هذه الواقعة؟

ج : لا.

س: هل عرفت أن أحدًا أصيب من إطلاق نار المدرعات؟

ج : الدنيا ظلام ووصلنا النور كان مقطوع والتليفون مقطوع ومعرفش.

المحكمة:

س: يعني تجزم إن محدش أصيب؟

ج : مكنتش موجود.

الدفاع 6:

س: الأمن المركزي هل شاهدت أحدًا من أفراده؟

ج : كان هناك عميد ومقدم ولقيت عربيتين جيب مكتوب عليهم الأمن المركزي.

س: هل وصلت قوات أخرى؟

ج : معرفش.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

ونلاحظ أن الشهادة الأخيرة قد وضعت ظلالًا من الشك حول رواية الأحداث، فالشاهد يقرر أن المدرعتين قد دخلتا إلى مبنى الكلية الفنية، وأن الاشتباك كان مستمرًّا حتى بعد وصولهما، على أي الأحوال هكذا أظهرت شهادة الشهود من الجنود والضباط كل عناصر الخطة التي وضعتها مجموعة كانت نسبة الطلبة بينهم أكثر من 70 ٪... وظهرت معالمها في اقتحام الفنية العسكرية بعد تخدير وضرب الحراس والاستيلاء على مخزن الأسلحة اعتمادًا على إطفاء النور... ثم الاستيلاء على مدرعتين تقوم إحداهما بالذهاب إلى حيث يجتمع رئيس الجمهورية مع آخرين، وبذلك يتم السيطرة على مقاليد الحكم وتعلن الدولة الإسلامية...

وفي المقابل لم تكن هناك خطة على الإطلاق إلا تلك التي وضعها قائد المجموعات في مواجهة الظرف الذي تم مواجهته فقسم الجنود إلى مجموعتين حتى قضى على الهجوم واعتقل البعض... وقد تم ذلك طبعًا بعد أن حصرت الكلية الفنية العسكرية عددًا من أبنائها كقتلى أو جرحى...

إلا أن الأوراق لا تظهر شجاعة للجنود في الدفاع عن الفنية العسكرية ولا تظهر أي مهارة أو تدريب، والأمر يظهر في صورة نكتفي في التعبير عنها بتلك الكلمات، كما أن المحكمة أرادت استعراض الشهود على مثل هذا الإسهاب أن تحاصر المتهمين نفسيًّا

وأن تظهر للمجتمع فداحة الجرم الذي ارتكبه المتهمون فضلًا عن تبريرها للحكم الذي سوف يصدر، والذي سوف يكون بالإعدام لثلاثة من المتهمين على الأقل، وكان هذا التبرير موجهًا إلى الرأي العام الذي كان يستنكر - ولايزال - المحاكم العسكرية.

«أحمد الرجّال» لم يكن المصدر الوحيد ولا الشاهد الوحيد:

حرصت المحكمة على مناقشة بعض المتهمين المعترفين والذين قاموا بدور في الإبلاغ عن واقعة الفنية العسكرية... وأنا أعتقد أن هدف المحكمة قد تجاوز الوصول للحقيقة... بل لعلها أرادت أن تقدم للرأي العام مبررات حكم سوف يصدر، فعلى سبيل المثال لقد ناقشت المحكمة المتهم «جلال شفيق علي صقر» وهي تعلم أن «جلال» قد فر من أرض المعركة وذهب للإبلاغ عن أفراد التنظيم بعد أن شعر بأنه تورط في ما لا ينبغي التورط فيه من وجهة نظره وسألته بموافقة الدفاع:

س: اذكر لنا تحركاتك يوم الحادث؟

ج : أنا كنت جاي على أساس دعوة دينية وقال تحب تسمع محاضرة دينية قلت له أيوه فجيت معاه على أساس أحضر المحاضرة الدينية في القاهرة لكن مش عارف فين وسألته المحاضرة فين قال لي معرفش والساعة 11.15 جه شخص ومعاه مطاوي - وعرضها علينا وهو دلوقتي مش معانا وحكى نفس الموضوع اللي هو دخول الفنية العسكرية قال حنخش نعمل كذا وكذا في الفنية ولو حصل لنا إن حد يهجم علينا نهاجمهم وأنا عارضت هذا الموضوع ورحت بلغت.

س: من قال لك نسافر القاهرة؟

ج : الأخ «أبو العلا».

س: جيت مع مين في القطار؟

ج : «محمد سليم» و«عمارة» و«محمد أنور» و«الباشا» و«محمد أبو العلا».

س: أين توجهتم بعد ما نزلتم من القطار؟

ج : نزلنا رمسيس وبعدين رحنا العباسية.

س: ماذا فعلتم في العباسية؟

ج : مفيش حاجة.

س: ايه اللي حصل.. شفت مين في ميدان العباسية؟

ج : أنا منضم من 21 يوم ومعرفش إلا «محمد أنور».

س: هل «طلال» كان موجودًا ؟

ج : معرفوش إلا في السجن بس.

س: لما عرفته في السجن مشفتوش في ميدان العباسية؟

ج : لا.

س: هل تعرف «كامل عبد القادر»؟

ج : لا وأعرف «أبو العلا» بس.

س: ما هي الطلبات التي طلبها «محمد سليم» في ميدان العباسية؟

ج : كان فيه دعاء تقوله.. ولما جت ميعاد المحاضرة قالوا حنروح الفنية العسكرية – حنخش ومعناش حاجة.

س: ألم يذكر لك «محمد سليم» شيئًا عن التوجه للجنة المركزية؟

ج : لا ما ذكرش أنا سمعت الكلام ده من الناس الموجودين.

س: هل وصلت إلى الكلية الفنية العسكرية؟

ج : وصلت لأول الشارع ومشيت.

س: لما وصلت ايه اللي حصل؟

ج : حركة غير طبيعية يعني مش ثابتة وماشي خايف من أي حاجة هناك.

س: ما الذي جعلك تترك من معك؟

ج : حركاتهم غير طبيعية وكانوا مرتبكين وحسيت أنهم حيعملوا حاجة.

س: حاجة زي ايه؟

ج : يهجموا على العساكر.

س: هل رأيت أضواء تنبعث من الكلية الفنية؟

ج : كان فيه عربية رمسيس طالع منها نور.

س: فيه إشارات أعطيت من داخل الكلية الفنية؟

ج : مش متذكر.

س: لما انصرفت إلى أين توجهت؟

ج : رحت بيت الرئيس وقابلت النقيب «أحمد حلمي» وقلت له نفس الكلام اللي قلته دلوقتي فوداني للمقدم «ثروت» وحكيت له.

س: متى وصلت إلى بيت الرئيس؟

ج : الساعة 12.45 مش فاكر والله أعلم.

س: هل حضرت القاهرة يوم 16؟

ج : لا.

س: من طلب منك الحضور للقاهرة؟

ج : «أبو العلا».

س: «محمد سليم» ألم يطلب منكم شيئًا؟

ج : لا.

س: هل التقيت ب «محمد سليم» يوم 4/17 بالإسكندرية قبل حضورك إلى القاهرة؟

ج : لا ووكيل النيابة هو اللي قال الكلام ده.

س: كم عدد الأشخاص الذين حضرت معهم في القطار؟

ج : أنا و«محمد سليم» و«محمد أبو العلا» و«محمد أنور» و«عمارة» و«الباشا».

س: هل كان معكم شيء؟

ج : كان معانا كتب.

س: هل كان معكم ملابس؟

ج : مفيش ملابس.

س: ذكرت أن «محمد سليم» كان يتكلم مع واحد اسمه «طلال»؟

ج : «محمد عبد السلام» وكيل النيابة قال تعرف «طلال» قلت له معرفوش وأنا معرفش «طلال» إلا في السجن وأميري كان «أبو العلا».

س: وأنت في الميدان هل رأيت مطاوي توزع؟

ج : لا.

س: قلت أن واحد اسمه «خليفة»؟

ج : مش موجود معانا هنا.

س: أليس هو «كامل عبد القادر»؟

ج : لا مش هو.

س: قلت إن «محمد سليم» طلب منك الانضمام إلى جماعة إسلامية للانقضاض على اللي بيحكموا؟

ج : لا هو قال لي جماعة تدعو الناس إلى الدين لكن مقلش لي للقضاء على المسئولين.

س: قلت إن واحد اسمه عمر إداك تذكرة السفر؟

ج : معرفوش.

س: قلت في التحقيق أن اللي ضمك للتنظيم هو «محمد سليم»؟

ج : «أبو العينين» هو اللي ضمني.

س: هل دفعت فلوس إلى «محمد السيد سليم»؟

ج : كانوا يلموا اشتراكات.

س: هل دفعت أنت اشتراكات؟

ج : الله أعلم.

س: قلت في التحقيق أنك دفعت 50 جنيه؟

ج : وكيل النيابة هو اللي قال كده.

س: قبل أن تنسحب من ميدان العباسية ما الوضع الذي كان عليه الحال؟

ج : وضع عادي وكلام عادي.

س: محدش وزع عليكم مطاوي؟

ج : اللي اسمه «خليفة» وأنا معرفوش.

س: كنت في مجموعة من المجموعات المنظمة؟

ج : كنت في مجموعة أميرها «محمد سليم».

س: ممن تتكون هذه المجموعة؟

ج : «محمد أنور» و«الباشا» و«عمارة».

س: هل حضروا معك يوم الحادث؟

ج : أيوه.

س: قلت أنك شفت معاهم أفرولات؟

ج : مقلتش.

س: قلت أن «محمد سليم» في العباسية فرق مطاوي وقال عليكم السمع والطاعة؟

ج : محصلش و«خليفة» هو اللي وزع المطاوي.

س: قلت أن «محمد سليم» قال لك أنك حتلبس رتبة رائد جيش؟

ج : لا.

س: «محمد سليم» كان له اسم حركي؟

ج : «محمد سليم» بس.

س: قلت أن اسمه الحركي «عبد الحكيم»؟

ج : مقلتش.

س: لما مشيت أخذت ايه؟

ج : أخذت تاكسي.

س: متى كان الوقت؟

ج : الساعة واحدة إلا ثلث.

س: من قابلك؟

ج : النقيب «أحمد حلمي» وقلت له أنا حسيت بحركة غير عادية وإنه جه واحد وزع مطاوي.

س: ألم تذكر أن «محمد سليم» شاور لك على «صالح سرية» في الميدان؟

ج : «محمد عبد السلام» كان يقول حاجات من عنده.

س: أنت قلت أن «محمد سليم» راح يتكلم مع اثنين عساكر فقلت له أنت جايبنا علشان نقتل الريس أو نسمع محاضرة دينية؟

ج : إزاي آجي أقتل الريس محصلش.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

ملاحظة: (النيابة أرادت سؤال المتهم فاعترض الأستاذ/ نبيل شريبة المحامي).

ولعله من الغريب أن يوافق الدفاع على استجواب أحد المتهمين... إلا أن الاستغراب سوف يزول إذا علمنا أن دفاع المتهم إنما أراد أن يجعل منه شاهدًا آخر، أو مصدرًا جديدًا للدعوى، ومن هنا فقد عقب الأستاذ/ نبيل شريبة وهو دفاع المتهم على هذه الشهادة بقوله:

«إن المتهم كان دوره دور المبلغ ولهذا لم يعلم شيئًا عن التنظيم إلا أنه فوجئ الساعة 10.30م بهذا التنظيم ولم يستطع الفرار منهم لأنهم حاوطوه وما قدرش يتصرف إلا لما بدءوا يتحركوا ووصلوا إلى الكلية الفنية العسكرية، فاستطاع أن يهرب وذهب إلى رئاسة الجمهورية وأيده في أقواله «طلال» و«السحيمي» و«زيتون» و«مصطفى يحيى» وقالوا إنهم شافوه بيجري، والمباحث في مذكرتها قالت إنه حضر يبلغ لذلك فوضعه يختلف عن باقي المتهمين وأنا باطلب الإفراج عنه».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

ومن هنا يتضح أن تنظيم الفنية العسكرية لم يكن تنظيماً بالمعنى الصحيح على الأقل بالنسبة لمجموعة من أفراده... وأن الأمر كان يتطلب لتنفيذ تلك الخطة إعادة النظر في الكثير من أفراده لتحقيق مستهدف هذا التنظيم...

ترى ما هو السبب الحقيقي في الاستعجال وكيف تم اختزال القضية في تلك الأحداث البسيطة والأفراد التي لا تؤمن حتى بفكرة «التغيير بالقوة»؟!

ومن الذي دفع بشاب عرضت عليه الفكرة قبل أيام من تنفيذ مخطط تذهب فيه الأرواح ويصاب فيه العديدون من أبناء مصر؟!

إن الأمر ليحتاج إلى وقفة...

فلو أضفنا هؤلاء المبلغين... إلى من قاموا بأدوار مشابهة في قضايا تالية على النحو الذي ستتناوله الموسوعة؛ فإن الأمر سوف يحتاج إلى دراسة متخصصة لتعميق هذه الأسباب وترتيبها منطقيًّا...فسوف يجد الدارس أن «مصطفى يسري» والذي أصبح طبيبًا بعد هذه القضية – وهو المتهم رقم 66 في قضية «الفنية العسكرية» – سوف يخرج من هذه القضية ليبدأ في إعادة صياغة تنظيم جديد للجهاد الإسلامي ثم يضم بين صفوفه عددًا من المتهمين في ذات القضية... ومنهم المتهم رقم 52 «عبد القوي محمد عبدالحفيظ» ويستمر عمل «مصطفى يسري» في إعداده لهذا التنظيم تحت قيادة «محمد سالم الرحَّال» وهو أردني الجنسية ومن أصل فلسطيني أيضًا وسيكون له شأن عظيم في عالم التنظيمات السرية فيما بعد...

المهم أن «مصطفى يسري» سيقدم بين صفوفه «عبد القوي عبد الحفيظ» والذي سيحدث بعد ذلك أن «عبد القوي عبد الحفيظ» سيقدم «مصطفى يسري» وكل من معه إلى المحاكمة في عام 79 على النحو الذي نراه ونحن نستعرض القضية رقم 687 لسنة 79 أمن دولة عليا.

وتتكرر الفنية العسكرية مرة بعد مرة مع اختلاف يسير يأتي في أسماء المصادر.

ثم نعود إلى القضية... والتي بدأ الدفاع في التسابق على تقديم الشهود فيها من المتهمين، فالدفاع عن المتهم 13 طلب سماع أقوال المتهمين من 64 وحتى 74 باعتبارهم من الشهود... وكادت المصيبة أن تحدث حينما طلبت منه المحكمة أن يحدد وقائع الشهادة

إلا أن المحامين قد اعترضوا ووقف الدكتور «عبدالله رشوان» ليضع نهاية تلك المأساة فقال:

«أعترض على مبدأ الاستجواب أصلًا ولا يجوز أن أفتح هذا الباب والمتهم لا يعرف مصلحته»

وانضم العديد من الدفاع حتى حسم المتهمون الأمر من داخل القفص وقالوا جميعًا:

«نرفض الاستجواب»

ثم دفعت المحكمة عن نفسها الحرج الذي وقعت فيه فقالت:

«اللي عاوز يستجوب يقدم طلب»

ثم رُفعت الجلسة للاستراحة وأعيدت ثانية للانعقاد...

وكان الحاضر مع المتهم 25 قد طلب ضم الكشوف الطبية للمتهم «حسن السحيمي» لوجود آثار التعذيب على جسده حتى تاريخ الجلسة، والمحكمة قالت للمتهم الأول «صالح سريَّة» إن النيابة العامة قامت بتكليف من المحكمة وأتمت إجراءات صرف مبلغ 100 جنيه.

وفي مداعبة رد عليها «صالح سريَّة» أرجو أن تكون 100 جنيه كاملة.

وبعد ذلك قررت المحكمة التأجيل لجلسة 25/ 1/ 1975 لمرافعة النيابة وهي المرافعة التي ستشكل جانبًا من المعركة الفكرية بين النيابة والمتهمين.

■■■

جولة في وثائق التحقيقات

في هذين الفصلين وقفنا على ما دار في قاعة المحكمة ولعلنا بدأنا من نهاية الموضوع على غير المألوف لأسباب كان أهمها أن يعيش معنا القارئ الشكل الخارجي لعملية الفنية العسكرية قبل الولوج إلى الموضوع...

فوثائق هذه القضية سوف تثير العديد من التساؤلات، وربما تخرج بنا خارج مبنى الفنية العسكرية... ومن هنا فسوف نعرض الأمر على هيئة وثائق ونترك للقارئ حرية تكوين الفهم الخاص عنها... وسنذكر الوثائق معًا كما وردت في الأوراق دون زيادة أو نقصان...

1 الوثيقة الأولى

وهي مذكرة من ست ورقات قدمها إلى النيابة العامة اللواء نائب وزير الداخلية... وقبل أن نتعرض لفحوى المذكرة ننقل إلى القارئ غياب وزير الداخلية عن التحقيقات وعن الأوراق بل وغياب العديد من القيادات الأمنية في ذلك الوقت... ولعل ذلك يرجع إلى قرارات اتخذها الرئيس «السادات» فور علمه بواقعة اقتحام الفنية العسكرية منها عزل العديد من القيادات الأمنية، ومن هنا فقد قررت النيابة التعامل مع نواب هذه القيادات.

إن هذه الوثيقة قد قدمت في استعجال وقد حررت على ورق أبيض كتبت فيه الكلمات على الآلة الكاتبة لتسجل في مقدمة الأمر حضور الطالب «أحمد أحمد الرجال» في الساعة 12.50 من صباح يوم 18/ 4/ 1974...إلا أن الوثيقة أخفت أكثر مما أظهرت... فصحيح أنها تحدثت عن ذهاب «أحمد الرجال» إلى منزل رئيس الجمهورية

قبـل موعد تنفيـذ الخطة، والـذي كان في تمام السـاعة 12.55 ص فذهب هـو إلى منزل رئيس الجمهورية في الساعة العاشرة والنصف من مساء ذات اليوم الذي سيتم فيه تنفيذ الخطة، وأن سـبب ذهابه إلى بيت رئيس الجمهورية أنه لم يجد قيادة أمنية تصدقه فيما قال، بـل ولقـد ذهب بعد تنفيذ الخطة مُبلـغ آخر من ذات المجموعة وهو «جلال شـفيق علي صقـر» - إلا أنه يبدو أن الحركة الأمنيـة وحجم المعلومات وقابليتها للحركة كانت أقل بكثـير مما يجب توافرها في جهاز أمني قادر عـلى مواجهة الأحداث، ونرفق للقارئ نص المذكرة ليفهم منها ما يجب أن يفهمه لاسيما وأن الجهاز الأمني قد اختتم المذكرة بما يفيد أن المعلومات عن الأفراد والتنظيم غير متوافرة بالمرة... والحقيقة أن كل ما دونته وزارة الداخلية في هذه المذكرة كان ترديدًا لما حدث بالفعل من واقع مناقشـة الضباط والجنود والمصابين وسـيلاحظ القارئ أن هذا الفشـل الأمني لم يكن في هـذه القضية وحدها بل سيصاحب بقية القضايا وسيكون التعذيب هو الوسيلة الوحيدة التي سيلجأ إليها الجهاز الأمنـي... فلم يحـدث أن توافر لقضية في التاريخ كل هذا الكم من المبلغين والمرشـدين ومع ذلك تم اقتحام الفنية العسـكرية بخطة بسـيطة وأدوات أبسـط من التخطيط لهذه القضية وننقل إلى القارئ صورة الوثيقة كاملة:

مـــــذكـــــرة

اعـــترافـــات الشـــاهـــد

الموضـوع: ضبـط تنظيم مناهض أثنـاء هجومه على مبنى الكلية الفنية العسكرية بالعباسية..

- في الساعة 12.50 ص اليوم حضر للإدارة المدعو/ أحمد أحمد حامد الرجال الطالب بالسنة الأولى بكلية الطب جامعة الإسكندرية - وبمناقشته شفويًا قرر ما يلي:

- أنه انضم في أول العام الدراسي للجماعة الدينية بالكلية والتي كانت تعقد اجتماعاتها صباح الأحد من كل أسبوع.

- منذ حوالي أربعة أشهر دعاه أحد الطلبة من زملائه بكلية الطب ويدعى محمد باشا إلى الانضمام إلى تنظيم طلابي يهدف إلى إقامة حكم الإسلام والاستيلاء على السلطة.

- إلا أنه لم يستجب إليه وابتعد عنه... وأن محمد باشا عندما لاحظ عدم استجابته أفهمه أن الموضوع لا يتجاوز مجرد المزاح وأنه منذ حوالي أسبوعين لاحظ أن الطالب محمد باشا يجتمع كثيرًا بمسجد الكلية مع عدد من الطلبة عرف منهم كلًّا من:

1 - خليفة ولا يعرف لقبه.

2 - محمد جاد. وهما بكلية الطب - وأنه اشتبه في أمر هذه الاجتماعات ورأى أن يتقرب إليهم ويجاريهم في أحاديثهم حتى يستطيع تحديد نواياهم والإبلاغ في الوقت المناسب.

- أنه استطاع التقرب إلى محمد باشا حتى فاتحه في أمر هذا التنظيم - ومنذ 15 يومًا أعطاه البيعة كأمير لجماعته والتي تضم أيضًا الطالبين خليفة

ومحمد جاد ونص البيعة كالآتي: «أبايعك وأعاهدك على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره والله على ما أقول شهيد».

- أنه علم من أمير جماعته بأن وراء هذا التنظيم شخصيات كبيرة في الدولة في استطاعتها الجلوس مع رؤوساء الدول كالقذافي وبورقيبة، وأن الهدف من هذا التنظيم هو إقامة دولة إسلامية، وأن نقطة البدء هي مصر، وبعد السيطرة على مصر فإنه يمكن السيطرة على العالم الإسلامي كله وذلك على أساس أن الحكم الحالي هو حكم جاهلي.

- أن أمير الجماعة سلَّمه بعض الكتب لأبي الأعلى المودودي وبعض الكتيبات الصغيرة التي تحوي مواضيع دينية عن الجهاد.

- أن تمويل التنظيم يتم من اشتراكات الأعضاء كل على قدر استطاعته.

- أنه علم بأن هناك أكثر من جماعة لكل منها أمير ثم يرأس الأمراء أمير للتنظيم كله، وأن هناك جماعات من القاهرة والإسكندرية ويعتقد بأن هناك مجموعات أخرى في المحافظات المختلفة وأن هذه الجماعات تحتوي على عناصر أخرى بخلاف الطلبة.

- أنه علم بأن هناك احتياطات لأمن التنظيم ومنها منع أي اجتماع خارج الكلية أو حمل أي كتب ممنوع تداولها.

- أنه في يوم الثلاثاء الماضي الموافق 16/ 4/ 1974 طلب منه أمير الجماعة الاستعداد للسفر في رحلة للقاهرة، وأنهم قد توجهوا بالقطار للقاهرة - وقد شاهد عددًا من المجموعات حضروا ضمن الرحلة ثم تفرقوا في محطة مصر - وأن مجموعته توجهت إلى ميدان العباسية ومنه إلى معاينة جامعة عين شمس ثم تناولوا الغداء بأحد المطاعم بميدان العباسية، ثم عادوا إلى الإسكندرية، وأن أمير جماعته قام بدفع جميع النفقات.

أضاف أنـه بتاريخ 17/ 4/ 1974 قابل محمد باشـا أمير جماعته الذي طلب منه أن يقابله بمحطة الإسـكندرية في تمام الساعة 5.30م – ولاحظ أن هنـاك مجموعـات أخـرى مـن الطلبـة – ثـم سـلمه محمـد باشـا تذكرة للسـفر للقاهـرة بقطار السـاعة 5.50م وفعـلًا ركب القطار ومعه خمسـة آخرون عرف منهم شـخصًا يدعى محمد عشـيرة طالب بكلية طب جامعة الإسـكندرية... وعند وصولهم للقاهرة استقلوا سيارة أجرة وتوجهوا إلى ميدان العباسية – وقد لاحظ أثناء وجوده بحديقة ميدان العباسية أن هناك مجموعات أخرى من الطلبة يقفون متفرقين عددهم حوالي من 20 إلى 30 – وفي الساعة 10.20م حضر إلى مجموعته شخص لا يعرفه ولكنه سمع البعض يلقبه بالأمير وسلم 2 من زملائه عدد 2 مطواة بسوسته، وحدد لهم مهمتهم بقوله إن العملية سـوف تبدأ الساعة 12.55ص 18/ 4/ 1974 مـن الباب رقـم 2 للكليـة الفنية العسـكرية وذلك بالهجـوم على الحارس وقتله والاسـتيلاء على سـلاحه ثـم سـينضم إليهم عدد مـن زملائهم من داخـل الكلية الفنيـة وأعطاهم كلمة السـر للتعارف إلى زملائهـم بالكلية وهي عبارة عن (الله والجنة) وردها (النصر والصبر).

– أن المجموعة قد أحضرت معها أفرولات ورتبًا عسـكرية لاستعمالها عقب الاسـتيلاء على مبنى الكلية؛ وأن اللبس العسـكري أيضًا كان لإيهام الشعب بعد ذلك بأن القائمين بهذه الحركة هم رجال من القوات المسلحة.

– أنـه في السـاعة 10.30م عندما تأكـد أن هدف حضورهـم للقاهرة هـو القيام بعمليات قتل حسـب الخطة الموضوعـة؛ تمكن من الإفلات من مجموعته واسـتقل سـيارة أجرة وتوجـه إلى منزل السـيد رئيس الجمهورية بالجيزة للإبلاغ.

كما حضر للإدارة في الساعة 1.55ص اليوم المواطن جلال شفيق علي صقر/ عريف متطوع بالقوات البحرية – وبمناقشته شفويًا قرر بأنه تعرف

على المدعو/ محمد سليم الطالب بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية منذ حوالي أسبوعين تقريبًا - وأنهما تبادلا الحديث عن الإسلام وبعض الآيات القرآنية التي تحث على الجهاد في سبيل الله... وأنه لاحظ أن محمد سليم يعتنق بعض الأفكار المتطرفة بالعمل على إقامة دولة إسلامية بالقوة - ثم طلب منه الانضمام إلى جماعة تسمى (جماعة المسلمين) تعمل على تحقيق هذا الغرض - وقد وافقه على ذلك لتدينه الشديد ثم أعطاه البيعة على السمع والطاعة باعتباره أميرًا لجماعته.

أن محمد سليم حضر إلى منزله منذ أسبوع تقريبًا وأعطاه كتاب «معالم في الطريق» لدراسته وكشف الطواغيت التي تحكم الدول الإسلامية حاليًّا.

أضاف بأنه في صباح يوم الأربعاء 17/ 4/ 1974 قابله الطالب محمد سليم بجوار عمله وطلب منه الحضور لمحطة الإسكندرية في الساعة 5م للسفر للقاهرة لحضور ندوة دينية تعقد مساء نفس اليوم بميدان العباسية بالقاهرة، ثم قدمه لبعض الطلبة وأفهمه بأنهم معه في الجماعة.

- وقد علم أن بعض أعضاء الجماعة يتسمى بأسماء حركية وأن الاسم الحركي لأمير جماعته الطالب محمد سليم هو (عبد الحكيم).

عند وصولهم إلى محطة القاهرة في الساعة 9م استقلوا سيارة أوتوبيس وتوجهوا إلى الحديقة بميدان العباسية؛ حيث حضر شخص قدَّمه محمد سليم على أنه أمير التنظيم كله (يعتقد المُبلغ أنه مستشار أو موظف بجامعة الدول العربية) واسمه الحركي «الأمير طلال»... وقد قام المذكور بتسليم عدد من المطاوي إلى أعضاء المجموعات المتناثرة بالحديقة، وحدد لهم ساعة الصفر بالساعة 12.55ص وأطلعهم على كلمة السر وهي (الله الجنة) وردها (النصر والصبر).

قرر بأنه علم أن بعض أعضاء الجماعة قد أحضروا معهم أفرولات ورتب عسكرية لاستعمالها عقب الاقتحام... ثم كلفهم بالتوجه إلى مبنى

الكلية الفنية العسكرية ساعة الصفر - وبعد تلقي إشارة ضوئية صادرة من أحد نوافذ مبنى الكلية يتم الهجوم على بوابة الكلية رقم 2 (الاستيلاء على السلاح والانضمام لأعضاء الجماعة داخل الكلية).

كما قرر بأنه توجه ساعة الصفر إلى مبنى الكلية الفنية العسكرية وانتظر حتى شاهد الإشارة الضوئية وعند بدء الهجوم تمكن من الإفلات واستقل سيارة أجرة وتوجه إلى منزل السيد رئيس الجمهورية بالجيزة للإبلاغ.

وقد حدث في الساعة 12.55 ص اليوم أن اقتحم حوالي ثلاثين شخصًا مدنيًّا الباب رقم 2 للكلية الفنية العسكرية وقاموا بالاعتداء على أفراد الحراسة مستخدمين في ذلك السلاح الأبيض (المطاوي) وتمكن بعضهم من الاستيلاء على بعض البنادق نصف الآلية التي كانت مع أفراد الحراسة... وقد تصدى لهم بعض أفراد القوة وحدث اشتباك بين الفريقين وتم ضبط كل من:

عبد الحليم السيد عبد الحليم طالب بكلية الهندسة/ الإسكندرية.

خالد إبراهيم سالم طالب بمدرسة مصطفى كامل الثانوية/ الإسكندرية.

محمد السيد حسين سليم طالب بكلية الهندسة/ الإسكندرية.

أحمد إبراهيم جمال طالب بكلية الهندسة/ الإسكندرية.

محمد إبراهيم زيتون طالب بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية.

حسن عبدالله السحيمي طالب بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية.

محمد محمود باشا طالب بكلية طب الإسكندرية.

عبدالله محروس طالب بكلية العلوم جامعة الإسكندرية.

حاتم محمد أنور عبد الرحمن طالب بكلية الصيدلة جامعة الإسكندرية.

هاني عبد المقصود الفرنواني طالب بجامعة الإسكندرية.

مصطفى محمد أنور طالب بهندسة الإسكندرية.

وجميع المضبوطين مصابين بإصابات مختلفة عدا الأخير فقد توفي متأثرًا بجراحه - بالإضافة إلى شخصين مجهولين توفي أحدهما والآخر مصاب - ويرجح أنهما زملاء للطلبة المضبوطين... وقد نقل جميع المصابين إلى المستشفيات العسكرية.

- اشترك بعض طلبة الكلية الفنية العسكرية مع الطلبة المذكورين عاليه في تنفيذ عملية اقتحام الكلية - حيث شُوهد قيام بعضهم بكسر لمبات الإضاءة الموجودة على البوابة والأسوار - كما قام البعض منهم بوضع أقفال على حجرة الحراسة الموجودة بجوار البوابة رقم / 2 - وتم حبس جنود نوبتجية الحراسة داخل الحجرة. وقد عُرف من هؤلاء الطلبة كل من:

محمد شاكر محمد سليمان - حسين حسن سليم غنيم - أحمد صالح متولي عامر - كارم عزت حسين عبد الحميد الأناضولي - حمدي أبو الفتوح أحمد يوسف - سعد محمد عبد المنعم دربالة - مجدي محمد سليم - محمود خلاف محمد أحمد.

وقد تم ضبط المذكورين جميعًا عدا الطالب «سعد دربالة» الذي هرب عقب سيطرة قوة الحراسة بالكلية على الموقف - وأصيب كلٌّ من الطالبين مجدي محمد سليم ومحمود خلاف محمد أثناء الاشتباك ونقلا إلى المستشفى العسكري.

- تم ضبط حقيبة جلد بداخلها عدد من الأفرولات ورتب عسكرية مختلفة للضباط وعدد من أغطية الرأس وبعض الأوراق الخاصة مدون بها بعض الأسماء وأرقام التليفونات - كما ضبط كشكول محاضرات باسم الطالب/ سامي إبراهيم حمدي بالكلية الفنية العسكرية مدون به خطة الاقتحام والاستيلاء على مبنى الكلية؛ حيث قسَّم زملاءه إلى 12 مجموعة، مهمة كل منها الاستيلاء على المواقع المهمة بالكلية مثل قسم الكيمياء - البوابة - الإذاعة - السلاحليك - الرادار - ومدون بالكشكول بعض أسماء لطلبة بالكلية (غير كاملة).

- كما عثر على ورقة مدون بها عشرة أسئلة موجهة للسيد الرئيس تدور حول سياسة الانفتاح الاقتصادي - الموقف السياسي الحالي للدولة خاصة قضية الديمقراطية والأوضاع بعد 6 أكتوبر ويرجح أن تكون هذه الأسئلة قد أُعدَّت لتوجه للسيد الرئيس أثناء المؤتمر العاشر الطلابي الذي عُقد في الإسكندرية أخيرًا.
- لوحظ عند تفتيش المتهمين - خاصة طلبة الكلية الفنية العسكرية - أن جميعهم يحملون مصاحف وكتب دينية ومسواك أسنان.
- تردد في أوساط طلبة الكلية الفنية العسكرية أن اجتماعات كانت تعقد شبه يومية في المساء داخل الكلية على هيئة ندوات دينية يحضرها بعض الأفراد من خارج الكلية، وأنه مساء أمس حضر بعض هؤلاء الأشخاص وعقدت ندوة دينية برئاسة الطالب سعد دربالة والذي كانت تظهر عليه علامات القلق.
- تقدم بعض طلبة الكلية الفنية العسكرية للإدلاء بمعلومات عن بعض زملائهم - وقد تم التحفظ بمعرفة المخابرات الحربية على عدد حوالي 25 طالبًا من طلبة الكلية.
- كان من نتيجة هذه الاشتباكات وفاة خمسة من جنود الحراسة بالكلية والطالب مصطفى الدسوقي بالكلية الفنية والذي لم يتضح بعد موقفه من الحادث.. وقد تم نقل جثث المتوفين إلى مشرحة المستشفى العام العسكري.
- تم الاستعانة بفرقة الغاز المسيل للدموع بالأمن المركزي في القبض على بعض المتهمين الذين كانوا مختبئين بمباني الكلية.
- قامت المخابرات الحربية باستلام المضبوطات والمتهمين لاستجوابهم بمعرفتها.

(نقلت بنصها وتشكيلها من ملف القضية - النسخة الخاصة بالنيابة العامة).

إن الوثيقة الأصلية بخط الشاهد لدى المؤلف لمن أراد الاطلاع.

2 الوثيقة الثانية

وهي نص محضر الإجراءات الذي حرره السيد «حسن عثمان» رئيس نيابة أمن الدولة بتاريخ 18/ 4/ 1974 الساعة العاشرة والربع مساءً؛ أي بعد واقعة اقتحام الفنية العسكرية بأكثر من عشرين ساعة وبعد اتصال من العميد «محمود الغمراوي» من إدارة مباحث أمن الدولة أبلغ فيه نيابة أمن الدولة بالواقعة، وقد دونت النيابة هذا المحضر وهي داخل إدارة مباحث أمن الدولة بل لعلنا نكون قد أصبنا الحقيقة حينما نقول: إن أغلب تحقيقات نيابة أمن الدولة قد تمت داخل مبنى وزارة الداخلية وهذا الأمر وإن كان مستغربًا في عهد الرئيس «محمد أنور السادات» إلا أن هذا الأمر أصبح معتادًا فيما بعد وفي السنوات التالية، وليس من السهل على رجل القانون أن يقبل انتقال النيابة إلى مبنى وزارة الداخلية لاسيما في ظل هذا المناخ الذي يوحي بعدم الحيدة...

على أي الأحوال إن ذلك المحضر يسجل أيضًا أن نيابة أمن الدولة قد تقابلت بالفعل مع **اللواء نائب وزير الداخلية لمباحث أمن الدولة «محمود الغمراوي»** ومع عدد من القيادات، وأن الجميع قد أكد لها رغم مرور أكثر من عشرين ساعة على الواقعة أن التحريات والاستدلالات لا تزال تجري لاستجلاء حقيقة الحادث ومعرفة حقيقة المتهمين مما يؤكد ما أثرناه من تحفظ بشأن السياسة الأمنية في هذه الفترة الدقيقة...

■■■

3 الوثيقة الثالثة

الوثيقة الثالثة وقد سجلت في محضر تحقيقات النيابة بتاريخ 19/ 4/ 1974 وهي تظهر بجلاء اسم الضابط «حسن أبو باشا» بالرغم من كونه نائب مدير مباحث أمن الدولة وصحيح أنه كان برتبه لواء إلا أنه لم يكن ظاهرًا بين كفاءات وقيادات أمن الدولة في ذلك الوقت، إلا أن الأيام سوف تحكي لنا كيف تم الاستعانة باللواء «حسن أبو باشا» في الثمانينيات ليصبح من أبرز وزراء الداخلية، ويتحول من قيادة ضعيفة إلى شخص له فلسفة أيًا كان الحكم عليها، ونجد أيضًا أن اللواء «حسن أبو باشا» كان موضوعًا لأكبر عملية اغتيال تمت في العصر الحديث، ففي نهاية الثمانينيات قام تنظيم الناجون من النار بمحاولة اغتيال عدد من الشخصيات العامة كان منهم اللواء «النبوي إسماعيل» والصحفي «مكرم محمد أحمد» إلا أنه كان أبرزهم على الإطلاق هو اللواء «حسن أبو باشا» ولعل ما قام به هذا التنظيم في هذا الوقت كان ثمنًا لإشاعة كانت تتردد بين الناس وقتئذ وكان مضمونها أن اللواء «حسن أبو باشا» قد وطأ المصحف بقدمه مما دفع هذا التنظيم إلى إطلاق النار على اللواء «حسن أبو باشا» مع التركيز على قدمه التي قيل إنها وطأت المصحف... ولأننا سنعود لهذه القضية في أحد أجزاء هذه الموسوعة فإننا سنكتفي بهذه التذكرة إلا أننا على أي الأحوال أردنا أن نقول أن نائب مدير مباحث أمن الدولة في عام 74 لم يجد له حظًا في عهد الرئيس «محمد أنور السادات» إلا أنه وجد حظه الوفير في عهد نائبه الرئيس «محمد حسني مبارك» بعد أن تولى الرئاسة..

■■■

4 الوثيقة الرابعة

ونفس الأمر نسوقه عن المستشار «رجائي العربي» وكيل النيابة وقتئذ، فقد كان «رجائي العربي» في تلك القضية من وكلاء النيابة المغمورين، فإنك تلحظ أن اسمه لا يأتي إلا عابرًا، فعلى سبيل المثال يرد اسمه في هذه القضية في محضر 2/ 5/ 1974 والذي يتم بمقتضاه توزيع المتهمين على بعض وكلاء النيابة، وقد أسند رئيس النيابة أحد المتهمين إلى المستشار «رجائي العربي» وكيل النيابة وقتئذ لسؤاله، ونفس ما حدث مع اللواء «حسن أبو باشا» قد حدث مع وكيل النيابة «رجائي العربي» فقد تحول في الثمانينيات إلى أقوى شخصية قضائية مرت في تاريخ مصر وأكثرهم حظا على الإطلاق، ويبدو أنه أيضًا قد وجد ساعة حظه في عهد الرئيس «محمد حسني مبارك» ليصبح أصغر محامٍ عام أول لنيابة أمن الدولة العليا ثم تتطور به الأمور سريعًا ليتخطى الكثيرين ويصبح أصغر نائب عام، ثم تسند إليه عمليات تصفيات شركات الأموال وتتردد القصص والأقاويل إلا أنه يبقى في منصبه راسخًا.

على أي الأحوال نحن نعتبر أن المستشار «رجائي العربي» قد صادف نجم سعده في عهد الرئيس الأسبق «محمد حسني مبارك» حتى إنه حينما أحيل للتقاعد تم تعيينه في مجلس الشورى لدورات متتالية ولم يتقدم أحد ببلاغ رسمي ضد المستشار «رجائي العربي».

■■■

5 الوثيقة الخامسة

وهي وصية يوجه صاحبها التحذير إلى أهله أنه في حالة استشهاده أن يقوم أهله بإخراج أربعين جنيهًا لكي تنفق على الفقراء والمساكين نقدًا، وكذا مائة وستون قرشًا توزع على الفقراء أيضًا وكذا مائة وخمسون قرشًا توزع على الفقراء أيضًا، وقد أوصى أيضًا بإحضار كسوة لابنة أحد معارفه وأنه في حالة عدم وجود أموال فإنه قد أوصى ببيع الأراضي حتى تنفذ هذه الوصية.

ولم تكن هذه الوصية هي الوصية الوحيدة المضبوطة في هذه الأوراق وإنما تم ضبط وصية أخرى شديدة اللهجة أمر فيها المتهم ذويه بعد أن حملهم مسئولية تنفيذها أمام الله بأنه لا يريد شهادة الاستثمار المكتوبة باسمه ويطلب تمزيقها، وأنه لن يسامح إذا تركها ذووه أو استفادوا منها في سحب أو يانصيب أو غير ذلك، كما أنه طلب من أهله أن يرتدوا الزي الأبيض بعد وفاته وأن يبتعدوا عن السواد وعن الصراخ وعن استخدام الفقهاء في السرادقات كما يحدث في سرادقات العزاء، كما أوصاهم بالصلاة وذكّرهم بحديث الرسول ﷺ أن «**بين المرء والكفر ترك الصلاة**» وغير ذلك من الوصايا التي تشير إلى طبيعة المتهمين الخاصة وإلى نفوسهم النقية.

■■■

6 الوثيقة السادسة

أن نيابة أمن الدولة العليا قد أجرت تحقيقًا كاملًا مع شاهد القضية ومصدرها الأساسي وكان التحقيق بتاريخ 18/ 4/ 1974 وفي الساعة التاسعة مساءً أي أنه كان بعد الواقعة بحوالي عشرين ساعة وقد كان الشاهد «أحمد أحمد الرجال» متحاملًا إلى أقصى درجة على المتهمين رغم أنه كان واحدًا منهم على النحو الذي سبق وأن أكدناه كاستنتاج عقلي ليس إلا.... وقد كان من أقواله في شهادته وهو يصف القائمين على عملية الفنية العسكرية فقال: (أقل ما أصفهم به أنهم قوم غير مسلمين والإسلام منهم بريء وأنا أتحدى بهذا من يعارض هذا الاتجاه) ونحن نرجع هذه المبالغة إلى حالة الهلع التي أصابت الشاهد وبالذات بعد أن رأى النتائج الفادحة لذلك التصور التنظيمي.

■■■

7 الوثيقة السابعة

وهي محضر 19/ 4/ 1974 في تمام الساعة الثالثة ونصف مساءً في مبنى إدارة مباحث أمن الدولة وهي عبارة عن تحقيق أجرته النيابة مع الشاهد (المصدر) «أحمد أحمد الرجال» وكان هذا التحقيق أيضًا في مبنى مباحث أمن الدولة... إلا أن الجديد في هذا الأمر والغريب في نفس الوقت أن النيابة لم تكن تعلم مكان الشاهد ولا في أي مكان تحتفظ به المباحث، فكل ما كانت تفعله النيابة وفقًا لما تقرره الوثيقة أنها كانت تذهب لإدارة المباحث العامة ثم تطلب إخطار المُبلغ دون أن تعلم مكان احتجازه.

على أي الأحوال يبدو أن الضغط النفسي على الشاهد كان كبيرًا ويبدو أنه كان حريصًا على أن يبين سلامة موقفه على الأقل لكي يضمن عدم سؤاله في هذه التحقيقات كمتهم، وما يوضح ذلك هو قوله في نهاية المحضر المشار إليه بعبارات جاء نصها:

«أنا ليا كلمة عايز أقولها.. إنني سمعت أخيرًا أنه قد قتل بعض الحراس بالكلية الفنية العسكرية وهذا ما كنت حريصًا جدًّا على ألّا يحدث ودليل على هذا أنني قمت بالتبليغ للمسئولين بعد أن تيقنت من الخطة بوقت كافٍ لمنع حدوث ذلك وكشف نوايا هؤلاء المنفذين وإني آسف جدًّا لما حدث».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر تحقيق النيابة)

■■■

8 الوثيقة الثامنة

وهي الخطاب الوارد من اللواء «محمد سعيد الماحي» كبير الياوران لرئيس الجمهورية «محمد أنور السادات» والمرسل إلى النائب العام ردًّا على خطاب النائب العام والذي طلب منه موافاة النيابة العامة بأسماء جميع من استقبلوا المبلغ «أحمد الرجال» وكان النائب العام وقتئذ هو المستشار «محمد ماهر» وقد جاء رد «كبير الياوران» مرفقًا به رد السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية في ذلك الوقت، وقد هان لها أن تنحرف بالتوقيت حتى تدفع المسئولية عن نفسها إلا أنه على أي الأحوال فإن الخطوات التي ذكرها سكرتير خاص رئيس الجمهورية «فوزي عبدالحافظ» تدل على تخلف عمليات التحركات الأمنية في ذاك الوقت عن مسايرة روح العصر، وإذا كنا قد قلنا فيما سبق إن مثل هذه الخطة الموضوعة ما كانت لتساهم أو لتؤدي إلى تحقيق أي نتيجة إلا أننا نؤكد أيضًا أن الواقع يرصد حالة من التخلف الأمني حتى في المكاتبات الرسمية.

فإذا نظرنا للبند رابعًا نجد أن المبلغ قد ترنح بين قيادات عديدة وهو يتحدث عن أمر سوف يحدث بعد دقائق... حينما يقابل المقدم «توفيق قدرة» وهو الضابط المنوب في ذلك الوقت فيقوم باستجوابه ثم يقوم بالاتصال برئيس أمن السكرتارية في منزله والذي يقوم بمناقشة المبلغ أيضًا ثم يقوم بالاتصال بالمقدم «ثروت إمام» وهو ضابط بمباحث أمن الدولة بالقاهرة ثم يرسل المبلغ في سيارة خاصة وكل ذلك رغم أهمية الأمر إلا أن هذا الخطاب الوارد من رئاسة الجمهورية هو خطاب واضح البهتان، ويظهر ذلك إذا ما قمنا بمراجعة التوقيت بالساعة والدقيقة فهاهو إذ يزعم أنه تسلم المُبلغ في تمام الساعة (24) أي (الثانية عشرة ليلًا) يزعم أيضًا أنه تم استجوابه والاتصال برئيس مكتب أمن السكرتارية في منزله حيث قام الأخير بارتداء ملابسه ثم توجه إلى حيث مقر الرئيس، ويزعم الخطاب أن كل ذلك قد تم في عشر دقائق ويبدو أن الحقيقة أن المُبلغ قد حضر قبل هذا الوقت إلا أن سكرتارية الرئيس قد اشتركت في تحريف الوقائع.

■■■

9 الـوثـيـقــة التاسعـة

وهـي عبـارة عـن المحـضر المحـرر بتاريـخ 24/ 4/ 1974 ويظهر من خـلال هذا المحضر أن النيابة قد انتقلت إلى سجن القلعة لتلتقي بالمتهمين داخل أسوار السجن وإذا كان الأمر بهذه الصورة يشكل سابقة خطيرة في تاريخ التحقيقات الجنائية إلا أن الأخطر من ذلك أن النيابة كانت تريد مواجهة الشهود بالمتهمين للتعرف عليهم... ولأن سجن القلعة لا يزيد كثيرًا عن أربعين زنزانة وكان المتهمون قد حبسوا بداخله بصورة انفرادية ولأن هـذا السـجن أيضًـا كان هو المحـل المختار لإجـراء التعذيب عـلى المتهمين خلال السـبعينيات فقد كان مـن المرفوض عقلًا أن تنحدر الإجراءات إلى هذا المسـتوى، ومع ذلك فقد رفض الضباط المشرفون على السـجن إجراء عملية التعارف ورفضوا إحضار المتهمين إلى حجرة التحقيق بل إنهم أجبروا النيابة تحت اسم دواعي الأمن أن تنتقل هي بالشـهود إلى داخـل الزنازين ولعلها كانت السـقطة الكبرى في ذلـك التحقيق، ولا يهم بعد ذلك أسـاء الشـهود ولا يهم أيضًا أسـماء الأربعين متهمًا إنما المهم أن النيابة قد قبلت أن تصطحب الشـهود إلى حيث الزنازين الانفرادية وأن تجري تحقيقًا على هذا المسـتوى المتواضع إلا أنه يبدو أن هذا السلوك قد أصبح عامًّا بين كل أعضاء النيابة فها هو «ماهر الجنـدي» وكيل النيابة ينتقل أيضًا إلى سـجن المزرعة وإلى سـجن القلعـة ليجري عملية العرض القانوني والتعرف على المتهمين بواسطة الشهود داخل الزنازين.

■■■

10 الوثيقة العاشرة

وهي تتعلق بمجموعة الكتب الدينية والمطبوعات التي ضبطت بمنزل المتهم «صالح عبدالله سريَّة» وقد وردت هذه الوثيقة في ثلاث صفحات وفي أكثر من 60 بندًا وجاءت أغلب الكتب من الأمهات التي يعتمد عليها الدارسون والتي تدل على أن «صالح عبدالله سريَّة» كان من واسعي الاطلاع.

ونأخذ من هذه الوثيقة مدخلًا إلى الحديث عن مؤسس هذا التنظيم «صالح عبدالله سريَّة».

■■■

11 الوثيقة الحادية عشرة

مرافعة كارم الأناضولي



كارم الأناضولي

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يُطع الله ورسوله فقد فاز ورشد، ومن يعص الله ورسوله فلن يضر إلا نفسه، ولن يضر الله شيئًا.

أما بعد:

فإني أعوذ بالله من فتنة القول كما أعوذ به من فتنة العمل، وإني أعلم علم اليقين أن الله تعالى حكم عدل وأنه لا يظلم مثقال ذرة، كما أني أؤمن أنكم لا تملكون لأنفسكم ضرًّا ولا نفعًا، ولا تملكون موتًا ولا حياة ولا نشورًا، فإن كنتم لا تملكون ذلك لأنفسكم؛ فأنى لكم تملكونه لغيركم؟!

لقد بايعنا رسول الله ﷺ على أن نقول الحق أينما كنا ولا نخشى في الله لوْمة لائم، ولذلك فنحن نعلن أولًا أن قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ نص قرآني، وبيان إلهي، لم يُنسخ حتى الآن بنص دستوري أو قرار جمهوري!!

لقد اعتاد كل من أتى هذا المكان تقريبًا أن يستفتح بأن مصر هي حامية الإسلام وقلعته، ولكني لا أحكم إلا بما علمت ولا أجزم إلا بما رأيت؛ ولذلك فإني لا أقول: إن مصر ولا غيرها هي حامية الإسلام وقلعته، ولكنهم المسلمون، ولكني أقول: إن كل ما علمته ورأيته يؤكد لي أن هناك فئة في مصر تريد أن تجعل منها قاصمة الإسلام ومقبرته، ومن أوضح الأدلة على ذلك وجودنا نحن الآن في هذا المكان، فإن القضية التي أنا متهم فيها الآن، ليست قضية «الفنية العسكرية»، ولا قضية «صالح سريَّة»، ولكنها في حقيقة الأمر هي نفس قضية حسن البنا، هي بعينها نفس قضية يوسف طلعت وإبراهيم الطيب ومحمد فرغلي وعبد القادر عودة ومحمد هوّاش وعبد الفتاح إسماعيل، هي نفسها نفس قضية سيد قطب، وغيرهم وغيرهم من شهداء المسلمين.

ولذلك، فإنني هنا لا بد أن أشير فأقول إنهم لم يكسبوا قضية واحدة من هذه القضايا جميعها، ولقد كان النصر فيها والحمد لله للمسلمين، ولكن أعداء الله لا يفقهون.

ويكفي أن نقول: إنه ما كان مقتل سيد قطب إعدامًا كما صوروه وأرادوه بقدر ما كان بعثًا للإسلام والمسلمين، وما هذا الشباب المتعطّش للإسلام اليوم في الجامعات إلا بشائر هذا البعث بإذن الله، ولقد قرأنا في مجلة «صوت الجامعة» هذه الأيام، أن أخانا الشهيد سيد قطب رحمه الله هو الرجل الذي قُتل في مصر لئلا يعبد غير الله.

يقول ربنا عز وجل عن النمرود اللعين وهو الذي حاجَّ إبراهيم في ربه: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ ﴾.

وتوضيحًا للقضية أقول: لقد وقف سيد قطب نفس موقف إبراهيم عليه السلام، إذ قال إبراهيم للنمرود، إني لن أعبدك، ولن أعبد إلا الله، وقال سيد قطب لفرعون مصر: إني لن أعبدك، ولن أعبد إلا الله، إلا أن النمرود رغم كفره وجحوده ونكرانه كان أشرف وأكرم من فرعون السابق.

وذلك لسببين: أولهما: أنه بُهت بآيات الله، كما قرر الله عز وجل، أمّا فرعون مصر السابق، فقد قال زبانيته استكبارًا على الله عز وجل: «لو جاء إلهكم هنا؛ لوضعناه في زنزانة بجواركم» تعلى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

وثانيهما: أن النمرود لم يبطش بإبراهيم عليه السلام، وقد فعل فرعون الحقير.

لقد وقفت النيابة يحاولون بكل ما أُتوا من طلاقة اللسان وآفة بيان أن يقطفوا ثمار الكيد والتدبير والتآمر ممثلة في أرواح هؤلاء، ظانين أنهم أو غيرهم يستطيعون أن يخرجوها من أنفسهم بغير إذن بارئها، ومُدعية في ذلك نفس ادعاء قوم فرعون، والذي قال الله على لسانهم: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَمَكْرٌ مَّكَرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا ۖ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾.

ولما كان هذا هو ادعاؤهم، فإني أجيبهم أيضًا بقول الحق تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾ قُل لَّا تُسْأَلُونَ عَمَّا أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْأَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٥﴾ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَهُوَ الْفَتَّاحُ الْعَلِيمُ ﴿٢٦﴾﴾.

وهذا في الواقع هو صلب دفاعي أمامكم الآن، فإنني لست إلا رجل آمن بالله ورسوله، ثم اتخذ إلى ربه سبيلًا، ولم أكن رجل فكر أو داعية مذهب، ولكني حملت رسالة محمد بن عبدالله ﷺ.

وما كان لنا من نداء قط ولا شعار غير لا إله إلا الله، لم نُردد غيرها، فوسمنا قومنا الغافلين بالهوس الديني!! تطبيقًا لقول الحق عز وجل على لسان الغافلين من قوم رسول الله ﷺ: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾، يعني مجنون، يعني عندك هوس ديني.

لقد رمتنا النيابة بالضلال!! وتلك سنة الله سبحانه وتعالى بين أهل الحق وأهل الباطل من قديم الأزل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

فقد بعث الله نوحًا إلى قومه فقال: ﴿يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ فماذا قالوا؟ قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾.

لم تبدأ هذه القضية كما زعموا في ليلة 18/ 4/ 1974م، ولكن من قبل ذلك بكثير، فقد كان شعوري بالاحتياج إلى الله سبحانه وتعالى، والافتقار إليه سبحانه قد بدأ في كياني منذ سنوات عديدة، حقًّا إنه لم يظهر في صورة عملية ظاهرة لمن حولي بوضوح إلا بعد التحاقي بالكلية «الفنية العسكرية»؛ حيث إنني تلقيت صدمة كبرى كانت كفيلة بأحد أمرين:

- إمّا أن تقذفني في هوة الهلاك.

- أو تأخذني بشدة فتلصقني بقوة إلى كنف ربي الرحيم الودود.

وقد اختار لي سبحانه وتعالى الأمر الثاني فضلًا منه ونعمة، ذلك أنني بعد التحاقي بالكلية بفترة ليست طويلة رأيت من الفساد والضلال والضياع ما لم أكن أتصور مجرد سماعه من قبل، رأيت الفسق والفجور موضعًا للمدح والمباهاة، ورأيت العفة والطهارة بالضبط كما أراها الآن توضع موضع الاتهام والسخرية والسذاجة!!

وكل ذلك كان هينًا إلى حد ما، بل كان محتملًا إلى حد ما، حتى سمعت بأذني ورأيت بعيني ما ليس بالهين ولا بالمحتمل، رأيت مخلوقات في هيئة البشر وصورة الإنسان يمثلون زملاء لنا في الكلية قد نقلوا موجة السخرية والاستهزاء بمنتهى الفجور والوقاحة، من العباد إلى رب العباد، ومن المخلوق إلى الخالق تعالى، تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا، رأيتهم يتزعمون حركة رخيصة في الكلية، حتى بلغ منهم الفجور والوقاحة أن يتغنوا بالأشعار والزجل لعنًا في مالك الملك سبحانه وتعالى عما يصفون علوًّا كبيرًا!!

ويحدث ذلك كله في وضح النهار، وفي وسط المحاضرات!! ولا يجدون حتى من يأمرهم بكف ألسنتهم!! وقد ساعدهم على ذلك أن هيئة التدريس في الكلية في خدمة المعسكر الاشتراكي السوفييتي كانت وما تزال حتى الآن وللأسف لم يمض وقت طويل حتى قلدهم في ذلك مجموعة من الببغاوات المصريين؛ فأخذوا يأتون بحركات ويتلفظون بألفاظ لم تكن تخطر ببال أحدهم يومًا من الأيام فضلًا عن أن ينطقها بلسانه، وأخذت هذه الطائفة تزيد يومًا بعد يوم حتى أصبح هذا الوضع الحقير الرخيص يأخذ طابع الحياة من حولنا.

ولم يكن بوسعي في ذلك الوقت - والحمد لله على ذلك حمدًا كثيرًا طيبًا - إلا أن أعلن الولاء الكامل لله ورسوله والمؤمنين، والعداء الكامل لأعداء الله ورسوله والمؤمنين، نظرت حولي متلهفًا على طالب لله أركن إليه، وأطمئن لمعاملته، وقد كان من الطبيعي

جـدًّا أن تكـون وجهتي مسـجد الكلية، ذلك المـكان الذي يُفـترض أن يكون مأوى لمن يسـجدون لله وحـده؛ ولذلك انحصرت علاقاتي جميعها في المصلـين فقط، ومنّ الله علي ببعض إخوان من هؤلاء وغيرهم.

ولم أكن أشد فرحًا في حياتي من فرحي واطمئناني حين وجدت من أطمئن إلى التعامل معهـم، ولكن هذا الاطمئنان لم يدم طويلًا، إذ إن زعماء الشـيوعية لما شـعروا بمن يقف ضدهم ولو حتى باعتزالهم ومجرد تسـفيههم؛ نقلوا عداءهم فورًا، من عداء سـافر وقح موجه لله في السـموات العلا، إلى عداء قذر رخيص ضد أولياء الله في الأرض، فجاسـوا خـلال الكليـة محاربة لنا بكل ما يسـتطيعون، وتحذيـرًا بكل ما يملكون، وتشـهيرًا بكل الوسائل والإمكانيات؛ حتى عرفنا الصغير والكبير في الكلية باسم المتزمتين أو الإخوان المسلمين.

وبدأت أتعرض منذ ذلك الوقت لمضايقات كثيرة في جميع المجالات من نفوذ ونشاط ذلـك التيار الشـيوعي الجارف، منها مثـلًا أن اللواء إبراهيم عبد النبـي كبير المعلمين في الكليـة وكان وقتهـا مديرًا للكليـة تكلم عنا في المسـجد، وقام بتحذير الطلبـة في الكلية تصريحًا من أن يطالبوا زملاءهم بمجرد ضرورة المحافظة على الصلوات.

ومنها أيضًا أنني شخصيًّا تعرضت لمحاكمة عسكرية صغيرة بشأن النشاط الإسلامي في الدعوة، كان آخرها قبل موضوع التمثيلية هذا بحوالي شهر، وذلك على مستوى قائد السرية التي كنت أنا طالبًا فيها ولا يزال هذا القائد موجودًا في الكلية حتى الآن، اتهمني فيهـا أنني أشـكل جماعة من الإخوان المسـلمين داخـل الكلية، ودليلهـم على ذلك عدم التعامل مع الشيوعيين، وحتى من الناحية العلمية البحتة فقد أجبرت على تنفيذ المشروع النهائـي الـلازم للتخرج بالاشـتراك مع اثنين مـن طلبة فرقتي من أكبر زعماء الماركسـية ودعاتهـا، الأمـر الـذي يجبرني عـلى ملازمتهـم طوال مـدة البحـث والإعـداد والتنفيذ للمـشروع، كـما أُجبرت أيضًا على أن يكون المشرف معي عـلى هذا المشروع من المعيدين المسيحيين في الكلية، وكل ذلك ثابت في كشوفات الكلية.

وأصبحـت العيـون علينـا في كل مكان، والأشـباح تطاردنا كلما ذهبنـا هنا أو تحركنا هناك، ولقد صبرنا على كل ذلك، ولكنهم لم يصبروا علينا!!

ومـع ذلـك فقد أرادوا أن يكون آخر مشـهد من هذه القضيـة مروعًا، حيث كنت في المخابـرات الحربيـة مقيد اليديـن بطريقة ممتازة يضيق بها القيد حيث شـاءوا حتى يعصر

الساعدين، ومعصوب العينين، وملقى في زنزانة، حاولت جاهدًا أن أرى ما حولي، ونجحت المحاولة، وندمت على نجاحها، فلم أرَ سوى الدماء تلطخ الجدران من أمامي، ثم صُمّت أذناي بصراخ التعذيب ينبعث فجأة من كل مكان حولي، وأبواب زنازين تُفتح ثم تغلق، ثم تُفتح ثم تُغلق، ومكثت أنتظر دوري، وجاء الدور سريعًا جدًّا، فساقني شيء ما، حتى أوقفني في مكان ما، وسمعت ضحكات الشياطين وهي في غاية السعادة والغبطة بالفريسة المقيدة أمامهم وبدأ اليوم الرهيب ولقد كانت كل وسائلهم للتعذيب محلاة ببعض الألفاظ التي أربأ بلساني أن ينطقها وبإخواني أن يسمعوها.

وفي منتصف النهار أوقفوا التعذيب، ثم رفعوا العصابة عن عيني بعد أن قيدوني بأحد المقاعد الموجودة، لأجد أمامي نموذجًا من ضحاياهم.

وجدت أخي حسن السحيمي لم أكن أعرفه يومها وجدته أمامي كتلة من الدماء لا أستطيع تمييز جوارحه، فضلًا عن تمييز ملامحه!! وهُددت أنني سوف أُصبح مثله في دقائق، ووضعت العصابة مرة أخرى، وأعيد الحال كما كان.

وما قلت ذلك إلا لأوضح حقيقة القضية.

ثم أقول لكم: إن كنتم حقًّا أهل حق، أو دعاة حقٍّ، أو تريدون حقًّا.. فعليكم أولًا أن تضعوا أمثال هؤلاء وهؤلاء في هذا المكان.. فإن أبيتم فإني أعظكم بواحدة أن تقوموا لله مثنى وفرادى، ثم تتفكروا.. أدعوكم لأن تنظروا معي بعين الحقيقة لما حولكم وما أمامكم.. ولكي تنظروا بعين الحقيقة تخيلوا معي أن هذه القاعة بما فيها ومن فيها وبهيئتها هذه وشكلها قد أُخذت أخذة واحدة، أخذة عزيز مقتدر فاستقرت أمام عرش الملك الجبار المنتقم ليقر فيها أمره الذي لا مرد له.. تخيلوا معي ذلك، ولا تظنون أنه خيال، فإنه واقع في يوم لا مرد له من الله.. ﴿يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ (٤٣) مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ (٤٤)﴾.

فإن أبيتم ذلك أيضًا؛ فلا يسعني إلا أن أقول لكم: إن قفص الاتهام الحقيقي أو قفص الاتهام بعين الحق الأزلي، هو هذا الحاجز الخشبي، وليس هذا الحاجز الحديدي..

فإن كنتم تحكمونني بتهمة الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر؛ فإنني والله لمؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر، لن أحيد عن ذلك بإذن الله، وأسأل الله التوفيق..

وإني أقول لكم قول المؤمنين: ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَٰذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾.

وإن كنتم تحاكمونني بتهمة ما تسمونه قضية «الفنية العسكرية» أو قضية «صالح سريَّة»، فيعلم الله أنني ما كنت أعلم مسمى لهذا الاسم.

وبعــــــد،،،

فإن كان ذلك دفاعًا فبها، وإلا فلست في حاجة إلى دفاع مدافع، فإن الله يدافع. ولكنكم لا بد أن تعلموا أن الجلسة الأخيرة من هذه المحاكمة لن تكون على ظهر الأرض قاطبة، ولكنها سوف تكون أمام الملك الديان؛ ولهذا يستوي لدينا الآن حكمكم علينا بالبراءة مع حكمك بالإعدام.. بل إن الله يعلم أن لنا ستة من إخواننا الشهداء سبقونا، ونحن في أشد الشوق إليهم وأحرص ما نكون على لقائهم.

فإن عدلتم عدلتم لأنفسكم، وإنّا بالله عز وجل عنكم وعن عدلكم لفي غنى..

■■■

وأخـــــيرًا..

أتلو بلاغًا من رب العالمين لأعداء الإسلام والمسلمين..

أقول لهم: تآمروا .. أو لا تتآمروا .. امكروا .. أو لا تمكروا، فإن الله يمكر من فوق سبع سماوات ..

﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴿٤٦﴾ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ﴿٤٧﴾ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ ﴿٤٨﴾ وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُّقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ ﴿٤٩﴾ سَرَابِيلُهُم مِّن قَطِرَانٍ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ النَّارُ ﴿٥٠﴾ لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿٥١﴾ هَٰذَا بَلَاغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٥٢﴾ ﴾.



الفصل الثالث

صالح عبدالله سريّة

مؤسس التنظيم



صالح سريّة

ملحوظة مهمة: (جميع أقوال المتهم «صالح سريّة» على عهدته صدقًا أو غير ذلك لاسيما ما يتعلق منها برؤساء أو قيادات رحلت أم كانت على قيد الحياة).

لقد بدأت النيابة التحقيق مع المتهم «صالح عبدالله سريّة» يوم الجمعة الموافق 19/ 4/ 1974 وكما سبق القول فقد كانت التحقيقات تتم إما في وزارة الداخلية أو في إدارة مباحث أمن الدولة أو في مقر احتجاز المتهمين داخل السجون وأحيانًا كانت تتم

التحقيقات داخل الزنازين نفسها إلا أن ما يهمنا في هذا الأمر هو أن تحقيق المتهم «صالح عبدالله سريَّة» قد تعرض لأربعة نقاط:

النقطة الأولى: وفيها حديث عن تاريخه السياسي والذي يشير إلى قوة تكوين هذا الرجل وقوة ثقافته وعمق تفكيره بصورة تثير التساؤل حول ما إذا كانت هذه الخطة التي وضعت من نفس هذه العقلية أم أنها من عقلية أخرى.

■■■

النقطة الثانية: وهي حديث المتهم عن علاقته بجماعة الإخوان المسلمين.

■■■

النقطة الثالثة: وهي حديث المتهم عن الخطة بصفة عامة.

■■■

النقطة الرابعة: وهي حديث المتهم عن فكره ومعتقداته الخاصة.

■■■

1 القسم الأول: حديث تاريخي يدور حول المتهم

حينما سألته النيابة أفهمته بأن العقوبة قد تصل إلى الإعدام ومع ذلك أصر المتهم على أن يتحدث بإسهاب ودون توقف في اعتراف طويل تم في مئات الصفحات، ورب قائل وأنا معه يقول إن التعذيب يجبر الإنسان على أن يدلي باعترافات تطلب منه في لحظات الضعف وهذا أمر طبيعي، إلا أن المعلومات التي أعطاها المتهم «صالح عبدالله سريَّة» كانت أعلى من المعلومات المتعلقة بالضبط، ففي حديث مسهب عن تاريخه سوف نعرضه نصًّا من الأوراق قال:

«أنا ولدت في فلسطين وأكملت الدراسة الابتدائية فيها، وبعد نكسة فلسطين سنة 1948 هاجرت إلى العراق وكنت متفوقًا في الدراسة ووقتها كنت طالبًا في المرحلة الإعدادية وهناك تسمى متوسط، وفي العراق التحقت بعدة مدارس ثانوية حتى حصلت في النهاية على الثانوية العامة بتفوق، ووقفت القوانين العراقية حاجزًا دون دخولي الجامعة باعتباري أجنبيًّا بالنسبة للعراق؛ حيث إني فلسطيني فلا يباح لي دخول الجامعة العراقية، وبعد وساطات كان على رأسها وساطة رئيس جماعة الإخوان المسلمين في العراق، وفي نفس الوقت كان يشغل منصب رئيس جمعية إنقاذ فلسطين واسمه «محمد الصواف» وأنا توجهت له بصفته رئيس جمعية إنقاذ فلسطين، وكانت صلة العقيدة أي عقيدة الانتماء لجماعة الإخوان من جانبي قد نشأت بيننا من قبل ذلك بسنين، فتوسط لي ودخلت كلية الشريعة في العراق وكان هذا الكلام وقت حكم «نوري السعيد» اللي كان معروف بعدائه للفلسطينيين حيث كان ينكل بهم ويجري اعتقالهم واعتقل والدي وأخي أيضًا لمجرد أنهم أعضاء في نادي إنقاذ فلسطين في بغداد، في هذه الفترة وهذا العنت دفعني إلى أن أنتمي لجماعة الإخوان في العراق لمجرد ضيقي ببطش السلطة بها آنذاك وبأسرتي وبالفلسطينيين عامة وترقيت في الجماعة حتى وصلت إلى عضو اللجنة التنفيذية في قيادة الإخوان المسلمين بالعراق وكان ذلك عام 1951 على ما أذكر - وبعد ثورة العراق 1958 (ثم عاد وقال إنه في الفترة من 1951 وحتى قيام ثورة العراق 1958) انغمست تمامًا في النشاط الإخواني في العراق، أي أنني كنت أدعو لأفكار الإخوان التي

تنادي بإعادة تطبيق الإسلام في مجالات الحياة وكنت واسطة بين جماعة الإخوان المسلمين والرئيس عبد السلام عارف، وكان لا يزال ضابطًا بالجيش وكان منضمًا للجماعة حتى 1956 حيث ابتعد قليلًا عن الإخوان وظللت أترقى حتى وصلت لصفوف القيادة رغم حادث ثورة العراق في يوليه 1958 وكان من رأيي قبل قيامها إذ لابد وأن يقوم الإخوان بثورة في العراق بقصد تطبيق أهدافهم وهي تطبيق الإسلام الكامل، وكان هذا بطريقة الحديث في هذا الأمر مع قيادة الإخوان ولم أنزل به إلى القاعدة، وقد علمت من القيادة في ذلك الحين أنهم بالفعل يعملون لتحقيق هذا الهدف فانتهى الأمر بالنسبة لي كليًا، لما قامت الثورة العراقية في يوليه 1958 اكتشفت أن دورهم فيها مجرد شريك وليس القائد وكان من أفراد وزارة الدفاع في العراق أحد الإخوان وهو الرائد محمد فرج وقد غضبت لهذا لأنه كان من رأيي أنه لا يجوز أن نكون أذنابًا لأحد بل يجب أن نكون قادة - وذهبت في اليوم التالي إلى وزارة الدفاع لمناقشة محمد فرج في هذا الأمر - فأفهمني أنه في خططهم قريبًا أن يكونوا فعلًا قادة ورؤساء ولكنه اعتقل عقب ذلك وتعرض الإخوان لمحنة؛ حيث جاء الحكم الشيوعي بقيادة عبد الكريم قاسم - وفي هذه الفترة كنت قد تخرجت من كلية الشريعة بتفوق وحاولت السفر للخارج لإكمال تعليمي والحصول على شهادة أكبر ولكن وقفت في وجهي القوانين التي تمنع غير العراقيين بذلك في حين سمح لنفر من يهود العراق بالسفر في بعثات دراسية على نفقة الدولة - وفي هذه السنة 1958 كان الإخوان قد زُج بهم في السجن فأنشأت أول تنظيم فدائي فلسطيني اسمه «جبهة التحرير الفلسطينية» بالعراق وانتشرت الجبهة في كل البلاد العربية التي بها فلسطينيون وبعدها كثرت التنظيمات الفلسطينية وكان من بينها منظمة فتح، وجاء ياسر عرفات للعراق 1961 وطلب توحيد العمل بين المنظمتين أي منظمة جبهة التحرير الفلسطينية التي شكلتها ومنظمة فتح الخاصة به واتفقنا على الخطوط العريضة لهذا الاندماج ثم عاود الحضور إليَّ في العراق 1962 حيث تم الاتفاق النهائي بيننا على أساس أن يقنع هو أعضاء منظمة فتح بتوحيد المنظمتين لكن ذلك لم يتم حيث لم يرجع لنا مرة أخرى وكنت قد وصلت في ذلك الحين إلى مرتبه الضابط الأقدم في جيش التحرير الفلسطيني الذي أنشأه عبد الكريم قاسم، ولم أكن معروفًا لديه لأن نشاطي كان سريًا وفي هذه الأثناء التي كنت فيها بجيش التحرير الفلسطيني كنت قد اتفقت مع بعض أعضاء الإخوان الضباط بالجيش على اغتيال عبد الكريم قاسم والسيطرة على الحكم خاصة بعد المد الشيوعي الذي سيطر عليه، ولكن رئيس الإخوان

السري الجديد كان اسمه عبد الكريم زيدان رفض ولم تتم العملية وفي نهاية عام 1962 اتصل به البعثيون للقيام بثورة على عبد الكريم قاسم فرفضت لأني كنت أريد أن أقضي عليه أنا وجماعتي وليس بطريقة التبعية للبعثيين، وبدأت علاقتي بالإخوان تسوء نتيجة لذلك الموقف – وبعد نجاح ثورة البعث في العراق 1963 بدءوا أيضًا يضايقوني شخصيًا لأني كنت رفضت الاشتراك معهم حتى إنهم اعتقلوني وكانت جبهة التحرير وصلت لأقصى قوتها ولكن كان ينقصها المال والسلاح للقيام بالعمل الفدائي ضد إسرائيل ولم يتيسر لها ذلك فارتأيت أنا لكل ذلك أن نسطو على يهود العراق للاستيلاء على أموالهم ونستعين بها في تنظيمنا وكانت أخطر حادثة في هذا الصدد من بين ما قمنا به من عمليات سطو عديدة على اليهود حادثة سطو على شركة يهودية في حي البنوك ببغداد جرى فيها إطلاق الرصاص بين رجالنا واليهود وقبض على شخص واحد من أفراد الجبهة وأنا لم أشترك في ذلك العمل بل كنت مخططًا له فقط وهذه القضية أي قضية السطو أعجبت مفتي فلسطين أمين الحسيني وكان قد رفض تمويلها من قبل وبعد هذه الحادثة أبدى استعداده بالتمويل وكان مفروضًا أن يبدأ العمل الفدائي بجيش إسرائيل 1963 ولكن لما اعتقلت في هذه السنة كانت النتيجة أن منظمة فتح هي التي تولت العمل الفدائي ولم تقم جبهة التحرير الفلسطينية بأي نشاط وخرجت من المعتقل 1964 وجاء ياسر عرفات 1965 وطلب الانضمام لجبهتنا في العراق مرة أخرى فوافقت على ذلك شريطة أن أبقى بعيدًا عن الميدان خوفًا من الحساسية على المناصب، وطلب مني أن أيسر له مقابلة المسئولين بالعراق وكان عبد السلام عارف قام بثورته وتولى الحكم ويسرت له مقابلة مع وزير الإعلام العراقي وكان في ذلك الوقت اسمه عبد الكريم فرحان ونصحه بعدم مقابلة عبد السلام لأنه كان معروفًا بأنه لا يكن ودًا لمنظمة فتح بالذات اعتقادًا منه بأنها تعمل لصالح حلف «السنتو» أي حلف بغداد القديم – وكان لنا في الأردن تنظيم تابع للجبهة وطلب منا هذا الفرع مساعدتهم على إحداث محاولة لقتل الملك حسين وقلب نظام الحكم الملكي في الأردن، وكان ذلك عام 1964 وطلبوا مني الاتصال في ذلك بالمسئولين في العراق ولكن عبد السلام عارف رفض تلك الفكرة وآثرت الابتعاد عن السياسة مؤقتًا وعدت إلى دراستي لإكمال دراسة الماجستير في كلية الشريعة بجامعة بغداد وبسبب علاقتي بعبد السلام عارف وصلت لمنصب وكيل كلية الهندسة التكنولوجية ببغداد سنة 1965، وبعد 1967 مباشرة أي بعد حرب يونيه 1967 وما انتهت إليه من هزيمة الجيوش العربية وجدت أنه من الأنسب لي العودة

لمباشرة العمل الفدائي وأنا دعوت لمؤتمر في دمشق لكل المسئولين عن جبهة تحرير فلسطين في الدول العربية وعقد المؤتمر في بداية 1968 تقريبًا وأصدرنا قرارًا بضرورة إعادة الحوار مع فتح لإعادة العمل الفدائي بشكل جديد واتصلت فعلًا بياسر وتم التوحيد بين جبهتنا وفتح واندمجت جبهتنا في منظمة فتح وأصبحت عضوًا في المجلس الوطني الفلسطيني وحضرت للقاهرة في 1968 لحضور مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني وقبل مجيئي للقاهرة زرت عبد الرحمن عارف في العراق زيارة مجاملة للتوديع ومريت على آمر الحزب الجمهوري واسمه عبد الرحمن وهو عراقي وكان يعرفني لأني كنت خطيب المسجد اللي بيصلي فيه وكان ذلك للتوديع وأخبرنا بأنه يريد القيام بثورة على «عبد الرحمن عارف» لخلاف بينه وبين «طاهر نجيب» رئيس الوزراء في ذلك الحين وطلب مني مساعدته في هذه المحاولة بإقناع الإخوان بالاشتراك في المحاولة فاتصلت بالمسئول للإخوان وهو العميد «محمد فرج» وتم الاتفاق على القيام بالثورة لكن يبدو أن «عبد الرحمن» كان متفقًا سرًّا مع البعثيين على القيام بثورة ضد «عبد الرحمن عارف» ولما اكتشف الإخوان ذلك رفضوا، أي أن «محمد فرج» رفض ولكن ضباط الحرس الجمهوري من الإخوان لم يبلغوا بالرفض وقامت الثورة في نفس الليلة ضد «عبد الرحمن عارف» وأطاحت به وعين رئيس الإخوان السياسي وهو الدكتور «عبد الكريم زيدان» وزيرًا في وزارة الرئيس البكر الأولى وأدت هذه العملية اللي هي عملية قبول «عبد الكريم زيدان» الوزارة إلى انقسام الإخوان في العراق إلى قسمين وأنا كنت مع فريق «محمد فرج» اللي ضد الاشتراك في وزارة البعث ولكن كانت النتيجة أن البعثيين أعدموا «محمد فرج» مع خمسة من الضباط الإخوان الآخرين من جملة المعدمين وتوليت أنا مسئولية القسم الثاني من الإخوان العاملين على إسقاط حكم البعث وكان ذلك في حدود 1970 وفي 1971 سافرت خارج بغداد إلى القاهرة وسوريا ثم عدت إلى بغداد وكانت لها علاقة بالمجلس الوطني الفلسطيني لحضور اجتماعاته ولما عدت كان البكر مريضًا بالمستشفي وكان التمرجي المعالج من الإخوان فوجدها فرصة مواتية للإجهاز على البكر وحمل قيادة الثورة في العراق ولكن حدث أني وصلت في نفس اليوم وبلغت بالأمر فرفضت لأن المقصود ليس هو اغتيال إنسان قد يأتي أسوأ منه ولكن الهدف هو تغيير النظام بنظام آخر يتفق مع تعاليم الإخوان المسلمين ولكن وصلهم التبليغ متأخر وحاولوا تنفيذ العملية لكنها فشلت بسبب خارج عن إرادتهم وخرجت من العراق في نفس اليوم مخافة الاتهام في هذه المحاولة وذهبت إلى سوريا وتوجهت لسفارة مصر فيها

واتصلت بالسكرتير الأول فيها وطلبت منحي حق اللجوء السياسي لمصر وكان ذلك حوالي سبتمبر أو أكتوبر 1971 ولم أتلق إجابة على مطلبي هذا وجئت إلى مصر عادي لإكمال الدراسة بجامعة عين شمس وكان ذلك في شهر أكتوبر 1971 وخلصت الدكتوراه في شهر يونيه 1972 وفي تلك الفترة انقطعت كلية للدراسة ولم أتصل بأي نشاط سياسي وبعد الدكتوراه تعاقدت مع حكومة السعودية على العمل مدرسًا بجامعة الرياض كلية اللغة العربية وفي ليلة السفر جاءت برقية بمنع دخولي السعودية من وزير الداخلية السعودي لسفارته في مصر بدون إبداء أسباب ونسيت أن أقول إنه في خلال فترة دراستي في جامعة عين شمس كنت قد اتصلت بسفارتي الأردن وليبيا بقصد منحي حق اللجوء السياسي لأي من البلدين ولم أوفق وكنت توجهت بطلبي لسفارة الأردن بمصر لمنحي حق اللجوء السياسي للأردن وأنه قد سبق لي الاشتراك في محاولة لقلب نظام الحكم بها وده لاشك أن ذلك كان سببًا كافيًا لرفض طلبي وأنا في الواقع ذكرت لهم ذلك لأني كنت في ضيق من أمري ورفض سفارة ليبيا قد جاء من السفير الليبي شخصيًّا دون إبداء أسباب ولما رفضت السعودية دخولي فيها عملت في الجامعة العربية هنا في القاهرة في منظمة التربية والثقافة والعلوم بالجامعة وكنت خبيرًا بها وكنت أتقاضى شهريًا مبلغ 100 جنيه في البداية ثم ثبت وارتفع المرتب إلى 400 دولار شهريًّا وفي السنة الماضية 1973 في بدايتها وكنت يئست من موضوع الإخوان المسلمين نهائيًّا في مصر أو في الخارج وحررت مذكرة كبيرة جدًّا للهضيبي المرشد السابق لهذه الجماعة بينت له فيها أوضاعهم في الخارج وما يصيبهم من خلافات وما أصاب كل الحركات الإسلامية في العالم من أن يضرب في كل مكان وضربت بذلك أمثلة لما حدث في إندونيسيا والباكستان وانتهيت في مذكرتي تلك من أن لا فائدة إلا قيام حكم إسلامي في بلد ما دون اقتراح بلد بذاته ولكن «الهضيبي» لم يقبل ما جاء بالمذكرة لأنه كان يرى أن لا عودة لجماعة الإخوان المسلمين كتنظيم في مصر على الإطلاق فاضطررت إلى بدء العمل بأسلوب جديد وهو تكوين مجموعة من الشباب باعوا الدنيا نهائيًّا وأهمها «الشهادة في سبيل الله».

(نقلت بنصها وتشكيلها من أقوال المتهم)

وهكذا يبدو من أقوال المتهم أنه لم يكن في حياته شخصًا عاديًّا بل إنه تولى قيادة العمل في حركة الإخوان في العراق وشارك في كثير من الحركات السياسية وها هو يتحدث عن

نفسه باعتباره مؤسس جبهة التحرير الفلسطينية التي انتشرت في كل البلاد العربية، وها هو يحاول توحيد تلك الجبهة مع منظمة فتح، وها هو يشارك بصورة أو بأخرى أو حتى بمجرد الاتفاق على اغتيال عبد الكريم قاسم الرئيس العراقي المعروف، وها هو يحتك بكل الفئات وبكل الطبقات الفكرية ويحاول أن يقوم بتصفية بعض العناصر اليهودية ثم ها هو يكشف أيضًا بعض العلاقات بين عبد السلام عارف رئيس العراق وبين الإخوان المسلمين، وها هو أيضًا يكشف عمليات الإطاحة بهذه الشخصيات وكيف وقف عبد الكريم زيدان - الذي أصبح وزيرًا بعد الإطاحة بعبد الرحمن عارف لصالح البعث - في موقف مخالف لموقف بقية الإخوان وقبوله لهذه المظاهرة وكيف تم إعدام محمد فرج وهو المشرف العام على الإخوان المسلمين مع خمسة من ضباط الإخوان في العراق.

إن هذه الأحداث تكشف عن رجل محنك خاض غمار الأحداث واحتك بالآخرين وعركته التجارب ولكنها في ذات الوقت تثير معنا سؤالًا استيضاحيًّا مهمًّا هل من الممكن لهذه العقلية التي مرت بتلك التجارب أن تكون هي التي وضعت خطة اقتحام الفنية العسكرية؟! هل كان من المتصور - كما وصفها أو كما سيصفها المتهم في أقواله التالية - أن اقتحام الفنية العسكرية ثم الاستيلاء على الأسلحة الآلية ثم الذهاب في سيارة مدرعة أو غير مدرعة إلى أي مبنى يتواجد فيه رئيس الجمهورية من الممكن أن يؤدي إلى قلب نظام الحكم في دولة كمصر لاسيما وأنها خاضت حرب أكتوبر 1973 وقد رأى بنفسه قوة الجيش المصري في ذلك الوقت وما أنفق عليه، لقد كان الجيش المصري في قمة مجده في عام 73 واستمر هذا المجد لعشر سنوات كاملة متسلحًا بأدق أنواع الأسلحة ومتفننًا في أدق فنون المعارك ومع ذلك فإن هذا السؤال سيظل يطاردنا طوال أجزاء الموسوعة كيف لمن كان في مثل تجربة المتهم «صالح سريَّة» أن يضع خطة تعتمد على اقتحام الكلية الفنية العسكرية بمجموعة من المطاوي والأسلحة البيضاء ثم بعد ذلك السيطرة على مقاليد الحكم في بلد يعيش فيها عشرات الملايين، وقد أفضى لي البعض أن «صالح سريَّة» قد أجبر بسبب حماسّ الشباب على وضع خطة متسرعة وغير دقيقة إلا أن هذا البعض لم يقدم دليلًا على قوله وإن كان ذلك هو الأقرب للمنطق.

على أي الأحوال نترك الإجابة عن هذه المسألة للقارئ لاسيما وأننا سننتقل إلى النقطة الثانية أو الخط الثاني في أقوال المتهم «صالح سريَّة».

ولعله كان مهتمًا بأن يقف على مدى علاقة الإخوان المسلمين بمثل هذه القضية.

2 القسم الثاني: حول علاقة المتهم بتنظيم الإخوان المسلمين في مصر

تحدث المتهم بحرية وإفاضة عن علاقته بالإخوان المسلمين في العراق وتحدث بإسهاب أيضًا حول علاقته بالآخرين من التيارات الفكرية الأخرى إلا أن حديث المتهم عن علاقته بالإخوان المسلمين في مصر لقي اهتمامًا غير عادي من جهة التحقيق في نيابة أمن الدولة، هذا الاهتمام ربما يكون مرجعه إلى بداية علاقة هادئة تمت بعد الإفراج عن الإخوان المسلمين عن طريق القرار السيادي الذي أصدره الرئيس «محمد أنور السادات» وقد ذكر بعض الباحثين وأذكر منهم اللواء «فؤاد علام» أن الإخوان المسلمين كانوا خلف قضية «الفنية العسكرية» وهؤلاء الباحثون في الحقيقة قد خالفوا الحقيقة تمامًا بل لعلهم قد خالفوا حتى الثابت في الأوراق، فالثابت في الأوراق أن المتهم لجأ إلى السيدة الفاضلة الحاجة «زينب الغزالي» رحمها الله، لجأ إليها كمسلم يريد أن يتعيش، وذكر لها فضلها في أنها استضافته لمدة أسبوع كامل هو وأسرته وذكر فضلها في أنها فتحت له صدرها وفتحت له بابها وبيتها، وذكر أيضًا أنه ذهب إلى الأستاذ «حسن الهضيبي» المرشد العام الأسبق للإخوان المسلمين وأنه رفض كما رفضت الحاجة «زينب الغزالي» فكرة إقامة الدولة الإسلامية بالقوة بل لعله قد بالغ في القول مع «صالح سريَّة» فرفض أصلًا فكرة إعادة الإخوان المسلمين إلى دائرة التنظيم مرة أخرى، ولكن البعض يرى أن الإخوان المسلمين كانت خلف قضية «الفنية العسكرية» ولكن «صالح سريَّة» أنكر ذلك من باب الشهامة والوفاء وحسن التصرف.

لقد كان الوقت مناسبًا جدًّا للحديث عن فكرة التنظيم وعن فكرة إعادة تنظيم الإخوان المسلمين وعن فكرة الحديث مع «صالح سريَّة» في أمر الدولة الإسلامية إلا أنه يبدو أن المرشد العام للإخوان المسلمين السابق المرحوم «حسن الهضيبي» لم يكن يتوقع خيرًا من النظم السياسية القائمة؛ فأعطى دائرة من الحذر أوسع مما أعطاه غيره في الحديث، فرفض الحديث ابتداءً في قضية إعادة تنظيم الإخوان المسلمين إلى الوجود.... لعلنا نلاحظ بُعد نظر المرحوم «حسن الهضيبي» وهو يتحدث مع شخصية مثل المرحوم

«صالح سريّة» ولا يقتصر الأمر على بُعد النظر فحسب وإنما يمتد إلى الوعي السياسي لدى هذا الرجل، فالمتأمل للأوراق يجد أن نصف الأوراق التي أعدت للتحقيق مع المتهم وهي بالمئات قد دارت حول علاقة المتهم بالإخوان المسلمين بل إننا نلاحظ أن هناك رغبة مع التجاوز في القول لدى النيابة لإثبات وجود ذلك، وقد كان هذا واضحًا في الأوراق ولعله من فنون التحقيق، فالمحقق بعد أن انتهى من الاستماع إلى قصة المتهم مع حركة الإخوان المسلمين في مصر أراد أن يعود به إلى إيجاد علاقة حينما سأله سؤالًا مباشرًا حول ما إذا كان المتهم قد قام بهذا العمل الذي قام به تمهيدًا لتمكين الإخوان المسلمين من أمور الدولة.

على أي الأحوال سنسير على نفس النهج وننقل أقوال المتهم حول علاقته بالمرحومة «زينب الغزالي» وغيرها من شخصيات الإخوان بما فيها المرشد العام السابق نصًا من الأقوال.

ج : أول اتصال كان بزينب الغزالي في أواخر 1971 أو بداية 1972 وكانت جايه لزيارة الشيخ «الحافظ التيجاني» وهو زوجها السابق وقابلتها عنده وأنا كنت عاوزه باعتباره شيخًا للطريقة الصوفية وكان شيخ بلدنا أخبرهم في فلسطين من أتباعه وكنت أنا عند ترزي اسمه «عبد السلام حامد عبس» في شارع القاضي الفاضل المتفرع من شارع قصر النيل لزيارته لأني عرفته عن طريق أحد العراقيين أثناء وجودي هناك واسمه «لقمان السامراني» واتصل الترزي ده بالشيخ «الحافظ التيجاني» أثناء وجودي عنده فطلبت منه أن يعرفني به ورحنا له سوا وعرفته بنفسي وبدأنا نتناقش في علم الإسلام وخاصة علم الحديث وتوطدت العلاقة بيننا وكنت باتردد عليه باستمرار في زاوية عنده وفي أحد الأيام كنت عنده في تاريخ لا أذكره كله في أواخر 1971 أو أوائل 1972 وجت «زينب الغزالي» لزيارته فأحببت أن أتعرف عليها لأني كنت أعرف إنها من زعماء الإخوان وكنت معجبًا بشخصيتها وبدأت تتحدث عن ذكرياتها في السجن وأنها عذبت في السجن وأن الإسلام مظلوم في مصر لأن الناس الذين كانوا يدعون إليه وتقصد الإخوان المسلمين كانوا يوضعون في السجون وأنا من جهتي شخصيًّا موافق على رأيها من أن الإسلام مظلوم في مصر وأن من يدعو إليه بيوضعوا في السجن وفي نفس الجلسة طلبت منها الالتقاء بها في منزلها فرحبت بذلك وأعطتني عنوانها وهو 17 شارع الفريق حلمي المصري بألماظة ورحت لها في

نفس الأسبوع بمفردي وجلست معها بمفردنا - وبدأت أنا الحديث بإعطائي لها تفصيلات عما جرى للإخوان المسلمين في العراق وأقصد بهذا تاريخ حركتهم في العراق كما تحدثت معها عن أحوالهم في دول عربية أخرى كسوريا ولبنان والأردن وأنهم في أوضاع سيئة ومنقسمين مع أنفسهم وإن مفيش فايدة من اللي بيعملوه الآن وأقصد بذلك طريقة الدعوة التي يتبعونها وهي الشريعة والتجميع فقط وإنهم إذا لم يتبعوا طريقة القوة فلن يصلوا لشيء بالمرة أي لن يصلوا إلى تطبيق الإسلام في الدولة يعني استعمال القوة للاستيلاء على الحكم وصولاً إلى تطبيق مبادئ الإسلام وكان ردها أن لكي نقوم بأعمال قوة لابد أن تكون لدينا ناس متربية جيدًا على مبادئ الإسلام وقالت إنه ثبت لنا إن الإخوان الموجودين حاليًا مش متربين كويس وإذا كنا من أن نستعمل القوة لابد لنا من تربيتهم على أساس سليم من الإسلام وإنهم خارجين من السجون وعايزين يرتاحوا قليلاً ومش وقت الكلام معهم في موضوع القوة وقالت إذا أردت أن تتكلم في أي موضوع يمس الإخوان فلابد من أن أتحدث مع المرشد العام «حسن الهضيبي» لأنه الممثل الوحيد للإخوان فوافقتها على إني أقابله وطلبت منها تحديد موعد لمقابلته فوعدت بذلك وتم الاتصال به لأني بعد هذه المقابلة ترددت عليها عدة مرات بمعدل مرة كل أسبوع أو كل شهر ونقلت إليَّ في إحدى هذه المرات أن «الهضيبي» في انتظاري بمنزله وحددت لي موعدًا معينًا باليوم والساعة ولا أذكر هذا التاريخ بالضبط لأنه لم يكن يعنيني أن أحفظه باعتبار أني قابلت عديدًا من رؤساء الدول والوزارات ورحت له في منزله بمفردي وقابلته على انفراد وبدأت الحديث بطرح أوضاع الإخوان خارج مصر وإنها سيئة وقلت له إنه لا يجوز أن يبقى هذا الوضع مستمرًا بأي شكل وقلت له ما قلته لزينب الغزالي إنه لابد من استعمال القوة حتى يقوموا على نظام الحكم للوصول إلى تطبيق مبادئهم - فرد بأنه لا يمكن الآن إعادة تنظيم الإخوان في مصر لأنه سوف يؤدي إلى قيام السلطة بتصفيته وبالتالي رفض الفكرة اللي طرحتها عليه باستعمال القوة وقابلته بعد ذلك عدة مرات لا أذكرها لأنها كانت كثيرة وكان بيركز في حديثه على الإخوان في الخارج لأنه كان عاوز معلومات أوسع عنهم وكان حديثي معه يدور حول ضرورة قيامه بتجميع الإخوان وإعادة تنظيم صفوفهم وتقويتهم ليتمكنوا من الاستيلاء على السلطة في مصر وغيرها من البلاد العربية ورده كان

إنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا الآن ومن جانبي رغم رفضه هذا كنت مقتنعًا تمامًا بإن هو الأمل الوحيد لتجميع الإخوان المسلمين لتحقيق مآربي في الاستيلاء على السلطة في مصر لتكوين دولة إسلامية وعن هذا الطريق أعلن أن أخدم السلطة الجديدة فكررت المحاولة عليه عدة مرات لأقنعه بتبني وجهة نظري بشأن ضرورة لجوء الإخوان إلى استعمال القوة بعد إعادة تنظيمهم للوصول إلى الاستيلاء على الحكم فطلب مني كتابة مذكرة في هذا الموضوع طويلة انتهيت فيها إلى ضرورة إعادة تنظيم الإخوان وأعربت عن استعدادي للمساهمة في هذا العمل الذي أقترحه وهو تجميعهم أولًا ثم استعمال القوة للاستيلاء على الحكم في مصر ولما رحت أسلمها له طلب مني قراءتها فقرأتها له عدة مرات في عدة زيارات لأنها كانت طويلة وبعدين رفض الموافقة على ما أقترحه رفضًا قاطعًا واستردیت المذكرة واعتبرت إن مفيش فايدة ويئست من إن الإخوان المسلمين سيحققوا لي مآربي في استعمال القوة للاستيلاء على الحكم ولكني لم أقطع صلتي به وكنت بازوره زيارات عادية على فترات متقطعة لأن في ذلك الوقت كنت بدأت في إنشاء التنظيم الخاص بي بعيدًا عن الإخوان المسلمين فكانت زياراتي له حتى لا يشعر بأني بدأت أعمل منفردًا فكنت أزوره زيارات مجاملة فقط وآخر زيارة له كانت تقريبًا في نهاية شهر سبتمبر 1973 وبعدها سافرت سوريا لمؤتمر خاص بعملي في الجامعة العربية وحينما عدت كان المرض اشتد عليه وتوفي.

س: ما عدد المرات التي ترددت فيها على منزل «زينب الغزالي»؟

ج : كثيرة ولم أنقطع عن زيارتها حتى وقوع الحادث موضوع هذا التحقيق وكانت آخر زيارة قبله بأسبوع وكانت زيارة عائلية وتوجهت معها بسيارتي إلى منزل أخيها لتحضر هي عملية الإعداد لخطبة ابنته وكنت عندها بالصدفة فطلبت مني توصيلها.

س: وفيم كان ترددك الكثير هذا عليها بمنزلها؟

ج : لأن العلاقة أصبحت جيدة بيني وبينها وكنت أتولى عنها كتابة كتب وصرت كصديق لها وفي الواقع كنت أحمل لها جميلًا لأن عندما حضرت زوجتي وأولادي آوتنا «زينب الغزالي» في منزلها وتكفلت بإطعامنا لأمد وأولادي ثمانية عداي وزوجتي ولم يكن لدي مورد للإنفاق ولا سكن نأوي إليه وقعدنا عندها أسبوع ثم استأجرت شقة ونقلت لها وكانت شقة مفروشة.

س: ما الحديث الذي دار بينك وبينها في آخر زيارة قمت بها إليها والتي ذكرت أنها قبل أسبوع من الحادث الراهن؟

ج : حديث عام ومعظمه عن زواج ابنة أخيها.

س: من هم أقطاب جماعة الإخوان المسلمين الآخرين الذين اتصلت بهم غير «الهضيبي» و«زينب الغزالي»؟

ج : قابلت أيضًا «عبد الرحمن البنا» والشيخ «محمد الغزالي» مدير إدارة الدعوة بالأوقاف و«سيد سابق» و«صالح أبو رقيق» و«هارون المجددي» وهو إخواني ومسئول الإخوان خارج مصر ومقره بيروت ولكني قابلته في مصر وقد سعيت للتعرف بهم وكنت أقابلهم في منازلهم أو مكاتب عملهم وكانت زيارات تعارف فقط وكنت أتبادل الزيارات مع «صالح أبو رقيق» باعتباره زميل عمل في الجامعة العربية وآخر مرة شفته فيها قبل القبض عليّ بأسبوعين ولكني لم أتحدث مع أي منهم إطلاقًا في أي أمور تنظيمية عن التنظيم اللي أنشأته ولكن كانت أحاديثي معهم عن الإخوان بصفة عامة وكنا نتكلم عن أوضاعهم لكن لم نتفق على شيء نقوم به في سبيل إصلاح حالهم وكنت من جانبي عزمت القيام منفردًا بواسطة التنظيم الذي شكلته بقلب نظام الحكم الحالي والاستيلاء عليه بالقوة لتطبيق مبادئ الإسلام.

س: هل معنى ذلك إنك قمت بإنشاء التنظيم وإجراء المحاولة التي قمت بها لقلب الحكم بالقوة كبديل عن قيام الإخوان المسلمين بهذه العملية؟

ج : أيوه.

س: هل معنى ذلك أيضًا إنك قمت بهذا العمل انطلاقًا من رغبتك في إعادة أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وتمكينهم بالقوة من الاستيلاء على الحكم؟

ج : لأ مش كده بالضبط إنما أنا أنشأت التنظيم ومحاولة قلب نظام بالقوة لإقامة الدولة الإسلامية بصرف النظر عن موافقة هذا الإخوان أو عدم موافقته لها».

(نقلت بنصها وتشكيلها من أقوال المتهم)

3 القسم الثالث: حول الخطة التي وضعها المتهم بهدف قلب نظام الحكم

سبق أن قلنا إن الخطة التي وضعها المتهم لا تتناسب مع حجم تجربته ومع ذلك نحن سنعرض خطة المتهم كما وردت في الأوراق وفق تخيل المتهم «صالح سريَّة» أمير التنظيم نصًّا ونترك للقارئ حرية التفكير.

س: أكمل لنا سرد موضوع نشاطك في إقامة التنظيم والهدف منه والمنضمين إليه وموضوع المؤامرة على النظام القائم؟

ج : استكمالًا لخطوات تنفيذ المؤامرة اللي تحدثت عنها فقد كان المقرر خروجنا من مبنى الكلية الفنية العسكرية صباح الخميس 18/ 4/ 1974 لنستقل سيارات أوتوبيس الكلية المخصصة لنقل الخبراء الأجانب العاملين بها بقيادة بعض أعضاء التنظيم الذين يجيدون القيادة ونتوجه بالسيارات إلى قاعة اجتماع اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكي وتقف بنا السيارات أمام الباب الخارجي الذي يفتح على كورنيش النيل ثم ننزل منها سراعًا، ويقول بعض أعضاء التنظيم للحراس الموجودين على الباب بأن يدعو لهم بأن توجد متفجرات بالقاعة مكان الاجتماع وأنهم قدموا لإزالة هذه المتفجرات وفي أثناء هذا الكلام يكون الباقون قد اندفعوا بسرعة إلى القاعة واعتمادًا منا على شيئين أولهما ذهول المفاجأة وثانيهما خشية الحراس من إطلاق النار علينا في وجود الرئيس، هذان الأمران سوف نتمكن عن طريقهما من اقتحام القاعة دون تصدي أحد لنا . وما دام دخلنا القاعة فسهل علينا السيطرة عليها . وكان الترتيب الذي خططت أنا شخصيًا له أن بمجرد دخولنا القاعة تسارع مجموعتان منا بقيادتنا شخصيًا إلى منصة رئيس الجمهورية ونعتقله على الفور وفي هذا التوقيت فيه مجموعتين أخريين سوف تتجه إحداهما إلى يمين القاعة والأخرى إلى يسارها لتأمين أعلى المنصة والسيطرة على القاعة، ومجموعة على باب القاعة وبقية المجموعات على الأبواب الخارجية ثم أتقدم إلى الرئيس بمطلب التنازل عن

الرئاسة لأكرههم بالقوة المسلحة على التخلي عن رئاسة الجمهورية وأن يذيع بنفسه على الشعب بيانًا بالتخلي عن الرئاسة فإن رفض أمرنا وزير الإعلام أو غيره من المختصين في الإذاعة تحت ضغط القوة المسلحة بإعلان وقوع ثورة مسلحة واستولت على الحكم في البلد وسيطرت على الموقف واعتقلت كل المسئولين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية وكنت أعديت هذا البيان فعلًا ومزقته في الصباح الباكر من يوم الخميس 18/ 4/ 1974 بعد أن فشلت عملية الاستيلاء على الفنية العسكرية وألقيت بالورق الممزق بعد أن قطعته قطعًا صغيرة في شارع الحسين عندنا في الدقي ولا زلت أذكر نص ذلك البيان وأنا على استعداد لكتابته الآن.

ملحوظة: وسلمناه فرخًا من الورق وقلم حبر ومكناه مما طلب تدوينه فكتب أمامنا البيان الآتي نصه حرفيًا:

«ما أتذكره من البيان الذي أعددته للثورة

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَاءُ ۖ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾

أيها الشعب الحبيب - أيتها الأمة المجاهدة الصابرة لقد نجحنا والحمد لله صباح اليوم في السيطرة على الحكم واعتقال جميع المسئولين عن النظام السابق وبدأ عهد جديد. ونحن لمن قليل الوعود لكم لكننا نعلم أن النظام الجديد سيقوم على المبادئ التالية:

1 - ستقوم مبادئ الدولة على أسس جديدة لا لبس فيها ولا تناقض.

2 - سوف لا تكون الثورة مقتصرة على الجوانب السياسية وإنما ستشمل جميع نواحي الحياة الاقتصادية والثقافية والتعليمية والوظيفية والاجتماعية وغيرها.

3 - سوف تهتم الدولة اهتمامًا حقيقيًا بالإيمان والأخلاق والفضيلة.

4 - سوف تعتزم الدولة في كل سياستها مصلحة الأمة أولًا ثم الاتفاقات.

5 - ستعمل الدولة جاهدة على تحرير كل الأجزاء السلبية من وطننا وعلى مساعدة المحرومين والمظلومين في كل مكان وسنقاوم الاستعمار بجميع أشكاله في العالم.

6 - ستعمل الدولة جاهدة لقيام الوحدة بكل الطرق دون الاكتفاء بالادعاءات اللفظية.

7 - ستقوم الدولة بكل جهدها برفع التنمية من أجل رفع مستوى السكان.

8 - سوف نطبق الحرية للمجتمع ليقول كل ما يريد ونعد كل أجهزة الدولة بعيدًا عن الكذب والافتراء والبهتان.

9 - سنعيد تقييم كل المبادئ والأشخاص والوظائف على أسس جديدة.

10 - سوف تحيي الدولة مبادئ العدل المشهورة في تراثنا.

والله الموفق

رئيس الجمهورية

د/صالح سريَّة

25 ربيع الأول 1394هـ

18 أبريل 1974م

■■■

وقد دوَّن المتهم بنهاية الورقة العبارة الآتي نصها: «هذا ما أتذكره من نص البيان الذي كنت قد أعددته بمعرفتي شخصيًّا لأذيعه من الإذاعة المصرية في حالة نجاح الانقلاب محررًا بخطي وتوقيعي» ووقَّع المتهم أسفل هذه العبارة بإمضائه - وقد أشرنا على تلك الورقة بالنظر والإرفاق بتاريخ اليوم.

تمت الملحوظة،

(نقلت بنصها وتشكيلها من أقوال المتهم)

إلا أن لنا عدة ملاحظات يبدو أنه قد جاء وقتها على أقوال المتهم.

ملاحظاتنا على أقوال «سريَّة»:

الملاحظة الأولى:

وهي أن المتهم لا يذكر اسم الرئيس «أنور السادات» إلا وأن يسبقه بلقب السيد الرئيس، ولا أعتقد أن هذا كان من دواعي الاعتراف،إلا أنه رب قائل يقول إن النيابة قد أضافت هذا من تلقاء نفسها.

الملاحظة الثانية:

هي أنه اعترف بأشياء ما كانت النيابة لتصل إليها كما أن التحقيق لا يتطلبها وربما كان ذلك أيضًا من أثر التعذيب أو ربما تكون هذه العبارات قد أمليت عليه مثل البيان الذي أشار إليه في أقواله والذي أشار إلى أنه قد مزقه فمادام قد كتبه وحده ثم مزقه وحده فما كان الداعي لذكره إلا أننا على أي الأحوال نضع الاحتمالات كافة أمام القارئ.

الملاحظة الثالثة:

أن المتهم لم يحدد مرحلة ما بعد الخطة بمعنى أنه حدد إذا نجحت الخطة فإنه سيقوم بالتوجه إلى الإذاعة وإذاعة البيان، ولكنه لم يحدد ما إذا فشلت الخطة ماذا سيفعل، صحيح أنه ذكر في صفحة «518» من أقواله أنه قد يذهب إلى دولة ما لكن هل من الممكن أن تقوم خطة على مثل هذا الأمر من الخطورة دون أن يحدد المتهم الدولة التي سوف تسمح له باللجوء السياسي واقرءوا معي نص ما قاله المتهم في حالة فشل الخطة فقال:

«أما في حالة فشل الخطة.. فكنت سأسارع أيضًا للكلية لأشترك مع أعضاء التنظيم في التحفظ على من بداخلها من طلبة وضباط وخلافه حتى تسمح لنا الدولة بمغادرة البلاد ولتأمين خروجنا ولم يكن قد اتفقنا على دولة معينة في هذه الحالة نلجأ إليها».

(نقلت بنصها وتشكيلها من أقوال المتهم)

لم يضع المتهم إذن الإجابة على احتمال أن ترفض معظم الدول أو كل الدول أن تستقبله حتى لو كان الاتحاد السوفيتي على حسب اعتقاده.

أما الملاحظة الأخيرة فهي أن التحقيق لم ينقطع عن محاولة إيجاد علاقة للمتهم بالإخوان المسلمين، والمتهم أيضًا لم ييئس ولم يتعب في قطع الصلة بينه وبين إخوان مصر بصورة قاطعة ونفي موافقة أي منهم على شيء مما فعل أو على شيء مما كان يفكر فيه.

4 القسم الرابع: ثقافة ومعتقدات المتهم

إن ثقافة المتهم ظهرت من خلال بعض الأسئلة لم يعرضها مباشرة ولم يحرص المحقق على أن يأتي بثقافة المتهم بصورة مباشرة متتالية، ولكي نوضح وجهة نظرنا في ذلك ففي حديث عن حرب أكتوبر عام 1973 قال المتهم مثلًا:

«أريد بهذه المناسبة أن أوضح رأيي بالنسبة لهذه الحرب وأنا أقولها عن عقيدة أن أي حرب تنتصر فيها بلد عربي على العدو الصهيوني فهي شيء مشرف نحمده للرئيس «السادات» أما موضوع تآمرنا ضده فهي قضية أخرى ترجع إلى عقيدتي من ضرورة إقامة دولة إسلامية عقائدية والإطاحة بنظام الحكم القائم في سبيل ذلك بصرف النظر عمن يتولى هذا الحكم أو عن أعماله.

(نقلت بنصها وتشكيلها من أقوال المتهم)

أيضًا سنجد أن المتهم قد أجاب عن سؤال حول إقامة الدولة الإسلامية كهدف، فقال له المحقق ما نصه:

س: هل اغتيال الأشخاص والسطو على أموال الناس يحقق لك إقامة الدولة الإسلامية على حد قولك؟

فأجاب المتهم: **ج :** الاغتيال في حد ذاته لا يؤدي لنتيجة إلا إذا كانت الدولة مركزة في شخص واحد يبقى اغتياله هنا ممكن يؤدي للسيطرة على تلك الدولة، أما إذا كانت الدولة لا تزول بزوال الشخص يبقى الاغتيال هنا غير قائم، وبالنسبة للسطو احنا عاوزين ننفذ هدفنا لتحرير فلسطين ومفيش تمويل ولجأنا لكل الوسائل لذلك ولم نوفق ففكرنا في السطو على هؤلاء اليهود العراقيين لأن اليهود دول هم اللي سلبوا وطننا وأموالنا وأعراضنا.

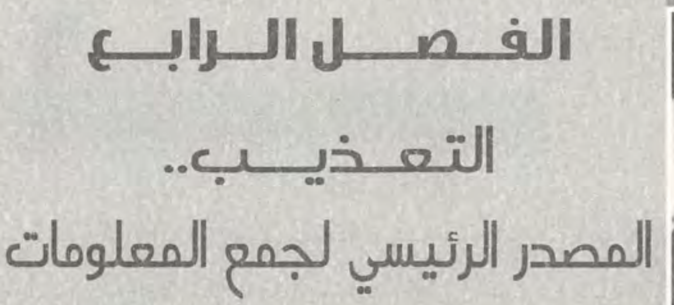
س: وهل مما يتفقِ مع تعاليم الإسلام إزهاق أرواح الناس والسطو على أموالهم وصولًا لإقامة الدولة التي تنشدها؟

ج : بالنسبة لإقامة الدولة مفيش مانع من الاغتيال لأن الحسين نفسه قتل ناس في سبيل قيام الإسلام وإذا كان الحسين أخطأ نبقى احنا مخطئين وأنا في سبيل القيام بإنشاء دولة إسلامية وواحد جه يقاومني فأنا وحسب اقتناعي إن هذا الشخص اللي هو «عبد الكريم قاسم» كافر ويستبيح قتله أما بالنسبة للسطو فالناهب يُنهب واليهود ينهبون أرضي ومالي والسطو ده خطوة للتمويل حتى أدخل أرضي وأطردهم منها.

(نقلت بنصها وتشكيلها من أقوال المتهم)

ومن هنا يتضح فكر المتهم بوضوح ولا نعرف تحت أي قائمة فكرية نستطيع أن نصنف المتهم؛ إلا أن ذلك متروك للعلماء ومتروك للباحثين أيضًا أن يقفوا على هذا الفقه لاسيما وأن المتهم لم يذكر من منهاج في أقواله أكثر من هذه العبارات، كما أن المضبوطات التي وجدت معه تدل على عميق القراءة ولكنها قراءة الرجل العادي وليست قراءة الفقيه. هذه هي أقوال المتهم «صالح سريَّة» وضعناها بين يدي الباحث وهي تدور في أكثر من ثلاثمائة صفحة كاملة تمت في مناخ غير صحي مع متهم اعترف اعترافًا واضحًا تفصيليًّا بدأ من تاريخه وانتهى بما كان يتصوره من خطة لقلب نظام الحكم في دولة عريقة كمصر.

■ ■ ■



الفصل الرابع

التعذيب.. المصدر الرئيسي لجمع المعلومات



سبق وأن نوهنا في الفصول السابقة إلى حجم الضعف المعلوماتي لدى أجهزة الأمن المصرية وافتقارها في ذلك الوقت إلى الأسلوب العلمي في جمع المعلومات... فضلًا عن الضمانات التي تمنحها القيادات السياسية لضباط الشرطة والاستقلالية التي يتمتع بها جهاز مباحث أمن الدولة إضافة إلى الصلاحيات المخولة له...

على أي الأحوال يظل التعذيب هو الوسيلة الوحيدة المعتمدة لدى أجهزة أمن الدولة للحصول على المعلومات...

وقد اشتملت كل القضايا السياسية موضوع الدراسة على قدر كبير من التعذيب، وذلك بغض النظر عن التوجه السياسي... وإن كانت القضايا السياسية ذات الموضوع الديني «الإسلامي» قد حفلت بالعديد من مظاهر التعذيب النفسي والجسدي وسنعرض لكل ذلك في موضعه... إن شاء الله.

إلا أننا الآن سنعرض صور التعذيب في القضية محل البحث والتي تحمل اسم الفنية العسكرية... وعلينا أن نثبت أيضًا أن كل وقائع التعذيب تمت في هذه القضية وفي العديد غيرها أمام عين وبصر المحقق على النحو الذي سنشير إليه في الوثائق التالية:

■■■

1 الوثيقة الأولى

تتعلق بما دونه المتهمون بمحاضر التحقيقات وما ناظرته النيابة بنفسها من آثار على المتهم، ولنأخذ مثالًا لذلك بمحضر تحقيق المتهم «حسن عبدالله السحيمي» الذي تم بمعرفة وكيل النيابة «بدوي خليفة» وقد أثبت فيه ما نصه:

«علمنا بحضور المتهم الآن فدعوناه داخل غرفة التحقيق فألفيناه شابًّا في العقد الثالث من عمره أسمر اللون طويل القامة يرتدي فانلة زرقاء اللون أسفلها أخرى بيضاء وبنطلون أخضر اللون أسفله سروال من القماش الأبيض وينتعل حذاء أسود اللون وشاهدنا كدمات حول عينه اليمنى واليسرى وكدمات حول أنفه وفمه وآثار دماء على شفتيه وكدمات بأعلى ظهره وصدره وجرح قطعي بكتفه الأيمن كما لاحظنا تلوث ملابسه بالدماء وتمزق بالكم الأيمن لفانلته الزرقاء وبسؤاله شفويًّا عن التهمة المنسوبة إليه بعد أن أحطناه علمًا بشخصيتنا وبصفتنا التي نباشر بها التحقيق اعترف بما نسب إليه وأضاف أن ما به من إصابات حدثت من جراء الاعتداء عليه من بعض أفراد الأمن بالمخابرات الحربية ورأينا سؤاله تفصيلًا بالآتي قال...».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر تحقيق المتهم حسن السحيمي بتاريخ 1974/4/18)

إذن فمن الواضح أن المخابرات الحربية قد اشتركت في تعذيب المتهمين ولم يقتصر الأمر على جهاز مباحث أمن الدولة مما يعني أن التعذيب هو سياسة دولة ولم يكن سياسة جهاز.

على أي الأحوال تكرر هذا الشكل بهذا الوصف في أكثر من محضر وعاينت النيابة العديد من الآثار في محاضر متعددة، وقد سقنا هذا المثال من هذه الوثيقة تدليلًا على علم النيابة بوقائع التعذيب تفصيلًا، بل إنها قد شاهدت آثار الدماء بنفسها، وقُدم إليها المتهم وهو مصاب ومضروب بالكدمات، ومن الجدير بالذكر أن التقرير الطبي الخاص بالمتهم «حسن عبدالله السحيمي» قد أرفق في محضر 27/ 4 وقد ثبت به وجود كدمات حول

عيني المتهم وبأنفه وبظهره وبفخذه الأيسر وركبته اليسرى، وأن تلك الإصابات حدثت في تاريخ معاصر لما رواه المتهم، وأنها تحدث من التصادم بجسم صلب راض وبالتالي ثبت التعذيب بتقرير طبي صادر من الإدارة الطبية الرسمية، إنما يجدر الإشارة إلى سلوك النيابة في هذه القضية، فلم تحقق النيابة في واقعة التعذيب ولو تحقيقًا صوريًا، كما أن النيابة انتقلت في محضر 14/ 5 إلى سجن القلعة لاستكمال استجواب المتهم ودخلت حتى حجرته ولم تحقق استمرار التعذيب من عدمه، ومن الملاحظ أيضًا أن الدكتور «مختار إبراهيم» التابع في عمله لإدارة السجون هو الذي يقوم بإجراء تلك الكشوف الطبية دون أن يتم عرض المتهمين على جهة رسمية في وزارة العدل كالطب الشرعي.

ومن الجدير بالذكر أن التحقيق قد انتهى مع هذا المتهم الذي تم تعذيبه والذي ظهرت عليه الآثار أمام النيابة وظهرت عليه الدماء وعلى ملابسه ولم تحرك النيابة ساكنًا في هذا الأمر، كما لم تهتم بالتحقيق في واقعة التعذيب ذاتها حتى لو كان ذلك التحقيق تحقيقًا صوريًا، وهذا المشهد تكرر مع متهمين آخرين سنورد بعضهم على سبيل دعم هذه الوثيقة ليس إلا، وبهذا تكون الوثيقة الأولى قد انتهت بإدانة تلك المرحلة وبإدانة تلك الصورة من التحقيقات في الوقت الذي كانت مصر في هذه السنوات تحاول أن ترسم شكلًا ديموقراطيًا متعلقًا أو مهتمًا بحقوق الإنسان بصورة أو بأخرى.

■■■

2 الوثيقة الثانية

وهي تتعلق بالمتهم «عبد الحليم السيد عبد الحليم» وقد أجرى التحقيق معه وكيل النيابة «محمود موسى» وفي محضر 18/ 4 ثبت في محضر التحقيق ما نصه:

«وإذ تبينا حضوره دعوناه داخل غرفة التحقيق وبمناظرته تبين أنه شاب في نحو العشرين من عمره يرتدي بنطلون من الصوف وقميص وبلوفر من الصوف وقد لاحظنا وجود بقع دموية على القميص الذي يرتديه كما تبينا وجود تمزق بالبنطلون وبتفتيشه لم نعثر معه على أية أشياء وقد تبينا وجود إصابات وكدمات بأجزاء متعددة

من جسمه كما لاحظنا وجود ضمادة طبية بفخذه الأيمن ثم شرعنا سؤاله بعد أن أفهمناه شخصيتنا بالآتي قال...».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر تحقيق المتهم محمود موسى بتاريخ 1974/4/18)

والعجيب في هذه الوثيقة أن المحقق قد رجع خطوة إلى الخلف فلم يقم حتى بسؤال المتهم عن أسباب الإصابة، كما لم يقم بعرضه على الطبيب المختص، وكأن هذا الأمر لم يلفت نظره في النص.

هذا الأمر دفعنا إلى أن نبحث عن حجم التعذيب في هذه القضية والذي يشكك في كثير من الأقوال وفي كثير من الحقائق، فتبين لنا في محضر تحقيق عدل فيه ذات المتهم عن كل أقواله، عرض لبعض وقائع التعذيب التي نتج عنها إجبار المتهمين على الإدلاء بالأقوال، وقد ظهر هذا العدول وظهرت معه جريمة التعذيب في صـــ2314 محضر تحقيق مع المتهم «عبد الحليم» وكان المحضر بتاريخ 18/ 4 وبدأت هذه الحقائق تتوالى حينما قامت النيابة بمواجهة المتهم باعترافه المكتوب في أوراق في حجم الفلوسكاب وقَّع عليها المتهم داخل الزنزانة، وهذا الأسلوب المرفوض رغم أن النيابة العسكرية قد لجأت إليه في قضايا محكمة الثورة والغدر في أوائل الخمسينيات إلا أنه استمر في سائر التحقيقات حتى يتم التأثير على المتهم نفسيًّا أثناء مواجهته بالأدلة، ومع ذلك أدت هذه المواجهة إلى عدول المتهم عن أقواله فيما نصه:

س: أليست هذه الأقوال الواردة بالمحضر المشار إليه أقوالك؟

ج : أيوه أقوالي لكن الأقوال اللي أنا قلتها اليوم أمام سيادتكم هي الصحيحة وأما ما جاء من أقوال في المحضر الآخر مخالف للأقوال التي أبديتها أمام سيادتك فقد قلتها نتيجة ضربي الشديد.

س: من الذي اعتدى عليك؟

ج : أنا اعتدي عليّ في الكلية الفنية العسكرية من بعض العساكر ولما أخذونا في الشرطة العسكرية ضربونا برضه والمحقق اللي حقق معي في المحضر اللي وقَّعت عليه والذي عرضته عليّ سيادتك الآن وبعض الأشخاص الآخرين

الذين كانوا معه اعتدوا عليّ أيضًا وهذا الاعتداء جميعه كان بالأيدي والأرجل والعصى الكاوتش وعسكري في الكلية الفنية العسكرية ضربني بمطواه في فخذي والإصابات الموجودة بجسمي نتيجة هذا الاعتداء الذي ذكرته وما وقع عليّ من اعتداء في الكلية الفنية العسكرية وفي الشرطة العسكرية كان على أثر ما أذيع من قتل بعض الحراس أما ما وقع عليّ من اعتداء في التحقيق الذي أشرت إليه والذي أجري معي قبل هذا التحقيق كان عندما أنكرت أول الأمر ثم عندما وجهت بوقائع لا علم لي بها».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيق المشار إليه)

إلا أنه يبدو أن هذا العدول قد دفع النيابة وهي تحقق إلى أن تضطر إلى ندب طبيب السجن لتوقيع الكشف الطبي على المتهم، وإذا كان من المعروف لدى العاملين في حقل القانون أن طبيب السجن غير مختص بالكشف عن وقائع التعذيب، كما أنه لا يملك الخبرة الكافية إضافة إلى أنه يتبع إدارة السجون ووزارة الداخلية في عمله وبالتالي كان عرض المتهمين عليه هو نوع من أنواع تستيف الأوراق، ومع ذلك فقد كان هذا الطبيب يجد نفسه مضطرًا أحيانًا - وقد سبق ذكر اسمه - لكي يكتب بعض وقائع التعذيب حينما تكون المسألة واضحة الظهور، ولكن هذا العرض لم يكن نهاية الأحداث مع المتهم «عبد الحليم» بل على العكس عرضته النيابة في تحقيق لاحق وفوجئت بالمتهم وعليه آثار تورم بالشفة العليا وعلى قميصه آثار بقع دموية ويبدو أن المعركة لم تقف بعد وما زال المتهم في الصفحات يذكر وقائع جديدة من التحقيق ويصعب علينا إذن أن ننقل جميع الصفحات التي ذكرت فيها وقائع تعذيب المتهم «عبد الحليم» إنما سنكتفي بذكر الملحوظة التي سطرتها النيابة عندما وجدت نفسها مضطرة إلى ذلك دون أن تتخذ إجراءً آخر أو تحقيقًا بشأن وقائع الدعوى، إلا أنها أثبتت تلك الملحوظة في نهاية التحقيق مع المتهم «عبد الحليم» وقد كانت ملحوظة يظهر من خلالها قسوة التعذيب الذي صدر من الجهات الأمنية بما فيها أجهزة المخابرات العسكرية في مواجهة المتهم.

■■■

الملحـــوظـــة:

«1 - بمناظرة جسم المتهم يتبين أنه ما زالت به آثار الإصابات والكدمات وهي توجد بظهر المتهم وساعديه ومرفقيه ورسغه الأيمن وإليته اليمنى وفخذيه ومازالت الضمادة الطبية بساقه اليمنى أيضًا ما زالت توجد بساقيه آثار الكدمات وقد ذكر المتهم أن فمه من الداخل يؤلمه وأنه ينزل منه دماء أثناء الوضوء كما ذكر أن رأسه تؤلمه أيضًا من آثار الاعتداء عليه بالعصا الكاوتش ولكن الاعتداء على رأسه لم يترك آثارًا إصابية حسبما قرر وأضاف أن الإصابة التي تحت الضمادة الطبية أحدثها أحد الجنود بمطواة وهو في حجرة الضابط «ظريف» ولا يعرف اسمه ولكنه يمكنه التعرف عليه فيما لو عرض عليه، كما قرر بأن الإصابات التي وقعت عليه لا يعرف محدثها لأنها تمت أثناء وضع عصابة على عينيه ولا يستطيع تحديد المكان الذي وقع فيه ذلك لأنه نقل إلى عدة أمكنة وهو مغمى العينين غير أنه أضاف أن المحقق الذي أجرى معه التحقيق المبدئي اعتدى عليه أيضًا بالضرب هو وبعض الأشخاص المرافقين له وأنه يمكنه التعرف على ذلك المحقق فيما لو عرض عليه.

2 - رأينا ضبط القميص الذي يرتديه المتهم بعد أن كلفناه بخلعه ونأمر بتحريزه.

3 - أمرنا بإحضار البلوفر الخاص بالمتهم من السجن وقد أحضر الآن وبعرضه عليه قرر أنه هو البلوفر الخاص به وأنه كان يرتديه وقت الحادث وهو بلوفر من الصوف بني غامق ولم نشاهد به آثار ظاهرة وأمرنا بالتحفظ عليه وتحريزه.

تمت الملحوظة».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيق المشار إليه)

ويؤكد هذا المعنى الذي سقناه ويشير إلى تهاون جهات التحقيق أمام جريمة التعذيب ما ورد في صــــ2025 من أوراق القضية.

إلا أن أمر التهاون أمام جريمة التعذيب سوف نعرضه في كل قضية قادمة في باب مستقل.

■■■

3 الوثيقة الثالثة

«تقرير طبي 1»

«بالكشف الطبي الظاهري على المتهم «محمد السيد حسين سليم» البالغ من العمر 22 سنة وجد به الإصابات الآتية:

- جرح بالإلية اليسرى غائر محاط بأنسجة بناءه.
- جرح بيضاوي الشكل بالإلية اليمنى.
- جرح أعلى الفخذ الأيسر الناحية الداخلية الجهة الخلفية.
- جرح أعلى الفخذ الأيسر الناحية الخارجية.
- ندب جرح أعلى الفخذ أمام المفصل العلوي الأيمن.
- ندب جرح بقاعدة القضيب.
- ندب جرح بأعلى الفخذ الأيمن الناحية الداخلية.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيق المشار إليه)

■■■

«تقرير طبي 2»

بالكشف الطبي الظاهري على المتحفظ عليه/ «محمد محمود عشرة» البالغ من العمر 22 سنة تبين منه الإصابات التالية:

جمع مخاط بثلاث غرز بمنتصف فروة الرأس ولا يمكن الجزم بطبيعته بسبب التدخل الجراحي بسحج رضي سطحي صغير مساحته 1 سم مع كدم رضي دموي مساحته 5سم بالساق اليسرى في المنتصف سحاجات وكدمات رضية متعددة بالظهر ومنطقة الكتفين وسحج رضي سطحي مساحته 2سم × 7سم أسفل الضلوع الناحية اليمنى وهذه الإصابات منذ أكثر من 24 ساعة ويجوز حدوثها من تصادمه بجسم صلب راض.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيق المشار إليه)

الفصل الخامس



شهادات مهمة حول علاقة الإخوان المسلمين بقضية «الفنية العسكرية»

تمهيد:

- رأينا كيف أن «صالح سريَّة» في اعترافاته المطولة التي تجاوزت الثلاثمائة صفحة، قد تناول - في جانب منها بالتفصيل - علاقته بالحاجة «زينب الغزالي» باعتبارها إحدى قيادات جماعة الإخوان المسلمين والتي آوته وأسرته لفترة زمنية ليست بالطويلة، وأوصلته إلى المرشد الأسبق «حسن الهضيبي» ليتحدث معه في شأن استخدام القوة لإقامة دولة الإسلام في مصر، ورأينا كيف أن جهات التحقيق كانت حريصة جدًّا على الاستماع لأدق تفاصيل تلك العلاقة بين «سريَّة» والحاجة «زينب»، من جهة، وبين «سريَّة» وأي قيادة إخوانية أخرى، ولذلك كان من بين الأسئلة الموجهة لصالح: من هم أقطاب جماعة الإخوان المسلمين الآخرين الذين اتصلت بهم غير «الهضيبي» و«زينب الغزالي»؟ وهو ما أجاب عنه «سريَّة» بتحديد خمسة أسماء، هم: عبد الرحمن البنا والشيخ محمد الغزالي وسيد سابق وصالح أبو رقيق وهارون المجددي وقد رأينا أنه من الضروري لأن نعرض لأقوال وشهادات بعضهم والتي تمت بعد استدعائهم لسؤالهم عما لديهم من معلومات عن تلك القضية وعن الاعترافات التي أدلى بها «صالح سريَّة».

- ومعظم هذه الشهادات ضمها الجزء الخامس والأربعون من مجلدات تحقيقات قضية «الفنية العسكرية» والتي وصلت إلى عشرة آلاف ورقة تقريبًا.

شـهـادة

الحاجة زينب الغزالي رحمها الله



الحاجة زينب الغزالي رحمها الله

تم استدعاء الحاجة زينب الغزالي لأخذ شهادتها والاستماع إلى أقوالها في مقر نيابة أمن الدولة يوم 30/ 4/ 1974، وتم استجوابها على ثلاث مراحل؛ **الأولى** كانت في تمام الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة بإدارة مباحث أمن الدولة، **والثانية** في تمام الساعة الثانية والثلث مساءً من نفس اليوم، وكلاهما لاستجوابها فيما تضمنته أقوال المتهم صالح سريَّة بشأنها، **وأما المرة الثالثة** فلم تُشر تحقيقات نيابة أمن الدولة لتوقيت إجرائها وإن كانت في نفس اليوم، وتعلق مضمونها بما ورد في محضر استجواب المتهم طلال الأنصاري.

وفيما يلي ننقل شهادة الحاجة زينب الغزالي في الجزء الأول من التحقيقات التي أجريت معها.

س: ما صلتك بالمتهم صالح عبدالله سريَّة؟

ج: أنا خرجت من السجن بعد تنفيذ العقوبة في قضية الإخوان عام 1965، وزارني فضيلة الشيخ الحافظ التيجاني، ومعه عشرة من الأبناء يهنئونني بالإفراج الذي تم في حوالي أغسطس 1971، ودعاني - التيجاني - لتناول الغداء عنده، وقد كان زوجي سابقًا قبل المرحوم محمد سالم سالم، ولبيت الدعوة ورحت تناولت عنده الغداء وكان معنا وزير سوداني لا أذكر اسمه

دعي ليكون معنا في الوليمة، وكان فيه ناس آخرين من السودان، وبعد الغداء وقرب المغرب استأذنا في الانصراف وكان معي شقيقي الشيخ محمد الغزالي، فاحتجزنا فضيلة الشيخ الحافظ لتناول قهوة مرة أخرى، واستأذنا ليذهب إلى الزاوية في نفس المكان ولما عاد قال يا أستاذة زينب فيه أستاذ من علماء الحديث ويحب أن يراك، فوافقت فدخل صالح سريَّة وقدمه لنا الشيخ الحافظ بقوله: «الدكتور صالح سريَّة» من أفاضل علماء الحديث وجلسنا حوالي نصف ساعة واستأذنا واحنا خارجين الشيخ حافظ أو أحد أبنائه قال لي: الدكتور صالح ساكن في مصر الجديدة يقدر يركب معك فقلت له يتفضل وكنت أنا وشقيقي الشيخ الغزالي وركب معنا اثنان، صالح وواحد تاني لا أعرفه من اللي كانوا حاضرين الوليمة، ولما اقترب التاكسي من مصر الجديدة سألت صالح أنت بيتك فين بالضبط، فقال إنه في شارع الأهرام فقلت للسائق ادخل من شارع الأهرام ونزل بعد ما طلب مني كارت بعنوان منزلي للتعارف وأعطيته الكارت بالفعل وبعد مدة لا أذكرها اتصل بي تليفونيًّا بمنزلي وقال أنا صالح اللي التقيت بك في منزل الشيخ الحافظ وطلب ييجي يزورني وجه بعدها بمدة لا أذكرها وقعد يتكلم في علم الحديث وقعد يطلع على مكتبتي وعرفني بأنه من الإخوان المسلمين في العراق وإنه كان مسجون برضه، واحنا كنا معجبين بك وكنا مفتخرين بك، وطلب إن زوجته تيجي تزورني واستعار كتاب من كتب الحديث من مكتبتي وانصرف، وبعد كده جه هو وزوجته وأولاده واتغدوا عندي ومقدرش أحدد تواريخ لأن الكلام ده من سنتين ونصف تقريبًا وانصرفوا بعد تناول الطعام وبعد كده بدأ يزورنا باستمرار وفي إحدى هذه الزيارات أبدى عن رغبته في زيارة المرحوم حسن الهضيبي وطلب مني تحديد موعد معه فقابلت الوالد العزيز المرحوم حسن الهضيبي وقلت له يا سيدي الوالد هنا رجل من العراق فلسطيني الأصل يرجو لقاءك وهو من الإخوان المسلمين في العراق، فأذن المرحوم... وفعلًا حدد له موعدًا تصادف أنه وافق أحد الأيام التي أتناول فيها الطعام بمنزل الوالد العزيز حسن الهضيبي، فحضر صالح سريَّة وقابله وبالرغم من وجودي في المنزل لم ألقاه، وهكذا عادة الهضيبي من يوم ما عرفته رحمه الله، لا ألقى معه أحد، وبعد انصراف صالح لم يخبرني المرحوم الهضيبي في أمر ما دار بينه وبين صالح

مـن حديث ونحن من جانبنا كإخوان مسـلمين اعتدنا على ألا نسـأله عن أمر هـو لم يكلمنـا فيـه وبعد ذلك لمـدة لا أذكرها زارني صالح بمنزلي واشـتكى لي بأنه صعبان عليه من المرشـد، لأن صالـح كان مفصولًا من جماعة الإخوان في العراق وطلب من المرشـد حسن الهضيبي أن يفصل بينه وبين من فصلوه وأنه كذلك ليس في وضع يسـمح له بالوقوف على وجهة نظرٍ من فصلوه، وصالح كان بيهدف إلى أن المرشـد يصدر قرارًا بأنه ليس مفصولًا، وأردف إلى هذا أنه يريـد إقناعي بقضيته في العراق لعلي أسـتطيع بمنزلتي عنـد الهضيبي أن أقنعه بسـلامة موقف صالح مع الإخوان في العراق، فقلت له سـيب الموضوع لعل الله يحدث بعد ذلك أمرًا.

وصـار بعد ذلك يزورنا ويزور الهضيبي - وحكيـت أنا للهضيبي ما وقع من صالح لي، فقـال لي بإشـارة وهـو قليل الـكلام فهمت منها أنه غـير واثق مـن كلام صالح عن موضوع الخلاف بينه وبين إخوان العراق، فأنا قلت للهضيبي بس هو بيزورك ويزورنا، فقال نحن لا نغلق أبوابنا في وجه طارق، وبعد ذلك أخبرني صالح في إحدى زياراته بأن الشـيخ طه السـاكت أحد علماء الأزهر مما يزورني فقلت له ده أسـتاذي........ أني أريد أن يقـضي معي يومًا كامـلًا ويتناول معي الغداء وبعد يومين أو ثلاثة لا أدري، اتصل بي صالح تليفونيًّا وقال لي إنه في طريقه لزيارتي ومعه الشـيخ طه السـاكت وفعلًا حضرا في الصباح وأبدى الشيخ اعتذاره عن تناول الغداء وقرر أنه سوف يصلي بنا الظهر جماعة ثم ينصرف وفرح صالح بقوله... هذا الدكتور صالح كالكبريت الأحمر النادر بالنسبة لعلم الحديـث فوالله يـا زينب لقد أوكل إلينـا مراجعة كتاب الجامع الكبير للسـيوطي على ما أذكر فتعثرنا في مراجعته فاسـتعنا بفضيلة الشيخ الحافظ كعالم من أعلام الحديث فتعثرنا فأهدانـا الله وهدانـا إلى صالـح سريَّـة فهـو الآن يصحح معنـا الجامع الكبـير لأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام، ومجمع البحوث الإسلامية............ من مراجعته معنا فـزاد هـذا الأمر احترامي لصالح باعتباره من علماء الحديث حسـبما أفهمني به أسـتاذي الشـيخ طه السـاكت وبعد ذلك....... ولم أكن أدري....الذي فوجئت به منه في شـهر أبريـل الحالي من قـراءاتي للصحف وما حدث بتنفيذه في الكلية الفنية العسـكرية - هذا الأمر الذي لا يقره إنسـان ولا يقره الإسـلام وأنا شـخصيًّا بصفتي الإسـلامية أسـتنكر ذلـك الأمـر وأحكم على مرتكبيـه بأنهم ضد الإسـلام - وبعد ذلك أخـبرني صالح أنه تعاقـد لتدريـس علم الحديث في كليـة الشريعة بالرياض - وبهذه المناسـبة قال لي إن فيه

واحد سعودي عاوز يشوفني وهو الشيخ عبدالله عجلان، فقلت له يدعوه لتناول الشاي معي، وحضر فعلًا - وبعد ذلك أبلغني صالح أن الشيخ عبدالله التركي وهو سعودي الجنسية وعميد كلية الشرعية بالرياض يطلب لقائي وأعطاني رقم تليفونه، فتحدثت إليه ودعوته للغداء أو العشاء معي، ودعوت كذلك الشيخ عبدالله عجلان للعشاء وكانوا جميعًا يبدون إعجابهم بتبحر صالح في علم الحديث مع صغر سنه، كل ذلك حدث خلال الستة أشهر التالية لخروجي من السجن، بالإضافة إلى أن صالح عندما تعاقد مع السعودية لتدريس علم الحديث بجامعة الرياض كان بيسكن هو في بيت مفروش، وأنا بيتي بجانب المطار - فجاء بزوجته وأولاده يقيموا عندي عدة ساعات حتى يذهبوا للمطار للضرب بالطائرة وذهب هو إلى مكتب الطيران السعودي ليحضر التذاكر، ولما عاد قال إنه أبرق لصديق له في السعودية ليرسل له التذاكر اللازمة لبقية أفراد أسرته، وفعلًا جت له التذاكر المطلوبة وكل ذلك وزوجته وأولاده وهو عندي في البيت، وقضوا عندي ليلتين، وبعد ذلك يوم السفر وكان ودى فعلًا بعض الشنط للمطار وراجع ياخد الشنط الباقين فقال لنا إنه منع من السفر، وبنفس اليوم نزل هو وغاب شوية ورجع قال إنه أخد بيت مفروش في الدقي وأخد زوجته وأولاده في نفس اليوم وراح بيته، وبعد عشرة أيام جه زارني وقال إن الشيخ عبدالله التركي والشيخ عبدالله عجلان سيحلوا له مشكلة منعه من السفر لأنهم لن يجدوا مثله لتدريس علم الحديث، وبعد حوالي أسبوع زارنا مرة أخرى وقال إنه عين في الجامعة ولم يطرق حديث السعودية مرة أخرى وأود أن أذكر أنني أقرضت صالح مبلغ مائة جنيه إثر منعه من السفر للسعودية لأنه لم يكن معه نقود على الإطلاق، ورد لي منه مبلغ 60 أو 70 جنيه على ثلاث دفعات، كما أنني أعطيت أولاده قماشًا من منزلي لأنهم كانوا عرايا وبعد ما التحق بالجامعة العربية وأخد شقة في الدقي وزرته فيها وكانت الزيارة الأولى في شقة سابقة له بمدينة المهندسين قبل تعاقده مع السعودية أما الزيارة الثانية فكانت في عيد الفطر الماضي وكان صالح في سوريا كمندوب للجامعة العربية وكلمني طفل من أولاده تلفونيًا وقال ماما عاوزه قزازتين زيت وسكر لأن بابا مش موجود - فزرتهم وأخذت لهم فراخ وسمك وقلت لهم الزيت مش موجود اشوو السمك وأعطيتهم عشرة جنيهات عيدية للأولاد ولم أزرهم في بيتهم بعد ذلك ولكن استمرت زياراته لي في منزلي في مواعيد مختلفة وكان أحيانًا يحضر كل شهر أو 15 يوم مع تحديد موعد وكان يقول لي مرة إنه مشغول بإعداد كتاب عن فلسطين أو بإلقاء محاضرات في معهد الدراسات الإسلامية أو بتصحيح كتاب الشيخ عبد الحليم محمود

ومرارًا يقول لي إنه كان مشغول مع الشيخ أبو زهرة بيتناقشوا في علم الحديث أو مع الطحاوي أو الشيخ... وكان دايمًا يقول لي أسماء كبيرة من أئمة الحديث وأود أن أشير أنه يتحدث عن شخص كچيفارا متمثلًا به باعتباره إنسانًا قد نجح فيما قام به من ثورة في بلده - وكان هذا في مجمل حديثه عن نسق الإخوان المسلمين في مصر والعالم كله وكنت أنا باستنكر أن يشبه الحركة الإسلامية كحركة جيفارا.

■■■

كان كل ما سبق هو نص إجابة الحاجة زينب الغزالي عن السؤال الأول فقط في نص التحقيقات التي أجريت معها وأردت أن أنقله بالنص وحرفيًا لعدة الأهداف:

أولًا : بيان طبيعة العلاقة التي جمعت بين زينب الغزالي رحمها الله وبين صالح سريَّة، وكيفية تطورها من الناحية الإنسانية التي وصلت لحد الإنفاق على أسرته وهو ما لم يُنكره سريَّة وأكد عليه في أقواله المطولة.

ثانيًا : بيان وتوضيح الجانب الآخر من فكر صالح سريَّة على لسان زينب الغزالي وهو الجانب الخاص بشغفه بالنماذج الغربية في الثورات التي تطالب بإقامة دولة على أساس مبادئ الذين قادوا تلك الثورات مثل جيفارا.

ثالثًا : يستطيع القارئ من خلال كلمات وجمل زينب الغزالي عن المرحوم حسن الهضيبي وفهمها للغة الإشارة التي تحدث بها معها عن «صالح سريَّة» أن يدرك قيمة هذه السيدة الفاضلة داخل الجماعة وعن جم أدبها وهي تصف المرشد العام للإخوان بـ «الوالد العزيز حسن الهضيبي».

رابعًا : يتضح من كلام زينب الغزالي وهي تتحدث عن لقاءاتها والزيارات المتعددة التي تستقبلها من الإخوان وغير الإخوان، كيف أنها لم تكن أسيرة تلك النظرة التي كان يتبناها البعض داخل الإخوان أو خارجها عن المرأة، وآثرت أن تكون نموذجًا يحتذى به في كيفية تحمل المرأة دعوة الجماعة التي تنتمي إليها.

والآن... نستكمل ما بدأناه من نصوص التحقيقات مع الحاجة زينب الغزالي... وسنحاول عرضه بشكل موجز مع عدم الإخلال بالمعنى والاحتفاظ بالجمل والكلمات التي أجابت بها زينب الغزالي عن أسئلة المحققين.

ركزت نيابة أمن الدولة في أسئلتها التالية لزينب الغزالي على معرفة تفاصيل آخر لقاء تم بينها وبين صالح سريَّة وقد أجابت زينب الغزالي قائلة:

«كان اللقاء الأخير قبل ما نفاجأ بأحداث الكلية الفنية العسكرية المشينة المحرجة بأربعة أيام وأحب أن أرويه نصًا وتفصيلًا وبدقة وقد كنت في منزلي قرب المغرب وحضر لي خادمي وقال لي رجل بره اسمه صالح وكان الخادم ده بيشتغل عندي لليوم التالي ولا يعرف صالح كما أخبرتني بنت شقيقي المقيمة معي وقالت إن الدكتور صالح وصل وقلت لهم إنه يقعد في الفرانده لغاية ما آجي له وبعد برهة تقابلت معه وكان وحده وسألني متى تتزوج بنت أخي الشيخ محمد الغزالي الجبيلي لأني أريد أن أوصلها بسيارتي إلى بيت العريس فأخبرته بأن الزفاف يوم الخميس 18/ أبريل فقال لي أنا كان نفسي أحضر هذا الزفاف لكن فيه أخ حيكتب كتابه بعد العشاء يوم الخميس في مسجد الجمعية الشرعية وأمه مكانتش راضية عن زواجه بزوجته لأنها ابنة عامل فأنا أقنعته بأن يرضي أمه ويقنعها فوافقت على الزواج - وصالح لم يذكر اسم هذا الأخ وعقب ذلك انصرف وحتى مشربش الشاي وقال إنه على موعد مع شخص عراقي اسمه الحاج محسن يصلوا المغرب في جامع عمر مكرم، وكان هذا هو تفصيل اللقاء الأخير بيني وبين «صالح عبدالله سريَّة» ثم فوجئت بتلك الأحداث الدامية.

ثم سألها المحقق عما كان يدور بينها وبين صالح من أحاديث بشكل عام في لقاءاتهما... فأجابت:

«ساعات كان بيتكلم عن اعتراضه على خمول حركة الإخوان المسلمين في العالم كما كان يتكلم عن رغبته في تأليف كتاب عبارة عن فهرس للأحاديث النبوية، كما كان يحكي عن تاريخه وكيف أخرج من فلسطين وكيف قتل أبوه وعن أمه المقيمة في سورية وأهم حاجة كان مجنون بها هي خروج الإخوان من السلبية أي يعيب في الإخوان السلبية التي تطغى عليهم...

وهذا الكلام فهمت منه الحاجة زينب الغزالي.

- حسبما أقرت إنه كان عاوز يعمل تجمع وهي كانت تعارضه وتقول له:

«لو بقى الإخوان المسلمون نائمون لا يتنفسون عشرين أو ثلاثين عامًا فيكفيهم أنهم أدوا رسالتهم».

ثـم انتقلـت الأسـئلة إلى ما يخص المذكـرة التي كتبهـا صالح سريَّة وقدمها للمرشـد حسـن الهضيبـي، وهي المذكرة التـي أقر بها صالح سريَّة في أقوالـه بل وحصلت جهات التحقيق على نسـخة منها كما هو واضح من مضمون الأسئلة الموجَّهة لـ «زينب الغزالي» عندما عرضوا عليها نسخة منها... وقد أجابت الحاجة زينب الغزالي على ذلك بقولها:

«... أنا بصيت في المذكرة ولم أقرأ فيها غير سطور في أولها فأخذها صالح وقرأها عليّ وهـي لا تخرج عن كونها تاريخ الحركات الإسـلامية وكان صالح عاوز ياخد الإذن من الهضيبي ويطبعها وإذا ما حدث فإن ذلك يكون اعترافًا من المرشـد بأن صالح سريَّة أخ مـن الإخوان وهو مـا كان يصبوا إليه صالح... وقد أخبرني صالـح بعد ذلك بأنه التقى الهضيبي وقرأ له المذكرة فأعرض الهضيبي عنه وقال له ده مش وقته».

ووصفت الحاجة زينب تلك المذكرات بقولها:

«كانـت في كـراس زي كراريـس الأولاد في المـدارس ولم تذكـر عـدد صفحاتهـا بل وقالت إنها لا تشبه تلك النسخة التي بحوزة جهات التحقيق لأن الأصل الذي اطلعت على جزء منه كان أصغر في الحجم وله جلده زرقاء كجلده كراريس الأولاد...»

رغم أن بداية المذكرة التي عرضت على الحاجة زينب من قبل جهات التحقيق كانت عن الحركات الإسلامية أيضًا وكان السؤال التالي هو:

س: ألم يحدثـك صالح سريَّة عن فكـره في خصوص ضرورة التحرك لإقامة حكومة إسلامية عن طريق القوة؟

ج : لا.. إطلاقًا، هو بس كان يسفه الإخوان ويصفهم بالسلبية وأنهم فشلوا وإنهم إذا ما عملوش للإسلام فربنا مش حايسيب الإسلام لأنه دينه فقلت له أليس الأجـدى يا أخ صالح أن تتجمع العناصر الصالحة من الفلسـطينيين كل منهم في قريتهم التي أخرجوا منها ويعملوا هناك ولاّ هم الإخوان المسـلمين وصايا على الإسلام، ما تجاهد في القرية التي خرجت منها.

ولأن النيابـة كانت تبحث عـن أي خيط يربط به بين قضية «الفنية العسـكرية» وبين الإخوان المسـلمين فقد انصبت أسـئلة المحققين مـع زينب الغزالي حول هـذا المعنى... ويتضح ذلك من طبيعة الأسئلة الآتية:

س: تبين من اطلاعنا على المذكرة التي عرضناها عليك أنها تتضمن فكرة صالح سريَّة من حيث ضرورة تحرك الإخوان للاستيلاء على الحكم وإقامة الحكومة الإسلامية وأنه يجب أن يتم ذلك بالقوة عن طريق نفر يتصدرون الحركة الإسلامية ولا يكون همهم سوى الاستشهاد؟

ج : لم يقرأ لي صالح في المذكرة شيئًا من ذلك.

س: تم اللقاء بين صالح سريَّة وحسن الهضيبي في هذا الشأن؟

ج : صالح كان بيزور الهضيبي وأنا لم أرتب لقاءه معه غير في المرة الأولى حسبما سبق أن ذكرت.

س: ما قولك فيما يقره صالح سريَّة من إنك أنت التي رتبت اللقاء بينه وبين حسن الهضيبي الذي قرأ عليه فيه المذكرة؟

ج : لا - محصلش وهو في هذا كاذب.

س: ما ظروف ترتيبك اللقاء الأول بين صالح سريَّة والهضيبي؟

ج : طلب مني صالح كما ذكرت أن يلتقي بالمرشد العام ليعرض عليه قضية فصله من الإخوان المسلمين في العراق فرتبت له اللقاء وكانت نظرتي له وقتها أنه أحد علماء الحديث ولم تكن اتضحت صورته المجرمة التي طالعتنا بها الصحف على غفلة والبلد في هدوء وسكينة بحادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية وعلى العكس فقد أفسد صالح سريَّة فرحتنا بالقرار الحكيم الصادر عن عاطفة نبيلة وإنسانية «الرئيس أنور السادات» بالإفراج عن سبعين ممن سبق الحكم عليهم من الإخوان المسلمين.

س: ألم تعلمي بأي طريقة أن ثمة تنظيمًا كونه صالح سريَّة يستهدف الإطاحة بنظام الحكم القائم عن طريق القوة؟

ج : لا إطلاقًا ولو أن صالح كان قال لي حاجة زي كده كنت أبلغت عنه السلطات المسئولة لأنه خروج أولًا عن التزام الإخوان بعدم العمل مطلقًا، وأذكر هنا أمرًا للتاريخ وهو أن المرحوم حسن الهضيبي قال لي قبل وفاته وصبيحة العبور ما رأيك فيما وقع فقلت له شيء جميل للغاية وعظيم كذلك فقال لي إذن نحن

متفقـون فأخذت يـده وقبلتها وكانت عـادتي عندما أعجب بكلمـة يقولها أن أقبل يده وقال لي نحن نعتبر الإخوان المسلمين في هدنة طويلة الأجل مع أنور السـادات وندعو له أن يوفقه الله في تمام رسـالته وسألني الهضيبي إيه رأيك في الـلي عمله الجيـش فقلت لقد أثبت الجيش المصري أنه عندمـا تتاح له الفرصة وتكـون القيـادة هادئة يفعل الأعاجيب إن شـاء الله ذلك الجيش سـيجعله الله المحرر لأرض الإسـلام فقال لي المرشـد وهو يبتسـم أنا أريد دردشة لا خطابًا وعلى كل حال كويس إحنا متفقين».

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيقات)

■■■

شهادة

الشيخ محمد الغزالي رحمه الله



الشيخ محمد الغزالي رحمه الله

لم تختلف شهادة كل من الشيخ محمد الغزالي والشيخ سيد سابق عن المتهم الأول في قضية «الفنية العسكرية» صالح سريَّة فقد اتفقا على عدم معرفتهما بـ «صالح سريَّة» وإن اختلفت الألفاظ المستخدمة في إنكار معرفته، وإن كانت لا تخلو من احتمالية المعرفة العامة الواردة طبقًا لطبيعة عمل كل منهما.

كما لا تخلو شهادة الذين أكد صالح سريَّة على معرفته الوطيدة بهم من إدانة واستنكار لما قام به من محاولة لقلب نظام الحكم بل وكانوا على استعداد لإبلاغ السلطات المصرية لوقف هذه المهزلة حسب نص تعبيرهم.

كما اتفق الشهود في أقوالهم على الإشادة بعصر الحرية الذي يعيشونه في ظل الرئيس المؤمن محمد أنور السادات والذي أفرج عن بعضهم وأعاده للحياة مرة أخرى.

ونبدأ بشهادة الشيخ محمد الغزالي التي تمت معه في 1/ 5/ 1974 الساعة 2.10 ظهرًا والذي قال فيها مجيبًا عن سؤال:

س: ما صلتك بصالح عبدالله سريَّة؟

ج : هذا الشخص لم يسبق لي معرفته أو الالتقاء به وقد اطلعت على صورته المنشورة في الصحف وأجهدت ذهني كي أتذكره ولكن في النيابة لم أتوصل إلى أنه قد

سبق لي الالتقاء به أو معرفته وأنا أقرر أنه بنسبة 99 ٪ لا أعرف هذا الشخص أما الواحد في المائة الباقي فإني أستطيع أن أقول إنه ربما يكون هذا الشخص قد حضر إلى مكتبي بوزارة الأوقاف وفي زحام العمل الشديد على مكتبي لم تعِ ذاكرتي اسمه أو شكله وأنا أنسب نسبة الواحد في المائة إزاء العجز البشري لذاكرة الإنسان وإن كنت في النهاية أقطع أني لا أعرف هذا الشخص ولم يسبق لي اللقاء به.

س: وما قولك فيما أقره صالح عبدالله سريَّة في التحقيق من أنه قابلك مرتين كانت إحداهما عام 1970 بمكتبك بوزارة الأوقاف حيث سلمك كمية من الشاي كان قد أرسلها إليك الشيخ عبد الرحمن محمود المنتدب للتدريس بالعراق وأنه جالسك في ذلك المرة لمدة تزيد عن الساعة تحدثتما فيها عن الإسلام عمومًا؟

ج : الأستاذ عبد الرحمن محمود ده تلميذي فعلًا ومنتدب للتدريس في العراق وأرسل لي شايًا عدة مرات مع عدة أشخاص ولا أتبين منهم صالح سريَّة وقد يكون من بينهم وقد لا يكون لأن ملامحه غائمة في نفسي وأما الكلام في الإسلام فهذا عملي لأني أحدث كل الناس عن الإسلام ولي 31 كتابًا عن الإسلام وأنا من 1942 أعمل خطيبًا بالمساجد ومنذ تولى السيد الرئيس أنور السادات الحكم عينني مديرًا عامًّا للدعوة بوزارة الأوقاف فالكلام في الإسلام مع أي شخص شيء طبيعي بالنسبة لي في المسجد أو في المنزل أو في الشارع أو في المكتب.

س: وقرر صالح سريَّة أنه التقى بك مرة أخرى سنة 1971 عندما اصطحبت صالح السامراني الأستاذ بجامعة بغداد بناء على رغبته في التعرف عليك وكان ذلك اللقاء في مكتبك؟

ج : أنا لا أذكر هذا اللقاء ولا أذكر شخصًا حضر لي اسمه السامراني كما أني لا أذكر صالح سريَّة وأنا بيحضر لي ناس كتير وبعضهم يسألني عن سبب فصلي من جماعة الإخوان 1954 فأحيلهم على كتابي المعنون من معالم الحق والذي شرحت فيه أسباب الخلاف الذي نشب بيني وبين الأستاذ الهضيبي والذي انتهى بصدور قراره بفصلي.

س: بماذا تعلل ما ذكـره صالح سريَّة من لقائه بك أكثر من مرة في حين أنك لا تذكر ذلك؟

ج : أنـا لا أذكره ومكتبـي يوميًّا يدخله أكثر من مائتي شـخص وفيه سـكرتاريتي أربعـة موظفين للتعرف على حاجات الناس ومشـاكلهم فكيف يتسـنى لي أن أذكر هذا الشخص إن كان قد حضر لي في مكتبي فيما يقرر - وإنما قرأت اسمه لأول مرة في الصحف بمناسبة نشر حادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية وهذا الحادث حادث إجرامي شـنيع لا يجوز أن يرتكبه مسـلم ولا وطني ولا ينتفع به إلا الصهاينة وأعداء العروبة والإسـلام ولا يمكن أن يفكر فيه عاقل - بل أول ما قرأت هذه الأنباء دار في ذهني أن هذه مؤامرة صهيونية من عمل الأعداء وعملاء الاسـتعمار وما يخطر في بالي أن رجلًا مسـلمًا يفكر في مثل هذا العمل المنكر وأنا أقرر هذا بصفتي أحد علماء الإسلام وحتى المسلمين العوام يرفضـون مثل هذا المسـلك وأضيـف أن الرئيس محمد أنور السـادات أجرى الله عـلى يديـه خيرًا كثـيرًا لمصر فقد كان وجهنا أسـود من الهزيمـة التي عانتها البـلاد عـام 1967 فلـما عبرنا القنـاة وقاتلنا برجولة وسـاق الله لنـا هذا الخير عـلى يدي الرجـل المؤمن فرحنا به وتفاءلنا خيرًا لمسـتقبلنا عـلى يديه واعتقدنا أن أنـور السـادات بهـذا أصبـح محليًّـا وعالميًّا مـن رجـال التاريخ وأنـه رد إلى العروبـة اعتبارهـا - فضلًا عن أنه وطد الحريات في مصر ورد للقانون اعتباره وكرامتـه وفتح بيوتًا كبيرة كانت مغلقـة وأغلق المعتقلات التي كانت مفتوحة وله علي فضل شـخصي فقد كنت مظلومًا فأنصفني بأنه أسند إليَّ منصب مدير عـام الدعـوة الذي كنت أسـتحقه منذ ثلاث سـنوات وظل شـاغرًا طيلة هذه السـنوات الثلاث وثانيًا نفذ أمر الرئيس السـادات برفـع المصادرة عن الكتب التي ألفتها وكانت بعنوان كفاح دين والتعصب والتسـامح ومع الله دراسـات في الدعـوة والدعـاة دي رفـع عنهـا المصـادرة وكان عددهـا 15 ألف نسـخة وردني للإذاعـة والتلفزيـون بعـد أن كنت ممنوعًـا عنها فبأي وجـه نتقبل مثل هـذا العمل الإجرامي الـذي قام به المدعو «صالح سريَّة» ثـم أني أثني علنًا في خطبي للجمعة بمسـجد عمرو بن العاص على الرئيس أنور السـادات وأشيد بأنه أعطاني حق الكلام وكنت محرومًا منه ولما انتصر الرئيس على مراكز القوى في ثورة التصحيح توجهت لمنزله لأؤيده فأكرمني وبنى بيني وبينه صلة قلبية.

س: هــل يمكنك التعرف إذا شاهدت صالــح سريَّة على ما إذا كان قد حضر لك فعلًا في مكتبك كما يقرر؟

ج : أنا شفت صوره في الجرائد ولا أذكر هذا الشكل فعلًا.

س: قــرر صالح سريَّة في أقواله أنه عندمــا حضر إليك في مكتبك مع صالــح السامرائي تحدث معــك عن ظروف فصلــك من الإخوان فأفهمتــه بأن مثل هذا الحديث ليس محله المكتب وأعطيته عنوان منـزلك ليحضر إليك وإن كان لم يحضر إليك بعد ذلك؟

ج : الواقعة كلها لا أذكرها، أنا أحب أقول إني بأعطي عنوان بيتي لمن يريد أن يحضر لي فالمفروض أني داعية من دعاة الإسـلام ومكتبي وبيتي مفتوحين للجميع في هذا الشأن ونشاطي كله علني وليس لي أي نشاط مشوب ومعروف عني هذا فكوني أعطي عنوان منزلي لشـخص هو في هـذه الحدود أمر طبيعي وإنما كوني أعطيت العنوان لصالح هذا بالذات من عدمه وكونه زارني في مكتبي كما يقرر من عدمه فهذا لا أذكره.

س: ألم يكــن في علمــك أن ثمة تحركات مشبوهــة في مجال الدعوة الإسلامية قبل حصول حادث الكلية الفنية العسكرية؟

ج : لا إطلاقًا.

س: ألديك أقوال أخرى؟

ج : لا.

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر التحقيق مع الشيخ محمد الغزالي «محضر سماع أقوال»)

■■■

شهـــادة

الشيخ سيـــد ســـابـق (رحمه الله)



الشيخ سيد سابق (رحمه الله)

أما الشيخ سيد سابق محمد التهامي فقد كانت هذه شهادته التي أدلى بها في 4/ 5/ 1974 الساعة 11.30 صباحًا واستمرت ساعة كاملة....

س: ما صلتك بصالح سريَّة؟

ج : لا صلة لي به وأنا بيتردد علي في مكتبي بالوزارة كتير من الناس ليسألوني عن فتاوى دينية ليعرفوا الحل للمشكلات التي يتعرضون لها ولاسيما فيما يتصل بقضايا الطلاق لأنهم يعرفوني عن طريق نور على نور في التلفزيون وعن طريق الإذاعة وكتبي الدينية ولاسيما كتاب فقه السنة ومن هذا فمن الجائز أن يكون صالح هذا قد حضر ضمن هؤلاء في مكتبي ولكني في الواقع لا أعرف اسم هذا الشخص ولا شكله إلا لما شفت صورته في الجرائد بمناسبة حادث الكلية الفنية العسكرية.

س: ما قولك فيما قاله صالح سريَّة في التحقيق من أنه زارك في مكتبك بوزارة الأوقاف مرتين؟

ج : أنا معرفش ومن الجائز أن يكون قد حضر ضمن من يحضرون إليّ للاستفسار عن موضوعات دينية.

س: وهل يدخل في نطاق واجبات وظيفتك بوزارة الأوقاف إعطاء فتاوى للناس؟

ج : أنا أعمل في مجال الدعوة الإسلامية من ثلاثين عامًا تقريبًا وكثيرًا ما أظهر في برامج تليفزيونية وإذاعية تتناول النواحي الدينية التي أعطيتهم إياها إجازة على استفساراتهم.

س: قرر صالح عبدالله سرية أنه زارك في مكتبك بوزارة الأوقاف في نهاية عام 1971 للمرة الأولى حيث جالسك لمدة حوالي ساعة تحدث معك فيها عن كتبك التي ألفتها عن فقه السنة ويخرج من هذا على الحديث معك عن الإخوان المسلمين بأنه منتمي إليهم - فما قولك؟

ج : أنا لا أتذكر شيئًا من هذا؟

س: وما قولك فيما قاله صالح عبدالله سرية أيضًا من أنه زارك مرة أخرى في مكتبك بعد تلك الزيارة بأسبوع ليكمل حديثه معك بشأن ما حدث بين الإخوان عام 1954 وأنه وجد عندك آنذاك البهي الخولي وجرى بينكم حديث حول أوضاع الإخوان المسلمين والعمل الفدائي الفلسطيني - فما رأيك في هذا أيضًا؟

ج : والله لا أذكر شيئًا من هذا إطلاقًا البهي الخولي عندنا بيدرس في التدريب بيدي دروس ومحاضرات للأئمة لكن لا أذكر هذا اللقاء أبدًا.

س: هل تقطع بأنك لم تلتقى بصالح عبدالله سرية إطلاقًا؟

ج : أنا لا أعرفه وأقسم على ذلك لكني لا أستطيع أن أقطع بعدم رؤيتي له لأنه من الجائز أن يكون قد حضر فعلًا ضمن المترددين على مكتبي للإفتاء في الأمور الدينية وأنا معروف في مجال الدعوة الإسلامية والإفتاء في الدين في كل أنحاء الجمهورية بل وخارجها أيضًا.

س: ألم يبلغك أي معلومات في شأن صالح عبدالله سرية؟

ج : لا أعرف عنه شيئًا وأنا معرفش حاجة عنه إلا من الجرائد لما نشرت صورته بمناسبة حادث الكلية الفنية العسكرية.

س: ألم يتصل بعلمك أن صالح عبدالله سرية قد أنشأ تنظيمًا يستهدف قلب نظام الحكم بالقوة لإقامة دولة إسلامية بمصر؟

ج: لا إطلاقًا وأنا كرجل من رجال الدين أقرر بأن هذا العمل خروج عن الإسلام وأنه فكرة تخدم المستعمر والصهيوني وأن هذا العمل ضار بالوطن العربي والإسلام وأن كل جهدنا يجب أن يتجه إلى محاربة الصهيونية وإسرائيل كما أنه يعتبر محاربة لله وللنص الشرعي لقول الله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسۡعَوۡنَ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓاْ أَوۡ يُصَلَّبُوٓاْ أَوۡ تُقَطَّعَ أَيۡدِيهِمۡ وَأَرۡجُلُهُم مِّنۡ خِلَٰفٍ﴾ ولا يجوز أن نحكم على إنسان من أهل القبلة بالكفر ما دام قد نطق بالشهادتين فمن قالها فقد عصم دمه وماله وقد أفتى العلماء بأن المسلم يحكم له بالإسلام مهما ارتكب من كبائر وموبقات ولو كان هناك احتمال إسلامه بنسبة 1 ٪ واحتمال كفره بنسبة 99 ٪.

س: ألديك أقوال أخرى؟

ج: أحب أن أقول أنه ما شعرت بالأمن شخصيًا وبالحرية في أي وقت من الأوقات كما أشعر بها الآن في عهد الرئيس محمد أنور السادات وفي عهده أوفدت من قبل الوزارة لأمريكا للدعوة للإسلام فيها وتقديرًا لسيادته أرسلت له من المطار برقية حييته فيها وشكرته ودعوت الله له........»

(نقلت بنصها وتشكيلها من محضر الجلسة)

■■■

الشهادة العكسية

لطلال الأنصاري
أحد المتهمين المحكوم عليهم بالإعدام في الفنية العسكرية


طلال الأنصاري

تمت هذه الشهادة في مقابلة شخصية مع طلال الأنصاري في مكتبه بالإسكندرية وكان نص الشهادة كالتالي:

بسم الله والحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله..

أنا طلال محمد عبد المنعم الأنصاري - المحامي

وأبلغ من العمر الآن - وقت تسجيل هذه الشهادة التاريخية 54 عامًا وعندي خمسة أطفال، وقد استجبت لطلب الأخ العزيز الأستاذ مختار نوح المحامي المعروف وكاتب هذه الموسوعة، للإدلاء بشهادتي فيما يخص قضية «الفنية العسكرية» عام 1974، وأحب أن أقول أن كل ما يربطني بأحداث تاريخية مهمة حدثت منذ ثلث قرن تقريبًا هي ذكريات ومشاعر عاطفية لا زالت في القلب حتى الآن، إلى جانب كونها شهادة للتاريخ مني بصفتي أحد المشاركين في وقوعها وذلك خدمة للتاريخ والأجيال المقبلة.

وإذا تحدثت عن قضية «الفنية العسكرية» عام 1974 فلابد من استدعاء الأحداث والمناخ السياسي الذي كانت عليه مصر في هذه الفترة، وهي فترة ما بعد عام 1967 - عام النكسة الناصرية، فالمؤرخون والكتاب في العصر الحديث يؤرخون لخمس نكبات تعرضت لها الأمة في العصر الحديث، كلها أدت بالمسلمين إلى ما نحن فيه الآن..

أولهــا كان ضيـاع الأندلس منذ مـا يقرب من خمسـمائة عام وما صاحبها مـن تداعيات وعداوة أوروبا للمسـلمين حتى الآن، **وثانيها** هي سـقوط الخلافة الإسلامية في تركيا عـلى يـد كمال الدين أتاتـورك عام 1924 ومـا صاحبها من مآس للأمـة، **والثالثة** هي ضياع أكثر من نصف فلسطين عام 1948 وسقوطها في يد اليهود، **والرابعة** نكسة 67 حيث ضاع ما تبقى من فلسطين، أما **الخامسة** والتي أتمنى من الله أن تكون الأخيرة – فهي سقوط بغداد في يد الأمريكان.

كان تأثير النكسـة في 1967 شـديدًا ورهيبًا على الشـعب المصري حتـى إنني قابلت داخـل السـجن الطبيب الخـاص للرئيـس الراحـل «جمال عبدالنـاصر» الدكتـور «علي العطفـي» الـذي كان متهـمًا بتهمتـين الأولى التخابر مع أمريـكا والثانية التـي كتب فيها الكاتـب الصحفي «عادل حمودة» كتابًا بأكمله «من قتل عبدالناصر» وكانت اسـتخدامه لدهـان سـام للقتل البطـيء لعبدالناصر، وأنا أعتقـد في براءته من هـذه التهمة الباطلة، وقد سألته: متى أصيب عبدالناصر بالذبحة؟وكنت أتوقع أن تكون الإصابة قد حدثت في عـام النكسـة من هـول الصدمة أو بسـبب انفصال مصر عن سـوريا عـام 1962 أو بسـبب ما حاق بقواتنا المسلحة من خسائر في اليمن، ولكنه فاجأني أن كل هذه المصائب لم تؤثـر في عبدالنـاصر ولكن الذي أصابه بالذبحة كانت التقارير التي وصلته عن هتاف طلبة جامعة الإسـكندرية ضده وعلى رأسـهم طلبة كلية الهندسـة عام 1968، (يسـقط عبدالنـاصر) كان ذلـك هـو أول رد فعـل حقيقي عـلى هزيمة 67، أن أفاقـت الأمة من غفوتها وأيقنت أن الشـعارات الناصرية كانت غير أمينة وكان من الطبيعي أن يتجه فكر الناس ووجدانهم إلى البحث عن طوق النجاة، وكان ذلك الطوق هل الحل الإسـلامي أو الإسلام بشكل عام، وحدث تعلق وارتباط من الناس بكل ما هو إسلامي.

أضـف إلى ذلـك ظهور حركة رفض للأمة كلها للأوضاع وقتها، حدث هذا الرفض عـلى يد الحركة الطلابية بجامعات مصر، وخاصة جامعة الإسـكندرية، حيث تشـكلت تجمعات طلابية تنتقد من خلال مؤتمراتها ومجلاتها الأوضاع في المجتمع المصري وخاصة الأحـكام التـي أعقبـت هزيمـة 67 وحملتها على شـماعة تقصـير ضباط الطـيران.. هذه الحركـة الطلابية انتشرت في كل ربوع مصر، أيضًـا وجود القوات الإسرائيلية على ضفة القناة كان يسـتفز كل مشاعر المسـلمين والمصريين وتجسد هذا الاستنزاف في قيام حرب الاستفزاز.. واستمرت بمصاحبة حدوث نهضة في المساجد وخاصة في الإسكندرية.

شـهدت الإسـكندرية في هـذا التوقيت صحوة إسـلامية على يد مجموعـة من العلماء والمشـايخ الذين اسـتنهضوا همة الأمة الإسـلامية، وفي مقدمتهم الشيخ محمود عيد إمام المجاهدين في العصر الحديث والذي يعيش الآن في الكويت، وقد شـارف على التسـعين عامًـا وكان إمـام مسـجد السـلام بحـى سـتانلي، وكان هـذا المسـجد منـبرًا للمعارضة الحقيقيـة، وقـد كان في السـابق إمـام وخطيب مسـجد غزة بفلسـطين، وبعد سـقوطها في أيـدي اليهـود أجبروه على ترك فلسـطين، فجاء إلى الإسـكندرية مبـاشرة وعين إمامًا وخطيبًا لمسـجد السـلام، وحوله إلى قاعدة إسـلامية شـعبية مناهضة لحكم عبدالناصر فتجمعنا حوله،أيضًا كان الشيخ أحمد المحلاوى يستعد بصحوته بعد ظهور الشيخ عيد، وتجمع حوله مجموعة كبيرة من الشباب الغيور على مصر والإسلام كما كانت هناك جمعية أنصار السنة المحمدية التي قامت بدور حقيقي في الفترة من عام 1966 إلى عام 1975 حيث كانت هي النشاط الشرعي والرسمى داخل مصر، وعلى مستوى التيار الإسلامي كانت هي النشـاط الديني الوحيد المسـموح به رسـميًّا، فكانت مسـاجد وزوايا أنصار السـنة المحمدية بؤر رفض حقيقة لعبدالناصر، وكانت تمثل تغطية مؤقتة لغياب الجماعة الوحيـدة المعبرة عن التيار الإسـلامي آنذاك وهـي جماعة «الإخوان المسـلمين» وداخل مسـاجد أنصـار السـنة وبعد الضربـة القاصمة للإخوان المسـلمين عـام 1966 في عهد عبدالناصر، ولدت بوادر الصحوة الإسلاميين من جديد.

في عام 1968، كنت وقتها في مدرسـة الناصرية الثانوية بحي باكوس بالإسكندرية، وبدأت أولى خطواتي نحو الانضمام للتيار الإسلامي بهذه المدرسة، وتعرفت على معلمي الأول وشـيخي الحقيقـي وهو الأسـتاذ «محمد بسـيوني» وكان آنذاك يـشرف على تربية مجموعة مكونة من ثلاثين رجلًا كانوا هم التشكيل التنظيمي الوحيد في مصر والذي بدا بداية حقيقية عقب محنة الإخوان عام 1966، وهذه المجموعة كانت تتبنى أفكار ومنهج الإخوان المسـلمين، وبالتحديد أفكار سـيد قطب، ومحمد قطب، وكانت هذه المجموعة تجتمع في بيت الأسـتاذ «محمد بسيوني» وعرف منهم وإعلاميًّا بعد ذلك «رفاعي سرور» الشـهير بـ«رفعت سرور»، وهو أحد المفكرين الحقيقيـين لتنظيم الجهاد فيما بعد، وأحد المؤثرين فكريًّا في شـخصية «عبود الزمر» وهو الآن صاحب دار نشر، وكان آنذاك مجندًا في القوات المسلحة المصرية ومتخرجًا بإحدى المدارس الصناعية الفنية بالإسكندرية.

كان منهم أيضًا وجدي غنيم، الداعية الإسلامي المشهور الآن، وأحد أبرز الأسماء من دعاة الإخوان المسلمين الآن، وكان معهم أيضًا الشيخ شاهين كاشف من أقطاب السنة المحمدية في هذا الوقت وأحد أبرز خطبائهم... هؤلاء وغيرهم شكلوا أول تشكيل تنظيمي إسلامي حقيقي بعد محنة الإخوان عام 1966.

انضممت إليهم عام 1968 وبدأت أتعلم أول مبادئ الإسلام على يد هذا الرجل الصالح الشيخ محمد بسيوني، وأفهم ما هي جماعة الإخوان المسلمين التي كان الاقتراب منها في هذا التوقيت مغامرة بل مخاطرة كبرى، خاصة بعد توارث المجتمع المصري لمفاهيم الرعب من الأجهزة الأمنية وقوة نظام عبدالناصر في السجون والتي سمع بها الناس في كل مكان، فكان الخوف مسيطرًا على الجميع، وكان لفظ الإخوان المسلمين كافيًا لإلقاء الرعب في نفوس الناس.

وهنا لابد من ذكر حقيقة تاريخية مهمة، وهي أن الجيل الذي انتمى للإخوان في هذه الفترة قد اختبر اختبارًا حقيقيًّا، لأنه واجه الرعب بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ، أما بعد منتصف السبعينيات فكان الإخوان زينة والانضمام إليهم موضة ودخل الإخوان كل من هب ودب.. وهذا هو الفارق بين الجيل الذي انتمى للإخوان قبل 1975 والجيل الذي انتمى بعد ذلك.

كما تجدر الإشارة أيضًا إلى خطأ تاريخي وقع فيه كل من كتب عن تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة في مصر، حيث كتب كل من عادل حمودة ورفعت سيد أحمد وهالة مصطفى وأيمن الظواهري.. وغيرهم ممن أجمعوا على أن ميلاد الحركة الإسلامية كان في القاهرة وهذه مغالطة تاريخية إذ إن الإسكندرية هي التي شهدت هذا الميلاد، وفي أحضان جمعية أنصار السنة المحمدية بالإسكندرية وفي أوساط الشباب الثانوي ثم امتدت إلى الجامعات، ونحن هنا نتكلم عن فترة ما بعد محنة الإخوان في 1966 أي نتحدث عن 67 وما بعدها، فالجميع يجهل هذه الحقيقة لسبب بسيط وهو أن أبطال هذه الأحداث لم يتحدثوا من قبل، ومن هنا جاء الخلل في كل ما كتب.

بانضمامي أنا ومجموعة الشباب في الثانوي لتشكيل الشيخ محمد بسيوني، حدث امتداد أفقي كبير لهذا التشكيل التنظيمي، حيث انتشرت سريعًا في كل مدارس الثانوي بالإسكندرية كما انطلقت إلى الجامعة.

في هذه الفترة، وضع لنا منهج ثقافي يرتكز في الأساس على فكر القطبين سيد ومحمد قطب، فدرست لنا مجموعة من أشهر كتب سيد قطب على رأسها كتابه «معالم في الطريق» وأجزاء كاملة من تفسيره «في ظلال القرآن» و«المستقبل لهذا الدين»، ولمحمد قطب درست «هل نحن مسلمون» و«جاهلية القرن العشرين» و«شبهات حول الإسلام»، هذه كانت أشهر كتب سيد ومحمد قطب وكنا نتداولها سرًّا بعد منع طباعتها وتوزيعها، وكانت النسخ المتبادلة بيننا من مكتبة وهبة أو مهربة من دور النشر البيروتية، أو مهربة إلينا من السودان.

كما درسنا كتب المنظر الإخواني الشهير «فتحي يكن» وكتب«سعيد حوى» وخاصة «جند الله.. ثقافة وأخلاقًا» وتحديدًا أول 70 صفحة من الكتاب والتي كانت تتحدث عن واقع الدول الإسلامية وما يشهده الواقع الإسلامي من ردة..وذلك انطلاقًا من تفسير معاصر وحديث لقول الله عز وجل: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى ۙ الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَىٰ لَهُمْ ﴿٢٥﴾ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ ۖ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ ﴿٢٦﴾ ﴾ (سورة محمد 25، 26).

واستند سعيد حوى هنا لحقيقة وجود ردة في المجتمع المسلم وقتها، بولائه السياسي لأحد المعسكرين الشرقي أو الغربي، واعتبر أن مجرد إبداء الاستعداد للدخول في الولاء السياسي والاقتصادي لأي من الكتلتين الشرقية أو الغربية إنما هو من قبيل الردة عن الإسلام.

أيضًا من الكتب التي تركت فينا انطباعًا مؤثرًا ودرست لنا، كتاب «بهي الخولي» وهو أحد قيادات الإخوان، وكان الكتاب بعنوان «تذكرة الدعاة» ويتحدث عن شروط ومواصفات الداعية الناجح ودرست هذا الكتاب بالتفصيل.

أيضًا درسنا كتاب «خمس رسائل للشباب المسلم» للدكتور محمد البهي، وشرحه لنا بالتفصيل الأستاذ محمد بسيوني في بيته إلى جانب كتب الشيخ محمد الغزالي – رحمه الله منها «الزحف الأحمر» و«معركة المصحف» و«عقيدة المسلم» و«ليس من الإسلام» وكانت كلها كتب مؤثرة فينا وفي ثقافتنا ورؤيتنا للواقع الإسلامي، ولا أنسى كتاب

الشيخ الغزالي «في موكب الدعاة» وهو الكتاب الوحيد الذي تعرض فيه الغزالي لتاريخ الحركة الإسلامية- أو الإخوان - وانتقد بعض سلبيات الإخوان وطبع من هذا الكتاب أكثر من نسخة كان الغزالي يحذف ويضيف الجزء الذي ينتقد فيه الإخوان بحسب علاقته كل مرة بالجماعة! إلى جانب تلك الكتب المعاصرة، درسنا كتاب «زاد المعاد» للإمام ابن القيم وخاصة باب الجهاد في سبيل الله...

في هذه الفترة درسنا تاريخ جماعة الإخوان المسلمين بالتفصيل منذ النشأة في الإسماعيلية على يد حسن البنا وحتى عام النكسة 67 وما تعرض له الإخوان عام 66، وكانت هذه المعلومات بالنسبة لنا في غاية الغرابة، لأن هذا التاريخ لم نقرأ عنه في الصحف وكان مطموسًا.. فكنا الفئة الوحيدة التي عرفت تاريخ الإخوان وأمجادهم في حروب 48، والقناة في الخمسينيات، ثم المحن التي لحقت بهم فى48، 54، 66 ودرسنا بعض مواقف الإخوان الشهيرة مثل مظاهرة عابدين الشهيرة عام 1954 وتكرست في مشاعرنا عظمة الإخوان وبطولاتهم التاريخية في سبيل الله، وكنا في هذه المرحلة من عمرنا المبكر نعتبر الإخوان هم القدوة والمثل واعتبرنا أنفسنا وقتها الامتداد الحقيقي لجماعة الإخوان الذين كانوا وقتها في غياهب سجون عبدالناصر، واستمرت حركتنا تتسع وتتزايد إلى أن جاء عام 1970 وجاء السادات على رأس الحكم وصاحبه مقدم الباب شنودة على سدنة الحكم في الكنيسة القبطية المصرية.

وشهد عام 1971 مرحلة جديدة للتيار الإسلامي في مصر والتاريخ والواقع السياسي المصري، حيث أمر السادات أجهزته الأمنية برفع يدها عن النشاط الإسلامي في مصر فزادت الصحوة الإسلامية وانتشرت خاصة في الإسكندرية، وصاحبها موجة تشدد مسيحية وشهدت مصر لأول مرة - توزيع منشورات من الأقباط يطالبون فيها بمزيد من المكاسب السياسية لهم باعتبارهم أصحاب الحق الأول في مصر وأن المسلمين مغتصبين لمصر منهم - بل وصاحب ذلك موجة شائعات كبيرة عن تنصير المسلمين.

كان مجيء السادات قد مثل دفعة للتيار الإسلامي وللحركة الطلابية، وطالب الجميع بضرورة غسل عار نكسة 67 واسترداد سيناء من اليهود وفي ظل هذا المناخ توسعت المجموعة التي كنت أنتمي إليها وقوي هذا التشكيل التنظيمي.

وبخـروج أول دفعـة من الإخوان عامى 70/ 72 من السـجون، ومن بينهم حسـن الهضيبي المرشـد الثـاني للإخوان، وزينب الغزالي، وشـكري مصطفـى، ومحمد إبراهيم سالم.. وكلها أسماء معروفة على مستوى قيادات الإخوان.

ولما كنا نعتبر أنفسـنا امتدادًا طبيعيًّا للإخوان المسـلمين فقد سارعنا إليهم فورًا عقب خروجهم من السـجن، وتحديدًا ذهبنا للشـيخ «علي عبده إسماعيل» وهو شقيق الشهيد «عبـد الفتـاح إسـماعيل» الذي نفذ فيـه حكم الإعدام عـام 1966 كواحد مـن قيادات الإخـوان كـما تم تنفيذ حكم الإعدام في كل من الشـهيد سـيد قطب ويوسـف حواش، وكان الشـيخ «علي عبده إسـماعيل» من بين المفرج عنهم في عهد السادات مع المجموعة الأولى - وكان خطيبًا لمسجد سلطان بالإسكندرية، وذهبنا إليه وأفصحنا له عن هويتنا، فذهل من وجود هذا التنظيم واستمراره طوال كل هذه السنوات، ولعب الدور الأكبر في تطوير علاقتنا الرسمية بجماعة الإخوان على ثلاثة مراحل.. الأولى مع أحد أبرز قيادات الجماعة بالإسـكندرية وهو المرحوم محمد إبراهيم سـالم، ثم المرحلـة الثانية مع المرحومة زينب الغزالي، ثم وأخيرًا في المرحلة الثالثة بايعنا على يديه المرشد العام للإخوان الأستاذ حسن الهضيبي وأصبحنا من الإخوان رسميًّا.

ومحمد إبراهيم سالم من عائلة إخوانية، فشقيقه الأكبر من قيادات الإخوان في 1954 الذيـن هربـوا من مـصر إلى ألمانيا وظل هناك حتـى مات وانضم محمـد إلى الإخوان عام 1965 وهـو مـن الأسـماء البارزة التي تحملـت كل صنوف العذاب في السـجن الحربى في السـتينيات، وتحـدث عنـه الإخـوان في تلـك الفـترة ووصفـوه بأنـه صاحـب صيام الـ 100 يـوم متواصلة أثناء التعذيب.. ورغم ذلك فقـد انتهت علاقته بالإخوان علاقة مأسـاوية، حيث فصل من الإخوان المسـلمين واتهم بأنه يكوِّن جماعة من داخل الجماعة وتم التحقيق معه من قِبل مكتب الإرشـاد وتحديدًا من قبل اثنين من أعضائه هما عباس السـيسي وجمعة أمين وقررا فصله من الجماعة عـام 1975 أثناء المحاكمات الأولى لقضية «الفنية العسـكرية» وأنشـأ سـالم بعدها تنظيمًا من أشـد التنظيمات تطرفًا في تاريخ مصر، وقام بتكفير كل من لم ينضم له، وفاق بذلك تنظيم شكري مصطفى «التكفير والهجرة».

قام الشيخ «علي عبده إسماعيل» بتسليمنا لمحمد إبراهيم سالم وعرفنا به واعتبر الشيخ هذه الخطوة هي بداية تصعيدنا داخل الإخوان، وإن كانت ظهرت بوادر فيما بعد أشارت إلى أن سالم كان يعتبر مزرعة خاصة له، وكان يقوم بتقسيمنا مجموعات، كل مجموعة مكونة من خمسة أفراد ودرس لنا فكرًا مجردًا على الطريقة المكية على عهد النبي (ﷺ)، وبهرنا به وبوضوح المفاهيم القرآنية والعقائدية عنده، وتأثرنا أيما تأثر.. واستمر بنا الحال هكذا لفترة ثم سألنا: وماذا بعد هذه الجلسات؟.. وماذا عن حال واقعنا المعاصر؟... ولم يكن يجيبنا سالم عن ذلك، فنقلنا تساؤلاتنا للشيخ «علي عبده إسماعيل» باعتباره الأب الروحي لنا، فأغضبه ذلك، فأخذني وسافر بي إلى القاهرة وعرفني بالحاجة زينب الغزالي وقدمني لها بشكل مفصل وأخبرها عن المجموعة التي معي، فأصابها ما أصاب غيرها من الذهول، أن وجدت تنظيمًا كاملًا من الشباب متعلق بالإخوان ويحفظ فكرهم وينتظر خروجهم من السجون فانفتح قلبها لنا، وعلى الفور بدأنا نتقابل معها في منزلها على مراحل وأفواج، فتجلس معنا وتتحدث معنا وتحكي لنا عما عانته ولاقته في السجن على أيدي الطغاة، وقد حكت لنا ما نشر فيما بعد في كتابها «أيام من حياتي» وكانت هذه الجلسات تتم لتحقيق التعارف ورؤية هذه الأسطورة وسماع تاريخها لشخص ووجدان هؤلاء الشباب، خاصة بعدما عرفنا هذه الشخصية من خلال عدد من مجلة القوات المسلحة وبه بعض صور لزينب الغزالي بملابس السجن البيضاء أثناء التعذيب، وقد تم تسريب هذا العدد من داخل السجن، وكنا نتداول هذا العدد سرًّا حتى قابلناها وتحدثت إلينا.

استمرت هذه الجلسات لفترة كانت تدعو لنا فيها بقولها الذي أتذكره حتى الآن «اللهم إن هذا غرسك فاحرسه» ولما سألناها نفس الأسئلة التي نبحث عن إجابة عنها لم نجدها عند زينب الغزالي.. فكانت الخطوة الثالثة واصطحبنى الشيخ على عبده إسماعيل في رحلة قاهرية وقال لي «سوف أعرفك الآن بالرأس الكبيرة» ولم أكن أعلم ماذا يقصد بهذا المعنى، فسألته من يقصد؟ فقال فضيلة المرشد. وكانت هذه الأسماء بالنسبة لنا من الأساطير، وذهبنا إلى منيل الروضة حيث كان منزل المرشد العام للإخوان المسلمين وأول ما لفت نظري في أول زيارة أن شاهدت كلمة المرشد وقد حفرت على الباب،

وكنت أتخيل وقتها أن المنزل سيكون محاصرًا بقوات الأمن ووجدت عكس ذلك تمامًا، وطرقنا الباب ففتحت لنا صبية صغيرة أحسبها كانت الخادمة وقد بدى عليها شيء من التوتر، فسألها الشيخ علي الأستاذ موجود؟ فلم ترد وأغلقت الباب، ثم عادت وفتحت لنا ودخلنا إلى غرفة على يسار باب الشقة، ولفت نظري في الغرفة وجود صورة كبيرة لحسن الهضيبي سبق ورأيتها في الصحف وهي صورته مرتديًا الطربوش ونظارة سمكية ونظرات حديدية نافذة، ولوحة مكتوب عليها «**حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم**».

جلسنا ننتظر الأستاذ المرشد، وبدأ التوتر والقلق الذي أصاب الشيخ علي يتسرب إليَّ في ظل هدوء قاتل للمنزل... ودخل علينا المرشد وعرض عليه الشيخ علي كل تفاصيل التنظيم الذي أنتمي إليه، ثم طلب مني أن أمد يدي لأبايع المرشد بيعة الإخوان الشهيرة فمددت يدي، وبايعت المرشد مرددًا نص البيعة كما كان يقولها الشيخ علي، ثم احتضنني المرشد وبكى، وشاهدت دموعه تنساب من تحت نظارته.. وجلسنا لدقيقتين ثم خرجنا من المنزل وعدنا للإسكندرية وأشاع الشيخ علي الخبر بين إخوان الإسكندرية وبعض التجمعات الإسلامية، وبشكل يحدد شرعية وجود تنظيمنا كإخوان مسلمين في الإسكندرية وقد أخبرت وقتها أحد قيادات الإخوان وهو الأستاذ جمعة أمين - وهو أحد أعضاء مكتب الإرشاد الآن - بتفاصيل بيعتي للأستاذ الهضيبي، وتعجبت من حالة التدهور التي أصابته وعرفت سببه فيما بعد.

استمرت علاقتنا بالمرشد عن طريقي أنا شخصيًا وكنت أقابله مرة أو مرتين كل شهر في منزله وتمتد الجلسة لساعة أو اثنين وأحكي له عن أوضاعنا ومنهجنا الثقافي وأفرادنا وكان لا يعترض على أكثر ما أعرض عليه بل يوافق.. وأتذكر أنني سألته عن بعض ما كان يشغلني في هذا الوقت مثل موقف الشيخ الغزالي وسيد سابق من الإخوان، ولمست منه أن لم يكن يرتاح كثيرًا لسابق، بينما لمست ودًا وتعاطفًا مع الغزالي، واستمر هذا الوضع طوال عام 1972 وأتذكر واقعة مهمة حدثت في تلك الفترة، تخص اثنين من شباب التنظيم وهما محمد أنور - هندسة الإسكندرية - ومحمد علي حجازي - علوم الإسكندرية أغرتهما بعض رايات المتعجلين من شباب التيار الإسلامي بالإسكندرية

الـذي يريد أن يخوض عمليـات جريئة مثل تدمير الكباريهـات وضرب بعض الفنانات والداعـرات، وكنت أنا ضد هذ المنهج ولخوفي من انشـقاقهما عن صف الإخوان قررت أن أرسـلهما للأسـتاذ المرشـد بخطاب مني حتى يقنعهما بالاسـتمرار معنا وكانت هاتان الحالتان الاسـتثناء الوحيد في لقاءات المرشـد، حيث كان قد طلب مني أن تبقى لقاءاتنا سريَّـة لا يعلمهـا أحـد ولا يـزوره أحـد غيري مـن الإسـكندرية.. ولا يـزال محمد علي حجازي على قيد الحياة ويتذكر هذا اللقاء جيدًا.

وقد استشـعرت من المرشد لومًا شديدًا على خطوة إرسال أحد غيري للقائه، خاصة وأنه كان ينتوي بداية عصر جديد للإخوان بعد خروجه من السـجن، وكان يريد إنشـاء جهـاز خـاص للجماعة تابع له مبـاشرة ويتربى على عينـه وكانت جماعتي هـي نواة هذا الجهاز الخاص، ولكنني لقلة خبرتي أفسـدت ما كان يريده المرشـد، إذا لم نسـتطع كتمان الأمر، ولم أكن مدركًا ماذا يعني أن أحفظ السر عن زينب الغزالي أو محمد إبراهيم سـالم وجمعة أمين..

ولم أكـن أدرك أن هـؤلاء خارج دائرة السر وقد أدركت ذلـك لاحقًا، خاصة بعد ما تعرض هو شخصيًّا للوم من بعض الإخوان بسببنا!

وقـد علمـت أن الهضيبي رحمه الله كان قد أخبر المرحوم عبـد المتعال الجابري بأمرنا، وطلـب منـي أن أتوقف عن الذهاب له في منزله، وأن التعليمات سـتصل إلينا من خلال الجابري الذي كان أحد قيادات الإخوان في الأربعينيات وكان من القاهرة، وكان يعمل وكيل مدرسة ثانوية للبنات بحي حلمية الزيتون، وقد انتقل إلى أمريكا بعد ذلك لرئاسة أحد المراكز الإسلامية ومات هناك.

بعـد انقطـاع لقـاءاتي بالهضيبـي، كانت لقاءاتي مسـتمرة مـع زينب الغـزالي، وإذا ما حـدث وجاءها ضيـوف وأنا عندها كانت تقدمني لهم باسـم عصـام، الطالب الجامعي بالإسكندرية، وتعودت منها على ذلك، وفي إحدى زياراتي لها وصلت متأخرًا ووجدت عندهـا ضيفًا لم أشـاهده من قبل عندهـا، وفاجأتني بتقديمي له باسـمي الحقيقي وبكل تفاصيل علاقتي بالإخوان وبالتنظيم الذي أقوده، فشعرت بالخوف ثم عرفتني به قائلة: هذا هو الدكتور «صالح سريَّة» بجامعة الدول العربية، وكنت أعلم عنها أنه لا يملأ عينها

أحد من الرجال لا فكرًا ولا ثقافة ولا تاريخًا بعد انبهارها بشخصية عبد الفتاح إسماعيل الذي نفذ فيه حكم الإعدام في محنة 1966 بعدما ساهم في تنظيم الإخوان عام 1965، ولكنـي وجدتها منبهـرة أيضًا بصالح سريَّـة، وأدركت هي تخوفي مـن ضيفها فطمأنتني وطلبـت مني أن أحكي لـ «سريَّـة» كل التفاصيل عن التنظيم الخاص بنا وما وصلنا إليه وبعـدد أفرادنا وبرنامجنا. وأنا أعتبر هذا اللقاء هو لقاء تسـليم التشـكيل التنظيمي الذي كنت أقوده لقيادة «صالح سريَّة»، والذي أجابني عن كل تسـاؤلاتي السـابقة في عبارات محـددة وسلسـة قائلًا: لا سـبيل للحركة الإسـلامية في مصر إلا الوصـول للحكم لقيام الدولـة الإسـلامية وتطبيـق شرع الله، وكانت هذه هي المرة الأولى التي أسـمع فيها هذا الكلام بوضوح شديد.

تحـدث معـي «صالـح سريَّـة» بالتفصيـل عـن أسـاليب وطـرق الوصول للسـلطة وحصرهـا في ثلاثة طرق.. إما بأسـلوب برلماني ديمقراطي، وإما أسـلوب شـعبي، وإما عن طريق الانقلاب، والأخير هو الأقرب لمصر، وحكى لي عن تجارب عديدة في المنطقة حولنا، قبل تجربة إندونيسيا، وأكد أن السيطرة على الجيش هي المعيار الحقيقي للوصول للسـلطة في مصر واستبعد سريَّة قيام ثورة شعبية في مصر لطرد نظام السادات لأن الأمة مسـتضعفة، ولا تقـوى على القيام بذلك.. واستشـهد بـما قام به القـذافي في ليبيا وكيفية وصولـه للحكم وما حدث في زائير عندما اسـتطاع شـاويش في الجيـش أن يقود انقلابًا ويحكم البلاد ويخلع على نفسه رتبة لواء.

حدث كل ذلك في تلك الجلسـة وفي وجود زينب الغزالي وهي تبتسـم في رضا تام لما تشهده وتسمعه من حوار بيني وبين «سريَّة».

وقـد فهمـت بعد ذلك أن حسـن الهضيبي قـد توصـل إلى صيغة جديدة لاسـتمرار تنظيمنا وبقائه في يده ولكن من خلال قيادة أخرى هو «صالح سريَّة» وأنا أُسـمي ذلك مرحلة تسـليم وتسلم، وأعلم أن ذلك سـيغضب الإخوان وألتمس لهم العذر لأسباب محـدودة.. منها أن قيادات الإخـوان القديمة الحالية كانت وقتهـا داخل المعتقل، وحتى قيادات الوسـط أمثـال «عبدالمنعم أبـو الفتوح» وأمثالـه كانت خارج التيار الإسـلامي أصـلًا في هـذا الوقـت... وبالتالي فمن الطبيعي ألا يعلموا شـيئًا عن هـذه الوقائع، حتى

الذين عاصروا تلك الأحداث، فكانت تعليمات المرشـد واضحة بعدم إفشـاء سر، نقوم به.

فور انتقالنا لقيادة «صالح سريَّة» طرحت مسـألتين اثنتين الأولى البيعة التي بايعناها لحسـن الهضيبي، والثانية علاقتنا الحالية - وقتها- بالإخوان كجماعة إسلامية، وقال لنا صالح أن البيعة السابقة للهضيبي مستمرة، وقرر أن علاقتنا بالإخوان لن تكون إلا من خلاله فقط.. وبعدها لم أقابل لا «حسن الهضيبي»، ولا «زينب الغزالي».

وهنـا بدأت مرحلة جديـدة في حياتنا مع «صالح سريَّة» باعتبـاره القائد الجديد لهذه المجموعة التنظيمية الإخوانية.. ولابد هنا أن أذكر كلمة للتاريخ عن هذا الرجل صالح عبدالله سريَّة - لأنه ظُلم تاريخيًا في كل ما كتب عنه في تاريخ الحركة الإسلامية.

«صالـح سريَّة» هاجـر مع أسرته من حيفا بفلسـطين بعد نكسـة 1948 إلى العراق، ومكث في العراق وتعلم هناك، وهو من مواليد 1935 واستقر به المقام هناك.

وتربـى في حضـن الإخوان المسـلمين بالعـراق وفي حضن الحركة الإسـلامية هناك، وتوحدت علاقته بهذين الفصيلين الإسلاميين.. وتقدم في تعليمه تقدمًا ملحوظًا، حيث كان الأول في المرحلـة الإعداديـة والثانويـة وحصل عـلى إجازة كلية ضبـاط الاحتياط بالعـراق وامتنع عن تنفيـذ أوامر صادرة إليه بقتال الأكراد بشـمال العراق، وقال وقتها: إنهـم من أحفاد «صلاح الدين الأيوبي»، ثم أصبح عضوًا في المؤتمر الوطني الفلسـطيني واقـترب من «أحمد الشـقيري» ثم «ياسر عرفـات» وكان معروفًا بالاسـم داخل الحركة الفلسطينية..

اختلف «صالح سريَّة» مع إخوان العراق حيث كانت له وجهة نظر في ضرورة تغيير أسـلوبهم ومنهجهم بوضع آلية وهدف الوصول للسـلطة ضمن مخططهم وحسـابهم.. كان يجهـر بذلك وقتها، وانتهت علاقته بإخوان العراق بعد هروبه منها فارًا من مطاردة صدام حسـين واسـتمر في سوريا عدة أشـهر ثم انتقل للقاهرة بأسرته التي كانت مكونة من زوجته و9 أطفال.

نـزل «صالح سريَّة» عـلى إخوان القاهرة وتعـددت لقاءات «صالح سريَّة» بالمرشـد «حسـن الهضيبـي»، وقد أخبرنا هو شـخصيًّا أنه عرض على المرشـد أفـكاره وآراءه من خـلال مذكرة مكونة من 50 صفحة تتضمن فكرة بداية وعهد جديد للإخوان، ومنهج جديـد للإخـوان والتحول من إطار المهادنـة إلى المواجهة مع الأنظمـة الحاكمة كمقدمة للوصول للسلطة، وأكد لنا سريَّة أن المرشد الهضيبي وافق على وجه العموم على ما جاء بالمذكـرة، وقد أنكـر «سريَّة» كل تلك المعلومـات في التحقيقات التـي أجريت معه، بل وذكر عكسها تمامًا حفاظًا على الجماعة واستمرارها وحتى لا يزج بها في القضية.

ولذلك فأنا ألتمس العذر لكل الإخوان الذين أنكروا صلتنا بالإخوان في التحقيقات وخاصة زينب الغزالي، وأتفهم ذلك جيدًا، ولو كنت مكانها لفعلت مثلما فعلت ولقلت مثلما قالت.

وها أنا الآن أكشف الحقائق بعد مرور أكثر من ثلاثين عامًا وقد جرى العرف الدولي على كشف الوثائق الرسمية لأخطر الأحداث السياسية بعد هذه المدة حتى يعلم الجميع الحقيقة كاملة.. ونحن أولى بذلك، ومن هنا فلا حرج ولا ضرر على أحد الآن من كشف هذه المعلومات المهمة عن تلك الحقبة الزمنية، حتى تتعلم الأجيال القادمة.

وعندمـا أقـرت زينب الغـزالي في التحقيقات بحدوث اللقاءات معنـا في منزلها، كان لابـد أن تبحث عن تفسـير آخر لهذه اللقاءات فكان ما قالـت، وأنا أتفهم هذا التصرف حفاظًا على الجماعة وتجنبيًا لها لحملة صدام جديدة مع النظام في عهد السادات.

ولعلنـي هنـا أفجر مفاجـأة وأنا أعلن أن الكليـة الفنية العسـكرية لم تكن هي الهدف ولا السـيناريو الأصلي لما كنا نخطط له بهدف السيطرة والوصول إلى السلطة، فلقد كان السـيناريو الأصـلي هو التخطيـط للقبض على السـادات في المطار وهو قـادم من رحلته ليوغوسلافيا، وطلب «صالح سريَّة» من «حسن هلاوي» ومجموعة من القاهرة والجيزة إعداد رسومات وكروكيات تفصيلية للمطار من الداخل والخارج لتحديد خطة الهجوم وإلقـاء القبـض عـلى «السـادات» ومن معـه مـن القيـادات الحكومية، غـير أن هلاوي ومجموعتـه لم يجهزوا مـا طُلب منهم، فألغيـت عملية المطار، وتم اسـتبدالها بخطة بديلة لنفس الهدف وهو القبض على «السـادات» وأركان حكمه، وتقديمهم لمحاكمة شـعبية،

وعليه فقد انتظرنا الإعلان عن موعد اجتماع للسادات مع قياداته في أي مكان إلى أن تم ذلك وتحددًا يوم 19/ 4/ 1974 في مقر اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي على كورنيش النيل لمناقشة ورقة أكتوبر - وهو الآن مقر الحزب الوطني المحترق - بعد ما يقرب من شهر من فشل عملية المطار، وأعددنا أنفسنا لتنفيذ عملية القبض على السادات وأعوانه، وحتى أيام قليلة لم يكن هناك أي دور للفنية العسكرية في الخطة، ولم نكن نتوقع ذلك، بل وحتى الآن لازالت هناك علامات استفهام كثيرة من داخلنا على هذا الموضوع، إذ كانت حياة صالح وكارم القصيرة واستشهادهما لم تكن لتسمح لنا وقتها أن نسأل أو نعاتب عن موضوع إدخال الكلية العسكرية في الخطة.

لكن ومع ما توافر لدي من معلومات فقد حدث تقارب شديد بين «صالح سريَّة» وكارم الأناضولي وأقنعه كارم بالاستعانة بالكلية الفنية العسكرية، باعتباره أقدم طالب في الكلية ومسموح له بالدخول والخروج، وأقنع «صالح سريَّة» بإمكانية الاستعانة بما في الكلية من إمكانيات وأسلحة ومدرعات لاستخدامها في تطويق مقر الاجتماع وتسهيل القبض على السادات ومن معه، وبالتالي حدوث الانقلاب والاستيلاء على الحكم، وهو ما لم يحدث.

تبقى نقطة مهمة لابد من الإشارة إليها، وهي المتعلقة بتنفيذ الحكم عليّ من الإعدام إلى الأشغال الشاقة، خاصة وقد كتب كثيرون في هذه النقطة واتهموني بأنني كتبت التماسًا لتخفيف هذا الحكم وهو ما ذكره الظواهري في كتابه الأخير «وصيتي الأخيرة» وتلك معلومة مخالفة للحقيقة تمامًا واتهام باطل، وأحيانًا يذكر البعض أنني قدمت تنازلًا ما.

والحقيقة التي أذكرها هنا أن تخفيف الحكم عليّ كان لعدة أسباب:

الأول : مذكرة كتبها كل من نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم وثروت أباظة، للسادات يطلبون فيها تخفيف الحكم عني رحمة ورأفة بوالدي الشاعر محمد عبد المنعم الأنصاري رحمه الله.

والثـــانـــي: أن والدي قابل السـادات مرتين، إحداهمـا في ميت أبو الكوم - وقد سـهل لنا هذا اللقاء محافظ المنوفية وقتها شـوكت الجمال وهو شـقيق كاتب قصة شـهير بالإسكندرية ويعرف والدي وقد حكى لي والدي قصة هذا اللقاء بعد سنوات وما دار فيه من وعد له بتخفيف الحكم.

والثـــالـــث: يتعلـق بتدخـل الفنان المشـهور عادل إمام، حيث شـاء القدر أن يأتي لسـجن مزرعة طرة العمومي لزيارة مخرج شـهير مسـجون على ذمة قضيـة هيرويـن، والتقـى عادل إمـام بأحد أفـراد تنظيمنـا المقبوض عليهـم وأبلغـه بأنه هـو - أي عـادل - الذي تدخل لدى السـادات لتخفيف الحكم عن طلال، نظرًا لسابق معرفته بوالدي.

أضـف إلى ذلك أن شـقيقي الأصغر أمين قد أخبرني بقصـة أن والدي دفع مبلغ 20 ألف جنيه لاثنين من المسئولين الكبار للتدخل لتخفيف الحكم عني.

■■■

الـــرد مـــن المؤلـــف علــــى شــــهادة طــــلال بالمنطـــق والوثـــائـــق



مـخـتـــار نـــــوح

كانـت هذه شـهادة طلال الأنصاري، كما سـجلها إلينا نصًّا، ولن نشـأ أن نتدخل في أيـة تفاصيـل، لأننا ونحن نقيِّم التاريخ، نكتب كل الشـهادات كـما وردت.. إلا أن هذه الشهادات ليست كلها على مستوى واحد من المنطقية، وليس معنى ذلك أننا نتهم أحدًا بالكذب، إلا أن الإنسان قد يقع في سوء التصور.

وإذا كنا نسـلم بكل ما ذكره طلال بخصوص النشـأة الدينية والمؤثرات الاجتماعية، فإن ذلك التسليم صغناه في مقدمة هذا المؤلف.. كما أننا سبق وذكرنا في ثنايا هذا الكتاب أن اقتحام الفنية العسكرية كان هو الوسيلة للحصول على الأسلحة والمدرعات اللازمة لإحـداث الانقـلاب، إلا أن هذا لا ينفـي أن هناك خطة مفصلة كانـت خاصة لاقتحام الفنية العسـكرية بكل ما فيها من مخاطر، والدليـل على ذلك هو أقوال طلال الأنصاري نفسه في التحقيقات ولم أشأ أن أتعرض لهذه التفصيلات، ولكن تفنيد شهادة طلال التي خالفـت مـا لدي من معلومات جعلتني أسـتدل على عدم صحة أجزاء من شـهادته من خلال أقواله نفسها.

ففي محضر 13/ 5/ 1974 سأل المحقق طلال الأنصاري في مقر النيابة بدار القضاء العالي.

س: كيف وضعت خطة اقتحام الفنية العسكرية من الخارج؟

ج : يوم الاثنين لما كامل رجع من مصر بعد ما قابل كارم ومعه الخطة.. وابتدأ كامل يشرح لي الخطة كالآتي... اختيار مجموعة الاقتحام وعددها ثلاث مجموعات: **الأولى**: كانت مسئولة عن التعامل مع الحراس في أول الشارع الموجود به البوابة الخلفية، **والمجموعة الثانية**: تتعامل مع الحراس في وسط الشارع، **والمجموعة الثالثة**: مع الحراس على البوابة، وكانت الأوامر ألا يبدأ التعامل إلا بعد أخذ الإشارة مني أو من كامل بعد أن نحصل على الإشارة من داخل الكلية العسكرية.

(هذا الاعتراف من طلال الأنصاري يؤكد وجود خطة مخصصة للفنية العسكرية، كما يؤكد علمه بكل تفاصيلها).

وأما بالنسبة لقوله أن الإخوان كانوا على علم بهذا التنظيم وأنه قد بايع الإخوان، فنحن نصدق مسألة البيعة، لأن هذا ممكن الحدوث أما أن يكون الإخوان على علم بهذا التنظيم كلهم أو بعضهم فهذا مما نتركه للقارئ ليصل إليه بنفسه..

وختامًا فإننا نترك هذه الشهادات جميعها أمام القارئ، ونترك الحكم له وللتاريخ مع تأكيد منا بأننا حاولنا قدر الإمكان أن نقدم كافة المعلومات التي حصلنا عليها من واقع نصوص التحقيقات التي أجريت بمقر أمن الدولة والتي لم يسبق نشرها من قبل، وذلك في محاولة منا لكشف صفحات مجهولة من تاريخ الحركات الإسلامية في صراعها مع السياسة الأمنية في مصر.

﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (هود: الآية 88).

■■■

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة الحربية
ادارة القضاء العسكرى
ادارة المدعى العام العسكرى

القيد : ٧٤/٢/٧
التاريخ : ١٩٧٤/٤/١٨

مرفقات ( ) جم أبريد سرى

السيد الاستاذ / النائب العام

بعد التحية ..

نرسل لكم التحقيق الذى اجرته النيابة العسكرية فى القضية رقم ٧٤/٣ أمن دوله عسكرية عليا للاختصاص .. ومرفق بالاوراق كشفا باسماء المتحفظ عليهم والاماكن الموجودين بها ..

مع وافر التحيه ...

التوقيع
لواء / عادل محمد محمد راشد
المدعى العام العسكرى

١/٤
٢/٤ صورة الى س ٢٨ شرطة عسكرية لوضع المتحفظ عليهم لديكم تحت تصرف النيابة العامة ..
٣/٤ صورة الى ادارة المخابرات الحربيه والاستطلاع (س ٧٥) لوضع المتحفظ عليهم لديكم تحت تصرف النيابة العامة ..
٤/٤ حفظ
النمر / ..

١٩٧٤/٤/١٨

وثائق قضية «الفنية العسكرية»

نص مخاطبة المدعي العسكري للنائب العام بشأن قضية «الفنية العسكرية»

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
وزارة الحربية
الكلية الفنية العسكرية
مكتب نائب الأحكام

رقم القيد : ن/ك/ط/٩/١٥/٧٤/
التاريخ : ١٩٧٤/٤/١٨
المرفقات : ( )و

الموضوع : بشأن ما حدث فى منتصف ليلة ١٧ و ١٨/٤/١٩٧٤ فى الكلية الفنية العسكرية ""

(ج ١٦) بريد حربى

الى / نيابة شرق القاهرة العسكرية

نحيطكم علما بأنه قد حدث بعد منتصف ليلة ١٧ و ١٨/٤/٧٤ أن هاجم بعض الافراد المدنيين أسوار الكلية الفنية العسكرية واعتدوا على أفراد الخدمة وتمكنوا من بعضهم واستولوا على أسلحة البعض بعد أن استعملوا الاسلحة البيضاء واقتحموا الكلية وأطلقوا النيران على كل من تصدى لهم من أفراد عسكريين وترتب على ذلك وفاة بعض الافراد واصابة آخرين جارى حصرهم وقد تبين أن بعضا من طلبة الكلية قد اشتركوا معهم فى هذه الاحداث بطريق المساهمة وقد تم ضبط الطلبة الاتية اسمائهم بعد ضالعين فى تلك الاحداث وهم :-

١ - طالب / مجدى محمد سليم
٢ - طالب / محمود خلاف محمد
٣ - " / سعد دربالة
٤ - " / حسين حسن سليم
٥ - " / أحمد صالح عامر
٦ - " / كارم عزت حسن عبد المجيد
٧ - " / محمد شاكر سليمان
٨ - " / حندي أبو الفتوح أحمد يوسف

وقد تم التحفظ على هؤلاء الطلبة وارسالهم بالحرس اللازم الى المخابرات الحربية بناء على طلبها ""

رجاء التفضل بالعلم واتخاذ اللازم ""

مع وافر التحية ""

فريق / محمد ابراهيم سليم
مدير الكلية الفنية العسكرية
بالتفويض عميد / فواد محمد عسل
نائب المدير للشئون العسكرية والادارية
التوقيع ( )

نظر [illegible] ١٨/٤/٧٤

(مطبعة الكلية الفنية العسكرية ١٢٦٨/٧٢/١٠٠٠)

نص بلاغ الكلية الفنية العسكرية لنيابة شرق القاهرة بشأن اقتحام الكلية في منتصف ليلتي 17،18 إبريل 1974

٤٣

كشف باسماء المتحفظ عليهم على ذمة
القضيـــــة

١ ـــ مدنى / خالد ابراهيم احمد •
٢ ـــ " / محمد ابراهيم زيتون •
٣ ـــ " / عبد الحليم السيد عبد الحليم
٤ ـــ " / احمد ابراهيم جمال •
٥ ـــ " / حسن عبد الله •
٦ ـــ " / محمود محمود عشره •
٧ ـــ " / محمد ريان على غازى •

موجودين بالمخابرات الحربيه والاستطلاع بى (٧٥)

٨ ـــ " / هانى عبد المقصود السيد
٩ ـــ " / عبد الصمد آدم •
١٠ ـــ " / محمد السيد حسن سليم

موجودين فى مستشفى السجن العسكرى ••

١١ ـــ طالب محمود ديساب — من الكلية الفنية العسكريــة
١٢ ـــ محمود الفسراوى — " " "
١٣ ـــ سيد دربالـــة — " " "
١٤ ـــ سعيد عبد الحميد شبل — " " "
١٥ ـــ كارم عزت حسن — " " "
١٦ ـــ محمود خلاف — " " "
١٧ ـــ حسين حافظ بدرى — " " "
١٨ ـــ كرم محمد عيسى — " " "
١٩ ـــ حسين حسن سليم — " " "
٢٠ ـــ احمد صالح ثامر — " " "
٢١ ـــ يحيى عبد الحليم اسماعيل — " " "
٢٢ ـــ محمود محمود عبد المتعال — " " "

كشف بأسماء المتحفظ عليهم على ذمة القضية

٤٦

[illegible] - ٢١ [illegible] الشرطة [illegible]

[illegible] الخلية [illegible]

١- جندي/ أحمد محمد حامد ٢- رقيب/ أحمد سليمان محمود

٣- عريف/ السيد عبد الوهاب [illegible] ٤- طالب/ [illegible] سعيد محمد

٥- جندي/ محمد سليمان [illegible] ٦- م.ج/ السيد سعيد [illegible]

٧- رائد/ أحمد [illegible] ٨- رقيب/ [illegible] حسن

٩- رقيب/ إبراهيم [illegible] ١٠- رقيب/ إبراهيم [illegible]

١١- عريف/ السيد محمد صالح ١٢- رقيب/ مصطفى [illegible] طه

١٣- م.ج/ محمد عبد الباسط ١٤- م.ج/ نبيل مرسي

١٥- م.ج/ حمدي محمد [illegible] ١٦- م.ج/ [illegible] إبراهيم

١٧- طالب/ مجدي محمد سليم ١٨- رقيب/ [illegible] عبد الله

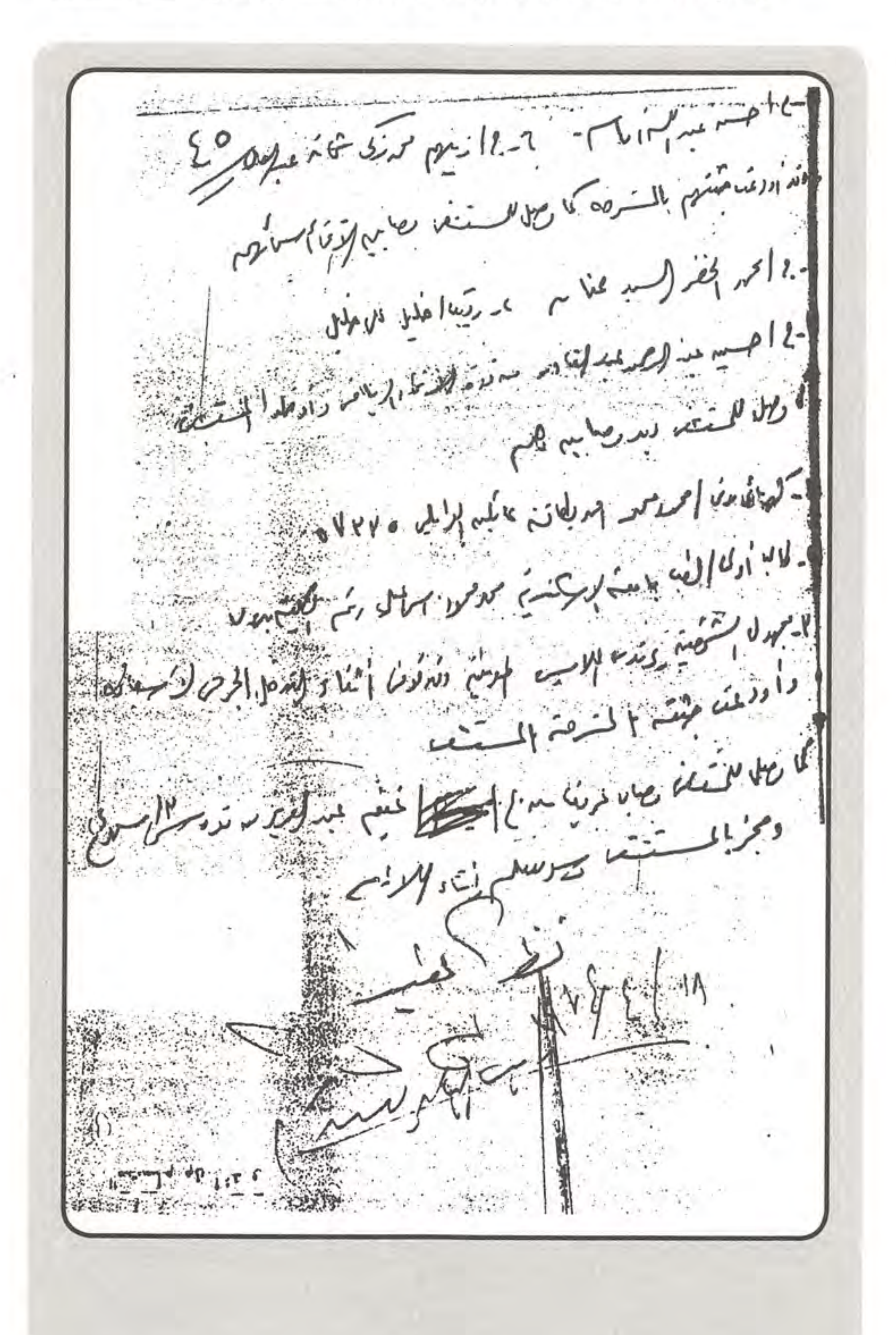
[illegible]

الخلية [illegible] هم:

١- طالب/ مصطفى [illegible] ٢- عريف/ أحمد السيد [illegible]

٣- م.ج/ [illegible] السيد السيد ٤- عريف/ [illegible] عبد [illegible] إبراهيم

تابع: كشف بأسماء المتحفظ عليهم على ذمة القضية



١- حسن عبد [illegible] ٦- ابراهيم محمد زكي شحاتة عبد العال ٤٥

[illegible] بالشرطة كما وصل للمستشفى مصابين [illegible]

٣- احمد الخضر السيد عثمان [illegible] رقيب [illegible]

٤- حسين عبد الحميد القاضي [illegible]

وصل للمستشفى بعد [illegible]

[illegible] احمد محمد [illegible] ٥٧٢٢٠

[illegible] محمد [illegible]

[illegible] الشرطة [illegible]

[illegible] الشرطة المستشفى

كما وصل للمستشفى [illegible] عبد العزيز [illegible]

[illegible] المستشفى [illegible]

١٨/٤/٧٤

مذكرة

الموضوع : ضبط تنظيم مناهض أثناء هجومــة على مبنى الكلية الفنية العسكريــة بالعباسيــة .

فى الساعة ٠ر١٢ ص اليوم حضر للادارة المدعو / أحمد أحمد حامد الرجال الطالب بالسنة الاولى بكلية الطب جامعة الاسكندرية — وبمناقشته شفويا قرر ما يلى :

- أنه انضم فى أول العام الدراسى للجماعة الدينية بالكلية والتى كانت تعقـــد اجتماعاتها صباح الأحد من كل أسبوع .

- منذ حوالى أربعة أشهر دعاه أحد الطلبة من زملائه بكلية الطب يدعى محمد باشا الى الانضمام الى تنظيم طلابى يهدف الى اقامة حكم الاسلام والاستيلاء على السلطة — الا أنه لم يستجب اليه وابتعد عنه .. وأن محمد باشا عندما لاحظ عدم استجابته أفهمه بأن الموضوع لا يتجاوز مجرد المزاح وأنه منذ حوالى أسبوعين لاحظ أن الطالب محمد باشا يجتمع كثيرا بمسجد الكلية مع عدد من الطلبة عرف منهم كل مــن :
١— خليفة ولا يعرف لقبه .
٢— محمد جاد . وهما بكلية الطب — وأنه إشتبه فى أمر هذه الاجتماعات ورأى أن يتقرب اليهم ويجاريهم فى احاديثهم حتى يستطيع تحديد نواياهم والابــلاغ فى الوقت المناسب .

- أنه استطاع التقرب الى محمد باشا حتى فاتحه فى أمر هذا التنظيم — ومنذ ١٥ يومــا أعطاه البيعة كأمير لجماعته والتى تضم أيضا الطالبين خليفة ومحمد جاد ونص البيعة كالآتى : " أبايعك وأعاهدك على السمع والطاعة فى العسر واليسر والمنشــط والمكره والله على أما أقول شهيد "

- أنه علم من أمير جماعته بأن وراء هذا التنظيم شخصيات كبيرة فى الدولة فى استطاعتهــا الجلوس مع رؤساء الدول كالقذافى ونوقيرية وأن الهدف من هذا التنظيم هو اقامــة

- ٢ -

دولة اسلامية وأن نقطة البدء هي مصر - وبعد السيطرة على مصر فانه يمكن السيطرة على العالم الاسلامى كله وذلك على أساس أن الحكم الحالى هو حكم جاهلى .

× أن أمير الجماعة سلمه بعض الكتب لأبو الأعلى المودودى وبعض الكتيبات الصغيرة التى تحوى مواضيع دينية عن الجهاد .

× أن تمويل التنظيم يتم من اشتراكات الأعضاء كل على قدر استطاعته .

× أنه علم بأن هناك أكثر من جماعة لكل منها أمير ثم يرأس الامراء أمير للتنظيم كله وأن هناك جماعات من القاهرة والاسكندرية ويعتقد بأن هناك مجموعات أخرى فى المحافظات المختلفة وأن هذه الجماعات تحتوى على عناصر أخرى بخلاف الطلبة .

× أنه علم أن هناك احتياطات لأمن التنظيم ومنها منع أى اجتماع خارج الكلية أو حمل أى كتب ممنوع تداولها .

× أنه يوم الثلاثاء الماضى الموافق ١٦/٤/ ١٩٧٤ طلب منه أمير الجماعة الاستعداد للسفر فى رحلة للقاهرة وأنهم قد توجهوا بالقطار للقاهرة - وقد شاهد عددا من المجموعات حضروا ضمن الرحلة ثم تفرقوا فى محطة مصر - وأن مجموعته توجهت الى ميدان العباسية ومنه الى معاينة جامعة عين شمس ثم تناولوا الغذاء بأحد المطاعم بميدان العباسية ثم عادوا الى الاسكندرية وأن امير جماعته قام بدفع جميع النفقات .

× أضاف أنه بتاريخ ١٧/ ٤/ ١٩٧٤ قابل محمد باشا امير جماعته الذى طلب منه أن يقابله بمحطة الاسكندرية فى تمام الساعة ٣٠ر٥ م - ولاحظ أن هناك مجموعات اخرى من الطلبة - ثم سلمه محمد باشا تذكرة للسفر للقاهرة بقطار الساعة ٥٠ر٥ م وفعلا ركب القطار ومعه خمسة آخرون عرف منهم شخص يدعى محمد عشيرة طالب بكلية طب جامعة الاسكندرية .. وعند وصولهم للقاهرة استقلوا سيارة أجرة وتوجهوا الى ميدان العباسية - وقد لاحظ أثناء وجوده بحديقة ميدان العباسية أن هناك مجموعات أخرى من الطلبة يقفون متفرقين عددهم حوالى من ٢٠ الى ٣٠ - وفى الساعة ٢٠ر١٠ م حضر الى مجموعته شخص لا يعرفه ولكنه سمع البعض يلقبه بالأمير وسلم ٢ من زملائه عدد ٢ مطواه بسوستة وحدد لهم مهمتهم بقوله (ان العملية سوف تبدأ الساعة ٥٥ر١٢ ص ١٨/٤/٧٤ من الباب رقم ٢ للكلية الفنية العسكرية وذلك بالهجوم على الحارس وقتله والاستيلاء على

سلاحه ثم سينضم اليهم عدد من زملائهم من داخل الكلية الفنية وأعطاهم كلمة السر للتعارف الى زملائهم بالكلية وهى عبارة عن (الله والجنة) وردها (النصر والصبر) •

× أن المجموعة قد أحضرت معها اوفرولات ورتب عسكرية لاستعمالها عقب الاستيلاء على مبنى الكلية وأن اللبس العسكرى أيضا كان لايهام الشعب بعد ذلك بأن القائمين بهذه الحركة هم رجال من القوات المسلحة

× أنه فى الساعة ٣٠ر١٠ م عندما تأكد أن هدف حضورهم للقاهرة هو القيام بعمليات قتل حسب الخطة الموضوعة تمكن من الافلات من مجموعته واستقل سيارة أجره وتوجه الى منزل السيد رئيس الجمهورية بالجيزة للابلاغ •

- كما حضر للادارة فى الساعة ٥٥ر١ ص اليوم المواطن جلال شفيق على صقر / عريف متطوع بالقوات البحرية - ومناقشته شفويا قرر بأنه تعرف على المدعو / محمد سليم الطالب بكلية الهندسة جامعة الاسكندرية منذ حوالى أسبوعين تقريبا - وأنهما تبادلا الحديث عن الاسلام وبعض الآيات القرآنية التى تحض على الجهاد فى سبيل الله ••• وأنه لاحظ أن محمد سليم يعتنق بعض الافكار المتطرفة بالعمل على اقامة دولة اسلامية بالقوة - ثم طلب منه الانضمام الى جماعة تسمى (جماعة المسلمين) تعمل على تحقيق هذا الغرض - وقد وافقه على ذلك لتدينه الشديد ثم أعطاه البيعة على السمع والطاعة باعتباره أميرا لجماعته •

- أن محمد سليم حضر الى منزله منذ أسبوع تقريبا وأعطاه كتاب معالم فى الطريق لدراسته وكشف الطواغيت التى تحكم الدول الاسلامية حاليا •

- وأضاف بأنه فى صباح يوم الاربعاء ١٧/ ٤/ ١٩٧٤ قابله الطالب محمد سليم بجوار عمله وطلب منه الحضور لمحطة الاسكندرية فى الساعة ٥ م للسفر للقاهرة لحضور ندوة دينية تعقد مساء نفس اليوم بميدان العباسية بالقاهرة ثم قدمه لبعض الطلبة وأفهمه بأنهم معه فى الجماعة - وقد علم أن بعض أعضاء الجماعة يتسمى بأسماء حركية وأن الاسم الحركى لأمير جماعته الطالب محمد سليم هو (عبد الحكيم) •

- عند وصولهم الى محطة القاهرة فى الساعة ٩ م استقلوا سيارة أوتوبيس وتوجهوا الى الحديقة

- ٤ -

التي بميدان العباسية حيث حضر شخص، قام [illegible] سليم [illegible] أمير التنظيم [illegible]. (يعتقد المبلغ أنه مستشار أو موظف بجامعة الدول العربية) واسمه الحركي "الأمير طلال". .. وقد قام المذكور بتسليم عدد من الحلوى الى أعضاء المجموعات المتناثرة بالحديقة وحدد لهم ساعة الصفر بالساعة ٥٥ر١٢ ص وأبلغهم على كلمة السر وهي (الله الجنة) وردها (النصر والصبر).

- قرر بأنه علم أن بعض أعضاء الجماعة قد إحضروا معهم أفرولات ورتب عسكرية لاستعمالها عقب الاقتحام .. ثم كلفهم بالتوجه الى مبنى الكلية الفنية العسكرية ساعة الصفر، وبعد تلقى اشارة ضوئية صادرة من أحد نوافذ مبنى الكلية يتم الهجوم على بوابة الكلية رقم ٢ (الاستيلاء على السلاح والانضمام لأعضاء الجماعة داخل الكلية).

- كما قرر بأنه توجه ساعة الصفر الى مبنى الكلية الفنية العسكرية وانتظر حتى شاهد الاشارة الضوئية وعند بدء الهجوم تمكن من الافلات واستقل سيارة أجرة وتوجه الى منزل السيد رئيس الجمهورية بالجيزة للابلاغ.

- وقد حدث في الساعة ٥٥ر١٢ ص اليوم أن اقتحم حوالي ثلاثين شخصا مدنيا الباب رقم ٢ للكلية الفنية العسكرية وقاموا بالاعتداء على أفراد الحراسة مستخدمين في ذلك السلاح الأبيض (المطاوي) وتمكن بعضهم من الاستيلاء على بعض البنادق نصف الآلية التي كانت مع أفراد الحراسة ... وقد تصدى لهم بعض أفراد القوة وحدث اشتباك بين الفريقين وتم ضبط كل من :-

عبد الحليم السيد عبد الحليم	طالب بكلية الهندسة / اسكندرية.
خالد ابراهيم سالم	طالب بمدرسة مصطفى كامل الثانوية - اسكندرية
محمد السيد حسين سليم	طالب بكلية الهندسة / اسكندرية
احمد ابراهيم جمال	طالب بكلية الهندسة / اسكندرية
محمد ابراهيم زيتون	طالب بكلية الزراعة جامعة اسكندرية
حسن عبد الله السحيمي	طالب بكلية الزراعة جامعة اسكندرية
محمد محمود باشا	طالب بكلية طب الاسكندرية

عبد الله محروس	طالب بكلية العلوم جامعة الاسكندرية
حاتم محمد انور عبد الرحمن	طالب بكلية الصيدلة جامعة الاسكندرية
هانى عبد المقصود الفزنوانى	طالب بجامعة الاسكندرية
مصطفى محمد أنور	طالب بهندسة الاسكندرية

وجميع المضبوطين مصابين باصابات مختلفة [illegible] بجراحه — بالاضافة الى شخصين مجهولين توفى أحدهما [illegible] ويرجح أنهما زملاء للطلبة المضبوطين .. وقد نقل جميع المصابين الى المستشفيات العسكرية .

اشترك بعض طلبة الكلية الفنية العسكرية مع الطلبة المذكورين عاليه فى تنفيذ عملية اقتحام الكلية — حيث شوهد قيام بعضهم بكسر لمبات الاضاءة الموجودة على البوابة والاسوار — كما قام البعض منهم بوضع أقفال على حجرة الحراسة الموجودة بجوار البوابة رقم / ٢ — وتم حبس جنود نوبتجية الحراسة داخل الحجرة . وقد عرف من هؤلاء الطلبة كل من :

محمد شاكر محمد سليمان	حسين حسن سليم غنيم
احمد صالح متولى عامر	كارم عزت حسين عبد الحميد الاناضولى
حمدى ابو الفتوح أحمد يوسف	سعد محمد عبد المنعم درباله
مجدى محمد سليم	محمود شلاف محمد أحمد

وقد تم ضبط المذكورين جميعا عدا الطالب سعد دربالة الذى هرب عقب سيطرة قوة الحراسة بالكلية على الموقف — وأصيب كل من الطالبين مجدى محمد سليم ومحمود خلاف محمد أثناء الاشتباك ونقلا الى المستشفى العسكرى .

تم ضبط حقيبة جلد بداخلها عدد من الافرولات ورتب عسكرية مختلفة للضباط وعدد من أغطية الرأس وبعض الاوراق الخاصة مدون بها بعض الأسماء وأرقام التليفونات — كما ضبط كشكول محاضرات باسم الطالب / سامى ابراهيم حمدى بالكلية الفنية العسكرية مدون به خطة الاقتحام والاستيلاء على مبنى الكلية حيث قسم زملاءه الى ١٢ مجموعة ومهمة كل منها الاستيلاء على المواقع الرئيسية بالكلية مثل [illegible] الكهرباء — البوابة — الاذاعة — المخازن — الرادار — ومدون بالكشكول بعض أسماء الطلبة بالكلية (غير كاملة)

- ٦ -

كما عثر على ورقة مدون بها عشرة أسئلة موجهة للسيد الرئيس تدور حول سياسة الانفتاح الاقتصادي - الموقف السياسي الحالي للدولة خاصة قضية الديمقراطية والأوضاع بعد ٦ أكتوبر ويرجح أن تكون هذه الاسئلة كانت معدة لتوجيهها للسيد الرئيس أثناء المؤتمر العاشر الطلابي الذى عقد فى الاسكندرية أخيرا .

- لوحظ عند تفتيش المتهمين خاصة طلبة الكلية الفنية العسكرية أن جميعهم يحملون مصاحف وكتب دينية وسواك أسنان .

- تردد فى أوساط طلبة الكلية الفنية العسكرية أن اجتماعات كانت تعقد شبه يومية فى المساء داخل الكلية على هيئة ندوات دينية يحضرها بعض الافراد من خارج الكلية وأنه مساء امس حضر بعض هؤلاء الاشخاص وعقدت ندوة دينية برئاسة الطالب سعد دربالة والذى كانت تظهر عليه علامات القلق .

- تقدم بعض طلبة الكلية الفنية العسكرية للادلاء بمعلومات عن بعض زملائهم - وقد تم التحفظ بمعرفة المخابرات الحربية على عدد حوالى ٢٥ طالبا من طلبة الكلية .

- كان من نتيجة هذه الاشتباكات وفاة خمسة من جنود الحراسة بالكلية والطالب مصطفى الدسوقى بالكلية الفنية والذى لم يتضح بعد موقفه من الحادث .. وقد تم نقل جثث المتوفين الى مشرحة المستشفى العام العسكرى .

- تم الاستعانة بفرقة الغاز المسيل للدموع بالأمن المركزى فى القبض على بعض المتهمين الذين كانوا مختبئين بمبانى الكلية .

- قامت المخابرات الحربية باستلام المضبوطات والمتهمين لاستجوابهم بمعرفتها .

عرض : رجاء الاحاطة وجارى المتابعة .

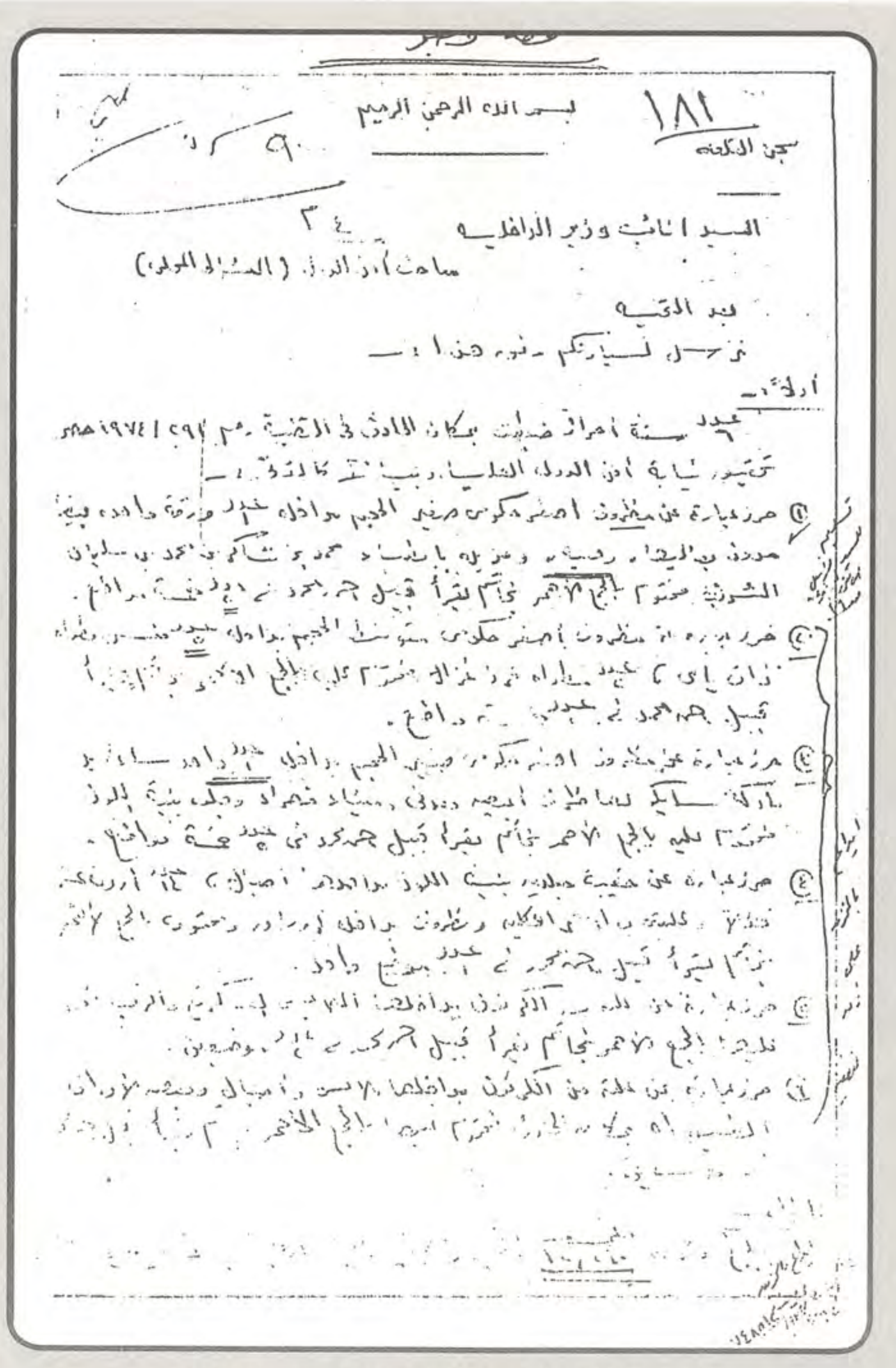
١٨/ ٤/ ١٩٧٤ .

[توقيع]

[تأشيرة بخط اليد: عرض على السيد ...]

١٨/ ٤/ ١٩٧٤

١٨/٤/١٩٧



سجن القلعة ١٨١

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد / نائب وزير الداخلية

بعد التحية

أولاً:

عدد ٦ ستة أحراز ضبطت بمكان الحادث في القضية رقم ٢٩٢ / ١٩٧٤ حصر [illegible] أمن الدولة العليا [illegible]

١) [illegible]

٢) [illegible]

٣) [illegible]

٤) [illegible]

٥) [illegible]

٦) [illegible]

نص مخاطبة مأمور سجن القلعة لنائب وزير الداخلية
بشأن أحراز قضية «الفنية العسكرية»

١٧١١

[illegible] الجلسة وموافقة نيابة أمن الدولة [illegible]

السادة لإرسالها للتحقيق.

ثالثاً:

مرفق بالإجراءات محضر بمعرفة السيد/ العميد أ. سامي [illegible] مأمور

سجن القلعة بتاريخ ٢٥/٥/١٩٧٤.

رابعاً:

قرار نيابة أمن الدولة العليا الصادر من الأستاذ/ ماهر الجندي

وكيل نيابة أمن الدولة العليا والمؤرخ ٢٥/٥/١٩٧٤.

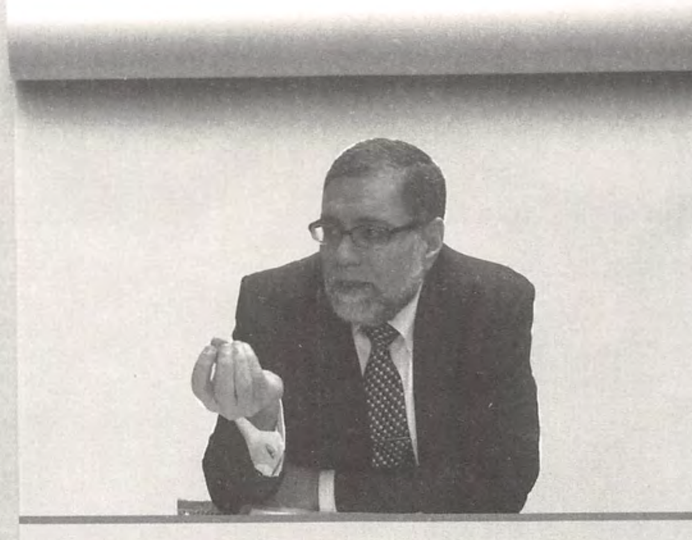
رجاء التنبيه باتخاذ اللازم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مأمور سجن القلعة

مقدم/

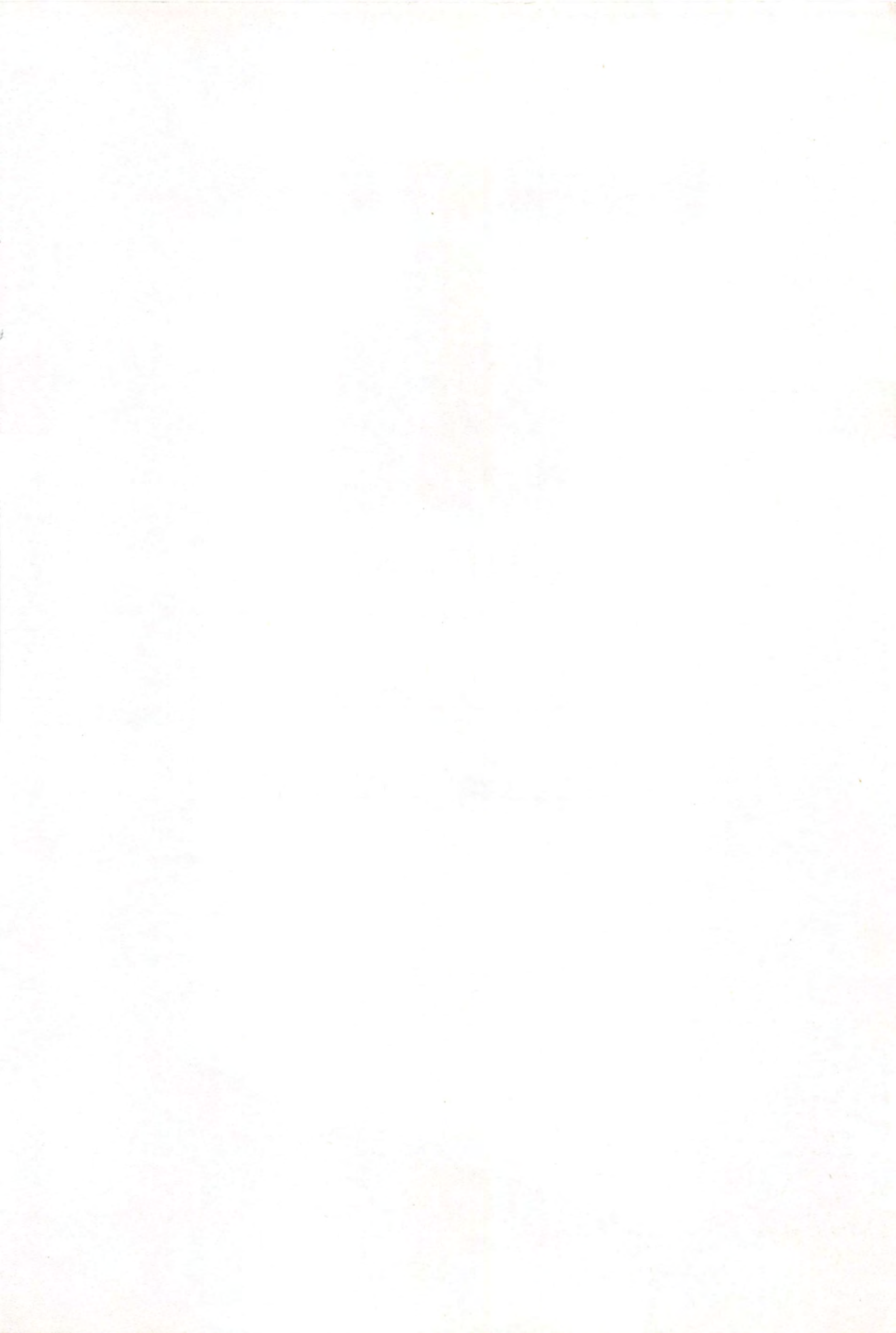
تحريراً في ٢٥/٥/١٩٧٤

تابع: نص مخاطبة مأمور سجن القلعة لنائب وزير الداخلية
بشأن أحراز قضية «الفنية العسكرية»



الباب الثاني

قضيـــة «التكفير والهجرة»





من قتل الشيخ الذهبي؟

المقدمة

بحثنا في الباب الأول من تلك الموسوعة التي نحن بصددها - والتي اخترنا لها اسم «موسوعة العنف في الحركات الإسلامية المسلحة» وكان عنوانها «خمسون عامًا من الدم» - قضية «الفنية العسكرية» وقد تشكل واقع الحركة الإسلامية بعدها بشكل جديد وتأثر هذا الشكل بعدة عناصر بعد عام 1974، فأما العنصر الأول أن هذه القضية كانت أول انقلاب عسكري ينتسب إلى الإسلام، وقد أفرزت تلك القضية في الواقع المصري تعايشًا كبيرًا مع الفكرة الإسلامية حتى ولو بصورة خاطئة، تواكب ظهورها الأول على مسرح الأحداث مع أحداث قضية «الفنية العسكرية» التي جاءت في مناخ سمحت فيه الإدارة المصرية وقتئذ بقدر من الحرية أتاح حركة من النقاش والجدل وأتاح أيضًا مساحة لنمو فكرة «البطل» التي عادة ما تظهر في نفوس الشباب مع بداية التحرر من فكرة إلى فكرة، ومع بداية الانتماء الذي وإن كان قد أخذ شكلًا متشددًا إلا أنه أخذ شكلًا بطوليًّا مصاحبًا لهذا التشدد.

وكانت قضية «الفنية العسكرية» قد استمرت ما بين تحقيقات ومرافعات وأصداء اجتماعية قرابة العامين وقد انتشرت وقائع وأخبار هذه القضية بين الأفواج التي بدأت في الإقبال على فكرة الإسلام السياسي ونشرت بينهم روحًا جديدة وفكرًا جديدًا لم يكن بالضرورة فكرًا متكاملًا، فقد جاء في أغلب الأحيان مشوهًا يربط بين البطولة

والانحـراف الفقهـي في قالـب واحد، وفي أحيـان قليلة جاء متناسـقًا واسـتطاع بعض الدعـاة والمعتدلـين أن يحدوا من غلواء الإعجـاب المتنامي بفكـرة الاقتحام والانقلاب والتغيير بالقوة.

وقد جاء «عمر التلمساني» المرشد العام للإخوان الأسبق - رحمة الله عليه - في زمنه وفي وقتـه وأتـى معه مجموعة مـن الدعاة المعتدلين أمثال الشـيخ «صلاح أبو إسـماعيل» والشـيخ «محمد الغزالي» والشـيخ «محمود عيد» والشـيخ «عبد الحميد كشـك» وغيرهم من الدعاة الذين وإن كانوا قد اتسـموا بالحماس في مواجهة الفسـاد والانحراف إلا أنهم في ذات الوقـت كانـوا عـلى توقيت وعلى موعد محـدد مع كل الأحـداث التي وقعت في ذلـك الوقت وقـد كانوا يمثلون جميعًا الفكر الوسـطي وإن اختلف أسـلوب كل منهم، وتـم تـداول مرافعـات قضيـة «الفنية العسـكرية» بين الشـباب وبين المجموعـات التي تكونت كنتيجة حتمية لمناخ السـماح الذي قدمه الرئيس السـابق أنور السـادات للحركة الإسـلامية، صحيح أنه كان يهدف إلى تقليم وتقزيم الحركة اليسارية التي تربصت به في بدايـة حكمه - ولاسـيما الحركة الناصريـة ورموز المرحلـة - إلا أن الأمور خرجت من حدود سيطرته لتأخذ الحركة الإسلامية مسارًا أقوى وأكثر انطلاقًا.

وقـد تم تداول شريط الكاسـيت الخاص بمرافعـات قضية «الفنية العسـكرية» سرًّا وعلانيـة وتجاذبها شـباب مصر عـام 1975 وهو الجيـل الذي، يدور تاريـخ ميلاده بين العـام 1950 وعام 1956 وكانوا قد بدءوا يتخرجـون من الجامعات في تلك الأعوام، فتزامن ذلك مع ظهور فكرة البطل التي ولدت من رحم قضية «الفنية العسكرية» وفكرة البطل ترتبط بها فكرة التضحية وجودًا وعدمًا، فكلما زادت الفكرة لدى الشباب زادت معهـا روح التضحيـة والرغبـة في بداية جـادة وفي عمل ما ولو من وجهـة نظر صاحبها الشـخصية. هـذا هو **العنصـر الأول** الذي صنـع روح البطوله في نفوس شـباب عام 1976 بغض النظر عن تقييمها.

أما العنصر الثاني من عناصر التأثير فكان مصدره هو الموضوعات التي تناولتها كتب وأطروحات هذه الفترة الفكرية، فقد تم تسـليط الضوء على الظلم الذي تتعرض لـه الحركـة الإسـلامية حتـى في الكتيبـات الصغـيرة التي كانـت تصدر عـن دور النشر الإسلامية وغير الإسلامية.

وأغلب المطبوعات إن لم يكن كلها في تلك الفترة كان يتحدث عن الظلم الذي وقع على الحركة الإسلامية في فترة الستينيات أثناء حكم الرئيس جمال عبدالناصر حتى مرافعات الدكتور عبدالله رشوان في قضية «الفنية العسكرية» كانت في أغلبها تتحدث عن الفترة، وكذلك المقالات في الصُّحف، وزاد رواج هذا السوق مع الوقت.

وكان غرض الرئيس السادات من إفساح الباب للحديث حول الظلم الذي تعرضت له الحركة الإسلامية في عهد الرئيس جمال عبدالناصر هو أن يحكم الناس على هذه الفترة بأنها فترة سوداء وأن يشعر المواطن المصري بالامتنان الكامل لما يسمح له به من هامش الحريات خلال عهد السادات، كما أن رغبة السادات في إظهار عبدالناصر كديكتاتور حكم مصر كانت كامنة في نفسه لاسيما وهو يتجه إلى الديمقراطية التي استهدف منها عقد المقارنات بين العهود، وكان يهدف أيضًا من وراء ذلك إلى إسقاط هذه الفترة والحكم عليها دوليًا ومحليًا عن طريق إفساح المجال للمتحدثين من المظلومين خلالها بمن فيهم الكاتب الصحفي مصطفى أمين، وكذلك العديد من المعتقلين من أصحاب التوجهات السياسية الأخرى وهذا من وجهة نظرنا الخاصة.

كانت هذه سمة عامة أظهرت ما تعرضت له الحركة الإسلامية من ظلم حتى إن كتاب الحاجة زينب الغزالي الذي يتحدث عن تعذيبها داخل السجون كان له أثره الكبير على الشباب في ذلك الوقت إضافة إلى الكتب التي كانت تتحدث عن مذابح سجن طره والمذابح التي حيكت للإخوان المسلمين داخل السجون والتي كان لها أثر بالغ في تنمية فكرة البطل لدى الشباب المسلم.

هذان العنصران جعلا الشباب في حالة تأهب قصوى وانقسمت الحركة الإسلامية في ذلك الوقت وفقًا لحماسها الشديد إلى عدة شعب وأقسام:

فأما القسم الأول: فهو القسم الذي ازدادت عنده روح البطولة وحب التضحية إلى الحد الذي تخطت معه مرحلة العلم الفقهي فتجاوزت الصحيح من الأحكام، وذلك ربما بدافع من حماس نفسي أعماها أو أضلها حتى عما أجمع عليه المسلمون، فاتخذت هذه الفرقة سبيلًا انعزاليًا وأطلقت على نفسها اسم جماعة المسلمين، واعتبرت أن ما دونها هو الكفر وأن من دخل فيها اقتناعًا وخرج اقتناعًا فهو مهدر الدم كافر العقيدة مستحَلُّ المال بمجرد خروجه من الجماعة «**جماعة التكفير والهجرة**».

وقد اتخذ هذا القسم منهاجًا حركيًا محددًا تمثل في كف الأيدي خلال المرحلة الأولى، وفي الإعلان عن الجماعة في المرحلة الثانية، وأخيرًا الجهاد من أجل التمكين في المرحلة الثالثة، وأطلق هذا القسم على نفسه اسم جماعة المسلمين استنادًا إلى ذلك الحديث النبوي الشريف الذي يتحدث عن انقسام الأمة إلى بضع وسبعين شعبة كلها في النار إلا واحدة؛ فأعلنت هذه الجماعة - التي تم تأسيسها على يد شكري مصطفى - أنها جماعة المسلمين التي أشار إليها رسول الله ﷺ في الحديث الشريف.

أما القسم الثاني: من الحركات الإسلامية في ذلك الوقت فقد اتخذ من العلم سبيلًا وأفرط في اللجوء إلى التراث حتى إنه رجع بعقله وتفكيره لأعوام طويلة تبلغ المئات ثم تجمد حولها، صحيح أن هذا القسم كان يتسم بعمق البحث إلا أنه أيضًا كان يتسم بالجمود في أحيان كثيرة وأطلق على نفسه اسم **الحركة السلفية** ورفض أن يكون جماعة واحدة وأقر ممثلوا هذه الحركة بأنهم يمثلون أفكارًا وحركة وليسوا جماعة أو حزبًا.

وقد مثل هذا الفريق بالعديد ممن خلع عليهم الشباب لقب المشايخ كالشيخ أسامة عبد العظيم والشيخ الدبيسي والشيخ محمد إسماعيل...... وغيرهم.

أما القسم الثالث: من الحركات الإسلامية فقد أصر أن يعود بذات الاسم الذي بدأ به وهو جماعة «الإخوان المسلمون» وقد بدأت هذه الجماعة بنفس البداية التي بدأها الإمام حسن البنا في بدايات تكوين دعوته فالتزمت بالأصول العشرين كحدود لا ينبغي الخروج عنها سواء في القضايا الفكرية أو القضايا الحركية وحتى في المجالات الخلافية، أصرت هذه الجماعة على أن تبقى على الأصل الذي أعلنه الإمام حسن البنا في حسم المسائل الخلافية واعتبرت هذه الأصول بمثابة المرجع التاريخي والمستقبلي أيضًا وبدأت الانتشار في تكوينها الجديد على يد الشيخ عمر التلمساني وقد كان محاميًا ذكيًا، حسن الخلق عف اللسان، فاستطاع أن يجتذب الكثير من الشباب، ولأنه كان منفتحًا على الآخر فقد شهدت الدعوة الإسلامية التي تحمل فكر الإخوان المسلمين في ذلك الوقت تطورًا ملحوظًا إلا أن هذا التطور لم يستطع أن يحتوي الأفكار المتباينة التي ظهرت وذلك لظروف سياسية فضلًا عن ظروف تكوين الجماعة، ونظرًا لما التزم به التلمساني من حرص على تكوين التنظيم فقد عجز الجميع عن إنقاذ البلاد من كارثة محققة تمثلت في الأفكار المتشددة التي ظهرت في ذلك الوقت وأعادت جماعة

الإخوان المسلمين نفسها إلى الواقع السياسي - بالمعنى الدقيق وأنقذت نفسها من أن يتسرب إليها مثل هذا الفكر، إلا أنها أيضًا لم تشارك بصورة جادة أو حقيقية في مواجهة هذه الأفكار بالقول أو بالعمل على الأقل لعدم رغبة النظام في أن تقوم الجماعة بدور المرشد للحركات الإسلامية فضلًا عن أن النظام المصري كان حريصًا على إبعاد جماعة الإخوان المسلمين عن الدور القيادي في المجتمع المصري.

بل إننا لا نتجاوز الحقيقة إذا ما قلنا إن جماعة الإخوان المسلمين قد كانت هدفًا في ذلك الوقت لكل هذه الحركات وأنها عجزت حتى عن حماية نفسها في بعض الأوقات من الاعتداءات - التي وصلت إلى حد الاعتداء باليد - من قِبل هذه الحركات.

أما القسم الرابع: فهو عبارة عن مجموعات اتخذت طريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بصورة يظهر فيها التغيير باليد وبالقوة واضحًا فكانت على هذا النهج الجماعة الإسلامية بأسيوط والجماعات الإسلامية التي ظهرت في مختلف أنحاء الجمهورية.

واتسمت هذه الحركات الأخيرة باتخاذها طريقًا عنيفًا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واستطاعت أن تجتذب الكثير من الشباب المتحمس في ذلك الوقت وكان من تطور مجموعات هذه الحركة المجموعة التي قامت بتكوين الخلية الأولى لفكرة الجهاد وقضية مقتل السادات.

ومن الغريب أن هذه المجموعات الرئيسية قد تفرع عنها أكثر من مائة وعشرين جماعة صغيرة مثل جماعة شوقي الشيخ والتي يطلق عليها اسم الشوقيون ونسب إليها أحداث قرية كحك بمدينة الفيوم، وجماعة «الملواني» بالوجه القبلي، وجماعة «التوقف والتبين»... وجماعات كثيرة وعديدة كانت فترة السبعينيات قد أفرختها بحكم المناخ السائد وقتئذ.

ونختتم المقدمة بسؤال: لماذا هذا الكم الضخم من الجماعات في فترة السبعينيات؟ والإجابة واضحة فالسياسة الأمنية كانت تدور حول منهج القضاء على كل ما هو قائم وليس منهج التوقع بما سيكون.

■■■

فلما قرر السادات استخدام المعسكر الإسلامي في حربه ضد المعسكر اليساري وترك المناخ مفتوحًا لهذا التيار الإسلامي تعاملت الأجهزة الأمنية وفق سياسة كف الأيدي بما

يخدم الرؤية السياسية للنظام الحاكم، فتركت الساحة لهذه المجموعات واكتفت بالمراقبة من بعيد حتى إذا قرر النظام استخدام بعضها لضرب الآخر كانت الأجهزة الأمنية مستعدة للتعامل مع هذه المجموعات وهو ما حدث تفصيلًا مع جماعة شكري مصطفى «التكفير والهجرة» ثم مع تنظيمات تالية مثل الجماعة الإسلامية والجهاد...ثم الإخوان المسلمين، وتنفرد صفحات هذه الموسوعة بكشف سيناريوهات التعامل الأمني معها وهي سيناريوهات لم تكن للسياسة الأمنية الكلمة العليا فيها دائمًا. بل أحيانًا كانت صاحبة رد فعل لا أكثر؛ لأن زمام الأمور كان قد أفلت من يدها واستطاعت هذه الجماعات والتنظيمات على اختلافها أن تبنى لنفسها هيكلًا منظمًا لم تكن ملفات الأمن تعلم عنه شيئًا، رغم أن أكثرها تم تشكيله تحت سمعها وبصرها في السجون والمعتقلات.!!

ونعود إلى القسم الأول من الحركات والذي انخرط فيه مجموعات من الشباب أطلقت على نفسها «جماعة المسلمين» وأطلق عليها الإعلام المصري في ذلك الوقت جماعة التكفير والهجرة.

وهذه الجماعة تحديدًا هي بطلة الأحداث التي سوف نتحدث عنها في ذلك الباب.

ثم نبدأ بعدها في قضايا الجماعة الإسلامية من أول طريقها مرورًا بأيام سجنها الطويلة وانتهاء بالمراجعات الفكرية التي قاد حركتها قادة هذه الجماعة وعلى رأسهم كرم زهدي وناجح إبراهيم وغيرهم... إلا أننا وقبل أن نمر بأحداث 1981 والتي هي أحداث اغتيال السادات التي صنعتها الجماعة الإسلامية بالاشتراك مع جماعة الجهاد لابد لنا وأن نقف مع محطة مهمة في عام 1979 - وهي محطة قضية «الجهاد الصغرى» وذلك في الحلقات القادمة من الموسوعة إن شاء الله.

إلا أننا نجمل الصورة التي كان عليها الواقع السياسي الإسلامي في الفترة ما بعد قضية «الفنية العسكرية» الباب الأول من الموسوعة وحتى عام 1979 في عدة ملامح.....كان منها:

(١) تعدد الجماعات الإسلامية بصورة فاقت كل تصور وظهور مجموعة من القيادات الدينية السلفية المنظمة وغير المنظمة مثل أسامة عبد العظيم، محمد الدبيسي، محمد إسماعيل، وغيرهم، ومن الإخوان المسلمين مثل عبد المتعال الجبري، نصر

عبدالفتاح، محمد حسين، وغيرهم، ومن الحركات الإسلامية الشبابية «عصام العريان»، «عبدالمنعم أبو الفتوح»، «حامد الدفراوي»، «وجدي غنيم»، وغيرهم.

(ب) اتسمت الساحة السياسية الإسلامية بالالتهاب الشديد والحماس غير المنظم وظهرت روح التحدي للغرب بعد ظهور عدة كتب زادت شعبيتها بمرور الأيام مثل كتاب «قذائف الحق» و«أحجار على رقعة الشطرنج» و«لعبة الأمم» وكذلك بعض الكتيبات شديدة اللهجة مثل كتيب «قادة الغرب يقولون دمروا الإسلام وأبيدوا أهله».

(جـ) غاب الدور الأمني وغابت معه السياسة الاستراتيجية الحكيمة، وعمدت الدولة إلى ترك حالة من الفوضى بصورة عمدية حتى إن كثيرًا من القضايا المتعلقة بالاعتداء على الأشخاص والأرواح تم حفظها، ولم تكن أحداث الزاوية الحمراء «الفتنه الطائفية الكبرى» إلا نتيجة لهذا المناخ وسوف نتعرض لها في الباب الثالث من هذه الموسوعة التاريخية.

(د) ظهور حركة التكفير والهجرة بصورة عملاقة أكبر من حجمها الواقعي أو السياسي وأكبر حتى من حجم المعرفة السياسية لدى مؤسسها شكري مصطفى، إذ قام بتأسيس هذه الجماعة عقب خروجه من المعتقل في عام 1971 وأعلنت الجماعة مبادئها وأصولها العقائدية في تكفير المسلم بالمعصية والحكم على المجتمع بالجاهلية.

(هـ) التحولات الكبرى التي شهدتها بعض الجماعات الإسلامية مثل فوز أعضاء الجماعة الإسلامية بكامل عضوية الاتحادات الطلابية في العديد من جامعات مصر في الوقت الذي نجحت فيه جماعة الإخوان المسلمين في استقطاب عشرات القيادات من الجماعة الإسلامية في مقدمتهم «عصام العريان» و«عبدالمنعم أبو الفتوح» و«أبو العلا ماضي».... وكان ذلك في عام 1977 وهو نفس العام الذي شهد مقتل الشيخ الذهبي على يد جماعة التكفير والهجرة.... وفي ذلك وضوح تام لما كانت عليه الساحة وما كانت عليه تلك الجماعات فيما بينها.

الفصل الأول

أحداث فوق مستوى التصور وإهمال أمني يثير الريبة

- **ما هو الشيء الذي سوف نبحثه في هذا الجزء من الموسوعة؟**
- **هل سنبحث قضية مقتل الدكتور/ الذهبي؟**
- **وهل سنتعامل معها على أنها قضية سياسية؟**
- **أم سنتعامل معها على أنها قضية انحراف فكري؟**
- **أم على أنها قضية اختلاف فكري؟**
- **أم على أنها جريمة قتل عمدي مع سبق الإصرار والترصد؟!**

يحار المرء حينما يتناول قضية مقتل المرحوم/ الشيخ الذهبي، فالجماعة الوليدة التي تكونت في عامين اثنين قامت بتنفيذ أكثر من عشر عمليات قتل واغتيال وتصفية جسدية.

صحيح أن أكبر هذه العمليات كانت عملية مقتل المرحوم الشيخ/ محمد حسين الذهبي - وزير الأوقاف الأسبق - إلا أن كل عملية قامت بها هذه الجماعة كانت تتسم بنفس الطابع القاسي.

قد لا يصدق المرء صفحات ووقائع هذه الأحداث وهم يقصون علينا قصة خلاصتها احتجاز أحد علماء الديـن اختلف مع آخرين في الرأي، فأخذوه مكبـلًا مقيدًا ثم قيدوا قدمه بالسلاسل واحتجزوه في مكان ما، يقرر أحدهم أنه أتى إليه الأمر ليقوم باغتياله – أي اغتيال الشيخ الذهبي – فيتقدم دون أدنى حرج ويمسك بمسدسه ويطلق النار على عينه اليسرى فتخترق الجمجمة فيموت الرجل من فوره ويخرج القاتل متماسكًا ليـعـلن أنه قد أتم المهمة الربانية التي سيحصل من خلالها على الجزاء الأكبر.


اختطاف الدكتور الذهبي وز
٩ من جماعة التكفير والهجرة يقتادونه
الجمـاعة تطالب بـ ٢٠٠ ألف جنيه والإف

خبر اختطاف الشيخ الذهبي

لا يتصور إنسان حجم القسوة التي أصابت هذه اليد وهي تقتل إنسانًا مثله، صحيح أننا سـوف نرى في هـذه القضية أن كثيرًا مـن الذين اعتقدوا أنهم يؤمنـون بتلك المبادئ ترددوا وأصابهم الانهيار النفسي بعد رؤيتهم لدماء الضحية، ولكننا مع ذلك سـنجد في نفـس الوقت أن الذين اتُّهِمُوا بهذه الفعلـة كانوا على فخار بموقفهم حتى أثناء المحاكمة ولـو مؤقتـا.... كل هذا سـنجده في الفصول التالية، وسـنجد أيضًا سياسـة أمنية واهنة ضعيفـة عديمة الأثر تسـتجدي الذين قاموا بعملية الخطف وتسـاومهم بل وتسـلم لهم أحيانًـا بكثـير مـن طلباتهم وتعجز عـن إنقاذ الضحيـة أو معرفة مكانه، كـما تعجز حتى عن أن تعترف بالحقيقة التي كانت هي عنوان تلك المرحلة ألا وهي التسـيب والضعف الأمني.

والحقيقـة أن قضيـة اغتيال الدكتور الذهبي – التـي تمت على يد أحد المتهمين والذي حمل لقب المتهم السادس في هذه القضية، وهو أحمد طارق عبد العليم وهو ضابط شرطة

مفصـول، لم تكـن قضية القتل الوحيدة فهناك محاولات أخـرى للقتل بعضها تم بالفعل والبعض الآخر لم يكتب له النجاح وبعضها أيضًا تم قيده ضد مجهول.

سـنجد أنهم قاموا بتفجير عبوة ناسفة في سينما سفنكس بالدقي وأصابوا العديد من المواطنين...كما سـنجد أيضًا أنهم قاموا بتفجير معهد الموسـيقى العربية بشارع رمسيس وقـد حاولـوا كذلك قتـل بعض المختلفين معهـم في الرأي وكادوا ينجحـون في القضاء عليهـم جميعًـا بالفعل مثل رفعت أحمد أبو دلال، عبد السـلام مصطفى عيسـى، حسـن هلاوي، خالد هلاوي، عماد محمد أحمد أبو دلال، زكي موافي الدسوقي، فأغلب هؤلاء كانوا معهم على مائدة واحدة ويشتركون معهم في فكر واحد ثم انشقوا عنهم ومع ذلك أقدموا على قتلهم.

ومن ثم يثور **السؤال الثاني** والذي يدور حول ما إذا كان جهاز الأمن على علم بهذه التصرفـات علمًا مسـبقًا؟أم أنه كان يجهل مصدر كل تلـك الأفعال؟ بمعنى أن هناك من الجرائم ما تم التحقيق فيه واتخاذ إجراءات فعلية بشـأنه، فقد وقعت عشرات الأحداث وجرائـم القتـل والشروع في القتل وتفجـير العديد من الأماكن كميـدان العتبة، ومعهد الموسيقى العربية وغيرها ومع ذلك لم يقم الأمن بالتوصل إلى الفاعلين أو الكشف عنهم ولا حتى بمحاولة التكهن بشخصياتهم ومذاهبهم وأفكارهم... إلا أثناء التحقيقات في قضية الذهبي.

فهل كان من الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى مصرع الشيخ الذهبي أم أن الأمن كان وراء هذه الأحداث؟ ولكننا نرى أن هذا التصور لا يتفق والعقل؛ فالأمن لم يكن ليستفيد من قتل وزير الأوقاف السابق حتى وإن تردد ذلك في المرافعات القضائية، إلا أننا قد نوافق على أنه من الممكن تصور أن بعض الجهات السياسية ومنها جهة الأمن السياسي أرادت أن تحمـل الرئيس السـادات نتيجة تعليماته الخاصة بعملية التوازن السياسية وإفسـاحه المجـال لبعض التيارات الدينية فتركوه يتحمل سياسـته وهو أسـلوب قديم يعمل تحت شعار «دعه يغرق».

ووفقًـا لذلـك فإن الأمـن وغيره من العنـاصر التي لم تكن متحمسـة لمنهـج الرئيس السـادات الذي تسـبب في عودة الحـركات الإسـلامية إلى الضوء من جديـد بمعتدليها ومتطرفيها فأرادوا أن يضعوا الرئيس السـادات أمـام نتائج حقيقية لفعلته....حتى وإن كان الجزء الأكبر من هذه النتائج قد صنعوه بأيديهم.

لذلـك نتوقـف عند هـذا الحد وننتقـل إلى وقائع وفصـول المحاكمة مع إبـراز الكثير مـن المواقـف والاعترافات التي أدلى بها المتهمون في سـاحة المحكمـة إلى جانب المناورة السياسـية التي اتبعتها هيئة المحكمة في مناقشـة زعيم التنظيم شـكري مصطفى بطريقة تشبه حرفية الصياد وهو يتلاعب بفريسته قبل التهامها.

ورغـم أن عـدد المتهمين في هذه القضية لم يزد عن أربعة وخمسـين متهماً إلا أن هــذه القضية كان لها تابع آخر وهو قضية الانتماء إلى التكفير والهجرة.

وسـنبحث في هذه القضية محاكمة التكفير والهجرة على قتل الشـيخ الذهبي والعديد مـن الجرائم، وقد كانت تحت إشراف المحكمة العسـكرية برئاسـة اللواء حسـن صادق وعضوية العميد يحيى عبد المعطي علي، والعميد مختار محمد حسـين شـعبان، وكان ممثل الإدعاء بها كل من اللواء محمد عبد العليم مخلوف، والعميد محمد عماد السبكي، والعقيد محمد عبد العزيز شهاب الدين.

وقـد عمـل بعض هـؤلاء بالمحاماة بعد ذلك وسـاهموا مسـاهمة فعالـة في أن يقصوا للتاريخ بعضًا من تفاصيل ووقائع هذه القضية.

وسوف نبدأ من حيث انتهت الأحداث وسنبدأ بالحكم الذي صدر في القضية والتي حملت رقم 6 لسنه 1977 يوم الأربعاء الموافق 30 نوفمبر لعام 1977 في الساعة الحادية عشر صباحًا.

لقد صدر الحكم في هذه القضية على أربعة وخمسـين متهماً وقد تراوحت الأحكام ما بين الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة والبراءة للعديد منهم.

ولكـن مـن الملاحظ هنا أن المتهم الأول شـكري أحمـد مصطفى كان عـلى ثقة كبيرة ويقين - حتى وهو بين يدي المحكمة وبعد النطق بالحكم - من أنه لن يتم إعدامه، وأن هذه الجماعة ستبقى وستحكم الأرض.

وقد نحتاج إلى وقت كبير لنعلم من أين أتت هذه الثقة التي كانت متمركزة في المتهم الأول شـكري مصطفى، والذي كان يسـتمد منـه باقي المتهمين ثقتهـم في الجماعة وفيما يفعلون، كل ذلك سوف نراه بين جنبات وقائع تلك القضية.

المهم أن أسماء المتهمين كما وردت بأوراق القضية قد بدأت بالمتهم شكري أحمد مصطفى، وانتهت بالمتهم رقم 54 عبد الجواد محمد حسن أبو حشيش وبيان المتهمين كالآتي:

م	اسم المتهم	موقفه
1	شكري أحمد مصطفى	محبوس احتياطيًّا
2	ماهر عبد العزيز بكري زناتي	محبوس احتياطيًّا
3	أنور مأمون أحمد حسن صقر	محبوس احتياطيًّا
4	محمد خالد عبد الحميد صقر	محبوس احتياطيًّا
5	مجدي صابر حبيب	محبوس احتياطيًّا
6	أحمد طارق عبد العليم	محبوس احتياطيًّا
7	صفوت حسن زيني	محبوس احتياطيًّا
8	مغاوري جبر أحمد عوف	محبوس احتياطيًّا
9	محمد إبراهيم إبراهيم أبو دنيا	محبوس احتياطيًّا
10	محمد السيد عبد الحميد صقر	محبوس احتياطيًّا
11	إبراهيم محمد حجازي	محبوس احتياطيًّا
12	محمد عباس عبد العال	محبوس احتياطيًّا
13	إسماعيل حسن نصار	محبوس احتياطيًّا
14	محمد عبد الرازق صالح	محبوس احتياطيًّا
15	محمد سالم الباجوري	محبوس احتياطيًّا
16	مصطفى عبد المقصود غازي	محبوس احتياطيًّا
17	البط توفيق علي سيد أحمد	محبوس احتياطيًّا
18	صابر مختار عمرو مدكور	محبوس احتياطيًّا
19	أحمد نصر الله صبري حجاج	محبوس احتياطيًّا
20	صبري محمد قطب	محبوس احتياطيًّا
21	محمود عبد العزيز عزام	محبوس احتياطيًّا
22	محمد جمال غريب حشيش	محبوس احتياطيًّا
23	رزق عبد العزيز سالم	محبوس احتياطيًّا
24	عبدالله محمود غزالة	محبوس احتياطيًّا
25	محمد سعد محمد السيد	محبوس احتياطيًّا
26	إسلام محمد عاطف	محبوس احتياطيًّا
27	محمد جمال السيد	محبوس احتياطيًّا

م	اسم المتهم	موقفه
28	عبد المنعم عبد السلام أبو يس	محبوس احتياطيًا
29	مروان عبد الرحيم ريحان	هارب
30	محمد جبر أحمد عوف	محبوس احتياطيًا
31	طه حسن زيني	محبوس احتياطيًا
32	حسن البنا مصطفى ثابت	محبوس احتياطيًا
33	أحمد إبراهيم الصادق	محبوس احتياطيًا
34	علي أحمد جاد	محبوس احتياطيًا
35	عبد الفتاح مختار عمر مدكور	محبوس احتياطيًا
36	كمال فراج يحيى أحمد	محبوس احتياطيًا
37	عبد المحسن إبراهيم أحمد	محبوس احتياطيًا
38	عبد الفتاح يس عبد الفتاح	محبوس احتياطيًا
39	فوزي السعيد السعيد الزيات	محبوس احتياطيًا
40	إبراهيم سيد فرج	محبوس احتياطيًا
41	جمال الدين محمد أحمد عبد الرحمن	محبوس احتياطيًا
42	أسامة السيد محمد قاسم	محبوس احتياطيًا
43	حمدي عبد الحميد إبراهيم سالم	محبوس احتياطيًا
44	علاء الدين علي رضا	محبوس احتياطيًا
45	عماد مأمون أحمد حسن صقر	محبوس احتياطيًا
46	سعيد محمد عبد الرحمن	محبوس احتياطيًا
47	السيد حسن بركات	محبوس احتياطيًا
48	محمود أحمد عبد التواب	محبوس احتياطيًا
49	فريد عبد الحميد مصطفى	محبوس احتياطيًا
50	هشام عبد العزيز بكري زناتي	محبوس احتياطيًا
51	عثمان عبد الرحيم السيد	محبوس احتياطيًا
52	عبد الستار عوض إبراهيم	محبوس احتياطيًا
53	يحيى عبد الوهاب عثمان	محبوس احتياطيًا
54	عبد الجواد محمد حسن أبو حشيش	محبوس احتياطيًا

وإذا كان هـذا هـو بيان المتهمين فإن لنـا أن نعقب على أشـخاصهم ذلك أننا نلاحظ عـلى المتهمـين في هذه القضية أنهم أكثر تنوعًا من غيرها، فكما أنها قد حفلت بالعديد من العـمال والموظفـين؛ فقد حفلت أيضًا بالعديد من الطلاب ومن أرباب المهن المختلفة إلا أن المتهم شـكري أحمد مصطفى على أي الأحوال هو الشخصية التي تدور حولها معظم أحداث هذه القضية؛ لأن الثقة التي وهبها لباقي الأفراد هي التي ساعدت على ارتكاب جرائـم القتـل والخطف والنسـف وكل منهـم كان يرتكب هذا وهو يعتقـد أنه في عبادة مـا بعدها عبادة، وأنه سـوف يحصل على الثواب الأعظم من خـلال وعود المتهم الأول شـكري أحمد مصطفـى المدعمة بالأحكام الفقهية التي يفسرها لهم حسـب رؤيته، ومن هنـا فسـوف نتعرض لبعـض وقائع القضية بظلالهـا الكاملة على شـخصية المتهم الأول «شكري أحمد مصطفى» خريج كلية الزراعة وأمير جماعة المسلمين.

■■■

بدايـــة الأحــــداث:

ونبدأ من حيث بدأت الوقائع.. الأحداث الدامية بصورة مسرحية..

الزمن: الأحد 3/ 7/ 1977

الوقت: الساعة الثانية صباحًا

يدق جرس باب الفيلا- التي يقيم بها الشيخ محمد حسين الذهبي بمنطقه حلوان... فيهرع نجله الدكتور مصطفى محمد حسين الذهبي إلى الباب.... ويفتح الباب بعد أن يستطلع الأمر من شباك الفيلا- فيجد أمامه سيارة «فيات - 128» لونها «سمني» ويقف أمامها ثلاثة رجال أحدهم يرتدي الملابس الرسيمة لضباط الشرطة.... برتبة رائد... فيقوم بفتح الباب ثم يسألهم عن سبب الحضور فتكون الإجابة بأنهم يريدون الشيخ الدكتور الذهبي، وأن الذي يريده هو المقدم علي من مباحث أمن الدولة....وأنه يريده في كلمتين على حسب تعبيره، إلا أن «أسماء» شقيقة مصطفى وابنة الشيخ الذهبي هرعت إليه وانفردت به جانبًا لتخبره بأنها شاهدت خارج الباب أشخاصًا مسلحين.... ولأن مصطفى كان قد فتح الباب فعلًا واستقبل الزائرين فاضطر إلى أن يوقظ والده الشيخ الذهبي...

وهنا خرج إليهم الشيخ بملابس نومه البيضاء، ثم رجاهم أن يمهلوه للصباح فرفضوا رفضًا شديدًا... وهنا انبرت أسماء ابنة الشيخ الذهبي، وطالبت الزائرين بإبراز البطاقات الشخصية للتدليل على شخصياتهم فارتبكوا... ونظرًا لأن أسماء تعمل بمديرية أمن القاهرة فقد أصرت على طلبها وأظهرت لهم أنها تشك فيهم لحداثة أعمارهم، وقالت لهم إن جيرانهم من الضباط سوف يحضرون فورًا للتأكد من شخصياتهم وللتحقق منهم، وهنا.... ازداد ارتباك الزائرين فأخرج أحدهم وهو الذي يرتدي الزي الرسمي مسدسًا بينما تدافع إلى حجرة الصالون أفراد آخرون ليكون عدد الموجودين داخل فيلا الشيخ الذهبي خمسة من الزائرين وليضاف إليهم اثنان آخران وقفا عند الباب وأمسك أحد الزائرين بالشيخ الذهبي بينما أمسك الآخرون بالابنة والابن وفي ثوانٍ معدودة خرج الزائرون بالشيخ الذهبي إلى خارج البيت ثم أدخلوه السيارة وانطلقوا فارين.

وكان أبطال الحادثة الثلاث هم «أنور مأمون صقر» وهو الذي قام بدور المقدم علي من مباحث أمن الدولة..... و«أحمد طارق» وهو الذي كان يرتدي الزي الرسمي و«محمد صقر» وهو الذي أمسك بالشيخ الذهبي واقتاده بالقوة إلى السيارة، ويحمل هؤلاء الثلاثة أرقام 3،4،6 في قرار الاتهام المشار إليه سابقًا.

إلا أن الوقائع لم تنتهِ عند هذا الحد فعلى مسرح الأحداث كانت سيارة أخرى تصاحب السيارة الفيات وكان هناك مجموعة أخرى لمساندة الخطة من على بعد.... أو لتغطية عملية الخطف إلا أن الأقدار جعلت من السيارة الثانية سببًا لكشف تفاصيل القضية..ذلك أن من أتى للمساندة كان هو سبب كشف ومعرفة الفاعلين وفضح وقائع القضية تفصيلًا...

فقد كان من لزوم التغطية السرية أن تقف سيارة أخرى ماركة مازدا لمراقبة العملية... فقط للمراقبة إلا أن بعض الجيران دفعهم الفضول إلى سؤال سائقها عن سبب وقوفه فادعى السائق أنه من مباحث أمن الدولة وأنه ومن معه قد حضروا للقبض على الشيخ الذهبي... ويبدو أن طريقة السائق في الإجابة عن السؤال لم تقنع الجيران من أصدقاء مصطفى نجل الشيخ الذهبي رحمه الله لا سيما وأن سائق المازدا ومن معه ابتعدوا عن السيارة لمسافة ليست يسيرة كما كان من الواضح عليهم علامات الارتباك...

ومن هنا فقد قام الجيران بتفريغ إطارات السيارة المازدا من الهواء مما أعجزها عن الحركة وعند سماع صراخ ابنة الشيخ الذهبي أسماء كان من المفترض أن تفر السيارة المازدا بعد أن اطمأن راكبوها إلى تمام العملية...إلا أن سائقها فوجئ بعجز السيارة عن الحركة كما فوجئ بجمع من الناس يمسكون به وينهالون عليه ضربًا... ثم قام الجمهور بتفتيش السيارة فعثروا على رشاش ماركة بورسعيد... ثم استفسروا من السائق وهو في هذه الحالة من الخوف والضعف عن اسمه فكان اسمه إبراهيم حجازي... وهو المتهم المشار إليه في قرار الإحاله تحت رقم 11.

وبذلك يكون مجموع الخاطفين تسعه أفراد، وقد وزعوا أنفسهم على سيارتين الأولى ماركة فيات والثانية ماركة مازدا - خضراء اللون.

كانت هذه هي الخطة التي وضعها الخاطفون أو قل إن شئت وضعها شكري مصطفى بالاشتراك مع أهل الشورى من جماعته ويأتي على رأسهم أحمد طارق عبد العليم.

إلا أن الخطة رغم بساطتها لم تقف على أقدام ثابتة..بل وأصابها التخبط عند التطبيق بل والخطأ الجسيم أحيانًا، فمن الأخطاء الكبرى أن أحد المارة كان يمر مرور الكرام

ولم يدر بخلده أن السيارة الفيات أو السيارة المازدا إلا مجرد سيارة لأهل مريض جاءوا للاستعانة بالدكتور مصطفى الذهبي نجل المرحوم الشيخ الذهبي...إلا أن أحد الخاطفين من ركاب السيارة المازدا نزل من السيارة ليهدد هذا الرجل العابر في صورة أشبه بالأفلام السينمائية قائلًا في صوت أجش «ياللا امشي من هنا»...

وكانت هذه العبارة ذاتها هي التي دفعت الرجل إلى أن يتحول من عابر سبيل إلى شاهد رئيسي في قضية لن تتكرر في تاريخ العمل السياسي والاجتماعي مرة أخرى... بكل ما فيها من ضخامة أحداث ومن غرائب أفعال.

ترى ما الذي جعل هذا الذي يخطط لجريمة خطف وقتل أن يسارع بكشف نفسه أمام أحد المارة ويثير استغرابه بأن يشهر أمامه مسدسًا مهددًا إياه فيتحول الأمر عند هذا العابر إلى فضول شديد جعله يراقب المنظر ويتابعه لتحدث المفاجأة؟! ويشاهد هذا الشاهد نفسه واسمه «جلال منير» تفاصيل وقائع خطف الشيخ الذهبي رحمه الله ويشاهد عملية إدخاله من باب السيارة بملابس النوم والاستغاثات، ثم يكون هو نفسه شاهد المحكمة الذي تعرف على كل من أنور مأمون صقر وأحمد طارق عبد العليم ومحمد السيد صقر وإبراهيم حجازي... وهذا الأخير يحمل رقم 11 في قائمة الاتهام كما سبق القول!!!

وبالفعل تحول الرجل العابر إلى شاهد أساسي بالاشتراك مع أسرة الضحية طبعًا... ذلك أنه اصطحب الدكتور مصطفى الذهبي ومعه آخرين إلى السيارة المازدا والتي كان سائقها إبراهيم حجازي يصلح بها الإطارات.... ليمسكوا به ويقوم الجميع بتفتيش السيارة وليعثروا على الرشاش ماركة بور سعيد داخل السيارة المازدا.

كان لزامًا علينا ونحن نستعرض الوقائع أن نسأل عن مدى التواجد الأمني في الوقائع السابقة... وعن اللواء محمد نبوي إسماعيل وزير الداخلية وقتئذ... وبالطبع فإننا لم نجد الشرطة على مسرح الأحداث إلا بعد الواقعة وبعد تمام جريمة الخطف وقيام الأهالي بضبط المتهم رقم 11 إبراهيم حجازي؛ ليقوم الأهالي بتقديم القضية جاهزة إلى وزارة الداخلية.

وقد ذهب اللواء محمد فؤاد فريد إلى موقع الحادث بعد أن أبلغه الأهالي وأبلغوا معه كل الجهات الرسمية في الدولة.... ليحضر مع اقتراب نور الصباح أو على حد شهادته أمام المحكمة بعد الجريمة بساعة...كما حضر قبله وزير الداخلية اللواء محمد

نبوي إسماعيل... وإذا كان القارئ يعرف من هو اللواء محمد نبوي إسماعيل إلا أنه يجب أن يعرف أيضًا أن اللواء محمد فؤاد كان هو مفتش مباحث أمن الدولة بالقاهرة وقتئذ.

وقد كان من المتصور بعد أحداث قضية «الفنية العسكرية» أن يعيد الأمن المصري ترسيم عمله... والاهتمام بالموضوع الأمني وتحديث وسائل المتابعة... إلا أن الجهل بالمعلومات كان هو السمه المشتركة بين قضية «الفنية العسكرية» وقضية التكفير والهجرة وظهور الأمن بصورة «آخر من يعلم»... ولعل الفترة الواقعة بين ضبط الواقعة وبين عقد جلسات المحاكمة جعلت من اللواء محمد فؤاد فريد لواءً سابقًا بأمن الدولة في أيام معدودات.....

والآن... نعود إلى الوقائع التي تمت في غيبة الشرطة..

فإذا كان كل ما مرَّ هو عرض لوقائع عملية الخطف إلا أن علينا جهد استعراضها من خلال الأوراق والتخطيط أيضًا، فقد تولى أنور مأمون قيادة العملية بادعاء أنه ضابط بمباحث أمن الدولة، وقد سمى نفسه بالفعل المقدم علي، أما أحمد طارق فقد قام بدور الضابط المرافق وقد أدى باقي الأفراد دور المخبرين.

وقد كان الاجتماع الأول والسابق على تنفيذ الخطة في شقة الجماعة في منطقة نصر الدين بالهرم، حضره كل من ماهر عبد العزيز بكري وهو المتهم رقم 2، ومجدي صابر رقم 5، وقام أنور بشرح الهدف والخطة وتوزيع المهام والأسلحه بينما تولى ماهر بكري تقديم الشرح والتأصيل الفقهي لعملية اختطاف وزير الأوقاف الأسبق؛ فأشاد بالفكرة باعتبارها من الجهاد وفي سبيل الله.... وقد تحدد اسم أنور وطارق ومحمد السيد صقر ومحمد أبو دنيا لكي يرافقوا الشيخ الذهبي بعد اختطافه... ويركب الباقون سيارة مازدا، وقد استأجرت الجماعة كذلك شقة في العقار رقم 15 المتفرع من شارع استوديو الأهرام حيث قامت المجموعة المصاحبة للشيخ بتسليمه إلى «مصطفى عبد المقصود غازي» المتهم رقم 16 وإلى صابر مختار مذكور المتهم رقم 18 والبط توفيق المتهم رقم 17 وقد سلموا إليهم رشاشًا ماركة بورسعيد.

وانتهت بذلك المرحلة الأولى من عملية الخطف..... لتبدأ وقائع المرحلة الثانية ويستهلها أفراد الجماعة بقيد الشيخ المخطوف بسلسلة من قدمه على سرير بداخل الشقة

وبتمام قيد الشيخ على السرير تنتهي أحداث اليوم الأول....... وينتهي المشهد المأساوي بصورة للشيخ الذهبي وهو مقيد القدمين واليدين بملابسه البيضاء على سرير في حجرة متواضعة يحرسها من تم تكليفهم بالحراسة وهم مصطفى عبد المقصود المتهم رقم 16 وصابر مختار مدكور المتهم رقم 18 والبط توفيق المتهم رقم 17، والجدير بالذكر أنه قد كان لكل متهم «كُنية» وهو اسم خاص يتم مخاطبته به فعلى سبيل المثال كانت كُنية المتهم عبد المقصود غازي «أبو توبة» وكانت كُنية المتهم صابر مختار مدكور «أبو نعمان» وكانت كُنية المتهم البط توفيق «أبو هريرة».



جريدة مصر

١٢
٢٠

تمليك ١٨٠ ألف وحدة سكنية بأقساط مخفضة لمدة ٣٠ عاما

استمرار البحث عن الشيخ الذهبي

طلال الأنصاري يقول عن خطف الدكتور الذهبي انه لا يخدم أحدا

استقبال رسمي وشعبي للرئيس السادات في الرياض

رأي جريدة مصر

قصاصات الصحف عن قضية «الشيخ الذهبي»

إلى هنا يجب أن نتوقف قليلًا للوقوف على وجهة نظر الجماعة في ذلك الفعل فبينما تراه المؤسسات الرسمية للدولة أنه جريمة كان الفاعلون ينظرون إليه على أنه جهاد، فمن أين أتت هذه الفكرة؟ وما هي وجهة نظرهم الشرعية في هذا الفعل؟ وللإجابة عن السؤالين سوف نضطر إلى استحضار أقوال المتهم ماهر عبد العزيز بكري وفيما يلي نص ما قاله ماهر عبدالعزيز بكري المتهم الثاني في القضية وكرره عدد من المتهمين وهم أنور مأمون ومحمد عباس والبط توفيق ومحمد أبو دنيا وإبراهيم حجازي ومصطفى غازي ومجدي صالح وآخرون.

نص أقوال ماهر عبد العزيز بكري في بيان الناحية الشرعية

ماهر بكري يقرر: أنا سعيد جدًا .... بقتل الشيخ الذهبي

مقدمة لازمة

إلى هذا الحد من الممكن أن يغلق إنسان ما عقله؟! وإلى هذا الحد من الممكن أن تتجه مجموعة من المثقفين إلى عملية قتل مجردة من الإنسانية والتعقل؟! إن السمع والطاعة التي يرتكن إليها البعض ما هي إلا السلاح أو قل الأداة التي يسخر بها البعض عقول الشباب لخدمة أغراضهم أيًا كانت مشروعيتها ولا أدل على ذلك من افتخار قاتل بقتله وآثم بإثمه وغافل بغفلته.... ومن هنا نكتفي بأقوال ماهر عبد العزيز بكري دون بقية المعترفين من المتهمين لاشتمالها على التأصيل الشرعي للأحداث من وجهة نظرهم مع ملاحظة أن ماهر بكري كان يذكر هذه الأقوال وهو فخور بها....مزهو بفعلته.

فقد قرر

في تحقيق النيابة العسكرية أنه تم بحث ومناقشة موضوع الخطف بينه وبين زعيم الجماعة شكري وأنور مأمون ومجدي صابر من الناحيتين الشرعية والسياسية، ووقع الاختيار على الشيخ الذهبي بسبب تشهيره بالجماعة في الجرائد والمؤتمرات العامة، ولأنه ذو مركز سابق جعله محل اهتمام الحكومة والرأي العام، خاصة وأنه حلال الدم نظريًا وواقعيًا.

وقد برر إقدام الجماعة على مثل هذا الفعل رغم أنها في حالة استضعاف وأن حكمها الشرعي كف اليد فقال إنه تم بحث تأصيل التعامل مع العدو.

وانتهى الرأي إلى أن: الاستضعاف ليس أمرًا مطلقًا وأن الجماعة من حقها أن تعمل ما يقربها من الهدف بجلب نفع أو دفع ضرر، ولذلك قررت الجماعة أخذ الشيخ الذهبي رهينة لإجبار الدولة على إجابة مطالب الجماعة، فإن رفضتها الدولة تكن هي التي قتلت الشيخ الذهبي.

وقال إنه حضر مع الإخوة في شقة نصر الدين وكلمهم عن الناحية الشرعية في الأمر وارتباطه بالهدف العام للجماعة، وشقة نصر الدين هي إحدى مقرات الجماعة.

وسُئل عن الحاضرين في هذا الاجتماع فحدد الأسماء والكني الآتية «أنور مأمون» «أبو مصعب» و«محمد عباس» «أبو العباس» و«البط توفيق» «أبو رواحة» و«مصطفى غازي» «أبو توبة» و«مجدي صابر» .... وآخرين.

وأضاف أنه انتظر هو ومجدي في شقة نصر الدين حتى رجع «أبو مصعب» «أنور» و«أبو سهل» «محمد السيد صقر» و«أبو يوسف» «أحمد طارق» و«أبو عبيدة» محمد أبو دنيا وأبلغوا بتمام التنفيذ وأن العربة المازدا تعطلت فتركوا «أبو سهل» لانتظار أفرادها وانطلق هو لإبلاغ شكري في بيته في جهة دير الملاك.

وفي إستجوابه أمام المحكمة قال ماهر عبد العزيز بكري:

إنه سعيد حقًّا بقتل الشيخ الذهبي

■ ■ ■

أما المتهم مجدي صابر حبيب (والذي يحمل رقم 5):

فقد أقر

بأنه من المجموعة القيادية التي تتكون من شكري وماهر وأنور ومحمد خالد وهو معهم وأن هذه المجموعة قررت خطف الشيخ الذهبي.

وأفاض في التحقيق في بيان الأسباب والبواعث فذكر المظالم التي لحقت بالجماعة وأنها أرسلت خطابًا لرئيس الجمهورية ولم يلتفت إليه، وأنها كانت تهدف إلى إخراج أفرادها من السجون والحصول على تعويضات وتحديد التعامل مع جهاز المباحث، وأن البحث كان دائرًا عن شخص تحرص الدولة عليه من جهة ويكون مستحقًّا القتل بسبب كفره من جهة أخرى ووقع الاختيار على الشيخ الذهبي..!

وقال إنه توجه مع ماهر حيث تم شرح الخطة وتوزيع المهام بواسطة «أنور مأمون» وأنه انتظر بشقة نصر الدين حتى عاد «أنور وطارق وأبو دنيا ومحمد السيد صقر» بعد تنفيذ الخطف فتركوا محمد السيد بتلك الشقة وانطلقوا لإبلاغ شكري.

ويلاحظ من كلام المتهم في التحقيقات قوله «إن جماعته أرسلت خطابًا لرئيس الجمهورية السادات» ولم يلتفت إليه، وهي معلومة لم تحقق فيها جهات التحقيق أو تسأله عن نص الخطاب، كما لم يتم البحث عن خط سير هذا الخطاب ومن الذي تسلمه؟ وهل وصل ليد الرئيس أم مُنع من الوصول....ولماذا؟ وكانت الإجابة عن مثل هذه الأسئلة ستكشف ولاشك تواطؤ بعض الأجهزة ودورها في استمرار تأزم الموقف لتحقيق هدف ما من وجهة نظر هذه الأجهزة الأمنية!!

أو ربما تكشف عن أن الجماعة لم ترسل أي خطابات من أصله.

■■■



الفصل الثاني
تفاصيل الموقف الأمني والرسمي والحقائق العشر

لن نعتمد في هذا المبحث على أقوال المتهمين التي وردت في التحقيقات؛ وذلك حتى لا تتأثر الحقائق بما وقع على المتهمين من تعذيب أثناء التحقيقات بالرغم من تطابق اعترافات المتهمين أحمد طارق ومحمد السيد ضو ومحمد أبو دنيا وإبراهيم حجازي ومحمود عبد الرازق وإسماعيل نصار ومحمد سالم الباجوري ومصطفى غازي والبط توفيق وماهر عبد العزيز ومجدي صابر ومحمد خالد صقر، ذلك أن التطابق بين الأقوال تصنعه أجهزة مباحث أمن الدولة والتي يزداد عنفها حينما تفتقر إلى المعلومات السابقة على ارتكاب الأفعال المؤثمة جنائيًا.

إلا أننا نستمسك ببيان صدر من الجماعة وحرر بعضه بيد بعض المتهمين من «جماعة المسلمين» لنكتشف **أولا** مدى القوة النفسية التي كانت تمارس بها الجماعة نشاطها وتملي بها شروطها، ونكتشف أيضًا مدى الضعف الذي تعاملت به أجهزة أمن الدولة ووزارة الداخلية والمؤسسات الرسمية مع هذه الأحداث التي تدور حول ما انتهينا إليه من أن الموقف الرسمي كانت تحيطه الريبة والظنون فلم يكن الشيخ الذهبي مجرد رهينة لدى مجموعة من الأفراد وإنما كان ضحية رأي وممثل نظام وجزءًا من القرار السياسي في فترة من فترات حكم مصر، وفقيهًا عالمًا وهيبة دولة وكرامة شعب.... ومع ذلك لم تقم الأجهزة الأمنية في التعامل مع الواقعة على حجمها، وهو ما يثير

التساؤل الدائم، ونكتفي بعرض الحقائق والأحداث تاركين للقارئ حق مشاركتنا الرأي أو الاختلاف معنا.

الحقيقة الأولى:

ما شهد به السيد صلاح الدين محمد السيد رئيس سكرتارية السيد رئيس مجلس الوزراء وقتئذ من أن المتهم السابع والعشرين واسمه محمد جمال السيد قد توجه إلى رئاسة مجلس الوزراء حوالي الساعة الحادية عشرة صباح الأحد 3/ 7/ 1977 ومعه بيان من جماعة المسلمين «التكفير والهجرة» يتضمن اعترافها بخطف الشيخ الدكتور الذهبي، وتم العرض على رئيس الوزراء وتم إخطار مباحث أمن الدولة فحضر العقيد رضوان مطاوع وقبض عليه وضبط البيان الذي جاء به إليهم، كما ضبط معه بطاقة تحقيق شخصية مزورة وعليها صورة باسم محمد أحمد متولي عبد الرازق، ومن هنا تبين أن الخيط الأول قد تم ضبطه، ومع ذلك لم تتم الاستفادة به ولا الوقوف على المعلومات منه وإنما سيتم تدليله على النحو الذي سنراه.

الحقيقة الثانية:

أن العقيد محمد رضوان مطاوع قد حرر محضرًا بتلك الوقائع في 3/ 7 / 1977 والتي تتفق مع شهادة رئيس سكرتارية مجلس الوزراء في أن المتهم محمد جمال السيد قد ذهب بنفسه ومعه البيان ويحمل بطاقة شخصية مزورة وبالرغم من سذاجة أسلوب الجماعة في عرض مطالبها وغرورها بقوتها والذي يتمثل في أن ترسل إلى مجلس الوزراء شخصًا بعينه يحمل بطاقة مزورة دون أن تفكر في الإجراءات المقابلة التي سوف تتخذها الجهات الرسمية.

الحقيقة الثالثة:

والشيء العجيب أنه قد تم ضبط المتهم جمال حشيش أيضًا بمقر وكالة الأنباء الفرنسية بشارع قصر النيل في الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر يوم الأحد 3/ 7 / 1977 ومعه نسخة من بيان الجماعة المشار إليه بنفس النص والذي سنتعرض له بعد قليل وهو يحمل أيضًا بطاقة شخصية مزورة.

الحقيقة الرابعة:

أنه تم ضبط المتهم رزق عبد العزيز سالم بمبنى دار التحرير بجريدة الجمهورية الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم نفسه ومعه نسختان من ذات البيان.

الحقيقة الخامسة:

إن البيان قد اشتمل على مقدمة وانتهى إلى مطالب، وكانت خلاصة المقدمة أن الناس ليسوا على دين الإسلام وأنهم قد خرجوا من عبادة الله إلى طاعة الطواغيت والأهواء، وأن جماعة المسلمين «التكفير والهجرة» هي جماعة الحق، وأنهم هم خلفاء الله في الأرض، وأنها قد وضعت خطة نجاة ورشاد للناس ونصحتهم إلا أنها تعرضت لعداء سافر وبغض زائد من الهيئات الرسمية، وقد أورد البيان نموذجًا لهذه الهيئات فكان منها:

وزارة الأوقاف والأزهر وذلك لسبق اتهام وزير الأوقاف السابق وهو الدكتور محمد حسين الذهبي لجماعة المسلمين «التكفير والهجرة» بالفسق والضلال والعمالة لجهات أجنبية، وذلك في عدد أخبار اليوم بتاريخ 31/ 5/ 1975، وقامت وزارة الأوقاف في عهده بالاشتراك مع رجال الأزهر بوضع كتاب ضد الجماعة من سلسلة مكتبة الإمام برقم 12 وزعت منه 200.000 مائتي ألف نسخة، وأطلق عليهم الكتاب - أي على جماعة المسلمين أو التكفير والهجرة - اسم الخوارج.

ومن المؤسسات التي تعرض لها البيان أيضًا الصحافة التي اتهمتهم بمحاولة قلب نظام الحكم بالقوة، والتحريض على أعمال مخلة بالآداب، وبإغراء الشباب على الانحراف حتى وصل الاتهام إلى تبادل الزوجات، واشتمل البيان أيضًا على مواجهة النيابة والقضاء ومباحث أمن الدولة إلى أن ورد في البيان ما نصه:

«لذلك فقد بدأنا شوطنا واخترنا طريقتنا لتأديب عصاة الله وتهذيب مستحلي الضلالة مبتدئين بـ «محمد حسين الذهبي» وزير الأوقاف السابق، وصاحب الكذبات البلقاء على الله وجنده، آخذينه كرهينة حتى تتحقق مطالبنا وفي مواعيدها المحددة وهي:

1 - الإفراج عن المعتقلين والمسجونين الواردة أسماؤهم في كشف مرفق في أجل غايته الثانية عشرة ظهر الاثنين 4/ 7 وإصدار قرار بالعفو عمن صدر ضدهم أحكام منهم مع الإعلان عن ذلك في صحف الاثنين 4/ 7.

2 - تسـليم الطفلـة فاطمة رجب مختـار في العنوان الموضح في الكشـف المرفق، ذلك أن هـذه الطفلـة أمرت نيابة المنصورة بتسـليمها لأحد المنشـقين عن الجماعة وهو ليـس والدهـا بدلًا من ابنتـه التي أخذتها أمُّهـا في حضانتها عندمـا انفصلت عنه بسـبب انشـقاقه عن الجماعة وتحدد أجل التسـليم في الثامنة مسـاء الأحد 3/ 7. (هذا المطلب تم نقله بنصه رغم عدم وضوحه).

3 - دفـع التعويـض المبدئي ومقـداره 200.000 جنيـه «مائتا ألف جنيـه من أوراق النقد المصرية» غير المعلمة والمتسلسـلة على دفعتين متسـاويتين أولاهما مع تسليم الطفلة والثانية مع 6 من الأفراد المطلوب الإفراج عنهم تحددت أسماؤهم.

4 - اعتـذار جرائـد الأخبـار والأهـرام والجمهوريـة ومجـلات آخـر سـاعة وأكتوبر والأزهر.

5 - السماح بنشر كتاب عنوانه «الخلافة» من تأليف شكري مصطفى.

6 - تشـكيل لجنة تشـتمل على أعضاء من البلاد العربية وخاصة السـعودية لمحاسـبة رجـال نيابـة أمن الدولـة ونيابة المنصورة ورجـال القضاء ومباحـث أمن الدولة وإصدار وعد من رئيس الجمهورية بتشكيل هذه اللجنة يتم نشره في الصحف.

وجـاء في ختام البيان أنـه في حالة عدم تنفيذ المطالب في مواعيدها أو تفقد الجماعة أو مطاردتها فإنها سـوف تقوم بقتل الشـيخ الذهبي واختتم البيان بعبارة «وقد اكتفينا الآن بها ارتأيتم وإن عدتم عدنا».

الحقيقـة السـادسـة:

وقـد انتهـى الطب الشرعـي إلى أن جميـع العبـارات الـواردة في البيانـات المضبوطة والمكتوبـة بخـط اليد هـي بخط كل من المتهمين «شـكري أحمد مصطفـى» و«ماهر عبد العزيز بكري» و«أنور مأمون صقر».

وقد كتب شـكري أحمد مصطفى أحد هذه البيانـات الثلاثة بخط يده بينما قام «ماهر عبد العزيز» بكتابة العبارات الواردة في البيان المضبوط مع المتهم «رزق عبد العزيز» أما «مأمـون صقر» فقد كتـب العبارات الواردة مع البيان المضبـوط مع المتهم «جمال غريب حشيش».

الحقيقة السابعة:

أنه وبرغم كل هذه الأحداث والبيانات المضبوطة ووجود عدد من المتهمين بين أيدي الجهات الأمنية فإن الأمن ظل لساعات طويلة يضرب أخماسًا في أسداس ولم يحاول البحث عن مكان الشيخ المخطوف بصورة جادة، ترى هل كان هذا التراخي متعمدًا، أم أنه ورد على سبيل الإهمال؟! والإجابة كما سبق القول إنها نظرية «دعه يغرق».

الحقيقة الثامنة:

إن المتهم عبد المنعم عبد السلام أبو يس وهو أردني الجنسية وتلقى تعليمه بكلية الصيدلة جامعة أسيوط وبعد تخرجه سافر إلى ليبيا للعمل بها وفي عام 1976، وصل إلى علم السلطات الليبية أن المتهم المذكور قد بايع شكري مصطفى على السمع والطاعة فعرضت عليه ليبيا أن تقوم الجماعة في مصر بعمل عدائي ضد السلطة مقابل إمدادها بالمال والسلاح، وقد أخبر المتهم شخصًا آخر بذلك وهو مغاوري جبر عوف وهذا الأخير هو شقيق زوجة شكري مصطفى، وكان يعمل أيضًا في ليبيا، فلما نزل المغاوري إلى مصر في إجازته السنوية نقل هذا الغرض إلى الجماعة ورأت الجماعة إعادة الاتصال بليبيا لهذا الغرض، وفيما يلي نص ما أدلى به المتهم عبد المنعم عبد السلام أبو يس في تحقيقات النيابة العسكرية مع وجوب أن نتذكر أن ليبيا كانت في عداء دائم مع الرئيس أنور السادات، وأن تمويل العمليات الإرهابية كان جزءًا من عقيدة وتفكير العقيد القذافي ورحم الله الجميع. والآن إلى الأقوال:

س: هل يفهم من ذلك أن الجماعة قررت الاتصال بليبيا للتباحث معهم بخصوص ما سبق أن طلبوه؟

ج : قررت الجماعة الحاضرون منهم وعلى رأسهم «أبو سعد» أن نعاود الاتصال بليبيا لمدنا بالمساعدة المالية على أن نوضح لهم بحسم وبيان أن الجماعة ليست على استعداد للقيام بأي انقلاب؛ لأن فكرها لا يقوم على ذلك وإنما نحن كطائفة في مصر لنا ثقلنا نريد أن نتميز ونحقق الأهداف المبينة عاليه من تميز وهجرة فإن ساعدونا على ذلك نكن لهم من الشاكرين ومن المصفقين.

س: إذن مـا هو المقابل الذي قررتم تقديمه إلى السلطات الليبية نظير إمدادكم بالأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات الجماعة؟

ج : أولًا أن نكون له من المصفقين حتى نصفق معه ونصفق ضد غيره، وأن نكون له من الشاكرين استغلالًا لما في السلطات الليبية من هوج في توزيع المساعدات لعمل قاعدة عريضة من المؤيدين.

ثم قال: إن ماهر بكري كلف بالسفر معه إلى سوريا ومنها إلى ليبيا للتفاوض باسم الجماعة على أساس أن نسافر معًا إلى سوريا وعندئذ يسعى عبد المنعم إلى السفارة الليبية بدمشق لإعطائه تأشيرة دخول ليبيا وهناك يتصل بالسلطات التي سبق لها الاتصال به ثم يرسل إلى ماهر ليقدم إليه من سوريا.

كما سئل عن ذلك المتهم - «عبد المنعم أبو يس» - في محضر النيابة العسكرية بتاريخ 27/ 7 وفقًا لما ورد في محضر العميد عماد السبكي صفحة 372 فأجاب:

س: مـن الـذي قرر سفـرك أنت وماهـر إلى سوريـا ومنها إلـى ليبيا للتفاوض مع السلطات الليبية؟

ج : شكري أحمد مصطفى اللي هو الأمير وأنور مأمون صقر اللي هو أبو مصعب وأبو عبدالله اللي هو ماهر عبد العزيز بكري وأبو حذيفة اللي هو مراون ريحان وأبو الهيثم مجدي وأبو زيد خالد وأبو يوسف طارق وهم دول اللي اجتمعوا وقرروا إني وماهر نسافر.

«انتهى نص أقوال المتهم عبدالمنعم عبدالسلام»

وإذا كنا لا نستند إلى هذه الأقوال وحدها ولا نعتمدها في وثائقنا ما لم تكن مدعومة بوثائق أخرى إلا أننا نؤكد أن المتهم الأول وزعيم الجماعة والذي لم يعترف بكلمة أو يقر بفعل قد أيد هذه الحقيقة فقرر أنه هو الذي استدعى المتهم عبد المنعم عبد السلام أبو يس إلى مصر، وقرر أيضًا أن العرض الليبي كان يشتمل على إمداد الجماعة بالمال والسلاح ومحطة إذاعة مقابل القيام بعمل موجه ضد الدولة على غرار ما قام به «صالح سريَّة» في الكلية الفنية العسكرية.

غير أن الجديد أن شكري مصطفى قرر في هذه التحقيقات أنه بحث المسألة من الناحية الشرعية وانتهى إلى جواز قبول أي مساعدة مالية من أي دولة ما لم يكن مشروطًا

بما يغير من المنهاج الحركي الشرعي، ومن الأعجب أن ماهر عبد العزيز بكري قد أكد هذه الأقوال ولم يعدل عنها حتى نهاية المحاكمة وأيد قبول الأموال من ليبيا وذكر ما نصه:

«هذا الأمر مقرر عندنا قبل موضوع ليبيا وهو جواز أخذ المال من أي ناس وهو أمر مباح بل يجب علينا ما لم يتعارض مع أهداف الجماعة الأخرى وأولها أن توجد في مناخ صالح للدعوة تمامًا وخصوصًا في مصر التي نقدر أنه يلزمنا ويلزمها أن نبقى فيها فترة من الزمان من غير أن يعكر علينا الجو فيها ولو حتى حاجتنا إلى المال».

وقال أيضًا ما نصه:

«وإن كنا في نفس الوقت وأنا أقرر الآن على لسان الجماعة لا نرفض أن يعطى لنا مال ولو كان من الشيطان نفسه».

الحقيقة التاسعة:

أن تعامل وزارة الداخلية في هذه القضية قد اتسم بالليونة الشديدة التي تصل إلى اللامبالاة، فهي من جانب قد نفذت كل مطالب جماعة التكفير والهجرة، والأعجب من ذلك أنها سلمت الطفلة بذات الطريقة التي رسمها شكري مصطفى بل وقامت باستجداء الخاطفين إلى الدرجة التي عرض فيها مدير الأمن نفسه كرهينة بدلًا من الشيخ المخطوف، وقامت أجهزة الأمن بإدخال الأستاذ شوكت التوني المحامي رحمه الله كوسيط بين الدولة وبين الخاطفين بل وجاءت المفاجأة مدوية حينما طلبت وزارة الداخلية من بعض المتهمين المفرج عنهم أن يتوسطوا لدى شكري مصطفى بطلب الإفراج عن الشيخ الذهبي بعد أن نفذوا كل ما طلب منهم إلا مسألة دفع النقود التي طلبها شكري مصطفى فضلًا عن مسألة التحقيق مع النيابة ورجال القضاء والصحفيين، فقد رفضت الدولة أن تبحث هذه المسألة، إن ذلك يؤكد نظرية «دعه يغرق» فيبدو أن الأمن قد قرر أن يدفع السادات ثمن قراره بالإفراج عن هذا التيار والسماح له بالعمل في حرية غير مسبوقة.

الحقيقة العاشرة والأخيرة:

أنه قد تمت وقائع عنيفة سابقة على تاريخ الواقعة لم نجد أي إجراء تم من وزارة الداخلية ولو من باب التحري الجاد، ومن هذه الوقائع مثلًا حادثة سينما سفنكس والتي تم تفجيرها باستخدام بعض المفرقعات وقد وضعت في صالة السينما وتحديدًا في الثلث الأمامي للصالة بين الصفين السابع والثامن وذلك بتاريخ 6/ 7 / 1977

وبالرغم من شدة هذا الانفجار والذي أحدث حفرة دائرية بالأرضية الخرسانية إلا أنه لم يؤدِّ إلى الوفاة وإنما أدى إلى إصابة مجموعة من المواطنين ومع ذلك لم تسفر التحريات عن نتيجة محددة، هذا إن كانت هناك تحريات جادة.

كما أن هناك حوادث أخرى ومشابهة حدثت في مبنى معهد الموسيقى العربية وكانت أيضًا يوم 6/ 7 / 1977 وكان حادث ميدان العتبة هو الشقيق الثالث لتلك الأحداث وقد وقع في 9/ 7/ 1977.

وإذا كانت المحكمة قد استدلت على نسبة هذه الأحداث إلى جماعة التكفير والهجرة من خلال أقوال المتهمين وبعض المضبوطات الخطية إلا أن الغريب في الأحداث أنه قد تم العثور على مسودة بيان في منزل شكري أحمد مصطفى الكائن بالعقار رقم 10 بشارع المراغي بدير الملاك وكان نصها كالآتي:

«قامت جماعة المسلمين أمس في تمام الساعة الحادية عشرة إلا الربع بمهاجمة معهد الموسيقى العربية ومسرح فريد الأطرش بقصد أخذ المدعو عبد الحليم نويرة مدير المعهد ورئيس فرقة الدعارة العربية كرهينة لإجابة مطالبنا، فلما لم نجده قمنا بوضع عبوة ناسفة في المبنى وقد وقع الاختيار على نويرة بصفته صهرًا للسادات، وأيضًا قمنا بوضع عبوة صغيرة في سينما سفنكس كتحذير مبدئي في مراحل الخطة، ونعتبر ذلك بداية الرد على المدعو أنور السادات شخصيًّا بإعلانه».

انتهت مسودة البيان

ليس المقصود هنا أن نبرز خطورة الأعمال التي قامت بها الجماعة بقدر ما أردنا أن نظهر مدى استهانة الجماعة بهيبة الدولة وبوزارة الداخلية إذ كانت النية هي أن تقدم الجماعة ردًّا على قرار رئيس الجمهورية بإحالة قضيتهم إلى القضاء العسكري، وقد ورد

في الأوراق أن الذي قام بعملية تفجيرات معهد الموسيقى العربية هو المتهم أحمد طارق عبدالعليم بتكليف من أمير الجماعة شكري مصطفى، إلا أن المحكمة قد وسعت من دائرة الإدانة في حكمها الصادر في القضية رقم 6 لسنه 1977 لتشمل إدانة ماهر بكري وأنور مأمون ومحمد خالد صقر ومجدي صقر.

وقد اتبعت المحكمة نفس المنهج في قضية حادث ميدان العتبة فقامت بإدانة المتهم حسن البنا ثم توسعت في الإدانة على النحو السالف ذكره، واتبعت ذلك في بقية الأحداث وللقارئ أن يتابع الأحداث وتسلسلها السريع ويستنتج منها ما يشاء فتاريخ الخطف هو يوم 3/ 7/ 1977 ليبدأ بعده التفاوض مع الخاطفين، وتسلم الدولة بكثير من الطلبات؛ إلا أن الجماعة تقتل الرهينة وهو الشيخ الذهبي في 4/ 7/ 1977.

ثم تبدأ عمليات التفجير الواسعة بتاريخ 6 - 9/ 7/ 1977 ونظن أن الأمر على هذا النحو يبين مدى الوهن الذي كانت تعانيه وزارة الداخلية في سياستها العامة.



المتهمون خدروا الشيخ الذهبى فور اختطافه

ونقلوه الى فيلا بالهرم .. حيث قتلوه

ضبط المسدس المستخدم فى الجريمة

تم القبض على قاتل ومختطفى الشيخ الذهبى وهو مصطفى عبد ال[illegible]
غازى عامل البناء و١٣٠ من قادة واعضاء جماعة التكفير بعد حملات مكثف[illegible]
بها رجال الشرطه فى القاهره والجيزه وجميع المحافظات .. عثر على جثه الشيخ ال[illegible]
[illegible] مفروشه بفيلا بجوار اوبرج الاهرام بالجيزه .. تبين ان جماعه التكفير [illegible]

قصاصات الصحف عن قضية «الشيخ الذهبي»

نتيجة المقدمات:

يتضح من تلك المقدمات العشر أن العلاقة بين المؤسسات الحاكمة وبين هذه القضية لا تخلو من فروض ثلاثة:

الفرض الأول:

إما أن وزارة الداخلية كانت تمر بفترة انتكاسة شديدة وقصر في المعلومات؛ فتسببت بهذا القصور والإهمال في عدم متابعة أو ملاحقة ما تم من أحداث.

الفرض الثاني:

وهو أن هذا القصور كان مقصودًا لذاته رغبة في التخلص من بعض الشخصيات السياسية.

ونعتقد أن هذين الفرضين غير مقبولين عقلًا ليأتي دور الفرض الثالث.

الفرض الثالث:

هو أن أجهزة الأمن قد رفعت يدها عمدًا عن جلب المعلومات ليتجرع الرئيس السادات كأسه الذي صنعه بيديه وخطته السياسية التي كان قوامها السماح بحرية الحركة للتنظيمات الإسلامية الصحيح منها وغير الصحيح والمعتدل منها والمتشدد دون تفرقة، وهذا مجرد استنتاج وصلنا إليه دون أن نفرضه على الآخرين، ولكل قارئ أن يصل إلى ما يشاء من خلال المقدمات العشرة التي سلف بيانها، ولكن الذي يجب إضافته أن من الملاحظ أن التيارات التي تكتسي الشعارات الإسلامية غالبًا ما تلجأ إلى الثقة بالنفس أو الغرور أو الغلو أو إقصاء الآخر، وما زال ذلك يتكرر حتى شاهدناه بأعيننا بعد ثورة 25 يناير سنة 2011.. فهل يعني ذلك أن هذه التيارات غير صادقة في تبنيها للفكرة الإسلامية؟! أم أن ذلك هو ناتج طبيعي لسنوات الكبت والقهر؟! ولأننا أمام موسوعة تسجيلية فإننا نقتصر في إبداء الآراء والعلاقات بقدر الإمكان.


عشرات الألوف حول نعش الدكتور الذهبى
فى رحلته الأخيرة

لألوف من ابناء مصر يشيعون جنازة الشهيد الدكتور الـ
لجماهير تردد: لا تكفير ولا هجرة .. لا اغتيال ولا ارهـ
ـائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء يشتركون في تشييع الـ

تابع قصاصات الصحف عن قضية «الشيخ الذهبي»



الفصل الثالث

أضواء على فكر وشخصية شكري مصطفى



استدراج المحكمة للمتهم شكري مصطفى إلى الهاوية:

لم يتعامل أبناء هذا الجيل مع مثل هذا النموذج في تاريخهم المعاصر ولا أظن أنهم تعاملوا معه قبل ذلك، فنحن أمام ما يطلق عليه العلماء اسم «كاريزما القيادة» ونحن أمام نموذج عجيب يجمع بين العاطفة الشديدة والقسوة الشديدة أيضًا.

إن شخصية شكري مصطفى من الصعب أن نجسمها أمام القارئ في عبارة أو فكرة أو موضوع، ولكن إذا أردنا المنهج الصحيح في البحث فإننا سوف نلقي كل ما نعرفه من معلومات أمام عين القارئ ثم نطلب منه أن يقرر بنفسه أمام أي نموذج هو.

لقد كان أعضاء الجماعة يتوددون إلى شكري مصطفى وينظرون إليه على أنه الواقع والأمل، إلا أنهم في ذات الوقت سرعان ما تشككوا في صحة هذا الطريق بعد سنوات ليست بالعديدة.

شكري مصطفى يتحدث أمام النيابة:

مجمل ما قاله شكري مصطفى عند سؤاله في تحقيق النيابة العسكرية أنه كان طالبًا في كلية الزراعة في جامعة أسيوط وعضوًا بجماعة الإخوان المسلمين عندما اعتقل عام

1965 وكان في السنة الثالثة منقولًا للسنة الرابعة بالكلية المذكورة، وظل بالاعتقال حتى عام 1971 حيث أفرج عنه وأكمل دراسته الجامعية وقرر أن يقوم بتشكيل جماعة لتعبيد الناس لله وإعادة الإسلام في الأرض كلها «على حد تعبيره»، وأنه لم يطلق على هذه الجماعة اسمًا معينًا وإن كان من بُد فليكن اسمها «جماعة المسلمين» على حسب قوله، وقال إنه قام بدعوة ابن أخته ماهر عبد العزيز بكري الذي اقتنع بفكره ومذهبه عام 1971 ثم لحق به آخرون بايعوه جميعًا على السمع والطاعة.

وقد كرر شكري مصطفى هذه الأقوال أمام المحكمة وأضاف عليها أن «الإسلام الحق» هو ما يدعو إليه دون غيره، وأن أحدًا لم يصل إلى مثل ما اهتدى إليه إلا الرسول ﷺ والمسلمون في عهد الخلافة الراشدة فقط ومن بعدهم لم يكن ثمة إسلام صحيح على وجه الأرض، وهكذا مرة أخرى تظهر قضية السمع والطاعة على مسرح الأحداث لتهلك شبابًا آخرين.

وقد سألته المحكمة:

س: أليس هناك مسلمون حقًا خارج جماعتك؟

ج : فأجاب: «إن الجماعة المسلمة الوحيدة على الأرض هي جماعتي على أساس أن سنة الله - بزعمه - أن ينشئ سبحانه نواة واحدة للأمة الواحدة التي يريدها».

ثم سألته المحكمة:

س: فإذا دعوت إنسانًا بعينه إلى فكرك ومذهبك ولم يدخل فيما دخلت فيه هل تعطيه الحق في أن يستقل برأيه فيحاسبه الله سبحانه وتعالى على نيته واجتهاده؟

ج : فأجاب: «بل لا يوجد عندنا سبب للكفر غيره» إلى أن قال: «هذا وقد جعلنا الله شهداء على الناس في الأرض».

وقد استطردت معه المحكمة فقال شكري مصطفى إنه يشكك في إسلام الناس جميعًا بما في ذلك الفقهاء، وقرر أن الجماعة المسلمة الوحيدة على الأرض هي جماعته، وأن خطة الجماعة تقوم على الانسحاب رويدًا من المؤسسات الجاهلية كالمعاهد ودور التعليم والجيش، وأنهم لا يصلون في المساجد، وأن كثيرًا منها هي مساجد ضرار يدعى فيها لغير الله.

فسألته المحكمة:

س: لماذا لا تتخذ مسجدًا لا يكون ضرارًا ولا كفرًا لتصلي فيه طالما أن الصلاة في المساجد أفضل شرعًا من الصلاة في البيوت؟

ج : فأجاب شكري بثقة بالغة: «إذا كان الأمر يدور في مسألة الجواز وليس الوجوب فليس لأحد أن يسألني في أمر يجوز تركه لما تركته».

هكذا كانت العبارات وهكذا كان الحوار، ونرى أن من اللازم أن ننقل نص الحوار الذي دار بين المحكمة العسكرية وبين شكري مصطفى وللقارئ أن يتبين منه ما يريد....

س: وما الحكم الشرعي في حالة تواجدك أو واحد من أفراد جماعتك عند المسجد الحرام وقت النداء لصلاة الجمعة؟

ج : وأنا أجيب ولا أخشى إلا الله، وإن نودي بألف صلاة جمعة من منادٍ غير خاضع لجماعة المسلمين وجماعة المسلمين غير باسطة سلطانها على هذا المسجد فلا فريضة للجمعة عليها.

س: هل أمرت أحدًا من جماعتك بترك كلية أو مدرسة؟

ج : نعم ولا ريب – وباقتناعه... إن أمة الإسلام وهي خير أمة أخرجت للناس إنما هي أمة أمية لا تكتب ولا تحسب، وأنه يحرم تعلم الكتابة في الجماعة المسلمة إلا بقدر الحاجة العلمية والواقعية لما يتصل بالكتابة من حيث مصلحة تلك الجماعة، وأن تعلُّم الكتابة لذاته حرام.

س: و ما قولك في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ ﴾ – ﴿لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ﴾. وأن رسول الله ﷺ كان يقبل الفداء من الأسرى بتعليم المسلمين الكتابة بدلًا من الفداء بالمال؟

ج : تعلُّم الكتابة لذاته حرام، وأحد سمات أمة المسلمين أنها لا تكتب ولا تحسب.

وعن الدستور المصري فقد عاب شكري مصطفى على من يصدر دستورًا يسميه الدستور الدائم للبلاد وهو غير قائم على الشريعة الإسلامية.

س: هــل قرأتــه؟

ج : لا – وأرجو ألا أقرأه.

س: فكيف تحكم عليه بمخالفة الشريعة الإسلامية وأنت لم تقرأه؟

ج : إن المـواد الأولى في هذا الدسـتور جاء بها أن الشـعب مصدر السـلطات وهذا مخالـف للشريعة الإسـلامية؛ لأن الأمر كله لله ولا سـلطات لأي مخلوق فردًا كان أو أمة وأن الحكم لله العلي الكبير.

س: ولكــن هذا المبــدأ لا يتعارض مع كــون الحكم والأمــر لله تبارك وتعالــى وأن العبــارة المذكورة لها مفهوم قانــوني دستوري محدد مفــاده ومؤداه منع تسلط الحاكم على المحكومين واستبداده بهم بحيث يكون لهؤلاء المحكومين الحق في اختيار الحاكم ابتداء، ثم رقابته أثناء حكمه لمنعه من الانحراف والإضرار بمصالحنا؟

ج : وذلـك أيضًا يـؤدى إلى قلب الميزان الـذي وصفه الله تعـالى للعلاقة بين الأمة وإمامهـا، حيـث لم يجعل للأمة سـلطة على الإمـام بل العكس جعـل للحاكم سلطة على المحكومين.

س: ولكــن ولاية الخلفــاء الراشدين كانت عهدًا وعقــدًا بينهم وبين الأمــة يلتزم فيه الإمام بطاعة الله والالتــزام بكتابه وسنة رسوله والنصــح للمسلمــين، وتلتزم فيه الأمــة بالسمــع والطاعة على ذلــك الشرط وأن أولئك الخلفاء الراشديــن حين توليتهم كانوا يستأذنــون للناس بقول كل منهم إن رأيتم فيَّ عيبًا فقوموني وإن اختيارهــم كان يتم بترشيــح من أهل الحل والعقــد وهم صفوة الأمة مــن صحابة رسول الله ﷺ ثم ببيعة عامــة من أفراد الأمة جميعًا وأن هذا النظام الإسلامي موافق تمامًا للمفهوم الدستوري الصحيح بمبدأ سيادة الشعب وكون الأمة مصدرًا للسلطات؟

ج : أنا أصر على ما قلت.

س: وماذا عن القوات المسلحة؟

ج : هي محرمة شرعًا فهي لا تجاهد في سبيل الله؛ لأن المجتمع المصري لا يختلف في كفره عن المجتمع الإسرائيلي، وأن جماعتنا قد لقيت من مباحث أمن الدولة ما يجعلها العدو الأول الذي يجب مواجهته من الناحية العلمية.

س: فهل يصح أن تترك البلاد بغير جيش وطني يصد الجيش الإسرائيلي فيدخل الجيش الإسرائيلي بلادنا حتى يصل إلى بيوتنا ومنها بيتك؟

ج : لو علمت أن الإسرائيليين سيدخلون مصر فسوف أفر من وجههم، ذلك أن الأصل أن الحركة الإسلامية تبنى في أول أمرها على الفرار، وأن الفرار من العدو الوافد حكمه تمامًا كالفرار من العدو المحلي.

ويبدو أن المحكمة قد استراحت لاستدراج المتهم الأول إلى اعترافات وعرض أفكار لن تثير إلا استغراب المجتمع ورفضه..ولم يشفع عندها قله خبرة المتهم الأول السياسية وسهولة استدراجه فأصرت على أن تقدمه للمجتمع فريسة سهلة....وللتاريخ أيضًا فانتقلت به من خانة إلى خانة ومن حكم إلى حكم وكأنها تطلب من الناس أن يحكموا عليه (و ها هي هيئة المحكمة تستكمل استدراجها للمتهم).

س: وما الحكم عندكم إذا دعيت زوجة لدخول جماعتكم فدخلتها ولم يدخلها زوجها؟ وهل عرضت هذه المسألة بالفعل من عدمه؟

ج : هذه الحالة عرضت بالطبع لنا كثيرًا ومن الناحية النظرية فإنها عندنا لا تحل له، ومن الناحية العملية فإنها تهجره باقتناعها وتستضيفها الجماعة، ثم تطلب الطلاق رسميًا إلى أن تحصل عليه.

س: وإذا رفض الزوج الطلاق ماذا تفعلون؟

ج : هي في النهاية لن تذهب إليه وتقرفه...وتقرفه...!!

س: وإذا تمكنت المرأة من مغادرة مصر وقد حكمتم بكفر زوجها ودون أن يطلقها فهل لها الحق بالرغم من إصرار الزوج على عدم الطلاق أن تتزوج غيره؟

ج : نحن لا نفرق مطلقًا بين ما نعتقده وما نفعله حين التمكن على شرط عدم الإضرار بمصلحة المسلمين، وللإجابة مباشرة عن هذا السؤال أقول إنني لا أمانع مطلقًا إذا رغبت في الزواج أن تتزوج بالشروط التي ذكرتها وفي هذه الحالة.

س: وهل تسمح لنفسك بحسب اعتقادك من الناحية الشرعية بأن ترمي إنسانًا بعينه بالكفر الآن وقبل التمكن؟

ج : نعم بالشروط التي ذكرتها وبعد البلاغ وإقامة الحجة وفي حدود الحاجة العبادية العملية.

س: والذي تحكم عليه بالكفر هل تتخذه عدوًا لك؟ بمعنى هل يحل لك أن تقتله وتستبيح دمه لنفسك في الوقت الحاضر؟

ج : لا... لا يحل لنا من الناحية العملية قتل من نحكم عليه بالكفر الآن حتى نعطيه الفرصة الكافية في البلاغ، والتي لا تكون إلا بعد هجرة المسلمين - أما ما يتصل بالقتل وغيره دفاعًا عن النفس فهو بداهة ليس متصلًا بالكفر ونحن نؤمن بأن حق الدفاع عن النفس مكفول للجماعة المسلمة من أول يوم تستخدمه فيما لا يتعارض مع غايتها وإمكانياتها الواقعية.

س: وقد سألته المحكمة عن قتل الشيخ الذهبي تحديدًا..

ج : فأجاب شكري: بأن الشيخ الذهبي في نظره كافر، وبرر كفره بأنه أقسم قسم الوزارة الذي يشتمل على طاعة القوانين الوضعية المخالفة للشريعة الإسلامية، وبأنه كان مسئولًا عن مساجد الضرار التابعة لوزارة الأوقاف.

انتهت أقوال شكري مصطفى..

وكانت هذه بعض ملامح شخصية شكري مصطفى من الناحية الفكرية، أما من الناحية النفسية فسوف نلقي ضوءًا آخر على هذه الشخصية من خلال تركيبته العاطفية، ومن خلال أشعاره التي كتبها قبل وبعد تكوينه لجماعته، إلا أننا نجزم الآن أن المحكمة

كانت أذكى بكثير من المتوقع، فقد استدرجت شكري مصطفى لكي تضعه في الهاوية وتركته للتاريخ لكي يحكم عليه... فهو يرى أن الأصل في أمة الإسلام أنها أمة أمية لا تقرأ ولا تكتب، ويحرم عليها تعلم الكتابة، ويفر من أمام إسرائيل ويعتبر أن الأصل هو الفرار من العدو - وهو شخص لم يقرأ الدستور ولا يعرفه، والخلافة عنده هي سلطة مطلقة للإمام على المحكومين - وغير ذلك مما استظهرته المناقشة بإرادة حرة أمام المحكمة -.....ترى ماذا سيقول الناس في هذا العصر عن هذا الفكر.....؟!!

الناحية النفسية لشخصية شكري مصطفى والثقة في نفسه أمام كل شيء..

إذا كان ما مضى قد ألقى الضوء على رجل ثابت الجأش ومحدود الفكر في آن واحد يؤمن بما يعتقد به، فإنه يلقي الضوء فقط على مدى عمق هذا الإيمان وليس على مدى صحته بالطبع، وهذه الثقة هي التي جعلته يؤكد في كل لحظة أنه لن يموت، وكان يؤكد ذلك بما يراه من رؤى منامية ومن اجتهادات فقهية خاصة به تستند على أحاديث نبوية حسب زعمه.

ولكن الثقة بالنفس عند شكري مصطفى أخذت شكلًا آخر في بعض الأحيان فأمام النيابة العسكرية وحينما سألته النيابة عن رأيه فيما وقع على الشيخ الذهبي من قتل وتنكيل، وعما إذا كان يعتبر ذلك جريمة من الجرائم.

أجاب شكري مصطفى: «الذهبي هو المجرم حقًّا»

ولعل علماء النفس يشيرون إلى هذا المسلك ويستخدمون تعبيرًا غير تعبير الثقة في النفس، أما أنا فقد اخترت تعبيرًا فحواه أنه يثق في كل شيء... شرط أن يكون هذا الشيء هو اعتقاده، وانظر معي أيها القارئ في شهادة اللواء محمود فؤاد فريد أمام المحكمة وأمام جهات التحقيق ونعرضها بحالها فقد شهد بما نصه:

«المتهم كانت تركبه الكبرياء..... حينما كان يعترف بارتكاب القتل كما قرر أن القتل لم يتعبهم كما أتعبهم الخطف».

انتهت شهادة اللواء محمد فؤاد فريد.

أما العقيد صلاح الدين ضيغم فقد أكد أن شكري مصطفى قال له إنه سيرث الأرض ومن عليها، وأن الدولة هي المسئولة عن حادث الشيخ الذهبي لأنها لم تستجب لمطالب الجماعة.

أما الخطاب الذي أرسله شكري مصطفى بتاريخ 29/ 7/ 1977 إلى رئيس النيابة العسكرية فسوف نورده أمام القارئ بنصه تاركين الحكم لأفهام الناس على اختلاف ثقافاتهم... فقد أرسل ما نصه وهو قيد السجن يحاول أن يدافع عن نفسه:

«وهكذا....فقد ضيقت أمامنا السبل وأحكم علينا الخناق وظلمنا حقًّا ظلمًا متكررًا ملحًّا وفي اتجاهات مختلفة فماذا يمكن أن يتصور بعد؟ وهل يمكن أن يعذر صاحب الحق المعتدى عليه في أن يدفع عن نفسه حين لم يدفع عنه أحد، وحين استمرت الاعتداءات أربع سنوات متلاحقة فإنني أعتقد أن الدفاع عن النفس حق بديهي مشروع، وهل كان يمكن للمستيئس من الإنصاف إلا أن يفعل شيئًا - ولو كضحية - لإظهار حقه ولفتح الباب الذي أغلقه الظالم من رجال الأمن والإعلام والقضاء فضعوا لي أنتم حلًّا.

انتهى خطاب شكري مصطفى:

وفي نهاية الخطاب طلب شكري مصطفى من المدعي العام العسكري ورجال النيابة العسكرية أن يتدخلوا من أجل التخفيف مما حدث وحله حلًّا سياسيًّا هادئًا.

ولعل العبارة الأخيرة تثير اهتمام القارئ فما الذي دفع شكري مصطفى إلى أن يتحدث عن الحلول السياسية عندما طالبهم بوضع حل لمشكلته هو وجماعته؟

قد يكون الشعور بالندم بسبب تعقد الأمور الذي طرأ وتسلل إلى نفسية شكري مصطفى ولكن فلننظر إليه وهو يعرض الحل السياسي فإننا نجده يعرضه بذات الكبرياء وبذات الثقة التي بدأ بها حياته مع القضية رقم 6 لسنة 1977 رغم ظهور احتياجه إلى هذا الحل السياسي.

وقد انعكس ذلك على تلاميذ شكري مصطفى فها هو ماهر بكري يصرخ أمام الجميع وفي تحقيقات النيابة العسكرية بأنه بحث وناقش موضوع الخطف بينه وبين زعيم الجماعة شكري مصطفى وأنور مأمون ومجدي صابر من الناحيتين الشرعية والسياسية وأنه وقع الاختيار على الشيخ الذهبي وأنه حلال الدم نظريًّا وواقعيًّا ثم روى القصة إلى آخرها بداية من التخطيط وحتى الخطف والقتل.

أما أمام المحكمة فقد قال إنه سعيد حقًّا بقتل الشيخ/ الذهبي وهذه نفسية شكري مصطفى وهذه هي نفسية بعض تلاميذه الذين يثقون في أن ما يفعلونه هو الصحيح والصحيح فقط.

ولكن هذا الجانب يقابله جانب آخر في شخصية شكري مصطفى قد لا يتخيله البشر وقد تحار في فهم ذلك الأفهام، فهل يتصور الناس أن من كان على مثل هذا الإصرار على فكره الذي انتهى به إلى إصدار الأمر بقتل الشيخ الذهبي برصاصة اجتازت عينه أو بنسف بعض دور السينما هل يتصور أن يكون هذا القلب الجامد يحمل بين دفتيه رقة الشعراء.

إن هذا هو الجانب الغريب في شخصية شكري مصطفى ومع ذلك فإننا سنعرض على القراء بعضًا من أبيات شكري مصطفى وللقارئ أن يحكم بنفسه على نفس جمعت بين هذه المتناقضات.



قصاصات الصحف عن قضية جماعة التكفير والهجرة

الناحية النفسية لشكري مصطفى والعاطفة الجامحة

في عام 1962 كتب شكري مصطفى على وزن القصيدة التي مطلعها:

يا ليل الصب متى غده ... أقيام الساعة موعده

فكتب يقول:

ليل كالفحمة أسوده ... هل غير الصبح يبدده؟!

صبح المشتاقة موعده ... بُعد المحبوب يبعده

إن جاء النجم يهدهدني ... فالدمع بعيني يفقده

إن جاء البدر ليؤنسني ... يحتال الليل فيرقده

فأنا السهران بمفرده ... يقظان اللحظ مسهَّده

قلبي المسكين غدا أثرًا ... أفنى الدقات تنهده

قد كنت تغار لعزلته ... فأتيت له تتهدده

أرسلت السهم وكنت ترى ... أن التوصيب سيقصده

واللحظ رمى.. سلمت له ... فعلام يداك تعضده

والكف رمى إن تنكره ... فالكون الأحمر يشهده

أحبيب أنت أقربه؟! ... أم أنت عدو أبعده

لو كنت حبيبي ما عبثت ... كفاك بقلبي تفسده

أو كنت عدوي ما لمست ... كفاك الجرح تضمده

أم أنت كلا الضدين معًا ... من لي بشهيد أشهده

عجبًا لغزال ذي هيف ... أعيى الصياد تصيده

لما خاواه وطوقه ... ارتاع وضاع مهنده

تلك العينان تثبته ... تلك الكفان تقيده

صيد الصياد فوا عجبا ... ما أغنى السيف ولا يده

كم خضت حروبًا فارسها	قلبي والقتلى جسده
فعزول مات تربصه	وحبيب زاد تودده
والنصر هنالك أحرزه	وطرق الحب أمهده
بحديث أو بملاطفة	أو نظرة عطف توقده
فيظل بوصلٍ يرفدني	وأظل بوصل أرفده
وحديث عذب أسمعه	من فيه الحلو يردده
لكن أسفاه لقد غرست	في القلب سهام تجهده
لا عهد له ب......	عجلان الطعن مسدده
استسلم قلبي وارتعشت	كفاه ومات تجلده
وهناك جمالك يأسره	في حصن عز مشيده
يبكي فلترحم دمعته	فكذا ذا القن وسيده
أو أطلقه ما لم ترحم	يكفيه الدمع وعوده
الحق معي لكن ولعي	يعطيك الحق وأجحده
وكذاك الليل يماطلني	كم ليل لا يأتي غده

ملحوظة:

بعض الكلمات لم نستطع قراءة خط المرحوم شكري مصطفى في الأصل فنقلناها كما هي أو تركناها.

وفي قصيدة أخرى تحت عنوان «صفاء» كتبها أيضًا في عام 1962 قال فيها:

أمات لي الصبر لولا الصبر ذكراك	و شفاني البعد عن أيام مغناك
تسلو القلوب فطول العهد مسلية	وما فؤادي بطول العهد يسلاك
أقول للنفس إن همت بتعزية	لا كنت مني إذا ما الدهر عزاك
شكوت للنجم ظلم الليل أشهده	وهل درى النجم يومًا شكوى الشاكي

رأيتـــه ساهـرًا مـثلــي علـى حـدة فخلته عاشقًــا أو ثاكلًا باكي

كلاهما ساهر يشكو النوى قلقًا كلاهما ســــائر في أرض أشواك

يـــزور طيفك بيتــي كل آونـه وكلمــا دق بــاب فيــك لبــاك

صفــي لقلبك حيــن خالطـه وعشت منك مـلاكًا بين أفلاك

يوم التقينا وكان الطهر ثالثنا وعفــة النفـــس صانتني وإياك

ماتت همومي لعمري كيف ودعها قلبـــي بومضة طهر مـــن ثناياك

ما بــين لثمة شعــر ناعم عبق وبـــين شمة عطــف عاطر زاكي

حاشاك ما لمست أنفي ولا شفتي ولا آذنــت لغــير الفكــر حاشاك

لم يبق خمــر ولا ماء ولا عسل إلا سقــاني ذنوبًــا منــه كفاك

ما كنت أحسد ذا نعم. لنعمته إلا ذراعــي ويــا سعــداه حــاذاك

عجبت من عاشق يشكو صبابته أمن ورد الهوى أم شوكة شاكي

أفي الهوى بعد ما جربته ألم؟؟ لم تدرك الحب حقًا بعض إدراكي

يوحــي بقربك أيــام مباركة وليلتــي عشتها ضعفًــا بليلاك

ما نبض قلبي سوى ذكرى تعاوده من خفـــة وارتعاش يـــوم لقياك

ثـم انظـر أيها القـارئ إلى القصيدة الشـهيرة «من قبـل الطوفان» ويقدم لها «شـكري مصطفى بعبارات تعبر عن مرحلة التحول الفكري لديه وميوله إلى العزلة فيقول:

«لقد كانت الهجرة في دمي وكانت الهجرة عندي هي العزلة أو هي الفرار أو هي الثأر لا أدري كل الذي أدريه أنها كانت المنطلق لنفسي من سجنها أو المرفأ لها في بحر همومها ولكـن الجديـد في هذه القصيدة أنني كنت فيها أحذر مـن شيء وأدعو على شيء وأقترح حلًّا وقد كتبتها في عام 1967.

تقـول القصيـــدة:

من قبل الطوفان

اسمعنى يا عبدالله.....

واخرج من أرضي واتبعني.... في أرض فلاة

أرضي في قلبي لم يُعبد فيها الشيطان

أرضي في فكري أحمله في كل مكان

عظمها في قلب المؤمن... طهرها فيض الإيمان

فاحمل أوزارك واتبعني يا عبدالله

يكفينا زادًا في الدنيا هذا القرآن

في أرض الهجرة يا صحبي طهر وسلام

وعبادة صدق وخشوع بين الآكام

وفرار من سخف الدنيا ومن الآثام

وحكومة عدل وأمان

صدقني في الأرض الواسعة أمان

فتعال لله تعالى يا عبدالله

ماذا يعنيك من الدنيا بعد الإسلام

■■■

أنا لن أستسلم

سأحارب جيش الأصنام

سأكر على عرش الطاغي أهدمه في غير كلام

سأموت شهيدًا منصورًا... ديني الإسلام

وأموت على ظهر جوادي.... بطعان ليس من الخلف

ويكفي سيفي أرفعه... فالجنة في ظل السيف

سأنور بالحق الدينا

لن أشكو...لن أذرف دمعات الثكلى

خلف القضبان

■■■

الناس ستشهد جنديًا... الحق يداه

ضمنت كفاه على التقوى... رسخت قدماه

والناس ستسجد للباطل... ستمرغ في الأرض جباه

لكن الجندي المسلم.... من رباه؟ رباه الله.

ولذلك ذاك الإنسان

اللابس ثوب الإيمان

الزائد طهرًا... وجلالًا.. وعرى إيمان

لم يفزع من صوت المدفع... لا لم يجزع... ومعاذ الله...

■■■

سجاني... قيدي... يا أولادي

بيتي المهجور من الدنيا

الباكي يوم الأعياد

قد بعت البيت المهجور

ونصيبي في الأرض البور

حتى أنتم يا أولادي

ودخلت المعركة الكبرى

معركة الإسلام الكبرى

وأنا... ولو أني في الأسري... لم أسجد إلا لله

فليسجد من شاء ويركع

وليجثو الناس على أربع

لإله من دون الله

أنا لن أسجد.... أنا أعرف حقًا من أعبد

الله .... الله

ولذلك قبل الطوفان

أحبابي قبل الميزان

سأشيد في قلبي المسجد

وسأرفع عمدان المعبد

وسأبني في جسمي المجهد

صرح الإيمان

سأنور بالحق طريقي

إن شاء الله...

ملحوظة:

هذه القصيدة كانت هي بداية للتحول الفكري الذي حدث لـ «شكري مصطفى» وكتبها قبل تبني فكر التكفير والعزلة بصورة نهائية.

ومن أشهر القصائد التي كتبها «شكري مصطفى» مجاهرًا بكل ملامح فكره الخاص قصيدة «ليسوا مسلمين» وقد قدم لها بقوله:

«والآن وبعد أن جاء التحديد وعرفت العدو وحكمت الحكم الذي كان يجب عليَّ أن أحكم به أنهم: ليسوا مسلمين»..

واليكم القصيدة

زرعوا الشوك بأرض الطيبين	**ذبحوا الخير وداسوا الخيرين**
قتلوا الحب أخافوا الآمنين	**لوثوا طهر ثياب الطاهرين**

فرقوا التوراة والإنجيل والزا بور والقرآن... والحق المبين

أتراهم بعد هذا أسلموا؟! أم عن الإسلام باتوا مارقين؟

أينما سرت ويممت خطاك كلما دققت في الأرض رؤاك

حيثما قلب عفوا جانباك تجد الأشرار يرمون الشراك

ويصيدون رقاب المؤمنين

كرهوا أن تخرج الأغصان زهرًا وتمنوا لو يعاد الروض قفرًا

يتعاطون الأذى سرًا وجهرًا ويودون دعاء الناس نهرًا

ليخوضوا في دماء الصالحين

أنت إن وادعتهم وادعت شرًّا وإذا عاهدتهم عاهدت غدرًا

وإذا خاصمتهم أصليت فجرًا وإذا صادقتهم باعوك خسرًا

مثل ما باعوا... فقد باعوا اليقين

هؤلاء الناس إن تعجب لهم فقد استنوا بقوم قبلهم

كرهوا الحق وضلوا إثرهم وحذوا في كل شعب حذوهم

قد تشابهت الفكرة قلوب الكافرين

ملأوا الكأس ولكن كذبوا ليس في الكأس شراب

كل ما فيها سراب خلب أو كلام بسموم يقشب

كلما راح قتيل يضحكون!!

كسروا الميزان ميزان السماء ألبسوا الخوان ثوب الشرفاء

وزنوا بالسحت والإخسار والتطفيـ ـف والزور وجاروا في القضاء

وإذا قلت اعدلوا لا يعدلون

هؤلاء الناس عاشوا مسرفين سكروا في فلق الصبح المبين

أفطروا في يوم صوم الصائمين هتكوا بالبيت عرض المؤمنين

ثم جاءوا يوم جاءوا ساخرين

أرضعوا الأطفال في المهد الحرام علموهم فحشهم قبل الكلام

هدهدوهم بغناء... بخنا بفسوق بأذى عند المنام

فإذا شبوا فماذا يصنعون؟!

أطلقوا الفتيان ثم الفتيات — مائلات كاسيات عاريات

قد تشبعن أذى في الطرقات — وتزينَّ بكل الموبقات

يا حياء... ما لهم لا يستحون

ثم في البيت لأسرار عجابا — ليس سرًّا بعدما فضوا الحجابا

رق سور البيت والحائط والسـ — ـتر وغاب الطهر... والبواب غابا

يفتح الباب لكل الوافدين

قد تدانت في الملذات الرءوس — واستوى المرؤوس فيها بالرئيس

فإذا دارت على البيت الكئوس — وأبو الأولاد خلو كالعروس

لم يحط علمًا بما سوف يكون؟!

وترى في الصحف يا صاح العجب — مزجوا بالفحش أخبار الأدب

ضيعوا بين المجلات وبين الـ — كتب والمذياع... آثار الأدب

ذبحوا الأخلاق في بيت الفنون

ذبحوهما بين رقص وغناء — وكلام هو والسم سواء

أسلموا السكين للأشرار للـ — فجار للجسم المعرى... للنساء

لكلاب الصيد منهم أجمعين

نصبوا الأصنام في دور الصلاة — عبدوها عفروا فيها الجباه

ذبحو للجبت للطاغوت للبدوي — للعزى وفاضوا لمناه

وعلى أعتابها هم يسجدون

وإلى الأزهر قم نلق الملاحم — في وئام بين كفر وعمائم

وفتاوى جالبات للولائم — أكلوا بالدين والله المغانم

ليتهم صم وبكم وعمون

هذه القدوة... كيف المقتدون؟! — ذلك العالم... كيف الجاهلون؟!

كيف إن ضل الهداة المرشدون؟! — كيف إن خان من الناس الأمين

ومع اللص يلص الحارسون

ضاعت الكلمات من قبل الكلام — سكت الساكت حتى في المنام

ماتت الألفاظ في الليل الجهام — لا تقل شيئًا سوى أين الطعام

هكذا تحيا خلوف المسلمين

وإذا الأقدام ضجت بالقيود ... وإذا الأحرار بيعت للعبيد

وكذا الإسلام والإيمان والإحسا ... ن في الأسواق بيعوا بالنقود

فابخس السعر وبع في البائعين

ولتقطع إربًا كل القيم ... وليلغ في دمها كل نهم

ولتدسها قدم بعد قدم ... ولا تتكلم ولا تتألم لا تقم

لا تقل حرفًا وحاذر أن تبين

ويقولون على الإسلام هجرًا ... ويكيدون له برًّا وبحرًا

ويودون بأهل الله شرًّا ... مستهينين به صبحًا وظهرًا

بدلوا أوراق دين الله والحكم ... بما جاء... وجاءونا بأخرى

ثم جاءوا بعد هذا يقسمون ... لا وحق الله ليسوا مسلمين

وبعد أيها القارئ لقد نقلنا لك جوانب من فكر مؤسس جماعة التكفير والهجرة ونقلنا إليك جوانب من شخصية قد تتعجب من أن تحمل في هذا الوعاء النفسي كل هذه المتناقضات أو لعلها غير ذلك إلا أننا في جميع الحالات نقدم ذلك للباحثين وللسائرين في طريق الإصلاح ولأطباء النفس الإنسانية وعلى الجملة نقدم هذا النموذج إلى كل من يهمه الأمر.. إلا أن لنا وجهة نظر شخصية في الأمر فنحن نعتبر أن العسف في استنباط



نحن نسعى لحكم الأرض كلها!..

كل من يرفض فكرنا.. كافر!

• نستحل دم وعرض ومال.. كل من يشق علينا

• الخدمة في الجيش حرام.. ولا نؤمن بالعمل في الحكومة

الأحكام الشرعية والحكم على الآخرين بالتكفير أو الخروج عن الملة هو في غالبه يكون انعكاسًا لحالة نفسية ورغبة في الانتقام من حالة مجتمعية.... أو سياسة تعسفية... وأعتقد أن شكري مصطفى كان يحمل شعور المضطهد الذي عانى من العسف والظلم والجور فانعكست هذه المشاعر على قوله وفتواه.. وقد يكون فكر التكفير الذي ما يصاحب عادة المتنادين بالإسلام السياسي إنما مرده إلى رغبة نفسية في التميز والتعالي على الآخر.

وهذا رأي رأيت أن أشير إليه بعد أن تجمعت عندي الكثير من كتابات ومؤلفات شكري مصطفى أمير جماعة المسلمين والمعروفة باسم التكفير والهجرة.



المتهمون داخل قفص الاتهام

وثيقة (الخلافة)

الأساس الفكري لجماعة التكفير والهجرة

بقلم أمير الجماعة / شكري احمد مصطفى
(سنة الإصدار ١٩٧٧)

بسم الله الرحمن الرحيم

والآن دعونا نؤكد لكم انه منهاج رباني - هيهات ان يتبدل او يتحول... وانه حتمي النتيجة في الوقت نفسه وأن الله الذي له الخلق والأمر والذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى.. والذي خلق الصراط المستقيم ويسر له وهدى إليه.. والذي قال عن نفسه: إنا كل شيء خلقناه بقدر.. والذي أعلمنا عن نفسه انه احكم الحاكمين... وأحسن الخالقين...

الأول: بأنه لا يمكننا ان نتصور - والأمر كذلك - إلا ان الطريق التي اختصها الله لينصر بها نفسه والسُنَّة التي سنها ليظهر بها امره إنما هي على أحسن نهج وأقوم خلق.

وإنها - وما دامت كذلك - فهل عرض الله تعالى ان ينصر نفسه بغيرها، يعني هل يرضى بما دونها لينصر بها نفسه؟... تعالى الله أم كان عنده ما هو أحسن منها فرضي بها وهي الدون؟

فتعالى الله..

إن الله تعالى لم يخلق أحسن من صراطه المستقيم لينصر به نفسه ولم يقدر لنفسه أحسن مما قدر.. ولا أمر لنفسه بأحسن مما أمر ولم يسن سنة ولا فطر فطرة إلا على ما لا يكون أحسن منه ليهيد في

الأساس الفكري لجماعة التكفير والهجرة



الأهرام

١٦ صفحة

٢٠ مليما

القبض على زعيم جماعة التكفير والهجرة و١٥ من قياداتها

العثور على وثائق هامة تضم خطط الجماعة وقائمة بأسماء أعضائها وعناوينهم

زعيم الجماعة يعترف بعد ضبطه في وكر بعزبة النخل بتدبير عملية اختطاف وقتل الدكتور الذهبي

ضبط زوجة زعيم الجماعة و ٢ طالبات جامعيات من قياداتها

قصاصات الصحف عن قضية جماعة التكفير والهجرة

الفصل الرابع

الأصول الفكرية لـ «جماعة المسلمين» وأثرها على سلوك أفرادها



لقد أردنا في هذا الفصل أن نقدم بعض الجوانب الفكرية لجماعة شكري مصطفى ولقد أردنا أيضًا أن نصيب حدود الصدق بدقة لا يعتريها الهوى؛ لأجل ذلك ذهبنا إلى الأحياء الذين عايشوا الفكرة، وذهبنا إلى المؤلفات التي صدرت تتحدث عن الفكرة، واخترنا من المؤلفات كتابًا ذاع صيته تحت عنوان «ذكرياتي مع جماعة المسلمين» لمؤلفه «عبد الرحمن أبو الخير» والصادر من دار البحوث العلمية عام 1980، أما الأشخاص فقد وقع اختيارنا على أحد الذين استهدفتهم عمليات التصفية وهو حسن الهلاوي وذلك بعد أن انتظرناه طويلًا، وبعد أن مر بفترة هروب وسجن واعتقال دامت لعشرات السنوات قرر بعدها أن يكشف لنا عن بعض صفحات هذه الذكريات.

ونبدأ بعرض الكتاب «**ذكرياتي مع جماعة المسلمين**» لمؤلفه عبدالرحمن أبو الخير.

وقد صدر هذا الكتاب من رجل يحب «شكري مصطفى» حبًّا يفوق الوصف ويكفي أنه يقول في المقدمة ما نصه:

الأخ «شكري مصطفى» المحكوم عليه بالإعدام في قضية اختطاف وقتل الدكتور الذهبي له في النفس محبة لا يرتقي لمثلها محبة الوالد وشفقته على ولده وله في حياتي

ذكريـات بدأت منذ عـام 1290هــ، 1970م بمعتقل طره السـياسي في الحقبة الختامية لمحنة «الإخوان المسلمين» الكبرى محنة ربع قرن التي تم خلالها إلغاء رد الفعل الصحيح «الإخـوان» بـرد الفعـل المزيـف «الثـورة» على هزيمـة العرب في حرب فلسـطين سـنه 1948م.

كان الشـيخ «شـكري مصطفى» في معتقل طره السـياسي منبوذًا من أكثر «الإخوان» لا لدمامة خلقه فقد خلقه الله فأحسن خلقه، ولا لسوء خُلق فهو لم يكن يثور إلا إذا ثار للحق.

انتهى كلام عبد الرحمن أبو الخير بعد اختصاره.

كما أن - المؤلف - لم يكن يكتب عن «شكري مصطفى» أو يذكر اسمه دون أن يلقبه بلقب الشيخ أو الأخ ومع ذلك فإن المؤلف يقول إن «شكري مصطفى» كان منبوذًا من أكثـر الإخوان، يقصد الإخوان المسـلمين طبعًا، وذلك في معتقل طره وكان سـبب هذا الرفض الجماعى لشـكري مصطفى هو العصبيـة في الطبع التي حالت بينه وبين الارتقاء مع الآخرين من رجال الحركة الإسلامية في أسلوب الجدل والحوار.

ويتعـرض المؤلف إلى عقائد شـكري مصطفى، فعلى سـبيل المثـال يبين المؤلف أوجه الخلاف بينه وبين «شكري مصطفى» فمنها:

1 - إن شكري مصطفى يكفر كل المعاصرين في التاريخ الإسلامي إلا القرون الأربعة الأولى للهجرة.

2 - إن شـكري مصطفى يكفر الإخوان المسـلمين كشـخص معنوي من شخصيات الحركة الإسلامية.

3 - إن شـكري مصطفى لم يكن يعتد بالتاريخ الإسـلامي، فقد كان يعتبره وقائع غير ثابتة الصحة.... وأن التاريخ فقط هو أحسـن القصص الواردة في القرآن الكريم ولذلك يُحرم دراسة عصور الخلافة الإسلامية.

و من خلال تفاصيل لقاء الإسـكندرية بينه وبين شـكري مصطفى في أغسـطس عام 1976 يكشـف عبـد الرحمن أبـو الخير كيف حاول إقناع شـكري بحقيقـة الدور الذي يلعبه القذافي في المنطقة.

التفاصيل يحكيها أبو الخير من خلال حوار مُتبادل بينهما فيقول:

رأي «شكري مصطفى» في مرحلتي عبدالناصر والسادات:

شكري: «لا شك أن نظام أنور السادات خير ألف مرة من نظام جمال عبدالناصر، ففي نظام جمال عبدالناصر ما كنا نستطيع أن نقف هذا الموقف ولا أن نبلغ هذا البلاغ العلني الواضح المبين».

«عبد الرحمن أبو الخير المؤلف»:

عبد الرحمن: «لا فرق بينهما فهو نظام واحد، ولكن الفرق في الأسلوب ولهما هدف واحد ولكن الفرق في نظام الأداء، ذلك أن «جمال عبدالناصر» مثل مرحلة المطرقة في لعبة التغيير الاجتماعي المطلوب أن تحققها ثورة 23 يوليو سنه 1952، وأما «أنور السادات» فيمثل مرحلة تثبيت أهداف هذه الثورة وتحويلها إلى واقع مدني مستمر، إن أسلوب «جمال عبدالناصر» كان أسلوب شنق الحركة الإسلامية وتصفيتها جسديًا بلا رحمة ولا هوادة أما أنور السادات فرجل أهداف يصفي المعوقات بخيط من حرير».

لقد كان عهد جمال عبدالناصر عهد الإجراءات الإرهابية. أما عهد «أنور السادات» فعهد سيادة القانون. فالفارق حقًا في الأسلوب... بين السيف الماضي الذي رفعه «جمال عبدالناصر» على الحركة الإسلامية والخيط الحريرى الذي طوق به «أنور السادات» عنق الحركة الإسلامية وفي كلتا الحالتين:

من لم يمت بالسيف مات بغيره — تعددت الأسباب والموت واحد

وكان فهم الشيخ «شكري مصطفى» لسيادة القانون فهمًا لا يختلف عن فهم رجل الشارع بما فيه من محاكم وتحاكم وجدية في إجراءات القانون وإجراءات المحاكم، بل كان يرى أن سيادة القانون وعصره هدية ربانية ساقها الله قدرًا في طريق الجماعة المسلمة!؟

ويقول المؤلف إنه حاول كثيرًا أن يشرح لشكري مصطفى حقيقة ما يسمى سيادة القانون وأن ينصحه بألا يُجر أو يجر نفسه إلى منعطف التفاف الحبل الحريري حول عنقه وعنق جماعته، إلا أن شكري مصطفى كان يقبل كلامه ليلًا ثم يلقي به في سلة المهملات صباحًا حسب تعبيره.

ملحوظـة شخصية: ولنا أن نضيـف على هذا الحـوار تعليقًا على مـا انتهت إليه نفسـية شكري مصطفى من اطمئنان إلى سيادة القانون وإلى كل ما يتعلق بهذا الشعار... مـن تطبيقات أثرت بالطبع على طريقة اتخـاذ القرار ذاته لديهم...فالباحث يكاد أن يجزم أن مرحلـة المحن بالنسـبة لشـكري مصطفى وهو عـلى ذمة قضية مقتل الشـيخ الذهبي قـد أثـرت في تجاربـه بـل وربـما بينت لـه مـدى مـا كان يتوهمه مـن معطيـات... ويكاد الباحـث يجزم أيضًا بأن شـكري مصطفى لم يكن لديه قبل هـذه الحادثة الحد الأدنى من الخـبرة السياسـية.... وأن عقليته لم تكن تعلـم من أمور الدنيا إلا أضيـق الأحداث.... والمعلومات... وقد أردنا بهذا التعليق أن نؤكد على هذا المعنى قبل أن يستطرد القارئ في استطلاع باقي المعلومات عن شكري مصطفى.... وهو تعليق يعبر عن الرأي الشخصي لنا.... وللقارئ أن يصل إلى ما قد يصل إليه من استنتاج.

القذافي من وجهة نظر شكري مصطفى:

وقد كان شـكري مصطفى يعتقـد أن القذافي أيضًا باعتباره يحكـم الجمهورية الليبية يعـارض القمع ويدعم العطاء للحركة الإسـلامية، وقد حاول المؤلف أن يقنع شـكري مصطفـى بأن القذافي إنما يأخذ موقف العداء لمصر صوريًا ومن باب توزيع الأدوار، إلا أن حُسـنَ نية شـكري مصطفى وقف حائـلًا دون هذا الفهم لزمـن طويل حتى أيقن في النهاية أن هؤلاء الأشخاص كلهم أصابع ليد واحدة وهذا ما حاول أن يؤكده له المؤلف أبو الخير.

ذلـك أنـه ومن خـلال تفاصيل لقـاء الإسـكندرية بينه وبـين شـكري مصطفى عام 1976 يكشـف عبـد الرحمن أبـو الخير – مؤلف الكتـاب – كيف حاول إقناع شـكري بحقيقة الدور الذي يلعبه القذافي في المنطقة.

فيقـول أبو الخـير: المكان: مدينة الإسـكندرية....والزمان: النصف الأول من شـهر أغسطس سنه 1976م

جـاءني أبـو بصير (منصور جبر العوف) – وكان سـاعي البريـد – بورقة يطلب فيها أبو الغوث (محمد الأمين عبد الفتاح) مني الاتصال به في الإسـكندرية....ولم تكد تمضي سـاعات على تسلمي تلك الرسالة حتى كنت بالإسكندرية وسرنا «أبو الغوث» وكاتب هذه السطور من درب إلى درب حتى فوجئ الشيخ شكري (الأخ أبو سعد) بي أحتصنه

وكـم كان فرحًـا بلقائي فقد كان يستبشر بي وخاصة في لحظات محنـه، وكان مطلوبًا من قبـل المباحـث في ذلك الوقت.... وكم كان كريمًا في اسـتضافتي.. وكم كنت فرحًا لكي نراجع المسـيرة سـويًّا، فشرحت لـه أبعاد الموقف السـياسي في المنطقة وأثـره على الحركة الإسـلامية، ثم تحدث معي حول القذافي.. لقد ألفيته يعتقد في جدية خصومته مع مصر وفي نزوعـه الخـاص وكنت على النقيض من ذلك الاعتقاد تمامًا فلما فرغت من سرد دور القذافي بالمنطقة كمحطة تفريغ وإجهاض للقوى المعادية لخط السـلام وسياسته بالمنطقة اقتنع الأخ شـكري، ولأول مرة منذ بدء عملنا سـويًّا في حركته هذه ألمس في وجهه معالم الاقتنـاع والرضا بفكرة كنا قد اختلفنا عليها من قبل، فاسـتدار إلى جلسـائه ولخص لهم الحديـث وأبـان صحتـه وقـال: كلام معقـول.... إنه يأخذ موقـف العـداء ليلتجئ إليه المعارضون للنظام المصري ثم يجهضهم (أي القذافي) ويأتي بأدوار سياسـية تكون وقودًا للإعلام المهيئ للنفس العربية لقبول أهداف الخطة السياسية.

هكـذا أوجز الشـيخ شـكري لجلسـائه الموقف وهكـذا أيضًا صرح بـأن سر تصديق القذافي لأدوار:

1 - قنبلـة مجمـع التحرير بالقاهـرة التي أعدم فيها ابن شـقيق صالح أبـو رقيق رجل الإخوان المسلمين البارز.

2 - قنبلة قطار الصعيد المسافر من الإسكندرية والتي أعدم فيها آخرون.

3 - خطف طائرة الأقصر التي أعدم خاطفها.

وغـير ذلـك من الحـركات التـي لعبهـا القذافي بمـصر وغيرها مـن البلـدان العربية الأخرى وأشهرها لعبة غزو السودان من الخارج والتي أعدم فيها عدد كبير من المدنيين المتحمسـين للإسـلام سواء كانوا سـودانيين أو تشـاديين أو غيرهم ممن اشتركوا في لعبة هذا الغزو.

ولقد كان الأخ شـكري حسـن النية بالقذافي ولقد عكس حسن نيته هذا وفهمه على أعضاء جماعته فاعتقدوا عقيدته وحينما انكشف الغطاء عن فهمه السياسي في أمر القذافي أدرك لعبتـه ولم يشـأ أن يبلغ أفـراد جماعته بذلك.لقد انعكس فهمـه الجديد على مجموعة إمرته المحيطة به فقط وظل باقي الأفراد على ما هم عليه من الفهم للقذافي ودوره.

بـل إن البعض منهم كان يفسر الهجوم الظاهري للقذافي على مصر أو النظام المصري بأنـه نقمة مـن الله على المصريين، ولم يكن الكثير منهم يدرك أن أصابع الشـيطان واحدة سواء سبحت أو تراقصت: فهي أصابع شيطان تؤدي دورها في اتجاه هدف إبليس.

ملحـوظــــة:

(تم النقل نصًّا من المرجع المنشور بقلم عبد الرحمن أبو الخير وقد تم الإشارة في أقوال شكري مصطفى إلى الدور الليبي في قضية التكفير والهجرة وكذلك في أقوال العديد من المتهمين).

الفصل الخامس



أسرار سياسية يكشفها «شكري مصطفى»

خطة الأمن في استدراج جماعة التكفير والهجرة واستخدامها في ضرب باقي التيارات الإسلامية في مصر

ونعود مرة أخرى إلى مذكرات الشيخ عبد الرحمن أبو الخير والتي عنون لها بعنوان «ذكرياتي مع جماعة المسلمين» وهذه المذكرات قد حفلت بالعديد من الأسرار والحوارات والذكريات وقد وجدنا أن نأخذ منها ذلك الفصل الذي كتبه تحت عنوان «كيف غُدر بالشيخ شكري» وفي هذا الفصل الذي تناوله المؤلف في أكثر من عشر صفحات يكشف كثيرًا من الأسرار السياسية ويكشف أيضًا عن السياسة الأمنية التي كانت تتبع في ذلك الوقت، وقد يجيب هذا المؤلف عن سبب التراخي الأمني الشديد في مواجهة قضية «الفنية العسكرية» عام 1974 أو حتى في هذا الجزء الذي شاهد فيه الأمن المرحوم الشيخ الذهبي رحمه الله وهو يقتل بينما كان رجال الأمن والوزراء والمسئولون يبحثون عن تنفيذ طلبات شكري مصطفى رحمه الله، ولنسبح قليلًا بين الألفاظ التي وضعها المؤلف وقد بدأ كلماته بما يفيد أن هناك عقلًا غدر بالشيخ شكري مصطفى وأن هذه هي سنة البشرية الثابتة في أن يخرج الشيطانُ آدمَ من الجنة عن طريق الوسوسة وأن هذا العقل أشار إليه المؤلف باسم عدو الله.

وقال: «إن عدو الله استثمر تلك المجموعة الصادقة من الشباب وقدمهم كما قدم فرعون موسى إلى الملأ واصفًا إياهم بأنهم شرذمة قليلون وإنهم لفرعون وشعبه لغائظون وأن عدو الله هذا قد أتى إلى الشيخ شكري مصطفى ليتفق معه» وقد أورد المؤلف هذا

الجزء وهو يروي وقائع قد حدثت بالفعل وسوف ننقله لنعرف كيف عرضت الحكومة المصرية على الجماعة رغبتها في التعامل معها وكيف كان تصرف الجماعة ثم كيف كان تصرف الحكومة وفق سيناريو متفق عليه كان الهدف منه التخلص من الجماعة بعد استخدامها لتحقيق أغراض سياسية معينة...فتحت عنوان (**تسخير الجماعة في ضرب الحركات الإسلامية - كيف غُدر بالشيخ شكري**) كتب عبد الرحمن أبو الخير يقول:

لقد وسوست شياطين البشر للشيخ شكري دون أن أدري؛ جاءوه كما يأتي الشيطان للرجل الصالح، جاءوه على هيئة حكماء من الكبار وكان الشيخ شكري في بنائه النفسي يسره أن يأتيه كبار الجاهلية إما على هيئة مستمعين للبلاغ وإما على هيئة أصدقاء ناصحين.

استخدام الحكومة للجماعة

كيف عرفت بوسوسة شياطين البشر؟؟

كان ذلك الشاب الذي أحسبه صالحًا إن شاء الله والمحكوم عليه بالإعدام أبو عبدالله (ماهر بكري) وهو من أخف الشباب حركة وأقربهم إلى قلب الشيخ شكري وعنه أقول: كان ذلك الشاب قد اعتاد زيارتي - في فترة ما - أسبوعيًّا وفي الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 1976 زارني ومعه أبو الغوث (محمد الأمين عبد الفتاح) وأبو مصعب (أنور مأمون صقر) وهاشم بكري (أبو حذيفة) وأبو الهيثم (مجدي صابر حبيب) وكان غرض الزيارة كما كان محددًا من قبل (تدارس خطه الطاغوت ضد الجماعة) فإذا بهم يعرضون عليَّ موضوعًا يتناقض كل التناقض مع ما كنت أنتوى الحديث معهم فيه. وما كانوا أيضًا هم يزعمون الحديث فيه... لقد جاءوا كما اتفقنا لتدارس الخطر فإذا به يعرض خطة للتعاون مع الحكومة....!

(أبو عبدالله): قد عرضت الحكومة على الجماعة رغبتها في التعاون معها على أساس أن جماعتنا تصرف الشباب عن المناهج الانقلابية، وتدعو إلى الهجرة وأن الحكومة في حاجة إلى جماعة إسلامية تستوعب الخاصة من الشباب ثم إلى جماعة أخرى تستوعب العامة، ونحن إن شاء الله جماعة الخاصة وقد قبلنا ذلك وقد يقولون علينا عملاء.. فليقولوا، المهم أن نحقق تقدم الجماعة وستصبح إن شاء الله الجماعة الوحيدة في مصر.

(أبو الخير)..... والإخوان المسلمين.

(أبو عبدالله):..... قد تكون هذه جماعة العامة المنتظرة.

(أبو الخير): وفي مقابل أي شيء يطلق الطاغوت أيدينا في العمل للإسلام وبحرية في مصر؟

(أبو عبدالله): في مقابل صرف الشباب عن الانقلابات، فالحكومة قدمت هذا العرض وهي تعلم تمامًا أن منهجنا لا يتصادم مع خطتهم حاليًا فهو منهج هجرة ويصرف الشباب عن التجمعات ذات المناهج الانقلابية شأن تنظيم الفنية العسكرية وخلافه من ذوي الاتجاهات الانقلابية.

(أبو الخير): على ما أعتقد - والله أعلم - أن هذا استدراج من الطاغوت لاحتواء الجماعة أو استخدامها في ضرب وتصفية تجميعات الحركة الإسلامية الأخرى ثم يستدير علينا ليصفينا بعد أن نكون قد أدينا غرضه.

(أبو عبدالله):.... لا إن الحكومة جادة في عرضها وقد عرضت علينا أيضًا تعويضنا عما لحق بنا من أضرار في الماضي كدعاية سيئة أو اعتقال، وطلبت منا رفع قضية ضد دور الصحف والأجهزة الأخرى للحصول على التعويض المناسب... واتفقنا مع المحامي والجماعة في حاجة إلى المال...إننا في حاجة إلى المال لتقوية الجماعة.

(أبو الخير): ومن هو المحامي؟

(أبو عبدالله): شوكت التوني.

(أبو الخير): إن الطاغوت بذلك سوف يجرنا إلى الاحتكام إليه. وهذا محرم شرعًا لقول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾.

(أبو مصعب): أبدًا.... ما وجه الحرمة في ذلك؟ إن رسول الله ﷺ قد دخل في جوار كافر... لقد دخل في جوار مطعم بن عدي ليحميه من الكفار في الطائف....(وذكر بلهجة مصرية) واحد بيقول ذلك عندي حقوق تعالى خدها أقول له لأ.....؟!.

(أبو الهيثم): غير معقول....لا عقلًا ولا شرعًا...

(أبـو الخـير): إننـا بذلك سـوف نُسـتثمر سـوف يسـتثمرنا الطاغـوت لمصلحته...
والقاعدة الشرعية في وجودنا هي قول الله تبارك وتعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾.

(أبو الغوث):...قبلنا أن نستثمر.....قبلنا أن نستثمر.

وانتهت مناقشـة هذا الموضوع بتكرار أبي الغوث لهذه العبارة (قبلنا أن نستثمر...... قبلنا أن نستثمر).

وإنصافًا للحق...أقول...إن أبا الغوث في نبرة عبارته كان يحسم الموقف على أساس قبول عرض الحكومة (المباحث) لإدراكه حسب مبلغه من العلم - شأن بقية الإخوة - أن مصلحة الجماعة في قبول هذا العرض.

وكنت أدرك في أعماقي أن الموقف الغالب هو من نتاج سقوط الوعي بسبيل المجرمين، ذلك السقوط الذي كان الصفة البارزة في حياة الجماعة برمتها.

وبعـد أيـام قليلة من ذلـك اللقاء علمـت من أفـراد متعددين ينتسـبون إلى تجمعات الحركـة الإسـلامية مثل الإخـوان أو تجمـع الفنية العسـكرية أن المباحث قد اسـتدعت (حسـن الهلاوي) المتبوئ لموقع الإفتاء بين مجموعة الفنية العسـكرية وحرضته بالتعاون مع رفعت أبو دلال المنشق عن الجماعة على قتل شكري، وأن الجماعة قد استدعت رجل شـكري الذي اعتاد التردد عليهم كلما أرادوا مناقشـة الجماعة وهـو صفوت الزينى (أبو طلحـة) وعرضت عليه المسـاعدة ضد مجموعـة الفنية العسـكرية (تضايقهم ونحن على اسـتعداد لتقديم العون لكم ضدهم)...وكان رد أبي طلحة (لا....نحن أقوياء ونعرف كيـف ندافع عن أنفسـنا) وأثناء الحديث رفـع الضابط الكبير سـماعة التليفون وحادث إحدى عشيقاته ثم نظر إلى أبي طلحة وقال: هل هذا حرام؟!

فكتبتُ إلى شكري خطابًا مفصلًا بطبيعة المحنة المقبلة وتصوري لها وحمله أبو مصعب جاء فيه:

(.... وإني أرى أننـا مقبلون على محنة نقدم فيهـا من خلال أجهزة الإعلام للجمهور على أننا خوارج القرن العشرين وسوف نُضرب بتفويض من مجلس الشعب وتقديم من

الصحافة والإذاعة بصد الناس عنا وإن تحريض المباحث لجيوب الحركة الإسلامية (مثل هذه العبارة كان لا يرتاح إليها الشيخ شكري) بعضها ضد بعض كمقدمة لهذه المحنة.. وأرى أن نمسك عن ضرب المرتدين أو الآخرين وأقترح أن تعهد إليَّ بعلاج مسألة المرتدين بأسلوب آخر....).

وجاء في الرسالة الثانية التي حملها أبو مصعب أيضًا:

أخي الحبيب.... حفظه الله ورعاه ونصره فإني أحس بأن الأمور تسير في اتجاه دفع الجماعة إلى ارتكاب أعمال تُوقعها تحت طائلة قانون الجاهلية لتضرب بسيادة القانون وخاصة بعد الانتخابات الأمريكية في أمريكا (انتخابات كارتر) والانتخابات الحزبية الأولى في مصر؛ المنابر والأحزاب بعد الثورة.... وأخشى ما أخشاه أن يقع ذلك.....

وحتى 10/ 11/ 1976 م كانت الانتخابات الحزبية الأولى في مصر قد تمت وأعلنت الصحف بنفس هذا التاريخ والموافق (18 من ذي القعدة 1396 هـ) عن مشاورات ممدوح سالم لتشكيل أول وزارة حزبية بعد الثورة وكذا فوز حزب مصر بنسبة 100 ٪ في انتخابات رؤساء ووكلاء لجان مجلس الشعب.

وجاء في أخبار نفس اليوم بالصحف العناوين التالية حسب ما ورد في جريدة الجمهورية والصحف اليومية الأخرى:

السادات لوفد الكونجرس الأمريكي: «نحن مستعدون للسلام وعلى إسرائيل أن تبدي نفس الشيء».

(إعدام «صالح سريَّة» والأناضولي المتهمين في قضية «الفنية العسكرية»).

(أحمد حسين يدعو مقرري التنظيمات السياسية للعشاء في بيته).

ثم تفاجئني الصحف الصباحية الثلاثة الصادرة يوم 23 من نوفمبر أي بعد اثني عشر يومًا من إعلان تشكيل الوزارة الجديدة بأخبار مثيرة وعلى امتداد الصفحات الأولى والصفحات الداخلية:

(القبض على 15 متهمًا من جماعة التكفير والهجرة حاولوا قتل 7 أشخاص منشقين عن الجماعة)..

وكان منهم أبو الغوث صاحب التصريح المشهور «قبلنا أن نُستثمر.. قبلنا أن نستثمر».

(وقائع مثيرة في جماعة التكفير والهجرة - محاولة اغتيال المعارضين داخل الجماعة - خطف سيدة من زوجها وضمها للتنظيم).

(عناوين الأخبار 24 من نوفمبر 1976 م).

الخارجية الأمريكية: لا يوجد مانع من إقامة مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية.

مبعوث كارتر يؤكد ضرورة الاعتراف بحقوق شعب فلسطين.

ويلاحظ أن انتخابات كارتر في أمريكا تمت في الرابع من نوفمبر، والانتخابات المصرية الحزبية الأولى في مصر - بعد الثورة تمت في 30 من أكتوبر، والهجرة بدأت في الثاني والعشرين من نوفمبر أي بعد الانتخابات الأمريكية بـ 18 يومًا وبعد الانتهاء من تشكيل الحكومة الحزبية الأولى في مصر بعد الثورة بأيام أيضًا.

(انتهى النقل من مذكرات أبو الخير).

والآن بعد أن علمنا ما ذكره (عبد الرحمن أبو الخير) فهل نصدقه على حاله أم أن الأمر يحتاج إلى تأكيدات أخرى؟!

الحقيقة إني أصدقه على حاله فالسياسة الأمنية في مصر مرت بمراحل متعددة وفي معظم هذه المراحل كان التخبط هو رائدها وسوف نرى العجب العجاب في الأجزاء التالية في هذه المجموعة.

وسوف نرى أيضًا كيف يسمح لجماعات بعينها أن تحمل السلاح وتروع الآمنين لشهور طويلة ثم وبلا مقدمات تنقلب الأمور ويصبح هؤلاء الشباب الضحايا - الذين حملوا السلاح بعلم من وزارة الداخلية - من سكان القبور إلى الأبد وبطلقات نفس الجهاز الذي سمح لهم بحمل السلاح.

ومع ذلك فقد تطورت الأحداث تطورًا غريبًا وبدأت عمليات التصفية الجسدية (لحسن الهلاوي) و(لرفعت أبو دلال) ولمجموعات في حلوان وغير ذلك كثير وكانت كل هذه الهجمات تحت زعم الانشقاق عن التنظيم وتقابل مع ذلك في نفس الوقت الغياب الأمني والتساهل في بحث وتحقيق الجرائم.

وقد كان من ضمن الأحداث التي أثارت التساؤل اختفاء بعض الشخصيات والذين لم يتم التوصل إلى مكانهم حتى الآن ومنهم (قطب سيد حسين) زوج شقيقة الدكتور صلاح الصاوي الذي تبوأ مكانة علمية في المملكة العربية السعودية وفي غيرها.

إلا أن حادثة اختفاء قطب حسين كانت في السبعينيات من القرن العشرين وقد كان الدكتور صلاح الصاوي وقتئذ يعد الماجستير والدكتوراه وقد أعياه البحث عن زوج شقيقته فلم يجده، كما لم يجد جثته وقبل أن يسأل القارئ من هو (قطب سيد حسين) فنحن نضيفه إلى قائمه المنشقين عن جماعة (شكري مصطفى).

الخلاصة إذن أن مؤلف كتاب ذكرياتي مع جماعة المسلمين يتحدث عن اتفاق تم بين جماعة المسلمين «التكفير والهجرة» وبين وزارة الداخلية وأن هذا كان جزءًا من استراتيجية عامة وأنه وافق على أن يكون هناك منافع متبادلة بين جماعة المسلمين وبين وزارة الداخلية وهي الصفقة التي انتهت به إلى حبل المشنقة.

ومضى بنا هذا الكتاب ويذكر لنا المؤلف تحت عنوان:

بين جند الطاغوت ونقض الاتفاق:

ويقول ما نصه:

اعتقلت يوم 9 يونيه 1977 م بقرية كرداسة مركز إمبابة وواجهت ليلة عصيبة بين فك وفك وليس فكًا واحدًا بل فكوك جند الطاغوت في مواجهة سألت الله فيها أن يظل الحق حقًا أبلج والباطل باطلًا واضحًا وقد منَّ الله عليَّ بذلك الموقف، ثم حولت إلى المدعي العام العسكري في 10 يوليه لأشاهد السيارات الضخمة بالجند ذوي الخوذات المعدنية الصلبة والسلاح الكاكي وسيارات السجون التي ليست سوى زنازين سجن تتحرك على الأرض وهناك جاءنى محرر جريدة الأهرام يسألني عن مقتل الذهبي ولم أكن قد صعدت إلى مكتب المدعي العام العسكري بعد....

فأجبته إنها لعبة ذات طرفين أحدهما الحكومة ثم الشيخ شكري الذي غرر به.

وانصرف المحرر مُستنكرًا تلك المقولة وبعدها عاد ضابط المباحث ليغلّني بوثاقي من الخلف بقيد حديدي يكاد يقطع المفاصل والعروق وبالعودة إلى الجحيم لقد عاد بي دون تحقيق وفي الطريق دار حديث بيني وبينه:

جندي الطاغوت (ضابط المباحث): إنه قد يأتيك الليلة من يسألك.

وهنا تذكرت السؤال وعذابه فاستعنت بالله على ذلك البلاء وقلت لنفسي: ﴿ وَٱللَّهُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾.

أبو الخير: ولكن أين اتفاقكم معهم على أن يكونوا جماعة المسلمين الوحيدة المفوضة بالبلاغ في مصر.

الضابط: عرضنا عليهم ذلك فعلًا ولكنهم جنحوا للعنف.

وانتهى الحديث المقتضب وأعقبه صمت بليغ حتى وصلنا أبواب سجن القلعة الرهيب الذي شهد مذبحة الصالحين من المماليك في مصر على يد رجل فرنسا الصليبية محمد عليٍّ باشا، نعم رجل فرنسا داخل دار الإسلام العثمانية، ثم شهد مذبحة الإخوان المسلمين، فكان وكر الإهانة والتحقيق ثم يشهد وأد جماعة التكفير والهجرة (جماعة المسلمين).

استوقفني الضابط بوثاقي الحديدي لمعصمي يدي خلف ظهري تحت حراسة أمين شرطة وعساكر من سجن القلعة على مقربة من باب مدير السجن ثم خاطب رئاسته بالتليفون وطرق سمعي عبارة (كان فيه ورقة عند الدكتور فؤاد علام مضبوطة في عزبة النخل.. جواب.. في التحقيق احنا عاوزينها).

أي إنهم في حاجة إلى الخطاب المضبوط في عزبة النخل والموجود ضمن أوراق التحقيق لدى فؤاد علام.

والدكتور فؤاد علام هذا من أشهر جنود الطاغوت في معركته ضد الحركة الإسلامية، فهو جلاد التحقيقات في عملية التصفية الجسدية للإخوان المسلمين.

وكان يسمى باسم نصراني «جرجس» ويعد من خبراء الطاغوت في تنفيذ مخطط تصفية واستثمار الحركة الإسلامية.

ثم عاد الضابط ولم أودع في سجن القلعة بل عاد بي إلى مبنى مباحث أمن الدولة فرع الجيزه (الدقي).

وفي الطريق ذكر الضابط ثانية قولته (سوف يأتيك اليوم من يسألك).

وعند منتصف الليل بينما أفترش الأرض وألتحف السماء في غرفة الحجز بالفرع المذكور جاءني وجه جديد من وجوه جند الطاغوت لم أره من قبل واقتادني بصحبة الحراسة ثم سلمني عند باب الفرع لضابط آخر فرع الطول قوي البنية اصطحبني في حراسة حارسي إلى مبنى شرطة الدقي وهناك سلمني لجلادين غلاظ القلوب تجمل وجوههم سمة المجرمين فاستقبلوني بتجريد ملابسي وقاومت حتى صرفهم الله عني

فتركوني بسروالي ثم قيدوني من القدمين والرجلين بوثاق حديدي وأحكم وضع يدي خلف ظهري ولم يجدوا وثاقًا حديديًا على قد رجلي فأوثقوهما بحبل ثم قذفوا بي من خلف في قاع القسم... إنها مزرعة البق والصراصير حقًا ولا اسم لها سوى ذلك فعلًا.

وكم هددت فيها بضرب الرصاص أكثر من مرة.. وحيئنذ أدركت أنهم قد جاءوا بي إلى هذه القاعة المظلمة ليقتلوني ولم أكن أدري لي مصيرًا غير ذلك.

فقد كنت على علم مسبق بأن السياسة تصفي خصوم خطتها، والعالمين بمراحل تنفيذها، إنها تخشى شهود العيان لوقائع التاريخ المزور.

اقترب الفجر ولم أكن قد صليت العشاء بعد وكنت أسمع خرير الماء في دورة ملحقة بمزرعة البق فاستعنت بالله ودعوته أن يفك وثاق قدمي فساعدني ربي على تحريك ذراعي الموثوقتين ومن خلف ظهري إلى الأمام عن طريق مرور ردفي وساقي من بين الذراعين الموثوقين من المعصمين وعندئذ تمكنت من فك الوثاق.

وسرت إلى الماء فتوضأت وعدت أفترش عمامتي وأصلي عليها والبق تجرى أسرابه بين يدي ظاهرة المسعى على بياض العمامة أسرابًا كثيفة ذات أحجام متفاوتة أكثرها غليظ من غلظة في غلظة قلوب الجلادين وعند الفجر جاءني زائر الفجر ضابط القسم ومعه أمناء الشرطة الثلاث المكلفين بتهديدي بالمسدسات فأحاطوا بي وفوهة المسدسات قد صوبت نحو رأسي وصدري فأدركت حينئذ أنني مقتول لا محالة وقلت كلمة واحدة (أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدًا رسول الله..... اضرب يا بني).

حينئذ أمرهم الضابط بكف اليد عني قائلًا:

إن الأوامر التي لدي أن تبيت موثوق اليدين والقدمين...انتظروا هنا حتى نرجع إليهم ثم انصرف وبعد دقائق عاد ليأمرهم بتركي على ما أنا عليه فصليت الفجر ثم واصلت تسابيح الصبح مع اصطياد البق مطاردًا أسرابه فوق عمامتي التي افترشتها فرش الحصير.

ملحوظة:

جميع ألفاظ هذه الفقرة منقولة من مذكرات عبد الرحمن أبو الخير دون تدخل منا بحذف أو إضافة حتى لتلك الألفاظ التي لا نفضل استخدامها كما لا نتفق مع معناها....

تعليق من المؤلف:

ونحن ننقل ما ورد في تلك المذكرات دون تعليق منا إلا أننا نعتبر أن ذلك الأسلوب الأمني في استخدام الجماعات والحركات ذات الخلفية السياسية المتواضعة هو أخطر ما في الأمر، ولقد خرج صاحب هذه المذكرات من قضية «التكفير والهجرة» ومن قرار الإحالة إلا أن مذكراته تعتبر علامة تاريخية في تاريخ الحركة الإسلامية؛ حيث تحدث فيها عن كل شيء قابلته جماعة المسلمين من أول السياسة الأمنية وانخداع البسطاء بها ومرورًا بالتعذيب وأساليب التحقيقات التي جرت وانتهاءً بما أطلق عليه المؤلف «لعبة قتل الذهبي» ونحن في هذا الصدد نعتبر هذه المذكرات هي من وثائق الحركة الإسلامية في ذلك الوقت لما لمسناه فيها من صدق، ومن وقائع شاهدنا نحن أبناء هذا الجيل الكثير منها وشهدنا أيضًا على الكثير منها فلقد كنت أنا شخصيًّا معاصرًا لحادثة الاعتداء على «حسن الهلاوي» وشاهدًا عليها وهي تتم من شباب يدعي الإسلام. وكنت أيضًا معاصرًا لكثير من أحداث العنف وكذا الأحداث الغامضة وكان منها حادث اختفاء «قطب سيد حسين» صهر الدكتور صلاح الصاوي وكنت أيضًا معاصرًا للأحداث التي مر بها «حسن الهلاوي» و«خالد الهلاوي» بل لقد قمت بممارسة عملي كمحام بإقامة دعاوى قضائية باسم السيدة سميعة وهبة طه والدة كل من «خالد الهلاوي» و«حسن الهلاوي» وقد أقمت لها دعوى إثبات غيبة المفقود «حسن محمد الهلاوي» وطالبت فيها باعتباره ميتًا إذ لم نكن نتوقع ظهوره في الحياة مرة أخرى.

«وقد أرفقنا مستند هذا الخطاب في ملحق الوثائق.. باعتباره وثيقة تاريخية» إلى جانب شهادة حسن الهلاوي نفسه عن هذه المرحلة التاريخية المهمة من حياة الحركات الإسلامية.

وقد سمعت بنفسي من «خالد الهلاوي» شقيق «حسن الهلاوي» تفاصيل ما تعرض له «حسن الهلاوي» من اعتداء وقد ذكرت قليلًا من هذه التفاصيل واحتفظت بالكثير منها وذلك لعرضه في موضع آخر ونحن نكتب الباب الثالث من هذه الموسوعة إن شاء الله والذي سنبحث فيه بدايات تكوين تنظيم الجهاد.

المهم أننا نعتبر أن مذكرات وذكريات «عبد الرحمن أبو الخير» والتي طبعت في دار البحوث العلمية عام 1980 هي تاريخ لتلك المرحلة ولذلك اسمحوا لي أن أنقل لكم

مـا كتبه تحت عنوان «**فقــدان الوعي ولعبة قتل الذهبي**» ولكـن قبل أن أنقل ذلك اسـمحوا لي أن أدون بعض الحقائق التي عايشـت بعضها بنفسي وشـهدت على البعض الآخر ونقلت ما نقلت من شـهادة الأحياء... **وأول هذه الحقائق** أن اسـتحلال الدم وقتـل الأبريـاء حقيقة يجب أن نعـترف بأنها كانت مـن عقائد جماعة المسـلمين «التكفير والهجرة» وأن الأمر لم يقتصر على حادثة قتل الشيخ الذهبي وإنما اتسـع ليشـمل آخرين تم الاعتداء عليهم قبل الاعتداء على الشـيخ وقتله وكان سـكوت جهة الأمن على هذه الجرائـم علامة اسـتفهام مطلوب تفسـيرها... **أما الحقيقة الثانية** فهي أن تنسـيقًا كان يدور بين جهاز الأمن وبين جماعة المسلمين لم يوضح لنا أحد تفصيله ولا حتى عبد الرحمن أبو الخير مؤلف المرجع السابق، **أما الحقيقة الثالثة** فإن صناعة الإرهاب أو على الأقل السكوت على مولده ليس من صنع صاحب الفكر الشارد ومن بنات أفكاره وإنـما هـو في أغلـب الأحيان يكون تحـت رعاية آخريـن ربما يكون من هـؤلاء الآخرين بعض المسئولين في الدولة.

وسـوف تكشـف لنا الصفحات التالية بعض جوانب هذه اللعبة والتي ربما تسـاهم في زيـادة الوعي لدى الذين يتزودون بالحماس دون غيره فيقع الواحد منهم في بئر الخطأ والاندفاع.

فقــدان الوعــي ولعبــة قتــل الذهبــي

حسـب تعبيـر المؤلـف عبدالرحمـن أبـو الخيـر:

يحكـي هنـا أبو الخير من وجهة نظره مـا لا نرفضه عقلًا إلا أننـا لا نقبله جميعًا ونترك للقـارئ أن يأخـذ منه ما يمكنه الحصول عليه أو اسـتنتاجه وإليكـم نص ما كتبه المؤلف واصفًا ما كان ينبغي أن تتعلمه الجماعة المسـلمة التي كان ينتمي إليها من لعبة النظام بها في قتل الذهبي.

فقد أورد ما نصه:

لقد كانوا جميعًا على علم بسـبيل المؤمنين، ولكنهم كانوا جميعًا فاقدي الوعي بسـبيل المجرمين، كانت معرفتهم بالسياسـة قاصرة. وكان نظرهم في أمورها غير ثاقب... وكما حاولت كثيرًا في سـجن الاسـتئناف، وليمان أبي زعبل أن أبصرهم بسبيل المجرمين، فقد

كان الشباب يلح علـيَّ في سبيل التحدث معه في هذا السبيل، ولكن إخوتنا أصحاب الحل والعقد طلبوا مني ألا أتحدث في هذا السبيل... لماذا؟ لست أدري لذلك سببًا أو حكمة إلى الآن... وقد يكون خوفًا من أن يعرِّي عرضي لسبيل المجرمين جريمة استثمار الجماعة في لعبة الذهبي التي أفادت سياسة الجاهلية تمامًا.

إن الجماعة المسلمة لم تستفد من لعبة الذهبي شيئًا بل خسرت كل شيء.

إن لعبة خطف وقتل الدكتور الذهبي التي أعد لها الشيخ شكري الشقق المفروشة. وخبأ أمرها عني وعمن يحبونه. قد وضعت عنق الشيخ شكري نفسه على حافة حبل المشنقة. وسحبت النساء والرجال وأهانت الجميع. بل ووأدت الدعوة. ووأدت بلاغ الحق المرتكز على الكفر والإيمان، وعوقت الجماعة المسلمة التي نشأت في محض التوكل على الله. وانتكست في محض حلق اللحى. وإحلال فلسفة الحركة البشرية محل الحركة الربانية في الحركة الإسلامية. ووضعت تأسيس أخلاق القيادة على كتاب الأمير لميكافيلي والذي تربى عليه كل الساسة في العالم محل الخلق النبوي والسياسة الربانية وسنن الله الثابتة في إمرة الناس.

لقد صدق الله وعده مع الشيخ شكري يوم انطلق متوكلًا على الله يصدع بالحق، مرتكزًا على الأوامر الربانية، وقد تخلى الله عن النصرة والأمن للشيخ شكري يوم أدخل الاجتهاد البشري ومنه قولته الشهيرة (كل ما هو مقبول عقلًا مقبول شرعًا) محل الأمر الرباني: ﴿وَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ﴾.

لقد صدق الله وعده للشيخ شكري فمنحه الجماعة والمال والسمع والطاعة يوم انطلق بحرارة المسجون الذي فك عقاله من معتقل طره، يطلب نصرة الله لوجه الله.

ولقد امتنع أمن الله عن الشيخ شكري يوم أخذ بمبدأ التحاكم إلى محاكم الطاغوت. وقَبِلَ عرض المباحث لرفع قضية ضد الأجهزة التي هاجمت الجماعة للحصول على تعويض مالي وعمل دعاية للجماعة بذلك، وهو يعلم حكم الله تبارك وتعالى في التحاكم إلى غير شرعه: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾.

إن الشيخ شكري لم يكن جاهلًا بهذا الحكم، ولا كان خائنًا لأمر الله تبارك وتعالى، بل هو الرجل الذي سقط في مهبط وسوسة الشيطان لآدم عندما أخرجه من الجنة. لقد عملت المبررات العقلية عملها في حمل الشيخ شكري على فك النواجز عن هذا الأمر الرباني.

كذلك الإيحاء للشيخ شكري بأنه سيكون صاحب الجماعة المسلمة الوحيدة في مصر. والمصرح لها بالبلاغ العام العلني، وبأنه ستفتح أمامه فرصة البلاغ عن طريق الإذاعة والتليفزيون وكل الصحف، كان الشَّرَك الذي تلازم مع التأجج النفسي لدى الشيخ شكري لإحراز نصر سريع للجماعة.. لقد كان ذلك الأمر وسوسة من وسوسات البشر التي شكلت مخلب الخداع في جر الجماعة إلى اللعبة السياسية. وهي الجماعة التي قامت على التوحيد والهجرة ونشأت على ربانية الحركة.

وإن عدم اعتراف الجماعة بأي تجمع آخر للحركة الإسلامية طبقًا لمبدئها (نحن الجماعة المسلمة الوحيدة في الوجود، الواجبة الاتباع والسمع والطاعة) قد حرمها عطف الآخرين وجرها إلى التصادم معهم: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ مِثْلَ قَوْلِهِمْ ۚ فَٱللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾.

(انتهى عرض المؤلف عبد الرحمن أبو الخير)

وبقيت لنا كلمة في نهاية الأمر.. وخلاصتها أن تفاوضًا كان يجري بين جهات أمنية وبين أمير جماعة المسلمين - شكري مصطفى - فإلى أي أمر وإلى أي نهاية وصل هذا التفاوض..؟! وما تفاصيله؟! لاشك أننا لن ننجح في الوصول إلى كل حقائق الأحداث إلا أننا بهذا ندق على باب غموضها فنفتحه برقة أو عنف حتى يرى الناس وترى الأجيال ما كان مختفيًا عن ناظريها وليس شرطًا أن يشاهدوا كل الحقائق بل يكفي أن يعرفوا بعضها ويكتشفوا بقيتها.. فإن للنظر دور وللعقل دور أيضًا.



الفصل السادس

فقرات وثائقية للحكم الصادر في قضية «جماعة المسلمين»

وفي هذا الفصل نستعرض بعض فقرات وثائقية للحكم الصادر في القضية رقم «6» لسنة 1977 أو قضية «جماعة المسلمين» فنعرضها بنصها دون تدخل منَّا بالرفض أو التأييد ومن هذه الحيثيات ما ورد بشأن المتهم الأول.

شكري أحمد مصطفى «المتهم الأول»:

1 - ثبت أنه رسم ودوَّن بخطه خريطة عامة لموقع منزل الشيخ الذهبي وخريطة تفصيلية للمنزل نفسه فضلًا عن خطة الخطف - حسبما سلف بيانه.

2 - كما ثبت أنه دوَّن بخط يده العبارات المضافة إلى صورة البيان الذي تعترف فيه «جماعة المسلمين» بالخطف وتحدد مطالبها للإفراج والتي ضبطت مع المتهم «رزق عبد العزيز سالم» في جريدة الجمهورية حسبما سلف الذكر.

3 - وعند سؤاله في تحقيق النيابة العسكرية قرر أنه لا يعتبر أن ما وقع على الشيخ الذهبي جريمة من الجرائم بل إنه يعتقد أن الشيخ الذهبي هو المجرم حقًّا.

«انتهى نص الحكم في هذه الفقرة»

ثم في فقرة أخرى:

وحيث إنه ينتج من جميع ما تقدم أن المتهمين «أنور مأمون صقر» و«أحمد طارق عبد العليم» و«محمد السيد عبد الحميد صقر» و«محمد إبراهيم أبو دنيا» و«إبراهيم محمد حجازي» و«محمد سالم الباجوري» قبضوا في الساعة الأولى من يوم الأحد 3/ 7/ 1977 على الشيخ الدكتور محمد حسين الذهبي وأخذوه بالقوة المسلحة وبالتهديد باستخدام السلاح من بيته بملابس نومه وأركبوه إحدى العربات مدعين أنهم من رجال مباحث أمن الدولة، وكان المتهم «طارق» يرتدي الزي الرسمي لرائد بالشرطة ثم اتجهوا إلى شقة أعدت لاحتجازه وسلموه لكل من المتهمين «مصطفى عبد المقصود غازي» و«البط توفيق» و«صابر مختار عمر مذكور» الذين تولوا حراسته بالسلاح حيث كان بيدهم رشاش «بور سعيد».

«انتهى نص هذه الفقرة»

فقرة أخرى:

«وحيث إنه قد تبين للمحكمة من صريح عبارة بيان الجماعة الذي أصدرته ووزعته على دور الصحف ووكالات الأنباء وأرسلته لرئاسة مجلس الوزراء عقب الخطف حسبما سلف بيانه وأن تلك الجماعة قد عقدت النية وبيتت القصد على قتل المرحوم الشيخ الدكتور الذهبي في حالة عدم استجابة الدولة لطلباتها بأكملها في المواعيد التي تحددت بذلك البيان وآخرها الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم التالي وهو الاثنين 4/ 7/ 1977 إذ وردت بالصفحة التاسعة والأخيرة من البيان المذكور العبارات التالية و«نحذركم أنه في حالة إحساسنا بالبحث عن الرهينة أو تتبع الذين يقومون بالمهام المكلفين بها منا خاصة حاملي هذه الرسالة أو محاولة تعقبنا في أمر المال أو في حالة المماطلة أو التلاعب أو التأخر في تنفيذ هذه المطالب في مواعيدها المحددة فسنقوم بقتله والبقية تأتي».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

ودُعي الأستاذ شوكت التوني المحامي الذي سبق أن وكلته الجماعة في قضاياها لمقابلة السيد نبوي إسماعيل نائب وزير الداخلية وقتئذ «ووزير الداخلية لاحقًا» فوجد عنده حرصًا زائدًا وجدية واضحة بشأن الحفاظ على حياة الشيخ الذهبي فأصدر من جانبه

بيانًا موجهًا للجماعة نشرته الصحف، كما اتصل تليفونيًا بها ولكنها لم تستجب لاتصاله حيث قرر زعيمها المتهم الأول «شكري مصطفى» في التحقيق أنه - أي الأستاذ شوكت - لا يصلح لمثل هذا الأمر.

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

وحيث أنه يتضح من محضر المقدم صفوت جمال الدين مأمور «ليمان طره» بتاريخ 24/ 10/ 1977 أنه تم مساء ذلك اليوم ضبط خطاب كتبه المتهم «مجدي صابر حبيب» في سجنه - أثناء نظر الدعوى - وبمطالعة المحكمة لذلك الخطاب تبين أنه موجه من المتهم إلى أخ له يدعى «أحمد» مقيم في الخارج وأنه من ست صفحات على ثلاث ورقات مذيل بتوقيع المتهم باسمه واضح ومؤرخ في 24/ 10/ 1977 وورد في صدره أنه يكتبه بعد أن تمكن من الحصول على قلم وثلاث ورقات حيث أمرت المحكمة بتسليم المتهمين أقلامًا وأوراقًا بناء على طلبهم لتحضير دفاعهم وأنه يكتبه خلسة ويأمل أن يصل لأخيه خلسة كذلك، وجاء في الصفحة الأولى منه العبارات الآتية:

«لعلك سمعت وعرفت، فإن الخبر قد طار وشاع في العالم كله والحمد لله رب العالمين ولا أدري هل تدرك قيمة هذا الذي حدث أم لا، فلتعلم أن ما حدث لم يحدث قبل في التاريخ والنصر الذي تحقق لم يكن على البال والمستقبل مزهر ومثمر للغاية إن شاء الله، وأريد أن أقول لك شيئًا هو أن ما حدث كان هو المطلوب، يعني لا تظن أنه فشل بل إن الفشل كان سيكون لو استجيب لنا في طلبنا ومعذرة فلعلك تلحظ عدم الإيضاح ولعلك تعلم أيضًا الأسباب».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«**خامسًا**: ما لمسته المحكمة طوال جلسات المحاكمة من الروح العدائية الشديدة لدى هؤلاء المتهمين ومن السلوك العدواني العنيف الذي يتخذونه تجاه المجتمع الجاهلي الكافر الذي حولهم بزعمهم ووفق عقيدتهم الخاطئة وخاصة تجاه رجال مباحث أمن الدولة الذين عبر المتهم «شكري مصطفى» عن شعوره هو وجماعته نحوهم - أثناء استجواب المحكمة له - بأنهم أشد عداوة في نظره من العدو الإسرائيلي نفسه - ومن

شأن تلك الروح العدائية ذلك المسلك العدواني وقوع احتكاكات مع رجال السلطة العامة يضطر فيه الآخرون للدفاع عن أنفسهم فتحدث بالطرفين بعض الإصابات».
«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

وحيث إنه بالنسبة للمتهم الأول «شكري مصطفى» فقد استفرغ يقين المحكمة وعقيدتها أنه هو المدبر الأول لتلك الجريمة الشنعاء اتفاقًا وتحريضًا ومساعدة.

فهو أمير العُصْبَة الضالة بايعته على السمع والطاعة في المنشط والمكره وفي اليسر والعسر وقد لمست المحكمة أثناء الجلسات مدى تسلطه على أفراد جماعته ومبلغ التزامهم بطاعته».
«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«وهو الذي أصدر القرار النهائي بالقتل وسلم أداته - طبنجة وولتر عيار 7,65 مللي للمتهم «أحمد طارق»، حسبما قرر ذلك صراحة في التحقيق المتهم القيادي «محمد خالد صقر» الذي يشاركه مسكنه».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«وبعد القتل هو الذي أصدر تعليمات إخفاء الجثة بنقلها من مكان الجريمة إلى مكان بعيد بعد تغطيتها بالخضراوات ورش النشادر وروح النعناع عليها وقد ثبت أن عبارة «والملحوظة المهمة» وما تلاها التي ذيلت بها تلك التعليمات دونت بخط يده».
«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«وحيث إنه وضح للمحكمة أن العصبة المجرمة بعد يأسها من تخويف السلطات والنيل من هيبتها وحملها على الاستجابة لما تفرضه من شروط ومطالب قد لجأت إلى ترويع الشعب نفسه وتخويفه وإشاعة الذعر بين أوساطه بوضع عبوات ناسفة في الأماكن العامة التي يرتادها الجمهور».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«وحيث إنه نظرًا لما تقدم فقد خلصت المحكمة إلى إدانة هؤلاء المتهمين في الاتهامات السالف ذكرها وهي الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار واستعمال المفرقعات في الأماكن التي يرتادها الجمهور والاشتراك في ذلك بالاتفاق والتحريض والمساعدة المعاقب عليها بالمواد «230، 231، 102ب، 40، 45، 46» من قانون العقوبات».

«وأن المحكمة تجد من واجبها أن تناشد سلطات الدولة المعنية أن تشدد الرقابة على الجهات التي يستلزم نشاطها حيازة المفرقعات حتى لا تتسرب منها على النحو الذي كشفت عنه واقعات هذه الدعوى».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«وحيث إنه يتضح من أقوال المتهم «عبد المنعم عبد السلام أبو يس» في تحقيقات النيابة العسكرية أنه - وهو «أردني» الجنسية - تلقى تعليمه في كلية الصيدلة بجامعة أسيوط والتقى أثناء دراسته الجامعية بالمتهم الأول «شكري مصطفى» فاعتنق فكره وبايعه على السمع والطاعة وبعد تخرجه سافر إلى ليبيا للعمل بها وفي أواخر العام الماضي 1976 علمت السلطات الليبية أنه مع جماعة التكفير والهجرة فعرضت عليه أن تقوم الجماعة في مصر بعمل ضد السلطة مقابل إمدادها بالمال والسلاح».

«انتهت هذه الفقرة»

ثم وفي فقرة أخرى:

«وقد سئل المتهم في تحقيق النيابة العسكرية وفي محضر العقيد عبد المنعم حسن بتاريخ 17/ 7/ 1977 فأجاب بالآتي»:

س: هل يفهم من ذلك أن الجماعة قررت الاتصال بليبيا للتباحث معهم بخصوص ما سبق أن طلبوه؟

ج: قررت الجماعة الحاضرون منهم وعلى رأسهم «أبو سعد» أن تعاود الاتصال بليبيا لمدنا بالمساعدة المالية على أن نوضح لهم بحسن وبيان أن الجماعة ليست على استعداد للقيام بأي انقلاب لأن فكرها لا يقوم على ذلك وإنما نحن

كطائفـة في مصر لنـا ثقلنا نريد أن نتميز ونحقق الأهـداف المبينة عاليه من تميز وهجرة فإن ساعدونا على ذلك نكن لهم من الشاكرين ومن المصفقين.

«انــــتــهــى»

وحيـث إنه بسـؤال المتهم الأول «شـكري مصطفـى» في تحقيقات النيابة العسـكرية أجاب: بأنه هو الذي اسـتدعى المتهم «عبد المنعم عبد السـلام أبو يس» إلى مصر بعد أن عـرف عنوانه من المتهم «مغاوري عيد عوف» وقال إن العرض الليبي كان يشـتمل على إمـداد الجماعة بالمال والسـلاح وبمحطة إذاعـة مقابل القيام بعمل موجه ضد سـلطات الدولة على غرار ما قام به المدعو «صالح سريَّة» في الكلية الفنية العسكرية.

وحيـث إن النيابة العسـكرية قد اتهمت بعـض أفراد العصبة المجرمـة بأنهم لجأوا في الفترة السـابقة على 12/ 1/ 1977 إلى مهاجمة بعض خصومها وبعض الأفراد المنشقين عليها فاتهمتهم بالشروع في قتل كل من:

- رفعت أحمد أبو دلال.
- عبد السلام مصطفى عيسى.
- حسن محمد هلاوي.
- خالد محمد هلاوي.
- عماد محمد أبو دلال.

على التفصيل الذي سيأتي بيانه.

«انتهت هذه الفقرة»

وحيـث إن النيابة العسـكرية قـد اتهمت المتهم الأول «شـكري مصطفى» بأنه أنشـأ وأسـس وأدار منظمـة أطلق عليها اسـم «جماعة المسـلمين» وهي المعروفة باسـم جماعة التكفـير والهجرة ترمي إلى قلب نظام الدولة الأساسـية الاجتماعية بتكفير أفراد المجتمع حاكـماً ومحكومين وعـدم الاعـتراف بالقوانين الوضعيـة ونظم الزواج المتعـارف عليها شرعًـا وقانونًا، وتحريـم الصلاة في المسـاجد والتعليم في المعاهد العلميـة والتوظيف في الهيئات الحكومية والخدمة في صفوف القوات المسـلحة وكان استعمال القوة والإرهاب والوسائل غير المشروعة ملحوظًا في ذلك بأن أعدت الأسلحة والذخائر وقامت بتدريب

أعضائها على استخدامها كما أخفت المفرقعات في أوكارها واتبعت أسلوب السرية في ترويجها لأهدافها ومبادئها بإطلاق الأسماء الحركية على أعضائها إمعانًا في التخفي.

«انتهت هذه الفقرة»

الحكــــم:

بعد الاطلاع على مواد الاتهام في القضية رقم «7716» أمن دولة عسكرية عليا وعلى المادتين «80، 81» من قانون الأحكام العسكرية والمادتين «302، 304» من قانون الإجراءات الجنائية وبعد المداولة قانونًا:

حكمت المحكمة بإجماع الآراء الآتي:

بمعاقبة كل من «شكري مصطفى»، «ماهر عبد العزيز البكري زناتي»، «أنور مأمون حسن صقر»، و«أحمد طارق عبد العليم»، و«مصطفى عبد المقصود غازي» بالإعدام نظير ما هو منسوب إليهم.

«انتهى»

وهكذا انتهت بعض الفقرات المنقولة من حيثيات الحكم والتي انتهت بإعدام من تم ذكرهم وسجن العديد من المتهمين وبراءة القليل منهم، ولم تكن جلسات المحاكمة إلا مباراة فكرية عُدَّتها الذكاء السياسي وغايتها الانتصار على أحد الطرفين.. المحكمة.. أو الجماعة المتهمة.. وقد كانت المحكمة العسكرية كما سبق القول.. غاية في الدهاء.. فقد سمحت لشكري مصطفى وجماعته بالحصول على البريق الإعلامي.. وأظهرت لهم احترامًا مقبولًا لأفكارهم وناقشتهم أمام الجمهور والصحافة لاستظهار حجتهم وهي تعلم أن التفاخر بمبادئ الجماعة كان سمة أساسية في أعضائها.. حتى نجحت المحكمة في زيادة جرعة الثقة بالنفس لدى الأفراد فساعدتهم على الظهور أحيانًا بمظهر البطولة كل هذا الدهاء كان أمام فريق ضعيف الخبرة من الناحية السياسية قليل الفقه متحجر الآراء... ومع ذلك لم يفطن هذا الفريق إلى ضعفه حتى يوم صدور الحكم فقد ظل الكثير منهم يتصور أن المسألة قابلة للتفاوض وأن النظام قد يلجأ إلى تسوية المسألة أو إلى معاودة التفاوض.. هذه العوامل هي التي أدت إلى اعترافات مهمة أمام المحكمة بعضها جاء على هيئة رواية والبعض الآخر جاء على هيئة افتخار.. ولا ينسى شهود هذه الوقائع مقولة شكري مصطفى وهي تسأله عن الدكتور الذهبي فيجيب شكري مصطفى وبكل ثقة عن الدكتور الذهبي: «إنه هو المجرم حقًا».

تابع أسباب الحكم فى القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن د ولة عليا :ــ

وحيث أنه قد وضح للمحكمة من اطلاعها على محضر معاينة السيد النائب العام ، ومعاينة خبراء الطب الشرعى السالف بيانها ، وعلى الصور الفوتوغرافيه التى أخذت للجثه قبل نقلها للمشرحه ، وجود كميات كبيرة من الدماء على غطاء الوساده وعلى " ملاية " السرير تحت الجثة وحولها ، بحيث لا يتصور عقلا أن يكون القتل قد تم خارج هذا المكان ثم نقلت الجثه ووضعت فوق ذلك السرير . وان وجود بقعة من الدماء على الأرض قرب باب الشقة وعدم تحليلها ومضاهاتها على فصيلة دم القتيل ، انما هو تقصير لا شك فيه نتج من سرعة تلاحق الأحداث وكثرة المهام والاجراءات ، ولكنه لا يؤدى فى تقدير المحكمه واطمئنانها الى اهتزاز الصوره الواقعيه الواضحة المستمدة من الأدلة الجنائيه السالف ذكرها .

وحيث أنه فيما يتعلق بالاختلاف الذى لوحظ بين ما جاء بتقرير مصلحة الطب الشرعى المؤرخ ٢٤/ ٧/ ١٩٧٧ والخاص بفحص الطبنجه المضبوطه بمنزل المتهم أنور مأمون صقر والسالف ذكره

بعـــدد / ١١٨



صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم فى القضيه رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن د ولة عسكريه عليـا :ـ

وما ورد بمحضر الضبط المحرر بمعرفة العقيد / محمد صلاح الدين ضيغم والسالف ذكره كذلك من حيث ما ورد فى المحضر الأخير من أن الطبنجه قد ضبط معها مشط به ست طلقات بينما جاء بتقرير الطب الشرعى أن الطبنجه أرسلت للفحص ومعها سبع طلقات لا ست ، فان المحكمه لم تجد فى هذا الاختلاف ما يضعف من ثقتها واطمئنانها لاجراءات الضبط ، اذ لا يعدو الأمر فى تقديرها أن يكون خطأ فى عد الطلقات الموجوده بمشط الطبنجه ، وهو خطأ قليل الأهميه يتوقع حدوث مثله فى زحمة الاجراءات الجنائيه الكثيفه المتلاحقة . كما أطرحت المحكمه كذلك ما بناه الدفاع على ذلك الخطأ فى العد والاحصاء من تشكيك فى صحة الضبط على أساس أن مشط تلك الطبنجه بالذات لا يتسع لأكثر من سبع طلقات ، وقد ثبت أن طلقة أطلقت على المجنى عليه فيجب أن يكون فى المشط ست طلقات لا سبع . أطرحت المحكمه ذلك التشكيك ولم تعول عليه نظرا لأنه من المتوقع عقلا أن يقوم الجناه باستكمال مشط الطبنجه بعد استعمالها لتكون جاهزة ، بكفاءة كاملة ، لأى استخدام لاحق .

بمستند ١١٩/



تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :-

وحيث أن المحكمة لم تعتد أيضا بما نعاه الدفاع على تقارير ادارة التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي من عدم صلاحيتها لصدورها من غير أولى الخبرة والاختصاص في فن الخطوط بما طلبه ذلك الدفاع من الاستعانة بخبير استشاري في هذا المجال . ذلك لأنه تبين للمحكمة من دراستها لتلك التقارير أنها نتجت من فحوص أجراها مدير الادارة المذكورة ووكيلها واحدى الخبيرات بها . وقد حضر أمام المحكمة أحد هؤلاء الخبراء الثلاثة وهو السيد علي أحمد علي وكيل ادارة التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي وتبين من مناقشته أن الفحوص والنتائج التي انتهت اليها التقارير المقدمة في الدعوى تمت بمعرفة الخبراء الثلاثة معا واجماع آرائهم دون اختلاف بينهم . ولم تسفر مناقشة الدفاع له عما يوهن الثقة أو يضعف الاطمئنان الى سلامة بحوثه ونتائجه هو وزملائه .

أما ما نعاه الدفاع من أن ذلك الخبير ليس حاصلا على مؤهل في فن الخطوط ، فقد أجاب على سؤال بهذا الشأن بأنه تخرج من كلية العلوم قسم الكيمياء عام ١٩٥٤ - وهو المؤهل المطلوب في هذا



بسند / ١٢٠

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم فى القضيه رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دوله عسكريه عليا :-

التخصص حسب اللائحة - ثم حصل على دراسة خاصه بشأن الخطوط داخل المصلحة لمدة سنتين ، وأنه يعمل من ذلك التاريخ خبيرا للخطوط أمام المحاكم الى اليوم .

وأما فيما يتعلق بطلب الاستعانه بخبير استشارى ، فذلك أمر يقع على عاتق الدفاع ولم ترفضه المحكمه ولكن الدفاع تقاعس عنه .

لما كان ذلك كله ، وكان الدفاع لم يتقدم بما يثبت عدم صحة النتائج التى توصل اليها خبراء الخطوط بمصلحة الطب الشرعى فان المحكمه لا تجد وجها للتشكيك فى أعمال هؤلاء الخبراء الحكوميين الذين يقدمون خبراتهم اليوميه فى جميع القضايا التى تحتاج الى ذلك النوع من الخبره فى كافة أنحاء الجمهوريه .

وحيث أنه لا يوهن من اطمئنان المحكمه الى سلامة الأدله السابق تفصيلها ما ادعاه بعض المتهمين ودفاعهم من أن اعترافاتهم وأقوالهم فى تحقيقات النيابه العسكريه قد تولدت عن تعذيب وإكراه اذ لم تطمئن المحكمه الى صحة ذلك الادعاء للأسباب الاتيه :-

بعده / ١٢١

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :-

أولا : أن الادعاء بالتعذيب ليس عاما شاملا لكافة المتهمين اذ أن منهم من لم يدع وقوع أي تعذيب عليه رغم جسامة تهمته ، مثل المتهمين أنور مأمون صقر ، وأحمد طارق عبد العليم ، والبط توفيق سيد .

ثانيا : أن بعض من ادعى تعذيبا لم يثبت على لسانه اعتراف ما في التحقيقات ، مثل المتهمين شكري مصطفى ومحمد جمال السيد .

ثالثا : أن النيابة كانت ، حسبما يتضح بجلاء من محاضرها ، تمنح المتهمين الحرية في ابداء ما يدعونه من ادعاء باثبات ما يزعمونه من اصابات ثم تقرر عرضهم على الأطباء المختصين لفحصهم ، وبعد اثبات ذلك كانت تسألهم عن اقوالهم التي يبدونها أمامها فيقررون أنها صحيحة لا اكراه فيها .

رابعا : أن عديدا من المتهمين الذين ادعوا التعذيب أحيلوا الى

بحث ٠ / ١٢٢



تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في [illegible]

الكسف الطبى ولم تثبت بهم أية اصابات مثل المتهمين مجدى صابر حبيب محمد خالد صقر ومصطفى غازى (عدا ما نتج عن احتكاك القيد الحديدى بالمعصمين) .

خامسا : ما لمسته المحكمه طوال جلسات المحاكمه من الروح العدائيه الشديده لدى هؤلاء المتهمين ومن السلوك العدوانى العنيف الذى يتخذونه تجاه المجتمع الجاهلى الكافر الذى حولهم بزعمهم ووفق عقيدتهم الناشئة ، وخاصة تجاه رجال مباحث أمن الدوله الذين عبر المتهم شكرى عن شعوره هو وجماعته نحوهم - أثناء استجواب المحكمة له - بأنهم أشد عداوة فى نظره من العدو الاسرائيلى نفسه - ومن شأن تلك الروح العدائيه بالذات السلوك العدوانى وقوع احتكاكات مع رجال السلطة العامه يضطر فيه الأخيرون للدفاع عن أنفسهم تحدث بالمتهمين بعض الاصابات .

[illegible] : خشية المتهمين الذين اعترفوا فى التحقيقات من بطش قادتهم [illegible] واتهامهم لهم بالخيانه ، وهو الموقف الذى عبر عنه المتهم مجدى صابر عند استجواب المحكمة له بما نصه :

بعده/ ١٠٢

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :-

ومن الأشياء التي يجب ذكرها أنني وماهر وخالد وطارق من أشد الناس حرصا على صالح الجماعة وتحملا للمسئولية . وعلى فرض حدوث الأشياء التي نسبت للجماعة فلا يحتمل التصريح بها في التحقيق الا أحد احتمالين أحدهما الخيانة بأننا أبرئ نفسي وماهر وخالد وطارق من الخيانة تماما بل وإن الموت دون الخيانة . والاحتمال الثاني أن نكون أكرهنا اكراها شديدا مما يؤدي الى فقدان التحكم في النفس "

سابعا : لو كان رجال مباحث أمن الدولة يتبعون أساليب التعذيب وقد تجرأت نيابة الدولة وقدمت المتهمين الماثلين للمحاكمة دون اعتبار لشخصهم ومكانتهم لأنها صممت على الشيخ الذهبي حيا واعتبر على قيادة العصبة التي خطفته في ساعات معدودات . لأن المولى عز وجل شاء أن ينتهي أمر تلك العصبة الضالة من أول لحظة عندما تعطلت العربة الباردا وضبط سائقها ابراهيم حجازي وأحد الأعضاء القياديين . متلبسا في مكان الجريمة .

يتبع . / ١٢٤



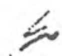
تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضيه رقم ٦ لسنة ٧ أمن دوله عسكريه عليا :ـ

ولوكان أسلوب التعذيب متبعا لما اضطر رجال المباحث الى بذل ما تكبدوه من العناء بالشقه ولما لجأت السلطات الى ما أجرته من الاتصالات بتلك العصبه وبذل الوعود والضمانات التى بلغت أن يعرض ضابط كبير برتبة اللواء ، هو المسئول عن مباحث أمن الدوله بالعاصمه ، نفسه رهينه لدى تلك العصبة الضالـه من أجل الحفاظ على حياة الشيخ الجليل ٠

وحيث أنه لا يدحض سلامة الأدلة السابق تفصيلها ما نعاه عليها الدفاع أيضا من البطلان لكون بعضها نتج من تفتيش لبعض المساكن أو قبض وتفتيش لبعض الأشخاص بغير اذن من النيابه المختصه ، ذلك لأنه ثبت لدى المحكمه أن جناية خطف الشيخ الذهبى قد [illegible] فى حالة تلبس ، اذ تم ضبط المتهم ابراهيم حجازى ، وهو أحد مرتكبيها ـ بقدر الله تعالى ـ فى مكان الجريمه على اثر ارتكابها ببرهة يسيرة ، وتلك حالة واقعيه يتحقق فيها وصف التلبس بالجريمه الوارد فى الماده (٣٠) من قانون الاجراءات الجنائيه ٠

بعــــده/ ١١٥



تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :-

وبهذا التلبس صحت صفة الجناية المتلبس بها بالعصبة السالفة المسماه بجماعة التكفير والهجرة . وتأكدت تلك الصفة بإضافة جناية أخرى متلبس بها كذلك هي المنصوص عليها في المادة (٩٩) عقوبات ، حال ضبط المتهم محمد جمال السيد برئاسة مجلس الوزراء في الصباح بعد ساعات من الخطف ومعه بيان من تلك العصبة المجرمة يشتمل على اعتراف بالخطف ووعيد بالقتل وتهديد بابتزاز أموال الحكومة وإثراء لسلطات الدولة على أعمال بعينها . بل أن الأمر ينطوي على مخطط اجرامي متعدد الشعب متسع الدائرة والذي يرمي الى ترويع الناس وابتزاز هيبة الحكومة وإخلال بالأمن والسكينة من عصبة تتهم المجتمع كله بالكفر والضلال وتعلن عن عزمها على تأديبه جميعه دونما ما استثناء .

وتلك في تقدير المحكمة ، حالة التلبس في أوضح صورها .

لما كان ذلك ، وكانت المواد (٣٤ ، ٤٦ ، ٤٧) أ . ج تعطي مأمور الضبط القضائي الحق - في حالة الجنايات المتلبس بها - في أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ، وأن يفتشه ، وأن

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضيه رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن د. بله عسكريه عليا :ـ

يفتش مسكنه ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقه اذا اتضح له من أمارات قويه أنها موجودة فيه ، وكل ذلك بغير حاجة لاذن من النيابه ، فقد انتهت المحكمه الى عدم الاعتداد بالدفع المتقدم ذكره .

وحيث أنه ينتج من الأدلة السابق تفصيلها والتي اطمأنت المحكمه لصحتها ، أن العصبه المجرمه المسماه بجماعة التكفير والهجره خطفت الشيخ الدكتور / محمد حسين الذهبي اشهارا لقوتها وبأسها وترويعا للحكومه وللناس منها ، اذ قالت في بيانها " أردنا أن نضرب للذين كفروا مثلا لا ينسونه ولنلقنهم درسا يحفظونه " كما قصدت الى اكراه الحكومه على تحقيق طلبات معينه سبق ذكرها ، فوافقت السلطات على اجابة بعضها حرصا على حياة الشيخ المخطوف ، ولكنها أصرت على تنفيذ كل طلباتها وخاصة الفديه البالغ مقدارها مائتا ألف جنيه وقررت مد المهلة الى الساعة الخامسة بعد الظهر (أي خمس ساعات فقط) ، فلما رفضت الحكومه دفع الفديه قررت تنفيذ تصميمها السابق وبعيدها

بعد / ١٢٧

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :ــ

وحيث انه بالنسبة لسائر المتهمين الذين وجهت اليهم النيابة العسكرية تلك التهمة وهم محمد ابراهيم أبو دنيا ، محمد السيد عبد الحميد عشر ، محمد عباس عبد العال ، اسماعيل حسن نصار ، البط تونيس علي ، صابر مختار مذكور ، علي أحمد جاد ، فانه وان كان قد وضح من الأدلة السالف تفصيلها أنهم كلفوا بمهام اجرامية وتسلموا أسلحة وذخائر للقيام بها ، فقد برأتهم المحكمة من جريمة احراز الأسلحة والذخائر نظرا لعدم ضبط تلك الأسلحة والذخائر في حيازتهم الفعلية ، اذ يجدت المحكمة مثل هذا الضبط لازما استخلاصا للادانة في تلك الجريمة .

وحيث انه الى جانب الأسلحة والذخائر المتقدم ذكرها والتي أدين أشخاص من اتهامهم في جريمة حيازتها بغير ترخيص ، فقد ضبطت أخرى من الأسلحة النارية والأسلحة البيضاء ذات الخطورة على أرواح الناس ، وأشياء أخرى مثبتة للجرائم موضوع الدعوى ، في وكر من أوكار العصبة الضالة

بعده/ ١٧٨

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم فى القضيه رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :ـ

وحيث انه بالنسبة لسائر المتهمين الذين وجهت اليهم النيابة العسكرية تلك التهمة وهم محمد ابراهيم أبو دنيا ، محمد السيد عبد الحميد عشر ، محمد عباس عبد العال ، اسماعيل حسن نصار ، البط توفيق على ، صابر مختار مذكور ، على أحمد جاد ، فانه وان كان قد وضح من الأدلة السالف تفصيلها أنهم كلفوا بمهام اجرامية وتسلموا أسلحة وذخائر للقيام بها ، فقد برأتهم المحكمة من جريمة احراز الأسلحة والذخائر نظرا لعدم ضبط تلك الأسلحة والذخائر فى حيازتهم الشخصية ، اذ وجدت المحكمة مثل هذا الضبط لازما استنادا للادانة فى تلك الجريمة .

وحيث انه الى جانب الأسلحة والذخائر المتقدم ذكرها والتى أدين المتهمون السالف ذكرهم فى جريمة حيازتها بغير ترخيص ، فقد ضبطت أشياء أخرى من الأسلحة النارية والأسلحة البيضاء ذات الحشو على أرواح الناس ، وأشياء أخرى مثبتة للجرائم موضوع هذه الدعوى ، فى وكر من أوكار العصبة الضالة

بعــــده/ ١٧٨

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم فى القضية رقم ٦ لسنة [illegible] أمن دولة عسكرية عليا :ـ

وحيث انه بالنسبة لسائر المتهمين الذين وجهت اليهم النيابة العسكرية تلك التهمة وهم محمد ابراهيم أبو دنيا ، محمد الصيد عبد الحميد عنتر ، محمد عباس عبد العال ، اسماعيل حسن نصار ، البط تونيه [illegible] ، صابر مختار مذكور ، على أحمد جاد ، فانه وان كان قد وضح من الأدلة السالفة تفصيلها أنهم كلفوا بمهام اجرامية [illegible] أسلحة وذخائر للقيام بها ، فقد برأتهم المحكمة من جريمة احراز الأسلحة والذخائر نظرا لعدم ضبط تلك الأسلحة والذخائر فى حيازتهم الشخصية ، اذ وجدت المحكمة مثل هذا الضبط لازما [illegible] للادانة فى تلك الجريمة .

وحيث انه الى جانب الأسلحة والذخائر المتقدم ذكرها والتى أدين المتهمون السالف ذكرهم فى جريمة حيازتها بغير ترخيص ، فقد [illegible] أخرى من الأسلحة النارية والأسلحة البيضاء ذات [illegible] أرواح الناس ، وأشياء أخرى مثبتة للجرائم موضوع هذه الدعوى ، فى وكر من أوكار العصبة الضالة

بعـــــد/ ١٧٨

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم فى القضيه رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دوله عسكريه عليا :ــ

يقع بالشقة رقم (١١) بالمنزل رقم (٤) شارع جمال المتفرع من شـــارع دار السعاده بالزيتون ، حسبما يتضح من محضر العميد / محمد شـــوقى منيسى المؤرخ ١٩٧٧/٧/٩ ، وأخضرها ما يلى :ــ

أ ــ حقيبة سمسونايت بها مواد متفجره (سلفت الاشارة اليها) .

ب ــ عدد اثنين مدفع رشاش بور سعيـــد .

جـ ــ ثلاثمائة وخمسة عشر طلقه عيار ٩ مللى .

د ــ مسدس ايطالى .

هـ ــ عدد خمسة عشر مطواه قرن غزال .

و ــ عدد اثنين بلطه كبيره وعدد اثنين " أجنه " كبيره .

ز ــ عدد اثنى عشر ساطورا سكينا كبير الحجم .

خ ــ [illegible] .

ى ــ عدد خمسة بيريه أحمر وشارات حمراء للشرطه العسكريه .

ز ــ عدد خمسة " أوفرول " كاكى جديده .

وحيث أنه وإن كانت النيابة العسكريه لم تتهم أحدا بعينـــه بحيازة ذلك الوكر وما به من أسلحة وذخائر ومفرقعات ، فقـــد

بعـــده / ١٢٩

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكريه عليا :ـ

ونحت نسبته للعصبة المجرمه المشتهره باسم جماعة التكفير والهجره ، نظرا لأنه من بين ما ضبط في ذلك الوكر ، حسبما دون في المحضر السالف ذكره ، بعض الدراسات الخاصه بالعصبة المذكوره وشهادة الدبلوم الصناعي الثانوى خاصة المتهم ابراهيم حجازى وشهادة ميلاد ابنته " شيماء " .

وحيث أنه يتضح مما سلف ذكره أن مجموع كميات الأسلحة والذخائر والمفرقعات التي ضبطت مع أفراد العصبة الضاله المسماه بجماعة التكفير والهجره أو في مخابئها وأوكارها قد بلغت أربعة رشاشات بورسعيد وخمس قنبلات متعددة الطراز بالعيار وكمية من المواد المتفجره المختلفة النوع مقدارها تسعة وثلاثون كيلو جراما ... من ... المرتجله ... اللازمة للعمليات التخريبيه . ... بالاضافه لكمية كبيرة من الأسلحة البيضاء . .

وحيث أنه فيما يتعلق بمصادر الأسلحة والذخائر فقد وضح ... كانت تشترى ممن يتجرون فيها عن طريق المتهمين

بعده / ١٨٠

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :ـ

" الحكم "

بعد الاطلاع على مواد الاتهام في القضية ٦ / ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا ، وعلى المادتين ٨٠ ، ٨١ من قانون الأحكام العسكرية ، والمادتين ٣٠٢ ، ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وبعد المداولة قانونا .

حكمت المحكمة باجماع الآراء بالآتي :ـ

أولا : حضوريا :ـ

(١) ببراءة كل من اسلام محمد عاطف ومحمد صبر عوف وطه حسن زيني وعبدالفتاح يس عبدالفتاح وفوزي السعيد البيات وابراهيم سيد فرج وجمال الدين محمد أحمد عبد الرحمن وأسامة السيد محمد قاسم وحمدي عبد الحميد حسام ووحيد عبد الحميد مصطفى وعثمان عبدالرحيم السيد وعبد الستار عوض ابراهيم من التهم المنسوبة اليهم .

(٢) بمعاقبة كل من شكري أحمد مصطفى وماهر عبدالعزيز بكري زناتي وأنور مأمون حسن صقر وأحمد طارق عبد العليم ومصطفى عبدالمقصود غازي بالاعدام شنقا عما هو منسوب اليهم .

(٣) بمعاقبة محمد خالد عبدالحميد صقر بالأشغال الشاقة المؤبدة عما هو منسوب اليه .



بعد ١٩٧٧/٥

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضيه رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكريه عليا :ـ

(٤) بمعاقبة مجدي صابر حبيب بالاشغال الشاقة المؤبده نظير ما هو منسوب اليه مع تبرئته من التهمة الواردة في البند (٣) من ثانيا من قرار الاتهام .

(٥) بمعاقبة صفوت حسن رشدي بالاشغال الشاقة المؤبده نظير ما هو منسوب اليه .

(٦) بمعاقبة مغاوري جبر أحمد عوف بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات نظير التهم الواردة في البند ١/أ ، ١/ب ، ٦/أ ، ٦/ب من أولا من قرار الاتهام وبراءته من سائر الاتهامات .

(٧) بمعاقبة محمد ابراهيم أبو دنيا بالاشغال الشاقة المؤبده نظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمة الواردة في البند "١٥" من أولا من قرار الاتهام .

(٨) بمعاقبة محمد السيد عبدالحميد عنتر بالاشغال الشاقة المؤبدة نظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمة الواردة في البند "١٥" من أولا من قرار الاتهام .

(٩) بمعاقبة ابراهيم محمد حجازي بالاشغال الشاقة المؤبدة نظير ما هو منسوب اليه .



بعـــــ.../ ٢٥٥

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم فى القضيه رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دوله عسكريه عليا :ـ

(١٠) بمعاقبة محمد عباس عبد العال بالاشغال الشاقة المؤبدة نظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمة الواردة فى البند "١٥" من أولا من قرار الاتهام .

(١١) بمعاقبة اسماعيل حسن نصار بالاشغال الشاقة المؤبدة نظير ما هو اليه ، مع تبرئته من التهمة الواردة فى البند "١٥" من أولا من قرار الاتهام .

(١٢) بمعاقبة محمد عبد الرازق صالح بالاشغال الشاقة المؤبدة نظير ما هو منسوب اليه .

(١٣) بمعاقبة محمد سالم الباحيرى بالاشغال الشاقة المؤبدة نظير ما هو منسوب اليه .

(١٤) بمعاقبة الطالب [illegible] على سيد أحمد بالاشغال الشاقة المؤبدة نظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمتين المنصوص عليهما فى البندين ٥ ، ١٥ من أولا من قرار الاتهام .

(١٥) بمعاقبة [illegible] مذكور بالاشغال الشاقة المؤبدة نظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمتين المنصوص عليهما فى البندين ٥ ، ١٥ من أولا من قرار الاتهام .

(١٦) بمعاقبة أحمد نصر الله حجاج بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات نظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمتين

بعد / ٢٥٦

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضيه رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :ـ

المنصوص عليهما في البندين " ٥ " من أولا ، "٣" من ثانيا من قرار الاتهام .

(١٧) بمعاقبة صبري محمد قطب بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات نظير ما هو منسوب اليه مع تبرئته من التهمة المنصوص عليها في البند "٥" من أولا من قرار الاتهام .

(١٨) بمعاقبة محسن عبد العزيز عرام بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات نظير ما هو منسوب اليه .

(١٩) بمعاقبة جمال غريب حشيش بالاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة نظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمة الواردة في البند "١٢" من أولا من قرار الاتهام .

(٢٠) بمعاقبة رزق عبد العزيز سالم بالاشغال الشاقه لمدة خمس عشرة سنة نظير ما هو منسوب اليه .

(٢١) بمعاقبة عبد الله محمد غزاله بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات نظير ما هو منسوب اليه .

(٢٢) بمعاقبة محمد سعد محمد السيد بالاشغال الشاقة لمدة خمس سنوات نظير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمة الواردة في البند "١٣" من أولا من قرار الاتهام .



بعده/ ٢٥٧

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم فى القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :ـ

(٣٠) بمعاقبة عبد المحسن ابراهيم أحمد بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات تغيير ما هو منسوب اليه مع تغيير وصف التهمة الواردة فى البند " ٤ " من ثانيا من قرار الاتهام لتكون بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات •

(٣١) بمعاقبة علاء الدين على رضا بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات تغيير ما هو منسوب اليه ، مع تبرئته من التهمتين الواردتين فى البندين " ٣ ، ٤ " من ثانيا من قرار الاتهام •

(٣٢) بمعاقبة عماد مأمون أحمد حسن صقر بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات تغيير ما هو منسوب اليه ، مع تغيير وصف التهمة الواردة فى البند "٤" من ثانيا من قرار الاتهام لتكون بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات ، وتبرئته من التهمة الواردة فى البند "٣" من ثانيا من ذلك القرار •

(٣٣) بمعاقبة [illegible] محمد عبد الرحمن بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات تغيير ما هو منسوب اليه مع تغيير وصف التهمة الواردة فى البند "٤" من ثانيا من قرار الاتهام لتكون بمقتضى المادة ٢٤١ عقوبات وتبرئته من التهمة الواردة فى البند "٣" من ثانيا من ذلك القرار •

بـ ــــــــــ ٢٥٩/٠٠

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

تابع أسباب الحكم في القضية رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دولة عسكرية عليا :-

(٣٤) بمعاقبة السيد حسن بركات بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات تغيير ما هو منسوب اليه مع تغيير وصف التهمة الواردة في البند "٤" من ثانيا من قرار الاتهام لتكون بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات وتبرئته من التهمة الواردة في البند "٣" من ثانيا من ذلك القرار .

(٣٥) بمعاقبة محمود أحمد عبد التواب بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات تغيير ما هو منسوب اليه مع تغيير وصف التهمة الواردة في البند "٤" من ثانيا من قرار الاتهام لتكون بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات وتبرئته من التهمة الواردة في البند "٣" من ثانيا من ذلك القرار .

(٣٦) بمعاقبة هاشم عبد العزيز بكري رشاتي بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات تغيير ما هو منسوب اليه مع تبرئته من التهمة الواردة في البند "٤" من ثانيا من قرار الاتهام .

(٣٧) بمعاقبة يحيى عبد الوهاب عثمان بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات تغيير ما هو منسوب اليه مع تبرئته من التهمة الواردة في البند "٦" من ثانيا من ذلك القرار .

(٣٠) بمعاقبة عبد الجواد محمد أبو حسين بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات تغيير ما هو منسوب اليه مع تبرئته من التهمة

٢٦٠٠٠٠

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر
في قضية «قتل الشيخ الذهبي»



تابع أسباب الحكم في القضيه رقم ٦ لسنة ٧٧ أمن دوله عسكريه عليا :ـ

"٦" من ثانيا من قرار الاتهام •

ثانيا : بمصادرة الاسلحه والذخائر ، والمفرقعات ، والنقود والشيكات والأوراق ، ومنهم الشرطه العسكريه المضبوطه وذلك فيما عدا ما أمرت المحكمه بتسليمه لأصحابه •

ثالثا : غيابيا ببراءة المتهم الهارب مروان عبد الرحيم ريحان •

صدر هذا الحكم وتلى علنا بالقاهره في الثلاثين من نوفمبر سنة ألف وتسعمائة سبع وسبعين ميلاديه •

التوقيع " " التوقيع " "

عميد / مختار محمد حسين شعبان — لواء / حسن ...

عضو المحكمه العسكريه العليا — رئيس المحكمه العسكريه العليا

أصدرته في الحكم ...

تابع: صورة ضوئية من بعض أوراق الحكم الصادر في قضية «قتل الشيخ الذهبي»

الفصل السابع

شهادات مهمة ووثائق تاريخية



شهادة حسن الهلاوي:

المتهم رقم 4 في تنظيم الفنية العسكرية
والذي تصدى لفكر شكري مصطفى
والذي كان موضوعًا وهدفًا لمخطط التصفية
الجديد الذي كانت تقوم به جماعة «التكفير والهجرة»

كان من المفترض أن يكون الجزء الأكبر من شهادة حسن الهلاوي ضمن وثائق وشهادات الباب الأول من الموسوعة، والخاص بقضية «الفنية العسكرية» باعتباره المتهم رقم 4 في التنظيم، لكننا آثرنا ذكره هنا خاصة وأن شهادة الهلاوي تجمع بين قضيتي الفنية العسكرية، والتكفير والهجرة، باعتباره شاهدًا على أحداث تلك الفترة الزمنية ومشاركًا فيها.

وقد حرصت أن تكون شهادة حسن الهلاوي عبر جلسة نقاش، نحاوره من خلالها في أهم النقاط التي يتناولها الباب الثاني من هذه الموسوعة.

مَن هو حسن الهلاوي؟

ولنبدأ بتعريف حسن الهلاوي.

فهو حسن محمد أحمد الهلاوي من مواليد القاهرة في 24 ديسمبر 1951 وله جذور صعيدية حيث ينتمي إلى مركز جرجا بمحافظة سوهاج، وهو متزوج ولديه خمسة أبناء (4 بنات وولد)، وكانت نشأته دينية حيث تربى في مساجد الجمعية الشرعية وأنصار السنة، وعندما التحق بالمدرسة السعيدية الثانوية بالجيزة وتعرف على صديقيه كارم الأناضولي وسعد دربالة، وكان ثلاثتهم على طريق التدين والطاعة والصلاة في المساجد وحضور دروس العلم، وتتلمذوا على يد مشايخ الجمعية الشرعية وأنصار السنة في الوقت الذي كانت فيه قيادات الإخوان في سجون عبدالناصر أثناء محنة السنوات الأولى من الستينيات.

وبعد المرحلة الثانوية التحق الهلاوي بكلية الزراعة - جامعة الأزهر، بينما التحق زميلاه بكلية الفنية العسكرية.. ولم يكمل الهلاوي دراسته بالزراعة، وانتقل إلى كلية الشريعة بالأزهر.. وظل على علاقته بالأناضولي ودربالة مع غيرهم من الشباب المتحمس للدين والالتزام بالقرآن والسنة ودعوة الناس لإقامة شرع الله في حياتهم.. وذلك بدون توجيه من أحد - على حد قول الهلاوي - وقد مات رحمه الله أثناء إعداد هذه الموسوعة وقبل صدورها.

نص الحوار:

سألت الهلاوي:

س: هل حدث أن تربيتم على بعض كتب الإخوان باعتبارهم رموزًا بجماعة كبرى ذات ملامح واضحة ولها مرشد وقيادات وأعضاء لا سيما ما ورد في شهادة طلال الأنصاري ومجموعة الإسكندرية من أنهم تربوا على علم الإخوان؟

ج: لم يحدث أن قرأت أنا ومجموعتي في القاهرة أية كتب عن فكر الإخوان، لأننا كنا من مؤسسي الفكر السلفي في مصر، والقائم على تأصيل العلم والاعتماد على كتب علماء السلف مثل الشيخ ناصر الدين الألباني والاهتمام بتخريج الأحاديث وعلوم التفسير.. وكنا بمثابة طلبة علم فقط، ولم يكن في ذهننا في

هـذا التوقيـت لا فكر الجهاد ولا التكفـير والهجرة كما زعمـت بعض المراجع والكتب التي تناولت هذه الفترة، وأحدثت اللبس في تأريخها لهذه الفترة.

س: ومتى بدأتم التفكير في التحرك نحو تشكيل مجموعات لتنفيذ ما تربيتم عليه من علوم الشرع والدين؟

ج : بعدما وصلنا لدرجة من تحصيل العلم وجدنا أنفسنا في حاجة إلى إطار تنظيمي نتحـرك من خلالـه لخدمة الإسـلام، وبحثنا عن مجموعات أخـرى تهدف إلى نفس هدفنا فوجدنا مجموعة «إسـماعيل طنطاوي» وهي مجموعة من الشـباب المتحمـس للديـن كانوا يعملـون في الخفاء وفي سريَّة تامة تحت قيادة إسـماعيل طنطـاوي، وهـذه هي أول مرة أعلن عن هذا التنظيـم، وحاولنا أن نلتقي معه ونوحـد الصف بين مجموعته ومجموعتي إلا أنه كان يخشـى من اكتشـاف أمره إذا ما ارتبط بنا لأننا كنا نعمل بشكل علني.. ورفض طنطاوي أن ننضم إليه.

أيمن الظواهري... تلميذ لإسماعيل طنطاوي:

س: ومن هو إسماعيل طنطاوي ومن تلامذته؟

ج : هـو شـخص مثير وغريب جـدًّا وكان يفضـل العمل الـسري، وكان من أبرز تلاميـذه أيمن الظواهـري - المعـروف الآن بالرجـل الأول في تنظيم القاعدة والسـاعد الأيمن لأسـامة بن لادن قبل موته - وقد سافر طنطاوي إلى هولندا ولم يعد وانقطعت أخباره عنا.

حسن الهلاوي وقضية «الفنية العسكرية»:

س: وماذا فعلتم للبحث عن بديل تنظيمي؟

ج : كان معـي في مجموعتي مصطفى يسري وأحمد خليفة وغيرهما. وبالمناسـبة هم الآن ليـس لهـم علاقة بأي نشـاط ولا فكر - وبحثنا وقتها عـن بديل، فتعرفنا مـن خلال كارم الأناضولي على مجموعة الإسـكندرية بقيادة طلال الأنصاري وكوَّنـا مجموعة كبيرة ضمت أعضاء من القاهرة والجيزة والإسـكندرية.. وقد تقابلنا فيما بعد مع الدكتور «صالح سريَّة» الذي كان يبحث عن مجموعة شباب

يحملـون معنا فكر المواجهة والانقلاب لإقامة الدولة الإسـلامية بعدما رفض الأخوان المسلمون التعاون معه.

مرة أخرى... علاقة الإخوان بالفنية العسكرية معدومة:

س: لكن مجموعة الإسكندرية تؤكد أن سريَّة ومن معه كانوا من الإخوان وبايعوا المرشد حسن الهضيبي بمباركة من الحاجة زينب الغزالي.

ج : هـذا كلام مغلـوط وليـس له أي أسـاس من الصحـة، فعندما ذهـب «صالح سريَّـة» للإخـوان وعرض عليهـم المذكرة التـي أعدها وكانت تحـوي نظريته في كيفيـة إقامـة الدولـة الإسـلامية وضرورة استخدام العنـف والانقـلاب العسـكري، رفضهـا الإخوان، وقد أخبرني سريَّة بنفسـه بالقصـة كاملة وقال لي: الإخـوان قالـوا لي: السـاحة عندك مملوءة بالشـباب فاذهـب واختر منهم و«سـيب» الإخـوان في حالهم لأنهم «لسـه» خارجـين من السـجن. ثم التقى سريَّة بالشيخ عبدالله السماوي وحاول إقناعه بفكر الانقلاب فرفض السماوي أيضًـا.. ثـم التقى بطـلال الأنصـاري الذي يعـرف بعض طلاب كليـة الفنية العسـكرية.. ومـن خلال طـلال تعرفت أنـا وكارم الأناضولي وسـعد دربالة بـ «صالح سريَّة»، واستطاع الرجل بما له من قدرات عقلية وقيادة أن يربط بين مجموعات الإسكندرية والقاهرة والجيزة.. ولم يكن اسمنا في هذا التوقيت هو (جماعة المسـلمين) كما ادعت بعض الكتـب والمصادر، بل كنا مجموعة «صالح سريَّـة» فقط، أمـا جماعة المسـلمين فكان مـن نصيب جماعة شـكري مصطفى المعروفة فيما بعد باسـم جماعة التكفـير والهجرة.. وأقولها صراحة وللتاريخ: لم نكن من الإخوان.

دور الهلاوي في قضية «الفنية العسكرية»:

س: وماذا عن دورك في قضية «الفنية العسكرية»؟

ج : «صالـح سريَّـة» صنفنا إلى مجموعتـين، الأولى مدنية ليس لهـا علاقة بأي تحرك عسـكري انقلابي، وكنت على رأسـها، والثانية مجموعة عسكرية تضم طلاب

الكليتين الفنية العسكرية وكليات أخرى وكان على رأسها كارم الأناضولي وسعد دربالة ويساعدهما طلال الأنصاري من الإسكندرية.. وكان سريَّة دائم الالتقاء بنا من خلال جلسات ولقاءات تجهيزية وتربوية لإعدادنا لمرحلة قيام الدولة الإسلامية، وكان الاتفاق أن المجموعة المدنية ليس لها علاقة بحركة الانقلاب فعاهدته وبايعنا على السمع والطاعة لنصرة الإسلام والقيام بثورة إسلامية بيضاء لا تقوم على إراقة الدماء.

س: لكن ألا تعتقد أن الخطة التي وضعها «صالح سريَّة» لإقامة دولة الإسلام وإسقاط حكم السادات لا تتناسب مع عقليته المنظمة؟

ج : ما لا يعرفه أحد ولم ينشر من قبل أنه قبل حادثة الفنية العسكرية بأسبوعين تقريبًا حدث انشقاق وانقلاب على «صالح سريَّة» من قِبَل طلال الأنصاري وكارم الأناضولي بعد أن مارسا عليه ضغوطًا شديدة للتعجيل بقيام الثورة والانقلاب باستخدام زملائهما بكلية الفنية العسكرية رغم اعتراض «صالح سريَّة» على ذلك ولم يكن موافقًا على طريقتهم ولا على الخطة التي وضعوها وقد أخبرني صالح بنفسه بتفاصيل هذه القصة وقال لي: إخوانك انقلبوا عليَّ وقالوا لي: أنت مجرد لاجئ فلسطيني لا تعلم المناخ المصري «ولو خايف على نفسك وعيالك» سافر.. وهنا تنازل «صالح سريَّة» عن قيادة التنظيم وأصبح مجرد شخص عادي، وانتقلت القيادة إلى كارم الأناضولي الذي وضع خطة اقتحام الكلية، هو ومساعده طلال الأنصاري.. وكلاهما ساق التنظيم إلى هذه الكارثة الدموية التي أتبرأ منها أمام الله والتاريخ.

س: وماذا كان دوركم كمجموعة مدنية ليلة الحادث؟

ج : لقد أخبرونا قبل الحادث بيوم أننا مطالبون بالتواجد في مكان قريب من الكلية الفنية العسكرية على اعتبار أنها مرحلة خارج القاهرة، فذهبت بمجموعتي في المكان والزمان المحدد وكنا قريبين جدًّا من الكلية، وبمجرد سماع طلقات النار أصدرت أوامري لمن معي بالانصراف، لأننا لم نتعاهد أصلًا على إراقة الدماء وبايعنا على ثورة بيضاء لإقامة دولة الإسلام.

س: وكيف تم القبض عليكم؟

ج : عندما قبضوا على مجموعة الفنية العسكرية اعترفوا على مجموعة الإسكندرية.. وعلى مجموعة القاهرة والجيزة.. فتم القبض علينا بطريقة تسلسلية، ولأنني كنت المتهم رقم 4 في القضية بعد «صالح سريَّة» وطلال الأنصاري وكارم عبد القادر فقد طلبت النيابة إعدامي ولكن قدر الله أنقذني من حبل المشنقة.

س: ألا ترى أن توقيت تنفيذ العملية يثير الشكوك.. إذ إنها بعد انتصار أكتوبر بستة أشهر تقريبًا، مما جعل مجموعة الإسكندرية تشير إلى أنكم - أي جماعة «صالح سريَّة» - كانت لديكم معلومات بشأن حرب أكتوبر وأنها مجرد مسرحية بين السادات وأمريكا وإسرائيل؟

ج : نحن كمجموعة القاهرة والجيزة المدنية لم نكن نعلم بطبيعة العملية، وكنا متعجبين بسبب اختيار هذا التوقيت، وكنا في سن صغيرة لا ندرك حجم مثل هذه الكارثة، وبالمناسبة فقد كنت على علم بأن مثل هذا الحدث لن يتم قبل أعوام ثلاثة حسبما أخبرني سريَّة بنفسه لأننا كنا في حاجة إلى إعداد وتأهيل طوال هذه الفترة، ولولا استعجال مجموعة الإسكندرية لما حدثت هذه الكارثة.. وأعتقد أن الشيطان قد استحوذ على هذه المجموعة وخاصة كارم الأناضولي الذي صور له شيطانه سهولة قيام دولة الخلافة بهذه الخطة الساذجة.

س: لكن مجموعة الإسكندرية لايزالون مصرين على أن الإخوان هم الذين خططوا مع «صالح سريَّة» لهذا الانقلاب؟

ج : هذا ادعاء باطل، وعندما ذكر طلال مثل هذا الكلام أمام النيابة وفي وجود الحاجة زينب الغزالي بصقت عليه، وقد التقيت الحاجة زينب بعد أحداث القضية بفترة في أحد المؤتمرات وأكدت لي براءة الإخوان من أحداث الفنية العسكرية واتهمت مجموعة الإسكندرية بالكذب والادعاء.

س: ألم تحدث أية لقاءات بينكم وبين قيادات إخوانية قبل أو بعد الحادث؟

ج : لا.. وحتى عندما تقابلنا مع بعضهم داخل السجن كانت لقاءات عابرة ولو كنا من الإخوان لطلبنا أن نسكن في عنابر الإخوان بالسجن.

س: طوال فترة سجنك على ذمة القضية.. هل تمت مراجعات فكرية لمجموعتك أو مجموعة الإسكندرية؟

ج : طوال سنتين تقريبًا قضيتها في السجن قبل العفو عنا لم تحدث أية مراجعات لأن مجموعتي كانت رافضة لما جرى، وقد انقسمنا على مجموعة كارم الأناضولي الذين استمروا في تبني العنف.

س: وماذا بعد خروجك من السجن عام 1979؟

ج : كنت قد أنهيت دراستي بكلية الشريعة ولم ألتحق بأي عمل لأن التقارير الأمنية كانت تستبقني، فجلست عامين بدون عمل، وكانت فرصة كبيرة لنعيد تنظيم أنفسنا من جديد، وننتشر في كل محافظات مصر، فبدأنا في تكوين مجموعات جهادية كانت هي الركيزة الأولى لفكر الجهاد في مصر.

س: ومن أين تسرب إليكم فكر الجهاد.. هل من خلال قراءات ومراجع. أم من خلال شخصيات بعينها؟

ج : لم يتسرب هذا الفكر إلينا وإنما نحن الذين أصَّلناه، وقد استخدمت وسائل الإعلام هذا المصطلح مع أحداث العنف التي وقعت في عام 1977 و1979.

س: ومن كان على رأس التنظيم وقتها؟

ج : اخترنا الأخ أحمد صالح عامر ليكون أميرنا.. ولم يكن على الساحة وقتها إلا تنظيم التكفير والهجرة بقيادة شكري مصطفى وكنت أجاهد فكرهم وأحاول إنقاذ الشباب من عقيدتهم المخالفة للشرع من وجهة نظرنا.

س: لكن المعروف عنك أنك كنت عضوًا في التكفير والهجرة؟

ج : لا.. لم أنتم يومًا إلى التكفير والهجرة بل كنت أحاربهم باعتبارهم أسوأ مجموعة ظهرت على وجه الأرض بتكفيرهم الناس بالمعصية.. وشكري هو الذي أسس لهذا الفكر، فقد كان شابًا عنيدًا وشاعرًا بليغًا سول له شيطانه أنه فقيه وعالم، ونقل فكره إلى السعودية ثم إلى أفغانستان وباكستان والجزائر.. وأعتقد أن شكري يبوء بوزر كل من حمل هذا الفكر ليوم الدين.

س: وما هي قصة المناظرة بينك وبينه والتي وصلت مدتها لـ 12 ساعة مسجلة على شرائط كاسيت؟

ج : عندما استفحل أمر جماعة التكفير والهجرة وكفَّر أفرادها أفراد المجتمع بمجرد المعصية، كان لابد من وقفة لهم، فعرضت على شكري مصطفى عقد مناظرة فكرية أرد بها على مزاعمه الفقهية الخبيثة.. وبالفعل تحدث هو طوال 8 ساعات كاملة عن فقه التكفير والهجرة الذي يتبناه وأدلته في ذلك، ثم عقدنا جلسة للرد عليه وسجلت 4 ساعات كاملة فنَّدت فيها كل هذه المزاعم، بل وأقنعت العديد من أعضاء تنظيمه بالعدول عن هذا الفكر السقيم، وعلى رأسهم قائد الجناح العسكري عند شكري وانتشرت هذه الشرائط في الأسواق وكانت حديث الجميع، وللأسف لا أمتلك منها نسخة واحدة الآن بعدما تم القبض عليّ وأخذ الأمن كل ما لديّ من كتب وشرائط.

س: وهل كانت هذه المناظرة سببًا في قيام شكري مصطفى بمحاولة اغتيالك؟

ج : بالطبع.. وقد كنت في البداية أظن أن أمن الدولة وراء هذه المحاولة، ثم علمت بحقيقة الأمر بعد ذلك.. والتفاصيل تتلخص في أن بعض الأفراد المنتمين لتنظيم شكري مصطفى هجموا على منزل أسرتي وزعموا أنهم أمن الدولة واقتحموا الباب ودخلوا عليّ بعدما أصابوا شقيقي بعدة طعنات، ولم يتركوا جزءًا من جسدي إلا وطعنوه بشدة ولم يتركوني إلا جثة هامدة فظنوا أنني فارقت الحياة فتركوني وانصرفوا، ثم شاء الله أن أستفيق وناديت على أهلي

وحملوني إلى المستشفي وتم إنقاذي.. وبعدها فرض أمن الدولة الحراسة عليّ لمدة عام.

س: وماذا عن قصة هروبك من السجن وسفرك إلى الأردن ثم السعودية؟

ج : في أواخر عام 1977 كان بعض أفراد مجموعة الإسكندرية متمسكين بالعنف وقام أحدهم بمحاولة خطف سلاح عسكري حراسة على إحدى السفارات الأجنبية بالإسكندرية، واستمات العسكري على سلاحه وكان يمسك به من ناحية «السنكي» بشدة وتركه الشاب فجأة فطعن العسكري نفسه وهرب الشاب.. ولما قبضوا عليه اعترف عليَّ أفراد مجموعته بالإسكندرية ثم على مجموعة القاهرة وأنا منهم فقبضوا عليَّ وأخذنا جميعًا أحكامًا عسكرية مشددة وحكم عليّ بـ 7 سنوات.. وأثناء قضائي للسنوات الأولى التحقت بكلية أصول الدين وكنت أخطط للهروب.. وفي أثناء أحد أيام الامتحانات بجامعة الأزهر خرجت من اللجنة ولم أجد الحارس المرافق لي فانصرفت.. وذهبت إلى الحوامدية واختبأت هناك لمدة ثلاثة أشهر، وحلقت لحيتي وربيت شاربي وغيرت اسمي إلى الشيخ إبراهيم.. بل وخطبت فتاة من هناك وكنا على وشك إتمام الزواج لولا سفري إلى الأردن بمساعدة أخ لنا يعمل ضابطًا في مطار القاهرة..

وخرجت من مصر يوم 9/ 9/ 1979 وبقيت في الأردن طوال 4 سنوات وهي الفترة التي كانت العلاقات فيها مقطوعة بين مصر والأردن بسبب معاهدة كامب ديفيد وكانوا يرحبون هناك بأي معارض لمصر وكنت محسوبًا على المعارضة، واشتغلت هناك إمام مسجد ومدرس بإحدى الكليات المتوسطة، واستطعت أن أحصل على وظيفة إلى أن انتقلت إلى السعودية، ومكثت هناك أكثر من 10 سنوات عملت فيها في مجال الدعوة والخطابة.

س: وكيف استقبلت خبر اغتيال السادات، خاصة وأن البعض حكوا أنك كنت على علم بتفاصيل الاغتيال رغم وجودك في الأردن؛ باعتبارك وقتها لم تزل محسوبًا على فكر الجهاد؟

ج: أولًا لم تكن لي أي علاقة أو حتى اتصال بمجموعات الجهاد في مصر، ولم أكن متابعًا لهذه الأحداث، وكل ما في الأمر أن بعض المصريين الذين كانوا يأتون إلى الأردن كانوا ينزلون عليّ ضيوفًا، ومن المحتمل أنه لما قبض على بعضهم قالوا إنهم كانوا يعرفونني فظن أمن الدولة أنني أمول عمليات الجهاد في مصر، وهذا غير صحيح بالمرة. وبالمناسبة فقد التقيت في الأردن بمحمد سالم الرَّجال وهو قيادي كبير ومهم جدًّا في تنظيم الجهاد في مصر، وأثناء وجوده في الأردن انضم لحزب التحرير وانقطعت صلته بالجهاد في مصر، ثم علمت بعد ذلك، أنه أصيب بحالة نفسية دخل على إثرها مستشفى الأمراض النفسية والعصبية ثم انقطعت أخباره بعد ذلك.

س: وماذا عن نشاطك في السعودية؟

ج: كنت أعمل في مجال الدعوة والخطابة.. وحدث ذات مرة أن تعرضت لبعض الأمور السياسية في إحدى خطبي، فاستدعوني في وزارة الأوقاف ومنعوني من الخطابة لمدة ستة أشهر ثم عدت للخطابة بعدما اشترطوا عليّ عدم التعرض للأمور السياسية.. كما أذكر أنني شاركت مع الدكتور عبدالله عزام - رحمه الله- كعضو في لجنة من العلماء سافرت إلى باكستان وأفغانستان للصلح بين قيادات وزعماء الجهاد الأفغاني مثل حكمتيار وبرهان الدين رباني وأحمد شاه مسعود.. وكان ذلك تقريبًا في الفترة من 1984 - 1988 ثم عدت إلى السعودية بعدما علمت أن الدكتور أيمن الظواهري وسيد إمام (وكان من قيادات الجهاد هناك) تحولا إلى فكر التكفير لدرجة أنهم قتلا العديد ممن خالفوهم الرأي من المصريين وغيرهم وكانوا يخططون لاغتيالي لأنني تصديت لهم، وأنا أظن أنهما كانا وراء اغتيال عبدالله عزام وولديه!!

وقد علمت بمخطط اغتياله من بعض الإخوة والأخوات من داخل مجموعات الجهاد الأفغاني.. وعندما عدت إلى السعودية جلست إلى العلماء الكبار أمثال «ابن عثيمين» «وابن باز» وكان كلاهما محارب لفكر التكفير والهجرة.

س: وما هي قصة ترحيلك من السعودية إلى مصر ولماذا تأخر طوال هذه السنوات؟

ج: أولًا كانت السلطات المصرية تعرف بمكاني سواء في الأردن أو السعودية من خلال الذين كانوا يزورونني هناك، ولكن يبدو أن السادات عندما أعلن في خطابه الشهير قبل اغتياله بفترة أنه قد تخلص من حسن الهلاوي، تعاملت أجهزة الأمن معي وكأنني غير موجود فلم يهتموا بإحضاري من الخارج وقد استفدت من ذلك وأصبحت أعيش في أمان وبدون مطاردة.. وحتى بعد اغتيال السادات إلى أن نشطت أجهزة الأمن من جديد وطلب أمن الدولة من السعودية تسليمي لأنني مطلوب على ذمة قضية عسكرية وهارب من تنفيذ حكم بـ 7 سنوات، وقد استدعتني المخابرات السعودية وأخبروني بهذا الأمر، ثم تركوني لمدة عشرة أيام لعلي أتصرف أو أسافر ولم أفهم أن ذلك يعني الإفراج عني، ثم كان الاستدعاء الثاني في ظل تعاطف مدير المخابرات السعودية والذي أعطى أولادي مبلغًا كبيرًا من المال كمساعدة في ظل هذه الظروف القاسية، وأرسلوني إلى أحد كبار الدولة في مصر في طائرة خاصة ونزلت أرض المطار في 20/ 7/ 1993 ومنه إلى أمن الدولة في لاظوغلي حيث عانيت من أشد أنواع التعذيب من صعق بالكهرباء والتعليق والضرب.. وكان أول سؤال عن اسم الأمير العربي الذي كان يتوسط لدى المخابرات السعودية لمنع ترحيلي، وأنا شخصيًا لم أكن أعلم أن هناك أمراء سعوديين تدخلوا لمنع ترحيلي إلا فيما بعد.. ومن شدة التعذيب اضطررت إلى الاعتراف أنني من الإخوان مرة على اعتبار أنني كنت أدرس في مدارسهم بالسعودية «المنارات».. واعترفت أيضًا أنني من قيادات الجهاد ومرة من قيادات الجماعة الإسلامية وفي كل اعتراف أذكر مجموعة من الأسماء حتى يصدقوني وحتى

أتخلص من التعذيب والقهر النفسي.. خاصة بعدما هددوني بالرمي في بير الأسانسير والادعاء بأنني انتحرت.

س: وهل حاولوا اتهامك باتهامات أخرى؟

ج : حاولوا أن يربطوا بيني وبين بعض الأحداث الإرهابية التي وقعت في مصر باعتباري الممول لها.. وكل ذلك غير صحيح.. وأحب أن أذكر هنا أنني تقابلت مع الدكتور أيمن الظواهري في السعودية أثناء عمله بعيادته النفسية في جدة.. وعرض عليّ أن يبايعني على أن أكون أميره.. فرفضت الفكرة تمامًا وقلت له إن هذا الفكر مضى زمنه.

س: وماذا عن أول بيان أصدرته من داخل سجنك وبدون علم الأمن؟

ج : كان ذلك في بداية 1994 بعدما شاهدت مآسي الفكر التكفيري وسمعت بأحداث العنف الدموي الذي مارسته الجماعات في مصر فأصدرت بيانًا تبرأت فيه من كل هذه الأفعال وأظهرت فيه أن الإسلام بريء من هذا الإرهاب وأن هناك انحرافًا في الفكر لدى هؤلاء الشباب.. ووقعت البيان باسمي باعتباري كنت أحد قيادات الجماعات الإسلامية.. وسربته مع أحد الأصدقاء أثناء زيارته لي وتم نشره في الصحف وتلقفته وسائل الإعلام باعتباره أول بادرة في نبذ العنف والإرهاب، ولذلك فإني أول من بدأ فكر المراجعات داخل سجون مصر بهذا البيان، وأعقبته بإصدار كتاب تحت مسمى «براءة الرسلام من العنف والإرهاب» كشفت فيه عن الوصف الحقيقي لدينا وفندت فيه مزاعم التكفير والعنف والقتل بزعم إقامة الدين - وأصدرت الكتاب من داخل سجن طرة عام 1996 وقد ترتب على ذلك أن رحب الأمن بهذه المبادرة وجاء التليفزيون المصري وأجرى معي حوارات مطولة وكان المذيع الراحل حلمي البلك من أوائل الذين حاوروني في السجن ثم كانت المذيعة فاطمة فؤاد، وذلك بعدما تأكد الأمن أنني صادق النية في حين أصدرت الجماعة الإسلامية توجيهاتها إلى أفرادها باعتزالي وعدم التحدث معي لاعتراضهم على ما طرحته من فكر المراجعات ثم بعدها بعامين تبنوا ما طرحته وقدموه في مراجعاتهم الفكرية بعدما - تأكدوا أن ذلك هو المخرج الوحيد.

س: ولماذا تأخرت قيادات الجماعة الإسلامية في تبني فكر المراجعات عندما طرحته أنت؟

ج : لأنهم شعروا إن فعلوا ذلك فسأسحب البساط من تحت أرجلهم وينكشفوا أمام أعضاء جماعتهم.. منهم القيادات الذين يمثلون مجلس شورى الجماعة الإسلامية.. فكيف ينزلون على رأي غيرهم؟!!

س: وهل قرأت ما طرحوه في مراجعاتهم التي قدموها... وما رأيك فيها؟

ج : طبعًا قرأتها.. وهي ليست بالمراجعات بقدر ما هي مراوغات، وهي نوع من الجدل واللف والدوران، وأنا لا أقصد هنا التشكيك في نواياهم فقد تابوا بالفعل عن العنف، ولكن مراجعاتهم لم تأتِ على المستوى المطلوب من المباشرة «الوضوح والاعتراف بالخطأ الذي كانوا عليه».

س: وماذا عن موقف عبود الزمر.. ومجموعات الجهاد والسلفيين؟

ج : عبود كان آخر من تبنى فكر المراجعة.. أما عن مجموعات الجهاد والسلفيين فلم يكن قد وصلهم كتابي ولا فكري ولازال أكثرهم على الفكر القديم.

ملحوظة:

انتهت شهادة حسن الهلاوي أحد أهم المصادر المدونة للأحداث ورأينا نشر حديثه نصًّا لأهمية شهادته في قضية «الفنية العسكرية» وقضية «جماعة التكفير والهجرة».



الشيخ محمد عبد المقصود

ولكن لم تكد الأيام تمر حتى ظهر فكر التكفير مرة أخرى بعد ثورة 25 يناير سنة 2011 ثم دارت عجلة الأحداث ليتم الثورة على نظام الدكتور مرسي الذي اعتلى حكم مصر في 30/ 6/ 2012 لينقسم المجتمع مرة أخرى إلى مسلمين وكفار ويقف الشيوخ الذين يتحدثون باسم الإسلام ليخاطبوا معارضيهم خطاب التكفير وكانت العبارات الشهيرة التي وجهها بعضهم مشيرًا إلى المخالفين «قتلاهم في النار» و«قتلانا في الجنة» وكذلك دعاء الشيخ محمد عبد المقصود على الثائرين في 30/ 6/ 2013 قائلًا: «اللهم اجعل يوم 30/ 6 يوم نصر للمؤمنين ويوم ذل للكافرين» وهكذا عاد فكر التكفير مرة أخرى على مسرح الأحداث.



رئاسة الجمهورية
ديوان المظالم
الوزيـر

ع/ ٥٤٢٠

السـيدة/ سميعه وهبه طـه

١٢ شارع الوسيد الهرم الجيزه

تحيه طيبه .. وبعد ،

بالاشاره الى الالتماس المرفوع منك بشأن الافراج عن نجلك المسجون

حسن محمد هلاوى

نرجاء الاحاطه بأن مصلحه السجون افادت بالكتاب رقم ٢٠٢٩ في ٧٧/١/١١ بأن المسجون خرج من السجن لتأديه الامتحان بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢ وتمكن من الهرب من حارسه

وتقبلوا التحيه ..

مدير عام

الاداره العامه للاماني

خطاب يفيد بهروب السجين حسن محمد هلاوي المتهم
في قضية الشيخ الذهبي

بسم الله الرحمن الرحيم

" إن الحكم إلا لله "

مختار محمد نوح
المحامي
٣٦ ميدان الحكم - الزيتون
ت ٨٦٣٩٢٤

انه في يوم

بناء على السيدة / سميحة وهيبه طه · المقيمه ١٢ ش الوحدة - الهرم الجيزة · ومحلها المختار مكتب الاستاذ / مختار محمد نوح المحامي - ٣٦ ميدان ابن الحكم - حلميه الزيتون - القاهرة ·

انا محضر محكمه الجزئيه قد انتقلت في تاريخه اعلاه الى محل اقامه :

السيدة / نجوى محمد أحمد الهلاوي · والمقيمه في ١٦ ش الستارى - المطرية قسم المطريه · مخاطبا مع ·

واعلنتها بالآتي

اقامت الطالبه الدعوى رقم ١٢٢١ لسنه ٨٣ لاثبات وفاة المواطن / حسن محمد احمد الهلاوي بجلسه ١١/٢٤/ ١٩٨٣ قررت هيئة المحكمه التأجيل لجلسه ١٩٨٤/١/٥ لاعادة اعلان السيدة / نجوى محمد أحمد الهلاوي ·

لذلك

انا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه اعلاه حيث اقامة المعلن اليها وسلمتها صوره ما ورد وعينت عليها بالحضور امام محكمه المطريه الجزئيه الشرعيه - بميدان المحكمه بمصر الجديدة - امام الدائرة ·

وذلك في يوم الخميس الموافق ١٩٨٤/١/٥ ليسمع الحكم بثبوت وفاة المواطن / حسن محمد أحمد الهلاوي لغيبته غيبة منقطعة وسفره من البلاد لمدة تزيد عن الاربع سنوات ·

ولاجل ·

صحيفة الدعوى المُقامة لإثبات
وفاة حسن محمد أحمد الهلاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

مختار محمد نوح
المحامي

١١١ شارع ...

انه في يوم

بناء على طلب السيدة / سميه وهيبه طه ٠ المقيمه ٢ ش الوسيد ــ الهرم ــ الجيزة

ومحلها المختار مكتب الاستاذ / مختار محمد نوح المحامي ــ ٣٦ ميدان ابن الحكم

حلمية الزيتون ــ القاهرة ٠

أنا محضر محكمه الجزئية قد انتقلت في تاريخه أعلاه الى محل اقامه كل من

السيد / خالد محمد أحمد الهلاوى	مخاطبا مع
السيدة/ نجوى محمد أحمد الهلاوى ٠	مخاطبا مع
ثريا محمد أحمد الهلاوى ٠	مخاطبا مع
منى محمد أحمد الهلاوى ٠	مخاطبا مع
نادية محمد أحمد الهلاوى ٠	مخاطبا مع

وجميعهم يقيمون ١٦ ش المنارى ــ المطريه ــ قسم المطريه ٠

واعلنتهم بالاتي

بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢ ٠ خرج المواطن / حسن محمد أحمد الهلاوى ٠ من موطنه ولم يترك وراءه سوى أخوه أشقاء ووالدته وهم أفراد المدعى عليهم هذا ولم يكن المفقود ذاهبا ابتغاء لتجارة أو صناعه أو غيرها ٠ وقد انقطعت أخباره وغاب غيبه مستمره ومتصله ولم يعد للآن ولمدة تزيد على الأربع سنوات ٠

ومن حيث أن أسرته قامت بالبحث عنه في جميع البلاد وخارجها فلم يعثر عليه ٠

ومن حيث أن القانون رقم ٢٤ لسنه ١٩٢٩ ٠ والمعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنه ١٩٧٩ في مادته ٢١ ينص على " يحكم بموت المفقود والذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنوات من تاريخ فقده وأما في جميع الأحوال الاخرى فيفوض أمر المده التى يحكم بموت المفقود بعدها الى القاضي وذلك بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنه الموصله الى معرفة أن كان المفقود حيا أو ميتا ٠

ومن حيث ان اسرته استنفذت طرق البحث بما في ذلك الاستعانة بأجهزة الدوله وامكاناتها دون جدوى ٠

ومن حيث ان المدعى عليهم جميع الورثه بلا مستحق نصيب او وصيه واجبه ٠

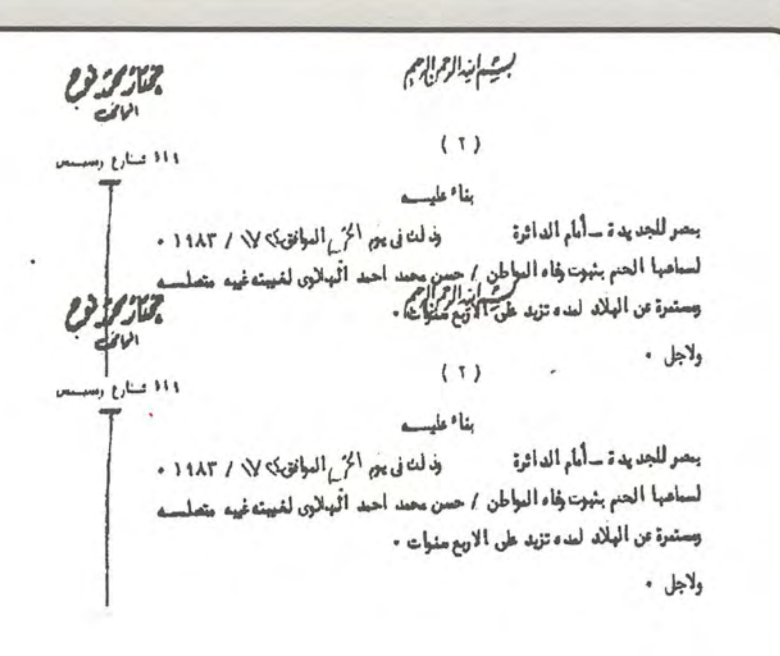
لذلك

فان الطالبين يطلبون القضاء لهم باثبات وفاة المواطن / حسن محمد احمد الهلاوى

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر قد انتقلت في تاريخه اعلاه الى محل اقامه المعلن اليها وسلمتها صوره مما ورد ونبهت عليها الحضور امام محكمه المطريه الجزئية ــ الشرعية ــ بميدان المحكمه

تحويل دعوى إثبات الوفاة للتحقيق



بسم الله الرحمن الرحيم

جمال محمد نوح
المحامي

(٢)

١١١ شارع رمسيس

بناء عليـــه

بمصر للجديدة ـ أمام الدائرة   وذلك في يوم الأحد الموافق ١٧ / ٧ / ١٩٨٣ .
لسماعها الحكم بثبوت وفاه المواطن / حسن محمد احمد الهلاوى لغيبته غيبه متصلـــه
ومستمرة عن البلاد لمده تزيد على الاربع سنوات .

ولاجل .

جمال محمد نوح
المحامي

(٢)

١١١ شارع رمسيس

بناء عليـــه

بمصر للجديدة ـ أمام الدائرة   وذلك في يوم الأحد الموافق ١٧ / ٧ / ١٩٨٣ .
لسماعها الحكم بثبوت وفاه المواطن / حسن محمد احمد الهلاوى لغيبته غيبه متصلـــه
ومستمرة عن البلاد لمده تزيد على الاربع سنوات .

ولاجل .

تابع: تحويل دعوى إثبات الوفاة للتحقيق

سميحة محمد حسن X خالد الطرادي

مطلوب الكتابة لمكتب التحقيق الأقاليم لإجراء التحريات

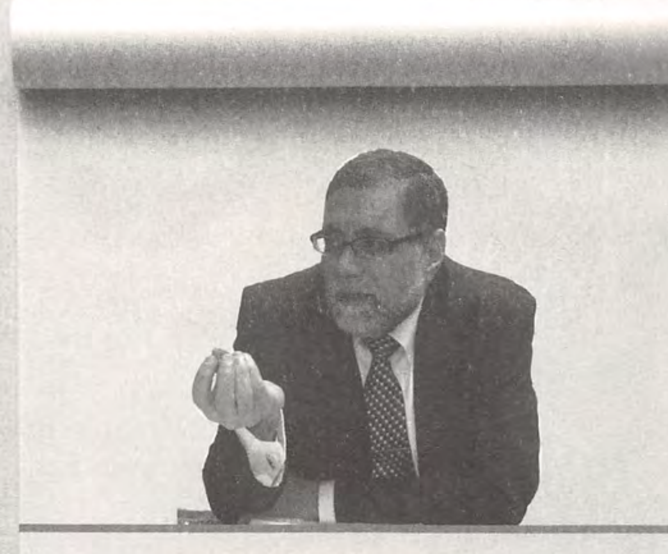
حددت جلسة ١٩٨٤/٢/٩ لورود التحقيق.

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق.
حكمت المحكمة وقبل الفصل في الموضوع وطلب المتدخل بإحالة الدعوى للتحقيق
لتثبت المدعية بكافة طرق الإثبات القانونية ما تدعيه من غياب وشواهد
الأحوال ابن/ حسن محمد أحمد .. خرج بتاريخ ٢/٦/١٩٧٩ .. من منزله
ولم يترك ورثة سوى أخوه أشقاء وهم أولاد المدعية
والمدعى عليهم ولم يكن المفقود ذا صلة ابتغاء التجارة أو جهة من أو غيرها
وانه قد انقطعت أخباره وغاب غيبة مستمرة ومتصلة ولم يعد للآن
وانه لا يرد بالحسب يغلب عليه الهلاك..
وصرحت للمدعى عليهم الأمر من المدعى عليهم النفي بذات الطرق .. وحددت
للتحقيق جلسة ١٩٨٤/٢/٩ .. على أن ينتهي خلال ستة أشهر
من تاريخ بدئه .. وصرحت للطرفين بإعلان شهودهم.
وأبقت الفصل في المصروفات وعلى قلم الكتاب إعلان منطوق هذا الحكم
لمن لم يحضر النطق به من الخصوم والتحري حتما قانوناً

هذا وقد ثبت ذلك بالسجل / سعاد محمد أحمد .

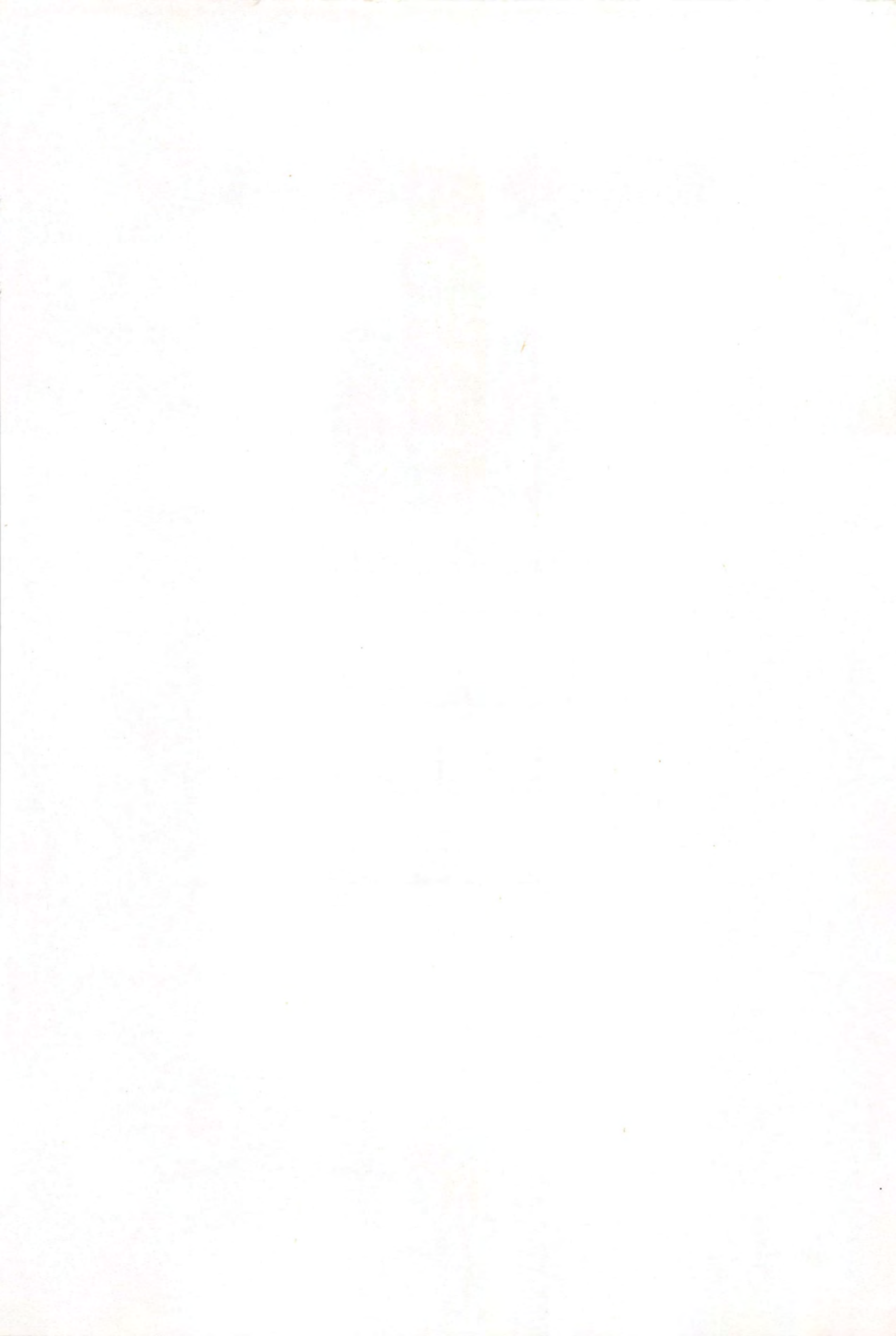
تابع: تحويل دعوى إثبات الوفاة للتحقيق





الباب الثالث

قضيتا «الجهاد الكبرى والصغرى»





فكر الجهاد ميراث متداول حتى مقتل السادات

المقدمـــة

في مقدمـة البـاب الثالث من الموسـوعة ينبغي أن نشرح للقارئ ما سـنتعرض له من أحداث، وينبغي أيضًا أن نربط بين هذه الأحداث، وأن نصل بها إلى نتيجة كانت مفاجأة للعالم كله، وهي مقتل الرئيس محمد أنور السادات.

استعرضنا في الباب الأول قضية «الفنية العسـكرية»، أردنا أن نشرح للقارئ الفكر الـذي ولـد في مـصر في العام 1974 وهـو فكر الجهاد، أمـا الباب الثاني فـكان عن فكر يختلف تمامًا وهو فكر التكفير والهجرة الذي يقوم على تكفير المجتمع والتكفير بالمعصية. ولكـن هـل انقطع فكر الجهاد بعد العام 74؟ في الحقيقـة إنه انتشر بطريقة لم يلتفت إليها حتى رجال أمن الدولة في ذلك الوقت.

نفضـت الشـرطة يديهـا مـن الأمـر برمتـه وتـرك جهاز أمـن الدولـة والكثير من المسئولين المدنيين السادات يدفع ثمن أسلوبه وخطته، ولم يلقوا بالًا لانتشار فكر الجهاد، فقـد كانت كل مقاومة له من الشرطة تحسـب على الشرطة، وكان السـادات دائمًا ينتصر لهـذا الفكر الإسـلامي حتى المتطـرف منه ليس لرغبة في وجود هـذا الفكر وإنما رغبة في تصفية الفكر اليساري والناصري من على أرض مصر.

وقد أفضى إلينا الدكتور أسامة الباز رحمه الله في أحد اللقاءات أنه نبه الرئيس السادات لخطورة ما يفعله وقال له: «إن نهايتك ستكون على يد هؤلاء»، وقد كنا لجنة للتفاوض كونها الأستاذ عمر التلمساني تدعيماً وتشجيعًا وتدريبًا لشباب الإخوان المسلمين، وكنت أنا في هذه اللجنة التي حاورت عناصر كثيرة ومنها الدكتور أسامة الباز مساعد رئيس الجمهورية للعلاقات الخارجية في ذلك الوقت، وقد كنا نلتقي مع رجل يرفضنا من كل الوجوه وكانت صراحته كبيرة حتى إنه قال لنا: «كلكم سواء ولقد نبهت السادات إلى أن نهايته ستكون على يد هذا الفكر» ورغم هذه العبارة القاسية فقد خرجت من عنده وأنا في غاية الإعجاب بشخصه.

ويبدو أن هذا هو العنوان الذي يجب أن نتوج به الباب الثالث من الموسوعة، فلم ينتصر فكر التكفير والهجرة (الذي ظهر بعد عامين تقريبًا من قضية «الفنية العسكرية») ولم يجذب الشباب كثيرًا، ولكن فكر الفنية العسكرية وكتاب «رسالة الإيمان» الذي كتبه «صالح سريَّة» (المتهم الأول في قضية «الفنية العسكرية») سرعان ما انتشر وكون له أنصارًا، وهؤلاء الأنصار كونوا فيما بينهم مجموعات الجهاد؛ صحيح أنه في الفترة الواقعة من عام 1974 إلى 1977 كانت هذه المجموعات متناثرة ولا يجمعها قائد واحد، إلا أنه في العام 1977 بدأت أول عملية تجميع لهؤلاء المجموعات من محافظات عدة وظهر ذلك في أول تنظيم نشط بعد الفنية العسكرية وذلك في قضية القنص (المسماة بالقنصلية القبرصية).

جعلت هذه القضية من الأشخاص الضالعين فيها أبطالًا ولا شك في نظر الشباب الإسلامي، وأظهرت بعض الشخصيات مثل حسن الهلاوي ووضاح سلامة وإبراهيم سلامة وحسين السيد ومجموعة من الإسكندرية حكم على الكثير منهم بالسجن (في القضية رقم 1 سنة 77 عسكرية) خمسة عشر عامًا للبعض.

إلا أن شخصًا فلسطينيًا من نفس جنسية «صالح سريَّة» ومن نفس انتماءاته الفكرية وهو «محمد سالم الرحَّال» نجح في تجميع الكثير من المجموعات الجهادية، ينتقل من مكان إلى مكان وهو يشرح أن هناك ثلاثة أمور يستطيع المرء أن يغير بها نظام الحكم:

الأمر الأول هو الانقلاب العسكري، وأما **الأمر الثاني فهي** الثورة الشعبية، وأما **الأمر الثالث فهو** حرب العصابات.

وكان يوضح في كل حين ولكل شخص أنه لا سبيل سوى الانقلاب العسكري، فكان بذلك صاحب أول تجميع لمجموعات كانت النواة لقضية «الجهاد الصغرى» عام 1979 (تم القبض فيها على مجموعة مقدرة بأكثر من مائة عضوا) كونوا نواة لقضية الجهاد الصغرى.

جاءت قضية «الجهاد الصغرى» عام 79 بفلسفة جديدة وخطيرة ألا وهي تفجير الكنائس انتقامًا من نظام الحكم وانتقامًا من المسيحيين، وكان السادات قد ملأ الدنيا ضجيجًا بأحداث الفتنة الطائفية، وبأن البابا شنودة يعد لفتنة طائفية ويعد لاستقلال أسيوط، فمهد الطريق لهؤلاء الشباب بالقيام بعمليات اغتيال واسعة للمسيحيين فضلًا عن تفجير الكنائس، وضمت هذه التحقيقات جميعًا في قضية «الجهاد الصغرى» والتي حملت رقم 687 لسنة 1979 أمن دولة عليا، إلا أنه بانتهاء هذه القضية لم يكمن أو يستكين فكر الجهاد، بل على العكس بدأ محمد عبد السلام فرج في جمع العناصر التي تخرجت من الفنية العسكرية والتي تخرجت من قضية 1 لسنة 77 عسكرية عليا (والمعروفة بقضية القنص) والتي تخرجت من القضية 687 لسنة 79(والمعروفة بقضية الجهاد الصغرى) ليشكل من هؤلاء جميعًا تنظيم الجهاد العام الذي تم بمقتضاه التخطيط لقتل الرئيس محمد أنور السادات، ونفذت العملية بنجاح، وتم القبض على هذا التنظيم في القضية رقم 462 لسنة 81 أمن دولة عليا فضلًا عن القضية العسكرية التي حوكم فيها خالد الإسلامبولي وأعدم فيها رحمه الله، واتهم في هذه العملية ستة أشخاص كان على رأسهم (عبد الحميد عبد السلام، خالد الإسلامبولي، محمد عبد السلام فرج)، على النحو الذي سنشرحه تفصيلًا ورحم الله الجميع.

ما نقصد إليه في تلك المقدمة أن نبين أن السادات قُتل في العام 1974 وليس في العام 1981، قُتل حينما تم التخطيط لاقتحام الفنية العسكرية وذهب واحد من هؤلاء المخططين إلى قصر الرئاسة ليخبره ويدله على أصدقائه وهو الطبيب أحمد الرَّجال (والذي تناولناه تفصيلًا في الباب الأول) فلم تكترث له الأجهزة الأمنية وكان الإهمال المتعمد منها الذي استمر حتى مع ظهور محمد سالم الرَّحال وقدرته الفائقة في تجميع الأفراد وإقناعهم بهذا الفكر الذي انتهى بالقضية 687 لسنة 79 (المعروفة باسم الجهاد الصغرى)، أيضًا، لم تحرك الأجهزة الأمنية ساكنًا حين خلف محمد عبد السلام

فرج (مؤلف كتاب الفريضة الغائبة)، سالم الرحال استطاع تشكيل مجموعات في عدة محافظات لقتل السادات.

هذه مقدمة لازمة لكي نعرف عن أي شيء نتحدث، سننتقل بفكر الجهاد من الفنية العسكرية 74، لندرس أول قضية استخدم فيها القتل وهي قضية القنص 1 لسنة 79 عسكرية عليا، لننتقل إلى قضية «الجهاد الصغرى» 687 لسنة 79 أمن دولة عليا، ثم نقفز إلى أحداث الفتنة الطائفية التي أعقبها اعتقال البابا شنودة وأكثر من 1500 مواطن مصري ما بين تيارات دينية وغير ذلك، ثم ندخل بعدها إلى قرارات التحفظ مباشرة لنرى أن فقه الجهاد وأسلوب الجهاد والعناصر الجهادية هي التي قامت فعلًا بتنفيذ الفصل الأخير في عملية الجهاد التي بدأ فصلها الأول في عام 1974 وانتهى في عام 1981 بنجاح مخطط اغتيال الرئيس السادات، ولتتحقق مقولة الدكتور أسامة الباز إن السادات شجع هذه التيارات لكي تقتله وقد حدث ذلك فعلًا.

ولكننا قبل أن ندخل في الفصل الأول في الباب الثالث من هذه الموسوعة لابد وأن نذكر عدة معلومات:

• أن هناك من كان ينتمي إلى فكر الجهاد روحيًّا وليس من الناحية العملية، ومن كان يقوم بالتخطيط فعلًا لتنفيذ عمليات الاغتيال وذلك باستخدام الوسائل المتاحة قنابل وآليات، وهناك من كان يستفيد من هذا الواقع السياسي للانتقام من الرئيس السادات، ومن كان يعتبر أن السادات يدفع ثمن تصرفه.

• إهمال الأمن في القضية الأولى (الفنية العسكرية) يدفعك إلى التعجب فقد وصل إلى درجة أن المبلغ الدكتور أحمد الرجال يذهب إلى مباحث أمن الدولة ليبلغهم بوجود قتلى في مدرسة الفنية العسكرية ويبلغهم بأن هجومًا قد وقع ليعود إليه ضابط أمن الدولة ويتهمه بالكذب، ويقرر بأنه كان هناك ولم يشاهد شيئًا، وليذهب هذا الرجل إلى مبنى رئاسة الجمهورية ويجلس مع الضابط المنوب هناك في مبنى رئاسة الجمهورية يناقشه لساعة أو ساعتين والفنية العسكرية غارقة بدماء الجنود. فخطة الفنية العسكرية كانت قائمة على تخدير الجنود بأن قام سعد دربالة بتوزيع الجاتوه على الجنود ولكنهم لم يناموا فاضطر أصحاب العملية إلى قتلهم. ومع ذلك فقد قصر إلى حد الشبهة. وفي قضية 1977 لم يعرف الأمن من الذي قتل هذا العسكري ومن الذي سرق سلاحه، بل بالعكس الأمن اعتبرها قضية ثأر قديم بين العسكري وبين أهله، ولكن في النهاية

وبمحض الصدفة روى أحد الذين عرفوا بقصة مقتل حارس القنصلية إلى أحد أقاربه تلك القصة التي ظلت غامضة على أمن الدولة حتى كشفها أحد أصدقاء المتهمين.

إذًا الأمن لم يكن على علم لا بقضية «الفنية العسكرية» ولا بقضية القنص ولا حتى بقضية الجهاد الصغرى، الأمن لم يكن أيضًا على علم بمقتل السادات، ونلاحظ أن الأمن الغائب في هذه القضايا الأربعة يثير شبهة إما أنهم تركوا السادات يقتل من أول عام 74 حتى عام 81 نتيجة سياسته التي اتبعها، وإما أنهم كانوا يعلمون ويساعدون على ذلك، أي الآراء نختار؟ هذا ما سيختاره القارئ إما أن الأمن أهمل وترك الأمور تسير على عواهنها وإما أنه شارك في قتل السادات مشاركة حقيقية.

اقرءوا معي أيها السادة الباحثون الباب الأول من هذه الموسوعة لتعلموا أن هناك شبهة تواطؤ بين الأمن وبين الذين دبروا المسألة أو إهمال قد يصل إلى درجة التواطؤ أو رغبة في الإهمال ومهما كانت الفروض والنتيجة التي يصل إليها الباحث من خلال الوثائق التي سنقدمها فهي نتيجة طبيعية جدًّا لأنها نتيجة نصل إليها من خلال الوثائق وليس من خلال الروايات المنقولة لذلك تنتهي هذه المقدمة بإثارة هذا السؤال لنبدأ أولًا بدعوتكم إلى الرجوع إلى الجزء الأول لدراسته جيدًا (قضية «الفنية العسكرية» التي ولد فيها فكر الجهاد) ثم الدخول معنا إلى المرحلة الثانية وهي قضية القنص المعروفة بالقضية 1 لسنة 77 عسكرية عليا، وهي القضية التي تم فيها قتل حارس القنصلية القبرصية للاستيلاء على سلاحه، ومن القضية 1 لسنة 77 عسكرية عليا لنبدأ معها حوارنا وتدوين الفصل الأول من الباب الثالث من موسوعة الحركات الإسلامية حتى نصل إلى قضية «الجهاد الكبرى» «قتل السادات» عام 1981.

الفصل الأول

قضية «الجهاد الصغرى»



قضية القنصلية القبرصية رقم 1 لسنة 77 عسكرية عليا:

القضية اكتشفت بمحض الصدفة، أبطالها حارس بسيط يجلس في كشك حراسته بجوار القنصلية القبرصية وشباب متحمس نشط قد شغف حبًّا بالجهاد وأولع به مما دفع به إلى محاولة سرقة بندقية الحارس إلا أن القدر حال دون ذلك واستيقظ الحارس وتورط الشباب في قتله اضطرارًا أثناء محاولتهم الفرار.

ويروي لنا وضاح سلامة والذي كان أحد أبرز أعضاء تنظيم الجهاد 79 ـ في ماضيه البعيد ـ في شهادته أمام التاريخ عن تلك القضية حيث يقول: لولا تعامل أمن الدولة وعرضها الخاطئ مع قضية القنصلية القبرصية –1 لسنة 77 عسكرية – الإسكندرية ما تشكل تنظيم الجهاد، فالحدث كان أشبه بالألعاب الصبيانية أكثر منه عملًا من عمليات تنظيم جهادي، فبينما لم يشترك في عملية القنص أو قضية القنصلية القبرصية سوى من 3 إلى 4 أفراد ولم يعلم بها سوى عدد قليل جدًّا فإن أمن الدولة أوجد تنظيمًا جهاديًّا من عدم حين ألقى القبض في تلك القضية على أكثر من 200 فرد.

ويسترسل وضاح في الكشف عن تفاصيل تلك القضية وذلك التنظيم «بدأت الاتصالات بين مجموعة الفنية العسكرية القدامى، كان على رأسهم محمد ياسر

سعد مصطفى (سجن 15 سنة في قضية 77) الذي أخذ في شحن الشباب ضد النظام وأنه لابد وأن يتم تغييره بالقوة عملًا بنص الآية: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾، وكان تفسيره للآية هو أن يكون الجهاد بآية وسيلة ممكنة ،حتى ولو كان القتال بالأظافر، وقد لاقى محمد ياسر مصطفى إقبالًا كبيرًا لآرائه الفكرية، لكن لم يتبن فكره سوى 3 إلى6 أفراد وهم محمد شريف إبراهيم، عادل فارس، صلاح فهمي، محمد حسن الصغير ومن خطب محمد ياسر كانت بداية قضية القنصلية.»

كان محمد شريف إبراهيم ومعه حسن الصغير وآخرون في نزهة على طريق قناة السويس فوجد هو ورفقته حارس القنصلية القبرصية نائمًا وبجواره البندقية الخاصة به فتخمر في ذهنهم سرقة البندقية لكن الحارس استيقظ عقب التقاط حسن للبندقية فطعنوه بالمطواة وفروا، لكن الحارس توفي على أثر تلك الطعنة، اهتم أمن الدولة بهذه القضية، في أول الأمر تصوروا أن لمقتله علاقة بقضية ثأر لكن لم يتوصلوا لشيء، وقيدت القضية ضد مجهول، إلى أن قام خال محمد شريف إبراهيم بالإبلاغ عنهم، حين وجد السلاح الميري مع محمد شريف، فظل يتجسس عليه بتعليمات من أمن الدولة إلى أن أجبره على الاعتراف بأنه من مرتكبي الحادث وشهد بأنه كان حاضرًا الحادث مقتل العسكري لكنه لم يطعنه، فاستخدم في القضية كشاهد ملك وأفرج عنه (ذلك أن نظرية الشاهد الملك توجب الإفراج عن المبلغ وفقًا للقانون).

الخلاصة أن أمن الدولة تعامل مع هذا الحادث العارض على أنه مخطط لتنظيم جهادي وليس حدث فردي، تم القبض في تلك القضية على أعداد كبيرة منهم (وضاح سلامة، «عبدالرءوف أمير الجيوش»، ياسر سعد، أحمد صالح) ضم التنظيم الذي اختلقته مباحث أمن الدولة مجموعات من القاهرة والقليوبية والبحيرة والإسكندرية وبورسعيد وقليوب وكل من أفرج عنهم في قضية «الفنية العسكرية»، لكن نيابة أمن الدولة حفظته لأنه ليس هناك وقائع مادية تربط ما بين الحدث وهذا التنظيم، أفرجت عنهم أمن الدولة العليا لكن السادات حولها لقضية عسكرية تراوحت الأحكام فيها على المقبوض عليهم من سنة إلى ثلاث سنين بينما حكم على ياسر سعد بالسجن 15 سنة وأحمد صالح وقد اعتبروه أمير بورسعيد حكم عليه بالسجن عشر سنوات أما «عبدالرءوف أمير الجيوش» مجموعة شبرا فقد أفرج عنه.

كان تنظيم القنصلية القبرصية أول عملية تجميع للعديد من المجموعات الجهادية في شكل تنظيم منظم له إمارة وقد مهد لظهور التنظيم الأكثر خطورة وجدية والذي لمع فيه نجم الشخصيات الضالعة في اغتيال الرئيس محمد أنور السادات ألا وهو تنظيم الجهاد 79، فمن تلك المجموعات الصغيرة التي تشكلت في الإسكندرية، والتقت ببعضها البعض في السجن وحدثت ألفة فيما بينهم ليخرجوا من السجن وهم على اتصال ببعضهم البعض وكان من السهل حينها على محمد سالم الرحال (الذي لمع نجمه عقب قضية القنصلية) أن يشرع في تجميع الأفراد والمجموعات ليتبلور التنظيم الأكبر حجماً والأكثر خطورة وهو تنظيم الجهاد 79. مرة أخرى حسن الهلاوي يظهر من جديد.

المتهم «حسن الهلاوي» في 1 لسنة 77 عسكرية عليا

«خالد الهلاوي» يروي عن حسن الهلاوي تفصيلات لم يدونها التاريخ بعد..

من هو حسن الهلاوي؟ وكيف انتمى لهذا الفكر؟ ما دوره في قضية «الفنية العسكرية»؟ وما علاقته بتنظيم التكفير والهجرة؟ ما قصة الشريط الذي سجله وكان له صدى إعلامي كبير ووزع منه أكثر من مليون نسخة؟ وكيف أقحم في قضية القنص؟ كيف هرب إلى السعودية لحين القبض عليه هو وزوجته وتم ترحيله إلى مصر؟

يروى خالد الهلاوي الأخ الأصغر للقطب الجهادي الشهير حسن الهلاوي شهادته عما عاصره من وقائع وملابسات وما مسه عن قرب عن الشيخ حسن الهلاوي الذي ربما لا يعرفه الكثيرون فهو آثر الانعزال والانطواء بعد اختياره مؤخرًا للمنهج الوسطي المعتدل حتى كاد أن يفقد حياته إزاء هذا التمسك.

يقول خالد الهلاوي: «بدأت المواجهات تحتدم بين الشيخ حسن الهلاوي والأجهزة الأمنية عقب القبض عليه في قضية «الفنية العسكرية» فيما عرف بتنظيم الفنية العسكرية 74، حبس الشيخ حسن أثناء سير تحقيقات تلك القضية وحاكمته المحكمة جنائيًّا بالرغم من عدم اشتراكه في اقتحام الفنية العسكرية إلى أن كان حكم البراءة بعد مرور العام ونصف العام».

غير أن علاقة حسن الهلاوي بالأجهزة الأمنية لم تنتهِ على هذا النحو، يضيف خالد الهلاوي: «انزعجت الأجهزة الأمنية من براءة الشيخ حسن، وسرعان ما زجت به في قضية ملفقة لا علاقة له بها (قضية القنص 77) وباءت كل محاولات حسن الهلاوي لإثبات براءته بالفشل، وكان الحكم عليه بالسجن لسبع سنوات.

كانت أقوال شاهد الإثبات في القضية خير دليل على أن الشيخ حسن لم يكن متورطًا بها، أكد العقيد عادل مجاهد أمام المحكمة أن الشيخ حسن لا يميل إلى العنف وإهراق الدماء لكن كثيرًا من الشباب يستمع إلى خطبه ومواعظه، وأنه بمجرد إشارة الشيخ حسن بالبنان ينصاع الشباب له ولما يتحدث به. هذه الشهادة حبس بها الشيخ حسن سبع سنوات بالرغم من أن حسن عبد المجيد الذي قتل عسكري السفارة في (قضية القنص77) حكم عليه بالسجن سبع سنوات وبذلك تساوت مدة حبس الشيخ حسن

- وهـو ليـس له آية علاقة بالواقعة التي حدثت في الإسـكندرية وهـو يقطن بالقاهرة - ومدة حبس منفذ الجريمة نفسها.

كان الشـيخ حسـن قد ذاع صيته - عقب حصوله على حكم بالبراءة في قضية «الفنية العسـكرية» - فيما بين التنظيمات الجهادية وهو ما دفع بتنظيم التكفير والهجرة إلى محاولة إقناع الشـيخ حسن بالانضمام إليه لكن الشيخ حسن طلب مهلة للتفكير ثم تقدم بعدها بـرد مطول فنـد فيه أفكار الجماعة خاصة فيـما يتعلق بالتكفير بالمعصيـة، جاء في رده فما بالكم في حديث«من صلى البردين دخل الجنة» وهو ما أثار غضب الجماعة عليه نظرًا لأن الكثيرين قد تركوا الجماعة عقب رد الشيخ حسن من بينهم فيلسوف الجماعة «ماهر عبد العزيز بكري زناتي»، ورفعت أبو دلال المدرب العسكري للجماعة.

ثم كانت المحاولة الثانية لاستقطاب الشيخ حسن إلى صف الجماعة، وحددوا موعدًا للشـيخ حسـن مع رئيس الجماعة «شـكري مصطفى» لكن الجلسـة لم يكتب لها التوفيق ودب الخلاف فيما بينهم وبين الشـيخ حسـن حين اختلفوا حول الأخذ بإجماع الصحابة واصفين أنفسـهم بأنهم رجال والصحابة رجال فلم يوافقهم الشيخ حسن على ذلك ولم يتفقوا سـوى على الارتكاز على القرآن والسـنة كمصدر للتشريع. وكان عدد الجلسـات التي تمت فيما بين الشـيخ حسن وجماعة التكفير والهجرة جلستين إحداهما كانت في بيت العائلة بمنطقة الهرم بمحافظة الجيزة. وللمرة الثانية أتى الرد من الشيخ حسن، كان ردًّا صادمًـا على نحو كبير، فند الشـيخ حسـن آراء الجماعـة بندًا بندًا وسـجل ذلك الرد على شريط نال شهرة واسعة وجرى تداوله بين الكثيرين من المعنيين بأمور الدين.

تلاحقت الأحداث سريعًا إثر انتشار الشريط وتداوله وازداد نقم الجماعة على حسن الهـلاوي ومـا قام به مـن تقليب الإخوة ضـد الجماعة، وكالمثـل القائل «نتغـدى بيه قبل ما يتعشـى بينا» كانت محاولة الجماعة لاغتيال الشـيخ حسـن حين أفحمهم بالرد القاطع بـأن هنـاك أحاديـث مجابهـة لأحاديـث **«لا يدخل الجنة قاطع رحـم»، «لا يدخل الجنة نمام»** (التي يعتمدون عليهـا في التكفير بالمعصية) مثل «من صلى البردين دخل الجنة» كذلك رد على مسألة إنكارهم لإجماع الصحابة كمصدر من مصادر التشريع بقوة وثبات شـديدين ولم تسـتطع الجماعة الرد عليه، وكان ذلك الرد المسـجل في شـهر أبريل عام 1977.

وفي إحدى الليالي سمعنا طرقًا شديدًا على باب الشقة واتجهت أختي لفتح الباب فظننا أن الطارق ضباط من أمن الدولة إلا أننا فوجئنا من 7 - 12 رجلًا يقتحمون المكان وبيدهم مطاوي قرن غزال، في تلك اللحظة كان حسن يحاول الهروب بالقفزمن الشباك إلا أنهم أدركوه وانهالوا عليه ضربًا بالمطاوي بينما اكتفى هو بترديد الشهادتين. كنت أنا في ذلك التوقيت أنظر بارتباك شديد إلى المشهد وقد تيقنت بأن هؤلاء ليسوا بأمن دولة لأن ضباط أمن الدولة لا يتسلحون بالمطاوي ثم هجم عليَّ أحد هؤلاء وطعنني 3 ضربات مطاوي وضربة بالشومة فوق الكتف بينما كان الشيخ حسن ينزف وبشدة بعد أن طعنة، الرجال أكثر من 17 طعنة منها 4 ضربات نافذة في الظهر والصدر وضربة كان بينها وبين القلب 1 سم فقط.

لم تستغرق محاولة الاغتيال برمتها أكثر من دقيقة ونصف الدقيقة ثم سمعت صوت صفارة كإشارة للرجال بالتحرك والانسحاب.

كان العمل بروح انتقامية حقيقية لأنهم كانوا يريدون التخلص من الشيخ حسن لأنهم استشعروا استجابة الناس إلى رد الهلاوي على الجماعة وأفكارها وأنه كان له مردود قوي خاصة في دفع بعض الأفراد إلى ترك الجماعة والانسحاب من عضويتها. لذا فمن نفس العقيدة التي انبثق منها اغتيال الشيخ الذهبي كانت محاولة اغتيال الشيخ حسن الهلاوي الذي أنجاه الله منها.

يضيف خالد الهلاوي: «لم نستطع كثيرًا المساعدة لأنه حينما تنكر أفراد جماعة التكفير والهجرة على هيئة ضباط أمن الدولة ارتبكنا قليلًا، كان وقتًا كافيًا للهجوم على الشيخ حسن وطعنه بينما أغلق الجيران الأبواب ولم يساعد أحد».

دخل الشيخ حسن الهلاوي في فترة نقاهة طويلة من 4 إلى 5 شهور، إلا أنه ولم يكد يمر على تعافيه أيام قليلة زُج به من قبل أمن الدولة في قضية القنص (وكانت قضية عسكرية)، في السجن اعترف له أحد أفراد جماعة التكفير والهجرة بأنه هو من حاول قتله وطلب منه المسامحة والمغفرة بعد أن عاد إلى الحق.

الهروب:

مرت الأيام على الشيخ حسن داخل السجن، لذا قرر الشيخ حسن أن يستأنف دراسته فتقدم بأوراقه إلى كلية أصول الدين، كي ينشغل بالدراسة أثناء فترة محبسه إلى أن تخمرت فكرة الهروب برأسه أثناء الامتحانات.

أثناء امتحانات السنة الأولى(كنت أنا في تلك الأثناء أمتحن دبلوم مساحة أخرج في الفترة من 2 - 3 عصرًا لكي أقابله وأسلم عليه قبل العودة به إلى محبسه) حدث أن جاء اليوم الذي كنت أنتظره كعادتي في صالة كلية أصول الدين فجاء لي قائلًا «أنا ذاهب» وأعطاني الحقيبة الخاصة به، لم أفهم ما يقصده لحين رؤيتي له وهو يقفز 5 متر من فوق سور كلية أصول الدين ليختبئ بعدها في منطقة الحوامدية وكان سنه وقتها لا يتجاوز 25 عامًا. تنكر الشيخ حسن الهلاوي باسم الشيخ إبراهيم ثم فوجئت بأنه استدعاني وأخبرني حينها أنه سيسافر إلى الخارج (تحديدًا الأردن).

فر الشيخ حسن إلى الأردن وعمل بها فترة كمدرس مواد شرعية - لغة عربية - ثم ومن الأردن انتقل إلى السعودية عن طريق وزارة أوقاف الأردن، كان قد تزوج من امرأة أردنية هي أم صالح وأنجب منها أولاده صالح، حسناء، بشرى، كريمة. ثم بعد أكثر من 11 عامًا في السعودية عمل فيها كمدرس في أكثر من مدرسة من أشهرها مدرسة منارات جدة، وبعد أن عاد يتعامل باسمه وأصدر جواز سفر باسمه، كان القبض عليه من قبل السلطات السعودية والعودة به إلى مصر. كان ذلك في العام 1993 وبذلك ظل الشيخ حسن هاربًا من 1979 إلى 1993. كان شفافًا جدًّا رحمه الله وكان له رؤى كثيرة وتحققت، أشهرها الرؤية الخاصة بيوم هروبه حيث رآها لثلاث مرات في يوم هروبه خارج مصر ويوم القبض عليه من السعودية، كان مجتهدًا في العلوم الشرعية. وكان قارئًا نهمًا لأمهات الكتب.

قـضـيــة الجـهــاد 79

«القبض على عناصر تنظيم الجهاد بالإسكندرية» بهذا المانشيت صدرت جريدة الأخبار الخميس 24 يناير 1980، وتنقل الجريدة في الصفحة الأولى منها أنه قد تم القبض على عناصر تنظيم الجهاد بالإسكندرية وتحويلهم إلى المحاكمة، وهذه كانت نهاية المرحلة الثانية من قصة تنظيم الجهاد 79 التي كانت بمثابة الحلقة الثانية في التنظيمات الجهادية التي سبقت تنظيم الجهاد الذي قام باغتيال الرئيس السادات وقتل أكثر من 60 جنديًا وضابطًا.

الفصل الأول من القصة:

بدأ الفصل الأول من القصة بتجمع القيادات التي تم الإفراج عنها من قضية تنظيم الجهاد المسماة بالفنية العسكرية في عام 1979 والحقيقة أنه رغم كآبة النتائج التي خلفتها أحداث قضية «الفنية العسكرية» عام 74 إلا أن هذه النهاية المأساوية خلقت حالة من الإعجاب لدى الكثير من الشباب المنتمي إلى الحركة الإسلامية، فكانت كلمة الجهاد في ذلك الوقت تحمل بريقًا مختلفًا مقابلًا لما أسموه «ضعف الإخوان المسلمين» في ذلك الوقت أو ما يتصوره هؤلاء الشباب ضعفًا.

تم الإفراج عن العديد من الشباب في قضية «الفنية العسكرية» ليخرجوا إلى العالم ببريق جذب نحوه العديد من الشباب فتكونت المجموعات الأولى في منطقة بولاق الدكرور والمطرية وشبرا في مدينة القاهرة.

أما في الإسكندرية فتكونت مجموعات كبرى بقيادة حسين السيد ووضاح سلامة وإخوته إبراهيم ورباح وياسر سلامة، والتف حول هذه المجموعة العشرات من الشباب، كما تكونت مجموعات في البحيرة وفي الوجه القبلي، وظهر جليًا نشاط مجموعة من القيادات كقيادة فكرية كان من أبرزهم محمد سالم الرَّحال وهو شاب فلسطيني عاش في القاهرة وأخذ في نشر فكر الجهاد والتغيير بالقوة (من الملاحظ أن بطل فكرة الجهاد في عام 1974 كان فلسطينيًا أيضًا وهو المتهم الأول «صالح سريَّة»).

الفصل الثاني من قضية الجهاد 79:

ويتطـور الفكـر الجهـادي لتقوم مجموعة من شـباب الإسـكندرية بقتـل أحد الجنود واقتناص سـلاحه، إلا أن العسـكري الذي كان نائمًا اسـتيقظ فجأة فأمسك بسلاحه مما اضطر أحد الشـباب إلى أن يطعنه؛ قضية القنصلية القبرصة 1 لسنة (77 عسكرية عليا) ومن هنا بدأ تنظيم الجهاد 79 في التبلور والتشكل من داخل السجن.

في الوقـت نفسـه كانـت جماعة التكفـير والهجرة تبذل جهـدًا كبـيرًا في تجميع الأفراد وإقناعهـم بفكرهـم المتطـرف ألا وهو التكفـير بالمعصية لكنهم فشـلوا في جذب الناس حول الجماعة خاصة بعد أن اسـتطاع الجهادي حسـن الهلاوي رحمه الله أن يرد على فكر جماعـة التكفـير والهجرة الذي كان يقوم بتكفـير المجتمع واصفًا إيـاه بالمجتمع الجاهلي، وكذلـك كانـــوا يعتبرون أن المُصرَّ على المعصية يكـون كافرًا، وكانوا يعتبرون جماعتهم هـي جماعة المسـلمين وأن من تتـم دعوته إليها ولم يسـتجب فهو كافر ويحـل دمه، ولأن هذا الفكر كان مرفوضًا من كافة التيارات الإسـلامية لاسيما بعد اغتيال الشيخ الذهبي وافتخـار جماعـة التكفـير والهجرة بذلك (وقد أوضحنـا قصة اغتيالـه تفصيليًّا في الباب الثاني) فقد راج بين الناس ما قدمه حسـن الهلاوي من أدلة في شريط كاسيت تم توزيع ما يزيد عن نصف مليون نسخة من هذا الشريط في ذلك الوقت، مما دفع بجماعة التكفير والهجرة إلى محاولة اغتياله.

الفصل الثالث من قضية الجهاد 79:

يـأتي الفصـل الثالث والأخـير من قضية الجهـاد 79 بعد الحكم في قضيـة القنصلية، فذلـك الحكـم لم يقلل نزعة الشـباب إلى الجهـاد، وإنما اعتـبر الكثيرون هـذا العمل من الأعمال البطولية، فازدادت تكونات المجموعات وبدأ محمد سالم الرحال في جمع الأفراد حـول فكرة الجهاد وكان أن قام أحدهم بسرقة قنابل من معسـكرات الجيش إلا أن هذه القنابـل كانت هي في ذاتها السـبب في القبـض على مجموعة 79، فقـد دارت القنابل هنا وهنـاك وشـعر الأعضـاء بالعبء الذي تلقيـه هذه القنابـل عليه، فأودعوهـا لدى أحد المتهمين والذي التزم بأن يسلمها إلى التنظيم في وقت وساعة محددة وكان هذا الميقات هو الميقات الذي تم الاتفاق مع مباحث أمن الدولة بواسطة أحد المتهمين عليه، فتم اقتحام المـكان والقبض عـلى المتهمين جميعًا ومعهـم قنابلهم، إلا أن واحدًا مـن هؤلاء المتهمين

وهو الدكتور مصطفى يسري طلب من النيابة بأن تقوم بعدِّ أكواب الشاي فإذا بها خمسة أكـواب بينما عـدد المضبوطين كان أربعة وهنا يثار سر المتهـم الخامس فالبعض يقول إنه المتهم الذي هرب وأبلغ عن المجموعة وأنه كان هو سر القضية بينما يقرر البعض الآخر بأن هذا المتهم ضحى بنفسه وبسمعته فقرر أمام المحكمة اعترافًا تفصيليًّا بالوقائع.

كانت تلك هي قضية الجهاد 79 المقدمة لقضية «الجهاد الكبرى» لسـنة 81 والتي تم بمقتضاهـا قتل الرئيس السـادات، ونحن في هذا الفصل ننقل وقائـع هذا التنظيم كيف تشكل وتكون إلى أن تم الإفراج عن أفراده جميعًا وذلك على لسان الشاهد وضاح سلامة أحد أعضاء تنظيم الجهاد 79.

حقيقة تنظيم الجهاد 79:

اعترافات مهمة للمصدر في قضية الجهاد الصغرى:

سبق أن قلنا إن المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ قدم اعترافًا خطيرًا بتعاونه مع جهات الأمن وقيامه بوضع المتفجرات لكي يسهل للأمن ضبط هذه المجموعات من المؤمنين بفكر الجهاد، وفي بيان الأمر، وقد أكدنا أيضًا أن عبد القوى محمد عبد الحفيظ عاد وقرر في تحقيقات أخرى أن المتهم ضحى بنفسه وقال ذلك من أجل أن يفسد القضية على أمن الدولة، إنما على أي الأحوال نحن ذكرنا هذا الجانب وذكرنا أيضًا رد المتهم على ما تم تقديمه.

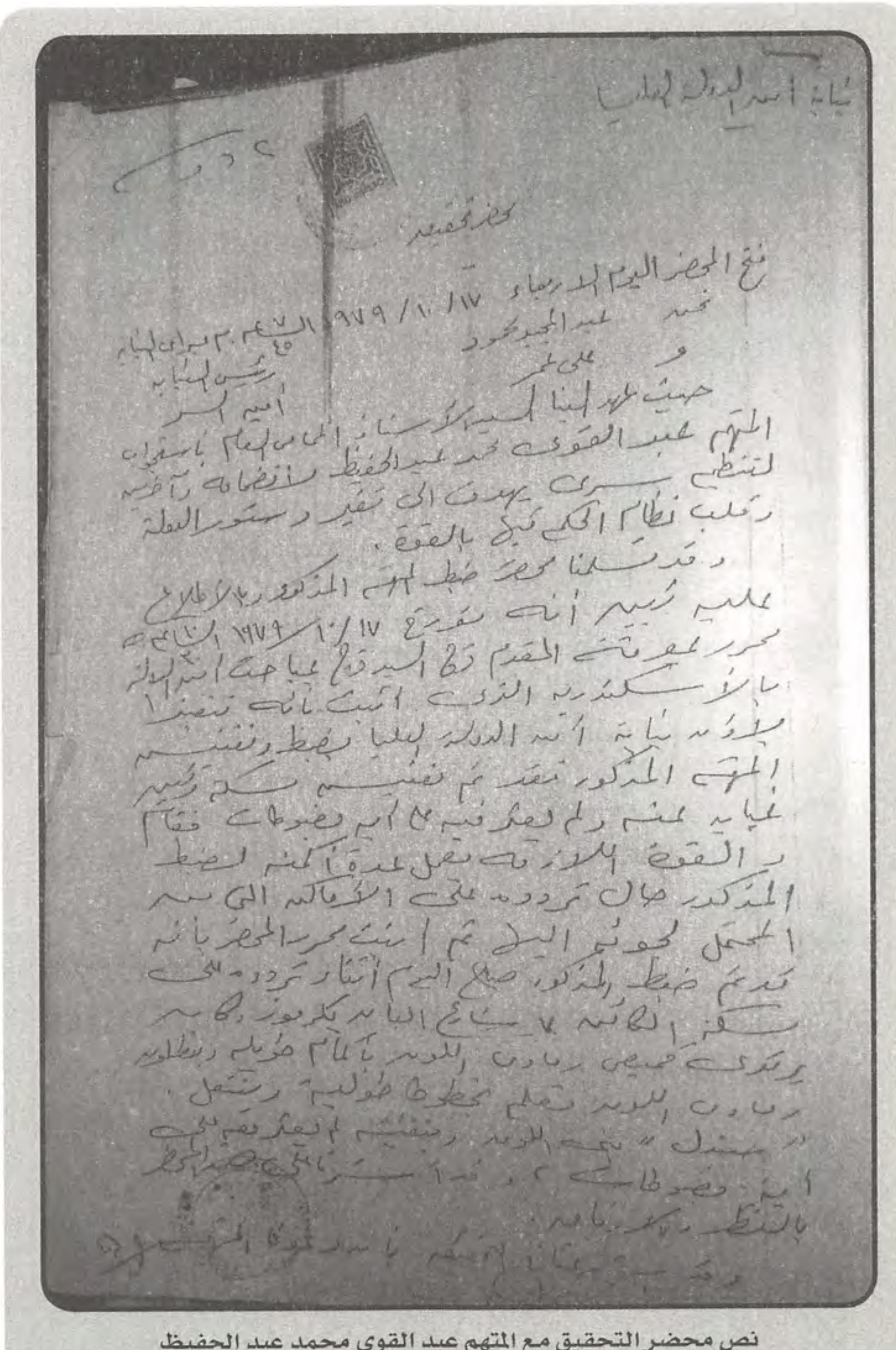
المصدر عبد القوي محمد عبد الحفيظ لم يقبض عليه أثناء الواقعة وإنما كما تروى الأحداث بأنه تم تهريبه أثناء الواقعة، وكما ذكرنا من قبل حينما قامت قوة الضبط وبصحبة النيابة بعدِّ أكواب المشروبات الموجودة في الحجرة فاكتشفت أن عدد المشروبات يزيد عن عدد المتهمين بواحد، فلما علمت من المتهمين المقبوض عليهم أن هذا الواحد اسمه عبد القوي محمد عبد الحفيظ قامت على الفور بإصدار أمر ضبط وإحضار لهذا المتهم وتم تنفيذ أمر الضبط والإحضار وعرض المتهم في 17/ 7/ 1979 على النيابة، كان المحقق في ذلك الوقت رئيس النيابة عبد المجيد محمود رئيس نيابة أمن الدولة العليا والذي أصبح بعد ذلك هو النائب العام الذي أثار كل هذا اللغط في مصر وأحدث أزمة ترأس فيها معركة القضاة، وفي مقابل ذلك قام رئيس الجمهورية محمد مرسي السابق بمواجهته.وعزله، وهي قضية لابد وأن يأتي وقت روايتها، لكننا على كل الأحوال نذكر أن هذه المعركة قد انتهت بفوز عبد المجيد محمود وانتصاره ثم بعد أن أعلن انتصاره قام بالاستقالة، واعتزال العمل القضائي تمامًا، على أي الأحوال كان في هذا الوقت الذي يحقق مع المتهم هو عبد المجيد محمود رئيس نيابة أمن الدولة.

مثل المتهم أمامه ونفى أن يكون قد تعرض إلى أي إكراه، وقرر أنه غير منضم إلى أي تنظيم وأنه سبق اتهامه في قضية «الفنية العسكرية» في أبريل 74.

وروى قصة انضمامه إلى تنظيم الفنية العسكرية وقد أنكر عبد القوي محمد عبدالحفيظ في هذا التحقيق كل ما هو متعلق بقضية تنظيم «الجهاد الصغرى» وقد لاحظ رئيس

النيابـة في ذلـك الوقـت أن المتهـم قد اسـتفاض في شرح تاريخه في الفكـر الجهادي وقام بإعـادة عرضه بعد ذلك في جلسـة أخـرى بتاريـخ 15/ 11/ 1979 إلا أن المحقق هذه المرة كان وكيل النيابة هاني خليل واستمر المتهم في إنكاره إلى أن انتهى التحقيق وتوالت التحقيقات لتناقشه فكريًّا حتى جاء وقت الاعتراف، وعلى مدار أكثر من خمسين صفحة كان المتهـم ينكـر كل شيء حتى معرفته بمسـجد السـلام المعروف بمدينة الإسـكندرية وهكذا أنكر معرفته بالأشخاص والأشياء حتى حينما واجهه المحقق باعترافات متهمين آخريـن عليـه باعترافات واضحـة أنكرها كلها حتـى كان يـوم 14/ 2/ 1980 تم نظر تظلـم المتهم عبـد القوي محمد عبد الحفيـظ المؤرخ في 13/ 2/ 1980 وتحدد له جلسـة 14/ 2/ 1980 وكانت الهيئة برئاسـة المستشـار عبد الغفار محمد، وهنا فجَّر عبد القوي محمـد عبد الحفيظ المفاجـأة باعترافه اعترافًا كاملًا بتعاونه مع جهـات أمنية للإيقاع بهذا النفـر من أعضـاء جماعة «الجهاد الصغرى»، وأنه هو الـذي وضع المتفجرات في الحجرة وهو الذي قام بجمع الناس عليها، وهنا تم إعادة اسـتدعاء المتهم بتأشـيرة من المستشار هـاني العربي الذي كان هـو المحامي العام لنيابة أمن الدولة وأشر نظرًا لاعترافات المتهم وأقواله في محضر الجلسـة المؤرخ 13/ 2/ 1980 فإنه تم فتح تحقيق لإعادة سـؤال المتهم مرة أخرى وهنا عاد المتهم وقال إن كل الاعترافات التي ذكرها في جلسة تظلمه من أمر حبسه يوم 13/ 2/ 1980 كان اعترافًا كاملًا بتعاونه مع المباحث للإيقاع بهذه المجموعة الصغـيرة ثـم عاد أمـام النيابـة في 14/ 2/ 1980 لينكر من جديـد، إلا أن المفاجأة التي يجدر ذكرها أن المتهم وهو يعدل عن أقواله زج باسم مختار نوح المحامي وهو مؤلف هذه الموسـوعة التي عاش أحداثها يومًا بيـوم وقضية بقضية فقال في صفحة 56 من تحقيقاته «كل الأقوال التي ذكرتها في الجلسـة غير صحيحة وأنا قلتها بناء على طلب متهم اسـمه عادل ولا أعرف باقي اسـمه وهو أخبرني بأن محاميه الأسـتاذ مختار نوح هو الذي طلب منه أن يتصل بي لأذكر هذه الأقوال حتى أخدم إخواني، وأنا مصر على أقوالي، كما سـأله المحقق عما دفعه إلى هذه الأقوال فأكد أنها وفقًا لما أملاه عليه المحامي وموكله».

وبهـذا نكـون قد انتهينا من عرض اعترافات المصدر وعدولـه وانتهينا الآن أيضًا من قضية الجهاد 79.



نيابة أمن الدولة العليا

محضر تحقيق

فتح المحضر اليوم الأربعاء ١٧/١٠/١٩٧٩ الساعة ٦,٣٠ م [illegible]

نحن محمد عبد المجيد محمود رئيس النيابة

و علي عمر أمين السر

حيث عهد إلينا السيد الأستاذ المحامي العام باستجواب

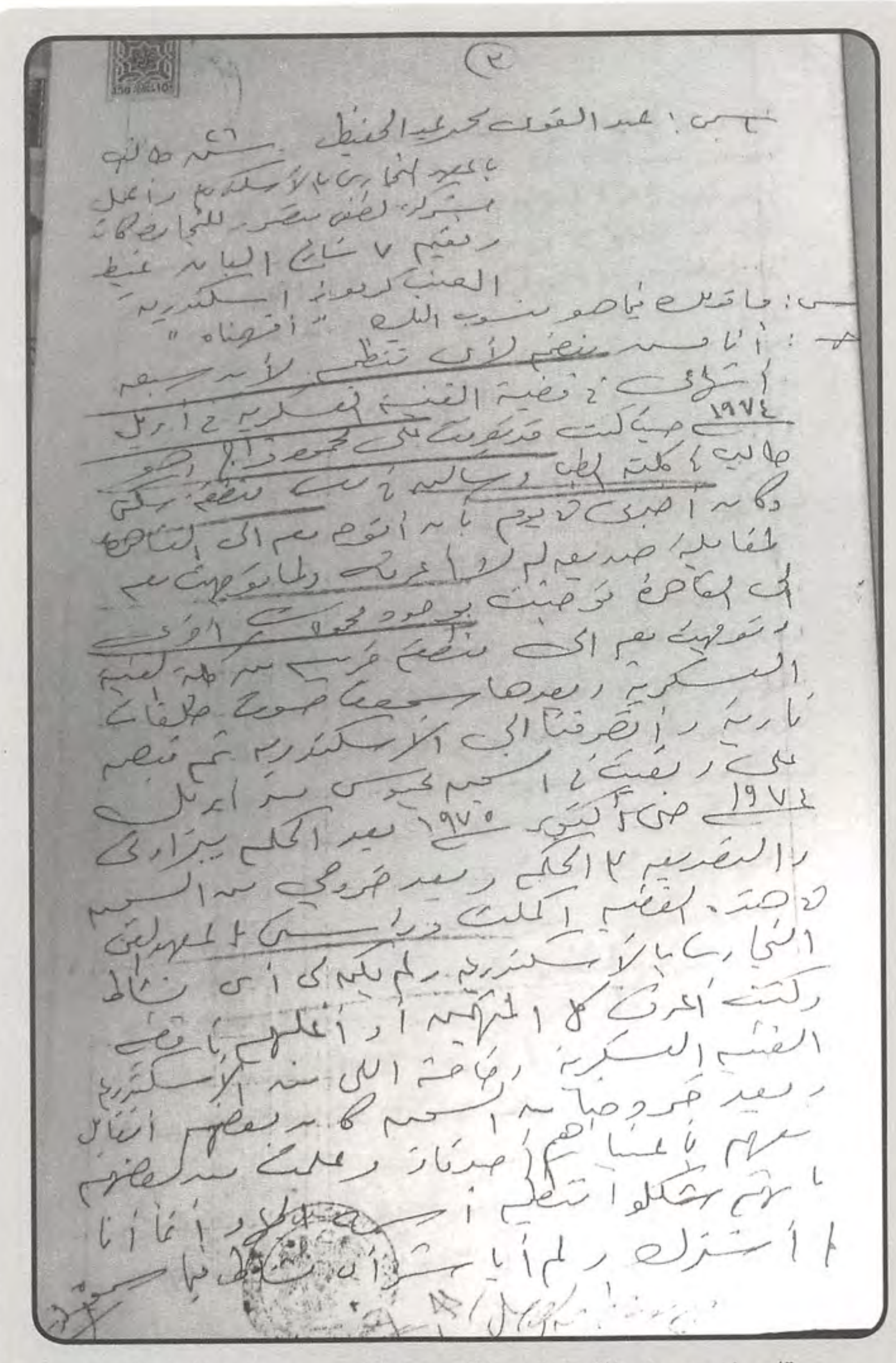
المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ لانضمامه وآخرين لتنظيم سري يهدف إلى تغيير دستور الدولة وقلب نظام الحكم فيها بالقوة.

وقد تسلمنا محضر ضبط المتهم المذكور وبالاطلاع عليه تبين أنه بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٩ الساعة ١٠ ص حرر محضر [illegible] المقدم [illegible] السيد [illegible] بمباحث أمن الدولة بالإسكندرية الذي أثبت بأنه تنفيذاً لإذن نيابة أمن الدولة العليا بضبط وتفتيش المتهم المذكور فقد تم تفتيش مسكنه [illegible] ولم يعثر فيه على أي مضبوطات فقام بالقوة اللازمة بعمل عدة أكمنة لضبط المذكور حال تردده على الأماكن التي من المحتمل تواجده بها ثم أثبت محرر المحضر بأنه تم ضبط المذكور صباح اليوم أثناء تردده على [illegible] الكائن [illegible] البابا [illegible] وكان يرتدي قميص [illegible] اللون [illegible] طويلة وبنطلون [illegible] اللون [illegible] طولية [illegible] [illegible] اللون [illegible] أي مضبوطات [illegible] بالتنظيم [illegible]

نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ

داخل غرفة التحقيق ومناظرته وجدناه شاب
في العقد الثالث من عمره متوسط الطول ونحيف
أسمر البشرة ذو شعر أسود وله لحية
صغيرة سوداء ويرتدي جاكيت أسود ويرتدي
قميص وبنطلون وبناء على الوصف الثابت عرض
الضابط وقد شاهدنا ضمادا طبيا عبارة عن
شاش وقطن يبدأ من منتصف اليد وحتى
الكوع وذلك بالذراع الأيسر للمتهم وقد سألناه
شفاهة عن سبب وجود هذا الضماد الطبي
بذراعه الأيسر فقرر بأن ذلك نتيجة اعتداء
ثلاثة أشخاص عليه الساعة الثالثة من صباح
يوم الثلاثاء الماضي ١٩٧٩/١٠/١٦ بقصد
سرقته " وقرر أن واحد منهم ضربني بمطواه وأخذ
على ذراعي الشمال " وأضاف بأن هذه الضربة
لم تترك به أثرا ظاهرا ولكنها أحدثت به جرحا
شاهدناه [illegible] إذ أنه قد أبلغ بشكل الواقعة لأي
جهة من جهات الأمن [illegible] ذلك ولم نشاهد
بباقي الأجزاء الظاهرة من جسمه أية إصابات
و[illegible] سألناه شفاهة [illegible] أحد [illegible] عما
[illegible] بأنه [illegible] [illegible] سألناه
عما إذا كان قد تعرض لأي اعتداء في أثناء أو
بعد القبض عليه فقرر بأنه لم يقع عليه ثمة
اعتداء في أثناء أو بعد القبض عليه ثم سألناه
شفاهة عن الهدف المنشود [illegible] من انضمامه
لتنظيم سري يهدف إلى تغيير شكل
الدولة ونظام الحكم القائم بالقوة [illegible] تركها
وأسلوب [illegible] بالشكل [illegible] قال [illegible]

تابع: نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ



(٢)

ت س: عبد القوي محمد عبد الحفيظ سنه ٢٦

بالمعهد التجاري بالإسكندرية وأعمل

س: ما قولك فيما هو منسوب إليك

تابع: نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ

اتهامي في قضية الفنية العسكرية لكنه لم يصدر على حكم فيها
وانا كنت اتحبست سنتين في قضية الجهاد الاولى

س هل لديك اقوال اخرى

ج لا

تمت اقواله ووقع عليها [illegible] عبد الحفيظ وكيل النيابة
واقفل المحضر عقب اثبات ما تقدم مباشرة وبعد ان المتهم
لتفتيش [illegible] كما كانه وتحرصه وكيل النيابة
[illegible]

في ١٩٨٠/١٢/١٤

[illegible] المحامي العام لنيابة أمن الدولة العليا

[illegible] المتهم عبد القوى محمد عبد الحفيظ

التاريخ ١٩٨٠/١٢/١٢

[illegible]

في ١٩٨٠/١٢/١٧ المحامي العام

[illegible] رئيس نيابة امن الدولة العليا

- [illegible] : السيد الاستاذ المحامي العام ؛

- [illegible] ١٩٨٠/١٢/١٢ ؛

[illegible] المتهم عبد القوى محمد عبد الحفيظ [illegible] ١٩٨٠/١٢/٢١

فتح المحضر اليوم الموافق ١٩٨٠/١٢/٢١ الساعة [illegible] بسراي النيابة [illegible]
بالهيئة السابقة

حيث حضر الان المتهم عبد القوى محمد عبد الحفيظ فقد دعوناه
داخل غرفة التحقيق وسألناه بالاتي اجاب

اسمي : عبد القوى محمد عبد الحفيظ [illegible] سالف الذكر

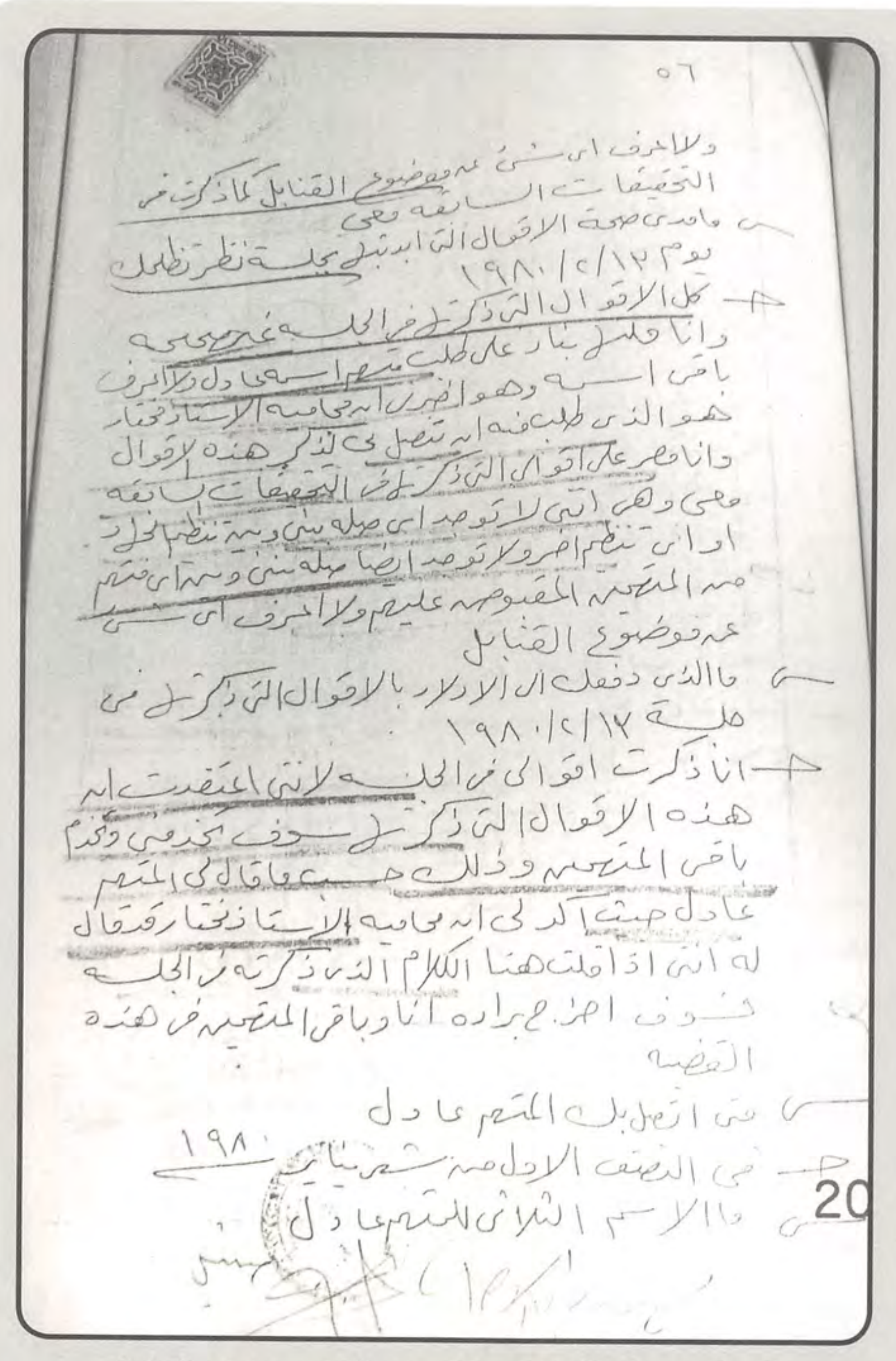
س ما هو موضوع الاقوال التي ابديتها بجلسة [illegible]

تابع: نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ

١٩٨٠/٤/١٧

ج- كل الاقوال التي ذكرتها في جلسة تظلمي من امر حبـ
يوم ١٢/٤/١٩٨٠ هي اقوال غير صحيحة ولم يحدث فعلاً اني
ـسي في الصف الاول منذ شهر يناير ١٩٨٠ واثناء وجودي
في سجن القلعة مع متهمين اخرين على ذمة نفس القضية
قابلت اثناء توجهي الى دورة المياه مع متهم تعرفت به في
السجن واسمه عادل ولا اعرف باقي اسمه لانني لم
التقي به مطلقاً الا في السجن وقال لي هذا المتهم انه
محاميه اسمه مختار وانه محاميه طلب منه ان يتصل بي
في السجن ليطلب مني أن (ابيت) مع اقول انني كنت على
صلة بالمباحث وانني اخذت قنابل من المباحث لوضعها
في شقة في اسكندرية تابعة لشخص اسمه محمد
صالح وقال لي ان محاميه قال له انني اذا قلت هذا الكلام
في جلسة تظلمي من قرار حبسي فسوف اخدم
نفسي كما اخدم كل المتهمين في تلك القضية فانا اقتنعت
بهذا الكلام وعند اول جلسة لنظر تظلمي وهي جلسة
يوم ١٢/٤/١٩٨٠ انا قلت نفس الكلام الذي طلب مني
المدعو عادل ان اذكره والذي قال لي ان محاميه
هو الذي طلب منه ذلك حتى اخرج براءة انا وباقي
المتهمين ولكن بعد جلسة ٢٨/٤/١٩٨٠ انا حسيت
ان الكلام الذي ذكرته قد يضرني لانه لم يحدث اطلاقاً
وانا قلته بناء على طلب عادل والكلام الذي ذكرته في
جلسة ١٢/٤/١٩٨٠ لم يحدث منه اي شيء لان الحقيقة
هي التي ذكرتها في اقوالي السابقة ولكنني لا اعرف
اي شيء عن تنظيم الجهاد ولا اي شيء عن التنظيمات

تابع: نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ

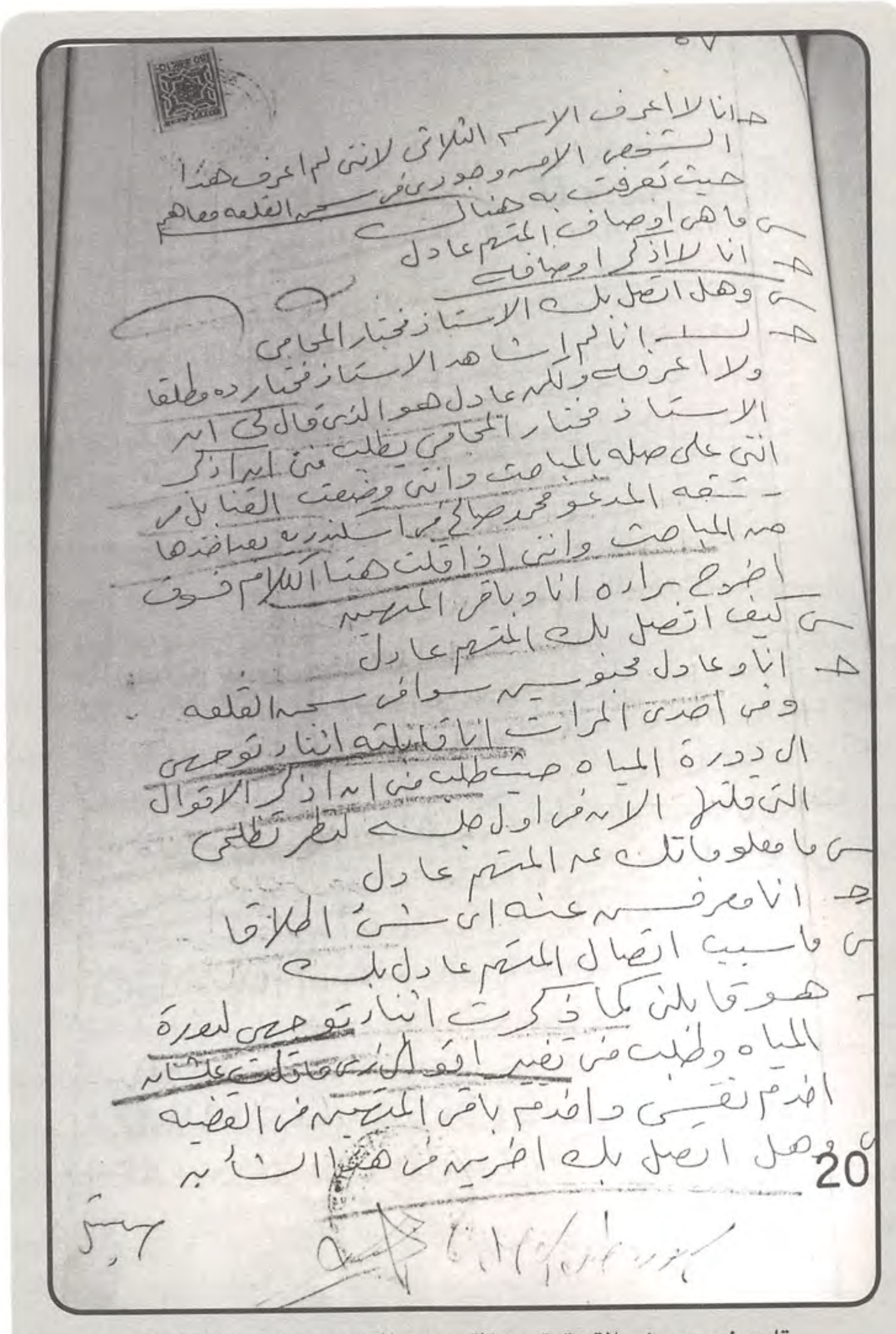


٥٦

ولا اعرف اى شئ عن موضوع القنابل كما ذكرت في
التحقيقات السابقة معى
س ما مدى صحة الاقوال التى ابديتها بجلسة نظر طلب
يوم ١٩٨٠/٢/١٢
ج كل الاقوال التى ذكرتها في الجلسة غير صحيحة
وانا قلتها بناء على طلب متهم اسمه عادل ولا اعرف
باقى اسمه وهو اخبرنى ان محاميه الاستاذ مختار
هو الذى طلب منه ان يتصل بى لذكر هذه الاقوال
وانا مصر على اقوالى التى ذكرتها في التحقيقات السابقة
معى وهى اننى لا توجد اى صلة بينى وبين تنظيم الجهاد
او اى تنظيم اخر ولا توجد ايضا صلة بينى وبين اى متهم
من المتهمين المقبوض عليهم ولا اعرف اى شئ
عن موضوع القنابل
س ما الذى دفعك الى الادلاء بالاقوال التى ذكرتها في
جلسة ١٩٨٠/٢/١٢
ج انا ذكرت اقوالى في الجلسة لاننى اعتقدت ان
هذه الاقوال التى ذكرتها سوف تخدمنى وتخدم
باقى المتهمين وذلك حسبما قال لى المتهم
عادل حيث اكد لى ان محاميه الاستاذ مختار قد قال
له اننى اذا قلت هنا الكلام الذى ذكرته في الجلسة
سوف اخرج براءه انا وباقى المتهمين في هذه
القضية
س متى اتصل بك المتهم عادل
ج في النصف الاول من شهر يناير ١٩٨٠
س ما الاسم الثلاثى للمتهم عادل

20

تابع: نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ



ج انا لا اعرف الاسم الثلاثي لانني لم اعرف هذا
الشخص الا بالاسم وجودي في
حيث تعرفت به هناك في سجن القلعه
س ما هي اوصاف المتهم عادل
ج انا لا اذكر اوصافه
س وهل اتصل بك الاستاذ مختار المحامي
ج انا لم اشاهد الاستاذ مختار المحامي
ولا اعرفه ولا اعرف الاستاذ مختار ده مطلقا
ولكن عادل هو الذي قال لي ان الاستاذ مختار المحامي يطلب مني ان اذكر
انني على صله بالمباحث وانني وضعت القنابل
شقه المدعو محمد صالح [illegible] بتعليمات
من المباحث وانني اذا قلت هذا الكلام فسوف
افرج براءه انا وباقي المتهمين
س كيف اتصل بك المتهم عادل
ج انا وعادل محبوسين سوا في سجن القلعه
وفي احدى المرات قابلته اثناء توجهي
الى دورة المياه حيث طلب مني ان اذكر الاقوال
التي قلتها الان في اول جلسه لنظر تظلمي
س ما معلوماتك عن المتهم عادل
ج انا لا اعرف عنه اي شيء اطلاقا
س ما سبب اتصال المتهم عادل بك
ج هو قابلني كما ذكرت اثناء توجهي لدورة
المياه وطلب مني تنفيذ [illegible] علشان
اخدم نفسي واخدم باقي المتهمين في القضيه
س وهل اتصل بك احد غير من هؤلاء السابق

20

تابع: نص محضر التحقيق مع المتهم عبد القوي محمد عبد الحفيظ

قضية «الجهاد الصغرى» 79

شهادات ودلائل:

يروي وضاح سلامة عضو تنظيم الجهاد 79: «عقب الإفراج عنا تباعًا من قضية القنصلية القبرصية، كانت أمن الدولة قد ألقت القبض على جميع المتهمين في قضية «الفنية العسكرية» وزجت بهم داخل السجون في القضية (1 لسنة 77 قضية القنصلية القبرصية) وكنت من ضمن أول مجموعة أفرج عنها وحصلت على حكم بالبراءة، خرجنا وقتئذ من السجن والغضب يملأ قلوبنا وفكرة تغيير النظام القائم بالقوة مهما كانت الوسائل تملأ أذهاننا فكان الزج بنا في السجون في قضية لم نكن طرفًا من أطرافها هو المناخ الممهد لقضية الجهاد 79، على وجه آخر كنا على أهبة الانقضاض على النظام الفاسد للقضاء عليه، فحدث توافق فيما بيننا نحن مجموعة الإسكندرية وبين مجموعات أخرى من محافظات عدة دون ترتيب مسبق أوجدته الأحداث المتلاحقة التي أثارت مشاعر العنف في نفوسنا ضد النظام.

وجاء خروجي من السجن في قضية القنصلية وأنا تقريبًا ملتحق بتنظيم الجهاد 79 قبل أن يتشكل وتظهر ملامحه، فبعد عشرة أعوام ونصف العام داخل السجن كانت الألفة والمودة قد جمعت بيني وبين قادة التنظيم وأعضائه، كنا المجموعة التي أفرج عنها في قضية القنصلية حوالي 30 إلى 40 فردًا معظمنا من الإسكندرية، أما قادة التنظيم فكانوا محمد السيد إسماعيل، محمد خليفة، رمضان فراج وقد أفرج عنهم لعدم ثبوت تورطهم في القضية، وكان معهم شبه تكليف من القيادة الثانية ممثلة في «صالح سريَّة» وكارم الأناضولي (قيادة مجموعة الفنية العسكرية) باستمرار المسيرة ألا وهي تغيير النظام القائم مهما كانت الوسيلة لإقامة دولة إسلامية عسكرية.

ويستطرد وضاح سلامة فيقول: «كانت الأجواء المحيطة بشباب الجماعات الإسلامية ممهدة لتبلور العديد من الإسلاميين في تشكيلات وتنظيمات جهادية، انضممت أنا فيما

بعد لقضية القنصلية 77 ورباح سلامة وياسر سلامة وجمال فارس وصلاح فارس ومجموعة من أبو حمص صبري حسين وإخوته إلى تنظيم الجهاد 79».

«كنا جميعًا على معرفة ببعضنا البعض من خلال السجن على الرغم من أن منا من اشترك في تنظيم الفنية العسكرية وتنظيم القنصلية ومنا من لم يشترك فحدث شبه اتفاق بيننا أن نحدد طريقنا لأن العمل الجهادي سواء في الفنية العسكرية أو القنصلية القبرصية لم يكن منظمًا وكان به الكثير من الهرجلة والارتجالية وعدم الانضباط ولم يكن هناك قيادة شاملة ولا تفكير شامل لذا كان يجب علينا تحديد الطريق بوضوح».

ويضيف وضاح «عدت لاستئناف دراستي في جامعة الإسكندرية، كانت الجماعة الإسلامية وقتئذ تحت الإنشاء فبدأنا في تشكيل مجموعات داخل زوايا ومساجد الكليات فظهرت مجموعة كلية الهندسة ومجموعة كلية طب ومجموعة تجارة التي أنشأت مسجد كلية التجارة بالإسكندرية وكان هناك شبه اجتماعات يومية في الكليات وحدث تعارف فيما بين كل القائمين على النشاط الإسلامي، فتم التعارف بيننا (مجموعة تنظيم الجهاد 79) وبين جماعة الإخوان المسلمين وقيادات السلفيين وجماعات كجماعة حزب الله (توفيق علوان - أحمد طارق طلعت محب - أحمد طارق العقيد) والتي كانت مجموعة نشطة ولها رؤية واضحة في كيفية مواجهة النشاط اليساري الذي كان مسيطرًا على الإعلام والصحافة في الجامعة في ذلك الوقت.

«خلاصة الأمر أننا بدأنا في التوسيع من نطاق تواجدنا داخل الجامعة والدخول في نقاشات سياسية مع الآخر فدارت مناظرات واستقطابات كثيرة فيما بين اليساريين والإسلاميين فكانت فترة فاصلة في تاريخ الجماعات الإسلامية خاصة أثناء مظاهرات غلاء الأسعار والتي أسماها السادات انتفاضة حرامية عام 1977 فقد شاركنا جميعنا بها؛ لأنه كان مطلبًا شعبيًّا ذلك الوقت، انتهت هذه المظاهرات بحالة من الغليان الشعبي حيث إنها لم تستمر إلا ليومين ثم تم فضها بحظر التجول واستيقنت الجماعات الإسلامية من بعدها أنه لا سبيل للتخلص من الظلم والعدوان على الشعب إلا بإقامة نظام إسلامي سليم».

«تبلور النشاط الإسلامي أكثر من ذي قبل في أعقاب تلك الانتفاضة الشعبية فكثرت اجتماعاتنا عقب الصلاة في المساجد وعقب صلاة الجمعة وظهر حديث الثلاثاء وكتب «محمد عبد الوهاب» مؤسس الدولة الوهابية في العقيدة، وكتب أبي الأعلى المودودي وقويت شوكة التيار السلفي من بعد مظاهرات يناير وأصبح له نشاط ملحوظ على الساحة السياسية ثم فوجئنا بعد فترة قصيرة بحادثة مقتل الشيخ الذهبي الذي اتهمت

فيهـا مجموعة على رأسـهم «شـكري مصطفـى» إلى جانـب مجموعة كبيرة مـن التيارات الإسـلامية، مـن هنـا بدأ الجدال السـياسي يشـتد ما بـين الجماعات الإسـلامية وبعضها البعـض فتـم الاعتـداء على «حسـن الهلاوي» أحـد المسـجونين في قضيـة القنصلية من القاهرة حيث طعنه أنصار شـكري مصطفى بالمطواة أثناء شجار نشب بينهما إثر مناظرة حـول مقتل الشـيخ الذهبي، شـعرنا وقتهـا أننا عراة أمـام النظام والشـعب خاصة بعد الخطـاب الإعلامي المعادي لكل ما هو إسـلامي فازداد الغل والكراهية في نفوسـنا تجاه النظام القائم فبدأت المجموعات الجهادية تتشكل أكثر فأكثر».

مجـمـوعـات التـنـظـيـم:

ويـروي وضاح، كنا مجموعة الإسـكندرية (محمد السـيد إسـماعيل، حسـين السـيد حسـين، محمد عبد السـلام فرج، ومحمد شريف سـلامة) لسـنا على علاقة وطيدة بباقي المجموعـات التـي كانـت بداخل السـجن في قضية تنظيـم القنصلية 1 لسـنة 77 وهذه المجموعات هي مجموعة البحيرة بقيادة محمد عبد الفتاح، مجموعة الشرقية (محمد السيد عبد القادر، علي عصران، السيد شحاتة، مصطفى المنير ومحمد وجيه) ومجموعة القاهرة (محمد سـالم الرحال أمير الجماعة وحسـن الهلاوي ومصطفى يسري وعبدالرءوف أمير الجيش) ومجموعة القليوبية، ومجموعة بورسعيد وغيرها من المجموعات.

عقب خروجنا من السـجن تولى حسـين السـيد حسـين ومعه محمد عبد السلام فرج أميرا جماعة الإسـكندرية مهمة الاتصال بالمجموعات الأخرى تباعًا وإعادة هيكلتها في تنظيـم جديـد ألا وهو تنظيم الجهاد، كان الأمر يحتاج مجهـودًا كبيرًا فالكثير منا لا يعرف الآخـر ولكـن التنظيم سرعان ما بدأ يتسـع نطاقه وسرعان ما تعرفـت المجموعات على بعضهـا البعض عن طريق محمد عبد السـلام فرج الذي ضـم مجموعة البحيرة ومجموعة عبـود الزمر إلينا ومحمد سـالم الرحـال الذي عن طريقه انضم أيمـن الظواهري وعصام القمري إلينا في أواخر عام 1979.

كان التنظيم يعتمد في فكره على كتب كثيرة أشـهرها رسـالة الإيمان لـ«صالح سريَّة» الذي كان يوضح أن الجهاد شعبة من شعب الإيمان وأنه عمل وليس مجرد قول فحسب، وأن الإيـمان أعـلى مراتبـه الجهـاد في سـبيل الله، كـذا كتاب سـيد قطـب معـالم الطريق، والمصطلحـات الأربعة، وكتب أبي الأعلى المودودي، على أية حال تكون التنظيم الجديد ومـن أولى اهتماماتـه تفنيد ومراجعـة أخطاء العمليات السـابقة، اتفقنا جميعًـا على أن ما حدث في قضية القنصلية القبرصية كان خطأً لن يتكرر.

أعـضــاء تــنــظــيــم الجــهـــاد 79:

• **محمد سالم الرحال:**

كان الرحال الذي انضم في العام 1979 عضوًا كثيف النشاط، يجوب البلاد لتبليغ فكره ونشره؛ لذا سرعان ما تولى مهمة التنسيق والمتابعة فيما بين أعضاء التنظيم في المحافظات المختلفة فسافر إلى بورسعيد والإسكندرية والبحيرة، كان محل إقامته في «رواق المغاربة» بالأزهر والذي أصبح المركز الرئيسي لتجمعاتنا، بواسطته انضم عصام القمري وأيمن الظواهري في أواخر العام 79 إلى التنظيم، فلم يكن أحد منا على معرفة أو اتصال بهما سواه، بمرور الوقت أصبح الرحال وعبد السلام فرج القياديين البارزين للتنظيم وتجمعت في أيديهما كافة خيوط المجموعات المشتتة في محافظات عدة.

• **محمد عبدالسلام فرج:**

كان شخصًا هادئ الطباع وكان شرسًا في قراراته ولم يكن هينًا لكنه كان متواضعًا مع الناس لذا أحبه الكثير وانضموا إلى التنظيم، فكان يزور المساجد ليعرض فكر التنظيم على المصلين وكان لأسلوبه الأثر البالغ في تزايد أعداد أعضاء التنظيم وهو مؤلف كتاب الفريضة الغائبة الذي تمركز حوله ما جاء به فكر تنظيم الجهاد.

• **نبيل نعيم عبدالفتاح:**

وكان شخصًا واسع النشاط - شديد البأس والذي تطور به الأمر في عام 2012 ليصبح أحد فلاسفة الفكر الإسلامي المستنير.

• **«عبدالرءوف أمير الجيش»:**

أمير الجناح العسكري وكان ذو نشاط ملحوظ وحركة دءوبة في توحيد صفوف التنظيم ولم يكن منصبه عاديًا داخل التنظيم.

• **حسن الهلاوي:**

أمير القاهرة.

• **مصطفى يسري:**

وكان من أذكى الشخصيات القيادية حتى اعتزل العمل السياسي.

- حسين السيد.
- كمال عبدالحميد فياض.
- وفيق كامل راتب.
- محمد حسن صالح.
- علي المغربي.
- وضاح سلامة.
- عنتر عبد الصمد قطب.
- محمد إسماعيل.
- أسامة خاطر.
- محمد نبيل.

... وعشـرات غـيرهـم.

توقف وضاح سـلامة عن سرد روايته وما لديه من معلومات وحقائق لا شـك فيها حـول تنظيـم الجهاد 79، لكننا لم نتوقف بعد، فتنظيم 79 لم يكن التنظيم الأول والأخير ولا تنتهـي العمليات الجهادية عند هذا الحد؛ بل مهد تسـاهل الأمن مع تلك التنظيمات والإغفـال العمدي لهـا إلى تبلورها أكثر وأكثر ليأخذ مسـارها منحنى آخر أكثر خطورة وجديـة ألا وهو الاتجـاه إلى تفجير الكنائس وسرقة محلات الذهب الخاصة بالمسـيحيين بعد أن أشـعل السادات فتيل ثورة في نفوس شـباب الجهاد نظرًا للطريقة التي تعامل بها مع ملف الفتنة الطائفية فكانت أحداث الزاوية الحمراء الشهيرة.

أقوال المتهم عبد الرحمن محمد عبد الرحمن في قضية الجهاد 79

هذا الجزء ننقله من مذكرات الأستاذ عبد الرحمن أحد أعضاء قضية الجهاد 79:

تكررت اللقاءات والمقابلات بيني وبين «عبدالرءوف أمير الجيش» وأحد قيادات الجهاد حيث لمس فيٍّ العجلة والحماس والجهل فأخذ يطلعني على الفكرة الرئيسية للتنظيم وكيف كانت البداية عام 1974 بحركة الفنية العسكرية بقيادة «صالح سريَّة» وكارم الأناضولي وطه الزناتي وامتدت الحركة وأطلق عليها جهاز مباحث أمن الدولة اسم (تنظيم الجهاد). قال لي «عبدالرءوف» إن هدف التنظيم هو الوصول إلى حكم الدولة عن طريق أسهل وأسرع الطرق وهو الانقلاب العسكري فهو السبيل الوحيد إلى الوصول إلى الحكم بمنتهى السرعة ثم بعدها تكون إقامة الدولة الإسلامية، ولابد لنا من أن يكون هناك في كل الأماكن القيادية بالجيش والشرطة وباقي الوزارات السيادية كوادر تؤمن بتلك الفكرة وهذه المبادئ دون نقاش أو جدال.

بعد ذلك وبعد عدة لقاءات أبلغني أني سأكون ضمن مجموعة من مجموعات التنظيم فكانت كل مجموعة تضم حوالي 6-7 أفراد يعرفون بعضهم البعض وكذلك يعرفون أمير الجماعة، ولكن لا يعرف هؤلاء الأفراد باقي أفراد كل المجموعات التي يشكلها التنظيم خشية انهيار التظيم بالكامل ولكن كان من الممكن أن يعرف أمير المجموعة أمير مجموعة أخرى دون معرفة باقي أعضاء المجموعة.

كانت مجموعتي تتكون من أمير المجموعة محمود مصطفى السيسي وأنا وعبد الفتاح فهمي رحمه الله وعصام البكري وخالد عاطف وخالد عبد المنعم حسن.

ثم توالت لقاءات المجموعة في منزل محمود مصطفى (لقاء أسبوعي) نقرأ فيه القرآن ونتدارس بعض الأحكام الخاصة بالقتال والجهاد ضد الكفر والشرك بالله وكنا دائماً نركز على كتابات فضيلة الأستاذ سيد قطب رحمه الله، ثم تطور الأمر إلى الوصول للتدريبات على الكاراتيه والكونغ فو ثم السلاح بداية من بنادق ضغط الهواء (الرش) إلى الطبنجات إلى البنادق وارتفعت مهارتي في التصويب إلى أن وصلت إلى قطع خيط (دوبارة) عن طريق التصويب بالبندقية الرش، وقتها قلت لقاءاتي بـ«عبدالرءوف» وكان يقوم بزيارة المجموعة كل شهر مرة أو مرتين ثم حدث ذات يوم أن جاء إلى منزلي «عبدالرءوف» واصطحبني معه وخلفه على دراجة بخارية كانت لديه وقتئذ وتوجهنا

إلى منزله بمدينة البرج بشبرا ووجدت عنده القيادي حسن الهلاوي الذي تمت على يديه المبايعة بصيغتها المعروفة وتم بهذا الموقف وتلك المبايعة الاعتماد عليّ ضمن أفراد التنظيم الأساسيين والنشطين.

ثم توالت الأحداث مسرعة بين عقد اللقاءات وحضور ندوات وإقامة معسكرات حيث تم إقامة معسكر بمدينة الفيوم بمسجد النهضة وتقابلت مع الشيخ عمر عبدالرحمن الذي اتخذه التنظيم مفتيًا له في الأمور المستعصية على بعض قيادات التنظيم ثم انتقلنا من مسجد النهضة إلى مخيم العسكر بقرية شكشوك بالفيوم وكنا نقوم بكافة التدريبات هناك مع الحفاظ على إقامة كل العبادات من صلاة وصوم وقيام ليل إلى آخره من الأمور التي نتقرب بها إلى الله سبحانه وتعالى ليكون في عوننا على ما نحن مقدمين عليه.

وعدنا إلى القاهرة بعد مضي حوالي عشرة أيام وكانت أسرتي على علم أنني بمعسكر مع الإخوة في المسجد وأعطاني والدي رحمة الله عليه مساحة كبيرة من الحرية لكنني أخطأت في استخدامها وممارستها حيث انتهى بي الأمر إلى الوصول لبوابة السجن والمعتقل وبعد مرور السنين ألقيت باللوم على أبي حيث إنه لم يمارس أي نوع من أنواع الضغط أو الحرمان على ولده الكبير (رحمه الله رحمة واسعة).

وذات ليلة من ليالي الشتاء القارص يوم الأحد 9/ 12/ 1979 دق جرس الباب بعد الساعة الواحدة بعد منتصف الليل وكنت وقتها مستيقظًا أذاكر دروسي حيث كنت بالثانوية العامة في مدرسة «رقي المعارف»، تلك المدرسة التي درس بها محمد أنور السادات فقمت بفتح باب الشقة وكان باقي أفراد الأسرة (أبي - أمي - إخوتي) نائمون فدخل إلى الشقة حوالى (5 - 6 أفراد من مباحث أمن الدولة) لا أعرفهم واقتادوني معهم إلى الميكروباص الذي حضروا به بعد صراع شفوي مع والدي ووالدتي وإخوتي بألا يأخذوني معهم ولكن دون جدوى.

خرجت معهم وركبت الميكروباص وأنا في حالة من الذهول تكاد تصل إلى حد الجنون وعدم التركيز في أي شيء وكان على عيني غمامة سوداء وشق الميكروباص الشوارع إلى أن وصل إلى قلعة صلاح الدين الأيوبي ثم قام بعض الأفراد من الموجودين معنا في الميكروباص بإخفاء وجوهنا ووقتها عرفت أنني لست بمفردي في السيارة بل كان معي الأخ عصام البكري والأخ عبد الفتاح فهمي رحمه الله ونزلنا من السيارة يسحبنا ويقتادنا بعض الأفراد إلى أن دخلنا مكانًا لا نعلمه وقتها ثم عرفنا بعد ذلك

أنه سـجن القلعة (الذي افتتح بعد ذلك كمتحف قومـي للشرطة عند مدخل القلعة إلى اليمين منها في عهد حسني مبارك).

وقـد قام بعض الضبـاط المتواجدين بالشـقة بالتفتيـش عـلى أي شيء يأخذونـه معهـم فأخـذوا معهم بعض الكتب مثل كتـاب (جند الله) وكتب للإمـام ابن تيمية وما خف حمله.

وأخذت السيارة في التوقف ثم نزلنا إلى داخـل القلعـة ثم استجوبنا الضابط الموجود في اسـتقبالنا ولم يبدر منه أية إسـاءة لنا وأخذ منـا كل متعلقـاتنا الشخصية مثل الساعة والبطاقة وغير ذلك ووضعوها في كيس خاص بكل نزيل (سجين) وسمعته يقول خذه عـلى (15) فاقتـادني أحد الأفراد معصـوب العينـين إلى أن وصلت أمام باب خشـبي به فتحة دائريـة قطرها حوالي 5 سم وفتح الباب ودفعني داخل تلك الزنزانة.

لم أر شـيئًا أمـام عيني فقد كانت الزنزانة بلا إضاءة فقمت بتحسـس جدران الزنزانة لأكتشـف أبعادها بعدد خطواتي طولًا وعرضًا فحددت مسـاحتها حوالي 2 م عرض في 4 م طول وارتفاع لم أستطع تحديده فكان السقف عاليًا جدًّا.

أخـذت الأفكار تقفز إلى عقلي والشـيطان يلعب برأسي ماذا سـوف يحدث معي هل سـأرى الدنيـا مرة أخـرى، أهو كما كنا نسـمع عن معتقـلات التعذيب أيـام عبدالناصر وصلاح نصر وشمس بدران وحمزة البسيوني، هل سأعيش أم قضي على مستقبلي وحياتي ولا أدري، ثـم اكتشـفت فتحـة في الحائط ينفذ من خلالهـا الضوء فعلمت أنهـا الزنزانة المجـاورة فكانت الفتحة تسـمح برؤيـة وجه من كان في الزنزانـة وكان هو أيضًا بمفرده مثلي (حبس انفرادي) وعلمت منه أنه من الإسـكندرية وقال لي لا تقل أي شيء يدينك في التحقيـق مـع المباحـث وكان اليوم الـذي قبض علـيَّ فيـه يوم الأحـد (ليلة الإثنين) فقلت لنفسي أنوي صيام يوم غدٍ ثم أذّن الفجر فتيممت وصليت الصبح ثم عند طلوع شمس يوم الإثنين وجدت باب الزنزانة يفتح وإذا بشخص يقدم لي طعام الإفطار فقلت لـه لا فانزعـج ونهرني فقلت له إني صائم فقال لي خـذه وارمه أو احتفظ به لحين الإفطار ثم بعد سـاعتين انفتح باب الزنزانة مرة أخرى وقال لي تعال ثم سـألني هل معك منديلًا فأجبته بلا فقام بعصب عينيَّ بفوطة ثم اقتادني إلى غرفة وأنا معصوب العينين واكتشفت أن بهـا ثلاثـة أفراد أحدهما يأتي صوتـه من أمامي والثاني يأتي صوته عـن يميني والثالث يأتي صوته عن شمالي وأخذوا يسألون كل منهم على حدة وأنا أقوم بالإجابة عن أسئلتهم

وكانـوا عندما يشـعرون أني أكذب كانوا يسـبونني بأقذر الشـتائم ثم شـعرت بأحدهم صوته يقترب مني فأصابتني رجفة عنيفة اهتز لها جسمي كله ولم أستطع التحكم في منع هذه الرعشة فقام بضربي من خلفي على قفاي (قلم محترم) فزادت رجفتي بشدة ولم أبك ثـم قـام بالضرب مرة أخرى وأنا لا أرى من يضربنـي أو من أين يأتي الضرب. ففوضت أمري إلى الله وقلت «علقة تفوت ولا حد يموت».

انتهى التحقيق بعد سـؤالي عن أسـماء أفراد كثيريين وأنا أنكر صلتي بهم وأجبت على كل سـؤال بالنفـي فأمروا بإعادتي إلى الزنزانة مرة أخـرى فالتقطت أنفاسي وكل هذا تم وأنا صائم لوجه الله وجلست في زنزانتي على الأرض لا أدري ماذا سيحدث بعد ذلك.

ثـم بعـد ذلك بحوالي سـاعة انفتح بـاب الزنزانة وقـال الواقف على البـاب تعال ثم عصـب عينـي واقتادني لا أدري إلى أين، فوجدت نفسي أخرج في سـيارة من القلعة وأنا معصوب العينين أيضًا إلى أن وصلنا إلى الشـارع وقاموا بخلع عصابتي فرأيت الشـارع من حولي.

اتجهت السـيارة إلى وسـط المدينـة ثم توقفت في شـارع زكي حيث نيابـة أمن الدولة سـابقًا ثم دخلت إلى وكيل النيابة وفتح التحقيق معي وأنا لا أدري ماذا أقول له فقررت في نفسي أن أنكر أي شيء يضر بي فأخذ يسـألني ماذا تقرأ؟ ومن تلتقي به؟ وهل تعرف تنظيـم الجهاد؟ وأسـئلة أخرى كثيرة جاوبت عـلى معظمها بالنفي حتـى تكون إجاباتي منطقية ثم وجه إلـيَّ تهمة الانتماء إلى تنظيم الجهاد فنفيت التهمة وقلت لا أعرف تنظيم الجهـاد ثـم انتهى التحقيق وعـادوا بي إلى القلعة مرة أخرى حيث مكثت بها خمسـة عشر يومًـا لم يجـر معي تحقيـق آخر إلا مرة ثانية من قبـل المباحث ثم بعد ذلك تـم ترحيلنا إلى سجن الاستئناف خلف مديرية الأمن بشارع بورسعيد (درب سعادة) بباب الخلق وتم إيـداع كل سـتة أفراد في زنزانـة بعد أن كان الحبـس انفراديًّا في القلعـة فاطمئننت بعض الشيء للصحبة.

مـرت بنـا الأيـام بحلوهـا ومرهـا بسـجن الاسـتئناف وكانـت زنزانتـي مجـاورة (للمخصـوص) أي البدلـة الحمـراء (الإعدام) وتقابلت مع الجاسـوس «سـمير وليم» حيث كان محكومًا عليه بالإعدام وقدم نقضًا للحكم بعد كامب ديفيد.

كان باب الزنزانة يفتح في الساعة الثامنة صباحًا (الفسحة) ويغلق في تمام الخامسة مساءً، كنا نتمشى داخل السجن صعودًا ونزولًا من باب الفضول ودخلت مع بعض الإخوة إلى غرفة تنفيذ حكم الإعدام (المشنقة) ووجدتها كشيء مرعب ومخيف.

مرت الأيام إلى أن علمنا أن من حقنا التقدم بتظلمات فقمنا على الفور بعمل توكيلات للسيد المحترم مختار نوح المحامي وكان مع مجموعة من أفضل محامي مصر (عبد الحليم مندور - عبدالله سليم - أحمد نبيل الهلالي) وتولوا جميعًا مسئولية رفع التظلمات إلى القضاء المصري حتى يتم الإفراج عني أنا وزملائي ومكثت بسجن الاستئناف قرابة ثلاثة شهور حتى جاء الحكم بقبول التظلم والإفراج عني.

خرجت مباشرة من السجن إلى المديرية ثم إلى المنزل وكانت فرحة الأسرة عارمة بخروجي ودعوا الأقارب والأصدقاء للاحتفاء بي وأخذ الناس يسألونني عن تجربتي الخاصة في المعتقل وأنا أقص عليهم بفخر دون رياء ثم ذهبت إلى المسجد وكانت فرحة الأخوة لا تقل عن فرحة الأسرة في شيء أيضًا وأخذوا يسألونني عن أمور كثيرة وأنا أحكي لهم.

مرت الأيام ورسبت في الامتحان في هذه السنة (ثانوية عامة) ثم تقدمت بإعادتها مرة أخرى وبفضل الله نجحت وتجاوزت المحنة والتحقت بكلية العلوم جامعة الزقازيق وتقدمت بطلب نقل إلى جامعة القاهرة بعد حضور ثلاثة أيام فقط في جامعة الزقازيق.

أخذنا إجازة عيد الأضحى المبارك عام 81 ثم حدث ما حدث وقتل (أنور السادات) في السادس من أكتوبر فتم القبض علي ليلًا في نفس اليوم وكنت حينها قد سافرت إلى بلدتنا لأقضي عطلة العيد مع جدتي لأمي ولكن لم يمهلني القدر لقضاء تلك العطلة، فتم القبض علي وسط ذهول شديد من جموع أهل القرية وانهالت التساؤلات، ماذا حدث؟! ما الذي فعله عبد الرحمن كي يقبضوا عليه؟ ودارت الإشاعات والأقاويل حول هذا الموضوع وتم ترحيلي من القرية إلى المركز ومنها إلى مباحث أمن الدولة بالفيوم حيث قام الرائد علي عبد الحفيظ بكتابة خطاب اعتقالي وكدت أن يغشى علي وأنا أسمع منه أنه خطاب اعتقال وذهب تفكيري إلى سنين طويلة سوف أقضيها في المعتقل وقاموا بترحيلي إلى القاهرة إلى مباحث أمن الدولة (لاظوغلي) ومكثت بها يومين ثم رحلوني إلى سجن أبي زعبل قسم رابع ومن أول ما عبرت إلى الزنزانة أصابتني الطمأنينة فقد وجدت بها الأستاذ الفاضل مختار نوح داخل السجن الذي أخذني إلى جواره وأجلسني وهدأ من

روعي كثيرًا ومرت بنا الأيام وكان يدخل علينا من الحين إلى الآخر أخ أو اثنين أو دفعة كاملة إلى أن وصل عددنا بالزنزانة إلى 80 فردًا من كل الاتجاهات الإسلامية (تكفير وهجرة - إخوان - سلفيين - فرماوية - أنصار سنة - جمعية شرعية -...)، كل من كان ملتحيًا وإن لم يكن مسلمًا تم القبض عليه فكان هناك مسيحيون تم القبض عليهم وأفرج عنهم بعد ذلك.

مكثنا بهذه الزنزانة قرابة ثلاثة شهور وقام الأستاذ مختار بتفسير سورة يوسف حيث كانت تناسب حالتنا ونحن بالسجن وكنا نسأله متى سيتم الإفراج عنا فكان يرد علينا ويقول عند الآية 15، تمضي الآية 15 فيقول عند 30 تمضي هي الأخرى، فيقول عند 90 فسألته أنا متى سيفرج عنا فقال لي: «يا عُبَد أنا بطمئن الناس الغلابة إنها إنت عارف إن الموضوع حيطول شوية.» فقلت له «ماشي طمنتني.»

ثم بعد ذلك تم ترحيلنا في ليلة مظلمة حالكة الظلمة شديدة البرودة بعد أن قاموا بحلق رءوسنا ولحانا بماكينة زيرو إلى قسم أول بدلًا من قسم رابع فتفرقت عن أخي الفاضل الأستاذ مختار حيث ذهب هو إلى 4 / 2 مع عصام العريان وذهبت أنا إلى 11/ 3 مع إبراهيم الزعفراني وكانت هذه أرقام الزنازين على الدور الذي تقع فيه الزنزانة وفي أثناء تلك الفترة حفظت أكثر من 15 جزءًا من القرآن وكنا نصلي الفروض جماعة فزاد قربنا من الله وكنا نصوم كثيرًا حسب طاقة كل منا على الصيام فاللهم تقبل منا صالح أعمالنا خالصًا لوجهك لا نريد من ذكره أي شيء من أي أحد إلا رضاء الله فقط وقبوله أعمالنا ليرحمنا ويدخلنا جنته بفضله الكريم وبعفوه وغفرانه يا رب آمين.

مرت علينا مناسبات عديدة منها شهر رمضان الكريم ثم عيد الفطر ثم عيد الأضحى ونحن لم يدب اليأس إلى قلوبنا في رحمة الله وكرمه وأنه سوف يفرج عنا قريبًا وبدأ بالفعل خروج بعض الناس تباعًا في جدول زمني وضعته الداخلية في حساباتها دفعة تلو دفعة إلى أن جاء دوري يوم 24/ 10/ 1982 فخرجت مسرعًا إلى البيت مباشرة فقد كانوا لا يعلمون بموعد خروجي من المعتقل ولم تكن الفرحة عادية بل كانت مذهلة حيث وجدوني فوق رءوسهم فجأة فلم يصدقوا أعينهم فقاموا بالزغاريد والهيصة والفرحة والحمد لله على كثير فضله وعظيم نعمه.

(نقلت بنصها من مذكرات الأستاذ عبد الرحمن)

قضية الزاوية الحمراء:

كانت أحداث الزاوية الحمراء من توابع أحداث ثورة 17 و18 يناير التي ثار فيها الشعب المصري ضد ارتفاع الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية ولم يشأ وقتها الرئيس السادات أن يطلق عليها اسم الانتفاضة وإنما تحمل عبئًا نفسيًّا شديدًا حيث لم يجد في التيار الإسلامي معينًا له بل على العكس شاهد لأول مرة قوة التيارات اليسارية والاشتراكية والقومية وشاهد التيار الإسلامي بكل فروعه وأشكاله الذي طالما دعمه وباركه وهو يقف منه موقف المتفرج ولم تكن تلك صدمته الأولى في التيار المقرب إلى استراتيجية الرئيس السادات حيث عانى منه من قبل حينما استضاف شاه إيران بعد هروبه إثر الثورة الإيرانية إلى مصر ومرة أخرى حينما أعطى مناخًا للحرية كانت سياط التيار الإسلامي على المنابر في غاية القسوة عليه وهو ما جعله ينظر إلى هذه الأحداث على أنها انتفاضة حرامية ثم أعاد النظر في سياسته بصفة عامة.

كان السادات في ذلك الوقت ميالًا إلى احتواء الموقف وأن يتعامل معه بذكاء غير أن البابا شنودة قاد ثورة الأقباط ضده وأعطى إشارة الثورة على أسلوب السادات في الحكم بل إن اعتراضاته الجريئة ووقفاته التي دافع فيها عن الكيان القبطي كانت أقل أثرًا وتأثيرًا أمام وقفته في تحريض الطائفة القبطية وإصدار الأوامر لها بعدم زيارة بيت المقدس إلا ويده في أيدي إخوانه المسلمين، كانت هذه كما يقولون «ضربة معلم» لم يستطع السادات أن يستوعبها في ذلك الوقت لأنها ببساطة تعني انحياز الأقباط بكاملهم ضد التطبيع مع إسرائيل وقتئذ شعر أن كل مظاهرات التطبيع أو الوقوف ضد التطبيع في كفة وموقف البابا شنودة في كفة أخرى.

لذلك فنحن في موسوعتنا تلك، نقف عند قضية الزاوية الحمراء التي كانت مقدمة إلى قرارات سبتمبر 1980 ومن ثم قضية «الجهاد الكبرى» موضوع هذا الجزء من الموسوعة لذا سنعمد في هذا الفصل إلى عرض أهم مشاهد وكواليس قضية الزاوية الحمراء كما سنحلل عن قرب ما بين السطور وما حوته مستندات وأوراق القضية التي تحصلنا على الكثير منها حيث تم إخفاء معظمها.

أخرجت أحداث الزاوية الحمراء الرئيس السادات عن حياده وكان مضطرًّا أمام الضغط الأوروبي أن يوقف البابا شنوده عند حده وأن يوجد لذلك مبررًا تجريميًّا في

ذلك الوقت، كانت الأحداث متلاحقة وسريعة، البعض يقول إنه شجار نشب حول قطعة أرض بسط عليها الشباب المنتمي للحركات الإسلامية يده إلا أن هذا الأمر أغضب صاحبها فحاول الدفاع عن أرضه مستخدمًا القوة وكان اسمه «كامل الموان» وربما يكون قد أطلق عدة طلقات؛ إنما اشتعلت النار في الهشيم وخرج الشباب المنتمي لأكثر من عشرين حركة إسلامية يجوب أنحاء الديار ليجمع الأنصار ودخلوا إلى منطقة الزاوية الحمراء ليكيلوا الصاع صاعين لمن أطلق الرصاص على المصلين كما قالوا وقتئذٍ. والبعض الآخر يقول إنها عراك بين أسرتين سكبت إحداها ماءً قذرًا فوق غسيل الأسرة الأخرى وهو التبرير الرسمي للحادث وما جاء على لسان الرئيس الراحل أنور السادات ولكن ما يحاول التاريخ أن يتناساه أنه تم الاعتداء على بعض الصيدليات المسيحية بما فيها ومن فيها بل والأكثر من ذلك تم ذبح بعض المسيحيين في بيوتهم وقتل العديد منهم ويكون بذلك هناك من تم قتله برصاص كامل الموان وهناك من تم قتله بيد لم يصل النائب العام إلى تحديدها فتم حفظ أوراق هذه المجزرة كالعادة في القضايا السياسية لاسيما ذات الطرف المسيحي فلا يتحقق فيها عدالة في ذلك الوقت.

وهناك علامات تعجب يجب أن نقف عندها كما توقفنا في الأبحاث السابقة عن ظهور دور الشرطة ففي كل قضية يكون من صانعيها رجل مجند من قبل الشرطة وفي هذه القضية نجد أن الشرطة وقفت تشاهد أحداث القتل دون أن تتحرك كأن الأوامر قد صدرت لها بالسماح للمتظاهرين بنهب المحال التجارية والصيدليات وقتل من فيها ،استمر هذا الأمر لعدة ساعات وفجأة تحركت الشرطة لأن الأوامر قد صدرت بوقف هذا الصراع في هذا التوقيت بالذات مما اعتبره بعض المحللين السياسيين عصا التأديب من الرئيس السادات للطائفة المسيحية، البعض الآخر نظر إليها على أنها رسالة موجهة للبابا شنودة وتصدير للمسيحيين المصريين أنه لا منقذ من الحركات الإسلامية إلا تدخل الدولة (بتدخل الرئيس السادات أو من أتى بعده) لذا كان ينبغي أن نبحث عن المستندات لنضعها أمام الباحث لكي يدرس لماذا ترك السادات الجيش المشكل من الجماعات الإسلامية كي ينطلق ويقتل ويسرق؟ صحيح أن الذي بدأ بالاعتداء هو صاحب الأرض لكنه في جميع الأحوال كان مالك الأرض الذي أراد أن يدافع عنها حتى لو استخدم الرصاص حسبما ورد في التحقيقات التي توقفت، في كل الأحوال هي قضية مثيرة للجدل ودارت فيها معركة حامية الوطيس بين الكنيسة المصرية والبابا شنودة من جهة والرئيس السادات من جهة أخرى، نبين أهم ملامحها في السطور القادمة.

مشـــاهـــد المعـــركـــة:

• لعب البوق الإعلامي الحكومي دورًا كبيرًا في إثارة المشاعر ضد المسيحيين، فنجد أن السادات كلف الصحفيين الذين ينتمون إليه سياسيًّا أن يزيدوا من نار الفتنة فكتب إبراهيم سعدة مقالًا في جريدة الأخبار في الصفحة التاسعة عن أقباط الولايات المتحدة هاجم فيه أقباط المهجر بضراوة متهمًا إياهم بالخيانة والعمالة كما هاجم البابا شنودة وأكد أن لديه خطة لإحراج الرئيس مع الولايات المتحدة وإفشال عملية السلام خاصة بعد رفض البابا شنودة لأكثر من مرة زيارة بيت المقدس.

يقول إبراهيم سعدة: «لا نعرف ماذا يريد المتعصبون هل يريدون إشعال الحريق في بلادهم أم لعلهم يتصورون أن حفنة من المصريين الأقباط يمكن أن تفقدنا كل ما حصلنا عليه من دعاية طيبة لدى الرأي العام الأمريكي كدولة ديمقراطية ساعية للسلام».

• أقباط مصر أسعد الأقليات في العالم

• قادة الأقباط خرجوا عن واجبهم الأول في احترام مصر الإسلامية. ورعاية مشاعر المسلمين

الشيخ محمد الغزالي

المسلم زكاة عروض التجارة مقابل دفع الذمي للعشور .

عقوبة الإخلال بالواجبات

يقول فضيلة الشيخ محمد الغزالي انه

من يخون الدولة الاسلامية على قدر الخطأ ، الذى يتورط فيه ، فان كانت خيانة عظمى ـ كما فعل سعد حداد اللبنانى الذى تحالف مع اسرائيل أو يعقوب حنا الذى تحالف مع الفرنسيين الغزاة لمصر ـ فان الجزاء الذى يقع عليه قد يودى بحياته وليس ذلك مستغربا فان المسلم نفسه اذا وقع منه مثل ذلك الجرم اهدر دمه .

واذا وقع منه استهزاء أو تحشد للشعائر الاسلامية بان أهان المصحف أو سخر من أحكامه كان من حق الدولة ان تنزل به العقاب الذى يستحقه ويردع امثاله . والمهم من وجهة النظر الاسلامية ان أحدا فى ظل الاسلام لا يظلم لان له دينا آخر . ولكنه يعامل بالعدالة التى تسعه وتسع غيره من عباد الله . ولا يجوز ان يستغل العدل الاسلامى لخيانة الجماعة الاسلامية .

ويقول الدكتور السيد صالح عوض ان الوفاء بالعهد تجاه أهل الذمة واجب ما وفوا به فاذا بدلوا أو خانوا فلا عهد لهم **واذا كان غير المسلمين يعيشون الآن فى المجتمع الاسلامى كبقية المواطنين من المسلمين ، فانه يجب عليهم الا يتجاوزوا حدهم فى جو التسامح الذى يعيشونه فيفعلوا ما يؤذى شعور المسلمين فى دينهم او يؤذيهم فى مصالحهم والا كان على الحاكم واجب هو ان يكفهم عما يفعلون ويأخذ المسىء بما يستحق من عقاب ولا يؤخذ احد بما فعل غيره .**

تحد سافر من رؤساء الاقباط

والحقيقة التى تقال ان الاقباط فى مصر قد عرفوا واجبهم والتزموا به مئات السنين فعاشوا مع المسلمين فى وئام . ولم تقع حوادث بين الطرفين الا نادرا ولكن فى القرن العشرين حدث تغير فى موقف رؤساء الاقباط وظهرت منهم روح التحدى وصدرت عنهم

وكان من الطبيعى ان تكثر حوادث الفتن الطائفية لعدم التزامهم بواجبهم الاول فى رعاية شعور المسلمين واحترام الدولة المسلمة التى يعيشون فى ظلها . وهناك عدة عوامل شجعت رؤساء اقباط مصر على السير فى هذا الطريق الوعر .

ـ يقول **الشيخ حافظ سلامة** : ان **ضعف المسلمين** كان من اهم العوامل التى شجعت الاقباط على التحدى . وهذا الضعف مر بمرحلتين :

ـ انهيار الخلافه الاسلامية وتفكك المسلمين وتشتتهم .

ـ قيام الحكومات الاسلامية خاصة فى مصر وسوريا بالبطش بالجماعات الاسلاميه كما حدث فى مذابح عبد الناصر للاخوان المسلمين فى سنوات ١٩٥٤ و ١٩٦٥ مما أدى الى خلو الساحة من عمل اسلامى جاد .

٢ ـ ويذكر **حلمى الجزار** امير الجماعات الاسلامية سببا آخر وهو ان **الحكومة قد عملت على تدليل النصارى** مثل قول رئيس الدوله « بان اقباط مصر طلبوا ثلاثين كنيسة فاعطيتهم خمسين » !! وبناء الكنائس على حساب الدولة المسلمة الى جانب المساجد فى المدن الجديدة . وفكرة مجمع الاديان .

٣ ـ ويقول أمير الجماعات الاسلامية ان الحكومة فى مصر **لم تردع المسئولين** من الاقباط على فتنهم السابقة مما أدى الى تماديهم فى تآمرهم .

٤ ـ **الدعم الخارجى للنصارى ماديا وأدبيا** مثل الاستقبال الحافل الذى لقيه رئيس أقباط مصر شنودة فى أمريكا واستصدار قرار فى عهد عبد الناصر برفع درجة رئيس أقباط مصر وجعله « بابا » بعد أن كان مجرد بطريرك . **ومحاولة الدول الكبرى واسرائيل التآمر على الاسلام فى مصر عن طريق دفع بعض الاقباط الى الثورة ضده والدور النشط الذى تلعبه الاقلية القبطية فى**

متابعات صحفية لأحداث الزاوية



من تحقيقات الدعوة

الفتن الطائفية التي حدثت في مصر في السنوات الاخيرة لها أسباب عديدة وما دمنا لا نواجه هذه الاسباب مواجهة حاسمة وصريحة ونقتلعها من جذورها فستستمر هذه الفتن ما دمنا مصرين على اخفاء رؤوسنا في الرمال والاكتفاء بالتغني بالسماحة وشعارات الوحدة الوطنية!

وهذا الموضوع هو خطوة في الاتجاه الصحيح .. اتجاه مواجهة أسباب الفتن الطائفية.

مواجهة صريحة لأسباب الفتنة الطائفية

تحقيق: محمد عبد القدوس

حقائق نقدمها للمسئولين حول أحداث الزاوية الحمراء

أسماء الجرحى .. في مستشفى واحد فقط!

تابع: متابعات صحفية لأحداث الزاوية

• شرعت أجهزة أمن الدولة في إعداد المستندات والمذكرات ضد أفراد بذويهم مثل المستند الذي قدمه جهاز أمن الدولة عن أنطون سيدهم صاحب امتياز جريدة وطني والمتهم فيه بنشر مقالات تهاجم الشريعة الإسلامية والمستند الخاص بتكليف الأنبا ويصا مطران البليانة - أولاد طوق شرق بمحافظة سوهاج لبعض الشخصيات المسيحية بقرية الكشح بإنشاء صندوق تبرعات تخصص حصيلته لشراء الأسلحة، هذه الكشح لم تهدأ حتى الآن بسبب هذه المعلومات.

أجهزة عديدة في الدولة شاركت في صناعة ذلك الحدث وليس أمن الدولة فحسب، فوزير العدل وقتئذ تقدم بمذكرة مرفوعة إلى السيد رئيس مجلس الوزراء جاء في نصها:

«أن السيد شكري روفائيل عبيد وكيل وزارة العدل لشئون الشهر العقاري قد خالف التعليمات الصادرة لمصلحة الشهر العقاري بإبلاغ المباحث العامة عن كل عقد مقدم للتسجيل ببناء كنيسة وأنه قال بأنه لا توجد لديه أية تعليمات داخلية بإخطار أي جهة بخصوص هذا الأمر مما شجع على بناء العديد من الكنائس السرية ودون إذن مسبق من المباحث العامة» وبالطبع وزير العدل يعادي هنا السيد شكري روفائيل، لأنه مسيحي الديانة في وقت أراد فيه السادات إحراج البابا شنودة.

• تحدث وزير العدل في ذات المذكرة أنْ قبط مصر يعملون على استثارة مشاعر المصريين من أجل قضية تافهة قد حفظت ألا وهي قضية مقتل القسيس غبريال عبد المتجلي والسيدة جنينة ناشد قليني والطفل بداري قلة في قرية التوفيقية قيدت برقم(7477) لسنة 1978 وحفظت لوقوع إهمال واستهتار وقلب الحقائق من وكيل النائب العام المحقق ورجال الشرطة، وأن السيد وزير الداخلية أعلن أن هذا الحادث تافه وثبت عدم صحته وقد تصالح الطرفان رغم مقتل ثلاثة أشخاص في هذا الحادث ورفض البابا شنودة الصلح.

• شارك المدعي العام الاشتراكي في تلك الفتنة وتقدم بمذكرة إلى محكمة القيم ضد البابا شنودة في التظلم رقم 31 لسنة 11 ق قضائيًّا بخصوص الطعن الذي تقدم به البابا شنودة ضد قرار التحفظ عليه في وادي النطرون وعزله من منصبه وتشكيل لجنة للقيام بالمهام البابوية من خمسة أساقفة، جاء في تلك المذكرة عدم صحة الطعن المقدم من البابا شنودة للأسباب المذكورة في عريضة الدعوى التي نذكر منها «لأنه بالرجوع إلى دستورنا الدائم نجد أن المادة 74 المذكورة تقع في الباب الخامس الخاص بنظام الحكم، الفصل الأول الخاص برئيس الدولة ومن ثم فإن الإجراءات التي تصدر من السيد رئيس الجمهورية استنادًا إلى هذه المادة إنما تصدر منه بصفته سلطة حكم وليس سلطة إدارة وبالتالي فإن هذه الإجراءات تعتبر من أعمال السيادة الممنوع على المحاكم نظرها ولا يصح أن تكون محلًا للطعن أو وقف التنفيذ أو التعويض». وأرفق المدعي العام الاشتراكي في المذكرة آراء عدد من الفقهاء الدستوريين الذين أكدوا عدم مشروعية الطعن على قرارات الرئيس، وأنها لا معقب لها مما يجعل طعن البابا شنودة باطلًا». يقول الدكتور سليمان الطاوي في ذلك الصدد: إن الإجراءات التي تصدر طبقًا للمادة 74 لا تخضع إلا للرقابة الشعبية فقط دون رقابة أخرى قضائية أو غير قضائية» وهاجم المدعي العام الاشتراكي البابا شنودة في المذكرة بالنص التالي «انتهج البابا شنودة

منـذ توليـه الكرسي البابـاوي بتاريـخ 14/ 11/ 1971 مخططًا طائفيًا يسـتهدف خلق كيان متميز للأقباط وقد اتسـمت حركته منذ ذلك الوقت بالإثارة والتصعيد سـواء من خلالـه أو من خـلال أعوانه من المطارنة الجدد الموالين له، كذلك سـجلت المذكرة للبابا شـنودة بالتواريـخ كافة اجتماعاتـه بممثلي الطوائف المسـيحية وإحاطتهم علـماً بمظاهر الاضطهـاد لضمان تعاطفهم معه كما هو مذكور في المسـتندات المرفقة ففي المذكرة النص التـالي: «بتاريـخ 11/ 11/ 1976 عقـد اجتماعًـا لكهنـة القاهرة على إثـر وقوع حريق بجمعية أصدقاء الكتاب المقدس بالخانكة وأصدر تعليمات لهم بالتوجه إلى مقر الجمعية وافتراش الأرض بأجسادهم حتى الاستشهاد في حالة التعرض لهم ثم غادر القاهرة إلى الدير عقب ذلك للظهور بمظهر البعيد عن الأحداث».

• لجأ النظام إلى تسريب تلك المعلومات للشارع المصري من أجل إشعال نار الفتنة فتكاثرت وقتها الإشـاعات ذات النزعة الطائفية عن أحداث عادية لم يكن الشـارع يهتم بها أو ينظر إليها من قبل مثل الفتنة التي حدثت بسبب قيام فتيات مسيحيات باستخدام جهاز تسـجيل بصـوت مرتفع أثناء خطبة الجمعـة، وكذلك الاحتقـان الطائفي المفتعل مـن قبـل أجهزة أمن الدولة حـول صدور كتاب بعنـوان «أنا هو نور العالم» للسـيد نبيه رزق المدرس بالكلية الإكليريكية يتحدث فيه عن ألوهية السـيد المسـيح حسب اعتقاده مستشـهدًا في ذلـك بعدد مـن الآيات القرآنية وتلـك معلومة عادية بالطبـع لأنه مواطن مسـيحي وتلك ديانته التي يعتنقها فكان هناك تركيز من أمن الدولة على إثارة المسـلمين خاصة وأن تلك الوقائع لم تكن بجديدة بل تم تسريبها للشارع المصري في العام 1980 بعد مرور عام كامل على حدوثها حيث وقعت في العام 1979 وكان من نتائج هذه الفتنة حرق العديد من الكنائس ككنيسـة المرج، كذلك حريق مسـجد عين شـمس والذي تم بيد مجهولة والذي تجمع على أثره آلاف الشـباب الغاضب المنتمي للجماعات الإسلامية مطالبين بحرق كنيسة البابا شنودة بالعباسية وكان التطور الخاص بالحركة الإسلامية قد أدى لكثير من الاعتداءات على المسيحيين وعلى محلات الذهب المملوكة لهم.

وفي النهاية نود أن نقول بأن هذه الموسـوعة تروي وبتجرد شـديد وتؤكد أن استقراء الأحـداث دائماً كان يؤدي إلى نتيجة واحدة وهي أن سـلاح الفتنـة الطائفية دائماً هو من صنـع الحكومـة التي تدير أو صاحب المصلحة الذي يثيره عند اللزوم والدليل على ذلك أن صانع أحداث ومعلومات وأفكار فتنة الزاوية الحمراء التي سـبقت قرارات التحفظ وعزل البابا كانت من صنع «دولة الرئيس أنور السادات».

وقد مررت بتجربة شخصية في هذا المجال وكانت في الثمانينيات إثر فتنة تنصر وكيلة مدرسة الحلمية بنات وقيامها بتسجيل شريط «كاسيت» كانت تروي فيه كيف تحولت عن الدين الإسلامي، وزارني في مكتبي أحد كبار ضباط أمن الدولة ليمنحني نسخة من الشريط، ثم أخذ يستفهم مني عن الرأي الشخصي لي في هذا الأمر وكيف سأتصرف، وما إذا كنت سألتزم الصمت أم أنشر هذا «الكاسيت» على الشباب، أذكر أني قلت له نصًّا: «إن الأمر كله لا يعنيني لكن الذي يعنيني هو أنك ضابط شرطة فلماذا لا تتخذ إجراءات قانونية إن كان في الأمر جريمة؟ بدلًا من مطالبتي أنا بإحداث فتنة وانتقام على حسب ما فهمته من قولك»، وبالفعل لم تكد تمر أيام معدودة إلا واحترقت المدرسة في عراك طويل وعنيف بين الفتيات المسلمات والفتيات المسيحيات وكان شريط الكاسيت في يد كل واحدة منهن.

نهاية المعركة:

انتهت المعركة بانتصار البابا شنودة انتصارًا كبيرًا ولم تنته بانتصار السادات، فحادثة الزاوية الحمراء وإن كان قد تم القبض فيها على مسلمين ومسيحيين كثيرين وسقوط قتلى من الجانبين لكن في نهاية المطاف ظهر البابا شنودة على أنه بطل وصمد حتى وفاة السادات، وحينما توفي السادات وتولى الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك رئاسة مصر أعطى البابا شنودة صلاحيات واسعة وسمح بالكثير من الممنوعات التي كانت قائمة من قبل، واستخدم مبارك هذا السلاح للتشويه من صورة السادات كما استخدم بعد ذلك الكثير من الإجراءات للإعلان فيها عن نفسه وإظهار فترة رئاسته بأنها الأفضل.

إلا أنه حدث شرخ كبير في العلاقة بين المسلمين والمسيحيين منذ ذلك الوقت وحتى الآن وإن كانت هناك آراء ترى أن سياسات البابا شنودة قد ساهمت في تكريس الطائفية إما بحسن أو سوء نية فهذا لا يعنينا فنحن هنا نؤرخ للوقائع التاريخية بدقة وأمانة وقد وجب علينا أيضًا أن نذكر أن الجرائم التي ارتكبت ضد الأقباط كانت عديدة وكثيرة ولم يقدم أحد فيها إلى المحاكمة، ومن جهته استغل السادات ذلك في تعميق الخلاف العقائدي وإيقاظ قضية الزاوية الحمراء وبعثها بشكل مبالغ فيه لذا نوجز أهم ما آلت إليه تلك المعركة في النقاط التالية:

1 - التحفظ على البابا شنودة وأكثر من 1536 سياسيًّا، عدد كبير منهم من المسيحيين وكان من المستغرب أن الحكومة زجت بكل مراكبها وكأنها أمام عدو حقيقي اسمه البابا شنودة والمسيحيين في مصر مما دفع البابا شنودة إلى أن يتعمد أن يقيم أمام محاكم القضاء الإداري تظلمًا بسبب قرار الرئيس بالاحتفاظ به في مكان أمين في أحد الأديرة وكان رقم الطعن 934 لسنة 36 ق.

2 - في طعن البابا شنودة صدقت المحكمة ما قدم إليها من حيثيات وكان البابا شنودة يكتفي بالدفاع عن نفسه بأن يقول «كل هذه الأحاديث كاذبة»، لكن مع الأسف لم يستطع أن يثبت عكسها لأنه قد تكاتف ضده رئيس الدولة وجهاز مباحث أمن الدولة وتقريبًا كل أجهزة الدولة وكنت أرى كمحلل سياسي أن البابا شنودة لم يكن على هذه الدرجة من الخطورة بل لم تكن له خطورة من الأساس في ذلك الوقت بل كانت المواقف هي التي توحي بالخطورة، أذكر للبابا شنودة مثلًا أنه وقف ضد السادات معاندًا وصامدًا ضد الاعتداءات على الكنائس المسيحية وكان يعلن الحداد بما يثير الغرب ضد السادات حتى إنه في إحدى الرحلات الساداتية قوبل بقذائف الطوب، المذهل أن مباحث أمن الدولة وكافة سلطات الدولة ألقت في هذا الطعن بكل زوارقها وكأنها كانت في معركة عسكرية مع البابا شنودة، أكثر من مائة مستند قدمت في هذا الطعن من الحكومة وجهاز المدعي العام الاشتراكي ومن مباحث أمن الدولة وبعض هذه المستندات كان يحتوي على عشرات الصفحات.

3 - ذكر أمن الدولة مثلًا أن السيدة إيفون عبد الثالوث وكيلة مدرسة البنات الثانوية بالمعادي بالقاهرة واثنين من المدرسين المسيحيين قاموا بعقد لقاءات مع الطالبات المسلمات لشرح فتاوى الدين المسيحي ومقارنته بالدين الإسلامي، بالإضافة إلى أن أمن الدولة وجهت إلى راعي كنيسة الأرثوذكس في الفيوم أنه أشعل حريقًا واتهم المسلمين بإشعاله للتغطية على أعمال سحر وشعوذة كان يقوم بها، حينما نقدم للقارئ هذا المستند لابد وأن يسأل نفسه سؤالًا هل كان الرئيس السادات يستخدم سلاح الفتنة الطائفية للتغطية على الوصول إلى إسرائيل في علاقة طبيعية أم أنه كان يريد فعلًا إظهار هذه المعلومات في هذا التوقيت لاسيما وأن بعضها تم رصده منذ أكثر من خمس سنوات سابقة على ظهورها ولم يتم التحقيق فيها هذا لو كانت موجودة أصلًا.

4 - لم تكن أمن الدولة وحدها صاحبة هذه الفتنة الرهيبة فقد كان لجهاز المدعي العام الاشتراكي الدور البالغ في هذه القضية بتقدمه بمذكرة ضد طعن البابا شنودة أبطل فيها صحة طعن البابا شنودة وتظلمه ضد قرار عزله واحتجازه بالنصوص القانونية، المذكرة من 50 صفحة وقدمت لوزير العدل وقام بإحالتها إلى محكمة القيم.

5 - تقدم الحزب الوطني الديمقراطي بمذكرة تحت عنوان «معلومات وردت إلى الحزب الوطني» وتوزع على السادة أعضاء المكتب السياسي.

لذلك سنقدم المستندات عقب هذه المقدمة حتى يقرأها الناس ليعلموا ماذا أراد الرئيس السادات أن يستثمره وما ترك أثره لأجيال وأجيال.

فالرئيس السادات له شيء يريد أن يظهره وبات ذلك واضحًا في المستندات التي تقدم بها وما حوته من أخبار قديمة مثل اشتراك المسيحيين في قوات الكتائب اللبنانية ضد المسلمين.

و لابد للقارئ إذًا بعد قراءة المذكرات أن يدرك أن أمن الدولة لم يكن يذكر حقائق لأنه لو كان يريد الحفاظ على الوحدة الوطنية لكان على الأقل نسج هذه المعلومات قبل هذا التاريخ أو منعها، لذا تجد أن هذه المستندات التي قدمت في الطعن رقم 934 أغلبها صادم لكل ذي عقل.

لذا ومما لا شك فيه أن قضية الزاوية الحمراء كانت نقطة ارتكاز اعتمد عليها الطرفان المسلم وبخاصة الجماعات الإسلامية والمسيحي ممثلًا في الكنيسة القبطية المصرية في إثارة مشاعر المصريين ضد السادات ونظامه وبث مشاعر الكراهية تجاه سياسته الداخلية والخارجية ونحن في هذا الفصل نقدم للقارئ ما يوثق أحداث الزاوية الحمراء لا لكي يفهم أن هناك فتنة طائفية فحسب وإنما ليستوعب أن هناك ذراعًا تحرك هذه الأمور كلما احتاجت إليها، فليس للقارئ إلا أن يتعجب من أن مباحث أمن الدولة يتوافر لديها معلومات منذ عام 1973 عن نشاط قبطي تبشيري ثم تخفي هذه المعلومات لحين يحتاجها رئيس الدولة فيخرجها فإما أن هذه المعلومات غير صحيحة وإما أنها صحيحة ويكون أمن الدولة هو الذي يتلاعب بالنار لاستخدامها عند اللزوم.

لذلك نستعرض بعض هذه المستندات وننظر في مدى عمق المعركة التي قامت بين البابا شنودة وبين الرئيس السادات في ذلك الوقت والتي انتهت بحجز البابا شنودة في دير وادي النطرون.

مذكـــــرة

تجاوزات المسيحيين تنفيذا لمخطط الانبا شنوده

يناير ١٩٧٩

- قام السيد / انطون سيدهم صاحب امتياز صحيفة وطنى المسيحية بنشر مقالات بالصحيفة يهاجم تطبيق الشريعة الاسلاميه (العدد الصادر فى ١٩٧٨/١٢/٢٤) .

- قامت السيدة / ايقون عبد الثالوث وكيلة مدرسة البنات الثانوية بالمعادى بالقاهرة واثنين من المدرسين المسيحيين بعقد لقاءات مع الطالبات المسلمات لشرح فتاوى الدين المسيحى ومقارنته بالدين الاسلامى وابراز مزايا الدين المسيحى من حيث كفالة حقوق المرأة وتحريم الطلاق كذا حرمان الطالبات اللاتى يترددن على مسجد المدرسة من دخول المعمل و حضور مادة الرياضة .

- قيام احدى الدايات المسيحيات والمقيمة بمنزل مجاور لمسجد سيدى بشر بالاسكندرية باستخدام جهاز تسجيل بصوت مرتفع اثناء القاء خطبه الجمعة مما يترتب عليها اثارة مشاعر المصلين بالمسجد .

- قيام المسئولين بكنيسة مارجرجس للاقباط الارثوذكس بالاسماعيلية باعداد مكتبه مسيحيه تضمنت بعض الكتب المسيحية التى تهدف الى اثارة النعرة الطائفية والاشادة بالعقيدة المسيحية والسيد المسيح وانه اعلى مرتبه من رسول المسلمين .

- اعتزام ابناء طائفة الاقباط الارثوذكس بقريه السمانية مركز نجع حمادى محافظة قنا تحويل منزل مملوك لاحد المسيحيين الى كنيسة باسم (كنيسة رئيس الملائكة ميخائيل) وذلك بدون ترخيص مما اثار مشاعر المسلمين .

فبراير عام ١٩٧٩ :

- قيام السيد / نبيه رزق - المدرس بالكلية الاكليركية سابقا بتأليف كتب بعنوان "انا هو نور العالم" يتناول التاكيد على الوهيه السيد المسيح مستشهدا بعدد من الآيات القرآنيه والاحاديث الشريفة التى تثير مشاعر المسلمين .

- محاوله القيادات المسيحية بالاسكندرية برئاسة القمص / انطونيوس ثابت وكيل البطريركية بالاسكندرية . تحويل حظيرة المواشى بعزبه دنا قسم الرمل والمجاورة لمسجد منار الاسلام الى كنيسة وتأديتهم للشعائر الدينية بها مع عدد من ابناء الطائفة بهدف اضفاء الشرعية عليها مما اثار مشاعر المسلمين .

- اعتزم الانبا دوما ديوس مطران الجيزة الحصول على قطعة ارض بالطريق الرئيسى [illegible] البدرشين لبناء كنيسة بدون ترخيص ردا على موقف الاهالى المسلمين [illegible] بناء كنيسة المدينة ومحاولة الاهالى المسيحيين [illegible] النزاع بين البطريركية والاهالى المسلمين [illegible] او استئجار [illegible]

أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذًا لمخطط الأنبا شنودة

(٢)

أصدرت كنيسة الاخوة بالقاهرة مجلة شهرية تبشيرية بعنوان (رسالة الشباب المسيحي) يرأسها المشرف على الكنيسة الاخ ناشد/حنا تتضمن الدعوة الصريحة الى التبشير بالديانة المسيحية من خلال المناقشة وحضور الاجتماعات وتوزيع النشرات التبشيرية وتركها بالاماكن والمواصلات العامة .

- قيام مكتبة جمعية اصدقاء الكتاب المقدس ببور سعيد بعرض كتاب بعنوان " الصليب فى جميع الاديان " يتناول التاكيد على الوهية السيد المسيح بالاستشهاد ببعض الايات القرآنية المبتورة .
- قيام الجندى / ناجح فاهم عبد المسيح المجند بالوحدة رقم ٦٧٥٤ ج ٦٠ دفاع جوى ببنى سويف بنشاط تبشيرى فى اوساط الجنود المسلمين بالوحدة .
- استيلاء القس / منيا منصيف ابراهيم - راعى كنيسة السيدة العذراء للاقباط الارثوذكس بعزبة بياض العرب مركز بنى سويف على مساحة ٣٥٠٠ متر من الاراضى الاثرية بالقرية دون سند قانونى وتسويرها لاثبات وضع يده عليها وتقديم الرشوة الى مدير مساعد الاصلاح الزراعى لشئون الاملاك الاميرية لبنى سويف (مسلم للتغاضى عن تعدياته)
- قيام المسيحيين بقرية سعد مركز اولاد طوق شرق بسوهاج بانشاء مقبرتين بالقرية واعتزامهم قيام سبعة مقابر اخرى واستراحة لمطران سوهاج دون ترخيص رغم سابقة التنبيه عليهم بالكف عن البناء وذلك بتشجيع من راعى الكنيسة بالقاهرة .
- قيام المدعو / باسليوس صموئيل راتب المدرس بمدرسة التجارة الثانوية بجرجا بتشجيع المسيحيين بقرية الزرابنة مركز جرجا بسوهاج ببناء كنيسة على قطعة ارض يدعى ملكيتها ومجاورة لكنيسة ابن ميخين السابق صدور قرار جمهورى بهدمها واعادة بناءها وذلك بهدف استخدام الارض المقام عليها الكنيسة كفناء للكنيسة الجديدة ومطالبتهم شراء الاسلحة للتصدى للمسلمين فى حالة تعرضهم ومحاولته استصدار قرار من النيابة بتمكينهم من قطعة الارض بها اثار المسلمين .

مارس عـــام ١٩٧٦

- مطالبة العاملين المسيحين بمصنع ٥٤ الحربى التابع لشركة المعادى للصناعات الهندسية والمعدنية لتخصيص مكان لاقامة الشعائر الدينية وقيام بعضهم بنشاط تبشيرى فى اوساط العاملين المسلمين من خلال توزيع الكتب الدينية عليهم .
- قيام المواطن بولس فرج بولس المشرف على قاعة الانجيل بالقاهرة بنشاط تبشيرى فى اوساط المسلمين من خلال توزيع نشرات دينية مسيحية فى الاماكن ووسائل المواصلات العامة .
- قيام السيدة / نادية نسيم بقطر ناظرة مدرسة الشهيد يوسف السباعى الثانوية للبنات بإثارة الفتنة الطائفية فى اوساط الطالبات واعضاء هيئة التدريس بالمدرسة من خلال اضطهاد المدرسات والطالبات المسلمات ومجاملة المسيحيات منهن .
- انتقاد الدكتور / رمسيس بهنام الاستاذ بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية [illegible] بالداعرات ومهاجمته الدين الاسلامى وذلك خلال احدى محاضراته [illegible] العليا باكاديمية الشرطة .
- تحويل احد المسيحيين [illegible]

تابع: أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذًا لمخطط الأنبا شنودة

لا ئقية بسبب قيام احدى الطالبات المسلمات بقراءة ايه قرآنية في طابور الصباح .

قيام الانبا /ويصا مطران البلينا بسوهاج بالاشراف على تشييد سور لكنيسة قرية نظيف (غير مرخصة) واقامة بعض المباني فيها وتنديده بالمسئولين لدى قيام رجال الادارة بالقرية باقناعه عن العدول عن البناء بدون ترخيص .

بناء المسيحين بقريتي النمسا والقرابا مركز اسنا محافظة قنا لمقابر جديدة لهم على الطريق المؤدى الى مقابر المسلمين بالرغم من وجود مقابر خاصة بهم .

شراء أبناء الطائفة المسيحية بمنطقة كيما بأسوان منزلا مملوكا لاحد المسلمين لا عادة بناءه لتخصيصه كفرع بجمعية الشهيد مارجرجس باسوان بهدف عقد الاجتماعات الدينية فيه بدون ترخيص.

خلال عام ١٩٧٩

استغلال المواطن /عاطف مكاوى عبد الملاك (مسيحى ارثوذكسى) لشقة سكنية بمنطقة زهراء حلوان لاقامة الشعائر الدينية بدون ترخيص رغم سابقة التنبيه عليه بالكف عن اقامة الشعائر بدون ترخيص .

تعصب المهندس س/ كرم فهمى عبد الله مدير الشئون الفنية للمشروعات بشركة المعادى للاسكان والتعمير تجاه العاملين المسلمين ومن مظاهر ذلك مطالبته مهندستين محجبتين بعدم ارتداء الزى الاسلامى بدعوة عدم تناسبه مع وظيفتيهما وانذارهما بترك العمل بالادارة الفنية فى حالة رفضهما ذلك .

قيام السيدة سهير نجيب عبد السيد طبيبة اسنان بمستشفى ابوسلطان بعقد لقاءات مع بعض المسيحين بحجرتها الخاصة بالمستشفى وتردد الانبا اغاثون مطران الاسماعلية وبعض القصس بمقر عملها .

قيام الانبا تادرس اسقف بورسعيد بارسال مجموعة من الشباب المسيحى للاستيلاء على قطعة ارض محل نزاع بين المحافظة والجمعية الخيرية الارثوذكسية ببورسعيد وتهديده بعدم اقامة قداس عيد القيامة المجيد فى حالة رفض المحافظ تركيب باب لقطعة الارض .

القاء القمص بولس بولس وكيل مطرانية البحيرة محاضرة بكنيسة الملاك ببلدة الكفور القبلية مركز ـ طنطا تضمنت التعريض بالديانة الاسلامية ولشخص الرسول صلى الله عليه وسلم .

تعصب الدكتور / نادى ميخائيل سليمان الطبيب بمستشفى الفكرية بابى قرقاص بالمنيا تجاه المرضى المسلمين برفضه توقيع الكشف الطبى على مريضة مسلمة لارتداء شقيقتها المرافقة لها الزى الاسلامى وسب دينها لمطالبته بالاسراع فى توقيع الكشف الطبى وتعديه بسب الدين لاحدى الممرضات المسلمات لدى محاولتها اقناعه عن طرد نجل مريض مسلم يحتاج الى رعايته .

تعدى مجموعة من الطلبة المسيحين على الطالب المسلم/ياسر محمد موسى الطالب بكلية التجارة باسيوط لانتمائه للجماعة الاسلامية .

تعدى كل من المسيحين الفريد ارميا غالى ومتحت مقار عبدالشهيد على الطالب المسلم/على محمود سامى طالب بكلية الطب البيطرى باسيوط واحداث به اصابات وسب الدين له لانتمائه للجماعة الاسلامية .

تعدى مجموعة من الطلبة المسيحين المتجمعين امام كنيسة مارجرجس باسيوط على اربعة من الطلبة المسلمين اثناء توجههم للمدينة الجامعية لانتمائهم للجماعة الاسلامية .

استغلال مدير الشئون القانونية بمديرية الطب البيطرى بالوادى الجديد (مسيحى) لمسكنه فى اقامة الشعائر الدينية لابناء الطائفة الانجيلية بدون ترخيص .

تابع: أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذًا لمخطط الأنبا شنودة

(٤٤)

يناير ١٩٧٩

- مطالبة البابا شنوده اعضاء وامناء رجال الكنائس ومجمع كهنة الاسكندرية اثناء اجتماعه بهم بتاريخ ١٩٧٩/٥/١٩ حث ابناء الطائفة على التبرع لاستكمال الكنائس ومناشدته عدم تزكية المرشحين المسلمين لانتخابات مجلس الشعب .
- قيام مجهولين بتوزيع كتب بعنوان "قوة الدم" الذى يتولى جمعية خلاص النفوس بيعه على صناديق بريد عدة منازل بدائرة قسم عابدين تتناول الاشادة بالسيد المسيح والعقيدة المسيحية .
- صدور العددين الاخيرين من مجلتى اليقظة وبشير الانجيل الانجيلية حيث تضمنت الاولى مقالا يشير الى اضطهاد الاقباط وتناولت الثانية التعريض بالفكر الاسلامى .
- استغلال احد كهنة مطرانية اسيوط وفاة مواطن مسيحى ـ لاثارة الطائفية حيث القى كلمة تأبين للمتوفى نعته فيها بأنه شهيد المسيحية وناشد المسيحين الاستمرار فى جهادهم .
- قيام المسيحين بقرية بيت علام مركز جرجا بسوهاج بتشوين كميات من مواد البناء داخل سور كنيسة مارجرجس تمهيدا لبناء منارتى لها رغم سابقة المواقفة على الترخيص بها دون منارات او نواقيس .
- قيام ابناء الطائفة الرسولية الانجيلية بقرية نزه الحاجر مركز الجهينه بسوهاج بضم قطعة ارض الى مبنى قديم يستغل فى تأدية الشعائر الدينية منذ فترة طويلة تحت اشراف احد القسس وشروعهم فى اقامة مبانى بدون ترخيص على قطعة الارض بتوجيه من القس عياد خليل شنوده رئيس مجمع الكنائس الرسولية .
- قيام المسئولين بدير الشهداء باسنا محافظة قنا بتركيب عدد من الصلبان والابواب الحديدية للدير ورفضهم تنفيذ قرارات النيابة بازالة التعدى بتوجيه من الانبا امونيوس مطران الاقصر .
- قيام المسيحين بناحية الرحمانية مركز نجع حمادى بقنا بتأدية الشعائر الدينية باحد المنازل بدون ترخيص ومخالفتهم ما اتفق عليه بتخصيص المبنى كاستراحة فقط لمطران قنـا .

يونيـــه ١٩٧٩

- استمرار المواطن / انيس ميخائيل (مسيحى انجيلى) فى استغلال شقته السكنية بالقاهرة باقامة الشعائر الدينية لابناء الطائفة بدون ترخيص رغم سابقة التنبيه عليه بالكف عن اقامتها .
- استمرار المواطن عبد النادى سفيان خليل فى استغلال شقته السكنية بالاسكندرية فى اقامة الشعائر الدينية لابناء الطائفة منذ عام ١٩٧٢ رغم تكرار التنبيه عليه بالكف عن اقامتها .
- قيام الانبا بنيامين مطران الاقباط الارثوذكس بالمنوفيه باهانة السيدين رئيس المباحث الجنائية بالمنوفيه ومأمور قسم شبين الكوم وتوجيهه عبارات ماسة بالدولة وسلامتها وكذلك ابطاء اجراء صلح بين المسلمين والمسيحين نتيجة الاحداث الطائفية بقرية خاتان والتى وقعت عقب فوز الدكتور معتز المرزوقى فى انتخابات الاعادة لمجلس الشعب .
- منح مطرانية منفلوط للاقباط الارثوذكس تصريح لعدد من الطلبة المسيحين باقامة الشعائر الدينية لابناء الطائفة بمنزل احد المسيحين بناحية منقباد وذلك بدون ترخيص مما اثار استياء المسلمين .

تابع: أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذًا لمخطط الأنبا شنودة

(٥)

- قيام المسئولين بكنيسة مارجرجس للاقباط الارثوذكس بقرية الحرجة بالقرطان مركز البلينا بسوهاج بفتح باب الكنيسة في مواجهة مقابر المسلمين بهدف الاستيلاء على قطعة ارض فضاء من ممتلكات الدولة مجاورة للكنيسة مجاورة لها وذلك بتوجيه من الانبا ويصا مطران البلينا .

يوليـــــو ١٩٧٩

- قيام رئيس الجمعية المحبة القبطية الارثوذكسية بمدينة البكرى والجمال بمسطرد بشبرا الخيمة بنقل مقرها الى موقع اخر بالمنطقة وتأدية الشعائر الدينية بها دون ترخيص رغم سابقة التنبيه عليه بالكف مخالفـــا بذلك لائحة النظام الاساسي للجمعية .
- توزيع القس /لبيب قلدس راعي الكنيسة الانجيلية بالسراى بالاسكندرية ونسخ نسخ من الكتاب المقدس (العهد الجديد) على الاهالى المسلمين والمسيحين بالاماكن العامة بمعرفة عدد من ابناء الطائفة الانجيلية .
- محاولة الانبا / تادرس مطران بورسعيد للاقباط الارثوذكس التعدى على المواطن المسيحي/ماجد منير فرج حنا لاجباره على العدول عن اشهار اسلامه وتحريض والده على ارسال برقيات للمسئولين يدعى فيها الضغط على نجله لاشهار اسلامه .
- بناء رهبان دير الانبا مقار بوادى النطرون محافظة البحيرة وحدات سكنية على قطعة ارض من بناء ممتلكات الدولة والمتاخمة للدير بدون ترخيص .
- ابلاغ القس/ متياس ملاك عطا الله راعي كنيسة مارى مرقس للاقباط الارثوذكس بجزيرة طما سوهاج بسرقة بعض الاوانى الفضية من الكنيسة واتهامه ثلاثة من خفراء القرية المسلمين بالتستر على الفاعليـــن وتأكيد التحريات بعدم صحة البلاغ وان الهدف منه الصاق الاتهام بالخفراء المذكورين لمنعهم له من اجراء ترميمات بالكنيسة بدون ترخيص وقيام القس المبلغ باحضار الاوانى المبلغ بسرقتها بادعاء انها كانت مخبئة داخل كميات من البوص بالكنيسة وعدوله عن اتهامه لهم وذلك بعد التلميح له بما اسفرت عنه التحريات .

سبتمبـــــر ١٩٧٩

- قيام ابناء طائفة الاقباط الارثوذكس باستكمال بناء كنيسة السيدة العذراء بدار السلام بالمعادى دون ترخيص رغم سابقة تعهد الانبا صموئيل بعدم اقامة مبانى جديدة الابعد الحصول على ترخيص واستياء الاهالى المسلمين بالمنطقة نتيجة لذلك .
- اصرار راعي كنيسة الملاك ميخائيل والرومانى بالمطرية على ادخال تعديلات على مبانى الكنيســـة بدون ترخيص وعدم تنفيذه قرار النيابة بتجميد الوضع .
- استمرار القس/[illegible] عبد النور راعي الكنيسة العمدانية الانجيلية شبرا الخيمة "غير مرخصة" في ممارسة الشعائر الدينية بالكنيسة وادخال تعديلات على مبانيها مخالفا بذلك قرار النيابة بتجميد الوضـــع لحين الحصول على ترخيص .

تابع: أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذًا لمخطط الأنبا شنودة

(٦)

- استيلاء رهبان دير الانبا بيشوى بمنطقة وادى النطرون محافظة البحيرة على قطعة ارض مساحتها ٥٠ فدان من ممتلكات الدولة يجرى اقامة منشآت عليها . وبناء منارة للدير يصل ارتفاعها ٤٠ مترا ويعلوها صليب.
- قيام القمص/ انطونيوس ميخائيل - راعى كنيسة الاقباط الارثوذكس بمدينة ههيا محافظة الشرقية بالايعاز لعدد من الشباب المسيحى بالبلدة لاستفزاز احد الاهالى المسلمين القاطنين بمنزل مجاور للكنيسة " لوجود نزاع قضائى بينهما حول ملكية المنزل المجاورة للكنيسة بهدف النيل منه مما يترتب عليه استياء المسلمين
- اعتزام الانبا باكيوس مطران الزقازيق ومنيا القمح اقامة جراج على قطعة ارض ملكه ببندر الزقازيق تمهيداً لتحويلة الى كنيسة بدون ترخيص .
- تعدى القمص باسيليوس راعى كنيسة قرية حصة اكوا مركز كفر الزيات بالسب على الاطباء العاملين بمستشفى الحميات بطنطا لعدم سماحهم لاسرة طفلة مسيحية توفيت بالمستشفى باستلام جثتها قبل اتخاذ الاجراءات اللازمة بمعرفة المستشفى .
- قيام ابناء طائفة الاقباط الارثوذكس بالفشن محافظة بنى سويف باعادة بناء كنيسة تحت اشراف وكيل المطرانية وراعى الكنيسة وذلك بدون ترخيص .
- افتعال راعى كنيسة الاقباط الارثوذكس سنهور القبلية محافظة الفيوم وحريق بالكنيسة واتهام المسلمين بارتكابه لسابقة تقدمهم بشكاوى ضده لممارسة اعمال السحر والشعوذة .
- استغلال احد الاهالى المسيحين مسكنه الكائن بناحية سرسنا مركز طاميه محافظة الفيوم لممارسة الشعائر الدينية بدون ترخيص .
- مهاجمة مطران اسيوط للاجهزة التنفيذية بالمحافظة لعدم تلبيتهم لمطالب الطائفة وذلك اثنـــاء اجتماعه مع القيادات الدينية المسيحية بالمحافظة .
- بناء المسيحين بقرية قرقاص - بمدينة اسيوط كنيسة بدون ترخيص على قطعة ارض مملوكه لاحدهم تقع على مقربة من مسجد القرية .
- اعتزام احد المسيحين بقرية السمارنه - مركز المراغه محافظة سوهاج - بناء كنيسة على قطعة ارض ملكه بدون ترخيـــص.

اكتـــــوبر عام ١٩٧٩

- تكليف الاستاذ / انطون سيدهم صاحب امتياز صحيفة وطنى المسيحية لرئيس تحرير الصحيفة بنشر مقال فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٧ بعنوان " اقتحام المشكلات بلا حساب " يتناول اضطهاد الاقباط ورفض الاخير نشره لما يتناوله من موضوعات طائفية .
- انتهاز رئيس مجلس ادارة كنيسة السيدة العذراء بالمعادى - وبعض ابناء الطائفة باحدى المناسبات الدينية " عيد الصليب " واقامتهم الشعائر الدينية بدون ترخيص بقاعة اقيمت على قطعة الارض المزمع اقامة الكنيسة عليها - مما يترتب عليها استياء الاهالى المسلمين بالمنطقة .

تابع: أوراق بعنوان (تجاوزات المسيحيين) تنفيذاً لمخطط الأنبا شنودة

فلسفة السادات:

السادات كان رجلًا عبقريًّا من الناحية الاقتصادية حيث أنشأ المدن الجديدة كما أنشأ الطرق والكباري، لكنه من الناحية السياسية كان يميل إلى استخدام سياسة الضرب والاستقواء بفريق ضد فريق آخر، فلما أراد أن يستقر له الأمر ضرب مجموعة من الاشتراكيين الناصريين بمجموعة من الناصريين أيضًا؛ فاستمال هيكل إلى صفه كما قرب منه محمد عبد السلام الزيات، ولما اشتد عود الناصريين المناوئين له استخدم التيار الإسلامي الذي أفرج عنه في أوائل السبعينيات للإضعاف من شوكة التيار الناصري داخل الجامعات، كذلك حينما اشتدت قسوة البابا شنودة عليه والتفاف الطائفة المسيحية من حوله ومدافعتهم عن أنفسهم ضد حرائق الكنائس بدأ يستخدم الإسلاميين لضرب المسيحيين، ففي أقل من شهر تم تسريب ما يقارب الـ 2000 معلومة حول تجاوزات المسيحيين داخل مصر، وهو ما أغضب الجماعات الإسلامية وأشعل نار الفتنة والعجيب أن الرؤساء جميعًا يستهويهم أسلوب الاستقواء بفريق ضد فريق آخر فهكذا فعل حسني مبارك وهكذا فعل محمد مرسي، ودائمًا ما تأتي سياسة الاستقواء بغير المنشود لمن يستخدمها ولكن بنسب متباينة.

إذن فالمراحل التي مر بها السادات طوال فترة حكمه انتقلت من مرحلة هادئة إلى مرحلة مشحونة بالتوتر والعنف المتبادل عقب اشتداد المعارضة عليه منذ استضافته لشاه إيران المخلوع وانتهت تلك المرحلة بقرارات اعتقالات سبتمبر 1981 على الرغم من أنه لم يحدث طوال فترة حكمه آية اعتقالات، كان هناك فقط أربعة عشر قرار اعتقال، كما أنه ألغى الطوارئ، فهو كان يميل إلى حل المشكلات بالذكاء والخبث السياسي والمثال على ذلك التسامح الذي تعامل به في قضية الجهاد 79 وكذلك قضية «الفنية العسكرية» والتي قمنا ببحثها - ويكفي أن تعلم أن السادات قد أوقف حكم الإعدام على أحد المحكوم عليهم في قضية «الفنية العسكرية» وهو المرحوم طلال الأنصاري ووضع بدلًا منه عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

وبعد أن انتهينا من أحداث الفتنة الطائفية لابد وأن ننتقل إلى أحداث مقتل السادات.

قضية الزاوية الحمراء.. وقرارات سبتمبر.. مقدمة لمقتل السادات:

كان السـادات في الفترة التي سـبقت وتلت سبتمبر 1981 شـديد العصبية وقراراته لا تتسم بالهدوء الذي تعود الناس منه عليه في الأوقات السابقة، حتى إنه قال في إحدى خطبـه عن أحد المشـايخ «خليـه مرمي زي الكلب» وهو أمر مسـتهجن خاصة وأن هذا الشـيخ لم يكن من الشخصيات المناهضة للسـادات إلا في بعض الخطب ولم يكن مقاتلًا أثنـاء القبـض عليه بعكس صالح عشـماوي وعمر التلمسـاني وعبد العزيز الشـوربجي وفؤاد سراج الدين فهؤلاء اتسمت أقوالهم بالهجوم على النظام.

ولكن اسـتغل الناس سـباب هذا الشـيخ وتم ترويجه وتضخيمه في مواجهة السادات وتأثر بعض الشباب المنتمي إلى تيار الإسلام السياسي وغضب لشيخه فكانت تلك الواقعة المقدمة لمقتل الرئيس السـادات، فنجد في أقوال خالد الإسـلامبولي أن سـببًا من أسـباب انفعاله النفسي هو شتم السادات للعلماء وقوله: «إنه مرمي في السجن زي الكلب».

وقد صنف السادات في هذه القرارات المعتقلين على النحو الآتي 469 جماعات تكفير وهجـرة، 235 جماعة إسـلامية، 100 تطـرف ديني من الإخوان المسـلمين والجمعيات الإسـلامية وأئمة مسـاجد متطرفين، 259 مثيري شـغب وتعصب واعتـداءات متبادلة بـين المسـيحيين والمسـلمين، 107 قيادات مسـيحية متعصبة متطرفـة، 240 مجرمين من أصحاب السـوابق الجنائيـة، 57 متهمين في حادثـة الزاوية الحمـراء، 36 من الأحزاب التي أسـماها السـادات في ذلك الوقت الجماعات المناهضة منهـم 16 من حزب التجمع و7مـن حزب العمل الاشـتراكي و3 من الوفد إضافـة إلى 12 مضبوطين بتهمة التخابر مع السوفييت، كان هذا هو تقسيم السادات الذي ألقاه في خطابه الشهير عن التحفظ.

كـما عزل البابا شـنودة عـن منصبه وقام بنفيـه إلى دير وادي النطـرون ونفى معه 16 أسقفًا من قيادات الكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

شـملت قائمة الاعتقالات شـخصيات شـهيرة مثل صافيناز كاظم، فريدة النقاش، «عبدالمنعم أبو الفتوح»، أبو العز الحريري، محمد حبيب، حافظ سـلامة، شـهندة مقلد، حمدين صباحي، محمد حسـنين هيكل، أمينة رشـيد، فؤاد سراج الدين، فتحي رضوان، أحمد المحلاوي، مصطفى بكري، عواطف عبد الرحمن، لطيفة الزيات، نوال السعداوي، عبد المحسن طه، عبد المنعم تليمة، جابر عصفور، سيد البحراوي، صبري المتولي، حسن

حنفي، محمد عبد القدوس، عبد الحميد كشك، حلمي مراد، ميلاد حنا، وخالد الكيلاني كما شمل التحفظ على عمر التلمساني وفؤاد سراج الدين وصالح العشماوي وغيرهم.

وقد بدا واضحًا للجميع أن السادات مرتبك وأنه قد قرر تغيير خطته في مواجهة المعارضة باللجوء إلى العنف بديلًا عن سياسة المهادنة والملاطفة حيث قال السادات في خطابه الشهير الذي أذيع على الهواء مباشرة: «مش عاوز أضطر أبدأ أتخذ أي إجراءات ضد ولادي الصغيرين المغرر بيهم عشان كده مسكت الرءوس فقط لكن أولادي الصغيرين المغرر بيهم خلتلهم فرصة عشان يفكروا يعودوا لأني مش عاوز أوسعها».

ربما كان السادات من وجهة نظره مضطرًّا إلى هذه القرارات كما كان يرى وقتئذ غير أنه لجأ إليها بسبب الانفعال الكبير الذي كان قد وصل إليه في تلك المرحلة وليس بحكم أسلوبه، فشملت حركة الاعتقالات حسبما ورد في الأوراق أكثر من 1500 شخص.

هذه كانت فلسفة السادات التي دفعت به إلى الزج بأكثر من 1500 شخص في المعتقل وإصدار قرارات بالتحفظ عليهم، ونحن في الفصل التالي سنستعرض أجواء قرارات التحفظ وكيف كانت من خلال ما أدلى به كل من عمر التلمساني المرشد العام للإخوان المسلمين، وصالح عشماوي رئيس امتياز جريدة الدعوة في التحقيقات.

أوراق التحفظ تعتبر مرحلة من تاريخ كامل للإخوان المسلمين إلا أن هذا التحفظ أيضًا لا يخلو من المفاجآت فإذا كنا قد رأينا في قضايا الطعن الخاص بالبابا شنودة نوعًا من أنواع استعراض المعلومات أيًا كان نوعها فإننا أيضًا مع أقوال عمر التلمساني في قضية التحفظ وأقوال صالح عشماوي نجد تفجيرًا لمعلومات خاصة بالإخوان المسلمين لذلك لابد وأن نستعرض بعض المفاهيم التي دارت في كلام صالح عشماوي والتي دارت أيضًا في أقوال التلمساني قبل الانتقال إلى نصوص الأقوال في المستندات .

أرى كباحث أن الأستاذ التلمساني كان أوضح من الوضوح في أقواله أثناء التحقيق وكان شجاعًا إلى درجة لم يكن عليها كثير من المتهمين أو المحتجزين في هذه القضايا، صحيح أن الأستاذ صالح عشماوي تحدث عن النظام السري لجماعة الإخوان المسلمين وتطرق إلى التنظيمات المسلحة ولكن الأمر كان يأخذ شكل المصارحة الضعيفة لذلك يجب أن نستعرض أقوالها كما وردت نصًّا **ونشير في ذات الوقت إلى أن هذا التراث لا يمكن أن يجده إنسان خارج حدود هذه الموسوعة** لأن هذه القضايا جميعًا تم التخلص منها والاحتفاظ بها في أماكن سريَّة.

جلسة 19/ 9/ 1981

محضر أقوال الأستاذ/ عمر التلمساني

س: عمر عبد الفتاح عبد القادر التلمساني، سنه 77 سنة مدير مجلة الدعوة، من مواليد 4/ 11/ 1904 القاهرة ومقيم شارع القوبيسي 109 قسم الظاهر.

س: هل لك نشاط سياسي سابق قبل التحفظ عليك؟

ج : أنا طول عمري في المجال السياسي.

س: هل باشرت نشاطك هذا من خلال الانضمام إلى جماعة أو تنظيم أو حزب؟

ج : في مطلع حياتي كنت في الوفد إلى سنة 1933 ثم انضممت إلى جماعة الإخوان المسلمين من يومها إلى الآن.

س: ما هي ظروف وأسباب انضمامك إلى جماعة الإخوان المسلمين؟

ج : نشأتي الدينية، ولقد نشأت في بيت متمذهب بمذهب محمد عبد الوهاب وأساتذته وطوال دراستي في كلية الحقوق كنت أحصل على 18/ 20 في علوم الشريعة الإسلامية وحبي للعمل في الميدان الديني هو الذي دفعني إلى الانضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين.

س: هل كان انضمامك لهذه الجماعة معاصرًا لتكوينها؟

ج : كانت الجماعة قائمة منذ سنة 1928 ميلادية ولّما انتقل مقرها الرئيسي من الإسكندرية إلى القاهرة في حوالي سنة 1935 أو سنة 1933 انضممت إلى الجماعة فانضمامي إلى الجماعة معاصرًا لتاريخ نقل مقرها الرئيسي إلى القاهرة.

س: ما هو الهيكل التنظيمي لهذه الجماعة وموقعك فيه؟

ج : الإخوان المسلمين لها جمعية عمومية ومن الجمعية العمومية تقوم الهيئة التأسيسية. والهيئة التأسيسية تنتخب مكتب الإرشاد وفضيلة المرشد العام وكنت عضوًا في مكتب الإرشاد من حوالي سنة 1936 إلى 1954. والجمعية

العمومية من مندوبي الأقاليم تنتخب الهيئة التأسيسية والهيئة التأسيسية تضم أفرادًا من جميع أنحاء العالم الإسلامي كسوريا ولبنان والمغرب وهي مثل البرلمان تنتخب مكتب الإرشاد أو تسحب الثقة من مكتب الإرشاد ومكتب الإرشاد هو الهيئة التأسيسية التي تنتخب الجماعة بإشراف الأستاذ المرشد العام.

س: هل كان للجماعة أي تنظيمات أخرى سوى الهيئة التأسيسية؟

ج : كان فيه قسم للجوالة لأن الجماعة كانت تعنى بالجوالة وهذه الهيئة الجوالة كانت مسجلة والهيكل التنظيمي كما ذكرت كان فضيلة المرشد ومكتب الإرشاد ثم الهيئة التأسيسية ثم الجمعية العمومية المشكلة من مندوبي الشِّعب والمناطق لأن الجماعة كان لها شُعبة في كل قرية تقريبًا. ولما كان الإسلام يدعو إلى الأخوة ولما كانت الجماعة تربط المسلمين برباط الإسلام الحقيقي كان كل 6 أو 7 من الإخوان متقاربين في المسكن يكونون أسرة للتكافل والتعاون والدراسة والقيام بكل واجب يفرضه الإسلام على المسلم وكان يرأس الأسرة نقيب الأسرة أما رئيس الشعبة يختاره أفراد الشعب وكان المرشد يرأس الجمعية العمومية والهيئة التأسيسية.

س: هل كنت في فترة معينة عضوًا في الهيئة التأسيسية؟

ج : نعم أنا باستمرار عضو في الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد ويتم انتخاب أعضائه من بين أعضاء الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد يضع سياسة الجماعة وإبداء رأي الجماعة في كل ما يستدعي إبداء الرأي من موقف سياسي اجتماعي اقتصادي.

س: ما هي أفكار وأحداث ومقاصد جماعة الإخوان المسلمين؟

ج : في أعقاب الحرب العالمية الأولى 1914 إلى 1918 وإلغاء الخلافة الإسلامية وزحف العلمانية على البلاد الإسلامية أحس المهتمون بشئون الإسلام وعلى رأسها الأستاذ حسن البنا رضوان الله عليه بالخطر الزاحف ففكروا في ضم كلمة المسلمين في أنحاء العالم كله ليوقفوا هذا الخطر، وبدأت الفكرة في مصر لأنها كانت معقل الإسلام في هذا الوقت وكان الأزهر يقوم بدوره الصحيح الفعال وكان من البديهي أن يكون لهذه الجماعة منهاج تسير عليه فوضعوا برامج

إنقاذ الاقتصاد الإسلامي من مضار الربا وما إليه وإنقاذ المجتمع الإسلامي من التحلل الذي بدأ يتحقق ورفع الروح المعنوية للشعب بعد طول الامتلاك الأجنبي ليستمتع الشعب بحريته التي كفلها الله سبحانه وتعالى لكل فرد في الوجود مسلم أو غير مسلم حتى إنه ترك الإيمان به لمطلق حرية الإنسان ﴿ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ والحساب في الآخرة على الله سبحانه وتعالى وما شعرت في يوم من أيام عملي في صفوف هذه الجماعة أنها انتوت سوءًا بإنسان لأنها كانت تلتزم في وفرتها بأمر الله في الكتاب الكريم: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ ... ﴾. من الأهداف عودة المسلمين إلى التجمع في ظل الخلافة الإسلامية وتطبيق شرع الله.

س: وهل حددت الجماعة طريقًا معينًا لعودة المسلمين إلى التجمع في ظل الخلافة الإسلامية وتطبيق شرع الله؟

ج : أخذت الجماعة تصدر النشرات من المجلات الإسلامية التي تدعو إلى تحقيق هذا الهدف لأنها عنيت بإقامة الاحتفال في المناسبات الإسلامية، الهجرة والإسراء ومولد الرسول عليه الصلاة والسلام واللقاءات الفردية وتبلغهم الأغراض التي من أجلها قامت الجماعة والاتصال بالجمعيات الإسلامية في جميع أنحاء العالم لتوحيد الفهم والكلمة.

س: وهل كانت هناك أساليب أخرى لجأت إليها الجماعة لنشر أفكارها وأهدافها والتعبير عن مقاصدها؟

ج : لا ولكن كان ينحصر أسلوب الجماعة لنشر أفكارها وأهدافها في إصدار المجلات والنشرات والكتيبات والاتصالات بالجماعات الإسلامية في العالم كله والاحتفال في المناسبات الإسلامية الذي كان لا يقل عدد الحضور في كل منها عن عشرة آلاف وكان هناك درس أسبوعي للمركز العام يحاضر فيه بعض الأخوة واشتركت أنا فيها، كان مكتب الإرشاد كل أسبوعين.

س: هل تم إصدار مطبوعات عامة تحتوي على فكر الإخوان؟

ج : نعم تم إصدار مطبوعات منها الرسائل التي كان يصدرها الإمام الشهيد والمؤلفات التي كان يصدرها المرحوم الإمام حسن الهضيبي وتم تداولها في الأسواق.

س: وكيف تم نشر وترويج هذه المطبوعات؟

ج : سكرتير الجماعة المرحوم عبد الحكيم عابدين الذي كان يتولى مهام الطبع والنشر.

س: هل حملت هذه المطبوعات رسمًا أو رمزًا معينًا لشعار الجماعة؟

ج : نعم فضمنت بين شيئين وقتها عبارة وأعدوا.

س: وعلام يدل هذا الشعار؟

ج : يدل على أن المسلمين يجب أن يتمسكوا بتطبيق كتاب الله وبهذا التمسك تعود للمسلمين قوتهم وأمجادهم الماضية وكلمة أعدوا يقصد بها أن يقيم الفرد من نفسه مسلمًا صحيحًا.

س: هل هذا الشعار يرمز إلى أن الجماعة ترى أن القوة هي السبيل إلى نشر أفكارها؟

ج : لا ليس هذا مفهوم الشعار لأن الله سبحانه وتعالى لما قال في كتابه: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ قرر ذلك لا للعدوان ولا للاعتداء ولا للاستعباد ولا للاستعمار وإنما قال بصريح العبارة «ترهبون» بمعنى أن الإعداد في الإسلام ليس للاعتداء ولكن الإمداد ليظل المسلمون في منعة مكف عنهم إعدادهم.

س: وهل تعد الاحتفالات والدروس وسيلة لتحقيق هدف الجماعة لعودة المسلمين إلى التجمع في ظل الخلافة وتطبيق شرع الله؟

ج : لقد أثبت هذا الأسلوب نجاح الدعوة في توصيل الفكرة إلى المسلمين وأقبل على الجماعة الآلاف من المسلمين شبابًا ورجالًا ونساءً وإذا ساد فكر الإسلام على حقيقته فكل أجهزة الدول الإسلامية ستكون من أفراد يفهمون دينهم

كما يجب أن يفهم الإسلام وبذلك يتم الأمر في يسر وبساطة وسهولة دون حاجة إلى عنف أو انقلابات. كما بدأ سيدنا محمد ﷺ فردًا بمفرده وانضم إليه المحبون للإسلام وانتشر من بيت إلى بيت ومن فرد إلى فرد. ولهذا رأت الجماعة أن أسلوبها لنشر فكرها هو الطريق السلمي لتحقيق الهدف في عودة المسلمين إلى التجمع في ظل الخلافة الإسلامية وتطبيق شرع الله تحقيقًا لقول الله تعالى: ﴿ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴾ أي أن الله قد وضع مقدم الدفع بالحسنى تحقيقًا لنتيجة الولاء والمحبة في نفوس الناس.

ملحوظة: كان الأسلوب السلمي هو حقيقة إيمان عمر التلمساني.. وكان ضد التنظيمات الخاصة أو العنف بشتى صوره.

س: هل سبق اعتقالكم؟

ج : في عهد المرحوم إبراهيم عبد الهادي لمدة سبعة أشهر ما بين الهايكستب والطور وكان ذلك في سنة 1948 ثم في سنة 1954 اعتقلت من 28 فبراير سنة 1954 إلى 29 مارس سنة 1954 ثم قبض عليّ في 19 نوفمبر سنة 1954 وصدر حكم بالسجن مع الأشغال الشاقة 15 سنة في 6 ديسمبر سنة 1954 وقضيت الخمسة عشر سنة وعندما خرجت من ليمان طرة تلقفني ضباط آخرون وذهبوا بي إلى معتقل ليمان طرة وظللت فيها إلى 30 يونيو سنة 1971 حيث أفرج عني بقرار من الرئيس السادات ولم يجر معي أي تحقيق ولم يوجه لي أي اتهام طوال فترة اعتقالي لمدة سبعة أشهر مدة اعتقالي الأولى - وأفرج عني بمناسبة إقالة إبراهيم عبد الهادي وصدور قرار من الوزارة الجديدة التي يرأسها حسين سري.

س: وما سبب اعتقالك من 28 فبراير سنة 1954 إلى آخر مارس سنة 1954؟

ج : المرحوم جمال عبدالناصر أفرج عني في مارس بعد أن كان أصدر أمرًا باعتقالي وقضيت هذه الفترة في السجن الحربي ولم يحقق معي ولم يوجه لي تهمة معينة.

س: وما سبب إعادة اعتقالك في نوفمبر سنة 1954؟

ج : أنا قبض عليّ في نوفمبر سنة 1954 وأودعت في السجن الحربي وبعد أسبوع جاءتني ورقة تعلن أن أعمالًا أقدمت عليها من شأنها إحداث انقلاب وقدمت لمحكمة عسكرية يرأسها جمال سالم وأصدرت حكمًا عليّ بالسجن والشغل 15 سنة وقضيتها في سجون مصر كلها.

س: ما أسماء المتهمين الآخرين الذين اتهموا معك في هذه القضية؟

ج : آلاف لا أستطيع حصرهم كل الذي أذكره أن الذي حكم عليهم أكثر من 900 نفر لا أذكر أسماءهم.

س: وهل جميع هؤلاء كانوا من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين؟

ج : لم يكونوا جميعًا من الإخوان المسلمين؛ لأن في ذلك الموقف كل من كان بينه وبين آخر عداوة يكتب إلى المباحث بأن خصمه هذا من الإخوان المسلمين فيؤخذ من الدار إلى حيث لا قرار ولكن جرت محاكمتهم على أساس أنهم من الإخوان المسلمين.

عمــر التلمســانــي.. في قـفـص التــحـفــظ



عمـر التلمسانـي

س: وهل تم الإفراج عنهم عقب انقضاء فترة العقوبة التي حكم عليك بها؟

ج : انتهـت العقوبـة في نوفمبر 69 ولكـن خرجت من السـجن إلى معتقل مزرعة الليمان.

س: إلى متى استمر اعتقالك؟

ج : إلى آخر يونيو سنة 1971 حيث أفرج عني.

س: وما سبب الإفراج عنك في آخر يونيو سنة 1971؟

ج : لأن السـادات أعلن في جميع خطبه مؤكدًا أنه أغلق المعتقلات إلى الأبد ولست أدري ما هو الوضع الذي فيه أنا الآن إذا كانت المعتقلات قد أغلقت إلى الأبد وأن هذا لا يغير من الواقع استبدال كلمة الاعتقال بكلمة تحفظ، هذا إلى أنني أعامل في السجن من 3 سبتمبر إلى اليوم معاملة من أسوأ ما يمكن قد تبلغ حد التجويع ولكن المعاملة غير الطيبة ليسـت ضربًا ولا تعذيبًا ولا إهانة ولا سـبًّا إنما الشـكوى من الفرش الذي أنام عليه فأكل فيها أسراب البق والقمل وقلة الطعام. وترجع قلة الطعام إلى أنني ليس لي وضع محدد في مستشفي السجن.

س: هل معنى ذلك أنه أفرج عنك في آخر يونيه سنة 1971؟

ج : أعتقد هذا.

س: هل شمل قرار السيد رئيس الجمهورية الإفراج عن أشخاص غير أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين؟

ج : كل المعتقلين من مختلف الاتجاهات شملهم قرار الإفراج.

س: ما موقفك إثر ذلك تجاه الرئيس: محمد أنور السادات وقد أفرج عن المعتقلين السياسيين؟

ج : يسأل عن هذا رئيس الجمهورية فهو يعلم على وجه التأكيد أنني لم أتآمر ضده ولم أعمل على إزالته من الحكم ولكن... في نظر الحكم أنني أقول ما أؤمن بأنه الحق وكان وزير الداخلية يستعين بي لأذهب إلى الكليات الثائرة لأهدئ من شأنها فأذهب إلى هناك ويطلب مني بعض الطلبة أن أتحدث بما يرضي ثورة الشباب فيكون جوابي أنني جئت لا لمصلحة الحكومة ولا لمصلحة الطلاب ولكنني جئت أقول لكم كلمة الحق التي تنفعكم سواء كانت هذه الكلمة في صالح الحكم القائم أو في صالحكم.

س: هل نشر لك مقال في جريدة الأهرام في عددها الصادر بتاريخ 13/ 3/ 1974 تحت عنوان كلمة حق يجب أن تقال؟

ج : حصل هذا وفي هذا المقال دليل على أنني أريد الخير للجميع إذ طالبت رئيس الجمهورية في هذا المقال بالإفراج عن شعراوي جمعة والذين حكم عليهم في قضايا 15 مايو.

س: هل وجهت في هذا المقال الشكر للسيد الرئيس لإفراجه عن الوطنيين السياسيين كما أعلنت عن تأييدك لسيادة الرئيس ودعوته إلى إكمال مسيرته؟

ج : وشكرته لإفراجه عن المعتقلين ورجوته أن يتمم مسيرة الإفراج حتى عن الذين حكم عليهم في 15 مايو متآمرين ضده.

س: سبق لك أن قررت أنه بعد خروجكم من السجن قلتم إن جماعة الإخوان المسلمين عقيدة وتشكيل فإذا كان التشكيل لا يرضي الحكومة فلا داعي له أما العقيدة فليس في سلطان أحد أبدًا أن

ينتزعهــا من قلب المسلــم ثم ذكرت أنكم ظللتــم تدعون إلى الله حتى اليوم فهل هذا القول قولك وحدك أم قولك وآخرون؟

ج : كل الإخوان المسلمين يلتزمون بتطبيق القانون الوضعي وإن كانوا لا يقرونه وهذا القول هو قولي وقول جميع الإخوان المسلمين ورئيس الجمهورية وعد في 2 ديسمبر سنة 1979 بإعادة الجماعة في لقاء خاص بيني وبينه تم في استراحة القناطر الخيرية ولم يحضره سوى أنا وهو فقط ولن أتحدث عن تفاصيل هذا اللقاء إلا إذا أذن رئيس الجمهورية لأني أعتبر أن المجالس أمانة وليس من حقي أن أتحدث بتفاصيلها ما تم من حوار بيننا إلا إذا أذن هو.

س: هل معنى قولك بأنكم ظللتم تدعون إلى الله حتى اليوم أنك وأفراد جماعة الإخــوان المسلمين عدتم إلى مباشرة نشاط الجماعة بعد خروجكم من السجن؟

ج : نشــاط الجماعــة لا يكون أمرًا واقعًــا إلا إذا كانت كل أجهزتهــا قائمة، الجمعية العمومية والهيئة التأسيسـية ومكتب الإرشــاد والمرشـد وبـما أن هذه الأجهزة غـير قائمة فكان الطريـق الوحيد لمباشرة الدعوة إلى الله هو مجلة الدعوة وإلقاء الأحاديث الدينية في مختلف المناسبات.

س: ما هــي أفكارك وأهدافك ومقاصدك التي جريت نشرها من خلال نشاطك بعد الإفراج عنك؟

ج : كل الـذي كان يعنينـي الإلحاح بالمطالبة بتطبيـق شرع الله ولا يعنيني من يطبق أو مـن يحكـم وشرع الله ينظم كل حياة الإنســان من جميـع نواحيها بما في ذلك المطالبـة بعـودة المسـلمين، وشرع الله ينظـم الحيـاة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية والأسرية ولا يوجد شيء لا ينظمه شرع الله سـبحانه وتعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾.

س: هل هذه الأفكار والأهداف والمقاصد التي توليت نشرها بعد الإفراج عنك هي ذاتها أفكار وأهداف ومقاصد جماعة الإخوان المسلمين؟

ج : أعتقد أن هذا الفهم غير قاصر على الإخوان المسلمين وكل مسلم يؤمن بذلك.

س: هل هـذه الأفـكار والأهـداف والمقاصـد تتطابق وأفـكار وأهداف ومقاصد الإخوان المسلمين؟

ج : كلنا عايزين شرع الله.

س: هل اتخـذ نشاطك لنشر هـذه الأفكار والمقاصد صـورًا عدة منها نشر المقالات وإلقاء الخطابـات والكلمات والمشاركة في المؤتمرات والندوات في داخل مصر وخارجها؟

ج : أيـوه كتبـت المقـالات في مجلـة الدعوة ومن شـهر تقريبًـا كتبت مقـالًا في مجلة الاعتصام بخصوص اقتحام دار مجلة الدعوة بواسطة رجال المباحث دون إذن من النيابة، وشـاركت في المؤتمرات والندوات في داخل مصر في نقابة المحامين مرة وفي نقابة الصحفيين وعشرات المرات في الكليات كما شاركت في مؤتمرات في الخارج وفي مؤتمر لندن عندما دعيت إليه اشترطت ألا يهاجم الحكم في مصر وأجبت إلى طلبي رغم أن كل الحكومات في العالم الإسلامي هوجمت في ذلك المؤتمر والسـادات يعلم هذا وحاول مراسـلو الصحـف في الخارج أن يأخذوا منـي حديثًا في مهاجمة الحكـم في مصر فرفضت قائلًا إننـي أعارض حكومتي في بلدي أما في خارج مصر فلا أسـمح لنفسي أن أتناول الحكومة المصرية بأي هجـوم ولكـن إلقاء الكلمات في الندوات مسـائل ثانوية ونشـاطي الأسـاسي يتمثـل في إصـدار مجلـة الدعوة ويعلـم وزير الداخليـة أن السـفارة البريطانية اتصلت بي لزيارة وزير خارجية بريطاني سـابق لمجلة الدعوة فطلبت من وزير الداخليـة أن يخطـرني بقبول هذه الزيارة أو رفضها لأني خشـيت أن يكون من وراء هذه الزيارة فخ لتدبير أمرٍ ضدي.

س: هـل شـاركك أشخاص غـيرك في مباشـرة نفس أوجـه النشاط لتحقيق نفس الأفكار والأهداف؟

ج : نعم في حدود تطبيق شرع الله.

س: من هم هؤلاء الأشخاص؟

ج : ذاكرتي لا تعيهم.

س: هل تنتمي أنت وهؤلاء إلى الفكر الإخواني ونفس الخط لجماعة الإخوان المسلمين؟

ج : المسلمون جميعًا يوافقون أن سعادتهم الدنيوية والأخروية في تطبيق شرع الله.

س: هل يربطك بهؤلاء الأشخاص الذين يشتركون معك في مباشرة نفس أوجه النشاط فكر واحد؟

ج : وحدة الهدف تكون نتيجة لوحدة الفهم وكلنا ندعو إلى شيء واحد.

س: متى أصدرت مجلة الدعوة؟

ج : مجلة الدعوة لها ترخيص في الأربعينيات باسم الأستاذ صالح عشماوي رئيس التحرير فظلت الجريدة تصدر إلى اليوم والمجلة كانت موجودة وأنا أشرفت على المجلة من سنة 1976.

س: وما هي ظروف وأسباب إصدارك لهذه المجلة؟

ج : الجو الذي كان سائدًا في مصر بأن المصريين يتمتعون بحرية القول والكتابة في ظل هذا المعنى باشرنا إصدار المجلة.

س: وهل كانت تصدر هذه المجلة بترخيص لك من الجهات المختصة؟

ج : لا أبدًا هي باسم رئيس التحرير الأصلي وأنا مشرف على الإدارة مع مسئوليتي الكاملة عن كل ما يحدث أو يكتب في المجلة فترخيص المجلة قائم منذ الأربعينيات.

س: وما مصادر تمويل هذه المجلة؟

ج : كل الأخوة المهاجرين في الدول العربية أو أمريكا أو أوروبا يساهم في تمويل هذه المجلة.

س: هل كان يساهم في تمويلها أشخاص من غير أبناء مصر؟

ج : جايز.

والمجلة كانت تصدر من الأربعينيات دون توقف حتى شوال 1401 هـ الموافق أغسطس 1981م.

س: ومن الذي كان مسئولًا عن إصدار هذه المجلة وعما ينشر بها خلال الفترة من إصدارك لها وحتى أغسطس سنة 1981؟

ج: أنا منفردًا طبعًا.

س: هل أشرفت أنت منفردًا على إصدار جميع أعدادها خلال هذه الفترة ومن ذلك الأعداد أرقام 60، 62، 63، 64، الصادرة خلال الفترة من أبريل سنة 1981 وحتى أغسطس سنة 1981؟

ج: نعم.

س: هل استأثرت وحدك بالكتابة في هذه المجلة؟

ج: أنا باكتب الافتتاحية وبعض كلمات قصيرة وباقي المقالات بإمضاء أصحابها.

س: من شاركك في الكتابة في هذه المجلة؟

ج: كل مقال مقرون باسم صاحبه وكاتبه.

س: هل يعتنق هؤلاء جميعًا الفكر الإخواني وينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمون؟

ج: ظاهر كتابتهم يؤدي إلى هذا الفهم.

س: هل جرى نشر أي كلمة في هذه المجلة بدون علمك أو موافقتك؟

ج: لا أظن لأن جميع المقالات تقريبًا أراجعها.

س: هل حملت هذه المجلة شعارًا معينًا أو تصدر غلافها لرمز أو رسم معين؟

ج: شعار الإخوان و..........

س: هل معنى ذلك أن مجلة الدعوة هي لسان حال جماعة الإخوان المسلمين؟

ج: لا هي لسان حال المسلمين جميعًا وحملت شعار الإخوان لأن الشعار الدال على فهم المسلمين لإسلامهم... دين ودولة. كما قال السيد رئيس الجمهورية في إحدى خطبه.

س: وما المقصود بكون الإسلام دين ودولة؟

ج : عقيـدة وشريعـة الإيمان بـالله وكتبه ورسـله واليوم الآخر والنظم التي تسـعد الناس في حياتهم الدنيوية وهم يباشرون كل نشاط من أنشطة الفرد الحي.

س: هل معنى ذلك أنك ترى أن هناك سياسة في الدين؟

ج : الدين باعتباره نظامًا شاملًا للحياة كلها تدخل فيه كل الأنشطة أيًا كان الاسم الـذي يطلق على هذا النشـاط بمعنى أنه صدر قانـون يبيح الربا فأنا لا أتدخل في السياسـة الاقتصاديـة للدولـة ولكني أقول أن ديني يحرم الربا ويشـمل كل النواحي سياسية واقتصادية واجتماعية.

س: هـل صاحب إصدارك لمجلـة الدعوة إعادة طبـع ونشر المطبوعات الإخوانيـة والكتب التــي تحمل الفكر الإخــواني ومبادئ الإخوان المسلمين وأفكارها وشعارها؟

ج : أيوه.

س: ما هي المطبوعات التي طبعت؟

ج : رسـائل الإمام الشهيد وكتاب للإمام الهضيبي إلى أي شيء ندعو الناس وغيره وكتـاب الإمـام حسـن الهضيبي دعـاة لا قضـاة. وهناك كتب أخـرى ليس في ذهني حاليًا.

س: وكيف تم وضع وطبع ونشر هذه المطبوعات والكتب؟

ج : هـي ألفت قبل وفاة الإمام البنا والإمام حسـن الهضيبـي وأعيد طبعها كما هي وأصحـاب المكتبـات عندمـا شـاهدوا أن الفكرة الإسـلامية سـائدة في البلد اجتهـدوا في إعـادة طبـع هـذه الكتـب ونشرها والكتـب موجودة في السـوق وعليها أسماء الناشر وبالطبع أنا لا أذكر أسماء.

س: كيف تم تدبير التمويل الــلازم لإعادة طبع ونشر هذه المطبوعات والكتب؟

ج : أصحـاب المكاتب لهم نظـرة دقيقة من الناحية التجاريـة في نشر بعض الكتب فـإذا قـدروا أن كتابًا سـيروج أقدموا على طبعه على نفقتهـم متأكدين من توفر

الربح وهم مصدر التمويل وأنا لا أعرف أسماءهم وأسماؤهم موجودة على الكتب الطابع والناشر.

س: هل أقيمت معارض للكتاب قدمت فيها هذه المطبوعات؟

ج : سمعت ولم أر أنه أقيمت معارض في ناحية سيدنا الحسين أظن خلال شهر رمضان الماضي وفي معرض الكتاب الدولي بالجزيرة ولا أذكر سوى هذين المعرضين.

س: من الذي أقام هذه المعارض؟

ج : الحكومة.

س: هل لك صلة بالمجلات الدينية الأخرى مثل الاعتصام والمختار؟

ج : أعرف أصحابها.

س: من المسئول عن إدارة هذه المجلات والإشراف عليها ؟

ج : لا أدري ولكن أعرف أن صاحب الاعتصام هو الأستاذ حسن عاشور وصاحب مجلة المختار هو حسين عاشور ولكن لست متأكدًا من صحة هذه المعلومات.

س: ما فكر كل من حسن وحسين عاشور؟

ج : أعتقد أن فكرهم إسلامي.

س: هل يتطابق فكرهم مع الفكر الإخواني؟

ج : أنا أعتقد أن كل من يدعو إلى الله يلتقي مع كل من يدعو إلى هذا الهدف وهو الدعوة إلى الله.

س: هل نشرت لك مقالات في هذه المجالات؟

ج : نشرت لي مقالتان في الاعتصام على ما أذكر.

س: متى كان هذا ؟

ج : أخيرًا في عدد شوال من الاعتصام على ما أذكر ومقال من شهور لا أذكر العدد الذي نشر فيه.

س: ما الموضوعات التي تناولتها؟

ج : كل موضوعـاتي تـدور حـول معنـى واحـد وهو جمع كلمـة المسـلمين حكامًا ومحكومين.

س: هـل اقتصر نشـر مقالاتك وأحاديثـك الصحفيــة على المجلات الدينيــة في مصر كالدعـوة والاعتصام أم نشــرت أيضًا مقالات وأحاديث في مجلات وصحف تصدر في الخارج؟

ج : في مجلة جديدة في لندن اسمها «القبلة» وأخذ مني المندوب الحديث ولا أعرف إن كان قد تم نشره أم لا ولا أعرف اسم هذا المندوب ولا أعرف اسم صاحب مجلة القبلة، وموضوع الكلمة الدعوة إلى الله وتوحيد كلمة المسـلمين ولم تمس الوضـع الداخـلي في مصر من قريب أو بعيد وقد أخذ مني مندوب هذه المجلة هذا الحديث منذ سنة في مجلة الدعوة بشارع سوق التوفيقية.

س: هل تعلم جنسية أصحاب مجلة القبلة ورئيس تحريرها؟

ج : لا أعلم عنهم شيئًا.

س: هـل أدليت بحديــث صحفي لمجلة المجتمــع الكويتية تم نشره في عددها رقم 476 الصادر في 15/ 4/ 1980؟

ج : نعم.

س: متى أدليت بهذا الحديث؟

ج : قبل نشره بحوالي شهر.

س: وأين أدليت بهذا الحديث؟

ج : مكتبي بمجلة الدعوة بالقاهرة.

س: ومن الذي أخذ منك هذا الحديث؟

ج : مراسـل مجلـة المجتمع الكويتية ولا أذكر اسـمه ولا أعرفه ولكنـه كان يرتدي ملابس كويتية.

س: ما الذي تناولته في هذا الحديث الصحفي؟

ج : لا أذكر إلا أني ذكرت فيه الخير ولم أتناول فيه أحدًا بسوء.

س: هـل تناولـت في مقالاتك وأحاديثـك في مجلة الدعـوة ومجلات الصحف الأخرى في مصر والخارج الأوضاع في مصر ورأيك فيها؟

ج : هنـا.... أبديـت رأيـي في مجلة الدعـوة بمنتهى الوضـوح وأنا كنت شـديد الحملة عـلى أجهزة الإعلام وشـاركني في هـذا كثير من الكتاب في الصحـف اليومية فإذا تعرضـت لحالـة اقتصادية فدوري فيهـا دور الناصح لن يصلح أمـر هذه الأمة إلا تطبيـق كتـاب الله وكذلك انتقـدت المعاهدة التي أبرمت بين مـصر وإسرائيل. ولم أتنـاول الأوضـاع في مـصر في أي مقـال أو حديـث صحفي نشر لي خـارج مصر، وأذكر أن مندوب مجلة الشرق الأوسط حضرني أثناء زيارتي في لندن لحضور مؤتمر إسـلامي من حوالي سـنتين وحاول بمختلف الأسـاليب أن يحصل على كلمة مني ضـد الأوضاع الداخلية في مصر فلما أعيته الحيـل قال لي: إنك تتهرب من الإجابة فقلت إنني لا أتهرب ولكنه خلق، وعلم رئيس الجمهورية بهذا الحديث وقرأه.

س: هـل لك صلة بالجمعيـات والهيئات الإسلاميـة في مصر وقادتها وأعضائها؟

ج : الجماعات والجمعيات الإسـلامية التي أثنـى عليها رئيس الجمهورية في قيامها بواجـب السـعي في إطفاء فتنـة الزاوية الحمـراء وهذه الجماعـات والجمعيات تكون تنظيماً اسمه المؤتمر الدائم للجمعيات والجماعات الإسلامية هذا التنظيم أنا رئيسه رغم أنفي وقد نالني من هذا الثناء نصيب.

س: ما هي هذه الجمعيات؟

ج : شـباب محمد، العشـيرة المحمدية، وجمعيـة بدر الكبرى، جمعيـة ابن عطاء الله، جمعية تحفيظ القرآن، وجمعيات أخرى لا يحضرني اسمها.

س: من هم قادة هذه الجمعيات وأعضاؤها؟

ج : الدكتور سليمان ربيع وأسرة جمعية بدر الكبرى، جمعية ابن عطاء الله عبدالحليم مجاهد، العشيرة المحمدية يرأسها الشيخ محمد زكي إبراهيم وإن كان قد استقال من هذه المؤسسة (مقر الدعوة الدائم) وكانت استقالته منذ شهر تقريبًا لسبب لا أعلمه، ويرأس شـباب محمد الأستاذ محمد عطية خميس وهذا ما أذكره الآن ولا أذكر أسماء أحد من الأعضاء.

س: هـل من بين قـادة الجمعيات والأعضاء قيادات وأفـراد من أعضاء جماعة الإخوان المسلمون قبل حلها؟

ج : نعم يوجد من هؤلاء: محمد زكي إبراهيم الذي يرأس الآن العشـيرة المحمدية والأستاذ محمد عطية خميس الذي يرأس شباب محمد.

س: هل المؤتمر الدائم للجماعات والجمعيات الإسلامية في مصر يعتبر تنظيمًا؟

ج : هو تشـكيل لتوحيد كلمة المسـلمين واسـتعان بـه وزير الداخليـة في فض فتنة الزاويـة الحمراء ولـولا هذا المؤتمر ما كانـت تلك الفتنة قـد انتهت ولقد أجمع وزير الداخلية بهذا المؤتمر أكثر من مرة وكان يسـميني أمير الأمراء وكان يقول لي يا عمي الأستاذ عمر.

س: مـا ظروف وأسباب تشكيل المؤتمر الدائـم من الجمعيات والهيئات الإسلامية في مصر؟

ج : الرغبة الإسـلامية خالصة في ألا تتضارب الدعوات الإسلامية ولم يمض على تشـكيله أكثر من 3 أشـهر ولا أتذكـر كيف تم قيام انعقاد هـذا المؤتمر وكل ما يمكنني أن أقوله عنه هو أنه تشـكل لتوحيد كلمة الجماعات والحياة الإسلامية في مصر في الدعوة إلى الله.

س: متى تشكل هذا المؤتمر الدائم؟

ج : منذ حوالي 8 أو 9 أشهر.

س: هل لهذا المؤتمر الدائم مقر؟

ج : كنا أحيانًا نجتمع في مسـجد الخلفاء الراشدين في مصر الجديدة، ومرة في بيت الشيخ زكي إبراهيم ومرة في مسجد العزيز بالله في الزيتون وليس له مقر دائم.

س: ومن الذي اتفق على عقد هذا المؤتمر الدائم؟

ج : أنا دعوت جميع رؤساء هذه الجمعيات فاستجابوا مشكورين من حوالي 9 أشهر وعرضت عليهم تشكيل مؤتمر دائم يضم الجمعيات والهيئات الإسلامية..... بهـدف توحيد اتجاه هذه الجماعـات في الدعوة إلى الله فوافقوا على ذلك وكانت

وزارة الداخلية والمباحث تعلم بذلك بدليل أن وزير الداخلية كان في لقاءاتي يحدثني عما يتم في هذا المؤتمر.

س: هل لهذا المؤتمر تشكيل تنظيمي؟

ج : أنا رئيسه وسكرتيره الأستاذ محمد عطية خميس.

س: ما هي ظروف وأسباب وكيفية اختيارك رئيسًا لمؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية؟

ج : أنا رأيت أن فيه آراء كثيرة جدًّا تنتمي إلى الإسلام وتقاوم بعضها بعضًا وفي هذا زعزعة للأمن الداخلي في مصر وحرصًا مني على توفير الأمن لهذا الوطن فكرت في أن أدعو كل رؤساء الجمعيات الدينية في مصر لتفادي الصراعات التي قد تحدث بين أصحاب الفِكَر المختلفة وكنت أظن أنني بهذا أؤدي واجبًا إسلاميًّا أولًا ووطنيًّا ثانيًا. وحينها عقد هذا المؤتمر وحضر ممثلو الجمعيات الإسلامية واجتمعنا وجدوا أنني أكبرهم سنًّا فاختاروني رئيسًا للمؤتمر واختاروا الأستاذ محمد عطية خميس سكرتيرًا للمؤتمر وليس هناك أي تشكيلات أخرى لهذا المؤتمر سوى وجود رئيس وسكرتير له ومهمتي كرئيس اقتصرت على تنظيم ما يدور في الجلسة وليس لي أي مهام أخرى، مهمة السكرتير تسجيل ما يحدث في الجلسة وليس له مهام أخرى.

س: هل تولى هذا المؤتمر الدائم للجمعيات والجماعات الإسلامية في مصر إصدار بيانات في مناسبات مختلفة؟

ج : لا أذكر.

س: من مثل الجمعيات الدينية المصرية في هذا المؤتمر؟

ج : رؤساء الجمعيات التي ذكرت أسماءهم.

س: هل لك صلة بقادة وأعضاء الجماعات الإسلامية؟

ج : أعرف حلمي الجزار أحد أمراء الجماعات الإسلامية ويتردد عليّ كثيرون من أعضاء الجماعات الإسلامية وكانوا يترددون عليّ في دار مجلة الدعوة بشارع سوق التوفيقية بالقاهرة.

س: وما سبب تــردد أعضاء الجماعات الإسلاميــة عليك في دار مجلة الدعوة بالقاهرة؟

ج : هم شباب ويعرفون أني داعية من دعاة الإسلام ويحبون أن يتبوءوا سلم الطرق في الدعوة إلى الله.

س: هل معنى ذلــك أن أعضاء الجماعات الإسلاميــة كانوا يترددون عليــك بمقر مجلة الدعوة بالقاهرة طلبًا لمشورتك في الطرق التي يتبعونها لتحقيق أهدافهم؟

ج : نعــم وكان وزير الداخلية يعلم ذلك وكان يطلب مني أن أقول للطلبة الطريق السليم في الدعوة إلى الله.

س: هــل تذكر الأحاديــث التي دارت بينــك وبين أعضــاء الجماعات الإسلامية عند ترددهم عليك بمقر مجلة الدعوة؟

ج : حول الطرق التي يستطيعون بها أن يكونوا مسلمين حقًا.

س: ومــا هي الإرشــادات التــي أسديتها إلى هؤلاء عنــد ترددهم بمقر مجلة الدعوة بالقاهرة؟

ج : كنـت أقــول لهم إن الصلاة ليســت مقصــودة لذاتهــا ولكن بما تــؤدي إليه فإذا قــال الله: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ﴾ فمعنــى ذلك كما يقول رسول الله ﷺ: **«من لم تنهه صلاته لم تزده من الله إلا بعدًا»** فجميع إرشاداتي لهم كانت دينية.

س: هل كان تــردد أعضاء الجماعات الإسلامية عليك منظمًا بصفة دورية؟

ج : لا لم يكن بصورة منتظمة.

س: ما هي الفترة التي تــردد فيها أعضاء الجماعات الإسلامية عليك بمقر مجلة الدعوة بالقاهرة؟

ج : تقريبًا من سنة 76 أو 77 حتى اليوم.

س: هل تذكر عدد المرات التي تردد فيها أعضاء الجماعات الإسلامية عليك بمقر الدعوة؟

ج : لا.. لكنها كثيرة.

س: هل تبنيت أثناء تحدثك مع أعضاء الجماعات الإسلامية أفكارهم وأهدافهم؟

ج : نعم كانوا يسألوني وأنا أرد عليهم لأنهم مش جايين يعرضوا عليّ أفكار ولكن جايين يسترشدوا مني على الطريق السليم. وأذكر أني كنت في جامعة أسيوط وكان يحضر المحافظ وحضر مناقشات طويلة بيني وبين طلبة جامعة أسيوط مدارها أن يكون الشباب ملتزمًا حكيمًا في تصرفاته كما يقول ذلك عمداء كلية التجارة والزراعة و.....

س: هل قمت وأنت بصدد إرشاد أعضاء الجماعات الإسلامية بتزويدهم ببعض الكتب أو المطبوعات؟

ج : لا.

س: هل قمت بإرشادهم إلى بعض الكتب والمطبوعات ليطلعوا عليها؟

ج : كنت أدلهم على بعض الكتب الخاصة بكتب الشمائل الخاصة بصفات الرسول عليه الصلاة والسلام وكتب التفسير مثل ابن كثير والقرطبي... أخذًا للمشورة والاستئناس برأيي وبعض المجلات في مصر وخارج مصر تكتب عني أني أؤيد السادات تأييدًا مقنعًا وبعضها يقول عمر التلمساني بينه وبين الحكم القائم اتفاق جنتلمان ألا يهاجم الحكم.

س: هل التقيت بأعضاء الجماعات الإسلامية في لقاءات أخرى غير التي تتم في مجلة الدعوة؟

ج : أيوه في الجامعات في الأوقات التي كنت أقضيها في الكليات.

س: هل شاركك غيرك من القيادات الإخوانية في عقد هذه اللقاءات مع أعضاء الجماعات الإسلامية وفي إلقاء المحاضرات في مختلف الكليات الجامعية؟

ج : لا لأن الكليات كانت تطلبني بالاسم لأن أعضاء الجماعة الإسلامية إذا تعدوا مؤتمرًا يعدون كشفًا بأسماء المتحدثين ويعرضون على المسئول في كليتهم فيوافق

على ما يشاء ويستبعد من يشاء فيأتيني الكشف موقعًا عليه من الأستاذ رائد الجماعة الإسلامية في تلك الكلية بدعوتي لإلقاء المحاضرات.

س: هل شاركت في الندوات الرئيسية التي أقامتها الجماعات الإسلامية وفي احتفالات عقود قران أعضاء هذه الجماعات وفي الاجتماعات التي عقدت في الاحتفال بذكرى وفاة بعض أعضائها وألقيت كلمات بهذه المناسبة؟

ج : في بعض أحفال الزواج أو سرادقات العزاء كنت أدعى لألقي كلمة تهنئة أو تعزية وتبين لي أن ذكرت أنني ألقيت المحاضرات في مختلف الكليات الجامعية بناء على دعوة من أعضاء الجماعات الإسلامية وبموافقة من المسئولين من الجامعة وبغير هذا فلا أوافق على الذهاب إلى المحاضرة.

س: ألم يتحدث أمامك أحد من قادة أو أعضاء الجماعات الإسلامية عند لقائك بهم أخذًا لمشورتك أو عند إلقائك للمحاضرات عليهم أو مشاركتك لهم في احتفالاتهم على النحو الذي ذكرته في أقوالك؟

ج : كانوا بيتكلموا.

س: ألم تتبين من كلامهم الأفكار التي يعتنقونها؟

ج : كل أحاديثهم كانت تدور حول المعاني الدينية وتطبيق الشريعة الإسلامية.

س: وما مدى تطابق هذه الأفكار مع أفكار جماعة الإخوان المسلمين؟

ج : الجماعات الإسلامية تريد تطبيق الشريعة الإسلامية وهي الدعوة التي أدعو إليها ويدعو إليها غيري من الجمعيات الإسلامية فأفكار الجماعات الإسلامية تتطابق مع أفكار الإخوان المسلمين ومع أفكار الجمعيات الإسلامية الأخرى ودعوة جميع الجمعيات الإسلامية ومن ضمنها الجماعات الإسلامية إلى عودة الخلافة وتوحيد كلمة المسلمين.

س: ألا يعني عودة الخلافة إسقاط نظام الحكم الحالي؟

ج : لا الدعوة إلى الخلافة عند الذين يعرفون تاريخ الإسلام وتاريخ الخلافة لا يذهب بهم الفهم إلى هذا المعنى لأن الخلافة كانت تجمع دولًا إسلامية كثيرة

وكل دولة مستقلة في تصرفاتها. ثم وقد صرح رئيس مجلس الشعب أكثر من مرة بأن تقنين الشريعة الإسلامية سيتم في هذه الدورة وتنتهي الدورة دون أن تقنن الشريعة ويعيد التصريح في الدورة التي تليها فإذا كان في هذه التصريحات ما يدل على إلغاء النظام القائم فقد يترخص في القول بإزالة الحكم القائم وهو المعنى الذي لم يرد في خاطري في يوم من الأيام أي أنني أنفي بتاتًا المطالبة بإلغاء الحكم القائم لأن إقامة الخلافة ليس من شأنها إسقاط النظام القائم ولكن تعني توحيد كلمة المسلمين في جميع بقاع الأرض.

س: هل نشرت مجلة الدعوة وجهة نظر الجماعات الإسلامية في مختلف القضايا الدينية والسياسية؟

ج : المجلة موجودة وليس بها مثل عرض هذه الأفكار للجماعات الإسلامية.

س: وما معلوماتك عن الهيكل التنظيمي للجماعات الإسلامية؟

ج : لا أعرف عنه إلا الاسم وهو الجماعات الإسلامية.

س: وما هو رأيك في تحركات ونشاط الجماعات الإسلامية؟

ج : لا أعرف عنها شيئًا سوى ما يبدو أمامي من المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية وهذا تطالب به جميع الجمعيات الإسلامية وأذكر أن السيد رئيس الجمهورية قال في إحدى خطبه إنني مسلم أرأس دولة مسلمة.

س: سبق لك أن ذكرت أن أفكار الجماعات الإسلامية تتطابق مع أفكار جماعة الإخوان المسلمين ألا يعني ذلك أن هناك صلة وثيقة بين جماعة الإخوان والجماعات الإسلامية وأن تلك الجماعات الأخيرة تعتبر امتدادًا لها؟

ج : لا أنا ذكرت أكثر من مرة في أقوالي أن جميع المسلمين يدعون إلى تطبيق الشريعة حتى في مجلس الشعب وكثير من رؤساء الجمعيات الإسلامية حاضروا في الكليات في هذا المعنى.

س: من هم رؤساء الجمعيات الإسلامية الذين حاضروا في الكليات بهذا المعنى؟

ج : بالاسم لا أذكر وإنما كل الجمعيات الإسلامية كانت تحاضر في الجامعة.

س: هــل شاركت في المؤتمرات الإسلامية الدولية التي كانت تعقد في الخارج؟

ج : شاركت في مؤتمر لندن وأذكر أني حضرت اجتماعات في باريس وفي ميونيخ.

س: ومتى عقدت هذه المؤتمرات والاجتماعات؟

ج : منذ سنتين أو ثلاثة تقريبًا.

س: وكيف تم دعوتك إليها؟

ج : تأتي إليّ دعوة من القائمين على شئون هذه المحاضرات والاجتماعات باعتباري داعية للإسلام.

س: ومن هم أعضاء هذه المؤتمرات والاجتماعات؟

ج : كل أنحاء العالم الإسلامي.

س: هل كانت هذه المؤتمرات والاجتماعات تنظيمات معينة؟

ج : في لنـدن هناك مركز إسـلامي دعا إلى هذا المؤتمر يرأس هذا المركز الإسـلامي «سـالم عـزام» كما أن المراكـز الإسـلامية في ميونيـخ وباريس ولا أذكر أسـماء القائمين عليها هي التي دعتني لحضور الاجتماعات هناك.

س: وكيف كان يتم تمويل هذه المؤتمرات؟

ج : لست أدري.

س: هل شاركك في هذه المؤتمرات والاجتماعات أحد غيرك من القادات الدينية في مصر؟

ج : لا أذكر.

س: وما هو دورك أنت في هذه المؤتمرات؟

ج : أيضًا محاولة تجميع كلمة المسلمين ومحاولة إزالة عوائق الفرقة بينهم فالمسلمون جميعًـا في حاجة إلى تجميع الكلمة لاسـتعادة سـيادتهم الماضية وكنت أعبر عن فكري هذا في هذه المؤتمرات والاجتماعات بمجرد الكلمات والخطابات.

س: هل كان من بين أعضاء وقادة هذه المؤتمرات والاجتماعات عناصر من الإخوان المسلمين أو في الخارج؟

ج : كنت أنا من مصر وكان يحضر من جميع البلاد الإسلامية ممثلون للفكرة الإسلامية سواء أكانوا من الإخوان أم من غيرها.

س: وهل للإخوان المسلمين تنظيم في الخارج؟

ج : لا.

س: هل لديك معلومات عما يسمى بالتنظيم الدولي للإخوان؟

ج : في تصوري أن هذا الاسم خيالي فإن كل إنسان يستطيع أن يصدر ما يشاء من البيانات ويوقعه بهذا الاسم.

س: هل ألقيت أنت في اللقاءات الإسلامية الدولية وفي الاجتماعات التي حضرتها في الخارج أي كلمات أو أحاديث تتناول الأوضاع في مصر وسياسات نظام الحكم المصري في الداخل والخارج؟

ج : هذا ما لم يحدث على الإطلاق لأن كلماتي تناولت الأوضاع في العالم الإسلامي كله ووجوب توحيد كلمة البلاد الإسلامية ولم أتناول الأوضاع في مصر والمسئولون يعرفون هذا ومنهم وزير الداخلية.

س: هل تولت هذه المؤتمرات الإسلامية الدولية والاجتماعات التي حضرتها في الخارج إصدار أي بيانات؟

ج : أنا.. لا.. أذكر أن مؤتمر لندن الذي عقد من سنتين ونصف أو 3 سنوات هو الذي أصدر بيانًا. وطالب فيه المسلمين في جميع أنحاء الأرض بتوحيد كلمتهم.

س: هل كان لك دور في صياغة هذا البيان وإصداره؟

ج : لا ولكن كنا نقول رأينا ونسافر واللجنة الدائمة في المركز الإسلامي بلندن هي التي كانت تصدر البيانات وتصيغها من المعاني التي اتفقنا عليها.

س: من هم أعضاء اللجنة الدائمة؟

ج : لا أعرفهم.

س: هل من بينهم أحد أبناء مصر؟

ج : لا أذكر.

س: هل تناول هذا البيان الأوضاع في مصر وسياسات نظام الحكم المصري في الداخل والخارج؟

ج : لا. لأني أنا اشترطت قبل ذهابي إلى لندن ألا تهاجم الأوضاع الداخلية في مصر وكان وزير الداخلية بعد عودتي من المؤتمرات يسألني عملت إيه في المؤتمر وتم إيه في المؤتمر لأنها مسائل عالمية وليست مسائل سريَّة.

س: سبق لك أن ذكرت أنك قمت بإلقاء المحاضرات في مختلف الكليات الجامعية بناء على دعوات من الجماعات الإسلامية في هذه الفترة الزمنية التي قمت خلالها في ذلك؟

ج : الدعوة من الجماعات الإسلامية كان موقعًا عليها من المسئولين في الكلية نفسها أي تمت بموافقتهم ومن أربع سنوات تقريبًا حتى الآن، وأذكر أن في لقاء الفكر الإسلامي الذي حضره رئيس الجمهورية في الإسماعيلية منذ سنتين أنني قلت له على أجنحة الأثير أنني أريد أن يكون الحكم إلى أطول زمن ممكن لأنني في خلال تلك الفترة كنت أخطب وأتحدث وأنا مطمئن إلى أن الدستور وسيادة القانون وإغلاق المعتقلات إلى الأبد أمر واقع حتى استفقت وصحوت على الحقيقة التي أمامي.

س: هل اقتصر قيامكم بإلقاء المحاضرات على أعضاء الجماعات الإسلامية في مختلف الكليات الجامعية أم اشتركت أيضًا في الندوات الدينية والمؤتمرات والدروس الدينية التي اشتركت فيها قطاعات أخرى من المواطنين؟

ج : المؤتمرات العامة كمؤتمر مناصرة أفغانستان كانت تعقد بتصريح من وزارة الداخلية وقد اشتركت في مؤتمرات على مستوى الجمهورية وألقيت الأحاديث والكلمات فيها، وهي مؤتمرات خاصة كان يحضرها الجماهير في المحاضرات التي أحاضرها في هذه الاجتماعات. كما كنت أشترك في الأحفال التي كانت

تعقد في المناسبات الدينية المختلفة مثل الإسراء والهجرة والمولد النبوي وكانت الإدارة لا تمنع إقامة مثل هذه الأحفال.

س: هل كانت هناك ندوات تعقد أسبوعيًا أو بصفة دورية وأخرى تعقد في المناسبات المختلفة؟

ج : ماكناش بنعمل اجتماعات دورية أبدًا، ولكن كانت الأحفال تعقد على الملأ في المناسبات الدينية.

س: متى وأين تم عقد الندوات الدينية والمؤتمرات التي ألقيت الكلمات والأحاديث فيها والدروس الدينية التي قمت بإلقائها؟

ج : تم ذلك خلال الـ 3 أو 4 سنين وحتى الآن وكانت الاحتفالات إما تعقد في السرادقات في الطريق العام وإما في المساجد وكنت ألقي الدروس الدينية في المساجد.

س: وما سبب عقدها؟

ج : حب المسلمين لإحياء المناسبات الدينية.

س: وهل اقتصر الحديث حول هذه الاجتماعات حول موضوع المناسبة التي كانت تعقد من أجلها؟

ج : نعم إذا كنا بمناسبة المولد الشريف. فكانت الأحاديث تعقد حول المولد الشريف فقط.

س: ومن الذي كان ينظم هذه الاجتماعات ويدعو إليها؟

ج : ماكنش فيه ناس معينين ولكن المسلمين في كل مكان كانوا حريصين على إحياء المناسبات الدينية وكانت تصل دعوات لي في مجلة الدعوة لحضورها وكنت باحضر وألقي فيها الكلمات والأحاديث.

س: من الذي كان يقوم بالتمويل اللازم لانعقادها؟

ج : لا أعرف.

س: ومن الذي كان يشارك ويحضر في هذه الندوات والاجتماعات والاحتفالات؟

ج : الآلاف من أهل المنطقة.

س: هل شارك أحد غيرك من القيادات الإخوانية وقادة وأعضاء الجماعات الإسلامية في إلقاء الكلمات والأحاديث في هذه الندوات والمؤتمرات والاحتفالات؟

ج : تبدأ الحفلة بتلاوة القرآن وبعض أهالي المنطقة واحدًا أو اثنين من أهالي المنطقة ثم أختتم أنا الحفل بكلمتي.

س: هل تعرف أحدًا ممن شاركوا بكلماتهم وأحاديثهم في هذه الكلمات؟

ج : لا أذكر.

س: إذا كنت لا تذكر أسماءهم فهل تذكر إن كان هؤلاء من الجماعة الإخوانية أم من الجماعات الإسلامية؟

ج : الحفل الذي أحضره لا يتحدث فيه من الإخوان سواي.

س: فما الموضوعات التي كان يجري تناولها في هذه المؤتمرات في الاحتفالات والدروس؟

ج : يورد الكلام حول الهجرة وإن كان للإسراء حول الإسراء.

س: ألم تتناول في كلماتك وأحاديثك ودروسك في هذه الاجتماعات موقفك من السياسة التي ينتهجها النظام القائم في البلاد في الداخل والخارج؟

ج : أنا كنت أركز على معنى معين هذا المعنى هو أننا بدلًا من أن نضيع الأوقات في المطالبة بالشريعة الإسلامية فعلى كل فرد منا أن يطبق الشريعة على نفسه وسنحصل على النتيجة في يوم من الأيام. وقد تناولت في أحاديثي وبعض مقالاتي بعض المسائل على التفصيل الآتي:

أولًا: بالنسبة للقوانين قلت إننا كمصريين نلتزم هذه القوانين في الوقت الذي نطالب فيه بتطبيق الشريعة الإسلامية وعارضت تحديد النسل وبالنسبة للمعاهدة فإنني أعارض هذه المعاهدة وقلت هذا وأعارض التطبيع وبالنسبة لعدم الانحياز إنه واقع غير موجود لأن بعض دول عدم الانحياز تنتمي إلى المعسكر الشرقي وبعضها ينتمي إلى المعسكر الغربي، وبالنسبة لتحديد النسل فالشرع لا يقر تحديد النسل وأفتى بذلك المرحوم الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر ونشرت فتواه وبالنسبة لأجهزة الإعلام

والصحافة قلت إنها تذيع أفلامًا هابطة تفسد الشباب وتنشر أخبار الكباريهات والسينما والمسارح مما يؤدي إلى الفساد العام في البلد وبالنسبة لمجلس الشعب قلت يجب على مجلس الشعب أن ينتهي من تطبيق الشريعة الإسلامية ولا يجوز تأجيل التقنين من دورة إلى أخرى وبالنسبة للدول الكبرى تقاسمت العالم حتى أوروبا أصبحت الآن أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية.

س: وما هو موقفك من السياسة التي ينتهجها النظام القائم في البلاد في الداخل والخارج؟

ج : أنا أبديت وجهة نظري أكثر من مرة في مقالاتي أن الطريق السلمي المشروع الذي يتمتع به كل مواطن له رأي آخر يثير رأي الحزب الحاكم فأنا صاحب رأي آخر وأرى أنه يجب أن يطبق شرع الله في هذا البلد وأنا أعارض المعاهدة مع إسرائيل ولا يعنيني شخص الحاكم وإنما يعنيني صورة الحكم وضرورة أن يكون إسلاميًا.

س: ما هو موقفك من ثورتي 23 يوليو 1952، 15 مايو 1971 ومبادئهما من نظام الرئيس عبدالناصر والسادات؟

ج : كل المصريين وأنا من بينهم راضون عن التغيير الذي تم في 1952 وكذلك رضينا عن ثورة 15 مايو لإزالتها لمراكز القوى، وأما عهد عبدالناصر فبديهي أننا لم نكن راضين عنه لما أصابنا فيه من تعذيب وتشريد وتقتيل ولم يصبنا شيء من ذلك في عهد السادات.

س: سبق لك أن ذكرت أنك تعرف حلمي الجزار أحد أمراء الجماعات الإسلامية فما مدى صلتك به؟

ج : مجرد معرفة.

س: وكيف تمت هذه المعرفة؟

ج : كنت أراه في الجامعة ويقدم إليَّ على أنه حلمي الجزار أمير الجماعة الإسلامية.

س: ومتى بدأت معرفتك به؟

ج : من سنتين تقريبًا.

س: وكيف كان يتم لقاؤك به؟

ج : أنا كنت باشوفه في مجلة الدعوة وفي الأحفال التي كانت تعقد في الكليات الجامعية ولم أشاهده في أماكن أخرى ولم يكن له دور في دعوتي لإلقاء محاضرات في الجامعة على ما أذكر كما ذكرت قبل ذلك بموافقة المسئول في الكليات. وأذكر أني دعيت لمعسكر في الإسكندرية ولا أذكر تاريخ دعوتي بالضبط وأظن أن كان حلمي الجزار في هذا المعسكر ودعاني في هذا المعسكر الحاج: عباس السيسي وموضوعها التربية الإسلامية للفرد.

س: من هو عباس السيسي؟

ج : مندوب مجلة الدعوة في الإسكندرية.

س: وما علاقته هو بالمعسكر المشار إليه في أقوالك؟

ج : هو دعاني لحضور المعسكر. وجالي في المجلة في القاهرة وطلب مني إلقاء كلمة في هذا المعسكر وشاهدت في هذا المعسكر حلمي الجزار وليس في ذهني أسماء أخرى الآن.

س: ما مدى إيمانك بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي؟

ج : الإسلام الذي أعتنقه يدعو إلى معاملة أهل الذمة بالمساواة في الحقوق والواجبات أي لهم ما لنا وعليهم ما علينا.

س: ما الذي تراه بخصوص الأحداث الطائفية التي وقعت مؤخرًا بمنطقة الزاوية الحمراء بالقاهرة؟

ج : هناك أيدي خفية تريد العبث بالأمن في مصر عن طريق الوقيعة بمثل هذه المواقف وقد كان للمؤتمر العام للجمعيات والجماعات الإسلامية الدور الأكبر في إخماد هذه الفتنة كما قرر هو ذلك رئيس الجمهورية.

س: هل سبق لك التعبير عن رأيك في هذه الأحداث؟

ج : كان دعوة إلى رئيس الجمهورية لمعرفة الأيدي التي تعبث في هذا الطريق وما دعوت يومًا لإثارة أو تحريض.

س: كيف عبرت عن رأيك في هذه الأحداث؟

ج : أصدرت منشورًا بتوقيعي يتضمن أن حكماء الطائفتين يجب أن يتضافروا إلى القضاء على مثل هذه الأحداث.

س: هل أصدرت هذا المنشور ووقعت عليه تعبيرًا عن رأي جماعة الإخوان عن هذه الأحداث؟

ج : لا عن رأيي أنا.

س: ومتى أصدرت هذا المنشور؟

ج : في أعقاب حادث الزاوية الحمراء.

س: وأين جرى توزيع هذا المنشور؟

ج : في الجوامع في القاهرة ويجوز أن من وصله المنشور في القاهرة طلع به باقي المحافظات الأخرى وهذا المنشور في الواقع مساهمة مني في تطبيق أركان الأمن.

س: ومن الذي قام بنشر وتوزيع هذا المنشور؟

ج : كنت أذهب إلى المسجد ومعي بعض المنشورات أوزعها.

س: هل كان لأعضاء الجماعات الإسلامية علاقة بتوزيعه؟

ج : كنت أقوم بنفسي بتوزيعه.

س: هل ألقيت في هذا المنشور بتبعية هذه الأحداث على عاتق الأقباط والسياسة التي اتبعها البطريرك شنودة؟

ج : أنا لا أذكر ولكن الحقيقة التي يعلمها الجميع أن السيد رئيس الجمهورية قال في مايو سنة 1980 أن البابا شنودة يريد أن يقيم دولة داخل دولة وأن الأقباط في أمريكا وكندا وأستراليا يصورون مجلات ونشرات تهاجم الحكم في مصر وتتهمه باضطهاد الأقباط.

س: هل تطرقت في مقالاتك وأحاديثك وكلماتك إلى المسلمين ومطالبهم ومدى أحقيتهم في التمسك بها وإلى توليهم المناصب القيادية في القوات المسلحة؟

ج : لا أذكر والذي يقيدني في هذا ما كتبت.

س: هل ترى أن بيان السيد وزير الداخلية بخصوص أحداث الزاوية الحمراء أشار إلى الحقيقة؟

ج : أنا أخذت على هذا البيان أنه لم يوضح الدور الحاسم الذي قام به أعضاء المؤتمر الدائم للجماعات والجمعيات الإسلامية.

(انتهى هذا الجزء من أقوال الأستاذ/ عمر التلمساني)

لـن يفوتنـا أن نقارن بين أقـوال هذين العملاقـين وبين أقوال البعـض من المتحفظ عليهم من التيار الإسـلامي مثل الشـيخ المحلاوي أو غـيره من الرجال، ففي الوقت الذي كان صالح عشـماوي وعمـر التـلمسـاني يبالغـان في المواجهة والتمسك بعرض الحقيـقة كاملـة كان الشـيح أحمد عبد السـلام المحـلاوي والـذي كان يبلغ من العمر 56 عامًا في العام 1980 يبالغ في الإنكار، فعـلى سـبيل المثـال حينما سـأله المحقق.

س: مـا موقفك مـن القضايـا والأحـداث السياسية الراهنـة والتي تناولتها في أحاديثك إلى الناس؟

ج : «أنـا ليـس لي رأي محـدد وأنـا أعـرض القضايا من وجهة نظر الإسلام كداعية عند الاستفسار عنها ومن تلقاء نفسي».

كان هذا هو مستوى الإجابة في مجمل أقوال المتحفظ عليهم الشيخ محمود عيد، الشيخ أحمد المحلاوي وغيرهما، أما نموذج التلمساني ففي الحقيقة إنك لتعجب حينما تجده مثلا يقول حين سأله المحقق: هل لك نشاط سياسي سابق قبل التحفظ عليك، فأجاب وكان عمره في ذلك الوقت 77 عامًا سنة 1981. «أنا طول عمري في المجال السياسي» وحينما سـأله هل باشرت نشـاطك هذا من خلال انضمامك إلى جماعة أو تنظيم؟ قال: «كنت في مطلع حياتي في الوفد إلى سـنة 33 فانضممت إلى جماعة الإخوان»، إذًا طبيعة الإجابات وطبيعة الشـخصيات كانت تختلف، فالتلمسـاني كان في تحقيقات التحفظ يشـكل نوعًا من أنواع المواجهة، وهناك من سـلكوا مسـلك الأستاذ عمر التلمساني مثل الأستاذ عبد العزيز الشوربجي نقيب المحامين الأسبق والذي افتخر في أوراق التحقيق برفضه لنظام الرئيس السادات وسار على دربه آخرون، أما غيره من المتحفظ عليهم فقد لجأوا إلى نوع من أنواع الهروب.

صالح عشماوي.. في قفص التحفظ



صالح عشماوي

وعلى نفس مسلك التلمساني سار صالح عشماوي صاحب امتياز مجلة الدعوة ورئيس تحريرها، فقد جاءت إجاباته بشكل كبير من المصارحة والمكاشفة لذا فإن الكثير منها أضر به أثناء سير التحقيقات، فحين سأله المحقق عن انتماءاته السياسية كان إقراره بالانتماء إلى جماعة الإخوان المسلمين حيث قال نصًّا: «أهدافي هي أهداف جماعة الإخوان المسلمين لأن التجديد والبعث الإسلامي وما قام به المرحوم حسن البنا هو ما أعتنقه وما ينبغي لكل مسلم أن يعتنقه إذا كان يريد فهم الإسلام فهمًا صحيحًا فأنا لي مثل باقي الإخوان هدف عاجل هو تطبيق الشريعة الإسلامية والاحتكام لتعاليم الإسلام في كل ناحية من نواحي الحياة» وكانت تلك شجاعة كبرى منه ألا يخاف من إعلان انتمائه للجماعة وأنه مع تطبيق الشريعة في وقت تزلزل فيه البعض من أفراد الجماعات الإسلامية ونكص على عقبيه واعتمد سبيل المراوغة في التحقيقات، كما تردد الكثير من المقبوض عليهم من سائر التيارات الفكرية والاشتراكية بما في ذلك من الإخوان المسلمين أنفسهم.

وحين وجه له المحقق سؤالًا حول رأيه في تطبيق الشريعة الإسلامية أجاب: «الدستور ينص على أن الإسلام دين الدولة وكتبت مقالًا في عام 1976 بعنوان باسم الدستور أطالب بتطبيق الشريعة وقلت في نهاية المقال إن المطلوب الآن أن رئيس الوزراء والوزراء الذين أقسموا على احترام الدستور أن يبروا بقسمهم ويقوموا بتطبيق الشريعة خاصة وأنه في استفتاء على أن تكون الشريعة المصدر الأساسي للقوانين كان فيه الموافق 99.9 ٪ ومعنى ذلك أن الناس تطالب بالحكم بما أنزل الله بالقرآن والسنة».

أمـا المواجهـة الكـبرى التـي لم يكـترث عشـماوي بعاقبتها أيـن كانت فهـي رده على استجوابه بشـأن رأيه في النظام الحالي وما إذا كان يرى خلافًا بين النظام الحاكم والنظام الذي يستهدفه حيث أجاب:

«مـن حيث المبـدأ لا يوجد خلاف لأن الدسـتور ينـص على أن الشريعة الإسـلامية المصدر الأساسي للتشريع ولكن هناك خلاف في سرعة تنفيذ وتطبيق الشريعة الإسلامية فهناك بطء من جانب الحكام».

كما جاهر عشماوي في جرأة متناهية بفكره السياسي الذي هو في تلك اللحظة الحرجة يلقـي به خلف غيابات المعتقل، فحين سـأله المحقق عن رأيـه في كيفية اختيار الخليفة أو رئيـس الجمهورية أعلن رفضه صراحة لنظام الانتخابـات القائم وكان هذا نص إجابته حرفيًا.

«أرى ألا يكون لجميع المواطنين حق الترشح والانتخاب لمنصب الخليفة أو الرئيس في النظـام الـذي أؤمن به بل يجب أن يكون الذي يختاره هو مجلس الشـورى الذي يضـم أهـل الحل والعقـد أي ممثلي الدويلات الإسـلامية التـي تتكون منها الدولة الإسـلامية الموحدة».

وفي تحدٍّ صارخ للتيارات الشـيوعية والليبرالية والأقلية القبطية التي تطالب بالدولة المدنية قال: «الخليفة لابد وأن يكون مسـلمًا ولكن من الممكن أن يختاره المسـلمون وغير المسلمين».

كذا حين سُـئل عن موقفه بالنسـبة للسياسـة التـي ينتهجها النظـام القائم في الداخل والخـارج كانت إجاباته بمثابة صدمة كبرى خاصـة حين جاهر بمعاداته لاتفاقية كامب ديفيـد، وأنهـا لا تتفـق وتعاليم الإسـلام، وللك أن تقـارن بين الأمس واليـوم في حيادية كاملة لاسـيما وأن التيارات الإسـلامية لاسيما الإخوان المسـلمين قد تغيرت نظرتهم إلى كامـب ديفيـد بعد ثـورة 25 يناير 2011 وربـما يكون ذلك من باب التلكيك السـياسي وإلى نص الأقوال:

«أنـا أؤيد النظـام فيما يتفق وتعاليم الإسـلام وأخالفـه فيما لا يتفق مع هـذه التعاليم بالنسـبة لتطبيـق الشريعـة الإسـلامية، هناك خلاف لا مـن حيث المبـدأ ولكن آخذ على النظام التكاسـل في تطبيق الشريعة الإسـلامية، كـما أنني ومجلة الدعـوة نعارض اتفاقية كامب ديفيد من وجهة نظر إسـلامية؛ لأن الإسـلام يقرر إذا اعتدي على جزء من أرض

المسلمين وجب على أهل هذه المنطقة أن يردوا هذا الاعتداء فإن عجزوا وجب على المسلمين جميعًا في مشارق الأرض ومغاربها أن يهبوا لمساعدة إخوانهم وقتال المعتدين إلى أن يستردوا الجزء المغتصب من بلادهم، واتفاقية كامب ديفيد لا ترد أرض المسلمين كلها إلى أصحابها ولذلك لا يحق بالإسلام لأي حاكم أن يتنازل عن أي جزء مغتصب من أرض المسلمين».

أما من الناحية الاجتماعية فسخر عشماوي من المجتمع المصري ووصفه بالمجتمع الجاهلي: «لاشك أن في المجتمع المعاصر مظاهر تشبه وتفوق ما كان في الجاهلية بإباحة الربا وشرب الخمور وخروج النساء في الشوارع والطرقات عرايا، كل هذه المظاهر تحلل أخلاقي وهي أشد مما كان في الجاهلية الأولى وأنا أطالب بتطهير المجتمع المصري منها وهو ما يطالبه كل متدين بل وكل غيور على الأخلاق وإن لم يكن له دين».

محضر تحقيق 27/ 9/ 1981

الأستاذ/ صالح عشماوي

س: سبق لك أن قررت أنه بعد أن تنكرت جماعة الإخوان لمجلة الدعوة بسبب مهاجمتك للقصر ورجاله أصبحت تعبر في مجلة الدعوة عن مبادئك الإسلامية وذكرت أن مبادئك الإسلامية تلك هي ذات المبادئ التي قامت عليها جماعة الإخوان المسلمين فهل معنى ذلك أن أفكار وأهداف ومقاصد جماعة الإخوان المسلمين التي أوضحتها أنت في التحقيقات هي ذاتها أفكارك وأهدافك ومقاصدك أنت؟

ج: أهداف جماعة الإخوان المسلمين هي أهدافي أنا كمسلم طبعًا لأن الفهم الواسع للإسلام بشموله وإحاطته لكل نواحي الحياة هو الحث أو التجديد الإسلامي الذي قام به المرحوم الشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة وهو ما أعتنقه أنا وما يجب في نظري أن يؤمن به كل مسلم، نفهم الإسلام فهمًا صحيحًا فأنا لي مثل باقي الإخوان المسلمين هدف عاجل هو تطبيق الشريعة الإسلامية والاحتكام لتعاليم الإسلام في كل ناحية من نواحي الحياة وتكييف النظم بما يتفق وتعاليم الإسلام في كافة نواحي الحياة ويجب أن نرجع إلى كتاب الله والسنة في كل أمور الحياة ما طابق ذلك ونتمسك به وما كان خارجًا عن هذا نستبعده ونكيف حياتنا بما يتفق وما جاء به الإسلام في كتاب الله وسنة رسوله وهذا هو فكري وهو نفسه الفكر الإخواني وهو ليس جديدًا بل امتدادًا لهذا الفكر الإسلامي الذي قام به جمال الدين الأفغاني والإمام محمد عبده من بعده فحسن البنا لم يكن إلا حلقة من هذه الحلقات في تاريخ الأمة الإسلامية وهذا هو هدفي العاجل وهدف الإخوان المسلمين وهدف كل مسلم في نظري كما أنه في هدف آجل بعيد هو هدف لي ولكل مسلم في نظري وهو هدف أيضًا الإخوان المسلمين وهو أن تتوحد الدويلات الإسلامية بخطوات مدروسة و... تتوحد في شريعتها طبقًا للشريعة الإسلامية ونظم تعاليمها وترفع الحواجز الجمركية فيما بينها ونتعاون في الدفاع عنها وذلك كله وصولًا في النهاية إلى وحدة إسلامية تشمل المسلمين جميعًا في مشارق الأرض ومغاربها:

﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾. وعلى رأس الدولة الإسلامية الموحدة يختار المسلمون رجلًا من بينهم يسمى بأي تسمية خليفة أو رئيس أو إمام ويكون رمزًا لهذه الوحدة. ففكري وأهدافي ومقاصدي هي ذاتها أفكار وأهداف ومقاصد جماعة الإخوان المسلمين سواء كانت عاجلة أم آجلة وهي في نظري مبادئ وأهداف كل مسلم يحكِّم الإسلام وأنا عبرت عن أفكاري وأهدافي تلك عن طريق الكتابة في الصحف وقد عبرت عن أهدافي وأفكاري قبل فصلي من جماعة الإخوان سنة 1954 في عهد المرشد الأستاذ الهضيبي عن طريق الكتابة في صحف الإخوان وعن طريق اشتراكي في الحفلات والمؤتمرات والندوات وأما بعد فصلي عن الجماعة فرغم فصلي منها ظللت مؤمنًا بنفس أفكارها وأهدافها، وكنت أعبر عن أفكاري وأهدافي تلك التي هي نفس أفكار الإخوان وأي مسلم في نظري عن طريق وحيد هو الكتابة في مجلة الدعوة فقط، فأنا من سنة 1954 وحتى تاريخ التحفظ عليَّ في سبتمبر سنة 1981 لم أعبر عن أهدافي إلا عن طريق وحيد هو الكتابة في مجلة الدعوة فقط دون غيرها من المجلات والصحف.

س: ألم تباشر نشاطك عن أي طريق آخر سوى الكتابة في مجلة الدعوة فقط؟

ج : نعم منذ سنة 1954 حتى الآن اقتصر نشاطي على الكتابة في مجلة الدعوة فقط.

س: ألم تكتب في أي مجلات أخرى داخل مصر أو خارجها أو تدلي بأحاديث لها؟

ج : لأ.

س: ألم تشارك في مؤتمرات أو ندوات أو تدلي بكلمات أو محاضرات داخل البلاد وخارجها؟

ج : لأ. اقتصر نشاطي على الكتابة في مجلة الدعوة فقط من سنة 1954 حتى اليوم كما ذكرت.

س: هل تعرف المسئولين عن المجلات الدينية الأخرى في مصر أو المشرفين عليها؟

ج : مفيش صلة في النشاط الديني بيني وبين أصحاب المجلات الدينية الأخرى ولكن الأستاذ حسن عاشور المتولي تحرير مجلة الاعتصام دعاني في شهر أغسطس الماضي إلى عقد قران كريمته، والاعتصام كانت لسان حال الجمعية الشرعية وكتاباته في مجلة الاعتصام تشاركني فهم الإسلام على النحو الذي أفهمه تمامًا وتشاركني في نفس الأفكار والأهداف على ما يبدو من كتاباته ولكن لم يكن قبل ذلك عضوًا في جماعة الإخوان المسلمين ولا أعرف أحدًا سواه ممن يكتبون في المجلات الدينية الأخرى في مصر.

س: هل لك صلة بقادة وأعضاء الجمعيات أو الجماعات الدينية الإسلامية في مصر وبالمؤتمر العام الذي يرأسه الأستاذ عمر التلمساني؟

ج : أنا ليس لي أي صلة بقادة أو أعضاء الجمعيات والجماعات الدينية الإسلامية في مصر وليس لي صلة بالمؤتمر العام الخاص بها ولم أساهم في اجتماعاتهم وليس لي صلة شخصية بيني وبينهم من حيث العمل فأنا لم أحضر أي اجتماع ولا مؤتمر ولكن اطلعت على بيانات المؤتمر العام التي كانت تتولى مجلة الدعوة نشرها.

س: هل اطلعت على بيانات المؤتمر العام للجماعات والجمعيات والهيئات الإسلامية في مصر والتي ذكرت أن مجلة الدعوة قامت بنشرها؟

ج : أنا لا أذكر ولكن ما نشر في المجلة يكون بالطبع مقتصرًا عليّ ولا أذكر بيانات بالذات أو موضوعًا بالذات تبادلته هذه البيانات.

س: وكيف كانت تصل إليك البيانات لمجلة الدعوة؟

ج : قد تصل بالبريد وقد يأتي مندوب من المؤتمر بالبيان وأنا لا أعرف شيئًا عن كتابة هذه البيانات أو توزيعها لأني ذكرت أنه ليس لي صلة بالمؤتمر العام للجمعيات

الدينية في مصر ولا أعرف منه شيئًا أو أعضاءه سوى الأستاذ معي في المجلة ولا أعرف أي شيء عن نشاط المؤتمر أو الجمعيات.

س: هل تعرف أحدًا من قادة أعضاء الجمعيات والهيئات الإسلامية في مصر؟

ج : أعرف الشيخ عبد اللطيف مشتهري رئيس الجمعيات الدينية لكنه اعتكف في الفترة الأخيرة ولسبب لا أعرفه والشيخ أحمد حسن الباقوري رئيس الشبان المسلمين ولا أذكر أحدًا سواهما ولا أعرف إن كانوا ضمن الجمعيات أم لا.

س: هل من قادة أنصار هذه الجمعيات قيادات وأفراد سبق انضمامهم لجماعة الإخوان؟

ج : أنا لا أعرف عنهم شيئًا.

س: هل لك صلة بقادة أعضاء الجماعات الإسلامية؟

ج : لأ.. لا أعرف شيئًا عنهم ولا أعرف أشخاصهم ولا أعرف شيئًا من نشاطهم أو أحداثهم ولكن من اللافتات التي تلصق على جدران الطرق العامة لمحت أن الجماعات الإسلامية تدعو لصلاة العيد في ميدان عابدين وأنا شخصيًا لم أتوجه... إلى الأماكن التي يصلون فيها لأني أصلي في حلوان حيث أقيم فيها.

س: قرر عمر التلمساني أن أعضاء من الجماعات الإسلامية ترددت على مجلة الدعوة؟

ج : أنا لا أعرف ذلك وممكن أن يحضر أشخاص إلى مكتب الأستاذ عمر التلمساني في مجلة الدعوة بدون أن أراهم لأن مكتبي في غرفة من أول الشقة التي بها المجلة عند المدخل في حين أن مكتب الأستاذ عمر التلمساني في آخر غرفة في الشقة وأنا لا أرى إلا من يدخل عندي في غرفتي بالمجلة لعمل متعلق بتحرير المجلة..

س: ألا تعرف شيئًا عن أفكار الجماعات الإسلامية؟

ج : لا أعرف شيئًا عنها سوى أن شبابًا يمارس نشاطًا دينيًا وله ميول دينية في الجماعات. عرفت من الأستاذ عمر أنه كانوا يدعونه لإلقاء محاضرات دينية في كلياتهم.

س: هل نشرت مجلة الدعوة أخبار الجماعات الإسلامية ووجهة نظرها في مختلف القضايا؟

ج : مجلة الدعوة كمجلة إسلامية تتلقى من الجمعيات والهيئات الإسلامية والأفراد مقالات وبيانات وأخبار عن اجتماعات ويطلب منها نشرها وهي لا تتردد عن نشر هـذه المقالات والموضوعات والأخبار ويعتبر جزءًا من مهمتها كصحيفة إسـلامية، ونشر أخبار المجتمع الإسـلامي، ولا أذكر إن كانت قد نشرت شيئًا عن الجماعات الإسلامية أم لا.

س: ما رأيك في الجماعات الإسلامية؟

ج : أعرف عنهم فكرة عامة أنهم شباب متدين متجه نحو الإسلام لأني كصاحب صحيفة إسلامية أي نشاط إسلامي لابد أن تصل أخباره لي ولا أذكر المصادر التـي عرفـت منها هذه الأخبار فمعلومـاتي عنهم أنها تضم شـبابًا متدينًا يتجه نحو الإسلام ولكني لا أعرف شيئًا عن تفاصيل نشاطهم أو أساليبهم لأني كما ذكرت لا أعرف أشخاصهم ولا ألتقي بواحد منهم.

س: ما الذي تعرفه عن جماعة التكفير والهجرة؟

ج : كان لهـم قضية خاصة بقتل الدكتور الذهبـي ومما نشر لهم في الصحف عرفت أنهم يكفرون المسـلمين بالمعصيـة وهذا يخالف نصًّا صريحًا في رسـالة التعاليم التـي وضعها المرحوم الشـيخ حسـن البنا لأعضـاء الإخوان المسـلمين وهذا النـص هـو لا نكفر مسـلمًا بمعصية كما سـمعت مما نشر في الصحف بمناسـبة قضيتهم أنهم يدعون إلى الهجرة من مصر لأنه مجتمع غير إسلامي وهذا كل ما أعرفه عنهم وما سمعته من الصحف ولا أعرف عنهم شيئًا آخر.

س: هــل ترى أن هنــاك ثمة صلة بين الجماعــات الإسلامية وجماعة التكفير والهجرة؟

ج : فيه تنافر وتناقض بين الجماعات الإسلامية وجماعة التكفير والهجرة لأن جماعة التكفـير تكفر كل مسـلم بما فيهم الجماعات الإسـلامية في حـين أن الجماعات الإسلامية من عقيدة سلمية وهو ما عرفته عن الجماعات الإسلامية من أخبار ترد لمجلة الدعوة ولا أذكر مصادرها الآن ولا أعرف عن الجماعات الإسلامية إلا ما ذكرته فقط.

س: ذكـرت في أقوالـك أن مـن أهدافـك العامـة تطبيـق الشريعة الإسلاميـة والاحتكام لتعاليم الإسـلام في كل ناحية من نواحي الحياة وتكيف النظم بما يتفـق وتعاليم الإسلام في كافة نواحي الحياة والرجوع إلى كتاب الله والسنة من كل أمور الحياة فكيف يتم تصورك لتحقيق هذا الهدف؟

ج : بالكتابة في الصحف لمطالبة المسئولين بتطبيق الشريعة الإسلامية ومن حسن الحظ أن الدستور القائم الآن ينص في إحدى مـواده على أن الإسـلام دين الدولـة كما ينـص في المادة الأخرى على أن الشـريعة الإسـلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وأذكر أن أول مقال في مجلة الدعـوة في ثوبها الجديـد سنة 1976 كتب بعنوان باسم الدستور أطالـب بتطبيق الشريعة الإسلامية وقلت في نهاية المقال أن المطلوب الآن من رئيس الـوزراء أو الـوزراء والذين أقسموا على احترام الدستور أن يـبروا بقسـمهم و.... بتطبيـق الشـريعة الإسلامية وقد شاركني في هذه الدعوة الدكتور صوفـي أبـو طالـب رئيس مجلس الشـعب وفعلًا تكونت لجان في مجلس الشـعـب مهمتها القيام بتعديل القوانين الوضعية بما يتفق والشريعة الإسلامية فالسبيل لتحقيق هدفنا العاجل وهو تطبيق الشريعة الإسـلامية وبالتالي إقامـة الدولـة الإسـلاميـة وهو المطالبـة المشروعـة بالوسـائل المشـروعة أي عـن طريق مطالبة المسئولين بتطبيق الشريعة الإسـلامية (نشـر الوعي الإسـلامي بين الجماهير) عن طرق الدعوة في الصحف إلى هذا الهدف فإذا اسـتجاب له الناس أو بعض وقاموا بتنفيـذه لابـد أن ينـزل الحكام على رأيهـم ويسـتجيبوا لهـذا المطلـب القومي ويطبقـوا الشريعة الإسـلامية وكل ما يؤخذ على الحكومـة الآن هو بطئهـا وتسـويـف المسئولين في الدولة وبطئهم في تطبيـق الشريعة الإسلامية حتى الآن وطالبـت بتطبيـق الشريعـة الإسـلامية على الأحـكام في كافـة المجالات وتطبيق الشريعة الإسـلامية على الحـكام أي ندعو الحـكام إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.

س: ومـا الوضـع إذا لم يستجـب أفـراد المجتمـع لتطبيـق الشريعة الإسلامية؟

ج : الواقـع أن الناس مسـتجيبون وتطالب بهذا فيما أعلم بدليل أن الاسـتفتاء على أن الشريعة الإسـلامية المصدر الرئيسي للقوانين كانت نسبة الموافقة 9 ,99 ٪ ومعنى هذا أن الناس تطالب بالحكم بما أنزل الله بالقرآن والسنة لأن المصدرين الأساسيين في الإسلام هما القرآن والسنة.

س: مـا الوضـع إذا ما تمـت المطالبـة بالحكم بما أنـزل الله على حد تعبيرك ولم يستجب الحكام لذلك؟

ج : الواقع أنهم استجابوا بدليل تشكيل لجان لتقنين الشريعة الإسلامية وما يؤخذ على الحكام هو عدم السرعة في التنفيذ.

س: هل ترى أن هناك أوجه خلاف بين نظام الحكم الذي تستهدفه أنت وبين نظام الحكم الحالي؟

ج : من حيث المبدأ مفيش خلاف لأن الدستور ينص على أن الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع ولكن يوجد خلاف في التطبيق في سرعة التنفيذ ويمكن رفعه من نفس الحكام المسئولين بالاستجابة لهذا المطلب القوي وتطبيق الشريعة الإسلامية.

س: ما المقصود بالخلافة في مفهومك؟

ج : سـبق أن ذكرت أنها مرادف للوحدة الإسـلامية أي تحقيق الوحدة الإسـلامية بالتـدرج بـين الـدول الإسـلامية القائمة فإذا تمـت الوحدة يكون على رأسـها الخليفـة أو الإمـام أو رئيـس ومـا أقصـده أنني سـبق أن تكلمت أن لنـا هدفًا آجــلًا بعيــدًا، أن يتم توحيد الدول الإسلامية بحيث نصل إلى الوحدة بينها وعلى رأسـها خليفة أو إمام أو رئيس يرأس المسلمين جميعًا في مشارق الأرض ومغاربها وهذا ما ذكرته أنا قبل ذلك.

س: ومن الذي يقوم في تصورك باختيار الخليفة أو الإمام أو الرئيس؟

ج : في الواقع لابد أن يوجد مجلس شـورى يمثـل الولايات المختلفة بحيث يكون كل دولة ومشـكلة في المجلس وأعضاء مجلس الشـورى هذا يكونون من أهل الحل العقد ويختاروات من بينهم هذا الخليفة أو الرئيس أو الإمام.

س: هل في تصورك أن يكون لجميع المواطنين حق الترشيح والانتخاب لمنصب خليفة المسلمين رئيسهم في النظام الذي تعرفه؟

ج : لأ.. لا يمكن أن يتم هذا فالخليفة لابد أن يكون مسلمًا عاقلًا بالغًا والذي يختاره هو مجلس الشورى الذي يضم أهل الحل والعقل أي ممثلي هذه الولايات أو الدويلات الإسلامية التي تكون منها الدولة الإسلامية الموحدة.

س: وهل تتصور أن يتكون مجلس الشورى من مسلمين وغير مسلمين؟

ج : ممكن.

س: هل معنى ذلك أن يكون حق الترشيح والانتخاب لمنصب الخليفة أو الرئيس أو الإمام من مسلمين وغير مسلمين؟

ج : هذا لا يمكن أن يكون. إن المفهوم أن الخليفة يجب أن يكون مسلمًا ولكن ممكن أن يختاره المسلمون وغير المسلمين من أعضاء مجلس الشورى وهذا كله من الصورة بالنسبة لهدفي الآجل وهو كما ذكرت هدف بعيد الأمد وأمنية غالية وكل ما أراه عاجلًا هو القيام بتطبيق الشريعة الإسلامية.

س: ما هو دورك أنت في مجلة الدعوة؟

ج : أنا رئيس التحرير وصاحب امتياز والأستاذ عمر من الناحية الواقعية هو المشرف العام على مجلة الدعوة ودار الطبع والنشر التي يرأس الأستاذ عمر مجلس إدارتها هي التي تقوم بتمويل المجلة وطبعها والأستاذ عمر هو الذي يدير المجلة أما عن الإشراف على ما يكتب في المجلة عن مراجعة مقالاتها فالأستاذ عمر التلمساني يشرف ويراجع ما يكتب، في إطار السياق العام للمجلة والمواقف والآراء الخاصة بقضايا إسلامية وقضايا الوطن الإسلامي فهو يشرف ويقرأ ويراجع المقالات المهمة والأساسية أما الأبواب الثابتة في المجلة مثل نمو البيت المسلم والمرأة المسلمة والفتاوى فأنا الذي أقوم بالإشراف عليها ومراجعة ما يكتب فيها كما أنني أكتب بعض المقالات في كل عدد مقالة واحدة.

س: ومن يشاركك في الكتابة في مجلة الدعوة؟

ج : كل مقال يوضع به اسم صاحبه.

س: هل تنتمي أنت وهؤلاء إلى الفكر الإخواني وتؤمنون بنفس الأهداف التي أوضحتها أنت في أقوالك؟

ج : مـن يعارضنا في الفكـر لا ننشر له في مجلة الدعوة ولكن إذا كان الخلاف جزئيًا ينشر ويعلق. فمجلة الدعوة تنشر الفكر الإسـلامي عمومًا واتجاهنا في المجلة هـو تحقيـق أهدافنا وهي كما ذكرت أهداف الإخوان المسـلمين وهي في نظري أهـداف الإسـلام وكل مسـلم وكـما ذكرت هدفنـا العاجـل تطبيـق الشريعة الإسـلامية والاحتكام إلى تعاليم الإسلام كما جاءت في الكتاب والسنة في كل نواحي الحياة وهدفنا الآجل هو تحقيق الوحدة الإسـلامية التي يرأسها خليفة أو رئيس.

س: هل عملت المجلة شعارًا معينًا أو تصدر غلافها شعار أو رمز معين؟

ج : رمز المجلة هو المصحف والسـيفان وهو رمز الإخوان باعتبار أني أنا والأستاذ عمر وما يتوسع من قراء المجلة من أصحاب هذا الفكر أما الإخوان المسلمين كجماعـة أو تنظيـم فقد حلت من سـنة 1954 فالتشـكيل غـير موجود ولكن الأفراد والفكر موجود قانونًا لأنه تم حله منذ عام سنة 1954 كما ذكرت.

س: هل صاحب صدور المجلة في ثوبها الجديد سنة 1976 في أغسطس سنــة 1981 طبع ونشر المطبوعات الإخوانيــة الكتب التي تحوي الفكر الإخواني وتحمل مبادئ جماعة الإخوان وأفكارها وشعارها؟

ج : دار الطبع والنشر الإسـلامية أهدافها نشر المجلات الإسـلامية وهذا يحقق في إصدار مجلة الدعوة في ثوبها الجديد سنة 1979 كما أنه من أحداثها نشر الكتب والرسائل الإسـلامية. وهذه مهمة منفصلة عن المهمة التي تمثل فكر الإخوان وغـيره من الأنصار لأن طبعها ونشرها يبعـد عن مجلة الدعوة فأنا لا أعلم أي شيء عنه ولكن علمت بإعادة طبعها من الإعلان عنها في مجلة الدعوة لكن لا أعلم شيئًا عنها أو أي ظروف إعادة طبعها أو نشرها.

س: جاء بالمذكـرة التي اشتملـت على المعلومات التــي توافرت عنك بمباحــث أمن الدولة أن العدد رقم 56 مــن مجلة الدعوة الصادر

سنة 1981 جاء به مقــال لك بعنوان (الطريق إلى سعادة الشعب في القرن الجديد)؟

ج : نعم أذكر هذا.

س: ذكرت في المقال أن إقامة الدولة الإسلامية يتطلب وجود جماعة تحمل الدعوة وتقوم بتربيــة الدعاة والمجاهدين وخلق رأي عام في الشعب إمكانياته للمطالبة بالحكم بما أنزل الله؟

ج : أيوه.. أنا قلت هذا فعلًا في المقال.

س: ما هذه الجماعة التي أشرت إليها في مقالك هذا وذكرت أن إقامة الدولة الإسلامية يتطلب وحدتها؟

ج : ليســت هناك جماعــة بالذات وإنما هي دعــوة مفتوحة لجميــع العاملين بالحقل الإســلامي مــن جمعيــات وهيئــات للنهوض بهــذا العمــل وهو تربيــة الأفراد وحشد الرأي العام للمطالبة بالشريعة الإسلامية.

س: ذكــرت في المقال أنــه من ضمن أهــداف الجماعة تربيــة الدعاة والمجاهدين فكيف تتم هذه التربية؟

ج : تتم بالتوجيه والتصنيف ودراســة القرآن والســنة كما أنه ليس المقصود بالجهاد القتال والحرب فقط وإنما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جهاد وقول الحق جهاد والمطالبة بتطبيق الشريعة الإســلامية جهــاد فهذا هو المقصود من التربية وأنا لم أقصد بقولي في هذا المقال تربية الدعاة المجاهدين للقتال والحرب لإقامة الدولة الإســلامية؛ ولكن قصدت ما ذكرته من أمر بمعروف ونهي عن المنكر ومطالبــة بالوســائل المشروعــة لتطبيق الشريعة الإســلامية فهــذا كله جهاد في ســبيل الله، والمجتمع يتكون من أفــراد والفرد يكــوِّن أسرة ومن مجموع الأسر يتكــون المجتمع الإســلامي، فإذا ما تم تربيــة الفرد تربية إســلامية كان صبغة المجتمع صبغة إســلامية انبثقت من مؤسسات الحكومة في الدولة الإسلامية، فالطــرق الشرعيــة الســلمية دون لجــوء القوة أو انقــلاب أو ثورة وهــذا أنا ما قصدته بمقالي.

س: ورد بالمذكرة المشار إليها أيضًا أن العدد رقم 58 من مجلة الدعوة الصادر في فبراير سنة 1981 ورد به مقال لك بعنوان نحو تطبيق الشريعة الإسلامية على الحكام؟

ج : أنا لم أستخدم كلمة الحكام هذه بالذات ولكن كتبت مقالًا أطالب بسرعة تنفيذ الخطوات التي اتخذت لتطبيق الشريعة الإسلامية وقصدي من ذلك هو حث الحكام والنواب في مجلس الشعب على سرعة تنفيذ وتطبيق الشريعة الإسلامية ولا أقصد الهجوم على النظام أو مع أحد.

س: إن العـــدد رقم 60 من الدعــوة الصادر في أبريــل سنة 1981 جاء بــه مقال لك بعنــوان نحو تطبيق الشريعــة الإسلامية بين مصر وباكستان؟

ج : أيوه كتبت المقال بهذا العنوان.

س: أنــت في هذا المقال انتقــدت فيه تقاعس المسئولــين بالدولة لعدم تطبيق الشريعة الإسلامية حتى الآن؟

ج : صحيــح هذا حــدث وأنا قارنت بين ما تم في باكســتان حيث اتخذت خطوات عملية لتطبيق الشريعة الإســلامية في فترة قصيرة بينما في مصر لم تتم أي خطوة غـير اللجان، وكنت أقصد بمقالي هذا حث المسـئولين أعضاء مجلس الشـعب في اتجاه الخطوات العملية لتطبيق الشريعة الإســلامية خصوصًا وأن مصر هي قلب العالم الإسلامي.

س: ورد كذلــك أن العــدد رقــم 61 من مجلــة الدعـــوة الصـــادر في مايــو سنـــة 1981 ورد به مقـــال لك بعنــــوان من جديد للإرهاب والتقتيل؟

ج : أيـوه أنا كتبت مقال بهذا العنوان وكنـت أرد فيه على ما نشرته جريدة مايو من آراء قالـت ما عرف عن الإسـلام وتعاليم وتفسـير الآيـات القرآنية. وذكرت شرح الآيـات والأحاديـث التي وردت في مقـال المجلة المذكـورة بما يتفق مع تعاليم الإسلام كما أجمع عليها علماء المسلمين.

س: مــا هو موقفك بالنسبة للسياسة التي ينتهجها النظام القائم في الداخل والخارج؟

ج : أنـا أؤيـد النظـام فيـما يتفـق وتعاليـم الإسـلام وأخالفه فيـما لا يتفـق مع هذه التعاليم، بالنسـبة لتطبيق الشريعة الإسـلامية هناك خـلاف لا من حيث المبدأ ولكن آخذ على النظام التكاسـل في تطبيق الشريعة الإسـلامية، كما أنني ومجلة الدعوة نعارض اتفاقية كامب ديفيد من وجهة نظر إسـلامية لا حزبية ولا من وجهة نظر ما يسـمون أنفسـهم دول الرفض لأن الإسلام يقرر إذا اعتدي على جـزء من أرض المسـلمين وجب على أهل هذه المنطقة أن يـردوا هذا الاعتداء فإذا عجزوا وجب على المسـلمين جميعًا في مشـارق الأرض ومغاربها أن يهبوا لمسـاعدة إخوانهم وقتال المعتدين إلى أن يسـتردوا الجزء المغتصب من بلادهم، واتفاقية كامب ديفيد لا ترد أرض المسـلمين كلها إلى أصحابها ولذلك لا يحق بالإسـلام لأي حاكم أن يتنازل أو يترك أي جزء مغتصب من أرض المسلمين لأنـه المهـم ورد أرض سـيناء لا يكفي لأن الأولى هـي رد الأرض وأولها دولة فلسطين والقول بأن هناك حكم ذاتي للضفة الغربية وغزة فإن تقرير المصير لا يكتـب أيضًـا ولا يرد الحقوق لأصحابها لأن الضفة الغربية وغزة جزء بسـيط جـدًّا مـن أرض فلسـطين وبحيث أن يعود كل فلسـطيني إلى أرض فلسـطين رئيس اليهود والمسيحيين والمسلمين في دولة واحدة هي دولة فلسطين كما.... مـع الأقبـاط والسـبيل إلى هذا هـو تقويـة البلاد العربية الإسـلامية عسـكريًّا اقتصاديًّا وتضامنها لإيجاد وحدة بينها بحيث يسـتحيل هذه الدويلة المصطنعة والتي تسمى إسرائيل بينهم إذا لم يسلموا أرض فلسطين.

فالإسـلام يقـرر هذا الجهاد بمعنى القتال حتى يحرر المسـلمون أرضهم في فلسـطين وهذا هو موقف عام من سياسة النظام.

س: ما موقفك من أوضاع المجتمع المصري وهل تراه مجتمعًا جاهليًّا؟

ج : لا شـك أن في المجتمع المعاصر مظاهر تشـبه وتفوق ما كان في الجاهلية بإباحة الربا وشرب الخمور وخروج النسـاء في الطرقات والشـوارع عاريات أو شبه عاريـات كل هـذه المظاهـر وأمثالها هي أشـد ممـا كان في الجاهليـة الأولى وأنا

أطالب بتخلص المجتمع المصري من هذه المظاهر من التحلل الأخلاقي وهو ما يطالبه كل متدين بأي دين بل كل غيور على الأخلاق وإن لم يكن له دين.

س: ما هو موقفك من أجهزة الإعلام في مصر؟

ج : معروف.. كتبت كثيرًا عن نقلها.. أمثال كثيرة ما يعرض في التليفزيون والإذاعة والراديو نشرته الصحف والمجلات والراديو حتى فعلًا أن كل المسلمين الذين كانوا يقرءون المقالات التي تصل إلى علمهم كما سمعت من الأستاذ عمر التلمساني يتفق معنا في الرأي والأفكار وكل منكر... في كل مرة وفي كل عام وخصوصًا في شهر رمضان في فوازير نيللي وغيرها وكما كنت سمعت ما جاءني من وزير الأوقاف دكتور زكريا البري أنه انهزم أمام التليفزيون ولم يستطع وقف فوازير رمضان أو غيرها مما نشكو منه وما نطالب به... عليه حتى المسئولين من رجال الحكومة ولكن أنه بالرغم من ذلك إن أجهزة الإعلام ما زالت مستنيرة في نشر التحلل والفساد.

س: ورد بالمذكرة التي اشتملت على ما توافر عنك من معلومات أنه ورد لك مقال بالعدد رقم 62 من مجلة الدعوة الصادر في يونيو سنة 1981 تحت عنوان تطبيق الشريعة الإسلامية مسئولية كل فرد وكل حكومة؟

ج : نعم حصل.. كتبت المقال نقلًا عن مقال نشرته إحدى الصحف عن أمين عام المجلس الأعلى للشئون الإسلامية أورد فيه أن تطبيق الشريعة الإسلامية مسئولية كل فرد، فكل فرد ملتزم بأن يطبق على نفسه مبادئ الإسلام وتعاليمه، فأنا كتبت المقال ردًا عليه وقلت في المقال أنه كما أن على الفرد مسئولية اتباع الإسلام من نفسه فعلى الحكام أن يجعلوا الالتزام ببنود القانون وسلطة التشريع وإلا لماذا أنزلت آيات الحدود وعلى من تقام ومن يقيمها، فتطبيق الشريعة مسئولية كل فرد وكل حكومة كما جاء في عنوان مقالي.

س: كما أنك في نفس المقال وصفت المجتمع المصري بأنه مجتمع جاهلي؟

ج : قلت في هذا المقال أن هناك مظاهر من الفساد في المجتمع المصري كإباحة الربا وخروج النساء بهذا الشكل الفاضح إلى غير ذلك من التحلل مما يشبه ما كان موجودًا في المجتمع الجاهلي قبل الإسلام.

س: وذكرت في مقالك هذا أيضًا أن المسئولين في الدولة يمتلكون مصانع الخمر ويعرضون بإقامة نوادي الميسر؟

ج : أيوه حصل كتبت الكلام ده في المقال لأن مصانع الخمور من القطاع العام شركة جناكليس وهي شركة قطاع عام تعمل الخمور من العنب ويباع في الموانى والمطارات للسائحين كما أن وزارة السياحة تصرح للقمار داخل الفنادق وهي من القطاع العام وهذا ثابت.

س: من هم هؤلاء المسئولين في الدولة الذين يمولون نوادي القمار؟

ج : أنا أقصد أن شركات قطاع عام تمتلك مصانع الخمور وأن وزارة السياحة تصرح بإقامة نواد للقمار ولكن أنا لا أتعرض لمسئول باسمه ولكن أتحدث عن أوضاع موجودة وقائمة.

س: ورد كذلك أن ذكرت في المقال نفسه أن الحاكم يعتبر هو المسئول عن ذلك؟

ج : أيوه والحكومة هي المسئولة لأن هي التي تحكم وتشرف على جميع هذه المؤسسات ولها من القوة والسلطة ما يمكنها من القضاء على هذه المنكرات.

س: والعدد رقم 63 من مجلة الدعوة الصادر في يوليو سنة 1981 جاء به مقال لك بعنوان من يحمي الـ.... في مصر جهاز رهيب، حاكت فيه برامج التليفزيون بدعوى نشر الفساد في المجتمع؟

ج : أنا كتبت المقال فعلًا واستعرضت فيه ما يذاع وما يعرض في التليفزيون وذكرت نص الدكتور زكريا البري من أنه انهزم أمام التليفزيون ولم أستطع منع فوازير رمضان ووعد بأنه مستعد في العام القادم، وذكرت ما عرض في أحد الأفلام من منظر فتاة... من اتخاذها فقلت أن الكل يستنكر هذا فمن الآن يحمي الفساد؟

س: وأنك في هذا المقال نددت بتقاعس وزير الأوقاف عن الاعتراض على ذلك.. وشجع وزير الإسلام لهذه البرامج.. وتساءلت هل السيد رئيس الجمهورية يحمي الفساد في مصر؟

ج : أنا ذكرت أن وزير الأوقاف هزم بحد تعبيره بالنسبة لوزير الإعلام وذكرت أنني غير موافق على تأييد وزير الإعلام لهذه البرامج.. هذا يمحو حرية التعبير التي

ينص عليها الدستور، وقلت لا يمكن أن تتفق هذه الحرية مع نص الدستور أيضًا أما بالنسبة للسيد رئيس الجمهورية هل هو يحمي هذا باعتباره أكبر رأس في الدولة دستوريًّا؟ ثم لم أقف عند هذا التساؤل بل قررت قائلًا أن ما عرف عن رئيس الجمهورية من تردده على المساجد واستشهاده بآيات القرآن يجعلنا نجزم بأنه لا يمكن أن يحمي هذا الفساد ثم ختمت مقالي قائلًا إذا كان رئيس الدولة والوزير وأعضاء مجلس الشعب ينكرون الفساد فمن يحمي الفساد في مصر.

س: كما أن العدد رقم 64 الصادر في أغسطس سنة 1981 ورد به مقال لك تطالب باستقالة الوزارة؟

ج : أيوه حصل كتبت المقال بهذا العنوان طالبت فيه باستقالة الوزارة لأن صلاح جاهين نشر رسمًا كاريكاتيريًّا في جريدة الأهرام بعد حوادث الزاوية الحمراء وجاء رسمه هذا سيدة تمثل مصر وأمامها 3 أولاد منهم ولد يمثل العلمانية ومصر ترحب به أي بالعلمانية وتقول دول ولادي وبحبهم ومعنى هذا أن مصر دولة علمانية وقلت إن هذا يخالف نصًّا صريحًا في الدستور وهو أن الإسلام دين الدولة إذن ليست دولة علمانية كما استشهدت في حوار في لجنة الشئون الدينية في مجلس الشعب حول اقتراح الرقابة على الأفلام الخليعة والميزة جاء فيه أن الشيخ صلاح أبو إسماعيل عضو مجلس الشعب قال إن سياسة مصر الإعلامية سياسة علمانية وأشار وكيل المجلس وكان يرأس اللجنة محمد رشوان فقال: مصر لا يمكن أن تكون دولة علمانية واعترض على هذا، ثم تساءلت في المقال أين رئيس تحرير الأهرام الذي سمح بالصورة وأين وزير الإعلام وهو له إشراف على الصحف القومية وجريدة الأهرام فيها؟ وأين رئيس مجلس الشعب الذي يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية؟ أين هؤلاء الوزراء جميعًا حتى يسمحوا بنشر هذه الصورة التي هي طعن صريح في الدستور... وطالبت بناء على ذلك كله باستقالة الوزارة.

س: وهل نشر رسم كاريكاتير بالعدد الصادر 12/ 6/ 1981 بجريدة الأهرام للرسام صلاح جاهين يوضح به احتضان مصر للعلمانية يدعوك إلى المطالبة باستقالة الوزارة؟

ج : أيوه لأن السكوت على هذا النشر معناه الرضا على ما جاء فيه من الوزراء المسئولين عن وصف مصر بأنها علمانية وهذا الرضا يخالف نص الدستور فضلًا

عن أنه يخالف الإسلام والنص التشريعي الذي يقول إن الشريعة الإسلامية مصدر التشريع ونص الدستور أن الإسلام دين والدولة يتعين إقرارًا لمبدأ يناقض الدستور والوزراء والمسئولون مسئولون عن احترام الدستور وتطبيقه وكذلك أنا أطالبهم بالاستقالة.

س: ورد بالمذكرة كذلك أن العدد رقم 65 الصادر في سبتمبر سنة 1981 من مجلة الدعوة جاء به مقال لك بعنوان «أنعود إلى الجاهلية بعد أن كرمنا الله بالإسلام» هاجمت فيه إقامة مهرجان بفندق هيلتون لاختيار ملكة جمال النيل؟

ج: الذي اعترض على هذا مفتي الديار المصرية واستجبت له ومقالي هذا جاء لموقف المفتي والتعبير الذي استخدمته أنا وهو أن نعود إلى الجاهلية هو نفس التعبير الذي استخدمه فضيلة المفتي.

س: هل تُسلِّم بكتابتك جميع المقالات التي أشارت إليها المذكرة التي اشتملت على المعلومات التي توافرت عنك لدى مباحث أمن الدولة (اثبت عرض المذكرة عليه)؟

ج: أيوه لكن مقال وحيد من تهادي العنوان وهو المقال المنشور لي في العدد رقم 58 لأن المذكرة تقول إنه عنوان المقال نحو تطبيق الشريعة الإسلامية على الأحكام أنا لا أقول تعبيرًا على الأحكام هذا وكل ما عدا ذلك من مقالات وردت في المذكرة فأنا كتبتها فعلًا في مجلة الدعوة ونشرت ما قصدته بكتاباتي في التحقيق وأنا لم أقصد المساس بأي أحد.

س: ألا تنطوي مقالاتك تلك على انتقاد للأوضاع القائمة وهجوم على المسئولين والنظام القائم؟

ج: ليس فيه أي انتقاد وإنما هو من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والنصيحة للحاكم بغرض الإصلاح ومناداتي بإقامة الدولة الإسلامية والشريعة الإسلامية وسرعة التنفيذ هذا الأمر ما نص عليه الدستور من أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع هذا مطلبي مسلم به والحكومة نفسها شرعت في تنفيذه بتشكيل لجان في هذا وكل ما آخذه عليها البطء في هذا التنفيذ ونقدي للأوضاع الاجتماعية هو من قبيل مناداتي بالإصلاح والقول

بـأن المجتمـع مجتمـع جاهلية أن هناك مظاهر تطفو على السـطح تشـبه ما كان موجـودًا أيام الجاهليـة وأنا أطالب بالقضاء على هـذه المظاهر حتى يتم تطبيق الشريعـة الإسـلامية مظهـرًا وجوهـرًا وليـس في مقالاتي أي إثـارة أو هجوم شـخصي على أحد المسئولين وأنا سـبق أن ذكرت أن موقفي من النظام ما كان يتفق مع الإسلام أؤيده وما يخالف الإسلام أطالب بتغييره بالوسائل المشروعة وأتجه إلى المسئولين ثم....

س: هل تؤمن بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي؟

ج : طبعًا والإسلام هو دين السلام وينادي بالتعايش السلمي مع المؤمنين ويحض على معاملة أهل الذمة بالحسنى.

س: هل نشرت مجلة الدعوة مقالات تتعلــق بأحداث الزاوية الحمراء والفتن الطائفية؟

ج : نـشرت تحقيقًا صحفيًا أجراه على ما أذكر محمـد عبد القدوس يتعرض فيه لهذه الحـوادث وقال أسـبابها وأرجعهـا إلى أن ما يطالـب به الأقبـاط ومغالاتهم في مطالبهـم باعتبارهم أن هذا البلد بلدهم والمسـلمون غرباء عليهم.. الشـكوى من أنهم... في الوظائف العامة والوزراء إلى غير ذلك من موضع حديث السيد رئيس الجمهورية عقب عودته من أمريكا في رحلته قبل السابقة حيث تظاهروا هنـاك أمـام البيت الأبيض مظاهرة عدائية كما أذكر أنـه وصلني في مجلة الدعوة نـشرات نشرتهـا الجالية القبطية هناك في أمريكا تدعـو فيها أن الكنائس حرقت والأطفال ألقيت من النوافذ إلى غير ذلك من التهم الباطلة فموقف المجلة لم يكن إلا بيـان الطرف المتعصب في هذه الفتنة وهم الأقباط ليس المسـلمين فالأقباط هـم الذين يعتدون على المسـلمين وليس العكس كما نـشرت في هذه الأحداث نشرات ومطبوعات.. بالمسلمين وتطعن في رسول الله ﷺ وتأويل القرآن بها... عقيدتهم وغير ذلك وقد جمعت هذه الرسـائل والمطبوعات وسـلمها الأسـتاذ عمر التلمساني حسب ذاكرتي إلى المسئولين في وزارة الداخلية. والفتنة الطائفية أسـبابها في الواقع اعتداء للأقباط على المسلمين ومهاجمتهم لدينهم ونبيهم ومن جهة مغالاتهم في المطالب الشـخصية يطالبون بها بأكثر مما يسـتحقون فيدعون أن عددهـم ثمانـون مليون في مصر وعلى ذلك يجب أن يكـون لهم ثلث الوزارة

وثلث مقاعد المجالس السياسية بل أكثر من ذلك يطالبون بإقامة دولة مسيحية في الصعيد ولهم متطلبات عسكرية ويجمعون الأسلحة وقد ضبطت أخيرًا في كنائسهم بكل هذه الأمور هي أسباب الفتنة والمسلمون يقفون منها موقف الدفاع لا الهجوم لأن الحكومة فعلًا تعارض في كثير من تصرفات الأقباط مما أوصل إلى هذه الفتنة الأخيرة ولو أخذت الحكومة الأمر بالحسم مع الأقباط ما وقعت هذه الأحداث وقد عاش المسلمون والأقباط سنين في سلام ووفاق ولم تظهر هذه الحركات للأقباط إلا بعد أن تولى أمرهم هذا المدعو شنودة.

س: متى نشر هذا التحقيق الصحفي بجريدة الدعوة المتعلقة بأحداث الزاوية الحمراء؟

ج : عقب الأحداث في تاريخ لا أذكره والذي أجراه محمد عبد القدوس.

س: هل تمت مراجعة هذا التحقيق الصحفي قبل نشره بمجلة الدعوة؟

ج : أيوه.

س: من الذي قام بمراجعته قبل نشره ووافق على نشره؟

ج : أنا والأستاذ عمر التلمساني راجعناه نحن الاثنين ونحن الاثنين وافقنا على نشره.

س: هل وافقت أنت وعمر التلمساني على جميع البيانات التي وردت في ذلك التحقيق الصحفي؟

ج : وافقت أنا والأستاذ عمر التلمساني على جميع البيانات كما نشر في مجلة الدعوة ويتناول هذا التحقيق الصحفي بيان أسباب الفتنة الطائفية وعلاجها وأسباب الفتنة كما ورد بالتحقيق ولا أذكر العلاج الذي ورد في التحقيق وكان إجمالًا وجب أن تأخذ الحكومة الحزم مع الأقباط ولا تتغاضى عن تصرفاتهم.

س: ما هو دليلك على أنه نشرت خلال الأحداث الطائفية حسبما ذكرت نشرات ومطبوعات تبشر بالمسيحية وتطعن في رسول الله وتؤول القرآن بما يؤيد عقيدتهم؟

ج : هذا... سابقة على أحداث الزاوية الحمراء ولكنها أدت إلى الفتنة التي حدثت في الزاوية الحمراء وكانت تأتي للمجلة بالبريد أو من أشخاص لا أذكرهم وأحضروها لنا في المجلة وذكروا أن أشخاصًا مجهولين أعطوهم بعضها،

وجدتها تبشـير بالمسيحية علنًا وتطعن في رسول الإسـلام وتقوم بتأويل آيات القرآن بما يتفق مع العقيدة المسـيحية وكل ما وصل المجلة من نشرات سـلمت للأستاذ عمر الذي قام بتسليمه للمسئولين حسبما ذكرت.

س: ما هو دليلــك على أن الفتنة الطائفية حسبما ذكرت في أقوالك هي اعتداء الأقباط على المسلمين ومهاجمتهم؟

ج : أيـوه هـي اعتـداء الأقباط عـلى المسـلمين ومقالاتهـم في مطالبهـم ودليل هذا النـشرات والمطبوعـات التـي وصلت في مجلة الدعوة وسـلمناها إلى الأسـتاذ عمـر التلمسـاني والمظاهرات في أمريـكا من الأقباط أمام البيـت الأبيض عند زيـارة رئيس الجمهورية لأمريكا في زيارتـه الأولى والأخيرة حيث طالبوا فيها برفع الظلم كما يعتقدون وإعطائهم حقوقهم في الوظائف العامة. إلى غير ذلك وأخيرًا أكبر دليل على ذلك هو أحداث الفتنة الطائفية في الزاوية الحمراء كلها حيث أطلق أحد الأقباط الرصاص على المسـلمين وهم خارجون من المسجد المواجه لبيته حسبما وصل لي من معلومات ولا أذكر مصدرها الآن.

س: وكيف عرفت أن الأقباط يطالبون بإقامة دولة مسيحية في الصعيد ولهم تنظيمات عسكرية يحملون الأسلحة حسبما ذكرت في أقوالك؟

ج : من مصادر سماعية لا أتذكرها الآن.

س: أليســ لديك أي دليل على ذلك سوى هذه المصادر السماعية التي ذكرتها الآن؟

ج : لأ.

س: أليس في قولك هذا وأنت تذكر أنك استمعت مما تقول من مصادر سماعية لا تذكرها الآن أليس في قولك هذا نوع من الإثارة وإلهاب المشاعــر والتحريض علــى الفتنة الطائفية ممــا يعرض الوحدة الوطنية للخطر؟

ج : كل هذا يصح لو أنني نشرت هذه المعلومات أو أذعتها أو ألقيتها في اجتماع أو دعوت إليها بأي شكل من الأشكال ولكن هي معلومات خاصة احتفظت بها لنفسي وأوردتها في هذا التحقيق فقط كي يستفيدون منها.

س: ذكرت في أقوالك أن الحكومة تتغاضى عن تصرفات الأقباط مما أوصل المسألة لهذه الفتنة الأخيرة؟

ج : كما سبق أن ذكرت من استمرار ذلك السيل والنشرات والمطبوعات التي أشرت إليها سابقًا ورجوعها إلى المسئولين ثم استمرارها بعد ذلك مما يدل على أنه لم يحدث أي إجراء يمنع تكرارها.

س: ألديك أي دليل آخر على أن الحكومة تتغاضى عن تصرفات الأقباط مما أوصل إلى هذه الفتنة الأخيرة؟

ج : لا دليل عندي.

س: ألا ينطوي قولك بأن الحكومة تتغاضى عن تصرفات الأقباط مما أوصل المسألة للفتنة الأخيرة رغم عدم وجود دليل مادي لديك على صحة هذا القول على مساس الحكومة بطريقة... وهجوم على النظام الحاكم؟

ج : أنا لا أقصد الهجوم على الحكومة ولا على النظام ولكن أقصد أنه بمجرد وصول النشرات للمسئولين وقد أوصلها عمر التلمساني كان يجب أن يتخذوا إجراءً يمنع هذا التحدي من قبل الأقباط للمسلمين ولما لم يحدث دفعني للاعتقاد أن هناك تغاضيًا عن تصرفات الأقباط.

س: هل نشرت مجلة الدعوة مقالًا غير التحقيق الصحفي الذي أشرت إليه يتعلق بأحداث الزاوية أو الفتنة الطائفية؟

ج : لا أذكر غير هذا التحقيق الذي كتبه محمد عبد القدوس وأنا وعمر التلمساني.

س: هل لديك أقوال أخرى؟

ج : نظام السجن أشكو من عدم وجود زيارات لي فيه وأكل السجن لا يصلح من الناحية الصحية كما أشكو من عدم وجود الصحف والرسائل لي.



جانب من الصحافة الإسلامية التي شارك الأستاذ صالح العشماوي في تحريرها

الفصل الثاني

قضية «الجهاد الكبرى»



تحدثنا في الفصول السابقة عن بداية تجمع فكر الجهاد واجتماعه على فكرة واحدة، فقلنا إن هذا الفكر ولد في قضية «الفنية العسكرية» عام 1974 تحت قيادة «صالح سريَّة»، ثم تبلور في قضية القنصلية 1 لسنة 77 عسكرية عليا، ثم للمرة الثالثة تجمع في قضية «الجهاد الصغرى» عام 1979 والتي تعددت أحداثها على النحو الذي رأيناه في الفصل السابق حتى وصلت إلى تفجير بعض الكنائس.

وبنهاية هذه السنوات الخمس (74 - 80) كانت مجموعات الجهاد الإسلامي قد انطوت تحت راية واحدة بقيادة محمد عبد السلام فرج الذي استطاع أن يجمع المجموعات المختلفة في يده بعد أن لاقى كتابه «الفريضة الغائبة» إقبالًا كبيرًا من جماعات عدة، والتف حوله الآلاف من أبناء الجماعات الإسلامية فكان لنشاط عبد السلام فرج الدور البالغ في توحيد صفوف الإسلاميين، فقد جاب محمد عبد السلام فرج أنحاء البلاد لكي يكون مجموعات متناثرة من المنتمين إلى فكر الجهاد ومن هنا بدأت مقدمات مقتل الرئيس محمد أنور السادات.

لقد أصبحت فكرة الجهاد هي الفكرة الرئيسية التي تبسط يدها على سطح الفكر السياسي الإسلامي والجهاد هو المشروع الذي سيطر على هذه المجموعات التي كانت

تصب جميعها عند محمد عبد السلام فرج مثل مجموعة كرم زهدي في الوجه القبلي ومجموعة أسيوط (محمود شعيب وصفوت عبد الغني) و«عبدالرءوف أمير الجيش» ونبيل نعيم عبد الفتاح ومجموعة البحيرة ومجموعة بورسعيد وعشرات بل مئات من الأسماء كانت تجتمع خيوطها جميعًا في يد محمد عبد السلام فرج الذي كان بسيطًا في دعوته أثناء تجواله في القرى.

في ذلك الوقت كانت أحداث الزاوية الحمراء قد جعلت من الرئيس السادات رجلًا منفعلًا فاعتبر شباب تنظيم الجهاد هذا الانفعال ومطالبة السادات بفصل الدين عن الدولة وسّبه لبعض المشايخ - عملًا خارج نطاق الالتزام بالفكرة الإسلامية وهو ما قدم لهم دعمًا نفسيًّا كبيرًا لاتخاذ قرار اغتيال السادات.

ونحن في هذا الفصل سنستعرض قضية مقتل السادات على جزأين؛ في الجزء الأول سنعرض فكر الكتاب الذي به اغتيل السادات ألا وهو كتاب «**حكم قتال الطائفة الممتنعة**» الذي ألفه أعضاء الجماعة الإسلامية، وهو كتاب لا وجود له بالمكتبات استطعنا أن نحصل على نسخة منه مكتوبة بخط اليد وكان هذا الكتاب هو عنوان فكر الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد حتى إن توقيعه كان باسم الجماعة الإسلامية وشعارها، أما في الجزء الثاني فسنتطرق إلى فكر الجماعة نفسه كيف نشأ وتكون كما سنلقي الضوء على أفكار أبرز أعضاء الجماعة.

ولكن قبل الشروع في تحليل كتاب «الطائفة الممتنعة» هناك نقاط استفهام لابد من طرحها كمقدمة لا غنى عنها لفهم المناخ العام الذي أحاط بنشوء الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد وتطورهم جميعًا، وما إذا كان الفكر المعروض داخل كتاب الطائفة الممتنعة هو ذاته الفكر الذي صاحبهم داخل السجون، ربما يكون استمر معهم لسنوات غير أن خروجهم من خلف أسوار السجن جاء بنقض كل ما آمنوا به وسطروه داخل الكتاب محل بحثنا هذا، فقبل خروجهم من السجن قدموا ما يسمى بالمراجعات الفكرية التي اعتذروا فيها عن قتل السادات وقالوا إن قتله كان من قبيل الخطأ الذي عدلوا عنه.

واختلفت الآراء من حولها فهل قدموها عن عقيدة حقيقية أصابت هؤلاء الأفراد ندم حقيقي على أنهم أخطأوا في الفهم لذلك أصدروا تلك المراجعات بصورة تعبر عن تصحيح هذا الخطأ للأجيال القادمة، أم قدمت هذا المراجعات للخروج من السجن

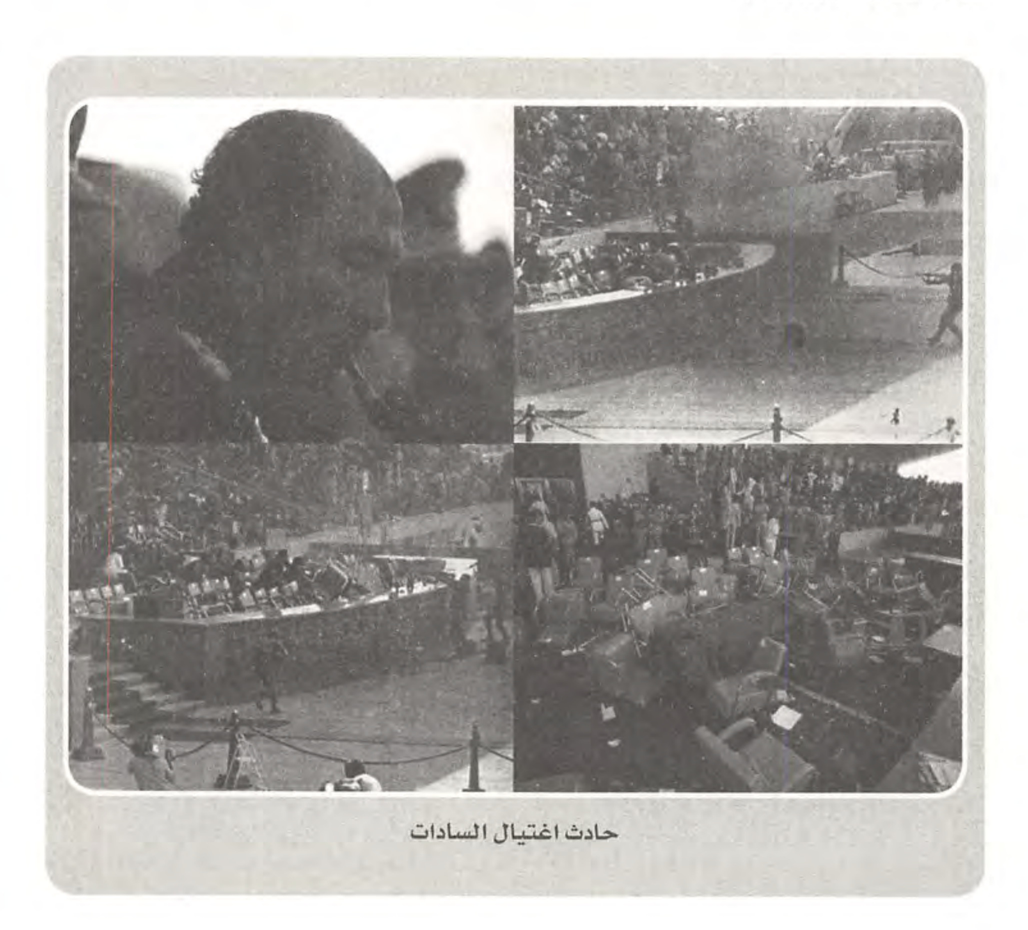
خاصة وأن الجماعة الإسلامية لم تكتف بمجرد تقديم مراجعات فكرية وإنما وبالاتفاق مع الأجهزة الأمنية كانت تجوب السجون لإقناع أبنائها بالعدول عن آرائهم في قتل السادات.

في مجمل الأحوال كان الخروج من السجن مشروطًا بتلك المراجعات ومن رفضها أبقت عليه أمن الدولة خلف غيابات السجن ولا يشير هذا إلى أنها كانت مراجعات سطحية المضمون وصورية بل على النقيض كتبت بفقه وتعمق كما وثِّق محتواها بمراجع عدة، لكن قبل أن نسهب في التأمل في المراجعات نحدو إلى الفكر الذي قامت بمقتضاه الجماعة الإسلامية بقتل الرئيس الراحل محمد أنور السادات ومعه أكثر من 60 جنديًا وضابطًا وكانوا سعداء بذلك كثيرًا وذلك في القضية 462 لسنة 1981 والمتهم فيها المئات حتى فاق العدد 300 متهمًا وهم ما سنستعرضه بالأسماء في الجزء الثاني من هذا الفصل ولكن يكفي أن نشير سريعًا في تلك المقدمة التي لابد منها إلى أن القائمة تضم أسماءً شهيرة هم محور الأحداث العصرية مثل الدكتور عمر عبد الرحمن، عصام دربالة، ناجح إبراهيم، عاصم عبد الماجد، كرم زهدي، عبود الزمر وغيرهم.

بقيت جزئية أخيرة قبل أن نشرع في رواية الجزء الأول من هذا الفصل ألا وهي أن قضية «الجهاد الكبرى» عام 81 التي اغتيل فيها الرئيس السادات لم تحدث فجأة بل سبقتها قضايا صغرى كانت نواة لتبلور العديد من التنظيمات الجهادية وانتظامها جميعًا تحت فكر واحد وراية واحدة في قضية «الجهاد الكبرى» 81، وتعدى الأمر فيما بعد إلى أن خرج من رحم تلك القضية قضايا فرعية كثيرة كان ضباط أمن الدولة ووزارة الداخلية يحترفون صناعتها لضمان الإبقاء على أعضاء التنظيم داخل السجون، نذكر على سبيل المثال: محاولة أحد الضباط أن يستدرج «عبدالرءوف أمير الجيش» عضو تنظيم الجهاد من داخل السجن عقب حبسه في قضية «الجهاد الكبرى» ليسجل له على أنه يريد الوقوف على أفكار هذا التنظيم فاندمج معه «عبدالرءوف أمير الجيش» واعترف وأقر - من باب الدعاية لفكره - عن بعض الوقائع الخطيرة والمهمة، غير أن القضية فشلت بالرغم من أن التسجيلات مسجلة تسجيلًا صحيحًا إذ أن الضابط بطل هذه القضية سجل بالخطأ للقاضي الذي كان سينظر القضية حين كان هو و«عبدالرءوف» في غرفة

المداولة وحينما أفرغت النيابة الشريط ظهر الأمر وكأن النيابة تسجل على المحكمة حيث ظهر صوت القاضي في الشريط مما أدى إلى فشل تلك القضية.

ولكننا حكينا عنها كما سنحكي عن كل قضية فرعية خرجت من رحم قضية «الجهاد الكبرى» ولكننا الآن سنكتفي بتلك المقدمة التمهيدية وندخل صوب الجزء الأول من هذا الفصل ألا وهو الفكر الذي قتل السادات وذلك بتسليط الضوء على كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة».



حادث اغتيال السادات

الفكر الذي قتل السادات:

عليك أولًا أن تتأمل شعار الجماعة الإسلامية سيف ومصحف وشمس والآية الكريمة: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ﴾ لتتعرف على فكر الجماعة بشكل بسيط دونما أية تعقيدات؛ فهو شعار معبر عن كيان منظم له ميثاق اجتمع تحت لوائه العديد من الشباب المتحمس لفكرة الجهاد ومن هذا الشعار تلخصت أفكار الجماعة الإسلامية فيما أسموه ميثاق العمل الإسلامي الذي تمت كتابته داخل السجن، والذي كان المقدمة الطبيعية لكتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة» وهو الكتاب الذي تحوي سطوره الأفكار التي اجتمع عليها أعضاء الجماعة الإسلامية ومنها قتل السادات.

ونحن في هذا الفصل سنورد أمثلة لفكر تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية وقت مقتل السادات وقبل أن يقدموا ما يسمى بالمراجعات، ذلك الفكر الذي كان يرى بوجوب جهاد أجهزة الدولة ورموزها من خلال استعراض الكتاب الأشهر «حكم قتال الطائفة الممتنعة» والذي لم يعد له بعد أي نسخة متاحة بالمكتبات فهو وثيقة نادرة نقدمها في موسوعتنا تلك .

وكتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة» يقرب من مائة وثلاثين صفحة من القطع الكبير وفي نهايته نجد فهرسًا عامًّا للمراجع التي استند إليها المؤلف، وإذا كان من الصعب علينا تصوير كتاب الطائفة الممتنعة كله إلا أننا سنشير إلى أهم النقاط التي وردت في هذا الكتاب.

ولنبدأ من الإهداء، فالإهداء في الصفحة الأولى من الجماعة الإسلامية إلى أعز أبنائها خالد وعطا وحسين ومحمد عبد السلام (وهم الذين حكم عليهم بالإعدام في مقتل السادات) وجاء نص الإهداء:

«هذه ثمرة من ثمرات عملكم الخالد في سبيل الله هذا هو حكم قتال الطائفة الممتنعة عن شرائع الإسلام، هذا هو الحكم الشرعي الذي خرجتم امتثالًا له فذاع صيته واشتهر بعد أن كان فريضة غائبة. التوقيع الجماعة الإسلامية».

أهم الفقرات التي وردت في هذا الكتاب:

على سبيل المثال ورد في مقدمة الكتاب النصوص التالية:

«إن الذين ينكرون علينا هذا الفهم للجهاد قد أخطأوا هم ابتداءً في فهم الإسلام وأن الصورة شوهت في عقولهم ماهية الإسلام وغايته ومن ثم ضاعت من مخيلتهم صور الجهاد وهدفه».

«لسنا من البلاهة بحيث نواجه السيف بالخطب والمقالات».

«أيما طائفة ذات شوكة تمتنع عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة الواجبة تقاتل عليها وإن كانت مسلمة تنطق بالشهادتين وإن كانت مقرة بوجوب ما امتنعت عنه ومن أعان هذه الطائفة قوتل كقتالها ومن خرج في صف هذه الطائفة ولو مكرهًا قوتل أيضًا ويُبعث يوم القيامة على نيته وقتالها واجب ابتداءً وإن لم تبدأ هي بالقتال ولا يكف المسلمون عن قتالها حتى تلتزم شرائع الإسلام التي تركتها ويستوثقون من ذلك».

هذه بعض العبارات التي تبين خطورة هذا الفكر ولكننا لا نستطيع أن نصفه بالصحيح أم بالخاطئ، بالحق أم بالباطل لأننا في مقام التأريخ والتوثيق ولسنا في مجال الحكم على الأشياء وإنما ننقل ذلك للقارئ كي يعلم ويدرس بنفسه.

ولننتقل إلى الخلاصة التي ذكروها في نهاية الفصل الثالث وهي من ست نقاط نذكر منها أربعة تبين لك خلاصة ما انتهوا إليه:

1 - يُقاتل الكفار حتى يأتوا بالشهادتين فإن قالوها عصموا دماءهم وأموالهم وصاروا بذلك مسلمين.

2 - الداخلون في الإسلام إن لم يلتزموا شرائعه قُوتلوا عليها فأيما طائفة ذات شوكة ولو انتسبت للإسلام وتكلمت بالشهادتين وامتنعت عن بعض شرائعه الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها باتفاق المسلمين حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله.

3 - اختلف العلماء في قتال الطائفة الممتنعة لو تركت السنة الراتبة أما الواجبات والمحرمات الظاهرة المستفيضة فإنه يقاتل عليها بالاتفاق.

4 - الممتنعون عن شريعة من شرائع الإسلام إما أن يكونوا جاحدين لها فيصيرون بذلك مرتدين فإن كانوا طائفة ذات شوكة ومنعة وجب قتالهم كما يقاتل المرتدون

ويقتل الواحد المقدور عليه منهم وإن كانوا في قرى المسلمين فرقوا فيها بعد توبتهم وألزموا بشرائع الإسلام التي تجب على المسلمين أو يكونوا مقرين بوجوبها فإن كانوا في طائفة ذات شوكة ومنعة قوتلوا حتى يلتزموا بشرائع الإسلام الواجبة كلها.

أسئلة وشُبهات للرد على كتاب «الجماعة الإسلامية»:

الشبهة الأولى:

«كيف تقاتلون أقوامًا مسلمين يقولون لا إله إلا الله بحجة أنهم لا يلتزمون بعض شرائع الإسلام ألا تعلمون أن رسول الله ﷺ قد أنكر على أسامة بن زيد رضي الله عنه قتل الكافر الذي قال لا إله إلا الله وقال ﷺ لأسامة رضي الله عنه: وكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة» وجاء الرد في أكثر من ثلاث صفحات من القطع الكبير.

الشبهة الثانية:

«أنتم إذًا تبيحون أو توجبون على المسلمين قتال أي طائفة ذات شوكة تمتنع عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة وإن كانت هذه الطائفة مسلمة مقرة بوجوب ما امتنعت عنه؟».

الشبهة الثالثة:

«بأي شيء استبحتم دماء كل طائفة ممتنعة عن شرائع الإسلام؟».

الشبهة الرابعة:

«فإن سلمنا معكم بوجوب قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام فإن هذا يجب ألا يتعدى هذه الطائفة إلى أعوانها كالشرطة ونحوهم؟».

الشبهة الخامسة:

«فإن أبيتم إلا قتال هذه الطائفة وأعوانها فلم تقاتلون الأجناد الكارهين الذين خرجوا معهم مجبرين؟».

هذه هي الأسئلة والشبهات التي واجهت هذا الكتاب الذي يعتبر ميثاق الجماعة الإسلامية في عملية الجهاد واستحلال الدماء وقام الكتاب بالرد عليها بطريقة محددة، ومن اللطائف أن هذه الشبهات التي قامت الجماعة الإسلامية بالرد عليها في هذا

الكتـاب تحولت في المراجعات إلى عقيدة يتبناها هؤلاء الشـباب أنفسـهم أي أنهم عادوا بعد عشرات السنين لتبني ما أسموه «شبهة».

ولا يكتفـي الكتـاب بذلك بـل يتحدث في فصـل كامل عن أحكام القتـال وطريقته والتفرقـة بين النـاس واعتبارهم إما مرتدين وبغـاة أو خوارج ومانعـي زكاة، ثم اختتم الكتاب هذه الفصول بتلك العبارة التي ينبغي أن نضعها لأهميتها في نهاية هذا التحليل.

نـص العـبــارة القـائـلــة:

«وبعـد وقبـل أن نفـترق أخـي المسـلم نـود أن نقـول كلمة ليسـت بفتوى ننقلها، فلقد نقلنا من الفتاوى الكثير ولكنها وصـية نريد أن نتـواصى بها وأن يـوصي بها بعضنا بعضًـا، نريـد أن نقـول ومـاذا بعد؟ إن العـالم الإسـلامي يشـهد اليـوم صحوة يعترف بذلـك العدو قبل الصديق، وإن رصـاصـات السـادس من أكتوبـر 1981 الثامن من ذي الحجـة 1401، كانـت في وجه الباطـل صـرخـة وأي صرخة إنهـا صـرخة انبعاث وليسـت صرخة يأس، صرخة وليد وليسـت صرخة نحيب، ولكن حذار حذار من أن نقف عند حدود الماضي نتأمل أو نتسـامر، حذار حذار من أن نظن من أننا أدينا ما علينا أو أن الجعبـة قـد فرغت لا بل إن هذا هو أول الطريق والطريق قد أضحى واضح المعالم وهو أيضًا ظاهر المشـقة ولكنه هو الطريق الوحيد فلا تصدنك أخي المسـلم مشـقته عن السـير على دربه، ولا تمنعنك وحشـته عن المضي فيه، ولكـن عليك أخي وقد علمت أن تعمـل ولقـد علمنا بحمـد الله في دين الله الكثـير والكثير في الحاكميـة وفي العبودية وفي الدعوة وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي الجهاد وفي العقائد والشعائر والشرائع وبقـي أن نعمـل على هدي وبصيرة وبجد وبعزم وإخلاص وتفانٍ فلنعمل في سـبيل الله والمسـتضعفين من الرجال والنسـاء والولدان وحتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله. توقيع الجماعة الإسلامية».

(انتهت العبارات التي تجمع فكر استحلال القتل للطائفة الممتنعة)

هكذا نكون قد قدمنا القضية التي تعتبر قضية القرن ألا وهي قضية قتل رئيس الجمهورية وإعـلان الجهـاد في ربوع مصر عـلى نظام قائم باعتبـار أنه نظام كافر على الوجـه الذي نراه مستوفيًا لجوانب جديدة لم تطرح من ذي قبل ودعمًا بوثائق نادرة مثل هذا الكتاب.

والآن إلى عرض بعض الأجزاء المصورة من كتاب «**حكم قتال الطائفة الممتنعة**» التي جعل الجماعة الإسلامية تستبيح الدم.

الشبهة الأولى:

قالوا: كيف تقاتلون أقواماً مسلمين يقولون "لا إله إلا الله" مع أنهم لا يلتزمون ببعض شرائع الإسلام ألا تعلمون أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أنكر على أسامة بن زيد رضي الله عنه قتل الكافر الذي قال "لا إله إلا الله" عندما رفع عليه السيف وقال صلى الله عليه وسلم لأسامة رضي الله عنه "وكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة"

نقول ابتداءً: إن موضوع حديث أسامة غير موضوع النزاع فلا يجوز الاستدلال به في هذا الموضع لأنه استدلال في غير موضعه ليس فيه دلالة. وبيان ذلك أن الحديث يأمر بالكف عن الكافر بمجرد قوله "لا إله إلا الله".. والنزاع حول من انتسب للإسلام وامتنع عن التزام بعض شرائعه.. فهذا أمر وذاك آخر ولعله من المفيد أن نعيد ذكر بعض ما نقلناه عن ابن رجب رحمه الله في أول البحث من هذا البحث..

قال ابن رجب: "ومن المعلوم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل من كل من جاءه يريد الدخول في الإسلام الشهادتين فقط ويعصم دمه بذلك ويجعله مسلماً، فقد أنكر على أسامة بن زيد قتله لمن قال: لا إله إلا الله لما رفع عليه السيف واشتد نكيره عليه... فإن كلمتي الشهادتين بمجردهما تعصم من أتى بهما ويصير بذلك مسلماً، فإذا دخل في الإسلام [illegible] بالمسلمين ما على المسلمين وإن أخل بشيء من هذه الأركان فإن كانوا جماعة لهم منعة قوتلوا... فجعل مجرد الإجابة إلى الشهادتين عصمة للنفوس والأموال [illegible] بحقها، ومن حقها الامتناع عن الصلاة والزكاة بعد الدخول في الإسلام كما فهمه الصحابة رضي الله عنهم... فهذا [illegible] في الإسلام، فإن أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة [illegible] ومن هذا ومنع تناظر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما [illegible] أبا بكر رضي الله عنه [illegible] قتالهم من قوله "إلا بحقه" [illegible] ومن حقه أداء حق المال الواجب [illegible] الشهادتين يعصم الدم في الدنيا تمسكاً بعموم أول الحديث... [illegible] رجع إلى موافقة الإمام أبي بكر رضي الله عنه... [illegible] الإسلام أن يقاتلوا عليها كما يقاتلون على ترك الصلاة والزكاة".

رواه مسلم

جامع العلوم والحكم: (١/ ١٨٠-١٨٠) [illegible]

صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

فالكافر يقاتل على "لا إله إلا الله" لذا يجب الكف عنه إذا قالها لأنه أصبح بذلك مسلماً .. له ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين .. والمسلم مطالب بكل شرائع الإسلام التي تجب في حقه فإن أقامها وإلا عوقب على تركها بما أمر به الشرع، فتارك الصلاة يقتل إن أصر على تركها ولم يتب، والممتنع عن أداء الزكاة تؤخذ منه قهراً ويعزر، والزاني يرجم إن كان محصناً ويجلد إن كان غير محصن، وشارب الخمر يجلد ثمانين جلدة .. وهكذا جاءت الشريعة بعقوبة كل من ترك واجباً أو فعل محرماً .. هذا في حق الفرد المقدور عليه .. أما من منع شريعة من شرائع الإسلام وامتنع بقوة فإنه يقاتل. قال الإمام مالك رحمه الله تعالى:

"كل من منع فريضة من فرائض الله تعالى فلم يستطع المسلمون أخذها كان حقاً عليهم جهاده حتى يأخذوها منه."[1] فهو يقاتل على حق الإسلام كما في الحديث "إلا بحق الإسلام" وفي رواية "إلا بحقها" وهذا عين ما قال الخطابي: "... فكان هذا من عمر رضي الله عنه تعلقاً بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره ويتأمل شرائطه. فقال له أبو بكر رضي الله عنه "إن الزكاة حق المال" يريد أن القضية قد تضمنت عصمة دم ومال معلقة بإيفاء شرائطها، والحكم المعلق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معدوم."[2] فالمسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله عليه أن يقوم بواجبات الإسلام وأن يلتزم شريعته فإن خرج عنها قوتل إذا كان ممتنعاً .. والكافر يقاتل على لا إله إلا الله فإن قالها صار مسلماً فإن التزم شرائع الإسلام وإلا لم نكف عن قتاله .. والقتال - عندئذ - يكون على شرائع الإسلام وحقوقه التي قال عنها صلى الله عليه وسلم "إلا بحقها"

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:

"... فأما حديث أسامة فإنه قتل رجلاً ادعى الإسلام بسبب أنه ظن أنه ما ادعاه إلا خوفاً على دمه وماله. والرجل إذا أظهر الإسلام وجب الكف عنه حتى يتبين منه ما يخالف ذلك. وأنزل الله في ذلك: (يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا)[3] أي فتثبتوا. فالآية تدل على أنه يجب الكف عنه والتثبت فإن تبين منه بعد ذلك ما يخالف الإسلام قتل لقوله: (فتبينوا) ولو كان لا يقتل إذا قالها لم يكن للتثبت معنى. وكذلك الحديث الآخر[4] وأمثاله معناه ما ذكرناه أن من أظهر الإسلام والتوحيد وجب الكف عنه إلا أن تبين منه ما

---

(1) الروضة الندية: (١/ ١٨٤) دار التراث .. وانظر: الموطأ: ( )
(2) مسلم بشرح النووي: (١/ ٢٠٢) المطبعة المصرية
(3) النساء: (٩٤)
(4) حديث: "أمرت أن أقاتل الناس..." المروي في الصحيحين

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

يناقض ذلك. والدليل على هذا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى قال له أقتلته بعدما قال: لا إله إلا الله.[1] وقال «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله»[2] هو الذى قال فى الخوارج «أينما لقيتموهم فاقتلوهم. لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد»[3] مع كونهم من أكثر الناس عبادة وتهليلاً، حتى أن الصحابة يحقرون صلاتهم عندهم، وهم [أى الخوارج] تعلموا العلم من الصحابة فلم تنفعهم لا إله إلا الله ولا كثرة العبادة ولا ادعاء الإسلام لما ظهر منهم مخالفة الشريعة.»[4] .. نعم لم تمنع لا إله إلا الله من قتالهم لأنهم كانوا قد خالفوا الشريعة فقوتلوا على هذه المخالفة حتى يعودوا .. لم يقاتلوا على لا إله إلا الله.

قال ابن رجب الحنبلى فى شرح حديث «أمرت أن أقاتل الناس ....»[5]

«وقوله صلى الله عليه وسلم: «وحسابهم على الله عز وجل»[5] يعنى أن الشهادتين مع إقام الصلاة وإيتاء الزكاة تعصم دم صاحبها وماله فى الدنيا إلا أن يأتى ما يبيح دمه. وأما فى الآخرة فحسابه على الله عز وجل فإن كان صادقاً أدخله الجنة وإن كان كاذباً فإنه من جملة المنافقين فى الدرك الأسفل من النار. وقد تقدم أن فى بعض الروايات فى صحيح مسلم: «ثم تلا [صلى الله عليه وسلم]: (فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر. إلا من تولى وكفر. فيعذبه الله العذاب الأكبر. إن إلينا إيابهم. ثم إن علينا حسابهم)[6].»[7]

---

(1) رواه مسلم

(2) رواه الشيخان

(3) [illegible]

(4) [illegible] (٩٥، ٩٦) دار الفكر.

(5) متفق عليه.

(6) الغاشية: (٢١ – ٢٦)

(7) جامع العلوم والحكم: [illegible]

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

رضي الله عنهم السلاح على مانعي الزكاة والخوارج

فقتال المسلمين للطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة [illegible]

مأمور به من جهة الشرع [illegible]

أبو بكر بقتاله مانعي الزكاة .. وعلي بقتاله الخوارج

قال النووي في شرح حديث «لا ترجعوا بعدي كفاراً ...»

«قيل في معناه سبعة أقوال : أحدها : أن ذلك كفر في حق المستحل [illegible]»

وذكر النووي - أيضاً - قاعدة أهل السنة والجماعة في ذلك :

«أن من حمل السلاح على المسلمين بغير حق ولا تأويل ولم يستحله فهو عاص ولا يكفر فإن استحله كفر»

قال ابن حجر في شرح حديث «من حمل علينا السلاح فليس منا» :

«ومعنى الحديث : حمل السلاح على المسلمين لقتالهم به بغير حق»

وقال في شرح نفس الحديث :

«والوعيد المذكور لا يتناول من قاتل البغاة من أهل الحق فيحمل على البغاة وعلى من بدأ بالقتال ظالماً»

فالحكم هنا قاتل من هم شر من البغاة ... إنه [illegible] الوعيد [illegible] على الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة التي حمل السلاح في وجه المسلمين [illegible]

وقال في شرح حديث «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما ...»

«وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصرة الحق وقتال الباغين»

وقال في شرح ذات الحديث :

«قال الطبري لو كان الواجب في كل اختلاف يقع بين المسلمين الهرب منه بلزوم المنازل وكسر السيوف لما أقيم حد ولا أبطل باطل ولوجد أهل الفسوق [illegible] استحلال المحرمات من أخذ الأموال وسفك الدماء وسبي الحريم [illegible]

[illegible]

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»

من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

القرطبي: فبين الحديث هذا الحديث أن القتال إذا كان على جهل من طلب الدنيا أو اتباع لهوى فهو الذى أريد بقوله: «القاتل والمقتول في النار».[1]

قال ابن تيمية رحمه الله:

«وهكذا المقتتلون على باطل لا تأويل فيه: مثل المقتتلين على عصبية ودعوى جاهلية، كقيس ويمن ونحوهما، هما ظالمان، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار، قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه.» أخرجاه في الصحيحين.»[2]

وقال النووي:

«قوله صلى الله عليه وسلم: «إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار.» معنى تواجها ضرب كل واحد وجه صاحبه أي ذاته وجملته. وأما كون القاتل والمقتول من أهل النار فمحمول على من لا تأويل له ويكون قتالهما عصبية.»[3]

وقال رحمه الله:

«وقال معظم الصحابة والتابعين وعامة علماء الإسلام: يجب نصر المحق في الفتن والقيام معه بمقاتلة الباغين كما قال تعالى: (فقاتلوا التي تبغي ...) الآية[4] ... وتأولوا الأحاديث وهذا هو الصحيح، وتتأول الأحاديث على من لم يظهر له المحق أو على طائفتين ظالمتين لا تأويل لواحدة منهما.»[5]

.. فالوعيد إذن لا يشمل من قاتل مع المحق .. لا يشمل من قاتل البغاة، فكيف بمن قاتل الخارجين عن شرائع الإسلام!! أفيقول قائل بعد ذلك بأن القتال محرم؟!

---

(1) فتح الباري: (١٣ /)

(2) مجموع الفتاوى: (٢٨ / ٣٢٢) مكتبة ابن تيمية

(3) مسلم بشرح النووي: (١٨ / ١١) المطبعة المصرية

(4) الحجرات: (٩)

(5) مسلم بشرح النووي: (١٨ / ١٠) المطبعة المصرية

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

...ة الثالثة :

قالوا : بأى شئ استبحتم دماء كل طائفة ممتنعة عن شرائع الإسلام وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : الثيب الزانى ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة . »[1] فأين هذه الطائفة من هذه الأصناف المذكورة .

قلنا : والجواب من وجهين :

الأول : أنه ثبت بالشرع جواز - بل وجوب - قتل بعض المسلمين بأفعال ارتكبوها تخرج عن هذه الثلاث المذكورة فى الحديث . ومثال ذلك : قتل المبتدع الداعي إلى بدعته لخوف الضرر على معتقدات الناس .. وقتل الجاسوس المسلم حداً .. وقتل تارك الصلاة حداً عند بعض الأئمة .. وقتل شارب الخمر فى المرة الرابعة عند بعض الأئمة .. وقتل الساحر حداً عند بعض الأئمة .. وقتل من تزوج امرأة أبيه .. وغير ذلك .

فدل هذا على أن الأمر ليس محصوراً فى هذه الثلاث المذكورة وبالتالى فليس لكم فى الحديث حجة .

الوجه الثانى - وهو الأهم والأوضح - : أن هناك فرق بين القتل والقتال ومن ذلك يقول ابن تيمية : « والمقصود : وإن تنازعوا فى قتل الواحد المقدور عليه من هؤلاء [يعنى الخوارج والرافضة] فلم يتنازعوا فى وجوب قتالهم إذا كانوا ممتنعين ؛ فإن القتال أوسع من القتل ، كما يقاتل الصائلون العداة والمعتدون البغاة وإن كان أحدهم إذا قدر عليه لم يعاقب إلا بما أمر الله ورسوله

قال الشيخ عبدالله الشرقاوى :

« أما مانع الزكاة فتؤخذ منه قهراً ويعزر على تركها ولا يقتل فإن امتنع لقوة قوتل وبهذه الطريقة قاتل الصديق رضى الله عنه مانعى الزكاة ولم ينقل أنه قتل أحداً منهم »[2] أى أنه قد لا يحل قتل الواحد المقدور عليه من الطائفة الممتنعة عن شريعة أو أكثر من شرائع الإسلام .. ومن فاته المؤمن حل قتاله فإن قتل فى القتال فلا شئ أما قتله صبراً فقد لا يحل بل يعاقب عليه بما أمر الله ورسوله به . وتقاتل الطائفة إذا امتنعت

[1] راجع ص : (٣٢) من هذا البحث .
[2] فتح المبدى شرح مختصر الزبيدى : (١ / ٦٠) الحلبى طبعة ١٩٦٨م .

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

قال ابن حجر العسقلاني : في شرح حديث «أمرت أن أقاتل الناس ...» :

«... وقال الشيخ محيي الدين النووي في هذا الحديث : أن من ترك الصلاة عمداً يقتل . ثم ذكر اختلاف المذاهب في ذلك . وسئل الكرماني عن حكم تارك الزكاة وأجاب بأن حكمهما واحد لاشتراكهما في الغاية . وكأنه أراد في المقاتلة أما في القتل فلا — والفرق : أن الممتنع من إيتاء الزكاة يمكن أن تؤخذ منه قهراً بخلاف الصلاة ، فإن انتهى إلى نصب القتال ليمنع الزكاة قوتل وبهذه الصورة قاتل الصديق مانعي الزكاة ولم ينقل أنه قتل أحداً منهم صبراً . وعلى هذا ففي الاستدلال بهذا الحديث على قتل تارك الصلاة نظر للفرق بين صيغة أقاتل وأقتل والله أعلم . وقد أطنب ابن دقيق العيد في شرح العمدة في الإنكار على من استدل بهذا الحديث على ذلك . وقال : لا يلزم من إباحة المقاتلة إباحة القتل ؛ لأن المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ولا كذلك القتل . وحكى البيهقي عن الشافعي أنه قال : ليس القتال من القتل بسبيل ؛ قد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله .» (1)

على أنه يجب ألا يغيب عن الذهن أن الطائفة الممتنعة الجاحدة لما امتنعت عنه هي طائفة مرتدة كافرة .. كل واحد من أفرادها مرتد تارك لدينه مفارق للجماعة .. لذا فالواحد المقدور عليه منهم يقتل بلا خلاف إن لم يتب .. وهو داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم «والتارك لدينه المفارق للجماعة .» والشبهة إنما تثار حول الطائفة الممتنعة المقرة بوجوب ما امتنعت عنه ونحن لم نقل إنها تقتل ولم نقل إن جميع أفرادها يقتلون بل قلنا — كما قاله أهل العلم فيها — تقاتل . وفرق كبير بين القتل والمقاتلة .. ورحم الله الشافعي : «قد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله» ولقد قلنا غير مرة أن الواحد المقدور عليه من هؤلاء يعاقب بما أمر [illegible] .. وقد تكون عقوبته بقطع يد أو رجل أو غير ذلك .. على أنه يجب ألا ننسى أن عقوبته قد تصل في بعض الأحوال بالقتل إذا كان شره وفساده لا ينتهي إلا بقتله . ذكر ابن تيمية عن الفقهاء في حديثه عن الخوارج : «.. وجوز طائفة من أصحاب [illegible] ومالك [illegible] فإن تابوا وإلا قتلوا [illegible]» وقال ابن تيمية : «.. والصحيح أنه يجوز قتل الواحد منهم كالداعية إلى مذهبه ونحو ذلك ممن فيه فساد .» (2)

(1) فتح الباري : (1 / 77) دار الكتاب الجديد.
(2) الفتاوى : (28 / 500).

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

وقال ابن تيمية أيضاً: «ومن كان داعياً منهم إلى الضلال لا يكف
شره إلا بقتله قتل أيضاً، وإن أظهر التوبة، وإن لم يحكم بكفره»(٤٠)
والخلاصة: أن الحديث المذكور في القتل لا القتال.. فهو نص
في غير محل النزاع.. ثم إن الحديث لا حجة فيه أيضاً من ناحية
أخرى إذ أنه لا يفيد الحصر والقصر لأن هناك أصنافاً غير الثلاث
أصناف المذكورة في الحديث تقتل كما ذكرنا. والله أعلم.

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

...ـة الرابعـة :

قالوا : فإن سلمنا معكم بوجوب قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام .. فإن هذا يجب أنه لا يتعدى هذه الطائفة إلى أعوانها كالشرطة ونحوهم .

إن الكلام في هذه المسائل للشرع والدين لا للعقل والتخمين .. وقد قضى شرع الحنيف بأن المعاون لكل طائفة ممتنعة يأخذ نفس أحكامها ، وهو منها فيما لها وما عليها .. بل إنه من كثر سواد طائفة - بأن كان معهم ولم يعنهم بشيء - جرى عليه حكمهم في ظاهر عقوبتهم .

روى مسلم في صحيحه عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يعوذ عائذ بالبيت فيبعث إليه بعث فإذا كانوا ببيداء من الأرض خسف بهم " فقلت : يا رسول الله فكيف بمن كان كارها . قال : " يخسف به معهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته " .

وفي لفظ للبخاري ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يغزو جيش الكعبة فإذا كانوا ببيداء من الأرض يخسف بأولهم وآخرهم " قالت : قلت يا رسول الله كيف يخسف بأولهم وآخرهم وفيهم أسواقهم ومن ليس منهم ؟ قال " يخسف بأولهم وآخرهم ثم يبعثون على نياتهم " .

قال النووي في شرح حديث أم سلمة المتقدم :

" في هذا الحديث من الفقه التباعد من أهل الظلم والتحذير من مجالستهم ومجالسة البغاة ونحوهم من المبطلين لئلا يناله ما يعاقبون به ، وفيه أن من كثر سواد قوم جرى عليه حكمهم في ظاهر عقوبتهم . "[1]

وروى البخاري في صحيحه ، عن عكرمة قال : أخبرني ابن عباس أن ناسا من المسلمين كانوا مع المشركين يكثرون سواد المشركين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيأتي السهم فيرمى به فيصيب أحدهم فيقتله أو يضربه فيقتله فأنزل الله تعالى : (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم)[2] . "

قال ابن حجر العسقلاني في شرح هذا الحديث :

" ... أي يقتل إما بالسهم وإما بالسيف ، وفيه تخطئة من يقيم بين أهل المعصية باختياره - لا لقصد صحيح من إنكار عليهم مثلا أو رجاء إنقاذ مسلم من هلكة - وأن القادر على التحول عنهم لا يعذر . كما وقع للذين كانوا أسلموا ومنعهم المشركون من أهلهم من الهجرة ثم كانوا يخرجون مع المشركين لا لقصد قتال المسلمين بل لإيهام

مسلم بشرح النووي ١٨ / ٧ ...

النساء ...

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

كثرتهم في عيون المسلمين فحصلت لهم المؤاخذة بذلك. فرأى مالك أن من خرج في
جيش يقاتلون المسلمين يأثم وإن لم يقاتل ولا نوى ذلك.»(١)
فكيف بمن عاون وقاتل !!

قال ابن تيمية في حديثه عن عقوبة المحاربين(٢):
«وإذا كان المحاربون الحرامية جماعة، فالواحد منهم باشر القتل بنفسه، والباقون
له أعوان وردء له، فقد قيل: إنه يقتل المباشر فقط. والجمهور على أن
الجميع يقتلون ولو كانوا مائة وأن المباشر والردء سواء. وهذا هو المأثور
عن الخلفاء الراشدين، فإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قتل ربيئة المحاربين،
والربيئة: هو الناظر الذي يجلس على مكان عال ينظر منه لهم من يجيء.
ولأن المباشر إنما يمكن من قتله بقوة الردء ومعونته. والطائفة إذا
انتصر بعضها ببعض حتى صاروا ممتنعين فهم مشتركون في الثواب والعقاب
... كأعوان الطائفة الممتنعة وأنصارها منها فيما لهم وعليهم...
... الطائفة الواحدة الممتنع بعضها ببعض كالشخص الواحد.»(٣)

قال ابن تيمية في قتال المحاربين إذا امتنعوا: «... وهذا كله(٤) إذا قدر عليه
فأما إذا طلبهم السلطان أو نوابه لإقامة الحد - بلا عدوان - فامتنعوا
عليه فإنه يجب على المسلمين قتالهم باتفاق العلماء حتى يقدر عليهم كلهم
ومتى لم ينقادوا إلا بقتال يفضي إلى قتلهم كلهم قوتلوا...
... ويقاتل من قاتل معهم ممن يحميهم ويعينهم ... لكن قتالهم ليس
بمنزلة قتال الكفار - إذا لم يكونوا كفارا - ... فأما إذا تحيزوا إلى مملكة
طائفة خارجة عن شريعة الإسلام وأعانوهم على المسلمين قوتلوا كقتالهم»

فالمحاربون - كما أفتى ابن تيمية هنا وهو رأى الجمهور - كطائفة إذا عاون
بعضهم بعضا وقتل أحدهم، قتل الجميع لأنهم طائفة واحدة.. هذا إذا
قدر عليهم الإمام لإقامة الحد عليهم .. أما إذا امتنعوا، قوتلوا .. ومن
عاونهم قوتل معهم .. وإن انحازوا إلى مملكة طائفة خارجة عن شريعة
الإسلام وأعانوا هذه الطائفة على المسلمين قوتلوا كقتال الطائفة التي
انحازوا لها.

قال ابن تيمية:

---

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري: (١٣ / ٣٢) دار المعرفة - بيروت
(٢) هم قطاع الطريق الذين يعترضون الناس بالسلاح ليغصبوهم المال مجاهرة. والحرابة هي قطع الطريق
(٣) السياسة الشرعية: (٣٩-٤٠) المكتبة السلفية
(٤) أي ما ذكره من ذلك، ونقلنا طرفا منه عن عقوبتهم إذا قدر عليهم.
السياسة الشرعية: (٤٣) المكتبة السلفية

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

الشبهة الخامسة:

يقولون: فإن أبيتم إلا قتال هذه الطائفة وأعوانها فما قولكم في الأجناد المكرهين الذين خرجوا معهم مجبرين

وقبل أن نبين حكم المكره وقتاله نود أن نعرض في عجالة سريعة لأقوال بعض العلماء التي توضح ما يجوز الإكراه عليه وما لا يجوز في حد المكره. أي ما يجوز للمكره إتيانه، وما يحرم عليه فعله وإن وقع عليه الإكراه.

روى البخاري ومسلم في صحيحيهما - واللفظ لمسلم - عن أبي بكرة رضي الله عنه قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنها ستكون فتن ألا ثم تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي فيها والماشي فيها خير من الساعي إليها. ألا فإذا نزلت أو وقعت فمن كان له إبل فليلحق بإبله ومن كانت له غنم فليلحق بغنمه ومن كانت له أرض فليلحق بأرضه. قال: فقال رجل: يا رسول الله أرأيت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض. قال: يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع النجاء. اللهم هل بلغت. اللهم هل بلغت. اللهم هل بلغت. قال: فقال رجل: يا رسول الله أرأيت إن أكرهت حتى ينطلق بي إلى أحد الصفين أو إحدى الفئتين فضربني رجل بسيفه أو يجيء سهم فيقتلني. قال: يبوء بإثمه وإثمك ويكون من أصحاب النار."

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح هذا الحديث:

"وفي هذا الحديث رفع الإثم عن المكره على الحضور هناك. وأما القتل فلا يباح بالإكراه بل يأثم المكره على المأمور به بالإجماع وقد نقل القاضي وغيره فيه الإجماع".(1)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في تعليقه على حديث أبي بكرة السابق:

"والمقصود أنه إذا كان المكره على القتال في الفتنة ليس له أن يقاتل بل عليه إفساد سلاحه وأن يصبر حتى يقتل مظلومًا فكيف بالمكره على قتال المسلمين مع الطائفة الخارجة عن شرائع الإسلام كمانعي الزكاة والمرتدين ونحوهم. فلا ريب أن هذا يجب عليه إذا أكره على الحضور أن لا يقاتل وإن قتله المسلمون كما لو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين وكما لو أكره رجل رجلا على قتل مسلم معصوم فإنه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين وإن أكرهه بالقتل، فإنه ليس حفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس فليس له أن يظلم غيره فيقتله لئلا يقتل هو بل إذا فعل ذلك كان القود على المكره والمكره جميعًا عند أكثر العلماء".(2)

---

(1) صحيح مسلم بشرح النووي (18 / 12) المطبعة المصرية

(2) الفتاوى: (28 / 540) مجموع الفتاوى

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

قال القرطبي :

" أجمع العلماء على أن من أكره على قتل غيره أنه لا يجوز له الإقدام على قتله ولا انتهاك حرمته بجلد أو غيره ويصبر على البلاء الذى نزل به ولا يحل له أن يفدى نفسه بغيره ويسأل الله العافية فى الدنيا والآخرة "(١)

قال أبو الحسن

" وإن أكره بقتله على قتل غيره ، لم يسعه أن يقدم عليه ويصبر حتى يقتل فإن قتله كان آثماً ."(٢)

قال الشيبانى :

" وإن قالوا [يعنى أهل الحرب] لهم [يعنى أسراء المسلمين الذين بأيديهم] قاتلوا معنا المسلمين وإلا قتلناكم ، لم يسعهم القتال مع المسلمين لأن ذلك حرام على المسلمين بعينه فلا يجوز الإقدام عليه بسبب التهديد بالقتل ، كما لو قال له اقتل هذا المسلم وإلا قتلتك .

فإن هددوهم ليقفوا معهم فى صفهم ولا يقاتلوا المسلمين رجوت أن يكونوا فى سعة ؛ لأنهم الآن لا يصنعون بالمسلمين شيئاً فهذا ليس من جملة المظالم . وأكبر ما فيه أن يلحق بالمسلمين هم لكثرة سواد المشركين فى أعينهم ...

... فإن كانوا لا يخافون المشركين على أنفسهم فليس لهم أن يقفوا معهم فى صفهم وإن أمروهم بذلك لأن فيه إرهاب المسلمين وإلقاء الرعب فى قلوبهم وبدون تحقق الضرورة لا يسع المسلم الإقدام على شىء منه ...

... ولو قالوا أعينونا على المسلمين بقتال أو تكثير سواد على أن نخلى سبيلكم لم يحل لهم ذلك لأنه لا رخصة فى قتال المسلمين بحال ولا فى إلقاء الرعب فى قلوبهم ما لم تتحقق الضرورة بخوف الهلاك على أنفسهم وذلك غير موجود هاهنا ."(٣)

فالكاره - بالإجماع - لا يحل له قتل مسلم معصوم الدم . ولا يحل له قتال المسلمين أما إذا أكرهوه على حضور الصف بلا قتال جاز له ذلك - كما يقول الشيبانى - أما إذا أمروه بالحضور - بلا تهديد ولا خوف - فلا يجوز مطلقاً .

ولكن هذا بعض ما يجوز وما لا يجوز للمكره أن يفعله حال القتال ...

وهو مع ذلك - إذا حضر الصف كارهاً كارهاً ولم يقاتل ، فمع هذا يجوز للمسلمين قتله فى القتال ولا شىء على القاتل .

قال ابن تيمية : " ومن أخرجوه معهم مكرهاً فإنه يبعث على نيته ، ونحن علينا

---

(١) نقلاً عن فقه السنة : (٢/٢٥٧) مكتبة المسلم

(٢) الهداية شرح بداية المبتدئ

(٣) شرح السير الكبير : (٤/ ١٥١٦ - ١٥١٨)

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»

من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

فالمتترس به يقتل لمصلحة المسلمين ..
والمكره عليه أن لا يقاتل .. ويقتل - أيضاً -
فكيف بمن حمل السلاح على المسلمين وقاتلهم !

قال الشيباني : "إذا تترسوا بأطفال المسلمين فلا بأس للمسلم أن يرمي إليهم وإن أصاب منهم من ليس عليه في ذلك شيء لأنه لا يتعمد بالرمي المسلم إنما يتعمد العدو." [شرح السير الكبير: (٩/٤...)]

حاشية ابن عابدين : [نستعين بالله ونحاربهم بنصب المجانيق وحرقهم وتغريقهم وقطع أشجارهم وإفساد زروعهم ورميهم وإن تترسوا ببعضنا ونقصدهم (أي الكفار) [illegible] من أصيب منهم (أي من المسلمين) لا دية عليه ولا كفارة]

وفي الشرح في قوله [وما أصيب منهم] أي إذا قصدنا الكفار بالرمي وأصبنا أحداً من المسلمين [illegible] تترس الكفار بهم لا نضمنه." قال في الفتح : (لأن الفروض لا تقرن بالغرامات) [حاشية ابن عابدين (...)]

وانظر أيضاً : المغني : (٨/٤٥٠) مكتبة ابن تيمية - الكافي : (٤/٢٦٨) [illegible] الإسلامي [illegible] - المستصفى : (١/٢٩٤) [illegible] - [illegible] (٢٤٤) [illegible]

[illegible] (١/٦٥) دار الكتب العلمية - بيروت - أصول مذهب الإمام أحمد (٤٨٦) [illegible]

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

الشبهة السادسة :

خلاف قتال تتارى : كل ما قرأتموه حسن ولكن قتال هؤلاء لا يجوز إلا تحت راية إمام ممكن وحاكم مسلم أما قبل وجود الإمام فلا يجوز قتالهم . ولأن قتالهم إنما يجوز للإمام - لا لغيره - لخروجهم عن طاعته أو خروجهم عليه .

الرد:

أما قولكم أن قتالهم إنما بسبب خروجهم عن طاعة الإمام أو خروجهم على الإمام فليس بمسلم .. إذ أن أقوال العلماء تنص صراحة على أن قتال هؤلاء بسبب امتناعهم عن شريعة من شرائع الإسلام مع كونهم أصحاب شوكة ومنعة .. ولو كان قتالهم بسبب امتناعهم عن طاعة الإمام أو خروجهم عليه لسموا بتأويل سائغ لكانوا يقاتلون قتال البغاة ، ولو خرجوا عليه بتأويل غير سائغ لكان قتالهم من جنس قتال المحاربين قطاع الطريق .
فقتالهم لامتناعهم عن الشرائع .. سواء كانوا - مع ذلك - خارجين عن طاعة الإمام أم كانوا هم الحكام أم كانوا في أرض لم يصطلح المسلمون من قبل. فقتالهم واجب في جميع الحالات .. وأقوال العلماء التي أوردناها طيلة هذا البحث فيها الكفاية لمن أراد الهداية .
وأما قولكم إن جعل قتالهم للإمام الممكن لا لغيره فإن هذا القول المورث تنتهي لهذه الأزمان ، وهو قول باطل إذ أنه يحوي من طياته تعطيل فريضة الجهاد الذي أعلمنا نبينا صلى الله عليه وسلم أنه ماض إلى يوم القيامة"[1] بينما نرى القائلين بهذا الرأي يسيرون في ركب أولئك الذين أفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا أنه لا يجوز القتال مطلقاً إلا تحت راية إمام مسلم ممكن وادعوا أن كل الآيات والأحاديث الآمرة بالجهاد ومحض فتاوى العلماء الموجبة لهذه الفريضة معتبرة بهذا الشرط الموهوم الذي ابتدعوه . أما قبل ذلك فالقتال عندهم ممنوع . ويح لهؤلاء الجهال ألم يعلموا أن نبينا صلى الله عليه وسلم قال: "فإنما شفاء العي السؤال" فجعل الجهل داء وجعل دواءه سؤال العلماء .. ولنرى هؤلاء في أقوال العلماء الجواب :
قال ابن قدامة :
"فإن عدم الإمام لم يؤخر الجهاد لأن مصلحته تفوت بتأخيره فإن حصلت غنيمة قسمها أهلها على موجب الشرع"[2]

(1) رواه أبو داود.
(2) المغني : (٨/٣٥٢)

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

ل ابن تيمية :

وقالوا في قوله تعالى : ﴿ أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ (١) أقوالًا
ع العلماء والأمراء ، ولهذا نص الإمام أحمد وغيره على دخول الصنفين في هذه
آية ، إذ كل منهما تجب طاعته فيما يقوم به من طاعة الله ، وكان نواب رسول
له صلى الله عليه وسلم في حياته كعلي ومعاذ وأبي موسى وعتاب بن أسيد وعثمان
ن أبي العاص وأمثالهم يجمعون الصنفين ، وكذلك خلفاؤه من بعده كأبي بكر وعمر
ثمان وعلي ونوابهم . ولهذا كانت السنة أن الذي يصلي بالناس هو
احب الكتاب ، والذي يقوم بالجهاد هو صاحب الحديد . إلى أن تفرق الأمر
لك . فإذا تفرق صار كل من قام بأمر الحرب من جهاد الكفار وعقوبات الفجا
ب أن يطاع فيما أمر به من طاعة الله في ذلك ، وكذلك من قام بجمع الأموال
سمل يجب أن يطاع فيما يأمر به من طاعة الله في ذلك ، وكذلك من قام بالكتاب
بلغ أخباره وأوامره ومبادئه يجب أن يصدق ويطاع فيما أخبر به من الصدق
ذلك وفيما يأمر به من طاعة الله في ذلك ." (٢)

ل الشوكاني :

وقد اختلف المسلمون في غزو الكفار إلى ديارهم هل يشترط فيه الإمام الأعظم أ
؟ والحق الحقيق بالقبول أن ذلك واجب على كل فرد من أفراد المسلمين والآيات
قرآنية والأحاديث النبوية مطلقة غير مقيدة ." (٣)

ل أبو بكر الجزائري في حديثه عن أركان الجهاد :

للجهاد الشرعي المحقق لإحدى الحسنيين : السيادة أو الشهادة ، أركان هي :
النية الصالحة ...
أن يكون وراء إمام مسلم وتحت رايته وبإذنه ، فكما لا يجوز للمسلمين - وإن
ل عددهم - أن يعيشوا بدون إمام ، لا يجوز لهم أن يقاتلوا بغير إمام ، قال تعالى
يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ﴾ (١) . وبناء على هذا
إنه يجب على أية مجموعة من المسلمين تريد أن تجاهد [illegible] في سبيل الله تعالى
تحرر وتتخلص من قبضة الكافر أن تبايع أولًا [illegible] من تتوفر فيه أغلب
شروط الإمامة من علم وتقوى وكفاية ، ثم تنظم [illegible] وتجمع أمرها وتعبئ
[illegible] وأموالها وأيديها حتى يكتب الله لها النصر ." (٤)

ابن قدامة يمنع تأخير الجهاد إذا عدم الإمام الملكة .. وابن تيمية يوجب طاعة
من يقوم بأمر الجهاد وإن لم يكن حاكمًا .. والشوكاني يرى أنه واجب ولو عدم الإمام الممكن لمن
شروط الجهاد .. وأبو بكر الجزائري يرى أن يبايع المسلمون رجلًا من بينهم تتوافر
أغلب شروط الإمامة ثم يجاهدون خلفه وإن كان غير ممكن ..

(١) النساء : (٥٩)
(٢) شرح حديث : يا عبادي إني حرمت الظلم : (٢١) مكتبة [illegible]
[illegible] المسلم : (٢٠٤) مكتبة [illegible]

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

إذا اقتضى هذا الأمر وانزاحت عن القلوب هذه الشبهة، فلا تسوق
بين أوجبها الشارع ولا يتم أي منها - هذا الزمان - إلا بقتال ومنابذة
يتوافر للمسلمين في هذا القتال حاكم ممكن - ابتداء - فيكونون تحت رايته
رته
أول: خلع الحاكم الكافر
ثاني: تنصيب الخليفة المسلم
أولاً: خلع الحاكم الكافر
الحاكم الكافر إما أنه تولى الحكم كافراً وهذا لا تنعقد له الإمامة ابتداءً، فإذا
تولى عليها وجب خلعه وإما أن تكون الإمامة قد انعقدت له مسلماً ثم طرأ
كفر بتغيير الشرع أو غيره مما يخرج عن ملة الإسلام.
وجميع هؤلاء يجب الخروج عليهم وعزلهم:
النووي عن القاضي عياض قال:
جمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر
عزل. قال: وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها.»(1)
ابن عابدين:
يعزل عقد الإمامة بما يزول به مقصود الإمامة كالردة.»(2)
النووي:
لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام
ابن كثير عن من خرج عن حكم الله وعدل إلى ما سواه:
من فعل ذلك فهو كافر يجب قتاله حتى يرجع إلى حكم الله ورسوله فلا يحكم سواه
قليل ولا كثير.»(4)
أقوال العلماء في هذا الصدد أكثر من أن تحصر هنا.
من المعقول أن يقال إن الخروج على هؤلاء الحكام - وما يستلزمه من قتال
عاونهم ودافع عنهم - يفتقر إلى حاكم مسلم ممكن للقتال تحت رايته!! إنه
لأعجب العجب.. بل لقد قال العلماء بغير ذلك:
نقل النووي عن القاضي عياض قال:
لو طرأ عليه كفر و(5)تغيير للشرع أو بدعة خرج عن حكم الولاية وسقطت طاعته

مسلم بشرح النووي، (12/229) (2) حاشية ابن عابدين، (3/ 92)
مسلم بشرح النووي، (12/ 244، 243) (4) تفسير القرآن العظيم، (2/ 67) [illegible]
[illegible]

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

ب على المسلمين القيام عليه وخلعه، ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع
إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر." (١)

القائم محجوج؛ لأن العطف بالواو يأتي بمعان متعددة .. يحدد السياق الذي يحدد
المعنى المقصود من هذا العطف. فإذا اتضح هذا فاعلم أن عطف الشيء على
يقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه مع الاشتراك في الحكم الذي ذكر لهما
المغايرة على مراتب: أعلاها: أن يكونا متباينين، ليس أحدهما هو الآخر، ولا جزءاً منه
بينهما تلازم، كقوله تعالى: (وأنزل التوراة والإنجيل) وهذا هو الغالب.
ويليه: أن يكون بينهما تلازم كقوله تعالى: (وأطيعوا الله وأطيعوا
الرسول).
الثالث: عطف بعض الشيء عليه كقوله تعالى: (حافظوا على
الصلوات والصلاة الوسطى). [راجع: شرح العقيدة الطحاوية: (٣٢٧، ٣٢٨) مكتبة الدعوة الإسلامية
إذا علم هذا. فإن العطف بالواو في قول القاضي عياض [كفر وتغيير للشرع]
أن يكون من المرتبة الأولى: فيكون [تغيير الشرع] ليس هو الـ[كفر] ولا جزءاً
، ولا يشترط اجتماعهما لوقوع الحكم - أي القيام بخلع الحاكم الذي يقع منه ذلك
وعلى هذا يكون الخروج واجباً إذا وقع من الحاكم الكفر .. ويكون واجباً أيضاً إذا
تغيير الشرع. على اعتبار أن تغيير الشرع ليس كفراً
ويكون من المرتبة الثانية: فيكون [تغيير الشرع] والـ[كفر] - مجتمعين
شرط الخروج فلا يكفي أحدهما فقط بل لابد من اجتماعهما لوقوع الحكم
وهذا ممتنع قطعاً؛ لأن الإجماع منعقد على وجوب الخروج بالكفر فقط فامتنع بذلك
شرط التلازم. ولأن معنى ذلك أنه لا يجوز الخروج على الحاكم الكافر - النصراني
واليهودي أو الوثني أو المرتد أو غيرهم - إذا حكم البلاد بالشريعة الإسلامية بدعوى أ
شرط الثاني لم يتحقق فيه وهذا من أبطل الباطل. ثم لأن النووي قال: "لا يجوز الخروج
على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام"؛ فتغيير قواعد الإسلام
أي تغيير الشرع - فقط هو المبيح للخروج هنا دون اشتراط التلازم.
أو يكون من المرتبة الثالثة: ويكون من باب عطف بعض الشيء عليه .. أي أن تغيير
الشرع كفر، فمتى وقع [تغيير الشرع] فقد وقع [الكفر] ووجب القيام على الـ
الذي يفعل ذلك ووجب على المسلمين خلعه ..
فأصبحنا أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن نقول إن تغيير الشرع يوجب الخروج مع كونه
ليس كفراً .. وإما أن نقول: إن تغيير الشرع كفر .. والخروج في الحالتين وا
الصحيح الذي نقول به والله أعلم هو الثاني .. فتغيير الشرع كفر يوجب
الخروج [راجع تفصيل ذلك في بحثنا: (أحوال الحكام وأحكامهم)]
مسلم بشرح النووي: (١٢/ ٢٢٩) المطبعة المصرية بالقاهرة.

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

ثانياً: [illegible] تنصيب الخليفة المسلم:

أجمعت الأمة على وجوب تنصيب خليفة للمسلمين(1)، وحصروا طرق تنصيب الخليفة في طرق أربعة(2):

الأول: الاستخلاف بالنص: أي ينص الخليفة على من يخلفه.

الثاني: النص على جماعة تختار من بينها الخليفة.

الثالث: اجتماع أهل الحل والعقد على اختيار خليفة.

الرابع: الاستيلاء: باستيلاء رجل مسلم على الحكم قهراً.

وبالنظر: نجد أن الطريقين الأول والثاني مستحيلان هذا الزمان إذ [لا] يوجد الآن خليفة للمسلمين يستخلف رجلاً بعده أو جماعة تختار من بينها. والطريق الثالث ليس بأحسن حظاً من صاحبيه فإن أهل الحل والعقد - إن افترضنا وجودهم - لا يمكن بحال من الأحوال أن يطيعهم الحكام الذين إذا اختاروا رجلاً صالحاً لتنصيبه [خليفة] للمسلمين. بل إنه من المستحيل أن يترك حكام زماننا عروشهم طوعاً. فأصبح هذا الطريق مغلقاً. ولم يبق أمام [illegible] هذا الزمان - إلا الطريق الرابعة لتنصيب الخليفة ألا وهي الاستيلاء... وهو يقتضي قتالاً ويرافقه بين أهل الحق وحكام هذا الزمان حتى تقوم دولة الإسلام. ويعلم بداهة أن أهل الحق الخائضين غمار هذا القتال لا [illegible] إلا أمام حكامهم.

---

(1) نقل الإجماع على وجوب تنصيب خليفة للمسلمين كل من:

القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: (1/264) دار الكتب.

النووي: مسلم بشرح النووي: (12/205) المطبعة المصرية.

الكاساني: بدائع الصنائع: (9/)

ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون: (519)

[illegible]: التشريع الجنائي: (2/674) دار التراث.

ابن حزم: الفصل: (4/106) الحلبي.

الأشعري: مقالات الإسلاميين: (2/232) مكتبة النهضة المصرية... [illegible]

(2) نقل طرق تنصيب الخليفة كل من:

القرطبي: الجامع لأحكام القرآن: (1/268)

[illegible]: المغني: (8/107) مكتبة ابن تيمية

ابن كثير: تفسير القرآن العظيم: (1/72) الحلبي.

عبد القادر عودة: التشريع الجنائي: (2/674) دار التراث.

أبو يعلى [illegible]: الأحكام السلطانية: (23) الطبعة الثانية - الحلبي.

ابن حزم: الفصل: (4/10) الحلبي

[illegible] الخلافة الإسلامية... ضرورة شرعية... وحتمية [illegible]

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»
من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

الشبهة السابعة :

يقولون : إن الأئمة والحكام وإن اشتغلوا عن شرائع الدين لا يجوز الخروج عليهم وقتالهم ما داموا يصلون، واستدلوا على ذلك بحديثين .

الأول : «يكون عليكم أمراء تعرفون وتنكرون فمن أنكر برئ ، ومن كره فقد سلم ، ولكن من رضي وتابع فقالوا: أفلا نقاتلهم . قال: لا ما صلوا»

الثاني : «خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم ، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم . قال: قلنا يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك ، قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة»

قال النووي في شرحه للحديث الأول :

«وأما قوله : أفلا نقاتلهم . قال: لا ما صلوا .. ففيه معنى ما سبق أنه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئًا من قواعد الإسلام»

قال المعترض على جريشة :

«ولا شك أن الإشارة إلى إقامة الصلاة إشارة إلى إقامة الدين كله وإنما اقتصر النص عليها باعتبارها عمود الدين»

وإقامة الصلاة هي إقامة شرائع الإسلام كلها .. هذا هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم : «لا ما صلوا» وقوله صلى الله عليه وسلم : «لا ما أقاموا فيكم الصلاة»

وقد ذكر مثل هذا المعنى الحافظ ابن كثير في تفسير قوله تعالى ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم﴾ قال :

«ولهذا اعتمد الصديق رضي الله عنه في قتال مانعي الزكاة على هذه الآية الكريمة وأمثالها حيث حرمت قتالهم بشرط هذه الأفعال وهي الدخول في الإسلام والقيام بأداء واجباته ، ونبه بأعلاها على أدناها فإن أشرف أركان الإسلام بعد الشهادتين الصلاة التي هي حق الله عز وجل وبعدها أداء الزكاة

[illegible] بشرح النووي : (١٢/ ٢٤٢، ٢٤٣)
[illegible] : (١٠٣)
[illegible] (٣)
[illegible] (٢/ ٣٢٦)

تابع: صفحات من كتاب «حكم قتال الطائفة الممتنعة»

من تأليف أعضاء «الجماعة الإسلامية»

المرشد اسمه سامبو:

تعودنا في قضايا التيارات الإسلامية بصفة خاصة أن يكون لكل قضية مرشد، وقد تطرقنا إلى قضية الجهاد المسماة بقضية «الفنية العسكرية» وعلمنا أن المرشد فيها كان طبيبًا وعضوًا مهمًا في التنظيم واسمه الدكتور أحمد الرجال ثم في قضية القنص الخاصة بتنظيم جهاد الإسكندرية والتي راح ضحيتها أحد الجنود المصريين: كان المرشد فيها علي الشريف، وكان واحدًا من بين المتهمين أفضى إلى خاله بالقصة، أما قضية الجهاد 79 فقد كان مرشدها اسمه عبد القوى عبد الحفيظ، وقد حكى لي البعض أنه ضحى بنفسه واعترف بأنه المرشد حتى يتم حفظ القضية ويدفع الأذى عن زملائه.

على كلٍّ كنا نتقابل في كل قضية مع مرشد أو شخصية ما قامت بالإبلاغ عن أفراد القضية وشهود الإثبات، منهم المدنيين ومنهم ضباط الشرطة مثل اللواء محمود يوسف عيد وغيره من الشهود الذين سيرد ذكرهم.

والآن مَن مرشدنا في قضية الجهاد الكبرى؟ وما قصة المرشد «سامبو» مَن هذا السامبو الذي دخل في شهود الإثبات وروى روايات تعلقت بسير التحقيقات وبأسرار القضية؟

لكي نسرد الرواية لابد وأن نحكيها كفيلم سينمائي لا كأحداث قانونية فهي قد ابتدأت من خطبة عصماء نارية في المسجد جعلت الناس تشتاط غضبًا وتلتهب حماسة إلى أن سأل أحدهم جاره الذي يجلس بجانب وكان صاحب سيارة تاكسي «ما العمل إذًا أمام كل ما يحدث؟» فكانت الإجابة «عليك أن تشارك معنا بالجهاد» فسأله صابر عبد النعيم الشهير بسامبو «وكيف يكون الجهاد إذًا؟» فأجابه أحد الحاضرين: «اتبعني وأنا أخبرك» ومن خلال هذه التبعية وهذا الحوار كتب على صابر أن يدخل مرحلة من القلق يتعاون فيها مع التنظيم ويقدم له المساعدات وينقله بسيارته الأجرة إلى أماكن يسمع فيها طلقات الرصاص، إلا أن صابر بعد أن زالت عنه الحماسة الخاصة بهذا الأمر وبعد عدة أيام وعدة تدريبات بدأ يفيق إلى نفسه ويسألها «ما الذي أفعله الآن؟»، «إنني أضع نفسي داخل دائرة مرعبة من الأحداث»، وهنا كان تفكير سامبو الذي غير مجرى القضية.

كل يوم كان يمر على صابر عبد النعيم حسن الشهير بسامبو كان القلق يدب في أوصاله إلى أن صادفه أن ركب معه أحد الضباط في سيارته الأجرة، فسأله صابر وبحسن نية «لو أن إنسانًا علم بوجود أمر جريمة وأنه شارك في هذا الأمر، ماذا يفعل؟» فأجابه الضابط «عليه بالإبلاغ على الفور».

لم ينـم صابـر ولم يهدأ له بال نظرًا لأنـه روى الرواية إلى الضابط، فـما الذي يمنع هذا الضابط من أن يذهب إلى وزارة الداخلية أو إلى الأمن ويقوم هو بالإبلاغ عن هذا الحدث؟ سأل صابر نفسه «لماذا لا أكون أنا الأسبق في التعامل مع الأمن» واتجه إلى الأمن مباشرة للإبلاغ عمن يقومون بإطلاق النار، وكان ذلك الخيط هو الأول للإمساك بكافة أعضاء تنظيم الجهاد. لذلك استدلت المحكمة في صـــ140 بهذا الـ «صابر عبدالنعيم».

مـاذا قـال صابر عبـد النعيم أمام المحكمـة؟ تحدث أنه اسـتأجر دكانًا بمنـزل عم زوجته شـعبان عبـد العـال محمـد بجهـة عـرب الجسر بالمطريـة، وكان يعـده لأشـغال الكهربـاء ولابنـه المجنـد بالأشـغال العسـكرية، وأنـه كان يـتردد عـلى مسـجد بالمطريـة بالقـرب من هـذا الـدكان، وأثنـاء تردده عـلى هذا المسـجد المذكـور تعرف على نبيـل عبد المجيـد المغربي الـذي طلـب منه البحث عن أسـلحة نارية يشـتريها، وقـام بالفعل بإعداد أسـلحة نارية يوم 19/ 9 / 1981، وهو التاريخ الذي حضر فيه نبيل عبد المجيد المغربي إلى منزله لكي يستعين بسـيارته الأجـرة لنقل بعض الأشـياء إلى الصحـراء، كل هذا ويبدو أن الأمر كان يسـير على نحو عادي، فنبيل عبد المجيد المغربي سيستأجر السيارة الأجرة وينقل بها أشياء إلى الصحراء وينقل أيضًا مجموعة من الأفراد سـيتم تدريبهم على السـلاح، أخذت الشـجاعة سـامبو أنه سيسـاهم في تحرير البلاد وسـيجاهد في سـبيل الله فوافق على الفور، وقبيـل الفجر توجه مع نبيل المغربي بسيارته إلى المسجد وخرج سبعة أشخاص من المسجد ركب منهم أربعة فقط في السيارة، أحضر نبيل عبد المجيد المغربي مدفعًا رشاشًا ومسدسًا وكمية من الذخيرة وتوجهوا إلى طريق الواحات، وعند الكيلو 9، 10، نزل نبيل عبد المجيد المغربي ومن معه من الأفراد، وكلف المغربي سامبو بإحضار باقي الأفراد من مكان انتظارهم (النقلة كانت على مرتين).

ترجل نبيل عبد المجيد المغربي لمسافة كيلومتر واحد في الصحراء وأخذ يدرب الأفراد عـلى إطلاق الأعـيرة النارية بينما كان صابر عبد النعيم ينتظرهم وهو يسـتمع إلى صوت الأعيرة النارية من بُعد في قلب الصحراء وبعد انتهاء التدريب أعادهم إلى القاهرة ولكنه لم يعد إلى الهدوء بل عاش أيامًا من القلق حتى أبلغ عنهم.

عثر سـامبو بداخل السـيارة على لوحة تنشـين تركوها وراءهم داخل السيارة، فأبلغ الشرطـة، وقدم لهم اللوحة المذكورة، ثم أرشـدهم إلى مـكان التدريب حيث عثروا على كمية من الطلقات الفارغة.

ويروي سامبو أنه اتفق مع الشرطة على مسايرة نبيل عبد المجيد المغربي في طلبه السلاح وسلمته الشرطة مدفع رشاش بورسعيد لعرضه علي المغربي وليتم تسجيل اللقاء بينهما،

وعندما حضر نبيل عبد المجيد المغربي وعاين المدفع الرشاش أراد أن يأخذه، لكن صابر استمهله حتى يحضر المدفع الرشاش الثاني وتفاهما سويًا على اللقاء في اليوم التالي.

مازالت فصول قصة سامبو تتوالى، فصابر حين استشعر الخطر من إبلاغ الضابط الذي ركب معه للشرطة، قام هو بالذهاب إلى الشرطة وأبلغهم، فجعلت منه الشرطة مرشدًا وأعطته السلاح، ودبر اللقاء مع نبيل المغربي الذي كان مصورًا صوتًا وصورة.

لم يكن لدى الشرطة أية معلومات عن هذا التنظيم حقيقية، وهو ما يثير التساؤلات، كيف بعد هذه المعلومات التي وردت إلى الشرطة في عام 79 وما أدلى به سامبو، وما ورد إلى الأجهزة الأمنية من بيانات عن طريق سلسلة قضايا التنظيمات الجهادية المتعددة، كيف يتم قتل السادات بتلك البساطة؟ إنه أمر يثير الحيرة ولا شك.

نعود إلى قصة سامبو، ففي الموعد المحدد 25 سبتمبر 1981- أي أن الأمر كان قبل مقتل السادات بعشرة أيام تقريبًا - تسلم سامبو من الشرطة مدفعين رشاشين بورسعيد وأربع خزن، وتقابل مع نبيل عبد المجيد المغربي ومعه آخر: هذا الآخر الذي لم يذكر في القضية وكان اسمه سيد إذن فأبطال هذا الجزء من القصة هم نبيل المغربي والمرشد سامبو وحضر اللقاء شخص ثالث اسمه سيد.

عرض سامبو على نبيل المغربي الرشاشين فوافق على شرائهما وسلمه مبلغ أربعمائة وخمسين جنيهًا وكذلك مبلغ عشرين جنيهًا لشراء طلقات، ووضع المدفعين في حقيبته، وطلب المغربي من سامبو أن يقله بسيارته فأومأ بالإيجاب، وأثناء سيرهم بشارع جسر السويس أمام كلية المعلمين، قام رجال الشرطة بالقبض على نبيل عبد المجيد المغربي ومرافقه وضبطوا الحقيبة التي يحملها وبها المدفعين والخزن، وقام سامبو بتسليم رجال الشرطة المبلغ الذي أخذه من نبيل عبد المجيد المغربي وتنتهي هذه القصة المثيرة التي وقعت قبل اغتيال السادات بعشرة أيام.

والآن فليتصور من يشاء وكيفما يشاء أن هذا اللقاء - المصور بالصوت والصورة- كان قبيل مقتل السادات بعشرة أيام ومع ذلك لم تتخذ الشرطة أية تدابير ولم تستطع حماية السادات، صحيح أن القدر يغلب كل الحذر ولكننا نميل إلى الاعتقاد أن المسألة كان فيها ما هو أكبر بكثير من ذلك التفسير، والمسألة يدخل فيها عنصر الإهمال أو العمد، أي أن الداخلية والنظم الموجودة في ذلك الوقت أرادت أن تجعل السادات يدفع ثمنًا لتسيبه مع التيارات الإسلامية على حد تعبيرها فتركت لها الحبل على الغارب. تركت الحبل على الغارب في قضية الشيخ الذهبي، وفي قضية التكفير والهجرة، ثم قضية «الجهاد

الصغرى» تركت الأجهزة الأمنية الحبل على الغارب لتحرق الكنائس في عام 80 ومن قبله عام 1979. لأكثر من مرة كان الإهمال العمدي من قبل الأجهزة الأمنية، ليتم وأد هذا الأسلوب الذي انتهجه السادات بإعطاء المزيد من الحرية للتيارات الدينية كي تقوم بالقضاء على التيارات اليسارية ولكن كيف يكون الإهمال عمديًّا... لقد قصدنا بهذا التعبير أن أجهزة الأمن تعمدت ترك الأمور على رغبة السادات وليس على الأصول الأمنية.

في نهاية هذه السطور نود القول إن شهادة سامبو كانت عنصرًا مهمًّا جدًّا في إقناع المحكمة بصحة الواقعة، فالتسجيلات كانت بإذن من النيابة وكانت صحيحة والصوت كان واضحًا ولم يطعن نبيل المغربي على صحة الصوت لكن حاول أن ينكر أنه هو أو سيد (مات عقب هذه القضية بسنوات قليلة) هما المتواجدان بالصور. وانتهت عند هذا الحد قصة العميل في هذه القضية صابر عبد النعيم الشهير بسامبو وقد كان له أثره الكبير في إقناع المحكمة بصحة الوقائع المنسوبة إلى تنظيم الجهاد في القضية رقم 462 لسنة 1981 أمن دولة عليا وقد أدى دوره قبيل قضية اغتيال السادات بأيام.

والآن نتوجه لعميل أمن الدولة الذي كشف هذه القضية وصورها قبل أن تحدث بأيام قليلة وتغافلت عن ذلك وزارة الداخلية.

صابر عبد النعيم الشهير بسامبو... سائق بسيط اشتد به الحماس في يوم من الأيام وكان يملك سيارة.

وجود السيارة في عام 1980 أمر نادر في الحقيقة لم يكن المواطن العادي يملك سيارة من أجل ذلك كانت السيارة التي يملكها صابر من المعدات اللازمة لإجراء التدريبات وبدأ صابر في التعرف على الأفراد وبدأ في معاونتهم ونقلهم إلى أماكن التدريب في صحراء الفيوم إلا أن صابرًا صاحب نفسية بسيطة لم يحتمل هذا الأمر وظل قلقًا وفي يوم من الأيام وهو أمر أشبه بالروايات جلس صابر في التاكسي مع أحد الضباط وتحاور معه، وأخبره لو أن شخصًا يمر بأزمة وفعل كذا وكذا وأخبره الرواية فأجابه الضابط على الفور عليه أن يذهب إلى مديرية أمن الدولة للإبلاغ وانتهى الحديث عند ذلك الحد.....

أن يتعامل مباشرة هو مع أمن الدولة في مقابل الإعفاء من العقوبة.

ومن هذا السامبو ننتقل إلى المشهد الأخير في ذلك الجزء ألا وهو حكم المحكمة في القضية وطبقًا لما أدلى به صابر عبد النعيم الشهير بسامبو فإن المحكمة قد استندت في حكمها إلى شهادته.

حُكم المحكمة في قضية الجهاد:

المحكمة في حكمها نقلت جميع الأقوال والأدلة، نحن نستطيع أن نقدم هذا الحكم كاملًا على أسطوانة مدمجة ملحقة بهذا الكتاب لكننا لا نستطيع أن ندون الحكم الذي وصل إلى أكثر من ثمانمائة صفحة من الحجم الكبير، عدد صفحات هذه القضية تعدت الأربعين ألف صفحة وقد قرأناها جميعًا.

لجأت المحكمة إلى أدلة ومرويات كثيرة لابد من عرضها في هذه القضية، أيضًا نعرج إلى ما أورده المتهمون بعد ذلك من دفاع وعلل وما وقع عليهم من تعذيب ألقى بظلاله على سير القضية وأصاب المسألة كلها بالشك، ولولا أن هذه القضية قد استكملت حتى آخرها ما استطعنا أن نجد ما نعتمد عليه في الموسوعة من أوراق ومستندات، لذلك كان حكم المحكمة هو الأقرب لليقين من وجهة نظرنا في استخلاص النتائج والوقوف على حقائق تلك القضية الكبرى إذ إن دائرة عبد الغفار محمد كانت تتسم بالنزاهة والارتفاع في الفهم القانوني كما أنها أنصفت المتهمين حينما حاكمت أو قررت محاكمة الضباط المتهمين بالتعذيب في عصر لم يكن يتصور أحد أن يحاكم ضابط على جريمة التعذيب.

استعرضت المحكمة التقارير الطبية الشرعية لأكثر من ستين جنديًا قتلوا جميعًا بطلقات نارية. وفي حيثياتها فندت المحكمة كل الأدلة على حدى، وانتهت من خلال هذه الأدلة - بعد أن رأت إنكار الدكتور عمر عبد الرحمن لموافقته على قيادة التنظيم وبعد أن راجعت أحكام المحكمة العسكرية وبعد أن استعرضت مرافعة النيابة ودفاع المتهمين كاملًا - انتهت المحكمة (في أكثر من ستمائة صفحة) إلى الأحكام التالية:

1 - **عبود عبد اللطيف الزمر:** حكمت المحكمة عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه واعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التطبيق حيث أسدت المحكمة للمتهم عبود الزمر خدمة كبيرة ذلك أنها جمعت بين هذه العقوبة وبين العقوبة التي حصل عليها عبود الزمر في جناية قتل السادات رقم 7 لسنة 1981 (أمن دولة عسكرية عليا) واعتبرت أن الأشغال الشاقة المؤبدة هي الوحيدة التي تطبق عليه مستنزلة منها المدة التي قضاها في تنفيذ حكم المحكمة العسكرية.

2 - **كرم محمد زهدي:** عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه وطبقت عليه نفس المعيار وجعلت هذه العقوبة هي الوحيدة الواجبة التوقيع.

3 - **محمد سالم الرَّحال:** الذي أخرجته الحكومة المصرية من أرض مصر بالقوة قبل تقديم القضية فحكمت المحكمة عليه غيابيًّا عن جميع التهم المسندة إليه - عدا التهمة الأولى فقد برأته منها - بالسجن خمس عشرة سنة.

4 - **ناجح إبراهيم عبدالله:** عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المنسوبة إليه.

5 - **فؤاد محمود حنفي:** عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة واعتبرت أن هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع.

6 - **علي الشريف:** عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المنسوبة إليه.

7 - **محمد عصام الدين دربالة:** عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المنسوبة إليه.

8 - **عاصم عبد الماجد ماضي:** عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المنسوبة إليه وأيضًا اعتبرت هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع.

9 - **حمدي عبد الرحمن عبد العظيم:** عوقب بخمس عشرة سنة عن جميع التهم المنسوبة إليه وكذلك المتهم أسامة إبراهيم حافظ. وكذلك اعتبرت هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التطبيق حتى لا يتم ازدواج العقوبات أمامها.

10 - **طلعت فؤاد قاسم:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات فقط.

11 - **نبيل عبد المجيد المغربي:** عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه.

12 - **أحمد سليم خليفة:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات عن جميع التهم.

13 - **صالح جاهين:** عاقبته المحكمة بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة عن جميع التهم المسندة إليه.

14 - **عبدالناصر عبد العليم درة:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

15 - **طـارق عبد الموجود الزمر:** عوقب بالأشـغال الشـاقة خمس عشرة سـنة. عن جميع التهم المسندة إليه.

16 - **محمد طارق إبراهيم:** عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه.

17 - **أسامة السيد قاسم:** عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

18 - **صلاح السيد بيومي:** عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

19 - **أنور عبد العظيم عكاشة:** عوقب بالأشغال الشاقة لسبع سنوات فقط.

20 - **محمد ياسين همام:** عوقب بالأشغال الشاقة خمسة عشر سنة.

21 - **أبو بكر عثمان:** عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

22 - **السيد أحمد موسى:** عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

23 - **علي أحمد عبد النعيم:** عوقب بالأشغال الشاقة خمسة عشر عامًا.

24 - **غضبان علي سيد:** عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

25 - **هشام عبد الظاهر عبد الرحمن:** عوقب بالأشغال الشاقة عشر سنوات.

26 - **سلطان أحمد حسان:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

27 - **همام عبده عبد الرحمن:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.

28 - **محمد مختار مصطفى:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

29 - **ممدوح علي يوسف:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

30 - **خالد علي حفني:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

31 - **مصطفى علي حسن:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

32 - **أحمد حسن الديابي:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

33 - **رفاعي أحمد طه:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

34 - **محمد محمد حسن الشرقاوي:** عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

35 – **محيى الدين أحمد عبد المنعم:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

36 – **أحمد السيد حرب:** عُوقب بالأشغال الشاقة عشر سنوات.

37 – **ضياء الدين فاروق خلف:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

38 – **أحمد عزت محمود مرسي:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

39 – **محمد بشاري محمد طالب:** عوقب بالأشغال الشاقة عشر سنوات.

40 – **محمد يحيى عابدين:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

41 – **شعبان علي إبراهيم:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

42 – **عثمان خالد إبراهيم السمان:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

43 – **حسن عاطف زيادة:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

44 – **محمود مصطفى السيسي:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

45 – **عبد العزيز علي عبد العزيز:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

46 – **سيد عبد الفتاح محيي:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

47 – **أيمن محمد:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

48 – **نبيل نعيم عبد الفتاح:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

49 – **كمال السعيد حبيب:** عوقب بالأشغال الشاقة عشر سنوات.

50 – **أحمد رجب سلامة:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

51 – **محمد إمام محمد حسن:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.

52 – **أحمد سلامة مبروك:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

53 – **بركات فهيم علي:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

54 – **عمر عبد العزيز متولي:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

55 – **مصطفى عمر أحمد حمزة:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

56 – **أحمد محمد راشد:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

57 – **إسماعيل أنور البوكل:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.

58 - **محمد غريب محمد فايق:** عوقب بالأشغال الشاقة عشر سنوات.

59 - **نبيل عبد الفتاح محمد أبو بكر:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.

60 - **محمد سعد عثمان:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة.

61 - **خميس محمد مسلم:** عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة عن تهمة ثانية. وبالأشغال الشاقة سبع سنوات عن باقي التهم المسندة إليه.

62 - **حسين أحمد حسين:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

63 - **عصام الدين القمري:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات عن التهمتين تاسعًا وعاشرًا وبالأشغال الشاقة عشر سنوات عن التهمة ثامنًا وبراءته من باقي التهم.

64 - **محمد زهران البلتاجي:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

65 - **محمد محمد حسين:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

66 - **أمين يوسف الدميري:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

67 - **نبيل محمد البرعي:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

68 - **أحمد محمد هاني الحناوي:** عوقب بالأشغال الشاقة سبع سنوات.

69 - **محمود محمد إسماعيل:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

70 - **إبراهيم رمضان محمد:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

71 - **محمد عادل عبد المجيد:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

72 - **عبدالله الحسيني عبد الغني:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

73 - **فتحي أحمد بنداري:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

74 - **كمال عبد العزيز السنوسي:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات

75 - **أحمد إبراهيم النجار:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات

76 - **جمال عبد العزيز عبد الهادي:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

77 - **حمدي حسن:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

78 - **جاد أبو سريع القصاص:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

79 - **محمود عبد الفتاح حسن ناصف:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

80 - **مصطفى السيد محمد عودة:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

81 - **عادل علي بيومي:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

82 - **محمد عبد المطلب:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

83 - **رفعت السمان:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

84 - **ممدوح عزوز أحمد عيسى:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

85 - **مدحت مصطفى عطية:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

86 - **حسين إبراهيم عيسى:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

87 - **حسن محمد عبد السميع:** عوقب بالأشغال الشاقة خمس سنوات.

88 - **ناصر قللي السيد:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

89 - **عادل عوض شحاتة:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

90 - **معوض عبدالله أحمد:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

91 - **محمد أحمد غنية:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

92 - **خليل السيد السواح:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

93 - **عبدالله أبو ميرة:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

94 - **معوض صلاح شحاتة:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

95 - **محمد مخيمر حامد:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

96 - **زكي عزت:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

97 - **محمود أحمد عبد المنعم:** حكم عليه بالحبس مع الشغل سنتين.

98 - **فايز محمد مبروك:** عوقب بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات.

ثم قررت المحكمة براءة المتهمين الآتي أسماؤهم:

1 - عمر عبد الرحمن.

2 - علاء الدين عبد المنعم إبراهيم.

3 - محمد طارق إسماعيل.

4 - علي محمد فراج.

5 - طارق محمد أحمد عطيفي.

6 - صفوت إبراهيم الأشوح

7 - السيد علي إسماعيل السلاموني

8 - طه محمود حسين البتري

9 - عيد سيد أحمد

10 - شريف عبد الرحمن توفيق

11 - مرتضى محمد خليفة

12 - أبو بكر أبو رافع أحمد

13 - أحمد محمد

14 - علاء الدين صديق مرسي

15 - مدحت محمد جمال بدوي

16 - سمير محمد أحمد عطيفي

17 - أسامة رشدي خليفة

18 - رجب رشاد حسن

19 - علي محمد

20 - صابر حسن علي

21 - لطفي أحمد شعيب

22 - علي عبد الفتاح عبد العليم

23 - الفارس محمد عثمان

24 - طلعت محمد يس

25 - جمال حسن عبدالله

26 - محمود عبدالله حسن عطاالله

27 - أحمد عبد العظيم عبدالحافظ شكري

28 - على عبد الرحيم الشريف

29 - عماد عبد الغني دياب

30 - سامي محمود الجيزاوي

31 - محمود فوزي عثمان

32 - محمود حسن محمد حسن

33 - عبدالرءوف أمير الجيش

34 - جمال كامل عميرة

35 - مراد محمد محمود عبدالله

36 - شعبان على عامر

37 - يحيى محمد عبد المولى

38 - حسن علي إسماعيل

39 - محمد محمد ربيع الظواهري

40 - سالم عزام

41 - عصام العطار

42 - حازم الحسيني

43 - محمد عبد الرءوف نوفل

44 - إسماعيل محمد الرفاعي

45 - علاء الدين عبد العزيز إبراهيم

46 - محمود محمد البكري

47 - مصطفى أحمد محمد

48 - السيد إمام عبد العزيز

49 - عبد المعز محمد متولي

50 - أجسم مصطفى الطويل عباس حسنين شعبان

51 - مدحت يوسف الشاذلي

52 - عادل علي الشيمي

53 - خالد محسن فكري

54 - محمد عبد اللطيف رمضان

55 - الأمير سالم أحمد علي

56 - محمد سالم رحال

57 - مجدي عبد المتجلي عبدالله

58 - محمد أحمد حنفي

59 - محمد أحمد عبد العزيز أبو طالب

60 - محمد أمين حسان

61 - أحمد مرسي أبو زيد

62 - حسن حسني ندا

باستطلاع هذا الحكم نجد أن المحكمة قد برأت ما يقرب من ثلثي المتهمين فعدد المتهمين كان ثلاثمائة واثنان متهم برئ منهم ما يقرب من الـ 200 من المتهمين ومع ذلك فإن هناك عددًا كبيرًا من المتهمين كان قد حكم عليه بالحبس من سنتين إلى ثلاث سنوات تم الانتهاء منها أثناء المحاكمة في السجن وهذا هو وجه الرأفة الأول في القضية، أما وجه الرأفة الثاني فهو جمع المحكمة بين حكم هذه القضية وحكم القضية العسكرية (المسماة بقتل السادات) ثم قامت بخصم هذه المدد التي قضوها في السجن من العقوبة الإجمالية ثم يأتي وجه الرأفة الثالث بأن قامت المحكمة بإلغاء أحكام الإعدام تمامًا رغم

أن هذه القضية قضية قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد، ورغم أنها اقترنت بجنايات كثيرة، ثم وجه الرأفة الرابع وهو اكتفاء المحكمة بعدد قليل من أحكام الأشغال الشاقة المؤبدة والقليل من أحكام الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عامًا وأكثرت من عقوبة الحبس من خمس لسبع سنوات بالنسبة لباقي المتهمين.

ومن وجهة نظري كانت هذه الشفقة من المحكمة بسبب حجم التعذيب الذي وقع على أعضاء هذا التنظيم المتهمين في هذه القضية بصورة فاقت كل الوصف والحدود ومما لا يحتمله البشر. أشياء كثيرة جعلت المحكمة تتعاطف وتعطي أحكامًا بالبراءة للبعض على رأسهم «عبدالرءوف أمير الجيش»، الظروف السياسية والمناخ العام السائد كل ذلك دفع بالمحكمة إلى أن ترأف بالمتهمين، أيضًا الدفاع عن المتهمين كان مخلصًا ومستميتًا لأقصى درجة (تشكل هذا الدفاع من 80 ٪ من العناصر المدنية والقومية والناصرية، وقف أحمد الخواجة وعاطف الحسيني وحلمي مراد وممتاز نصار وفريد عبد الكريم - من فطاحل المحاماة في مصر - جنبًا إلى جنب مع شمس الشناوي وعبدالله رشوان يشدون من أزر المتهمين في قضية الجهاد الكبرى). إنها قضية «الجهاد الكبرى» لكل الباحثين أن يستنتجوا منها ما يشاءون وأن يطلعوا على تفاصيل ما نشرناه ولكنهم لا ينبغي أبدًا أن يتجاهلوا أن هذه القضية اجتمعت فيها القوى الوطنية في ساحة الدفاع حتى وإن لم تجتمع في ساحة الاتهام.

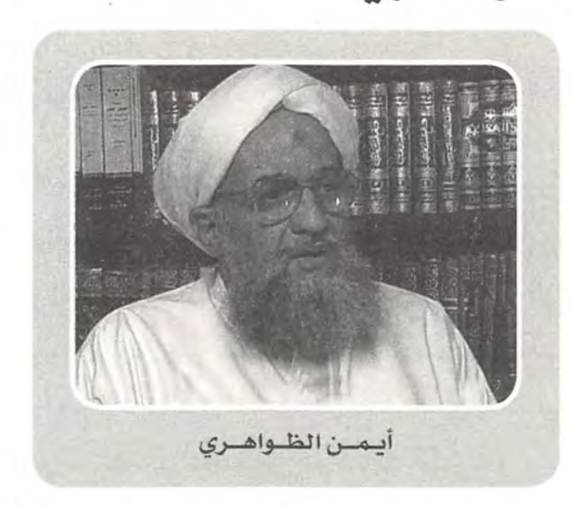
■■■



الفصل الثالث

روايات الشهود

أيمن الظواهري



أيمن الظواهري

قبل أن نخوض في أقوال أيمن الظواهري علينا أن نشير إلى أن أقواله قد أرفق بها التقرير الطبي رقم 103 لسنة 82 وقد أحالته النيابة إلى الطب الشرعي لفحصه وجاء بالتقرير «وجد بجسد أيمن الظواهري آثار تنجم عادة من التعدي بجسم صلب أو مرن بمعنى أن المتهم قد تم ضربه أو الاعتداء عليه وأيضًا تم وضعه في قيد حديدي أو حبال».

هـذا وقـد تـم توقيـع التقرير من نائـب كبير الأطبـاء الشرعيين في ذلـك الوقت وهو الدكتور إبراهيم محمد سليم وحرر في 28 - 6.

ولأن للتعذيب معنا قصة طويلة سوف نقوم بإظهارها في هذه القضية.

فقضيتنا تلك هي القضية الوحيدة التي تم إحالة أكثر من 40 ضابطًا بتهمة التعذيب في عصر الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، صحيح أن المتهمين حصلوا على براءة وأن الدولـة تدخلت، لكـن في النهاية كانت هناك خطوات جادة من جانب الرئيس حسـني مبـارك لمحاسـبة هـؤلاء الضباط إلا أنـه سرعان ما تراجـع وسرعان ما ضمـن الضباط حريتهم.

وكانـت الدائرة التي تقوم بالمحاكمة (من أهم أعضائها المستشـار عدلي حسـين) من الدوائر التي وضع عليها علامات اسـتفهام نظرًا لأنها جاءت في ظل واقع سـياسي آخذ في الانحياز لسياسة التعذيب.

عـلى أي الأحوال أردنا أن نشـير إلى التقرير الطبي الخـاص بأيمن الظواهري قبل أن نطلع على أحداث القضية بتفاصيلها.

أيمن الظواهري في القضية رقم 462 لسنة 1981:

توحي إليك أوراق التحقيق عزيزي القارئ أن أيمن الظواهري الذي قبض عليه في قضية الجهاد ليس هو أيمن الظواهري الذي يشـغل الآن منصب أمير الجماعات السلفية الجهاديـة والتي يرمز إليها باسـم تنظيـم القاعدة، حيث كانت أقوالـه بها عنصر الإنكار وكانـت محـددة ومرتبة ولم تكن على النحو الذي عرفناه بعـد ذلك عن أيمن الظواهري، مثل آرائه في كتابه «الحصاد المر» الذي أصدره فيما بعد والذي ينتقد فيه أسلوب الإخوان في دخـول البرلمـان، وأنه ينتقد أن تتخـذ من البرلمانات الكفرية وسـيلة لتطبيق الشريعة، وهاجم الإخوان في هذا الكتاب هجومًا شـديدًا وعلى الرغم من تعرضه لتعذيب شديد في تلك القضية فإن التعذيب لم يؤثر كثيرًا على أقواله.

على أية حال فإننا في هذه الموسـوعة سـنطرح جزءًا مما ورد في التحقيقات على لسـان أيمـن الظواهـري نظـرًا لأهمية هذه الأقوال في تحليل شـخصية أيمـن الظواهري وإلقاء الضوء على تلك الفترة من حياة مصر.

فقد قال أيمن على سبيل المثال: «أنا لست عضوًا في أي تنظيم لكنني تعرفت على عبود الزمر الذي علمت أنه قيادي في تنظيم يهدف إلى قلب نظام الحكم وقد عرفته عن طريق أمين الدوميري صديقي وكان ذلك يوم 6 أكتوبر 81 حيث اصطحبني أمين إلى المنزل الذي يقيم به عبود بالهرم لأنقل لعبود وجهة نظري في أن الأسلوب الذي ينتهجه في معاداة الحكومة غير مجدٍ، وتقابلت مع عبود في حوالي الساعة التاسعة مساءً يوم 6 أكتوبر وقلت لعبود إن أسلوب مهاجمة الحكومة غير مجد من الناحية النظرية أو العملية لأنه من الناحية النظرية فإن تغيير الحكومة فقط لن يحقق الإسلام ومن الناحية العملية، فإن تغيير الحكومة حاليًا غير ممكن لوجود فرق رهيب في القوة والعتاد بين الحكومة وبين أي مجموعة أخرى تحاول معاداتها، وأمين الدوميري أيد وجهة نظري ولا أعرف إذا كان عبود اقتنع بكلامي أم لا، ومكثنا في هذا اللقاء حوالي ساعة تقريبًا عرفت من خلالها من عبود الزمر أن التنظيم الذي يقوده هو الذي قام باغتيال رئيس الجمهورية ظهر نفس اليوم الذي قابلته فيه، لكن لم يحدثني عن التفاصيل ثم انصرفت أنا وأمين الدوميري وبعد هذا اللقاء بحوالي خمسة أو ستة أيام اصطحبني أمين الدوميري إلى مسكن عبود ومعنا صديق لي يدعى عصام الدين محمد كمال القمري».

إذًا حتى تاريخ قتل السادات لم يكن أيمن الظواهري يؤمن لا بفكر الجهاد ولا بالمقاومة المسلحة لنظام الحكم، كل ما في المسألة أن أيمن الظواهري كان على علاقة بعصام القمري بل على العكس فإن الأوراق تشير إلى أن أيمن الظواهري هو الذي أرشد على عصام الدين محمد كمال القمري وأرشد رجال المباحث عن أنه يختبئ بورشة خياطة بمنشية ناصر دائرة قسم الجمالية.

ومن الممكن أن يكون هذا الإرشاد الذي قام به أيمن الظواهري قد تم تحت ضغط التعذيب، لكننا هنا نرى بوضوح أنه حتى تاريخ قضية الجهاد 81 لم يكن هو أيمن الظواهري الذي يعرفه العالم الآن بل إنه يؤكد في أقواله أن كل الذي يعرفه عن هذا التنظيم إنما جاء من الصحف ومن عبود الزمر فيما نصه.

«وأنه حينما اتصل بي عصام تليفونيًا بمنزلي وطلب مقابلتي الساعة الخامسة والنصف اتفقت مع المباحث على أن أقوم بإعداد كمين بالاشتراك معها لضبط عصام القمري فتوجهت معهم إلى هذه الزاوية وجلست بها تحت بصر المباحث حتى حضر

عصام وأثناء قيامه بتأدية ركعتي تحية المسجد تم القبض عليه في الزاوية التي اتفقنا على المقابلة بها ».

هذه هي أقوال أيمن الظواهري ولا ننسى أن نشير إلى أن حجم التعذيب الذي ارتكب في هذه القضية كان شديدًا مما لا يجعلنا نعول تمامًا على الأقوال التي خرجت من المتهمين إنما باسترسال المحاضر وباسترسال الأقوال نجد أنه في محضر 27 - 10 - 1981 ظهر في الصورة متفجرات وأشياء قد لا تخص أيمن الظواهري إلا أنه قام بإخفاء هذه المواد المتفجرة نظرًا لصداقته القوية بآخرين، هذه هي العلامات التي تم وضعها على أيمن الظواهري ولا يظهر فيها خطورة أكثر من إخفائه للمتفجرات لمدة 15 يومًا.

وتجد في أقوال أيمن الظواهري ناحية سلمية أكثر من المتوقع فهو مثلًا انتقد ثورة الخميني وانتقد أسلوب الثورة ذاته فقال في أقواله: «إن الثورة تؤدي بالضرورة إلى تصادم دموي مع الحكومة وهذه هي ثورة الخميني لإقامة المجتمع المسلم أما رأيي أنا فإن المجتمع المسلم يمكن أن يقوم بالدعوة لإقامة قاعدة شعبية عريضة وهذه لا تقتضي بالضرورة التصادم مع الحكومة».

وبذلك تنتهي أقوال أيمن الظواهري حتى تاريخ 2-11-1981 أما بعد هذا التاريخ فيبدو أنه وبعد التعذيب فقد تغيرت أقواله رأسًا على عقب فماذا قال أيمن الظواهري في محضر 2 -11- 81:

«أنا عايز أقول إنه في عام 66 - 67 كنت منضمًا في تنظيم ديني يرأسه إسماعيل طنطاوي وكان معنا شخص يدعى سيد حنفي وكنا نسعى من خلال هذا التنظيم إلى العمل على قلب نظام الحكم وانضم إلينا بعد ذلك شخص يدعى علوي مصطفى عليوة ؛ كما انضم إلينا شخص آخر اسمه محمد عبد الرحيم الشرقاوي كما انضم أيضًا عصام الدين القمري كما انضم أيضًا أشخاص آخرون حيث اتسع هذا التنظيم وبلغ ذروته خلال عام 74 -75 وفي خلال عام 75 حدث انشقاق على هذا التنظيم حيث انشق عنه علوي مصطفى عليوة وشكك في الخط الذي ينتهجه التنظيم وأدى ذلك إلى انشقاق أعضاء آخرين من التنظيم وانضمت مجموعة من المنشقين من هذا التنظيم إلى تنظيم الفنية العسكرية (قضية الفنية العسكرية) ولكني أنا وإسماعيل طنطاوي ومحمد عبد الرحيم واصلنا السير في خط هذا التنظيم ثم سافر إبراهيم طنطاوي إلى ألمانيا في أواخر عام 1975 تقريبًا فبدأت في تكوين مجموعات أخرى لهذا التنظيم فضلًا عن

وجـود مجموعة أخـرى لهذا التنظيم ومن بين الأشـخاص الذين قمـت بضمهم إلى هذا التنظيـم نبيل البرعي وشـقيقي محمد محمد ربيع الظواهري وسـيد إمام ومحمد مصطفى شـلبي وعصام حشيش؛ وبدأت في تكوين مجموعة لهذا التنظيم بالمعادي عن طريق نبيل البرعي ومن بينها وحيد جمال الدين وخالد مدحت الفقي وخالد عبد السـميع وصديق له يدعى طارق ولا أعرف اسمه».

وهكذا ظهر التعذيب واضحًا على الظواهري واستطرد في الحديث عن تنظيم لم تكن لـدى مباحث أمن الدولة أيـة معلومات كافية عنه إلا خيط بسـيط، ثم بدأت اعترافات أيمـن الظواهـري تأخذ خطًا آخر فذكر أنـه ناقش عبود الزمر في مسـألتين. **الأولى**: أنه يكفـي ما تم مـن واقعة الاغتيـال ويجب عدم تطويـر الموضوع إلى صدام مـع الحكومة، **والثانية**: أنه سـأله عن معرفته برائد في الجيش يدعى عصام الدين القمري وما إذا كان مـن ضمن الأشـخاص الذين قامـوا باغتيال ضابـط يدعى جمال راشـد وإذا ما كان من قامـوا بالاغتيـال يتبعوه من عدمـه، فأجابه أنه لا يعرف عصام القمري ولا جمال راشـد وأن الذين قاموا بواقعة الاغتيال أشـخاص يتبعوه هو مباشرة، وقد تقابل مع عبود بعد ذلك ثلاثة مرات إحداهما كانت بعد هذا اللقاء الأول وكان معه أمين الدوميري وعصام القمـري وتوجهوا إلى عبود بشـقته بسـيارة أمين الدوميري وفي خلال هـذه المقابلة التي تمت بسـيارة أمين خارج الشـقة أيضًا قام عصام القمري بسـؤال عبود عما إذا كان جمال راشـد اشـترك في عملية الاغتيال من عدمه فأجابه بالنفي كما سـأل عصام القمري عبود عما إذا كان لديه خطة لضرب المتواجدين بالجنازة إذ إنه سمع بذلك فقرر عبود أنه يفكر في هذا الموضوع ».

إذًا فأيمن الظواهري في هذا المحضر تحول تحولًا واضحًا متحدثًا عن خطط عسكرية وعـن ضرب الجنازة وعن ضرب الحرس الجمهوري وعن حوار دار حول تحريك كتيبة دبابـات وحـوار دار بينه وبـين عبود وأقر أن هذا العمل العسـكري غـير محكم ويؤجل قليلًا.

وبـدأت العلاقـات تتوطـد بين أيمـن الظواهري وبين عبـود الزمر حتـى إن الكلام تطـرق إلى حقيقة عصام القمري الـذي كان ضابطًا بالجيش وهرب من الجيش وانخرط في هذا التنظيم.

إذًا بعـد تعرض أيمن الظواهري للتعذيب توالـت اعترافاته حتى انتهت التحقيقات معـه في محـضر 2 - 11 - 1982 ليتحـدث تفصيليًّـا عـن هـذا التنظيـم الـذي كونه في السبعينيات وانضم إليه عدد كبير من الأعضاء.

الخلاصة إن اعترافات أيمن الظواهري عن التنظيم استمرت لأكثر من 80 صفحة بينـما حديث الإنكار كان في محضرين اثنـين ويبقى قبل أن نغلق حديث أيمن الظواهري عن تنظيم الجهاد الذي انخرط فيه عدد من الشخصيات المعروفة التي تمارس الآن العمل السـياسي لابـد وأن نؤكد على أنه تعرض للتعذيب، وقـد ورد بيان التعذيب في أقواله في صفحـة 121 فأشـار إلى أن كتفـه الأيمن حدث به نوع من أنـواع الانخلاع يوم القبض عليـه في 23-10-1981 وأنـه كان نتيجة ضغط أحد رجال السـجن بحذائه على كتفه الأيمن وكان يتلوى على الأرض من شدة الألم نتيجة الإصابة، كما أن الضرب بالكرباج كان لـه أثـر كبير جدًّا على جسـد المتهم كما أنه أصيب في بعض أصابعه مثل الوسـطى في اليـد اليمنـى وكانت كل هذه الآثار موجودة وإن كان قـد تأخر الحديث عنها حتى نهاية التحقيقات، وقد ورد هذا في تقرير الطب الشرعي رقم 103 لسـنه 82 رغم طول المدة التي مرت بين الضرب والاعتداء.

■■■

نبيــــل نعيــــم


نبيـل نعيـم

أقواله في القضية رقم 462 لسنة 1981:

في هذا الجزء نحن بصدد توثيق أقوال المتهم نبيل نعيم عبد الفتاح الذي كان متهمًا في القضية رقم 462 لسنة 81 المعروفة باسم قضية «الجهاد الكبرى» ونسلط الضوء على أبرز ما ورد على لسانه في أوراق التحقيق لنرى كيف كان يفكر هذا الرجل الذي يتصدر المشهد الإعلامي الآن، ولن نعلق كثيرًا على الاختلاف الكبير في أقواله في تحقيقات القضية وبين ما يقوله الآن، بل سنكتفي بتقديم ما بحوزتنا من معلومات وأوراق عن تلك القضية مثار الجدل.

فحينما ننظر بعمق إلى أحاديث نعيم للإعلام والصحف والقنوات الفضائية الآن نجد شخصًا مختلفًا تمامًا عن الشخص الذي في التحقيقات والشخص الذي أعرفه جيدًا.

نبيل نعيم عبد الفتاح كان من الشخصيات التي تتسم بالعنف الشديد ويميل إلى استخدام السلاح وفي بداية حياته انضم إلى جماعة تسمى جماعة البراءة ولم يخجل من أن يذكر ذلك في التحقيقات وكاد يخسر روحه في محاولته الإفلات من ذلك التنظيم، هذه الجماعة كانت تعتبر المجتمع مجتمعًا كافرًا حتى إنها تنتقي منه الأفراد ولا تحكم لأحد بالإسلام إلا بعد أن تتأكد من ذلك من أمير الجماعة الذي كان اسمه أحمد حسن.

وأثناء محاولات نبيل نعيم الانسلاخ من هذا التنظيم بعد أن تغير فكره تعرض لمحاولة قتل باعتباره قد ارتد عن الإسلام ولا زالت يد نعيم المقطوعة الأصابع علامة على الاعتداء عليه بالسيوف من قبل أعضاء هذه الجماعة.

لم تكن تلك تجربة هينة على نبيل نعيم فقد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات نتيجة اتهامه بقتل أحد هؤلاء الذين اعتدوا عليه واعتدى عليهم عقب خروجه من جماعة البراءة وفي الحقيقة لم يكن نبيل نعيم هو القاتل حتى إن أهل المنطقة قاموا بالدفاع عن نبيل وشهدوا لصالحه في تلك القضية التي تعرض فيها لخطر الموت ومحاولة قتله من قبل جماعة البراءة، وهناك قصة مشابهة لما حدث مع نعيم لحسن الهلاوي الذي تعرض أيضًا للقتل من قبل تنظيم الفنية العسكرية أثناء محاوراته لتركه، وكذلك خرج قطب سيد حسين من التكفير والهجرة ليختفي بلا أثر حتى الآن وأشخاص كثيرون دفعوا حياتهم ثمنًا لتغيير أفكارهم.

على أية حال خرج نبيل من التنظيم وقد تغير فكره كثيرًا حيث وجد أن هذه الجماعة تخالف إجماع علماء السلف وهو ما رآه أمرًا غير مقبول.

ونتوقف هنا عند نقطة مهمة ونشير إلى أن تنظيم البراءة هذا لم يفلت من تحت أعين أمن الدولة فكما كررنا أكثر من مرة في تلك الموسوعة أنه ما من تنظيم إلا وقد اخترقته أمن الدولة سواء بالسيطرة عليه تمامًا أو بتجنيد أحد أعضائه ؛ نجد أنه حتى جماعة البراءة تم تجنيد أحد أعضائها، ظهر ذلك في قضية تالية كان بطلها أحمد طارق طلعت محب الذي كان يحمل فكرًا قريبًا من فكر التكفير ولكنه يسمى تكفير عدم العذر بالجهل (فهو يعتبر أن الذي يجهل مفهوم التوحيد على الفهم الشامل بأنه حكم وتوحيد للربوبية وتوحيد للألوهية بمعنى أنه يجب أن يؤمن بالله ويؤمن أيضًا بوجوب حكم الله للأرض بشريعة الإسلام من لا يؤمن بذلك فلا يعذر بجهله حتى وإن كان جاهلًا بذلك الأمر).

نعود إلى القضية حيث قبض على أحمد طارق وهو متلبس في جلسة فكرية تدعو إلى تكوين تنظيم يسمى تنظيم (حزب الله) وأشارت أصابع الاتهام نحو أحمد حسن وأنه ربما يكون هو المرشد الذي استعانت به المباحث في القبض على أحمد طارق وهذه أمور كلها استنتاجية لكنه كان بطل هذه القضية الذي تم التشكك فيه من جميع المتهمين في ذلك الوقت.

نعود إلى نبيل نعيم لنرى أن التغير الذي أعقب خروجه من جماعة البراءة لم يكن هو التغير الوحيد في حياته فقد تغير مرارًا وتكرارًا حتى استقر به الأمر الآن إلى شخص

باحث يجلس في الفضائيات ليحكي عن ذكرياته وتاريخه الذي في رأيي لو استطاع تدوينه سيقدم بذلك فائدة عظيمة للأجيال الجديدة التي لم تعايش هذه الأحداث .

الخلاصة أن نبيل نعيم حكى عن تجربته التي نستطيع أن نجمع من خلالها كيف تم الربط بين أعضاء الجهاد الذين قاموا بعملية الفنية العسكرية ثم بعد ذلك تطور هذا الفكر حتى وصل إلى قضية الجهاد 79 ومن ثم المشاركة في أحداث تفجيرات الكنائس وقيام محمد إسماعيل وعنتر عبد الصمد بتفجير الكنائس بالاشتراك مع علي المغربي ثم اختفاء هؤلاء عن الأعين حتى تم القبض عليهم في معركة عسكرية قتل على أثرها أحد الضباط برتبة رائد وقتل المتهم علي المغربي واستمر هذا الفكر في التطور حتى تم قتل السادات به.

فالذين صنعوا قضية «الفنية العسكرية» صنعوها بفكر «صالح سريَّة» وهو الفكر الذي تطور بعد ذلك ليكون فكر أعضاء تنظيم الجهاد في القضية العسكرية المسماة بقضية القنص 77 عسكرية عليا، وهو ذاته الذي تم القبض به على أعضاء تنظيم قضية «الجهاد الصغرى» المسئولة عن تفجيرات الكنائس عام 79.

خلاصة الأمر نحن نريد أن نقول إن نبيل نعيم عبد الفتاح في روايته أثناء سير التحقيقات عرض بالتفاصيل الدقيقة كيف نشأت هذه التنظيمات المسئولة عن اغتيال الرئيس السادات من مجموعات قليلة الأفراد إلى تنظيمات جهادية متسعة الأعداد.

وفي السطور التالية سنعرض بعضًا من رواية نبيل نعيم عبد الفتاح في تحقيقات قضية «الجهاد الكبرى» كما سنعرض كيف تعرف على عصام القمري الذي يعتبر واحدًا من أهم الأشخاص الذين أعدوا لقضية مقتل السادات.

و عصام القمري واحدًا من أهم العناصر الجهادية النشطة التي لم يذكر التاريخ اسمه في التاريخ ربما لأنه قد مات شابًا وربما لأن الأحداث لم تتبلور حوله أو لم يكشف أمره حتى تاريخ عرض هذه الموسوعة .

كان القمري رجلًا مدربًا قوي العزيمة مقتنعًا وبشدة بوجوب الجهاد ومقاتلة البشر، أي بشر، فالمجتمع هو مجتمع لا يعرف الإسلام لذا لابد من إزاحة الباطل الذي يخيم على سدنة الحكم لكي يصل الإسلام إلى الناس.

أما رأيه في الكنيسة المصرية فقد تلخصت قناعاته الفكرية في أن الطائفة القبطية بمصر لم تعد بعد بأهل كتاب وزاد من ترسيخ قناعاته تلك ما أسفرت عنه قضية الزاوية الحمراء من

تأجيج لغضب هؤلاء الشباب الجهادي ضد البابا شنوده وضد الكنيسة بما نشرته الحكومة ووزارة الداخلية عن مؤامرة المسيحيين، لهذا أكد في أقواله وجوب قتالهما لأنهما قد أعدا العدة لقتال المسيحيين وفقًا لوجهة نظره ومن هنا جاءت الرابطة التي جمعت بين القمري ونعيم.

ننتقل إلى أقوال نبيل نعيم في القضية رقم 462 لسنة 81 والتي يتحدث فيها نعيم عن علاقته بتنظيم البراءة وآرائه عن البابا شنودة الذي يعتبر محاربته للإسلام (كما جاء على لسان رئيس الجمهورية) عائقًا لإقامة الدولة الإسلامية وأن لديه رغبة أكيدة في إقامة الدولة المسيحية في أسيوط.

وكانت مبالغة السادات في أحداث الزاوية الحمراء ونشره لمعلومات عنصرية عن الطائفة المسيحية واستغلاله للفتنة الطائفية لكيانه الشخصي واستثمارها من أجل بسط نفوذه وقوته الشخصية الأثر البالغ في خلخلة المجتمع المصري وفي إثارة غضب الجماعات الجهادية ضد قبط مصر.

صحيح أن مثل تلك الأحداث تحدث وصحيح أيضًا أن هناك متطرفين من الجانبين لكن هناك دائمًا خلف هذه الأحداث من يحركها ويستثمرها لصالح أهدافه الشخصية، هكذا اقتنع نبيل نعيم وعصام القمري من خلال خطاب الرئيس كما ورد في أقوالهما بوجوب قتال المسيحيين لكن الهدف الأساسي لدى عصام القمري ونبيل نعيم عبدالفتاح لم يكن هو تفجير الكنائس فقط وإنما التخلص من الحاكم الذي يدير أمر البلاد.

انظر معي عزيزي القارئ مثلًا في محضر 10 - 1 ونبيل نعيم يتحدث عن بعض التفصيلات الخاصة بجماعة البراءة».

فقال: «إنها تنظيم سري غير مشروع وكان لها أمير عام في الإسكندرية وأمير في القاهرة ولكن كان عددها عندما انضممت إليها حوالي عشرة أفراد وعندما تركتها كان عددها وصل إلى عشرين عضوًا».

يستطرد نعيم «الجماعة تكفر الحاكم والمحكوم على سواء كما تكفر علماء المسلمين لأن الحاكم لا يحكم بما أنزل الله وأن المحكوم راض عن هذا الوضع وعلماء المسلمين هم في نظر الجماعة مجرد أحبار يشرعون بغير ما أنزلّ الله».

ويتحدث نبيل نعيم عن كيفية الربط بين فكر الجهاد الذي ظهر في قضية «الفنية العسكرية» في عام 1974 وفكر الجهاد الذي ظهر في 1976 وفكر الجهاد الذي ظهر في عام 1979 وكيف أن هذا الفكر قد اجتمع تحت قيادة محمد عبد السلام فرج دون أن يكون له استراتيجية محددة وانتهى به الأمر إلى قتل الرئيس السادات.

وفي أقوال نبيل نعيم مثلًا سنجد أنه يذكر علاقته بإبراهيم سلامة وهو شقيق المتهم وضاح سلامة الذي أدلى بشهادته في هذه الموسوعة.

وتجد من خلال أقوال نبيل نعيم ما يربطك بالأشخاص فتجد أن الذين خرجوا من قضية «الفنية العسكرية» أمثال «عبدالرءوف أمير الجيش» وغيره قد قاموا بنشر هذا الفكر واستيعابه حتى إنهم ظلوا يدعون إليه حتى تعرفوا على آخرين مثل محمد سالم الرَّحال الذي ظهر في قضية 1979 وهي القضية المعروفة بالجهاد الصغرى وتحمل رقم 687 لسنة 79، هذا الشخص نفسه هو الذي كان يجوب المحافظات لكي يدعو إلى فكر الجهاد واستخدام القوة في قلب نظام الحكم.

وتقرأ في أقوال نعيم حين سأله المحقق «لماذا هجرت جماعة البراءة؟» فأجاب: «لما قرأت كتب السلف الصالح وجدت أن فكر الجماعة يخالف فكر أهل السنة ولما أخبرتهم أني سأتركهم على إثر مناقشة بيني وبين الأمير اعتبرني الأمير أحمد حسن وقتها مرتدًّا وأحلوا دمي».

وبسؤاله: «كيف انضممت إلى التنظيم الجاري التحقيق معه الآن؟» (يقصد تنظيم الجهاد في عام 1981 الذي قام بأحداث الاغتيالات في 81)، أجاب: «انضممت عن طريق محمد سالم الرحال وقد عرفني عليه في البداية إبراهيم سلامة (سبق أن أشرنا أنه شقيق وضاح سلامة الذي أدلى بشهادته في الموسوعة)».

وحين سأله المحقق: «متى انضممت إلى التنظيم؟» كانت إجابته: «من شهر يونيو 1980 تقريبًا أي من عام ونصف لأني وجدت عقيدتهم الدينية هي نفس عقيدة السلف الصالح التي يعتنقها وكان انضمامي بسهولة لتوافق الفكر في العقيدة بيني وبين التنظيم».

ثم يستكمل نعيم في سرد روايته عن تنظيم الجهاد وأهدافه فيقول: «التنظيم يؤمن بأن الحاكم كافر لأنه يستطيع أن يحكم بما أنزل الله ولا يفعل ذلك. أما المجتمع فهو من وجهة نظر التنظيم أن الأصل في الأفراد الإسلام ولا يكفرون أحدًا حتى لو تردد على الخمارات ونعتبر تلك الأفعال مجرد معاص لا يكفرون أحدًا بها ولا يكفرون الزناة أو الفنانين وخلافهم لأن هذه معاص والتنظيم لا يكفر بالمعاصي ومن أفكارهم وهدفهم تغيير الوضع بالجهاد المسلح لإقامة الدولة الإسلامية».

إلى هنا تظهر مجمل أركان فكر الجهاد ونستطيع أن نربط بين فكر 74 الانقلابي وبين قتل السادات في عام 81 من خلال أقوال نبيل نعيم.

عاصم عبد الماجد


عاصم عبد الماجد

أقواله في القضية رقم 462 لسنة 1981:

قبل أن نبدأ في استعراض أقوال المتهم عاصم عبد الماجد ينبغي أن نشير إلى أن تغيرًا قد طرأ على فكر عاصم عبد الماجد وأنه الآن يعبر في الواقع السياسي عن قيادة حزبية أعلنت أنها تؤمن بالتحول السلمي لكننا ونحن نستعرض أقوال عاصم عبد الماجد نلقي ضوءًا على التاريخ ولا نلقي ضوءًا على الواقع المعاصر ونبحث عن فكره الذي آمن وعاش به سنوات طوال ولا علاقة لنا بعودة عاصم عبدالماجد الحوار العنيف مرة أخرى إلا ونحن نتحدث عن تأريخ الأعوام من 2010، وحتى 2014.

نبدأ مع عاصم عبد الماجد في المحضر 16/ 11/ 1981 الذي يقول فيه:

«أنا معترف بكل التهم المنسوبة إليَّ والتي سمعتها الآن، ولكنني أعترض على تهمة الاشتراك في قلب نظام الحكم، فأنا فعلًا اشتركت في تنظيم سري يهدف إلى تغيير نظام الحكم بالقوة المسلحة وكنت عضوًا في مجلس شورى التنظيم ضمن مجموعة الصعيد وأنا فعلًا شاركت في إعداد أفراد التنظيم وتدريبهم، كما شاركت في تسليح التنظيم بشراء الأسلحة والذخيرة اللازمة لأغراض التدريب والتنظيم وكذلك المفرقعات التي حصلنا عليها من الفيوم من المدعو جمال عبدالناصر، وأعترف كذلك أنني اشتركت في عملية الهجوم على تشكيل الأمن المركزي الذي كان واقفًا وقت الهجوم يوم 8/ 10/ 1981 بالقرب من مسجد ناصر بمدينة أسيوط وكان معي أكثر أعضاء التنظيم وأطلقنا النار على أفراد التشكيل بقصد قتلهم، ثم توجهنا بعد ذلك إلى

مبنى مديرية الأمن وقتلنا وأصبنا من فيها من أفراد الشرطة وتمكنا من احتلال المبنى واستولينا على الأسلحة والذخيرة الموجودة بالمبنى ثم استولينا بعد ذلك على سيارة لوري تابعة للشرطة وقبل التحرك بها أطلق زملائي أعيرة نارية وقنابل مسيلة للدموع على أفراد القوة وتمكنا من الانسحاب وذهبنا بعد ذلك إلى مبنى قسم ثاني وزملائي أطلقوا النيران على من فيه ثم استبدلنا السيارة اللوري بسيارة أخرى لوري أيضًا وذهبنا إلى منطقة الحمراء وهناك حضرت سيارة الإسعاف ونقلتني إلى المستشفى للعلاج لأني أصبت أثناء عملية اقتحام مبنى المديرية وجاءني عيار في ركبتي اليسرى أعجزني عن الحركة وعيار آخر في رجلي اليمنى وعيار في ذراعي اليسرى ولكن إصابتي بهذين العيارين لم تكن مؤثرة فالإصابة المؤثرة كانت ركبتي اليسرى».

هذا نص ما ذكره عاصم عبد الماجد في مقدمة التحقيق إلا أن هناك روايات استفاض فيها عاصم عبد الماجد عن تاريخ حياته، كان يتحدث عن نشاطه وكيف وصل إلى هذا الفهم الإسلامي أو الذي ظن بأنه الإسلامي، ولا نرى أن هذه الموسوعة قد تتسع إلى ذكر ما ذكره عاصم عبد الماجد في عشرات الصفحات لذا نبدأ من بداية علاقة عاصم عبد الماجد بالفكر والأحداث أما ظروف النشأة وأثرها فنرى أن نتركها للباحثين الاجتماعيين.

و نود أن نشير بأن هذه التحقيقات جميعًا موجودة في ملفات الدعوى المحفوظة لدينا والموثقة على شرائط مدمجة.

يقول عاصم عبد الماجد في صـ6 من تحقيقاته «حضر لي محمد عبد السلام فرج (ولا ننسى أن محمد عبد السلام فرج هو صاحب هذا التنظيم المشار إليه وصاحب كتاب الفريضة الغائبة) وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي وحمدي عبد الرحمن وجلسنا نتحدث في نفس ذات الموضوع الذي تناولناه في اللقاء السابق وزاد عليه أن محمد عبد السلام كان قد ألف كتابًا بعنوان الفريضة الغائبة تناول فيه قضية الجهاد وأنه يريد طبع هذا الكتاب بطريقة سريَّة، وسأل محمد عبد السلام فرج عما إذا كنا قمنا بإمداد وتدريب وتسليح أفراد من الصعيد للمشاركة في العمل الذي ننوي القيام به، ولما علم أننا لم نقم بعمل شيء غضب ورغم ذلك أكرم قال إننا نستطيع أن نجهز أنفسنا بسرعة للمشاركة في العمل المطلوب وقتها وكان موافقًا على كلام كرم أما أنا فسكت لأنني قلت أنني مطلوب القبض علي ولا أستطيع النزول إلى أسيوط للتربيط مع الأفراد الموجودين هناك فاقترح الحاضرون أن ينزل حمدي عبد الرحمن».

ويسترسل عاصم «اجتمعنا في شهر مارس 1981 في أوائل هذا الشهر في مسجد السلام بأسيوط وحضر الاجتماع محمد عبد السلام من القاهرة وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي وأسامة حافظ وعصام دربالة وأنا وناجح إبراهيم ولم يحضر حمدي عبد الرحمن وفي هذا اللقاء تحدث محمد عبد السلام فرج عن شخصية وهو عبود الزمر وأنه رتبة كبيرة في الجيش ويعمل في المخابرات الحربية وأن لديه خططًا كبيرة وأن هذه الخطط عرضت على فؤاد الدواليبي وكرم زهدي ومحمد عصام ووافقوا عليها وأن الثلاثة سافروا إلى مصر وقابلوا عبود وسمعوا منه تفاصيل الخطة وأعجبوا بها ولا أعرف من سافر معهم وأن في الخطة تغيير نظام الحكم بالقوة المسلحة ولم يفصح محمد عبد السلام عن تلك الخطة وأحس محمد عبد السلام أنني غير مقتنع وأن ناجح وأسامة حافظ لم يعرض عليهما الأمر وأن حمدي عبد الرحمن لا يعجبه الكلام عندما اشترك في اللقاء الذي تم في إخميم وطلب محمد عبد السلام مني ومن ناجح إبراهيم وأسامة حافظ أن نصطحب حمدي عبد الرحمن وأن نسافر إلى القاهرة لمقابلة عبود لسماع الخطة منه والمناقشة فيها واتفقنا على أن نسافر يوم الجمعة التالي مباشرة وبعد ذلك تعذر اصطحاب حمدي معنا بسبب القبض عليه وفي يوم الجمعة المذكور سافرت أنا وناجح وأسامة حافظ وتوجهنا إلى بيت محمد عبد السلام في بولاق الدكرور وأخذناه معنا وتوجهنا جميعًا إلى منزل طارق الزمر ووجدناه هناك مع عبود الزمر ثم بدأ الحديث عن خطة قلب نظام الحكم التي عرضها عبود الزمر وتتلخص في الإسراع بإعداد أفراد التنظيم على مستوى القاهرة والجيزة ومحافظات الصعيد وتدريبهم تدريبًا عسكريًّا ثم تسليحهم بالأسلحة والذخيرة الكافية وأن تنفيذ الخطة سوف يبدأ من الاستيلاء على المواقع الحيوية في القاهرة مثل الإذاعة والتليفزيون وشبكات الاتصال الرئيسية وغرف عمليات في وزارتي الدفاع والداخلية والأمن المركزي وفي نفس الوقت نقوم بعمل اغتيالات لبعض الشخصيات السياسية المؤثرة بدءًا برئيس الجمهورية وانتهاءً بوزير الدفاع والداخلية وآخرين لا أذكرهم ومحاصرة الرئيس السادات أثناء وجوده في استراحة القناطر الخيرية وقتله داخل الاستراحة وعن طريق البيان الذي يذاع في الإذاعة والتليفزيون بإعلان قيام الثورة الإسلامية وعن طريق مكبرات الصوت الخاصة بالمساجد ينادى على الشباب المسلم للمشاركة في الثورة الإسلامية فيمكن والحال كذلك خروج الشعب كله في ثورة إسلامية عارمة لن يعترض طريقها شيء بعد الاستيلاء على غرف عمليات وزارات الداخلية والدفاع وانتهى عبود إلى القول من خلال هذا العمل نكون قد قضينا على

السادات والقيادات السياسية وأسقطنا النظام الجاهلي السائد في البلاد ثم نقيم الدولة الإسلامية، ولما سئل عبود الزمر عن كيفية الوصول إلى الساحات داخل الاستراحة قال: إن هناك سيارتين مسلحتين تقومان بالعرض والمرور حول الاستراحة في اتجاه عكسي علاوة على قوة أخرى متمركزة أمام الاستراحة داخل خيام وأنه سيتم مداهمة هذه القوة والقضاء عليها والاستيلاء على أسلحتها وبعد ذلك يكون من السهل ضرب السيارتين اللتين في حالة مرور حول الاستراحة وبذلك يفتح الطريق أمامنا لدخول الاستراحة وقتل الرئيس داخلها، ومما ذكره عبود كذلك ضمن الخطة أنه سيتم عمل كمائن ضمن الخطة لمنع أية إمدادات تأتي من خارجها وعمل كمائن أيضًا للأمن المركزي لضرب أي تحرك من جانبه وتحدث عبود أيضًا عن تسليح القوة التي تقوم على حراسة القناطر الخيرية وقال: إنه عبارة عن بنادق آلية ومدافع من نوع آر بي جي وأنا وناجح إبراهيم اقتنعنا بهذه الخطة وإمكانية تنفيذها وأعلنا موافقتنا عليها وبالنسبة لأسامة حافظ فطلب من عبود أثناء الحديث تفاصيل أكثر عن هذه الخطة فغضب عبود فأنهينا الاجتماع واتفقنا على أن نعود إلى الاجتماع في نفس ذات المكان في اليوم التالي وفي الموعد المذكور لم نجد بشقة طارق الزمر أحد وأخذنا في البحث عنه في المسجد الذي يصلي به في الهرم وأخيرًا عثرنا عليه بعد أن عاد إلى شقته ووجدنا عبود الزمر معه وكان الوقت قد جري وميعاد القطار الذي نحجز به قد اقترب فاكتفينا بأن اعتذر أسامة لعبود واتفقنا على أن نعود للقائه مرة أخرى لاستكمال الحديث دون أن نحدد موعدًا لذلك وفي القطار أعلن أسامة حافظ أمامي وأمام ناجح إبراهيم عدم موافقته على الاشتراك معنا وعلل ذلك بأننا يجب أن نكون أكثر طاعة وتقوى وقرب إلى الله لكي ينصرنا في العمل المقدمين عليه وأن الوقت لم يحن لذلك».

وهكذا تبين من أقوال عاصم عبد الماجد أن العمر الزمني لميلاد هذا التنظيم هو مارس 1981 وأن واقعة قتل السادات حدثت في 6 أكتوبر 1981 أي أننا نتحدث بين ستة أشهر دارت فيها الأحداث وتطورت.

يقول عاصم عبد الماجد في صفحة من صفحات التحقيقات «في هذه الفترة أقر بأن التنظيم قد بدأ يأخذ الشكل الحقيقي المؤثر فاتفقنا على أن يكون للتنظيم مجلس شورى يضم قيادات الوجه القبلي وهم أنا وكرم زهدي وناجح إبراهيم وفؤاد الدواليبي وأسامة حافظ لأنه اقتنع بالعودة بالاشتراك معنا، أما في القاهرة فكانوا محمد عصام

وحمدي عبدالرحمن وطلعت فؤاد وعلي الشريف ومحمد عبد السلام وعبود الزمر كما اتفقنا على أن يكون هناك أمراء للمحافظات الذين يتكون منهم مجلس الشورى ففي القاهرة كان محمد عبد السلام وعبود الزمر وفي المنيا كان عصام دربالة وفؤاد الدواليبي وفي أسيوط أنا وناجح إبراهيم وأسامة حافظ وفي سوهاج حمدي عبد الرحمن وفي نجع حمادي وقنا علي الشريف وطلعت فؤاد ثم يأتي من أمراء المحافظات مجموعات ولكل مجموعة أمير وقد تفرع مجلس شورى التنظيم إلى ثلاث لجان؛ الأولى هي لجنة العدة وتضم محمد عبد السلام وكرم زهدي وعبود الزمر والثانية هي لجنة الدعوة وكنت متوليًا قيادتها أنا وناجح إبراهيم والثالثة هي اللجنة الاقتصادية وتضم فؤاد الدواليبي ومحمد عصام وبعد ذلك بدأنا جميعًا كقيادات للتنظيم نكثف العمل في مجال التدريب وانتقاء الأفراد وتوسيع قاعدة التنظيم إلا أن العمل في أسيوط وسوهاج كان شبه معدوم وفي أوائل شهر يونيو 1981 اتفق مجلس شورى التنظيم على تعيين أمير عام التنظيم واتفقنا فيما بيننا على إسناد الإمارة للدكتور عمر عبد الرحمن لأننا نتعامل معه منذ وقت طويل ونستعين به في فكر الجهاد وفي المعتكفات التي أقمناها في مدن الوجه القبلي والاتفاق مع منهجه وبعد أن استقر الرأي على ذلك بين القاهرة والصعيد سافرنا جميعًا إليه والتقينا به في منزله بالفيوم وعرضنا عليه أمر إمارة التنظيم وفي البداية رفض قبول منصب الإمارة إلا أنه بعد إلحاحنا عليه جميعًا وافق وقبل الإمارة بعد ذلك وتردد في الاجتماع أمر الخطة التي أعدها عبود الزمر لقلب نظام الحكم وأذكر أنه بعد هذا اللقاء سافر إلى الدكتور عمر كل من محمد عبد السلام وعبود الزمر وكرم زهدي وعرضوا عليه الخطة وبالتأكيد وافق عليها بدليل استمرارنا بالعمل وإلا كان أمرنا بالتوقف وفي هذه الفترة تمكن عبود الزمر من إحضار طبنجة ماركة مورس وسلمها لكرم زهدي ولا أذكر كم كان ثمنها وهذه الطبنجة ضبطت بعد ذلك مع فؤاد الدواليبي حين قبض عليه أثناء هروبه من الشرطة وكان كرم يحملها معه للدفاع عن نفسه وبدأ التنظيم يتسع وكان التدريب يتم بالصورة المطلوبة على مستوى القاهرة وكان مشروع الأسواق الخيرية قد صفي في فبراير 1981 وكان لابد من البحث عن أسلوب فعال يعطينا مبلغًا كبيرًا يمكننا من مواجهة أعباء نفقات التسليح فاقترح أعضاء مجلس شورى الصعيد أن يتم مداهمة أحد محلات الذهب التي يملكها أحد النصارى ثم قتله ومن معه والاستيلاء على ما في المحل من ذهب ونقود وكان ذلك بعد أحداث الزاوية الحمراء وبعد أن اتفقنا على ذلك عرض الأمر على محمد عبد السلام وعبود الزمر فأقروا هذا الأسلوب وبعد أن استقر الرأي على تنفيذ ذلك

تصادف وجود الدكتور عمر عبد الرحمن في المعسكر الذي كان مقامًا في مدينة أسيوط في الثلاث الأخيرة من شهر يونيو فعرضت أنا الأمر عليه وأخبرته بأن مجلس الشورى يقترح تنفيذ موضوع سرقة محال الذهب بدءًا من نجع حمادي لأن علي الشريف كان هو صاحب هذا الاقتراح وأن حصيلة الذهب والنقود سوف نواجه بها نفقات التسليح وسألته الرأي فوافق وقبل هذا اللقاء بالدكتور عمر كان مجلس الشورى في الصعيد سافر إلى الفيوم لعرض موضوع التمويل وموضوع محلات الذهب على الدكتور ولم نجده هناك ولما كنت أعلم أنه سيحضر معسكر أسيوط أخذت على عاتقي مهمة استطلاع رأيه وكنت متفق مع علي الشريف أن يمر عليَّ في أسيوط أثناء فترة المعسكر لمعرفة رأي الدكتور عمر لأن المجلس أناط به التخطيط والتنفيذ بعد موافقة الدكتور».

إذًا انتهى هذا القدر من أقوال عاصم عبد الماجد ولعلنا نلاحظ أن قضية استحلال أموال المسيحيين في أمور التسليح وفي أمور الإنفاق على التنظيمات ما زالت حتى الآن متوارثة حتى تم سرقة محل ذهب الزيتون ونسبت القضية التي لم يحكم فيها بعد أيضًا إلى عناصر تنتمي إلى فكر الإسلام تحت فهمهم الخاص.

هي إذن قضية تستحق البحث ذلك أننا لم نتمكن حتى هذه اللحظة ولم يتمكن المفكرون ولا العقلاء ولا حتى أفراد الجماعة الإسلامية بعد تغيير فكرهم أن يقضوا على هذه الفكرة التي بدأت تتسرب وتنتشر في المجتمع.

على أي الأحوال بلغ عدد حوادث السطو على محلات الذهب حوالي عشر حوادث لم يتم ضبط فاعلها بينما تم ضبط حوالي أربعة قضايا كان منها قضية في المحلات التي تقوم الدولة بعملها كمشروعات شعبية ؛ هذه القضية بالذات سنتحدث عنها في حينها لأنها كانت مقتبسة من أحداث فيلم عربي مع الأسف الشديد.

نعود إذن إلى عاصم عبد الماجد وإلى تفاصيل أقواله التي وقعت في حوالي سبعة محاضر وفيها يقرب من مائة صفحة.

يقول عاصم عبد الماجد في محضر مؤرخ بتاريخ 17/ 11/ 81: «بعد أن مكثنا في الجبل ليلة وفي اليوم الأول من مكوثنا في الجبل احتجنا إلى الطعام والمياه فنزلت السيارة تويوتا وبها كرم زهدي وفؤاد الدواليبي وصابر عبادة ولا أذكر إذا كان نزل معهم أحد آخر أم لا وأثناء وجودهم في بيت أحمد سليم حضرت قوة من رجال الشرطة وهجمت عليهم وتمكنت بالفعل من ضبط أحمد سليم وصابر عبادة وفؤاد الدواليبي الذي ضبط معه الطبنجة التي

وصلتنا عن طريق عبود الزمر ومبلغ 500 جنيه من جملة حصيلة بيع ذهب نجع حمادي إلا أن فؤاد استطاع الهرب فبعد أن أركبه رجال الشرطة السيارة تمكن من الهرب منها واختفى بين مزروعات الذرة المجاورة لبيت أحمد سليم وكذلك هرب كرم زهدي واختبأ في زراعة الذرة أيضًا وأصيب في رجله نتيجة القفز من مكان مرتفع وبعد مغادرة الشرطة للمكان عاد إلينا في الجبل كرم زهدي وفؤاد الدواليبي وأبلغونا بما حدث فقررنا مغادرة المكان وعدم التردد على بيوتنا وإن كل واحد منا يهرب من مكان إلى مكان على أن تكون هذه الأماكن آمنة واستمرت التحقيقات في قصة الهروب حتى تم القبض علينا».

ويستطرد عاصم عبد الماجد في الرواية حتى صـــــ16 من هذه التحقيقات فيقول ما نصه: «ثم توجهنا بعد ذلك إلى البيت الموجود به محمد عبد السلام ووجدناه معه خالد شوقي الإسلامبولي وقد ضم هذا الاجتماع أنا وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي وأسامة حافظ ومحمد عبد السلام وخالد شوقي الإسلامبولي الذي بدأ الاجتماع بأن لديه خطة عاجلة وأنه تقرر اشتراكه في العرض العسكري يوم 6 أكتوبر وأنه سيقتل السادات عندما يمر أمامه بعربة المدفع وقال: إن نظام العرض أنهم بيسحبوا من البنادق إبر ضرب النار ويتركوا البنادق فارغة وأنه في كل مرة يكلفه قائده برفع إبر ضرب النار والتفتيش على الخزن وأنه قرر الاستعانة بعدد من الأفراد من خارج الجيش للاشتراك في هذا العمل وأنه لن يرفع إبر ضرب النار من البنادق التي ستسلم إلى هؤلاء الأشخاص وأنه سوف يزودهم سرًّا بالذخيرة اللازمة لملأ خزن البنادق الموجودة معه وطلب من الحاضرين بموافاته بخمسة أفراد مدربين على استعمال السلاح الآلي وطلب مائتين من الطلقات آلي وطلب أربع قنابل أو ثلاثة وقال له محمد عبد السلام إنه على استعداد لتقديم الأفراد اللازمين ونحن تعهدنا له بإحضار المائتي طلقة وخالد ومحمد عبد السلام كانوا على علم أنه تحت يدنا في الصعيد أربع قنابل وخالد كان يريدهم لكننا رفضنا لأن محمد عبد السلام يستطيع التصرف وتجهيز القنابل المطلوبة ومحمد عبد السلام وعد بذلك وقال أن لديه ثلاثمائة قطعة ديناميت TNT وأنه قام بتخبئتها في بيت يحيى غريب ولا يستطيع إحضارها لأن يحيى مراقب وشرح محمد عبد السلام الدور الذي سيقوم به في القاهرة في نفس لحظة الاغتيال فقال بأنه سوف يحرك مجموعات القاهرة والجيزة بالتوجه إلى المواقع الحيوية بدءًا بالإذاعة والتليفزيون وأنه قام بتجهيز بيان الثورة الإسلامية وعن طريق مكبرات الصوت بالمساجد سيستنفر الشباب المسلم للمشاركة في الثورة الإسلامية وأن المطلوب من الصعيد أن يتحرك في نفس الاتجاه وفي نفس اللحظة على أن تخرج القوى

الإسلامية من أسيوط إلى القاهرة مرورًا بالمحافظات البحرية التي يتم فيها نفس العمل وبذلك يمكن إسقاط النظام الجاهلي والقضاء على أشخاصه ثم يعلن عن قيام الدولة الإسلامية.

وكان المطلوب منا جميعًا أن نعد لهذا العمل وأن ساعة الصفر هي وقت العرض العسكري واتفقنا على ذلك جميعًا وأن نبذل قصارى الجهد في تسليح أنفسنا في أسرع وقت وأن يتم تكثيف عمليات التدريب كما اتفقنا على أن نترك في القاهرة أسامة حافظ ليتابع الموقف مع خالد ومحمد عبد السلام ليعود إلينا في أسيوط قبل يوم 6 أكتوبر ومعه آخر قرارات القاهرة لنرتب أنفسنا في أسيوط على أساسها وفي هذا الاجتماع انصرفنا وسافرت أنا وكرم وأسامة وفؤاد وتوجهنا إلى الفيوم لمقابلة الدكتور عمر الذي كنا نبحث عنه منذ وقت طويل وعلى وجه التحديد منذ صدور قرارات التحفظ وأتذكر الآن أن اجتماعنا مع خالد شوقي الإسلامبولي في القاهرة كان يوم 28/ 9/ 1981 تقريبًا وأتذكر أيضًا أن كرم زهدي استطاع إقناع أسامة حافظ بالعودة للعمل معنا بعد أن اعترض على حديث عبود الزمر وأسامة عاد إلى وضعه السابق قبل صدور قرارات التحفظ بقليل ولم نجد الدكتور عمر في الفيوم وكنا راكبين عربتين، العربة 304 وكان يقودها جمال الدواليبي شقيق فؤاد الدواليبي وتقريبًا الثانية وهي السيارة 404 وكان يقودها فؤاد ومعه أسامة حافظ وتوجهنا جميعًا إلى أسيوط وكان التدريب يجري فيها داخل شقق التنظيم وبعضها كان مستأجرًا لحساب التنظيم والبعض الآخر كان مؤجرًا بمعرفة طلبة وكنا نستعمل هذه الشقق في تدريب أعضاء التنظيم على تركيب السلاح واجتمع مجلس شورى التنظيم في قبلي وطرحنا خطة خالد شوقي ومحمد عبد السلام وتكلمنا في دور الوجه القبلي وأنا اقترحت أننا نفاجئ طابور العرض العسكري عند خروجه في أسيوط يوم 6 أكتوبر وأن نخرج عليه من الشوارع الجانبية ونضربه بالنار ولن تكون هناك مقاومة لأن الذخيرة غير موجودة مع أطقم العرض وبالنسبة لإبر ضرب النار فيتم رفعها في العرض العسكري في القاهرة فقط لوجود رئيس الجمهورية أثناء العرض أما العروض في الأقاليم فلا يرفع فيها إبر النار ويكتفى بعدم صرف الذخيرة وكان من ضمن خطتي أننا نفاجئ طابور العرض في أسيوط ونستولي على الأسلحة الموجودة مع أفراد العرض وهم من جنود الأمن المركزي والذي حدث أن أسامة حافظ كان قد أخذ الـ 200 طلقة وسافر إلى القاهرة ووصلهم إلى خالد شوقي ثم عاد إلى أسيوط وكان ذلك في يوم السبت السابق لـ 6 أكتوبر وأخبرنا أن خالد شوقي مصمم على طلب القنابل الأربعة في أسيوط وشدد على وصولها يوم السبت وأنه أكد أنه لن يعمل إلا بوصول هذه

القنابـل فقلنـا أن خالد لـن يقوم بعمل شيء لأننا حتى لو أرسـلنا القنابـل الموجودة لدينا إلى خالد فلن تدركه لأنه كان طالبًا للقنابل قبل يوم السـبت وكان اليوم حينها هو السـبت وهو مـا يعنـي أن القنابل لن تصله وأنه لن يقوم بالمهمة وإزاء هذا الموقف قرر مجلس الشـورى أن نتحرك في أسـيوط يوم السـبت 10 أكتوبر حتى نتمكن من جمع أكبر عدد ممكن من السـلاح وأن تكـون خطة التحـرك بمهاجمة مبنى مديرية الأمن وأقسـام الشرطة وعمل كمائن لقوات الأمن المركزي وقتل هؤلاء جميعًا والاسـتيلاء على أسلحتهم وحددنا التنفيذ يوم السبت 10 أكتوبـر قبيـل صلاة الفجر على أسـاس أن القيادات تكون غائبة في ذلـك الوقت وكان هناك اقتراح أن يتم تنفيذ العمليات في نفس اليوم السـاعة 10 مسـاءً وهو الوقت الذي نضمن فيه وجود القيادات في مواقعها والقضاء عليها ولكن اعترض على ذلك لأن في مثل ذلك الوقت كثـيرًا ما يتواجد الكثير من الأهالي ومن أصحاب المصالـح الذين يقومون بإنجاز مصالحهم داخـل أقسـام الشرطة فيتعرضـون للقتل دون ذنب، مـن أجل ذلك كان الاقـتراح الثاني أن يتـم تنفيـذ العمل عند فجر يـوم 10 أكتوبر هو الغالـب والحاصل عـلى الموافقة وكان لدينا في هـذا الوقت عدد من البنادق الآليـة لا أذكره وكمية من الذخيرة والقنابل الأربعة وفي صباح يـوم 6 أكتوبـر سـافرت إلى القاهرة ومعي فـؤاد الدواليبـي بالسـيارة ال 404 وكنا قد غيرنا لونها إلى اللون الأسـود ووصلنا حوالي المغرب تقريبًا ولعدم وجود راديو بالسـيارة لم نسـمع بخبر مقتل السادات ولما وصلنا البساتين وسمعنا ذلك من الإذاعة والتليفزيون، الحقيقة أنني سررت جدًّا بهذا العمل وسـجدت لله شـكرًا وعلى إثر ذلك قررنا العودة سريعًا إلى أسـيوط قبـل قفل الطريق فوصلنا صبـاح يوم 7 / 10/ 81 والتقينا على الفـور بكرم زهدي وناجح إبراهيم وعلي الشريف وبعد أن ناقشـنا الوضع على ضوء ما حدث أثناء العرض العسـكري واتفقنا على تقديم موعد عملية أسـيوط من 10/ 10/ 81 إلى 8/ 10/ 81 أول أيام العيد وقت صلاة الفجر لأننا قدرنا أن خالد شوقي ومن معهم تم القبض عليهم وأن خالد سوف يعترف نتيجة الضرب والتعذيب وأنه سـيحكي عن تنظيمنا وسوف يذكر أسماءنا جميعًا وأنه لابد أن نتعامل مع الشرطة ونعاجلها قبل أن تعاجلنا هي واتفقنا على ذلك وحددنا الأهداف التي سيتم ضربها وهي قوات الشرطة الموجودة بشارع النميسي بمسجد ناصر ومبنى مديرية الأمن وقسـم شرطة ثاني أسـيوط وقسـم أول أسـيوط وتشـكيل الأمن المركزي الموجود في الشارع خلف الجمعية الشرعية ومبنى الدورية اللاسلكية وكنا نستهدف كذلك مباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية الموجودة في نفس مبنى المديرية وكنا موزعين هذه المواقع على ثلاثة أهداف وجهزنا الأفراد في شقق التنظيم الموجودة في مدينة أسيوط».

نـــاجــــح إبــراهــيـــــم



د. ناجح إبراهيم

أقواله في القضية رقم 462 لسنة 1981:

الدكتـور ناجح إبراهيم الآن شـخصية يشـار إليهـا بالبنان على أنه نمـوذج من نماذج الفكر المعتدل في مصر!! لذا نحتاج إلى دراسـة هذا الفكر المعتدل كيف بدأ وما الدوافع التي دفعته إلى قتل السـادات من وجهة نظر الفكـر الذي أصبح معتدلاً!!! لذا فنحن في هذه الدراسـة وبموضوعية وحيادية كاملة نعرض للقـارئ نصوص أقوال المتهم ناجح إبراهيم في تحقيقات قضية الجهاد الكبرى.

يقول الدكتور ناجح إبراهيم حينما سأله المحقق:

س: ومتى انتهى التنظيم إلى تكفير الرئيس الراحل أنور السادات؟

ج : نحـن لم نكفره من الخطبـة الأولى ولا الثانية ولم نكفره إلا بعد أن تأكد لدينا أن هذا هو منهجه.

س: ما وجه الاتفاق بين الفكر الذي تعتقد فيه وفكر الإخوان المسلمين؟

ج : نحن متفقون في أحكام العقيدة والعبادة والأخلاق والحكم بما أنزل الله.

س: وما أوجه الخلاف؟

ج : الإخـوان المسـلمين غير مؤمنين باسـتعمال القـوة في تغيير نظـام الحكم؛ لأنهم يعتمـدون على الدعـوة اللينة فضلاً عن ذلك فهم يوالون ويجاملون الحاكم أما أنا فأرى أنه لا سبيل إلى تغيير نظام الحكم إلا باستعمال القوة المسلحة.

س: وممــن تألفت قيادة التنظيم الذي تكون في شهر يناير سنة 1980 حسب قولك؟

ج : من التسـع أفراد التابعين للوجه القبـلي والاثنين التابعين للقاهرة والجيزة وهم أنـا وكرم زهدي وفـؤاد الدواليبي وعاصم عبد الماجـد وعلي الشريف ومحمد عصـام الديـن دربالة وحمدي عبد الرحمـن عبد العظيم وطلعت فؤاد وأسـامة حافظ هذا بالنسـبة للوجه القبلي أما محمد عبد السلام وعبود الزمر فكانوا من القاهرة والجيزة.

ثم سأله المحقق:

س: وهل يجيز الإسلام قتل رجال الشرطة وتشريد عوائلهم؟

ج : نعـم لأنهم أعوان الحاكم الظالم الذين ينفذون أوامره ويصدون عن سـبيل الله بأمره ويحمونه ويدافعون عنه فأي جماعة من المسلمين يستهدفون تغيير الحاكم لابد وأن تصطدم بأعوانه ومن يدافعون عنه سواء شاءت هذه الجماعة أو أبت ولا ننكـر أن هنـاك كثرة مـن رجال الشرطـة مكرهين على موالاتهـم للحاكم الظالم وتنفيذ أوامره فهؤلاء يبعثون على نياتهم يوم القيامة وقد اسـتفتي الإمام ابـن تيمية في حكم قتال المكره من المسـلمين فقال يجـوز قتاله ويبعث على نيته يوم القيامة ولو تترس بالتتار فابدءوا بقتلي ومعنى ذلك أن التتار قد يلجأوا إلى أسر ابن تيمية ثم يضعونه في مقدمة جيشـهم وهم يحاربون المسلمين فقال على المسـلمين أن يبدءوا بقتلي ولا يتحرجون من ذلك، فعسـكري الأمن المركزي الـذي يضربنـا بالرصـاص إذا كان كارهًا لهذا العمـل ومضطرًا إليـه فإذا قتل يكون شـهيدًا وتكتب له الشـهادة يوم الدين أخذًا بنيته وعلى أساس فتوى ابن تيمية كنا نضرب رجال الشرطة عندما تحركنا في 8 أسيوط دون حرج فقتل من قتل وأصيب من أصيب.

ثم واصل المحقق سؤاله قائلًا:

س: وما ذنب الأبرياء من الأهالي ممن قتلوا أو أصيبوا في هذه الأحداث؟

ج : لم نضرب على الأهالي وإذا كان هناك أحد مات أو أصيب فهو نتيجة من ضرب الشرطة.

س: ألم يكن رجال الشرطة يدافعون عن أنفسهم لصد العدوان الذي بدءتموه ضدهم حسبما أقررت في أقوالك؟

ج : هذا صحيح والمسئول عن قتل أو إصابة الأبرياء من الأهالي يلزم بالدية باعتباره قتلًا أو إصابة خطأ سواء كان القاتل من أعضاء الشرطة أو من رجال التنظيم فكل فريق منا مسئول عن عمله في حق الأهالي فإذا كان التنظيم هو الذي قتل أو أصاب خطأ أحدًا من الأهالي نكون ملزومين أمام الله بالدية في الدنيا، وإذا كان القتل أو الإصابة يرجع إلى رجال الشرطة فالشرطة هي المسئولة عن هذا العمل وصحيح أننا الذين جعلنا الشرطة في موقف الدفاع عندما ردوا علينا بالنيران ولكننا كنا في موقف المكره على قتالهم لأنهم أعوان الحاكم الظالم كما ذكرت.

س: ما هو الهيكل الذي اتخذه التنظيم بعد تأسيسه؟

ج : كان هناك قيادة عليا للتنظيم هي إمارة التنظيم وتولاها الدكتور عمر عبد الرحمن منذ سبعة أو ثمانية أشهر وهذا هو أعلى مستوى في التنظيم ثم يأتي بعد ذلك أمراء المحافظات الذين يتكون منهم مجلس شورى التنظيم وهو المستوى الذي يجيء بعد أمير التنظيم مباشرة ثم يتفرع مجلس الشورى إلى ثلاث لجان هي لجنة الدعوة ولجنة العدة واللجنة الاقتصادية، وفي عواصم المحافظات كان هناك أمراء للمساجد وفي المراكز كان هناك أمراء لها وأمير المسجد وأمير المركز أو المدينة يتبعه مجموعة من الأفراد».

وفي محضر 2/ 12/ 1981 ناقش المحقق المتهم ناجح إبراهيم عبدالله حيث سأله:

س: على أي أساس أسندتم الإمارة للدكتور عمر عبد الرحمن؟

ج : هو رجل عالم وثانيًا هو رجل تقي وثالثًا سنه كبير ورابعًا لا يختلف عليه أحد كأمير للتنظيم فهو رئيس قسم التفسير بكلية أصول الدين بأزهر أسيوط وعلاوة على ذلك فأفكاره متطابقة مع أفكارنا ومؤمن ومقتنع بأهداف التنظيم وأغراضه وقد تم عرض الإمارة عليه وقبلها.

س: وما الدور الذي اضطلع به الدكتور عبد الرحمن في التنظيم؟

ج : دوره الأساسي كان في الفتوى باعتباره عالمًا ومستواه العلمي يفوق كل أعضاء التنظيم وعلاوة على ذلك فكان يقوم بإلقاء الخطب وإعطاء الدروس والمحاضرات وكان يمر على المعتكفات وكان يقوم بتدريس فكر الجهاد والتفسير.

س: ما هي الفتاوى التي صدرت عنه خلال فترة إمارته للتنظيم؟

ج : هنـاك فتوتـان (نقلنـا اللفظ كـما ورد في التحقيقـات) أساسـيتان صدرت عنه الأولى خاصة باستحلال أموال النصارى والثانية بحل دم السادات، وبالنسبة للفتـوى الأولى فقـد أفتى بأن النصارى الموجوديـن في مصر الآن يعتبرون من المحاربـين وليسـوا ذميين والمحـارب لا حرمة لماله ودمه فيجـوز شرعًا محاربة النـصراني المحارب وقتله وأخذ أمواله واسـتخدامها فيما ينفع المسـلمين دون اسـتخدامها في الأغراض الشخصية، وقد جاءت هذه الفتوى حينما بحثنا عن مصـدر لتمويـل التنظيم حتى يمكن شراء الأسـلحة والذخـيرة التي يحتاجها التنظيم واللازمة لعملية التسـليح بناءً عـلى ما اقترحه علي الشريف من وجود بعـض محلات الذهب في نجع حمادي وبناءً على تلك الفتوى قام علي الشريف بالهجوم على هذه المحلات واستولوا على ما فيها من ذهب ونقود ومن حصيلة هذه العملية أمكن تسـليح التنظيم وشراء السيارات اللازمة لتنقلات أعضائه في الربط والتنسـيق بين الوجه القبلي والقاهرة، أما بالنسـبة للفتوى الثانية فقد أفتـى الدكتـور عمر عبـد الرحمن بجـواز قتل الرئيس السـادات بعـد أن أفتى بتكفيره لأنه جحد معلومًا من الدين بالضرورة عالمًا طائعًا مختارًا.

ثم سأله المحقق:

س: ما الظروف التي استفتي فيها الدكتور عمر عبد الرحمن بذلك؟

ج : الفتوى الأولى الخاصة باستحلال أموال النصارى صدرت قبل تنفيذ عملية نجع حمادي بحوالي 3 أشـهر تقريبًا وكان مناسـبتها تدبير مصادر للتمويل وأنا علمت بهذه الفتوى بعد أن ناقشنا الأمر في مجلس شورى التنظيم وطلبنا الرأي فيه فسافر كـرم زهـدي إلى الفيوم ومعه بعضًـا (كتبناها بنصها من التحقيقـات) من أعضاء المجلس وأنا غير متذكر الأسماء وعندما عاد أبلغني بأن الدكتور أحل ذلك شرعًا.

س: في أي مـكان التقـى محمد عبد السلام فـرج وخالد الإسلامبولي بالدكتور عمر عندما لجأوا إليـه يستفتيانه في أمر قتل الرئيس الراحل بحضور كرم زهدي؟

ج : أنـا لا أعرف أيـن قابلوه لأنـه كان هاربًا وقتئذ ومطلـوب القبض عليه ضمن قـرارات التحفـظ إنما عـلى وجه القطع قابلـوه وعلى وجه القطـع صدرت منه الفتوى وعلى أساسها تم تنفيذ الاغتيال بواسطة خالد الإسلامبولي وإخوانه.

س: ما قولــك وقد أنكر الدكتــور عمر عبد الرحمــن في التحقيقات توليه الإمارة؟

ج : هو اعتبر أن النيابة من الأعداء لأنها لا تطبق الشريعة الإسلامية ولأجل ذلك لا يقـول الصدق لأنه لابد أن يشـعر بأنه يحاكم بقانـون صادق وهو حكم الله سـبحانه وتعالى فـإذا اعترف أمامكم بحقيقـة دوره في التنظيم وبالفتاوى التي صـدرت عنه فسـوف تطبقون عليه القانون الوضعي وسـوف تكـون النتيجة أنكم سـتعلقون رقبته في المشـنقة فهو على يقين بأنه إذا أظهر دوره الإسـلامي أمـام شـخص لا يطبق الإسـلام فسـوف يعرض نفسـه لخطـر وهـذا يبيح له أن يعتصـم بالإنـكار وهو لو يعرف أنه يحاكم بقانون إسـلامي فسـوف يقول الصـدق لأنه أفتى بصحيح الإسـلام وبالتالي لن يكون هنـاك صدام بينه وبين القانون الإسلامي.

س: ما رأيك فيما صدر عن الدكتور عمر من فتاوى؟

ج : فتواه صحيحة ولها أدلتها الشرعية.

انتهى الجزء الذي ننقله من تحقيقات الدكتور ناجح والتي وقعت في أكثر من مائة صفحة.

■■■

نبيـــل عبـــدالمجيـــد المغـــربـــي


نبيل عبد المجيد المغربي

أقواله في القضية رقم 462 لسنة 1981:

نبيـل عبـد المجيد المغـربي هو مدخلنا لسـبر أغـوار تنظيم الجهـاد(81) والغوص في خفايـاه التـي ربما لا يعرفها أحد، فهو العضو الأكثر ثباتًا وقوة في التمسـك بما يراه حقًّا، وفوق ذلك فهو المتهم الوحيد الذي سُجل له فيديوهات تاريخية (صوتًا وصورة) أقرت المحكمة بصحتها وصحة الإجراءات المتبعة لتسـجيلها، هذه الفيديوهات تكشفت فيها حقائق كثيرة عن التنظيم ففيها يسأل مرشد مباحث أمن الدولة صابر عبدالنعيم الشهير «بسـامبو»، نبيل عبد المجيد المغربي عن سبب شرائه للسلاح فكانت الإجابة المفاجئة أن رد المغربي بمنتهى البساطة «هذا السلاح مخصص لقتل السادات».

ومن العجب أن هذه التسـجيلات قد أخذت قبل مقتل السـادات، كذلك فإن نبيل عبـد المجيد المغربي - والذي كان دوره جليًا - قبض عليه قبيل مقتل السـادات بشـهور عديـدة وهنا تثور علامات اسـتفهام كثيرة حـول تعامل الأجهزة الأمنيـة مع التنظيمات الجهادية التي ظهرت - وعلمت الداخلية بوجودها - قبيل مقتل السـادات الواحد إثر الآخر.

كيـف تمت قضيـة «الفنية العسـكرية» في شـارع عمومـي ووزارة الداخليـة في غفلة متعمـدة؟ وكيـف ذهب أحد أفـراد تنظيم الفنية العسـكرية وهو الدكتـور أحمد الرجال وأبلـغ الرئيس السـادات بالواقعة في العـام 1974 وأبلغ الضباط هنـاك فلم يصدقوه؟ وكيف استصرخ أحمد الرجال قائد الحرس وهاجمه وقال له إن الأمر على وشك الحدوث

مما جعل قائد الحرس يذهب به إلى أمن الدولة والتي ذهبت وعاينت المكان لتعود وتقرر أن لايوجد أحد عند الفنية العسكرية مع أن الدماء كانت تسيل على سور المبنى!!!!

وفي قضيــة التكفير والهجرة، نرى ذلك الدور المتراخي جدًّا للأمن فالمفاوضات فيها استغرقت ثلاثة أيام قتل أثناءها الشيخ الذهبي، بل واستجابت الداخلية لكل مطالب تنظيم التكفير والهجرة من دفع النقود والإفراج لهم عن أفراد (كان من بعض الذين أفرج عنهم الوسيط بين الداخلية وجماعة التكفير والهجرة) فلم تحاول الداخلية تعقبهم ولا القبض عليهم، ولم تحاول البحث عن هذا المكان الذي تم خطف الشيخ الذهبي به، وظل هذا التراخي حتى مقتل الشيخ الذهبي رحمه الله.

ثـم في قضية الجهاد 1977 والمسماة «بقضية القنص» تـم الإبلاغ عن المجموعة التي قامت بها ليس بواسطة أمن الدولة أو الداخلية ولكن بواسطة أحد أفراد هذه القضية «المدعو شريف» ليُعلم أمن الدولة بكل التفاصيل التي جرت.

أما قضية الجهاد 79، اعترف فيها أحد المتهمين بأنه هو الذي وضع القنابل في شقة محمد صالح وأنه دبر المسألة جميعها من الألف إلى الياء بالاتفاق مع أمن الدولة لذلك نجد أنفسنا أمام وزارة داخلية تعمدت أن تغلق الملفات لسر لا نفهمه حتى الآن!! وأصرت أن تغض طرفها عن أشياء كثيرة بينما تنشط في أحداث أخرى بصورة ملفتة للنظر!!!

وقبل أن نشرع في سرد رواية المغربي في أوراق التحقيق من الضروري تسليط الضوء على وقائع وملابسات تعذيب نبيل عبد المجيد المغربي في تلك القضية الكبرى، فلا يوجد متهم تـم تعذيبه - في هذه القضية- مثلما عُذب نبيل المغربي، وقد أثبت ذلك أمام النيابة حيث ذهب إليها وقدمه متورمة وعليها آثار التعذيب واضحة، بل إن نبيل عبد المجيد المغربي تم تعذيبه لأكثر من مرة. وسنفرد فصلًا نرفق فيه وسائل التعذيب.

جاء في «التقرير الطبي» أن المتهم تعرض لتعذيب وحشي وأن الآثار الإصابية المشاهدة به على غرار ما يحدث بالاعتداء ضربًا باليد والعصي. وقد أدت إصابة القدم اليسرى إلى وقوع شرخ بالسلامية الطرفية لإصبع الإبهام وتقيح للإصبع المذكور، هذا فضلًا عن تقيح موضع إصابة إبهام القدم اليمنى، ولأغلب المتهمين في القضية تقارير مشابهة تثبت وقوع التعذيب عليهم. هذا ما دعا المحكمة إلى الموقف التاريخي الذي اتخذته في محاكمة الضباط المتهمين بالتعذيب والذي سنتناوله في فصل لاحق.

علـى أيـه حال فإن ما ذكـره نبيل المغـربي في التحقيقـات والدور الذي لعبـه في تجنيد الأفـراد وتدريبهم على السـلاح، يسـتحق منا أن نلقـي المزيد من الضوء عليـه، لذا فإننا سنعرض مقتطفات من أقوال المغربي في أوراق التحقيق.

يقـول نبيـل المغـربي «عند التشـاور بيني وبـين عبود في موضـوع التدريـب، رأينا أن التدريب على السـلاح بحاجـة إلى أماكن صحراوية، فعرضت أنـا أن أقوم بالبحث عن هـذه الأماكـن، فكنت أسـتقل المواصلات وأثناء السـير أبحث عن أماكن بهـا قباب أو تصلـح للتدريـب. اتفقنا على أن من يتيسر له شراء سـلاح فليقوم بالشراء، وبالنسـبة لي قمت بمحاولة الشراء التي ضبطت فيها، أما بالنسبة لعبود فقام بشراء رشاش بورسعيد وأعطاه لي فقمت بتدريب ستة من الأفراد عليه في طريق الواحات.

ولما سـأله المحقق عن دور طارق الزمر في هـذا الاتفاق قال «كان طارق يقوم بدعوة أصدقائه من المتدينين للتدريب».

س: ألم تشكلوا فيما بينكم جماعة لها هدف معين؟

ج : اتفقنـا أنا وعبود في البداية على تدريب المتدينين وأفراد الجماعات الإسـلامية، ثـم بعـد ذلك انضم إلينا طـارق الزمر، لكـن لم يكن لنا فكر منتـصر ولا إمارة ولا بـاب، وكان هدفنـا تدريب أفراد الجماعات الإسـلامية والأفـراد المتدينين عسكريًّا وشراء السلاح لهم لإعداد العدة لتسليحهم حتى يكونوا قوة نستطيع بها قتال الحكومة لإرغامها على تطبيق الشريعة الإسـلامية إذا رفضت تطبيقها دون قتال.

س: ومن الذي سيقود هؤلاء المدربين على السلاح لتنفيذ هذه الخطة؟

ج : بطبيعة الحال ليس منا لا أنا ولا عبود من يقتنع به أفراد التدريب كأمين عام لها، فترك ذلك حتى يظهر في الساحة من هو أهلًا لهذه الإمارة.

س: ولماذا لا يقتنع أفراد التدريب بك أو بعبود كأمير لها؟

ج : لقلة علم كل منا، وعدم وجود مؤهلات كافية للإمارة، ولم يسبق لنا شهرة في العمل الإسلامي.

س: أليس الإعداد للقتال وفق ما ورد بالقرآن الكريم حسب أقوالك وبمناسبة الآية التي ذكرتها أنت، هو قتال الكفار، فمن هم الكفار الذين كنت تعد هؤلاء الأفراد لقتالهم؟

ج : إعداد الأفراد كان لقتال الحكومة إذا لم تطبق الشريعة الإسلامية، وحسب الفتوى التي تصدر إذا ما كان قتال كفار أو قتال بغاة أو قتال مرتدين أو أي صنف من أصناف القتال، إنما كانت الحكومة في النهاية ستقاتل حتمًا إذا لم تطبق الشريعة، وعلى هذا كان اتفاقنا على تدريب الأفراد تهيئة لهذا اليوم.

س: ألم تكن وعبود الزمر وطارق الزمر تعتبرون أن القائمين على نظام الحكم من الكفار لعدم تطبيق الشريعة الإسلامية وفق معتقداتكم؟

ج : بالطبع، هذا يحتاج إلى فتوى أكبر من مستوانا العلمي تبين إذا ما كانت الحكومة مسلمة أم كافرة وباغية، حتى يتحدد نوع القتال ضدها، ونحن لم نناقش هذا الأمر لأن كل ما كنا نريده هو إعداد الأفراد المتدينين والجماعات الإسلامية لقتال الحكومة.

إذًا فقد كان نبيل المغربي معترفًا ومقتنعًا بقلة علمه، وبغض النظر عن التعذيب فقد أقر نبيل المغربي أنه كان يدرب الأفراد على السلاح في طريق الواحات، ذلك أن نبيل المغربي كان يملك حماسًا منقطع النظير ربما هذا الحماس أعماه عن أشياء كثيرة كان من السهل أن يكتشفها.

وفي المحضر المفتوح يوم 4 / 10/ 1981 في الساعة السابعة والنصف في صـ72 من تحقيقات نبيل عبد المجيد المغربي، تقول النيابة في تحقيقات هذا المحضر:

«سلمنا شريط الفيديو للفني الذي أظهره في حضور المتهم وشاهدنا اللقاء الأول، وقد أقر المتهم أن هذا اللقاء كما هو واضح على شاشة التليفزيون تم في بيت صابر أو سامبو، وقد لاحظنا أن الحديث بينهما كان حول الأسلحة، وقد دار حول الاتفاق على شراء هذه الأسلحة وعن النقل بالسيارات للتدريب وعن أماكن التدريب. وكان المتهم يرتدي جلبابًا وطاقية بيضاء ويمسك في يده جريدة قرر بأن بداخلها مصحفًا، وقد أقر المتهم بهذا اللقاء والحديث المنسوب إليه. ثم تلى ذلك اللقاء الثاني. وقد أقر المتهم أن

هـذا اللقـاء وفق ما وضح في شاشـة التليفزيون تم في بيت صابـر، وكان بينه وبين صابر فقط، وكان يحمل في يده جريدة، وقد أقر بأن بداخلها مصحفًا وكان يرتدي جلبابًا وعلى رأسـه طاقية بيضاء، وإثر جلوسـه على أريكة، التقط صابر من أسـفلها لفافة قام بفضها أمامه وسـلمًا سـلاحًا، أخذ المتهم بفحصه ليجري عليه بعض التجارب، وقد لوحظ أنه يتفحص مليًّا ماسـورة الرشاش، ودار حديث، عندما سـأله صابر لمن أول طلقة فأجابه إنهـا للسـادات بإذن الله، ثـم ضحك وقال ماحدش خـلى النصارى يركبونـا غيره، وقد اعـترف المتهم بهذا التسـجيل وما دار بـه ثم أدير اللقاء الثالث، وقد قـرر المتهم أيضًا أنه في بيـت صابر، وقد صاحب المتهم في هذا اللقاء شـخص يرتدي جلبابًا أبيض وملتحي قـرر المتهم أنه السـيد محمود، وبعد أن قـدم إليهما صابر بعض الحلـوى، التقط لفافة من أسـفل الجريدة وفضها وأخرج سـلاحًا منها، أخذ كل منهما يتفحص السلاح وأجزاءه، وأخذ السـيد محمود مطواة كان يسـتعملها في تركيب السلاح، وذكر ذلك الأخير حديثًا عـن أحداث الزاويـة الحمراء وكيف كان المسـيحيون يطلقون الرشاشـات من أعلى إنما كان يقذفهم بالطوب الناس من أسـفل، ثم قاموا بوضع الرشاشـين في حقيبة منفاخ قرر المتهـم أنـه أحضرها معه، كذلك وأخذ المتهم نبيل المغربي بعـض النقود لصابر حتى بلغ وفـق مـا دار بينهما من حديث ظاهر في التسـجيل مبلغ 470 جنيه، ثم لوحظ أن السـيد محمـود أخرج مطواة من جيبه الأيمن ثم قـام بفتحها وأعادها مفتوحة إلى جيبه الأيمن، وانصرف هو والمتهم نبيل المغربي وقد أقر المتهم الأخير بهذا اللقاء وما تم فيه».

إذًا كـما هو واضح من خلال اسـتعراض أشرطة الفيديو أن هـذه اللقاءات التي تمت قبل مقتل السادات لم تكن معلومة فقط بل مصورة وقيل فيها من نبيل المغربي صراحة - كما أقر هو وكما شـهد المحامون المدافعون وكما شهدت أيضًا شهادة المحكمة التي أقرت بصحة هذه التسجيلات- أن الطلقة الأولى ستكون للسادات على حسب قوله.

ثم توالت الأشرطة والتسـجيلات حتى كان عرض التسـجيل الـذي تم القبض فيه على نبيل عبد المجيد المغربي وعلى السيد أحمد، وكان ذلك بطبيعة الحال عن طريق كمين أعدتـه مباحث أمن الدولة وبالاتفاق مـع العميل الذي أتقن دوره بيعًا وشراءً وتصويرًا وحوارًا، ومن الغريب أن هذا العميل كان بسيط الفكر إلا أنه أدى مهمته بنجاح كبير.

وإثـر ظهـور الشرطـة في الصـورة ومحاولتهـا القبض، قفز السـيد محمود مـن المكان وتخطى بعض الأسوار إلا أنه ضرب ونتج عن ذلك إصابة مات على إثرها بعدها بأيام،

أمـا نبيل المغربي فقد حبـس ولم يتم بحث ما أفاض به من معلومات بل على العكس ظل رهين الحبس حتى قتل السـادات، ولكن تم التحقيق معه بخصوص الأشرطة وعلاقته بالتنظيم قبل مقتل السادات.

إن كل هذه التحقيقات تمت قبل مقتل السـادات وأكاد أقول إني قد عايشـتها بنفسي قبـل القبض عـلي في 7 أكتوبر 1981، عاصرت التحقيقات ومناقشـة الشـاهد - الذي كان هو مرشـد أمن الدولة - وقد تعجبت ما الذي جعل مباحث أمن الدولة تأخذ هذه المعلومات ثم تضعها حبيسة الأدراج؟!

فعلى سـبيل المثـال محضر طلب مقدم من نبيل المغربي بتاريـخ 29 - 9 - 81 أي قبل مقتـل السـادات، تحقيقـات واعترافـات قبل هـذا التاريـخ، والعجيب أن ترفـق مذكرة معلومات بعد ذلك عن نبيل المغربي بعد عشرة أيام.

فالأوراق الخاصة بنبيل المغربي تثير ألف علامة اسـتفهام حول دور وزارة الداخلية في هذه القضية!!! وهل أن المسألة برمتها كانت محض إهمال؟ ونحن لا نقرر بوجه من الوجوه ولكننـا نتسـاءل، الأوراق تضم طلبًا مقدمًـا من والد نبيل المغربي يقـول في هذا الطلب أنه قبـض عـلى ابنه وأنه بعد القبـض عليه بفترة زمنيـة، نشرت جريدة الجمهوريـة بتاريخ 4/ 10/ 81 أنــه عضــو في تنظيــم ديني متطـرف، إذًا فقـد كان الأمر معلومًا حتـى أن جريدة الجمهورية نشرت تفاصيل عن هذا الأمر ومع ذلك تمت عملية قتل السادات بدقة شديدة.

على أي الأحوال يسـتطيع الباحث أن يطالع التقرير الطبي الموقع على نبيل المغربي في 29/ 9/ 81 وكل الأوراق المتعلقـة بنبيل المغربي التي أرفقت في شـهر سـبتمبر 1981 كذلـك محضر النيابة المفتوح في 26/ 9/ 81 الذي يقر فيه نبيل المغربي بتفاصيل دوره في التنظيم، ومحضر آخر محرر بتاريخ 27 - 9 - 1981 أي قبل مقتل السادات بمدة كافية يذكـر فيـه نبيل عبد المجيد المغـربي علاقته بطارق الزمر وعبود الزمـر وكيف أنهم اتفقوا على شراء السـلاح والمسـتهدف بأول طلقة - كما ورد في شريط التسـجيل الذي سجلته النيابة قبل مقتل السـادات- هو أنور السـادات،والتفاصيل كلها يذكرها نبيل المغربي في 27 - 9 ويكفي أن نسوق هذا الحديث من أقوال نبيل المغربي.

«كنا نجلس مع بعضنا البعض ونتثقف ونقوم بطرح فكرنا، وبعد أن تمكنا من تجميع سـتة أشـخاص، انتقلنا إلى مكان التدريب في الواحات واسـتلمت من عبود الرشاش - وهو رشـاش بورسـعيد - طبنجة تشـيكي - وأعطاني طلقات (لا أذكر عددها) خاصة

بالرشاش والطبنجة، وسلمني عبود مبلغًا ماليًا أصرف منه على الانتقالات، ولا أذكر كم المبلغ الذي تسلمته منه، وحضر الأخوة الستة لحوالي عشرة أيام وأخذتهم في سيارة صابر (وصابر هو مرشد أمن الدولة الذي كنت قد تعرفت عليه أثناء وجوده عند الشيخ شعبان في زيارة، وكان يتحدث عن أن النصارى لديهم سلاح في الكنائس وأنه على استعداد لإحضار السلاح للمسلمين)، ولما قلت إن المسلمين في حاجة إلى التدريب في الصحراء عرض إنه يقل الأفراد بسيارته الأجرة، وهكذا ترددت على صابر من أجل التفاوض معه لشراء سلاح، قلت له: نحتاج إلى سيارتك الأجرة للذهاب بها إلى أماكن التدريب، وكنت أظن أنه سيقلنا تطوعًا، لكنه طلب مبلغ 15 جنيهًا، وأنا كنت قد أشرت عليه بالمكان الذي سينقلنا إليه على طريق الواحات، واستكثرت هذا المبلغ خاصة مع ظني بأنه سيقلنا دون مقابل مادي أو بمبلغ رمزي لذا حين سلمته المبلغ قلت له «سيب حاجة» فأخذ 13 جنيهًا. ثم في فجر أحد الأيام ركبنا التاكسي المملوك لسامبو وذهب بنا إلى الكيلو 9 - 10 على طريق الواحات وكانت معي كرتونة أو بتعبير أدق لوحة من الكرتون ودخلنا إلى الصحراء مسافة كيلو، قم أخذت أشرع في إعداد المكان للتدريب فجمعت الرمال على هيئة كومة صغيرة وأسندت فوق الكومة الكارتونة ثم بدأت في تدريب الأخوة على الرماية بواسطة الرشاش. كل فرد منهم ضرب خمس طلقات بينها ضربت أنا ثلاث طلقات وسامبو كان منتظرًا بجوار العربية.

واستغرقت العملية ربع ساعة ثم قفلنا عائدين بسيارة سامبو وكان أي فرد منا يترجل من السيارة أمام مقصده، وحين ركبنا أخذنا السلاح والكرتونة وسهوًا تركنا الكرتونة في العربية. والتقيت بعد ذلك بعبود وطارق وأخذ يستفسر مني عن أحوال التدريب ومكانه ولا أتذكر إذا كنت أخبرت عبود عن موضوع السلاح الذي سأشتريه من سامبو والسلاح الذي تدربنا عليه أم لا، ظل ذلك السلاح لدي لبضعة أيام وقمت بتدريب حسن عاطف على فكه وتركيبه ثم سلمته السلاح الذي هو الرشاش والطبنجة التشيكي وبضع طلقات متبقية من أجل تدريب أحد من الأخوة عليه.

ثم عاد نبيل المغربي ونفى تدرب حسن على السلاح «أنا سلمته السلاح على سبيل استخدامه في الدعوة وأعنى باستخدامه في الدعوة أن يعرضه على الأخوة الذين يرغبون في الانضمام إلى الجماعة لكي يتيقنوا من أن الأمر جدي فيقبلوا على الدخول في الجماعة.

هذه كانت أقوال نبيل المغربي قبل مقتل السادات بأسابيع كثيرة، وهذا هو نص ما قاله والذي أيدته التسجيلات وشرائط الفيديو كما أكدت عليه الأحداث والوقائع ومن هنا لابد وأن تثور ألف علامة استفهام...

لماذا لم تتخذ أمن الدولة أي إجراء جدي لحماية السادات من الاغتيال والقتل؟!

هذه المستندات نقدمها للتاريخ وهذه الوثائق تتحدث عنها ونترك لأهل البحث تقييمها، ولا ننسى أيضًا أن نشير قبل أن نغلق هذا الباب بأن نبيل المغربي أقر في أقواله أنه أسند عملية مراقبة منزل حسني مبارك إلى آخرين ثم حين عجزوا قام هو بمراقبة منزل حسني مبارك ومتابعته.

صـ17 من أقوال نبيل عبد المجيد المغربي..

لعلنا نعرف بذلك لماذا كانت القسوة على نبيل المغربي من الرئيس الأسبق لمصر محمد حسني مبارك ربما لأنه كان أحد استهدافات نبيل المغربي.

ولعلنا أيضًا نفسر لماذا تم إدخال نبيل المغربي في عدة قضايا من داخل السجن والحكم عليه من داخل السجن من أنه قام بنشاط إرهابي ملحوظ، وكان هذا الأمر مستغربًا إذ كيف يقوم الإنسان وهو داخل سجنه بنشاط إرهابي!! لكن الذين يعرفون أن نبيل المغربي كان يستهدف منزل محمد حسني مبارك وهو نائب لرئيس الجمهورية محمد أنور السادات يعلمون أن هناك ثأرًا قديمًا بين الرئيس حسني مبارك ونبيل المغربي، دفعه إلى أن يظلم هذا الرجل، فلم يكتفِ حسني مبارك بعقابه على جريمة واحدة وبحكم واحد والذي صدر ضده في قضية الجهاد، وإنما كال له الاتهامات والقضايا حتى وصل عدد السنوات التي أمضاها نبيل المغربي داخل السجن إلى ثلاثين عامًا.

وقد حاولنا جميعًا كحقوقيين ونشطاء حقوق إنسان أن نستنجد لإنقاذ حياة نبيل المغربي بالمنظمات وبالهيئات وبالوزارات، لكن هذا الطلب دائمًا ما كان يقابل بالرفض حتى اضطررنا إلى إقامة دعوى بإخلاء السبيل؛ نظرًا لأنه تجاوز الحد الأقصى لأي عقوبة وتجاوز ما نص عليه القانون وما نص عليه العرف والقواعد الإنسانية حتى أصابته الأمراض،.لكن الرئيس الأسبق حسني مبارك رفض تمامًا الإفراج عن نبيل المغربي.

هذه هي قصة نبيل المغربي التي دفعتنا إلى التساؤل هل قُتل الرئيس السادات بيد وزارة الداخلية؟ أو بيد أمريكا؟ أم بالاتفاق والإهمال العمدي من الذين كرهوا منه أن يتسامح مع الحركة الإسلامية السياسية فأرادوا أن يحمِّلوه وزر أو نتيجة فعله؟

انتهت أقوال نبيل عبد المجيد المغربي وهي الأقوال الأخيرة في سجل الأقوال، والتي نكتفي بهذا القدر منها في موسـوعتنا، إلا أننا نحتفظ بكامل أوراق ووثائق هذه القضية والتي تزيد عن أربعين ألف ورقة.



المشتركون في قتل السادات

بسم الله الرحمن الرحيم

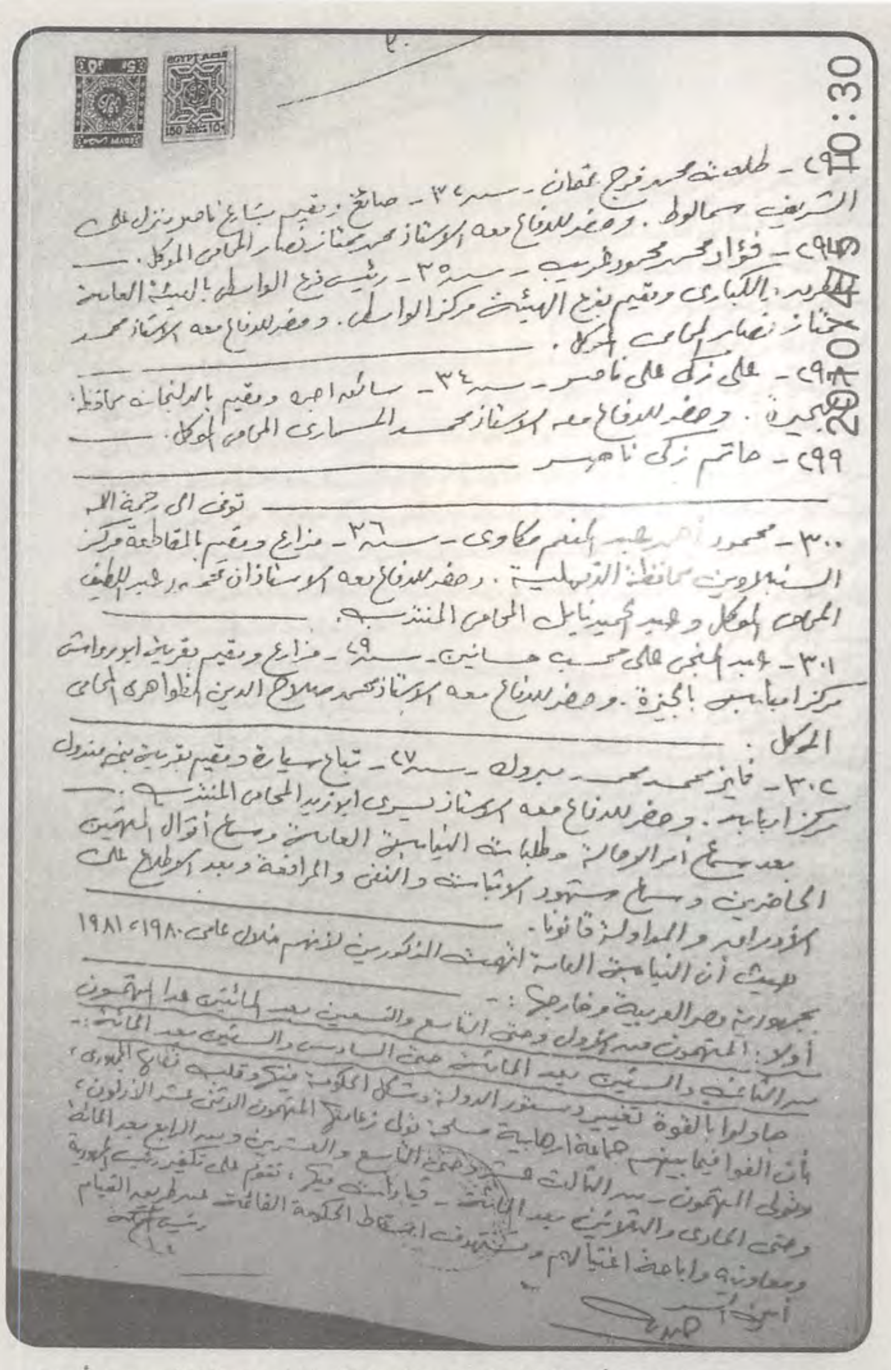
باسم الشعب

محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ)

الدائرة الرابعة

المشكلة علنياً برئاسة السيد الأستاذ المستشار عبد الغفار محمد أحمد رئيس المحكمة
وعضوية السيدين الأستاذين جمال على فؤاد ، ابراهيم عبد السلام طه
المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة .
وحضور السادة الأساتذة المستشار رجاء العربي المحامي العام لنيابة أمن
الدولة العليا والمستشار ماهر الجندي المحامي العام وعبد المجيد محمود ومحسن
مبروك رئيس النيابة وعبد السميع شرف الدين وكيل النيابة .
والسيد / [illegible] على حسين ميره أمين سر المحكمة
اصدرت الحكم الآتي :-
في قضية النيابة العامة رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٨٢ عابدين ، ٤٨ لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا
٤٦٢ لسنة ١٩٨١ حصر أمن الدولة العليا .
ضد
١- عمر أحمد على عبد الرحمن - سنه ٤٣ - دكتوراً استاذ بكلية أصول الدين جامعة الأزهر
بأسيوط ويقيم بالعمارة رقم ١٠ المساكن الشعبية - الحادقة - الفيوم . وحضر للدفاع معه
الأساتذة الدكتور عبد الله رشوان وعبد الحليم مندور ويسري أبو زيد ، أحمد الحوجلي
وعبد الحليم رمضان المحامون الموكلون .
٢- عبود عبد اللطيف حسن الزمر - سنه ٣٥ - مقدم بالمخابرات الحربية بالاستطلاع -
ويقيم ٩ شارع [illegible] قسم أول الجيزة . وحضر للدفاع معه الأستاذ عبد الحليم مندور
المحامي موكلا ورفعت [illegible] المحامي منتدبا .
٣- كرم محمد زهدي - سنه ٢٨ - طالب بكلية المعهد التعاوني العالي بأسيوط -
ويقيم ٤٤ شارع [illegible] المنيا - وحضر للدفاع معه الأستاذ الدكتور محمد
سليم العوا المحامي موكلا .
٤- ناجح ابراهيم عبد الله سيد - سنه ٢٧ - طبيب بالوحدة الصحية بديرمواس ويقيم ب
شارع المستعمرة محمد عبد الحميد - ديروط - وحضر للدفاع معه الأستاذان شوقي خالد
رئيس المحكمة
أمين السر
(٣٠)

نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد
في قضية الجهاد عام 82



٢٩٦ - طلعت محمد فرج عثمان - سنه ٣٢ - صائغ ومقيم بشارع ناصر بنزلة علي الشريف بملوي. وحضر للدفاع معه الأستاذ محمد عثمان نصار المحامي الموكل.

٢٩٧ - فؤاد محمد محمود غريب - سنه ٣٥ - رئيس فرع الواسطى بالهيئة العامة للطرق والكباري ومقيم بفرع الهيئة مركز الواسطى. وحضر للدفاع معه الأستاذ محمد عثمان نصار المحامي الموكل.

٢٩٨ - علي زكي علي ناصر - سنه ٣٤ - سائق أجرة ومقيم بالدلنجات محافظة البحيرة. وحضر للدفاع معه الأستاذ محمد المسماري المحامي الموكل.

٢٩٩ - حاتم زكي ناصر ـــــ توفي إلى رحمة الله

٣٠٠ - محمود أحمد عبد المنعم مكاوي - سنه ٣٦ - مزارع ومقيم بالمقاطعة مركز السنبلاوين محافظة الدقهلية. وحضر للدفاع معه الأستاذان محمد عبد اللطيف المحامي الموكل وعبد الحميد نايل المحامي المنتدب.

٣٠١ - عبد المنجي علي حسب حسانين - سنه ٢٩ - مزارع ومقيم بقرية أبو رواش مركز امبابة بالجيزة. وحضر للدفاع معه الأستاذ محمد صلاح الدين الظواهري المحامي الموكل.

٣٠٢ - فايز محمد محمد مبروك - سنه ٢٧ - تباع سيارة ومقيم بقرية بني مندول مركز امبابة. وحضر للدفاع معه الأستاذ يسري أبو زيد المحامي المنتدب.

بعد سماع أمر الإحالة وطلبات النيابة العامة وسماع أقوال المتهمين الحاضرين وسماع شهود الإثبات والنفي والمرافعة وبعد الاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا.

حيث أن النيابة العامة اتهمت المذكورين لأنهم خلال عامي ١٩٨٠، ١٩٨١ بجمهورية مصر العربية وخارجها:-

أولا: المتهمون من الأول وحتى التاسع والتسعين بعد المائتين عدا المتهمين من الثالث والستين بعد المائة حتى السادس والستين بعد المائة:-

حاولوا بالقوة تغيير دستور الدولة وشكل الحكومة فيها وقلب نظام الجمهورية، بأن ألفوا فيما بينهم جماعة إرهابية مسلحة تولى زعامتها المتهمون الاثنى عشر الأولون، وتولى المتهمون من الثالث عشر وحتى التاسع والعشرين ومن الرابع بعد المائة وحتى الحادي والثلاثين بعد المائة - قيادات فيها، تقوم على تكفير رئيس الجمهورية ومعاونيه وإباحة اغتيالهم وتستهدف إسقاط الحكومة القائمة عن طريق القيام

أمين السر ـــ رئيس المحكمة

تابع: نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد في قضية الجهاد عام 82

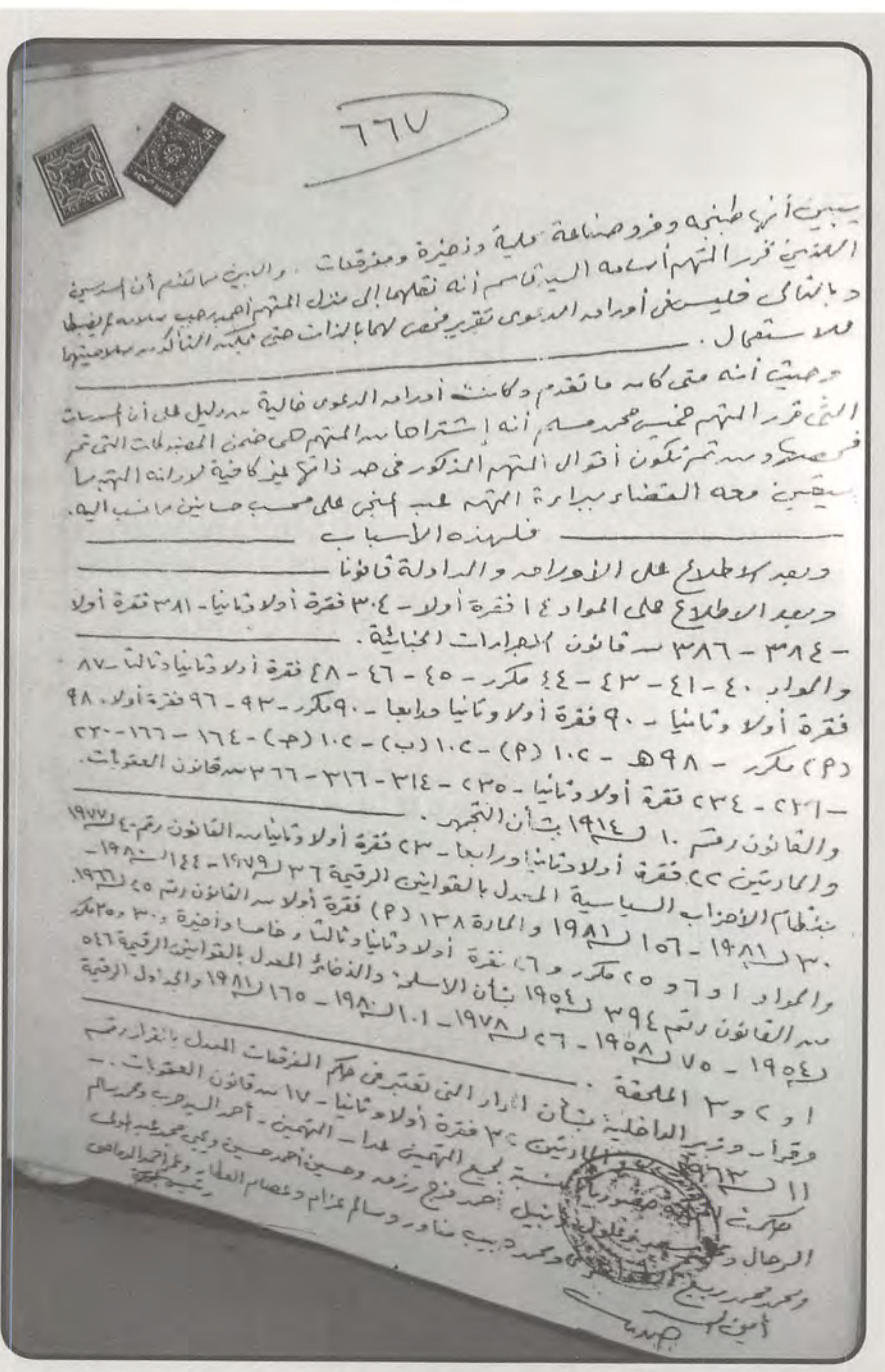
٣١

بثورة مسلحة للاستيلاء على زمام الحكم في البلاد بالقوة، ودبروا التنفيذ
مخططهم اغتيال كبار المسئولين في الدولة والقيادات السياسية والعسكرية
والشخصيات العامة، والتعدي على أفراد قوات الأمن لسرقة أسلحتهم
وشل مقاومتهم لهم أثناء تحركهم، واحتلال مباني وزارة الدفاع ووزارة الداخلية
والإذاعة والتليفزيون والسنترالات التليفونية وغيرها من المباني العامة
والحكومية لإحكام السيطرة على البلاد، وإعلان بيانات الاستيلاء على السلطة
وتوجيه أفرادهم من خلالها، وقد نفذوا مخططهم باغتيال وكادوا اغتيال
عدد من المسئولين أثناء مشاهدتهم العرض العسكري للقوات المسلحة
احتفالا بذكرى انتصارها في السادس من أكتوبر، كما حاولوا تخدير جنود الحراسة
على مخزن أسلحة لإحدى الكتائب العسكرية لسرقة ما به من أسلحة واستخدامها
في احتلال بعض الوزارات والتليفزيون والسيطرة عليها لإذاعة بيانات أعدوها
تفيد نجاح جماعتهم في الاستيلاء على الحكم، واقتحموا مقار الشرطة والمباني العامة
والحكومية بمدينة أسيوط، وقتلوا وشرعوا في قتل عدد من ضباط وجنود
الشرطة وآخرين واستولوا على أسلحتهم بغية السيطرة على المدينة، وخططوا
لقذف السيارات الحاملة لجنود الأمن المركزي المتواجدة بميادين وشوارع
القاهرة والجيزة بالمواد المفرقعة، توصلا لشل مقاومة قوات الأمن لهم،
وليتمكنوا من الاستيلاء على ما يحمله الجنود من أسلحة وذخائر، وأحبطت محاولتهم
نتيجة مقاومة قوات الأمن والشرطة لهم وضبطهم، وقد وقعت منهم في
سبيل ذلك الجرائم الآتية :-

المتهمون من الثالث حتى الثالث بعد المائة عدا المتهمين من العاشر
حتى السادس والعشرين :-

بتاريخ ١٩٨١/١٠/٨ بدائرة مدينة أسيوط - محافظة أسيوط :-
شاركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص - دبره وتولى قيادته المتهمون
من الثالث حتى العاشر - من شأنه تعريض السلم العام للخطر، ومنع الهيئات الحكومية
من ممارسة عملها باستعمال القوة وبقصد ارتكاب جرائم القتل العمد واحتلال المباني
العامة بالقوة وتخريبها ونهبها، فوقعت منهم تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر مع علمهم
به الجرائم التالية :-
قتلوا عمدا مع سبق الإصرار كلا من النقيب بضباط الدرجة الأولى والملازمين أول أحمد
وحيد أبو الفتوح وعصام الدين مخلوف ... شعيد عمر، وأمين ... ومحمد
... رئيس المحكمة

تابع: نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد في قضية الجهاد عام 82



٦٦٧

يبين أنها طبنجه وفرد صناعة محلية وذخيرة ومفرقعات . والبين مما تقدم أن المسدسين
اللذين قرر المتهم أسامه السيد قاسم أنه نقلهما إلى منزل المتهم أحمد حسب سلامه [illegible]
[illegible] أوراق الدعوى تقرير فحص لهما بالذات حتى تطمئن المحكمة إلى صلاحيتهما
للاستعمال .

وحيث أنه متى كان ما تقدم وكانت أوراق الدعوى خالية من دليل على أن المسدسات
التي قرر المتهم حسين محمد حسن(?) أنه اشتراها من المتهم على ضمن المضبوطات التي تم
ضبطها ومن ثم تكون أقوال المتهم المذكور في حد ذاتها غير كافية لإدانة المتهم بما
يتعين معه القضاء ببراءة المتهم [illegible] على حسب [illegible] ما نسب إليه.

فلهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا
وبعد الاطلاع على المواد ١٤ فقرة أولا - ٣٠٤ فقرة أولا وثانيا - ٣٨١ فقرة أولا
- ٣٨٤ - ٣٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية .
والمواد ٤٠ - ٤١ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٤ مكرر - ٤٥ - ٤٦ - ٤٨ فقرة أولا وثانيا وثالثا - ٨٧
فقرة أولا وثانيا - ٩٠ فقرة أولا وثانيا ورابعا - ٩٠ مكرر - ٩٣ - ٩٦ فقرة أولا - ٩٨
(أ) مكرر - ٩٨ هـ - ١٠٢ (أ) - ١٠٢ (ب) - ١٠٢ (جـ) - ١٦٤ - ١٦٦ - ٢٣٠
- ٢٣١ - ٢٣٤ فقرة أولا وثانيا - ٢٣٥ - ٣١٤ - ٣١٦ - ٣٦٦ من قانون العقوبات.
والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر .
والمادتين ٢٢ فقرة أولا وثانيا ورابعا - ٢٣ فقرة أولا وثانيا من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧
بنظام الأحزاب السياسية المعدل بالقوانين أرقام ٣٦ لسنة ١٩٧٩ - ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ -
٣٠ لسنة ١٩٨١ - ١٥٦ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٣٨ (أ) فقرة أولا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦.
والمواد ١ و٦ و٢٥ مكرر و٢٦ فقرة أولا وثانيا وثالثا وخامسا وأخيرة و٣٠ و٣٥ مكرر
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦
لسنة ١٩٥٤ - ٧٥ لسنة ١٩٥٨ - ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - ١٠١ لسنة ١٩٨٠ - ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والجداول أرقام
١ و٢ و٣ الملحقة . والمرسوم بشأن [illegible] المفرقعات المعدل بالقرار رقم
١١ لسنة ١٩٦٣ [illegible] وقرار وزير الداخلية بشأن [illegible] - ١٧ من قانون العقوبات . -
والمادتين ٣٠ فقرة أولا وثانيا - [illegible] لجميع المتهمين عدا المتهمين - أحمد السيد حرب ومحمد سالم
الرحال و[illegible] نبيل أحمد فرج رزقه وحسين أحمد حسين ويحيى محمد عبد الملك
[illegible] وسالم عزام وعصام العطار وعمر أحمد الرفاعي
ومحمد محمد ربيع ومحمد دبيب مناور [illegible]

تابع: نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد في قضية الجهاد عام 82

٦٦٨

وحاتم ... علاء ومحمد عاطف عبد الكريم التاجوري ومحمود محمد البكري والسيد إمام
عبد العزيز الشريف ومصطفى كامل مصطفى وعبد الهادي الشريف وشعبان عبد العاطي
عبد اللطيف وخليل السيد السماح.

أولا :-

إنقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهمين على محمود محمد أحمد وحاتم زكي ناصر
بوفاتهما.

ثانيا :-

معاقبة كل من المتهمين الآتي أسمائهم :-

١ - عبود عبد اللطيف الزمر - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه - عدا التهمة المبينة بالبند سادسا وإعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمتين المقضي عليه فيهما في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا على أن تستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعا للحكم الصادر في الجناية المذكورة.

ومعاقبته بالأشغال الشاقة خمسة عشر سنة عن التهمة المبينة بالبند سادسا.

٢ - كرم محمد زهدي - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه - وإعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمة المقضي عليه فيها في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا - على أن تستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعا للحكم الصادر في الجناية المذكورة.

٣ - ناجح إبراهيم عبد الله - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه.

٤ - فؤاد محمود حنفي - الأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه وإعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمة المقضي عليه فيها في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا - على أن تستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعا للحكم الصادر في الجناية المذكورة.

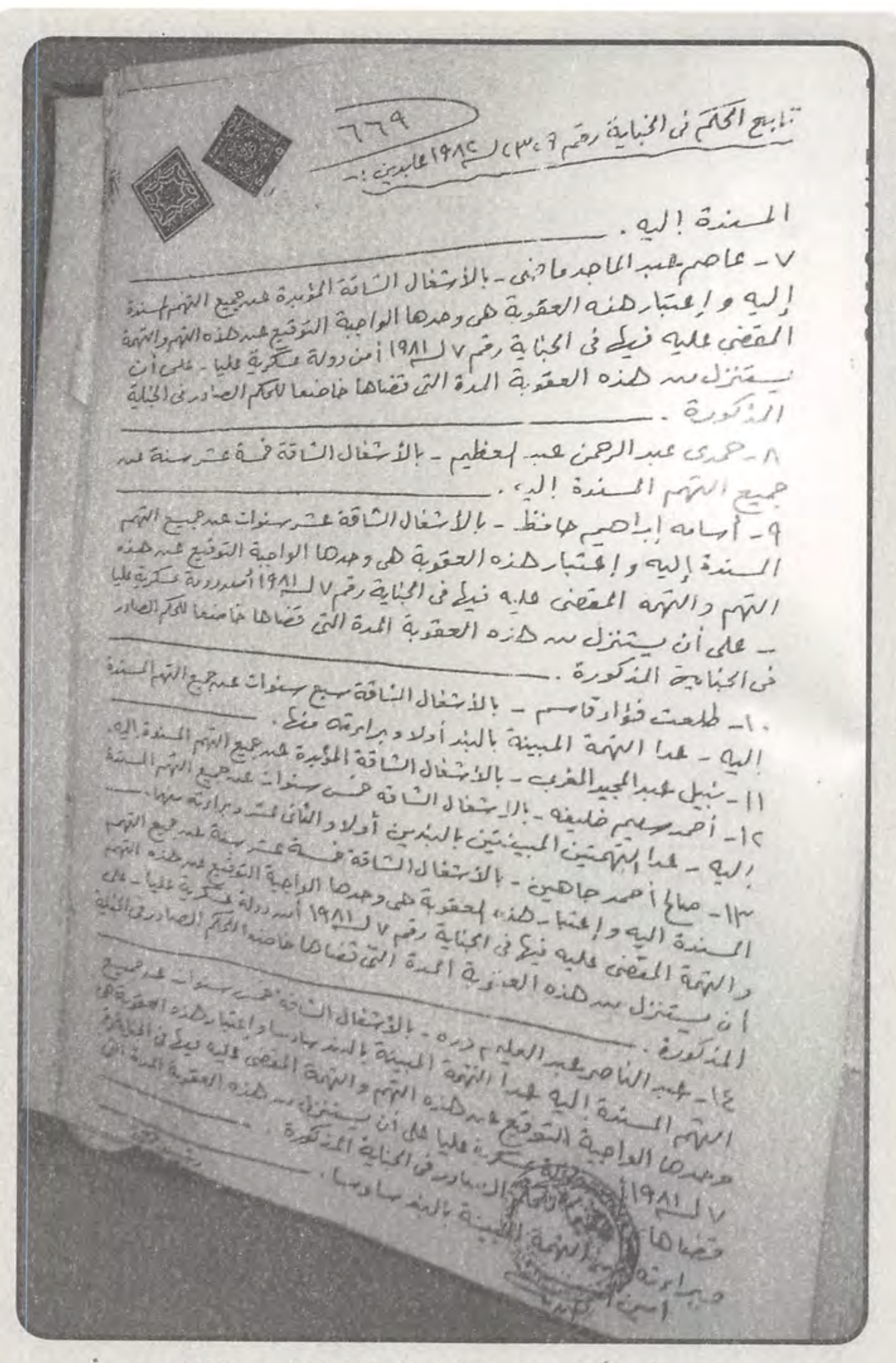
٥ - علي محمد ... - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه.

٦ - محمد ... الدربالة - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم ...

رئيس المحكمة

أمين السر

تابع: نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد في قضية الجهاد عام 82



تابع الحكم في الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨٢ عابدين :-

٦٦٩

المسندة إليه .

٧- عاصم عبد الماجد ماضي - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه واعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمة المقضي عليه فيها في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعا للحكم الصادر في الجناية المذكورة .

٨- حمدي عبد الرحمن عبد العظيم - بالأشغال الشاقة خمسة عشر سنة عن جميع التهم المسندة إليه .

٩- أسامه إبراهيم حافظ - بالأشغال الشاقة عشر سنوات عن جميع التهم المسندة إليه واعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمة المقضي عليه فيها في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعا للحكم الصادر في الجناية المذكورة .

١٠- طلعت فؤاد قاسم - بالأشغال الشاقة سبع سنوات عن جميع التهم المسندة إليه - عدا التهمة المبينة بالبند أولا وبراءته منها .

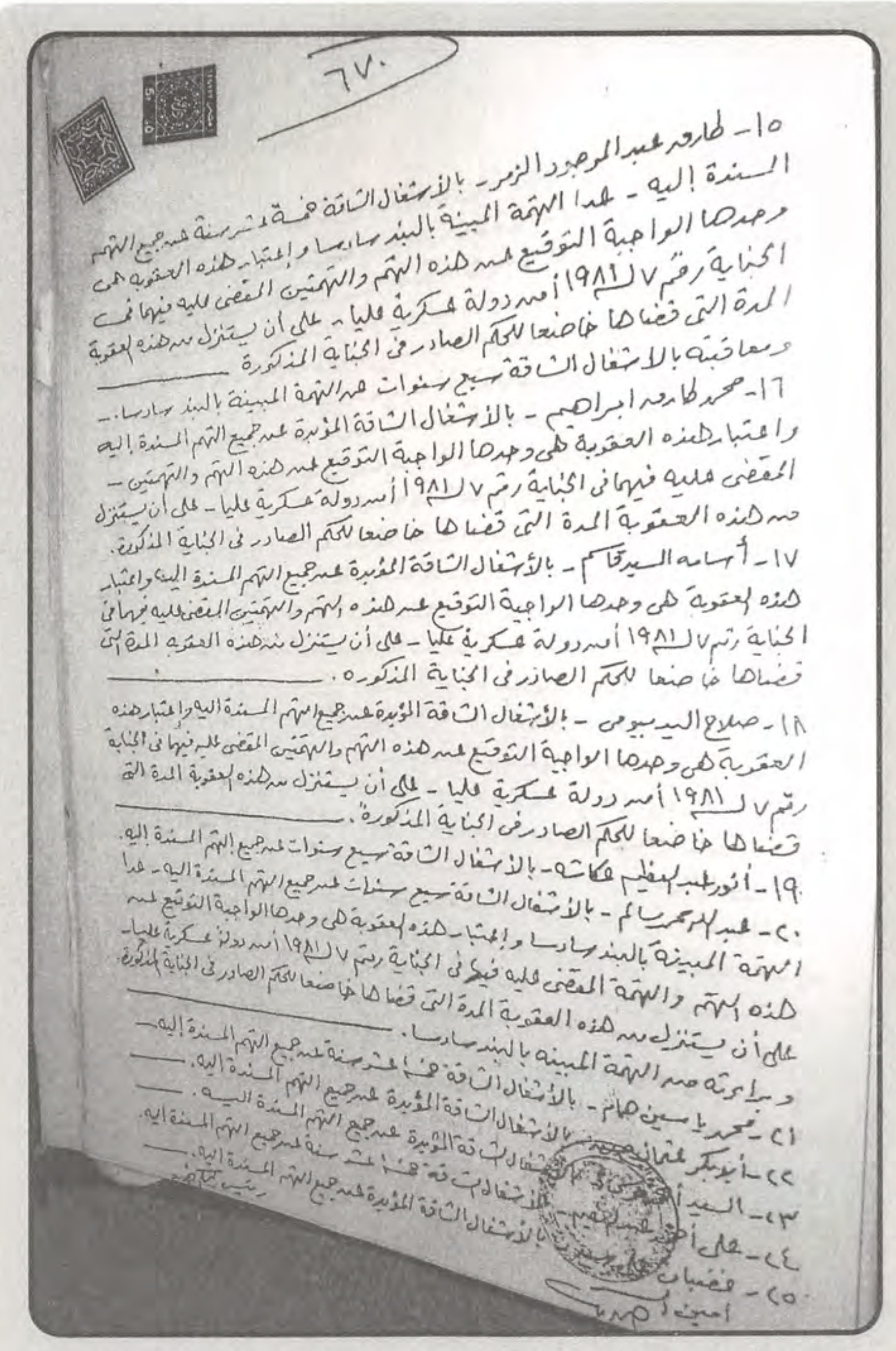
١١- نبيل عبد المجيد المغربي - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه .

١٢- أحمد سليم خليفه - بالأشغال الشاقة خمس سنوات عن جميع التهم المسندة إليه - عدا التهمتين المبينتين بالبندين أولا والثاني عشر وبراءته منهما .

١٣- صالح أحمد جاهين - بالأشغال الشاقة خمسة عشر سنة عن جميع التهم المسندة إليه واعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمة المقضي عليه فيها في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعا للحكم الصادر في الجناية المذكورة .

١٤- عبد الناصر عبد العليم درة - بالأشغال الشاقة خمس سنوات عن جميع التهم المسندة إليه عدا التهمة المبينة بالبند سادسا واعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمة المقضي عليه فيها في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا على أن يستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها [illegible] الصادر في الجناية المذكورة . وبراءته [illegible] التهمة المبينة بالبند سادسا .

تابع: نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد في قضية الجهاد عام 82



٦٧٠

١٥- طارق عبد الموجود الزمر - بالأشغال الشاقة خمسة عشر سنة عن جميع التهم المسندة إليه - عدا التهمة المبينة بالبند سادساً واعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمتين المقضي عليه فيهما في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعاً للحكم الصادر في الجناية المذكورة ومعاقبته بالأشغال الشاقة سبع سنوات عن التهمة المبينة بالبند سادساً.

١٦- محمد طارق ابراهيم - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه واعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمتين المقضي عليه فيهما في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعاً للحكم الصادر في الجناية المذكورة.

١٧- أسامه السيد قاسم - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه واعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمتين المقضي عليه فيهما في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعاً للحكم الصادر في الجناية المذكورة.

١٨- صلاح السيد بيومي - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه واعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمتين المقضي عليه فيهما في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعاً للحكم الصادر في الجناية المذكورة.

١٩- أنور عبد العظيم عكاشة - بالأشغال الشاقة سبع سنوات عن جميع التهم المسندة إليه.

٢٠- عبد [illegible] سالم - بالأشغال الشاقة سبع سنوات عن جميع التهم المسندة إليه - عدا التهمة المبينة بالبند سادساً واعتبار هذه العقوبة هي وحدها الواجبة التوقيع عن هذه التهم والتهمة المقضي عليه فيها في الجناية رقم ٧ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عسكرية عليا - على أن يستنزل من هذه العقوبة المدة التي قضاها خاضعاً للحكم الصادر في الجناية المذكورة. وبراءته من التهمة المبينة بالبند سادساً.

٢١- محمد ياسين همام - بالأشغال الشاقة خمسة عشر سنة عن جميع التهم المسندة إليه.

٢٢- أبو بكر عثمان [illegible] - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه.

٢٣- السيد [illegible] - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه.

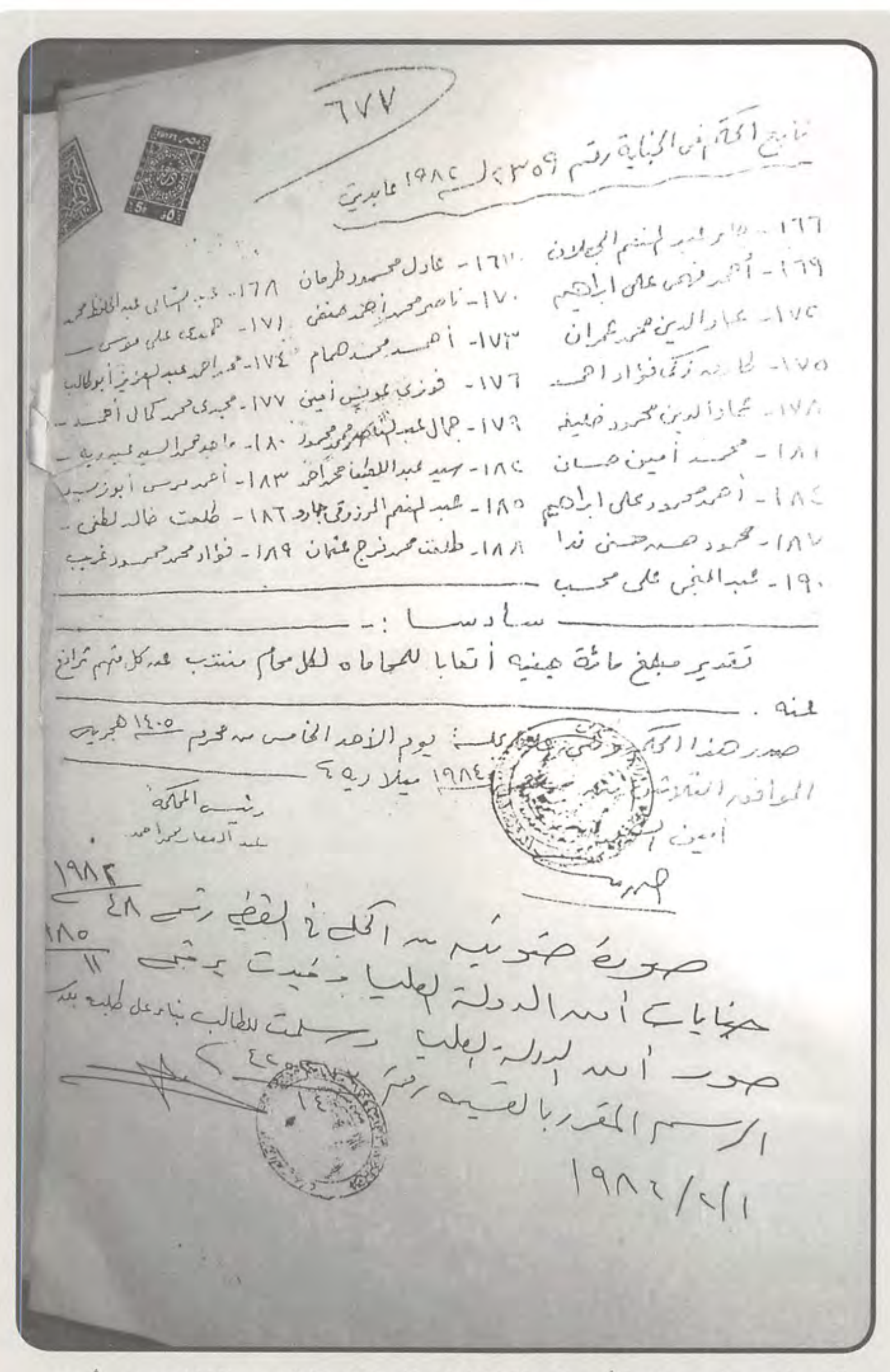
٢٤- علي [illegible] - بالأشغال الشاقة خمسة عشر سنة عن جميع التهم المسندة إليه.

٢٥- [illegible] - بالأشغال الشاقة المؤبدة عن جميع التهم المسندة إليه.

رئيس المحكمة [illegible]

أمين [illegible]

تابع: نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد في قضية الجهاد عام 82



٦٧٧

تابع الحكم في الجناية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨٢ عابدين

١٦٦- [illegible] عبد المنعم الجيلاني ١٦٧- عادل محمود طرمان ١٦٨- [illegible] عبد الحافظ محمد

١٦٩- أحمد فهمي علي إبراهيم ١٧٠- ناصر محمد أحمد حنفي ١٧١- [illegible] علي موسى

١٧٢- عماد الدين محمد عمران ١٧٣- أحمد محمد همام ١٧٤- محمد أحمد عبد العزيز أبو طالب

١٧٥- [illegible] زكي فؤاد أحمد ١٧٦- فوزي عويس أمين ١٧٧- مجدي محمد كمال أحمد

١٧٨- عماد الدين محمود خليفة ١٧٩- جمال عبد الناصر محمد محمود ١٨٠- ماجد محمد السيد عبد ربه

١٨١- محمد أمين حسان ١٨٢- سيد عبد اللطيف محمد أحمد ١٨٣- أحمد مرسي أبو زيد

١٨٤- أحمد محمود علي إبراهيم ١٨٥- عبد المنعم المرزوقي جاد ١٨٦- طلعت خالد لطفي

١٨٧- محمود محمد حسن ندا ١٨٨- طلعت محمد فرج عثمان ١٨٩- فؤاد محمد محمود غريب

١٩٠- عبد الغني علي محسب

سادساً :-

تقدير مبلغ مائة جنيه أتعابا للمحاماة لكل محام منتدب عن كل متهم تراجع عنه.

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة يوم الأحد الخامس من محرم سنة ١٤٠٥ هجرية الموافق الثلاثين من سبتمبر سنة ١٩٨٤ ميلادية

أمين السر

رئيس المحكمة
عبد الغفار محمد أحمد

صورة ضوئية من الحكم في القضية رقم ٤٨ / ١٩٨٢ حصر أمن الدولة العليا قيدت برقم ١١ / ١٨٥ جنايات أمن الدولة العليا وسلمت للطالب بناء على طلبه بعد سداد الرسم المقرر بالقسيمة رقم [illegible]

١٩٨٦/٢/١١

تابع: نص حكم محكمة أمن الدولة العليا برئاسة المستشار عبد الغفار محمد أحمد في قضية الجهاد عام 82

قضيـــة التـعـذيــب الكبـــرى

سبق وأن ذكرنا في متن هذه الموسوعة أن المستشار عبد الغفار محمد - رحمه الله - كان من العلامات التي يجب أن يشار إليها بالبنان في عالم القضاء.

ليس لأنه أصدر حكمًا إنسانيًّا في قضية الجهاد والجماعة الإسلامية والشهيرة باسم قضية مقتل السادات، فلم يصدر حكمًا واحدًا بالإعدام؛ لأنه تصدى لوقائع تعذيب المتهمين وأحال الأمر إلى النيابة كما سبق القول لإجراء تحقيق في هذه الجريمة.

وكانت هذه الإحالة إدانة لنظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك بأكمله؛ لذلك فلم يشأ النظام البائد في ذلك الوقت أن يعرِّض نفسه للمسئولية التاريخية فتم التدخل في هذه التحقيقات وتم إرجاء نظر القضية حتى عام 1986، وهنا نستطيع أن نقول إن الأمور قد تم ترتيبها فتم تشكيل محكمة هي إحدى دوائر محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار «سليمان أيوب» وعضوية الأستاذين «عدلي حسين» و«رشدى سليمان» المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة، وسبق أن أشرنا إلى أن المستشار «عدلي حسين» تقلد بعد ذلك كل المناصب التي يتخيلها أو لا يتخيلها الإنسان، فهو في ذلك الوقت كان المستشار القانوني لمجلس الشعب وللدكتور «رفعت المحجوب»، إلا أنه بعد هذه القضية تدرج في المناصب حتى أصبح محافظًا وظل في هذه الوظيفة حتى بعد قيام ثورة 25 يناير متنقلا من محافظة إلى أخرى، والآن نذكر أسماء الضباط ونذكر أسماء المحامين الذين ترافعوا عنهم، ولابد وأن نشير إلى أن الكثير من هؤلاء الضباط تقلدوا بعد ذلك أعلى المناصب كمحافظين ورؤساء لمجالس إدارات شركات حكومية أو غير ذلك.



الضباط المتهمون

أســـمـــاء المتـــهـــمـــين

1. محمد عبد الفتاح عمر
وسنحدثكم فيما بعد عن رتبته وعن مهمته.
2. أحمد ممدوح كدواني
3. محمد محسن محمد يحيى حفظي.
4. عبد الفتاح عثمان عبدالله
5. محمد عبد العليم متولى شاذي.
6. أحمد محمد البهي محمد شرف
7. محسن محمود محمد السرساوي.
8. حسين فكري أحمد عثمان
9. محمد محمود مرسي.
10. عادل قائد عبد الباسط
11. جمال أحمد حمزة
وقد توفي إلى رحمة الله قبل نظر القضية
12. محمد صفوت جمال الدين
13. محمود وفاء الدين إبراهيم بسيوني
14. إبراهيم عبد العاطي عبد الفتاح
15. سمير محمد لطفي سلطان
16. هاني أمين أحمد، المتهم
17. نبيل محمد عباس صيام
18. محمد محمود الشافعي
19. عبد الباقي حسن محمد علوش
20. محمد سعيد ثابت أبو المعالي
21. أحمد مصطفى نور الدين
22. شريف حسن أحمد خريري
23. إسماعيل دردير عبد العظيم
24. محمد نبيل عبد المنعم أبو النور
25. عبد الكريم محمد أبو أحمد
26. محمد زهير زكي
27. محمد زين العابدين زكي
28. محمد صلاح الدين محمد أمد نيازي
29. مصطفى توفيق مهنى
30. طارق حسين بيومي حماد
31. محمد أسامة محمد جمال عبد المنعم
32. عصام الدين أحمد شاذي
33. أحمد حلمي عزب
34. محمد توفيق شعبان
35. حسنى توني الضبع
36. سامح محمد بديع
37. حمدي حسن خليل
38. محمد هاني محمود عبد الحميد القماح
39. عبد الحميد حسين جلال
40. محمد مصطفى البدوي
41. إدريس رحيم إدريس

ولا ينبغي أن نترك في هذا المجال أسماء هيئة الدفاع التي كانت على أعلى مستوى في ذلك الوقت، فكان منها مثلًا الدكتور نبيل مدحت والأستاذ عبد المجيد عامر وهو المحامي الجنائي الشهير، الأستاذ عاطف الحسيني وهو كان من كبار المحامين الجنائيين، الأستاذ حلمي عبد الآخر وكان في ذلك الوقت عضوًا بمجلس الشعب، الدكتور حسانين عبيد، الدكتور إبراهيم صالح، الأستاذ أنور عبدالله، الأستاذ حلمي الشريف، الأستاذ محمود الزيدي، والأستاذ عدلي بغدادي، والأستاذ محمود المراغي، الأستاذ زغلول الرشيدي، الأستاذ أحمد شادي، الأستاذ شوقي عبد الحكيم، الأستاذ فؤاد النعماني، الأستاذ عبدالله السيد بصيرة، الأستاذ عبدالله نصير، الأستاذ محمد فارس، الأستاذ إبراهيم أبا زيد، الأستاذ أحمد عبدالله، والأستاذ إبراهيم علام هذه الكوكبة من المحامين نعتقد ولا نجزم أنها كلفت من قبل الدولة للدفاع عن هؤلاء المتهمين.

بقي أن نلقي الضوء على الاتهامات وكان أكثر الاتهامات للمتهم الأول محمد عبد الفتاح والذي اتهم بتعذيب واشتراك في تعذيب وإحداث عاهات، وذكرت النيابة مثلًا أن المتهمين من الأول إلى الرابع خلال الفترة من 10/ 10/ 1981 حتى 10/ 5/ 1982 بدائرة محافظتي القاهرة والقليوبية بصفتهم موظفين عموميين ضباط شرطة عذبوا ومجهولين خميس محمد مسلم المتهم في الجناية رقم 2359 لسنة 82 جنايات عابدين بأن عصبوا عينيه وجردوه من ملابسه وأوثقوا وثاقه وعلقوه على أحد الأبواب وفي أحد الممرات علقوه في فلكة وانهالوا عليه ضربًا بالعصي؟؟؟ والأسلاك الكهربائية وإطفاء لفافات التبغ في جسمه لحمله على الاعتراف بانضمامه لتنظيم الجهاد وعلاقته بحادث مقتل أحد ضباط مباحث أمن الدولة بدائرة قسم الساحل، أحد ثوابت الإصابات الموجودة بتقرير الطب الشرعي كما ذكرت قائمة الاتهامات أن المتهمين من الأول إلى التاسع أيضًا خلال نفس الفترة 12/ 10/ 81 حتى 11/ 6/ 83 بوصفهم موظفين عموميين ضباط شرطة والسادس شرطي سري بها عذبوا أحمد رجب إبراهيم سلامة المتهم في الجناية رقم 2359 لسنة 82 بأن عصبوا عينيه وأوثقوا وثاقه وقاموا بتعليقه على أحد الأبواب وانهالوا عليه ضربًا بالأيدي والعصي والكابلات الكهربائية وصب الماء البارد عليه وهو يقف عاريًا لفترات طويلة وذلك لحمله على الاعتراف بانتمائه لأحد التنظيمات وللإرشاد عن أسماء أعضائهم.

ومن هنا نستطيع أن نستترك قرار الإحالة الذي وضح أنه زاد عن عشرين صفحة كاملة وحملت هذه القضية رقم 1305 لسنة 1986 جنايات المعادي كانت هذه بعض الوقائع كما ذكرنا في قرار الإحالة، وكان قرار الإحالة أيضًا اشتمل على وقائع ضرب بالكرباج واستخدام الكهرباء والأسلاك المجدولة وأشياء كثيرة جدًّا كما قلنا في حوالي عشرين صفحة من الاتهامات وكان الشهود نستطيع أن نرصدهم بالعشرات وليس بالآحاد.

كان الواقع السياسي لا ينبئ عن أن هذه القضية سوف تأخذ حكمًا، لم يكن من المتصور أن نظام الرئيس الأسبق مبارك سوف يدين نفسه؛ لأنه مما لا شك فيه كان ضمن قائمة الأسماء أشخاص تفانوا في تقديم الخدمات للحكم وتعذيب المتهمين دائمًا مثل محمد صفوت جمال الدين، فقد اشتهر بالتعذيب من أول منصب تولاه مأمور سجن طره وإلى آخر منصب تولاه وهو يقوم بتقديم الخدمات للدولة، رغم أن عمله كان بعيدًا عن وظيفة مباحث أمن الدولة إلا أنه كان يقدم هذه الخدمات، فكان دائمًا ما يشرف على خروج المساجين ليلًا ويشرف دائمًا على تعذيبهم في منطقة سجن طرة، فهل كان من المتصور والحال كذلك أن يضحي النظام القائم بأبنائه والذين حافظوا على وجوده حتى هذه اللحظة ببساطة، نعتقد أن هذا كان صعبًا ونعتقد أيضًا أن هذا كان مستحيلًا أن يتم، لكن حضر الدفاع بنية سليمة وكان على رأس قائمة الدفاع الدكتور عبد الحليم مندور رحمه الله ولم يكن هناك دفاع بمستوى الذين أتوا للدفاع عن المتهمين، وأذكر أنني قد حضرت كل مرافعات هذه القضية وكنت عضوًا في مجلس الشعب في ذلك الوقت، وكنت أراجع مع الدكتور رفعت المحجوب بعد وقائع هذه الدعوة وأرويها له فكان يبتسم ابتسامة ربما كانت تستنكر عليَّ أنني أخذت الموضوع بجدية شديدة أو أنني تصورت أن نظامًا من الممكن أن يقتل أبناءه أو بمعنى آخر أن يقتل خُدامه وحُماته، لذلك صدر الحكم في هذه الجناية بما يلي:

أولًا: تم نظر هذه الجناية مع جنايات أخرى وهو ما ينبغي أن نشير إليه أن النيابة أحالت كل الجنايات المتعلقة بالتعذيب إلى قضية التعذيب الكبرى فكان منها مثلًا الجناية رقم 1304 لسنة 86 والمتهم فيها:

1 - محمد مجدي صادق زاغو.

2 - علي عبدالحفيظ علي حجاري.

3 - إبراهيم مهنى حسن.

وضمت النيابة أيضًا الجناية رقم 3522 لسنة 86 المتهم فيها مجدي عبد الغزيز الفار وشهرته مجدي الفار، وينبغي قبل أن نستعرض في بيان الحكم يجب أن نذكر أن النيابة قد ترافعت مُرافعة قيمة حقيقية في هذه القضية وأنها رفعت عن نفسها شبهة التواطؤ في هذا الموضوع فذكرت النيابة ما نصه (أن الثابت ما أوردته المحكمة التي نظرت قضية تنظيم الجهاد أن أجهزة الأمن على كافة مستوياتها لم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ إنشائه عام 1980 ثم فاجأتها الأحداث فكان ما كان من اعتقالات وقبض، وأن إزاء نقص المعلومات عن التنظيم فقد لجأ رجال الشرطة إلى التعذيب للحصول على اعترافات يدرءون بها عن أنفسهم تهمة التقصير والإهمال. إلا أن المحكمة لم تذكر من مرافعة النيابة في حكمها الصادر في قضية التعذيب الكبرى إلا القليل بينما أفردت الصفحات لإجابات المتهمين وينبغي أن نعرض لبعض هذه الإجابات فكان منها مثلًا ما قاله المتهم محمد عبد العليم متولي فوصف أقوال الشهود بالتناقض.

أما محسن السرساوي فقد أنكر وقرر أن دوره كمأمور سجن استقبال طره يقتصر على إعاشة المسجونين ونفي حدوث تعذيب عليهم، وقامت المحكمة بسؤال جميع المتهمين واستعرضت إجاباتهم بدقة في الوقت الذي أهملت فيه كل أوجه دفاع المجني عليهم بما في ذلك مرافعة النيابة.

إلا أن لنا كلمة قبل أن ندخل إلى الحكم، الحقيقة أن كل هؤلاء المتهمين كانوا يستخدمون التعذيب وبصورة وحشية، والحقيقة أيضًا أن هذا التعذيب كان أيضًا معلومًا للكافة فلم يكن سرًا أن هؤلاء كانوا يعذبون المتهمين.

وأنا بصفتي مؤلف هذه الموسوعة فأنا لا أستطيع أن أكون شاهدًا على وقائع محاكمة لكن الحقيقة أن من ضمن الوقائع التي أحب أن أسجلها داخل هذه الموسوعة أن محمد صفوت جمال الدين مثلًا في عام 1979م كان قد عذب العديد من المتهمين منهم عادل وصلاح فارس وإنني ذهبت إليهم ومعي النيابة إلى سجن طره في عصر السادات حيث كان هناك اهتمام ببلاغات التعذيب إلى أقصى درجة وكان محمد صفوت جمال الدين يسخر من القانون علنًا ويعتبر نفسه فوق أن يسأله أحد أو أن يحاسبه أحد فخرج إلينا ومعه عدد من الكلاب المتوحشة والتي أشعرتنا بالخوف كما أشعرت وكيل النيابة بالقلق الشديد وتجاهل كل الاتهامات التي وجهت إليه، كما تعامل مع الواقعة بافتخار واصفًا المبلغين بأسوأ الألفاظ، لن أكون ظالمًا إذا ما قلت أنني حينما قرأت الحكم لم يعجبني فيه إلا كلمة

المحكمة عن التعذيب ذاته، وكأنها كانت تصف التعذيب بأنه جريمة وحشية وأنه ضد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأنه ضد الشرع وضد الدين ولكنها في النهاية انتهت إلى براءة المتهمين والآن علينا أن نستعرض بعض ألفاظ المحكمة وحيثيات تبرئة المتهمين.

وقد ركزت المحكمة على أن تذكر في عتاب أن المدعين بالحق المدني قد قاموا برد المحكمة لم يكونوا مقتنعين بجدية المحاكمة فأرادت المحكمة أن تدافع عن نفسها فذكرت أثناء الحكم بأن المحكمة لم تتأثر بطلب الرد وإنما طالبت المشرع بتشديد الغرامة على من يقوم برد المحكمة، وأشارت المحكمة بقولها (ولعله من المناسب إن وجد المشرع ضرورة للإبقاء على حق رد القضاة أن يعدل نصوص القانون فلا يكون من أثر وقف الدعوة إنما يستمر سيرها حتى لا يتعطل سير العدالة ويكون الحكم مرهونًا على الحكم الصادر في طلب الرد فإن قُبل بطل الحكم وإن لم يقبل كان ولا أثر له ورُد على طالبه الرد قصره).

ومن هنا دخلت المحكمة مباشرة إلى براءة المتهمين، وقدمت لحكم البراءة بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته وأن المحكمة تضع أسباب البراءة على النحو التالي:

السبب الأول: أن النيابة العامة ذاتها التي تترافع الآن ضد المتهمين هي التي نفت وقوع التعذيب على المتهمين في قضية تنظيم الجهاد أثناء نظر القضية وكأن النيابة من وجهة نظر المحكمة قد تناقضت في موقفها، إذ إنها أقرت بعدم وجود أي تعذيب أمام المحكمة ثم عادت في قرار الإحالة للضباط المتهمين في قضية التعذيب إلى إثبات أنهم قاموا بهذه الوقائع.

ثم أفرد الحكم بعد ذلك لأسباب البراءة لكل من المتهمين على حدا وكانت في كل مرة ومع كل متهم تؤكد أنها لا تطمئن إلى ما ورد من أقوال ولا تطمئن إلى ما ورد من تقارير طبية، على أي الأحوال انتهى الحكم إلى براءة جميع المتهمين وكان نص الحكم كالآتي:

حكمت المحكمة في الجنايات أرقام 1305 لسنة 86 المعادة و1304 لسنة 86 و3522 لسنة 86 عابدين **أولًا**: بانقضاء الدعوة الجنائية بالنسبة للمتهم جمال أحمد حمزة بوفاته.

ثانيًا: قررت المحكمة التصدى لتحريك الدعوة الجنائية قبل المتهمين بارتكاب الجرائم المنصوص عليها بالمادتين 186 و187 من قانون العقوبات وما بعدها وما يرتبط بها من وقائع وفقًا لما جاء بأسباب هذا الحكم ونزلت المحكمة السيد الأستاذ المستشار «عدلي حسين» عضو يمين الدائرة للتحقيق والتصرف.

ثالثًا: غيابيًّا للمتهم محمد أسامة محمد كمال بالبراءة هو وباقي المتهمين في الجنايات الثلاث أرقام 1305 لسنة 86، 1304 لسنة 86، 3522 لسنة 86 عابدين ورفض الدعاوى المدنية وألزمت كل مدع بالحق المدني مصروفات دعواه ومبلغ 20 جنيهًا مقابل أتعاب المحامي.

وهكذا أسدلت دائرة المستشار «سليمان أيوب» وعضوية كل من المستشار «عدلي حسين» والمستشار «رشدي سليم» على جناية النيابة قد حركتها ضد أكثر من أربعين ضابطًا متهمين بالتعذيب.



ولما برأت ساحة العدالة ..

٤٥ ضابط شرطة

حامد دنيا

براءة 45 ضابط شرطة

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم الشعب

محكمة جنايات القاهرة

المشكلة علنا برئاسة السيد الأستاذ المستشار سليمان أيوب رئيس المحكمة.
وعضوية السيدين الأستاذين عدلي حسين ورشدي سليمان
المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة.

وحضور الأستاذ / حاتم مصطفى وكيل النيابة.
و السيد / نبوي عمرو أمين السر.

أصدرت الحكم الآتي

أولا :- في قضية النيابة العمومية رقم ١٣٠٥ لسنة ١٩٨٦ جنايات المعادي
المقيدة برقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ كلي.

ضد

١- محمد عبد الفتاح عمر.
٢- محمد محسن محمد زكي حفظي.
٣- محمد عبد العليم متولي شاري.
٤- محسن محمود محمد المرساوي.
٥- محمد محمود مرسي.
٦- جمال أحمد حمزة (توفى إلى رحمة الله).
٧- محمود وفاء الدين إبراهيم بسيوني.
٨- سمير محمد لطفي سلطان.
٩- نبيل محمد عباس صيام.
١٠- عبد الباقي حسن محمد غلوش.
١١- أحمد مصطفى نور الدين.
١٢- إسماعيل دردير عبد العظيم.
١٣- عبد الكريم محمد أبو أحمد.
١٤- محمد زين العابدين زكي.
١٥- مصطفى توفيق مرسي.
١٦- محمد أسامة محمد كمال عبد المنعم.
١٧- أحمد حلمي عزب.
١٨- حسني توفيق الضبع.
١٩- حمدي حسن خليل.
٢٠- عبد الحميد حسين هلال.

نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986

٢١- أحمد ممدوح الدراى.
٢٢- عبد الفتاح عثمان عبد الله.
٢٣- أحمد محمد أبو المجد شوقى.
٢٤- حسين فكرى أحمد عثمان.
٢٥- عادل فائز عبد الباسط.
٢٦- محمد صفوت جمال الدين.
٢٧- إبراهيم عبد العاطى عبد الفتاح.
٢٨- هانى أمين أحمد.
٢٩- محمد محمود الشافعى.
٣٠- محمد سعيد ثابت أبو المعالى.
٣١- شريف حسن أحمد صبرى.
٣٢- محمد نبيل عبد المنعم أبو النور
٣٣- محمد زهير زكى.
٣٤- محمد صلاح الدين محمد أحمد نيازى.
٣٥- طارق حسين بسيونى حماد.
٣٦- عصام الدين أحمد شاذى.
٣٧- محمد توفيق شعبان.
٣٨- سامح محمد بديع.
٣٩- محمد هانى محمود عبد الحميد القمح.
٤٠- محمد مصطفى البدوى.
٤١- إدريس رحيم إدريس.

وحضر للدفاع معهم السادة الأساتذة المحامون الموكلون :-

د. نبيل مدحت مع المتهم الأول

الأستاذ عبد الحميد عامر مع الأول والثانى والخامس

الأستاذ عاطف الحسينى مع الرابع والخامس والتاسع والثانى والعشرين والثالث والعشرين والسادس والعشرين والسابع والعشرين.

الأستاذ حلمى عبد الآخر مع الخامس عشر والسابع عشر والتاسع عشر والثلاثين والثالث والثلاثين

د. صفية حبيب مع الثانى عشر والثالث عشر والسادس والثلاثين والسابع والثلاثين

د. إبراهيم صالح مع المتهمين العاشر والحادى عشر والأربعين والحادى والأربعين

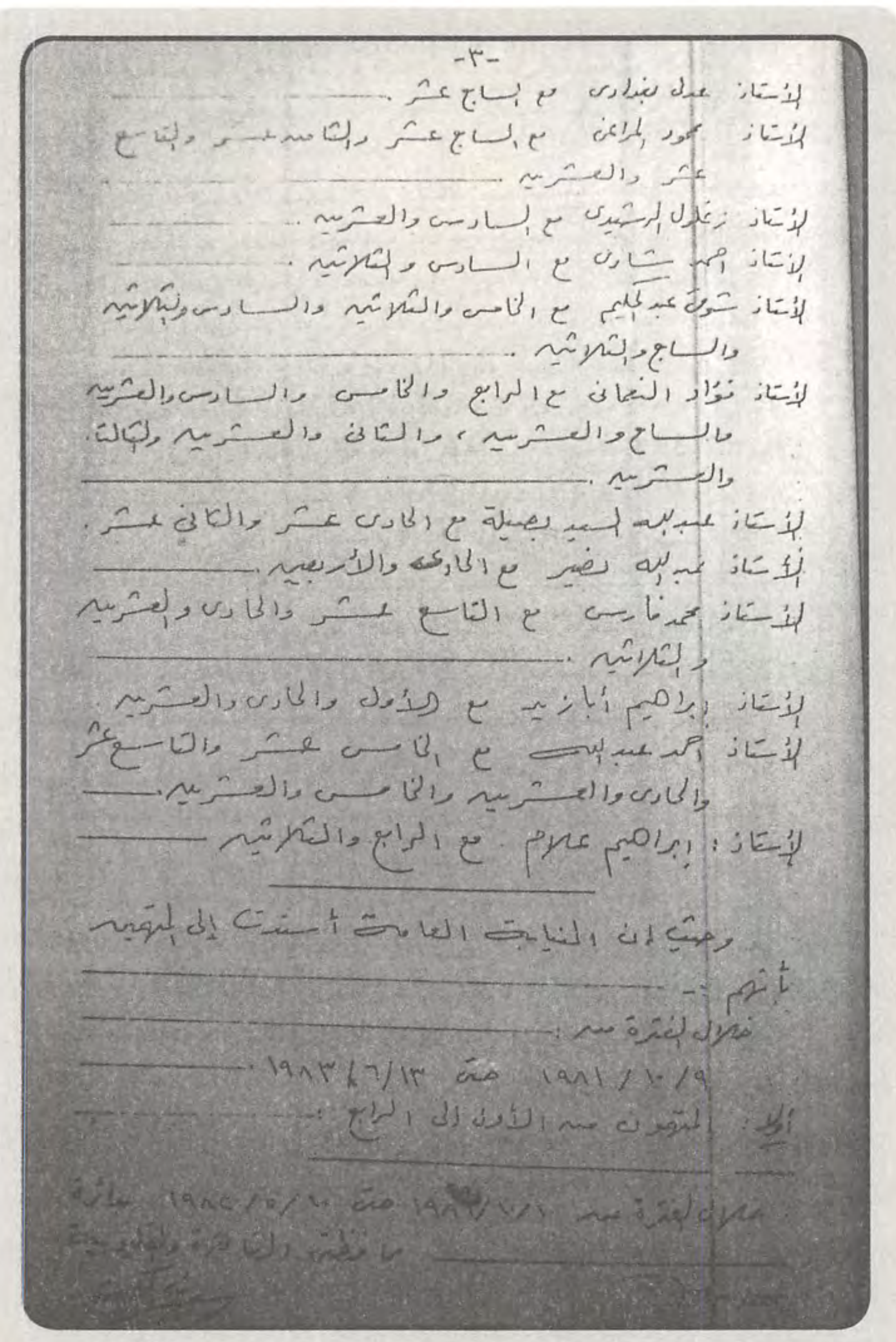
الأستاذ أنور عبد الله مع الحادى والثلاثين والثانى والثلاثين والخامس والثلاثين والثامن والثلاثين والتاسع والثلاثين

الأستاذ حلمى الشربينى مع العشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين والثالث والثلاثين والرابع والثلاثين

الأستاذ محمود الزينى مع الثامن والرابع عشر والرابع والعشرين

رئيس المحكمة

تابع: نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986



-٣-

الأستاذ عدلي البغدادي مع السابع عشر.

الأستاذ محمود المراغي مع السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين.

الأستاذ زغلول الرشيدي مع السادس والعشرين.

الأستاذ أحمد بشارة مع السادس والثلاثين.

الأستاذ شوقي عبد الحليم مع الخامس والثلاثين والسادس والثلاثين والسابع والثلاثين.

الأستاذ فؤاد النجار مع الرابع والخامس والسادس والعشرين والسابع والعشرين، والثاني والعشرين والثالث والعشرين.

الأستاذ عبد الله السيد بصيلة مع الحادي عشر والثاني عشر.

الأستاذ عبد الله نصير مع الحادية والأربعين.

الأستاذ محمد فارس مع التاسع عشر والحادي والعشرين والثلاثين.

الأستاذ إبراهيم أبازيد مع الأول والحادي والعشرين.

الأستاذ أحمد عبد الله مع الخامس عشر والتاسع عشر والحادي والعشرين والخامس والعشرين.

الأستاذ: إبراهيم علام مع الرابع والثلاثين

وحيث أن النيابة العامة أسندت إلى المتهمين

أنهم :-

خلال الفترة من:

٩/١٠/١٩٨١ حتى ١٣/٦/١٩٨٣.

أولا: المتهمون من الأول إلى الرابع :-

خلال الفترة من ١/٧/١٩٨[illegible] حتى ١٠/٥/١٩٨٤ بدائرة محافظتي القاهرة والقليوبية

تابع: نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986

-٤-

بصفتهم موظفين عموميين « ضباط شرطة » عذبوا
وجولوند خميس محمد مسلم المتهم في الجناية رقم ٢٣٥٩
لسنة ١٩٨٢ جنايات عابدين المقيدة رقم ٤٨
لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا بأن عصبوا عينيه وجردوه
من ملابسه وأوثقوا وثاقه وعلقوه على أحد الأبواب
وفي أحد المرات علقوه في فلقة وأنزلوا عليه ضرباً
بالعصي والدبك والأسلاك الكهربائية وأطفأوا لفافات
التبغ في جسمه لحمله على الاعتراف بانضمامه لتنظيم
الجهاد وعلاقته بحادث مقتل أحد ضباط مباحث أمن
الدولة بدائرة قسم الساحل فأحدثوا به الإصابات
الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي.

ثانياً: المتهمون من الأول إلى التاسع:-

لأنهم خلال الفترة من ١٩٨١/١٠/١٢ حتى ١٩٨٣/٦/١١
بدائرة محافظات الجيزة والقاهرة والقليوبية.
بصفتهم موظفين عموميين « ضباط شرطة والسادس شرطي
سري » عذبوا أحمد رجب إبراهيم سلامة المتهم في الجناية
رقم ٢٣٥٩ لسنة ١٩٨٢ جنايات عابدين بأن عصبوا عينيه
وأوثقوا وثاقه وقاموا بتعليقه على أحد الأبواب مراراً وأنزلوا
عليه ضرباً بالأيدي والعصي وكابلات كهربائية وبسكب
الماء البارد عليه وهو يقف عارياً لفترات طويلة وذلك
لحمله على الاعتراف بانتمائه لأحد التنظيمات وبالإرشاد
عن أسماء أعضائه وليدلي بتلك الاعترافات في التحقيقات
التي تجريها النيابة العامة في ذلك الشأن والتي صدر
عنها الجناية سالفة الذكر فأحدثوا به الإصابات
الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي.

تابع: نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986

-٣٢-

أنها وقائع منبتة. ومن ثم تعين رفض هذا الدفع أيضاً.

وحيث إن المحكمة وقد انتهت من الرد على تلك الدفوع التي أثيرت من الدعاوى من جميع أطرافها على النحو المتقدم، فإنها تتناول موضوع هذه الدعاوى وتستعرض وقائعها على النحو التالي

المرافعات

١- مرافعة النيابة العامة :-

وحيث إن النيابة العامة تناولت في مرافعتها الدعاوى الثلاث وظروفها التي حدت إلى قيامها بالتحقيق فيها ثم إحالتها إلى هذه المحكمة، وتناولت بالشرح أدلة الإتهام التي لم تخرج عما جاء بقائمة أدلة الثبوت التي أرفقتها بأمر الإحالة، وأردفت النيابة العامة أن الثابت مما أوردته المحكمة التي نظرت قضية تنظيم الجهاد أن أجهزة الأمن على كافة مستوياتها لم تكن لديها معلومات عن التنظيم منذ إنشائه عام ١٩٨٠ ثم فاجأتها الأحداث فكان ما كان من إعتقالات وقبض وأنه إزاء نقص المعلومات عن التنظيم فقد لجأ رجال الشرطة إلى التعذيب للحصول على إعترافات يدرأون بها عن أنفسهم التقصير والإهمال - واستعرضت النيابة العامة نص المادة ١٢٦ من قانون العقوبات وأركانها وعناصرها، وطالبت بتطبيق العقوبة الواردة بها على المتهمين في هذه الدعاوى.

٢- مرافعة المدعين بالحق المدني :-

وحيث إن المجني عليهم إدعوا مدنياً - كلٌّ قبل ما يخصه من المتهمين - وبجلسة ٢٠/٤/١٩٨٨ عينت هذه المحكمة الأستاذ محمود رياض المحامي قيّماً على المدعين بالحق المدني خميس محمد مسلم، وكمال السعيد حبيب

رئيس المحكمة

تابع: نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986

-٢٣-

ومحمد إمام محمد حسن، وأحمد رجب سلامة المحكوم عليهم بعقوبة الجناية
في القضية رقم ٢٣٩٠ لسنة ١٩٨٢ جنايات عابدين وذلك عملا بنص
المادة ٥٥ من قانون العقوبات. ________

وبجلسة ١٦/٤/١٩٨٨ حكمت المحكمة بقبول الدعوى المدنية ورفض
الدفع بعدم قبولها المبدى من هيئة قضايا الدولة الممثلة للمسئولين
عن الحقوق المدنية لسبق التجاء المدعين بالحق المدني إلى الطريق
المدني في الدعوى المدنية رقم لسنة ١٩٨٦ وذلك لاختلاف الخصوم في الدعويين

وحيث إن الدفاع الحاضر عن المدعين بالحق المدني ذهب في
مرافعته إلى أن تعذيب المجني عليهم ما هو إلا صورة من الصور
التي توضح مدى محاربة المد الإسلامي منذ الحملة الفرنسية على
مصر، وأن الحركة الإسلامية مستهدفة من كل القوى العالمية
الباغية التي تخطط للنيل منها مستخدمة في ذلك بعض حكام الدول
الإسلامية، وذهب الدفاع عن المدعين بالحق المدني إلى حد القول
أن بعض المفكرين من أهل الوطن مثل علي مبارك باشا وطه حسين
وتوفيق الحكيم قد ساهموا أيضاً في ضرب الحركة الإسلامية بأفكارهم
وكتاباتهم المناهضة للإسلام على حد قوله، وأن المتهمين في هذه
الدعاوى الثلاث كانوا ينفذون هذا المخطط العدواني ضد الإسلام
سواء قصدوا ذلك أم استخدموا كأدوات لتنفيذ هذا المخطط.
وانتهى الدفاع عن المدعين بالحق المدني إلى تأييد النيابة العامة
في إحالة المتهمين للمحاكمة بتهمة التعذيب واستنادا إلى أدلة
الثبوت التي قدمتها، وبذلك يتحقق الضرر من تلك الجريمة الموجب
للتعويضات المطلوبة. ________

٢- مرافعة المسئولين عن الحق المدني: ________

وحيث إن هيئة قضايا الدولة ممثلة عن المسئولين عن
الحق المدني في هذه الدعوى، وبناء [illegible]

تابع: نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986

عندهم تعد من الكذب المباح مادام موجهاً لطائفة الكفار الذين
هم كل من لا يدين بعبادتهم وأفكارهم.

كلمة مبدئية للمحكمة عن التعذيب :

وحيث إن المحكمة وهي بصدد نظر هذه الدعاوى - وبعد أن استعرضت وجهات نظر كافة أطراف الخصومة على النحو السالف شرحه - تؤكد بادئ ذي بدء أن استخدام التعذيب كأسلوب لحمل المتهم على الاعتراف بارتكاب جريمة ما : هو أمر يتنافى وسائر الشرائع الدينية، والقواعد الأخلاقية قبل أن يعد بذاته جريمة يجرمها القانون الوضعي، فكرامة الإنسان وحقه الطبيعي في صون حريته الشخصية، وسلامة بدنه وعقله ينبغي أن تسمو فوق كل غاية بل إن ذلك هو غاية تكريم الإنسان كما أراده خالقه سبحانه وتعالى - ولقد أرست الشريعة الإسلامية الغراء قبل أربعة عشر قرناً من الزمان أو يزيد تلك المبادئ الأصولية لحرية الإنسان وحقه في الأمن وسلامة جسده وعقله من كل صور الإيذاء التي قد تقع عليه، وذلك قبل أن يتبنى العالم المعاصر هذه المبادئ السامية في إعلانات عالمية وأخرى إقليمية لحقوق الإنسان بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ وانتهاء بالإعلان العالمي لمنع التعذيب الصادر عام ١٩٧٥ فضلاً عن المؤتمرات الدولية العديدة التي أكدت هذه المعاني كلها والتي انتهت بتوصيات لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من كل صورها. وجدير بالذكر أن المشرع المصري - الدستوري والعادي - لم يتخلف في هذا المجال بل كان سباقاً إلى احترام هذه المبادئ والتأكيد عليها فنصت المادة ٤١ من الدستور على أن "الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس .." ونصت المادة ٤٢ منه على أن :

تابع: نص حكم محكمة جنايات القاهرة في قضية التعذيب عام 1986



الخاتمة

أعتقد أننا استطعنا في هذا الجزء من هذه الموسوعة أن نلقي الضوء على تاريخ عدد من الحركات الإسلامية، التي قامت بعنف ضد المجتمع، وأسفر ذلك عن قضايا- استعرضنا تفاصيلها- شغلت الرأي العام في السبعينيات والثمانينيات، ولاتزال آثارها ممتدة حتى الآن.

ولم نكن في الصفحات السابقة، ناقلين لما دار في هذه القضايا، سواءً ما وقع في النيابة العامة أو العسكرية أو في ساحات المحاكم، بل حللنا الأفكار والرؤى التي كانت في خلفية الذين قُدموا للمحاكمات، وقمنا - كذلك - بمقابلة عدد من أبطال هذه الأحداث، وذلك من أجل الوصول لجوهر ما يدينون به من أفكار.

وأخيرًا أستطيع القول بكل ثقة إننا أحوج ما نكون الآن، لقراءة متأنية لهذه الموسوعة في هذا التوقيت الدقيق من عمر الوطن..



الفهرس

مقدمة 5

الباب الأول: قضية الفنية العسكرية 1974 17

الفصل الأول: قضية الفنية العسكرية 1974

«أول محاولة انقلاب عسكري تحت مُسمى الإسلامي في القرن العشرين .. 19

الفصل الثاني: الشاهد من أعضاء التنظيم 45

الفصل الثالث: صالح عبدالله سريَّة مؤسس التنظيم 117

الفصل الرابع: التعذيب.. المصدر الرئيسي لجمع المعلومات 137

الفصل الخامس: شهادات مهمة حول علاقة الإخوان المسلمين بقضية الفنية العسكرية .. 145

الباب الثاني: قضية التكفير والهجرة 193

مقدمة عن مقتل الشيخ الذهبي 195

الفصل الأول: أحداث فوق مستوى التصور وإهمال أمني يثير الريبة 203

الفصل الثاني: تفاصيل الموقف الأمني والرسمي والحقائق العشر 219

الفصل الثالث: أضواء على فكر وشخصية شكري مصطفى 231

الفصل الرابع: الأصول الفكرية لجماعة المسلمين وأثرها على سلوك الأفراد 251

الفصل الخامس: أسرار سياسية يكشفها شكري مصطفى 257

الفصل السادس: فقرات وثائقية للحكم الصادر في قضية جماعة المسلمين 271

الفصل السابع: شهادات مهمة ووثائق 301

الباب الثالث: قضيتا الجهاد الكبرى والصغرى 321

مقدمة: فكر الجهاد ميراث متداول حتى مقتل السادات 323

الفصل الأول: قضية الجهاد الصغرى 329

الفصل الثاني: قضية الجهاد الكبرى 433

الفصل الثالث: روايات الشهود 477

الخاتمة 533


سما
للنشر والتوزيع